

التعريف بالرسالة

محتويات الباب الاول

نظرا لأن صلاح الأسرة هو جوهر الرسالة وقطب رحاها ، وحجر الزاوية منها ، فقد بدأت بالكلام عليها بذكر شيء من تاريخها .

والزواج والطلاق بهما بناء الأسرة أو انحلالها ، فهما الركنا الأساسيان فيها ، والأسرة البنة الأصلية التي لا يمكن الاستغناء عنها عند بناء المجتمع القوى المتحضر ، وبمقدار قوتها وصلابتها يكون ثبات المجتمع واستقراره وتماسكه ، فهي تتفاعل معه تفاعلا قويا تستمد منه قوتها ، وتعطيه خصائصها ومميزاتها ، فهما كاليدين تفعل أحدهما الأخرى ، ويفيض كل منهما على الآخر خيراته أو شروره ، وحيوته أو ضعفه ، وتماسكه أو تفككه .

والأسرة فيما مضى كانت دولة صغيرة تتمتع باستقلالها ، وتحمل عبء تكاليف الحياة المادية والمعنوية ، ويمرور الزمن بمقتضى سنة التطور الموجبة للتخصص ، تركت الأسرة كثيرا من واجباتها للدولة ، لتتفرغ لأهم أمورها وتربية أولادها .

وربة الأسرة — وهى المرأة — قد جاز عليها المجتمع قديما ، وسلب منها كل شيء حتى سلب منها إنسانيتها ، فلما جاء الاسلام رذلها كل شيء ، وارتفع بها حتى جعلها مساوية للرجل فى جميع الحقوق والواجبات ، الا نزرا يسيرا رفعه عن كاهلها ، لأن طبيعتها تأبى عليها تحمله فلها الغنى فى كل حال .

والعدالة الالهية فيصل فى ذلك ، قال تعالى : « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ، ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » .

وقد جعلت الرسالة أبواباً عدة ، أولها : مقدمات مهمة في التشريع
عموماً ، وفي قواعده ، وأسميه التي يركز عليها ، ولا يقوم بناؤه إلا بها ،
وعلى الأخص التشريع الإسلامي خاتم الشرائع السماوية المأخوذ من كتاب
الله تعالى المصدق لما بين يديه من الكتب ، والمهيمن عليها ، فهو الجامع لكل
ما تتطلبه الحياة الدينية والدينية ، من نظم ضالحة ، وأسس قوية ، قال
تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » .

ففيه فصوص مفصلة ، وقواعد كلية يستطيع الفقيه أن يستنبط منها
أحكام كل جديد من الحوادث ، وكل مكتشف من المخترعات ، مهما طال
الزمن ، أو تنوعت الحضارات والمدنيات .

والتاريخ الصحيح أصدق دليل على ذلك ، فإن الإسلام بعد انتشاره
في البلاد التي فتحها المسلمون لم يحجز فقهاؤه عن إصدار الأحكام في
الحوادث التي لم تكن في البيئة المكية والمدنية وقت ظهوره ، آخذاً بكلتا
يديه السلطة الزمنية والروحية ، دون تفرق بينهما .

فالأحكام الدينية والدينية من الله وحده لا شريك له ولا وسطاء ،
عدالة مطلقة ومساواة تامة .

« لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » ، فالمؤمنون
أمروا بأن يكونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسهم أو الوالدين
والأقربين .

فأصل التشريع كتاب الله تعالى ، وينابيعه المتفرعة منه سنة رسوله
واجباع المسلمين ، والقياس وقواعد عامة تحقق المصلحة ، وتقيم العدالة
بين الناس ، فهم سواسية كأسنان المشط .

فالخلفاء والصحابة وفقهاء المسلمين قد قاموا ويقومون في كل زمان
ومكان بإظهار حكم الله فيما يجد من الحوادث ، فهم المفزع والملاجئ لمن
طلب حكم الله فيما عن له من تصرفاته الدينية والدينية .

ولقد مهزت طائفة من علماء المسلمين في حفظ الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكانوا المرجع الثابت ، والحجة القاطعة في أقوالهم ، لتوفر شروط الرواية فيهم من عدل وحفظ وتدين ، ويحاط هذه الطائفة ظهرت طائفة أهل الرأي والبحث والاستنباط ، وتعاونت الطائفتان في إمداد المسلمين بالأحكام حتى لا يقصوا في حيرة من أمور دينهم ، وشرعتهم السمحة الواضحة ، التي لا حرج فيها ولا اعتات ، بل هي يسر وتخفيف ورحمة وسعت جميع من استظلوا بظلها ، حتى أن أهل البلاد التي فتحها المسلمون قد وجدوا فيها تبرج الكرب التي كانوا فيها ، حينما سطعت عليهم معالم الإسلام ، التي لا تجعل بين الله وعباده واسطة ، ولا تفرق بين طوائف المسلمين ، فلا امتياز لأحد على أحد ، ولا فضل لمربي على عجمي إلا بالتقوى ، فكلهم لآدم ، وآدم من تراب ، أكرمهم عند الله أتقاهم .

فهي أمان للخائف ، واتصاف للمظلوم من الظالم ، وحصن حصين لكل فرد من أفرادها ، ولما كان التكليف إنما يتقبله المكلف إذا كان يسيراً لا عسراً فيه ، ولا مشقة ولا اعتات ، أوضحت يسر الشريعة وملاءمتها للضرورة ، حتى تذهب لها النفوس عن رغبة لا عن رهبة وإكراه ، فاستلزم ذلك وجود الرخص في بعض التشريعات ، تحقيقاً للغرض الأسنى من تقبل التشريع بنفوس راضية مطمئنة إلى أن كل تكليف مرده تحقيق المصلحة للمكلف لا لمن كلفه ، لأن الله غنى عن العالمين ، وقد امتازت الشريعة الإسلامية بأن أحكامها حققت مصالح الدين والدنيا معاً ، فلا تفرق فيها بوجود سلطين تتازعان وتتعارضان على وجه لا يحقق مصلحة المجتمع ، فتتحل عراه وتقطع أوصاله وتزول مقوماته ، والمساواة بين المكلفين عنصر أساسي من عناصرها ، فمفهوم أحكامها شامل لجميع من يدخلون تحت لوائها ، وذلك مما يضمن لها الثبات والاستقرار ولا يشعر الناس في ظلها بضيق أو عنت .

ولقد منحت الشريعة الإسلامية سلطاناً واسعاً للعقل ، فمكنته من التفكير ، وأمرته بالنظر في الكون للوقوف على الحكم والأسرار ، واز في بيان سلطان العقل في التشريع الإسلامي لأقوى حجة على صلاحته .

وقد أوضحت الرسالة المدي الصحيح الذي عمل فيه العقل في كيفية استنباط الأحكام التشريعية ، حتى لقد اعتمد عليه في إثبات وجود الله تعالى ، وحتى أصبح العقل راجعاً على بعض النصوص التي لم تكن قاطعة في مدلولها ، ونظراً لما طرأ من شبه عند بعض الباحثين في القوانين الوضعية حين وجئوا تشابهاً بين أحكامها وأحكام الشريعة الإسلامية .. ظنوا أن للشريعة الوضعية تأثيراً على الشريعة الإسلامية ، ولو كلفوا أنفسهم عناء البحث والتقصي والتعمق في أصول الشريعة الإسلامية ، لما طرأت عليهم هذه الشبهة ، فقد أوضحت بالأدلة القاطعة استقلال التشريع الإسلامي عن أي قانون أو تشريع آخر . وقد وضع ذلك جلياً عند الكلام على عدم التفاعل بين الفقه الإسلامي والقانون الروماني ، فقد تبين في ذلك البحث أن الفقه الإسلامي بأصوله وقواعده ومناهجه مستقل عن الفقه الروماني ، كما أن سبق الفقه الروماني ، ومشابهته في بعض الجزئيات للفقه الإسلامي لا يدل على الأخذ والتأثر ، فكلم من جديد فاق ما سبقه ، وكلم من متأخر أتى بما لم تستطع الأوائل ، فلا عبرة في الميزان العلمي الصحيح إلا للدليل القاطع والحجة الدامغة ، دون الظنون والشبه والخيالات والأوهام ، ونحن على ثقة ويقين مما قلنا ، وانا للمعارضة والنقد المنتظرون ، ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المبطلون ، وسيعلم المفرضون والمعاندون أي منقلب ينقلبون .

ولما كان للدراسة المقارنة بين القوانين وبيان عناصرها الضرورية لها لتبقى راسخة ثابتة ، شأن عظيم وحظ وافر في بيان قيمة كل تشريع — حرصت على ذكر هذه العناصر التي منحها الدارسون عنايتهم واهتمامهم ، ثم ذكرت ما جاء في الشريعة الإسلامية خاصة بها ، وأثبت في وضوح وجلاء ما تستنتج به الشريعة الإسلامية من هذه العناصر وقوتها ، على وجه لا يدع مجالاً للريب والامتراء ، في اشتغال التشريع الإسلامي على كل المقومات اللازمة لاستقراره وصلاحيته .

فمن العناصر الضرورية لكل تشريع تحقيقه للعدالة في أحكامه وأوامره ، واعطاء العقل والمصلحة العامة قسماً من مقوماته ، والتشريع الإسلامي

قد أفسح المجال للعقل وتحقيق المصلحة حتى جعل تكاليفه كلها منجّفة للمصلحة لمن كانهم ، ومن تبع التكاليف الإسلامية من عبادات ومعاملات وغير ذلك ، أيقن أن المصلحة العامة والخاصة تكمن في كل أمر من أوامره أو نهى من منهياته ، كما أن الرأي والقرارات التشريعية التي جعلت أركاناً للتشريع لم تغفلها الشريعة الإسلامية ، بل حققت كل ذلك على أوسع ما يمكن أن يتصوره علماء القانون في أي تقنين يراد عمله ، مهما رقت الحضارة ، أو ازداد العمران والرقى للأمم .

ولقد خرجت الشريعة الإسلامية الى ميدان القانون الدولي في مؤتمر لاهاي « الذي انعقد في العقد الرابع من القرن العشرين ، فقد زحفت اليه يبحث في المسؤولية الجنائية والمدنية ، فتردد صدهاء في جواب قاعات المؤتمر ، فما كان منه الا أن قرر اعتبار الشريعة الإسلامية من أهم مصادر التشريع ، وأنها مستقلة بذاتها عن أي تشريع آخر ، وسجل البحث في سجلاته للرجوع اليه عند الحاجة في عمل تشريع في هذين الموضوعين . كما أن مقارنة العناصر التشريعية في القوانين الوضعية ، ثبت وجودها في الشريعة الإسلامية حية ناطقة ، مفصصة عن نفسها بأبلغ لسان ، فإن واضع القوانين اشترطوا في كل قانون حي صالح للبقاء أن يكون بجواره عدالة تشريعية ، وقرارات تشريعية ، وبينوا مدلول كل هذه الألفاظ ، وقد ثبت أن الشريعة الإسلامية قانونها القرآن الكريم ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . والسنة النبوية ، واجماع المسلمين ، على حكم من الأحكام يتضمنان العدالة التشريعية في اصطلاحهم ، وكل هذه المعاني قد تجلت حين بحثها في موضعها من الرسالة ، بيافا لا يشك فيه الا من في قلبه مرض أو حقد على الشريعة الإسلامية ، ولم يسلك طريقا قيما ، بل سلك طريقا ملتويا مفرضا .

واني قد قصدت من ذكر هذه المباحث الاصطلاحية الوضعية . أن أقرب المباحث الإسلامية لمن لم تمكنهم ظروفهم من التعمق فيها ، ولئلا يكون لهم على الله حجة بعد اقامة البراهين لهم ، فما على طالب المزيد من هذه

أنظم إلا أن يرجع إلى منابعها الأصلية في مظانها ، وعندئذ يطن قلبه
ويزداد شغفنا إلى ما ينطناه في الرسالة .

ولما كان كل تشريع له طريقته في كيفية الوصول إلى الحكم حتى يتقاد
له المكلف مقتعاً بصحته ، ذكرت كيفية استنباط الأحكام في عصر الصحابة
والتابعين ومن بعدهم .

فقد كان الصحابة والتابعون بعد النبي صلى الله عليه وسلم يفزعون
في إثبات الأحكام إلى القرآن ، فإن لم يجدوا الحكم فيه انتقلوا إلى السنة
ثم إلى إجماع المسلمين ، فإن وجدوا حكماً مجعماً عليه في الحادثة المعروضة
عليهم أخذوا الحكم وقضوا به ، فإن لم يجدوا إجماعاً على الحكم المطلوب
اجتهدوا وبذلوا ملاقتهم في قياس الحكم المطلوب للحادثة على حكم منصوص
عليه ، بعد التحقق من المماثلة بين ظروف الحكم المطلوب ، وبين ظروف
الحكم المنصوص عليه ، وبذلك يصبح حكم الحادثة المعروضة ملزماً كحكم
الحادثة المنصوص عليها .

وقد اشتهر بين المسلمين أربعة أئمة ، انتسب إلى كل منهم طائفة من
المسلمين ، وقد عنيت بترجمة لكل إمام منهم مع ذكر بعض تلاميذه ، فأبو
حنيفة أول الأئمة ، يليه الإمام مالك ، ثم الإمام الشافعي ، ثم الإمام أحمد
ابن حنبل ، وقد بينت مسلك كل إمام في الاجتهاد وكيفية الوصول إلى
الأحكام مفصلاً من اشتهر منهم بالقياس ، ومن اشتهر بالاعتداد على
الأحاديث ، وقد ذكرت بعض البلاد التي دخلها الإسلام حتى وصل إلى
أوروبا وانتفع به أهلها في تشريعهم وفي أخذ الثقافة منه .

ولما كان للتشريع روح تبعث على التمسك به والحرص عليه ، إذا
كان يأخذ الناس برفق وهوادة بلا إكراه أو اغتات ، نرى مسلك التشريع
الإسلامي في ذلك ، يأخذ الناس بالتدرج شيئاً فشيئاً حتى لا يصعب على
المكلفين ترك ما ألفوه ، واستقر في نفوسهم من العادات طرفة واحدة ،
فينفروا منه كما أن اليسر من لوازمه ، قال تعالى : « يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر » .

وقد يرى من بعض أحواله تغير بعض الأحكام الاجتهادية بتغير الزمان والمكان أحيانا ، وكل ذلك يدعو الى تقليل النفوس له عن رضا واختيار .

ونظرا لأن الشريعة الاسلامية أحكامها عامة ، وقد يستقل غير المسلمين بظلمها ، فيؤدى ذلك الى بيان ما يكلف به غير المسلم من أحكامها من عبادات ومعاملات وعقوبات وغير ذلك ، وضحت أقوال الفقهاء في هذا الباب ، وشيخت ذلك بذكر أدلة كل قول ، كما بينت دار الاسلام ودار الحرب وأحكام كل منهما ، ثم ذكرت المعاهدات التى تجرى بين المسلمين وبين غيرهم ، حتى يصبحوا أهل ذمة ، لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على المسلمين ، فما على القاضى المسلم الا أن يحكم بشرعته عند صدور حكمه على ذمى ، ولا يعيد عن ذلك ، اذ أن الشريعة الاسلامية اقليمية تطبق في جميع بلاد المسلمين الا في الأحوال الشخصية ، فيترك فيها الأمر لقضاة غير المسلمين ، لعلها بالعقيدة ، وقد أمرنا بتركهم وما يعتقدون ، فان تراقعوا إلينا: حكمنا بينهم فيما يتعلق بالزواج والمهر والنفقة والطلاق والعدة ونحوها من شئون الأحوال الشخصية ، وهذا مما دعائى الى ذكر هذه الأحكام وآراء الفقهاء فيها ، وما استندوا اليه ، لأن هذه الأحكام من صميم أحكام الزواج والطلاق .

وأما أحكام الزواج والطلاق عند غير المسلمين فستأتى مفصلة في أبوابها المقبلة من هذه الرسالة ، ولم أترك الأطوار التى مر بها التشريع في مصر بعد الفتح الاسلامى ، ففصلت كيفية العمل بالتشريع فيها ، اذ كانت الأحكام تؤخذ من مذهب واحد من المذاهب الأربعة ، وأحيانا كانت تؤخذ من المذاهب الأربعة ، وكل ذلك كان يرجع الى رغبة ولى الأمر الذى كان يراعى المصلحة العامة للاهالى ، ولم أشأ أن أترك الامتيازات الأجنبية التى اغتصبها الأجانب بسبب ضعف بعض الحكام المسلمين وتساهلهم فى حق أمتهم فوضحت بدء وجودها وفداحة خطبها والآثار السيئة التى جرتها على حريتنا وتشريعنا ، حتى أصبحنا على حال من شذوذ التشريع ، لا يرضى به من عنده كرامة وإباء وشمم ، فالخضوع دائما سبيل الذلة والمهانة

والعبودية ، وسرت شوطاً بعيداً مع هذا الزبء القتال والذء الضال ، حتى وصلت فى وصفه الى أن تطهرت منه الأمة ، وقطع دلبره الى غير رجعة أن شاء الله تعالى ، على يد المخلصين من أبناء هذه الأمة الأبية الكريمة الفريدة فأصبح تشريع مصر حراً طليقاً ، كما أصبح قضائها يتمتعون بالمنزلة السامية التى يتمتع بها قضاة أرقى الأمم ، وأعزها سلطاناً وقوة ، وقد تبع الغباء الامتيازات الأجنبية إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس الملية ، ليصبح القاضى المصرى واسع الثقافة ضليعاً فى كل ناحية من نواحي التشريع وليسهل على المتقاضين طريق العدالة والفصل فى قضاياهم .

ولما كان الزواج قد أخذ أشكالاً متعددة عند بعض الأمم القديمة والحديثة متمدينة وغير متمدينة ، عرجت على أنواع الزواج ، فتارة كان الرجل يتزوج بعدة نساء قاصداً التفاخر بذلك أو التمسك بدينه واكتساب الجاه والسعة من شجاعة وثراء ونحو ذلك من أنواع التفاخر والتكاثر التى كانت تقصد بهذا العمل ، ووضحت الظروف والملابسات التى يستحسن فيها تعدد الزوجات للرجل ، كما ذكرت الحالات التى يقبح فيها تعدد الزوجات له ، وبينت مساوىء قصر الرجل على المرأة الوحيدة، عند وجود نفور شديد بين الزوجين وعدم امكان المعاشرة المثمرة بينهما ، مما يؤدى الى سلوك كل من الزوجين مسلكتاً غير حميد ، وما يقصد كل منهما من وقوع الأضرار بضاحيه ، كما بينت أحوالاً يتزوج فيها الرجال المتعدون بامرأة واحدة ، ومضارها ، وذلك مما يضعف الغيرة على العرض ، وعدم انتظام النسل ، وتشريد الأولاد لعدم اتساعهم الى أب معين يعطف عليهم ، ويعمل لصالحهم ، ويربهم التربية اللائقة بهم .

محتويات الباب الثاني

وفي الباب الثاني من الرسالة ذكرت الزواج والطلاق الاسلاميين وبينت مدلول الأحوال الشخصية وموضوعاتها التي يدخل في ضمنها الزواج والطلاق وقد فصلت الحكمة في تنظيم أمر الزواج وما يقصده المشرع الحكيم من هذا التنظيم لأن الله تعالى ما قصد من معاشرته الرجل للمرأة الا عمارة الكون وبقاء النسل على وجه يصلح به الحياة وتوجد السعادة وبينت الأحوال التي تعترى النكاح من ايجابه تارة وندبه تارة أخرى وتحريمه أحيانا . ففصلت الأسباب لكل حالة من أحواله وتكلمت على خطبة النكاح وجوازها والنظر اليه المخطوبة عند فقهاء المذاهب وذكرت أدلة كل منهم مع تحديد مايجوز النظر اليه من المخطوبة ، ثم عرفت النكاح الشرعى وذكرت أركانه وشروطه والألفاظ التي يتقيد بها ، ولم أغفل بيان المحرمات من النساء تأييدا أو تأقيتا ووضعت التحريم بسبب النسب والمصاهرة والرضاع وتكلمت على ولى النكاح وشروطه وعلى الوكالة في النكاح وشروطها ، وما يجوز للوكيل في النكاح وما لا يجوز ، وأظهرت شروط الكفاءة في النكاح عند كل مذهب من المذاهب الاسلامية المشهورة مع ذكر أوجه كل رأى من الآراء .

ولما كان الزواج تمقبه آثار والتزامات لكل من الزوجين حتى تتحقق العشرة الصحيحة والمودة والألفة بينهما لم أغفل الكلام على المهر وشروطه ولزومه على الزوج ، وذكرت شروط الخلوة التي تقوم مقام الدخول للمرأة وآثارها ، وتكلمت على النفقة الزوجية واعتبارها بحال الزوج أو الزوجة ، وصيرورتها دينا على الزوج في بعض الأحوال ، ووضعت كيفية انتهاء الزواج فعرفت الطلاق وحفته محددا الأحوال والظروف التي تبيحه وتجعله بعيدا عن أن يكون أبغض الحلال الى الله ، وقارنت بين ابلحته في بعض الأحوال ومنعه مطلقا عند بعض الأمم التي تحرمه في الوقت الذي يكون لامفر منه عند اختلال الحياة الزوجية ، وسلوك كل من الزوجين مسلوكا غير شريف :

وتكلمت على طلاق السنة وطلاق البلعة والطلاق الرجعي والباطل بثبوت
ضغنى أو كبرى ، ووضحت كيفية الرجعة وشروطها والأحوال التي يجوز
فيها للمرأة أن تخالغ زوجها وتدفع له مالا ليطلقها عند سوء معاملته لها ، كما
عرفت الإيلاء وشروطه ، وحكمه ، وما كان عليه شأنه في الجاهلية ، ثم نبّث
الظهار وشروطه وحكمه ، وحالته في الجاهلية ، وما أدخله عليه الإسلام من
تهذيب لجعله صالحا لبناء الحياة الزوجية وتحقيقا للنقض الأسى المقصود
من النكاح ، ولما كان الإسلام يقصد من النكاح بقاء الحياة الزوجية هبة
طاهرة لا عبث فيها ولا تهاون في القيام بواجباتها فكل ما ينافي هذه الأغراض
التييلة يكون سببا لانهاة العشرة الزوجية . تكلمت على اللعان وشروطه
وحكمه ومستنده ، ولما كان الزوج قد يتغنى في بعض الأحوال ظلما للزوجة
فلا يطلقها ولا يحسن معاشرتها فقد أعطيت سلطة التطلق للقاضي في بعض
الآحيان منعا لما يتسرب من الخلل في سلوك المرأة التي لا تجد زوجا وفيما
يقوم لها بواجباتها فتوجب المصلحة العامة تحقيقا لبقاء المجتمع السليم
المتناسك أن يقوم القاضي بالتفريق بين الزوجين ، ولما كان الطلاق في غالب
صوره يستلزم بقاء المرأة مدة بدون تزوج منعا لاختلاط الأنساب أوجب
الشارع العدة ، وقد بينت معناها وحكمها وأنواعها والنفقة الواجبة فيها ،
وضمنت الى ذلك ثبوت النسب وحضانة الأولاد ونفقتهم ، ومن تجب عليه
هذه النفقة ، ولما كان الانسان عرضة لفقد بعض صفات الأهلية لبعض
التصرفات مما يؤدي الى وجوب اقامة القيم عليه والمجبر على تصرفاته ،
ومن يكون وليا على الصغير ويتصرف نيابة عنه ذكرت الحجر وأسبابه
وصفات القيم على من يحجر عليه .

محتويات الباب الثالث

وفي الباب الثالث نيت مصادر التشريع المسيحي واليهودي قد ذكرت المصادر الدينية التي تعتمد عليها كل من قهواء اليهود والنصارى يادى الأمر من كتب المهددين : العتيق والجديد ، مع تفصيل ما يطلق عليه لفظ كتب العهد العتيق والجديد واختلاف الاطلاقات تبعاً للراء التي استند اليها قهواءهم ، وأرجحات الكلام تفصيلاً على التشريع اليهودى ومصادره الى موضعه من الرسالة ، وتبعت تطور التشريع المسيحي فى عهوده المختلفة من العهد لمسيحي الأول الى أن أصبح منه قانون للأرثوذكس تقدم به المجلس الملى العام الى وزلوة المدل بعد القاء المجالس الملية لاقراءه ، وتعرضت لمهد تدوين هذا التشريع وعهد تجميعه وتثمينه ، ولم أغفل الوسائل التي نمت للتشريع المسيحي وذلك بما أجمعت عليه الجامع المحلية والعالمية من قواعد وأسس بالنسبة للزواج والطلاق المسيحي ، وتعرضت لتاريخ اهتمام المسيحيين فى القرن الخامس الى أرثوذكس وكاثوليك مع تاريخ نشوء مذهب لوثر فى القرن السادس عشر ، وتكلمت على طوائف الملة الأرثوذكسية والكاثوليكية فى مصر وغيرها من البلاد الأوروبية والأمريكية وغيرها ، وبعد ذلك ذكرت القانون الأرثوذكسى المقدم الى وزارة المدل وسرت مع أبوابه حسب ترتيبه فنقلت المواد وشرحتها على الوجه الموضح فى الرسالة بعد ذكر طبيعة الزواج المسيحي من كونه أدياً ولا تمدد للزوجة فيه ، فالزواج يكون بعد الخطبة ، وهى الوعد به من كل من الخاطبين للآخر مع ياد شروط الخطبة وأركانها والآثار المترتبة على عدول أحد الخاطبين عن اتمام عقد الزواج ، ولا بد فيها من اجراءات دينية على يد كاهن يقوم بالمراسم الدينية ، وذكرت الشروط والأركان اللازمة لعقد الزواج ، وفصلت كل ركن منها وكل شرط حتى يكون الزواج صحيحاً ينتج آثاره الدينية والقانونية .

وفي الفصل الثالث فصلت موافق الزواج مؤبدة ومؤقتة من قرابة جميع درجاتها وأحوالها الى مصاهرة وحدودها ودرجاتها مع ذكر الموانع الأخرى كالمرض الذى لا يرجى شفاؤه والخضوة والخضاء وجنون أحد الزوجين ، وغير ذلك ، وفي الباب الرابع من القانون بيان المعارضة فى الزواج وبين لهم الحق فيها من الوالدين وبقيّة الأقارب فبينت السير فيها وعدم جواز اجراء عقد الزواج الا بعد الفصل فيها ، ولم أهمل الاجراءات اللازمة لانتمام عقد الزواج من الوجهة الدينية والقانونية وما يجب على الموثق من الأعمال منعا لدخول خلل فى العقد ، ولا بد فى عقد الزواج من رضا الزوجين رضاء حرا لا يشوبه غش ولا اكراه ولا غلط .

ولما كان عقد الزواج قد يعتره ما يطله لأسباب راجعة الى الزوجين أو غيرهما بينت أوجه الطلاق وآثاره فى جميع الأحوال ، ولما كان الزواج يقصد به العشرة الطيبة وقيام كل من الزوجين بما يجب عليه نحو الآخر تعرضت لحقوق وواجبات كل منهما قبل الآخر وقبل أولادهما حتى تتم تربيتهما على الوجه الأكمل الذى يحقق قوة المجتمع وسلامته ، ولما كان للزواج أسباب قد قصمه وتحل عقده لم أغفل ذكر هذه الأسباب من خروج أحد الزوجين عن الوصف الدينى الذى كان متصفا به وقت الزواج ، أو حصول الزنا من أحدهما ، أو غيبته خمس سنوات مع انقطاع أخباره ، أو حبس أحدهما سبع سنوات فأكثر ، أو الحكم عليه بالانشغال الشاقة : أو إصابته بجنون مطبق غير قابل للشفاء : أو إصابة الزوج بعته بشروطه أو اعتدى أحدهما على حياة الآخر أو اعتاد إيقاع الإيذاء به .

ولما كان للطلاق اجراءات تتطلب رفع الدعوى ممن يريد تكلّم على جميع الاجراءات على الوجه الذى فصله القانون ، ولم أهمل الآثار المترتبة على الطلاق بالنسبة لكل من الزوجين ، من انحلال رابطة الزواج من تاريخ الحكم نهائى به ، وجواز الرجوع لبعضهما بعد صدور قرار بذلك من المجلس الملى : ومن الحكم بالنفقة أو التعويض لمن حكم له بالطلاق ، وحق الحضانة للأولاد لمن صدر الحكم لمصلحته ، وإن هذا الطلاق لا يؤثر على ما للأولاد من حقوق : ثم وضحت الكلام على المهر ومن يقبضه من المرأة

الرشيقة أو ولي القاصر ، وأنه ملك للزوجة تصرف فيه الرشيقة كيف شامت .
وفصلت الأحوال التي يجب فيها المهر للزوجة عند بطلان الزواج أو عند
الطلاق ، والأحوال التي لا يجب فيها المهر حينذاك ، وبينت الحكم في تجهيز
منزل الزوجة وأنه لا تجبر الزوجة على تجهيزه من مهرها ولا من غيره ، كما
أن المرأة الرشيقة تملك الجهاز إذا تبرع به الأب وقبضته في حياته ، وتملكه
القاصر بمجرد شراء الأب له ، وذكرت أن الجهاز ملك للزوجة ولا حق للزوج
في شيء منه ، كما بينت الحكم إذا تنازع الزوجان في شيء من متاع البيت .

ثم فصلت الأحوال التي يثبت فيها نسب الأولاد للزوج ، والأحوال التي
يجوز له فيها نفي الولد عنه والتي لا يجوز له ذلك فيها ، وبينت الطريق التي
يسير فيها من يريد نفي الولد وشروط ذلك ، كما أوضحت الحالة التي يجوز
فيها لورثة الزوج رفع الدعوى بنفي نسب الولد للمتوفى قبل أن يرثها
بنفسه ، وذكرت البنوة الشرعية ، وفصلت الأمور التي تثبت فيها ، كما
وضعت ما يعتبر به الأولاد غير الشرعيين أولادا شرعيين ، وما يكون لهم من
الحقوق وبينت متى يصح اقرار أحد الزوجين ببنوة مجهول النسب ، وأن
هذا الاقرار لا تأثير له على الطرف الآخر ، وما إذا ادعى مجهول النسب على
رجل بالأبوة أو على امرأة بالأمومة ، وذكرت أن الاقرار في أثناء الزواج ببنوة
ولد غير شرعي رزق به قبل الزواج من شخص آخر لا يضر هذا الاقرار
بالأولاد الموجودين بذلك الزواج ، كما أن لكل ذي شأن أن ينازع في اقرار
الأبوين بالبنوة ، أو في ادعاء الولد للأبوة أو الأمومة . وفصلت الأحوال
التي يثبت فيها نسب الأولاد غير الشرعيين بغير اقرار ، وهي حالة الخطف
بشرطه ، أو حالة الاغراء بالزواج ، أو وجود خطابات أو محررات صادرة من
الأب المدعى عليه ، أو عاشر الزوجان بعضهما مدة الحمل بصفة ظاهرة ، أو
قام الأب بتربية الولد والاتفاق عليه ، أو اشترك في الاتفاق بصفة أنه والد ،
ثم فصلت الأحوال التي لا تقبل فيها دعوى ثبوت الأبوة ، ككون الأم أثناء
الحمل مشهورة بسوء السلوك أو كانت تماثر رجلا آخر . أو كان الأب
المدعى عليه يستحيل عليه ماديا أن يكون والدا للطفل . وبينت من يملك رفع
الدعوى بثبوت الأبوة والمدة التي يسقط فيها الحق في رفع الدعوى ، ومثل

ذلك في دعوى ثبوت الأمومة ، ولم أهمل الكلام على التبني ومن يجوز له أن يتبنى ، وفصلت شروط جواز التبني بالنسبة للمتبنين ومن يتبناه ، والأسباب التي تميز التبني ، ثم وضحت الطرق التي يسلكها مريد التبني ، بأن يكون بمقد رسمي يحرضه كاهن الجهة التي يتبعها المتبني ويرفقه بالمجلس الملى للتصديق عليه ، وفي حالة الرقص منه يجوز لكل من الطرفين استئناف الحكم ، ثم بينت الآثار المترتبة على التبني بالنسبة لنفقة كل منهما على الآخر وبالنسبة للتوارث بينهما .

ولم أغفل الكلام على السلطة الأبوية وما يجب على الولد نحو والديه من الاحترام وحسن المعاملة وبقاء سلطة الأبوين عليه الى سن الرشد ولا يسمح له بغادرة منزل والديه الا بسبب التجنيد ، كما بينت حقوق الولد على والديه ، وذكرت الحضانة ومن يستحقها من قريباته ، ومتى تنتقل الأقارب من الذكور وترتيبهم ، وبينت شروط الحاضن والأحوال التي يسقط فيها حقه في الحضانة ، ومن يتولى الحضانة اذا لم يوجد مستحق لها ، وتكلمت على أجرة الحضانة والذي تجب عليه والحالة التي تستحق فيها الأم أجرة عليها ، وبينت الطرق التي يجب أن يسلكها مع من يحضنه ، والسن التي تنتهي بها الحضانة للذكر والأنثى ، وتكلمت على النفقة بين الزوجين ، والأحوال التي تجب فيها والتي تسقط ، ولم أغفل الكلام على امكان الزوجة وصفة مكان السكنى ، وأن الزوجة لا تجبر على اسكان أحد من أقارب الزوج سوى أولاده من غيرها ، كما أنه لا يجوز لها أن تسكن معها أحدا من أهلها الا برضاء ، وبينت وجوب النفقة على الزوج المائب من ماله ان كان له مال ، كما أنه يجب عليها الاتفاق على زوجها ان كان معسرا وهي قادرة على الاتفاق .

وتكلمت على النفقة بين الآباء والأبناء وبين الأقارب ، وأنه تجب النفقة بأنواعها الثلاثة على الأب لولده الصغير اذا لم يكن له مال ، وللكبير الفقير اذا كان لا يستطيع الكسب ، وتجب للأنثى مالم تزوج ، كما تجب نفقة الأصول الفقراء على الفروع اذا كانوا موسرين ، واذا لم يكن لمستحق النفقة أصول ولا فروع قادرين تجب نفقتهم على أقاربهم بترتيب المذكور في الرسالة

وإذا انفكوا في الدرجة وجبت النفقة عليهم بنسبة يسار كل واحد منهم ، ثم تكلمت على الولاية على النفس ، وعرفت الولاية وبينت من تكون له شروط الولي وعلى من تكون الولاية ، وما يجب على الولي فعوه ، وبينت الأمور التي تسلب بها الولاية كإسالة الولي معاملة القاصر أو تبذيره في ماله ، أو الحيز على الولي ، أو الحكم عليه في جريمة تمس الشرف أو اعتاقه ديناً غير الدين المسيحي ، أو مذهباً غير المذهب الأرثوذكسي أو أصبح غير قادر على القيام بالولاية كما أنه يجوز للمجلس أن يعيد الولاية لمن سلبت منه إذا زال السبب ، وأن الولاية تستمر على الولد إذا بلغ مئتها أو مجنونا ، ثم تكلمت على غيبة أحد الزوجين ، وبينت المدة التي يصح الحكم بأثبات الغيبة بعدها ، وفصلت الأحوال التي يعتبر الغائب فيها كالحي والأحوال التي يكون فيها كاليت ، وبينت المدة التي يصح الحكم بعدها بوفاة الغائب ، وأوضحت الآثار المترتبة على الحكم بوفاته .

ثم تكلمت على الزواج والتطليق عند الروم الأرثوذكس ، وبينت أن المجال في الرسالة لا يتسع للافاضة فيه على النحو الذي سبق في الأقباط الأرثوذكس ، واكتفيت بشرح الأحوال التي تميز الروم عن الأقباط في الزواج والطلاق بذكر القانون الصادر في سنة ١٩٣٧ للروم الأرثوذكس ، فقد اشترط لصحة الزواج أن يكون سن الزوج ثمانين عشرة سنة وسن الزوجة خمس عشرة سنة ، وأن يتحقق التراضي من الزوجين إذا كانا رشيدين ، أو موافقة ولي القاصر أو وصيه ، كما اشترط عدم وجود مانع للزواج وأن يوجد ترخيص به من الرئيس الديني وأن يكون على يد كاهن ، وفصلت مواعن الزواج المطلقة والنسبية عندهم ، ثم تكلمت على التطليق عندهم ، وبينت الأسباب التي يجوز بها طلب التطليق ، ووضعت الآثار المترتبة على التطليق وذكرت حكم النفقة بعد التطليق ، وبينت الطرف الذي تجب عليه النفقة للآخر . ووضعت الأحوال التي يجب فيها التمييز لأحدهما على الآخر ، ثم ذكرت حضانة الولد بعد التطليق وحقه وعلى من تجب النفقة ولأن تكون ثم فصلت القواعد الخاصة بالزواج والطلاق عند الروم الأرثوذكس سواء في إنشاء الزواج أو في مواعنه القطعية أو النسبية ، وبينت حكم التبني عندهم

كما أوضحت الشروط المعتبرة فيما إذا أراد أرثوذكسي مسيحي أن يتزوج من مسيحي على غير مذهبه ، وشرحت أسباب طلب الطلاق عنهم ، وبينت الطريقة التي يسلكها طالب التطلق والوقت الذي يسقط به طلب دعوى الطلاق ، كما بينت الأسباب التي لا يصح أن يبنى عليها دعوى طلب الطلاق ، ولم أغفل الكلام على فسخ الزواج وأسبابه ، وعلى الآثار المترتبة على الطلاق أو الفسخ ، وحكم النفقة والتعويض لأحد الطرفين ، وتكلمت على الحضانة للأطفال وأنها للزوج غير المسئول عن الطلاق ، وإذا كانا مسئولين عنه فالحضانة للأم على البنت ، وللأب الحضانة على الابن ، والذي يقضى بذلك في الأحوال المستعجلة هو رئيس الكنيسة المختص ، ويشتمل الزواجان مصاريف تربية الأولاد كل واحد منهما على حسب قدرته المالية .

ولما كانت هناك أحكام مأخوذة من لائحة ترتيب محاكم الكرمي البطريركي بالاسكندرية تعرضت لذكرها وهي تشمل أحكام التبنّي ، والاعتراف بالأولاد ، والنفقة ، فذكرت كل واحد منها مفصلا موضعا يراه من يقرأ الرسالة .

ثم تكلمت على الملة الكاثوليكية ، وأشرت الى طوائفها المختلفة : من اللاتين الغربيين وبعض الشرقيين والروم والأرمن والسرمان والكلدان ، وذكرت أن كل هذه الطوائف تخضع لرئاسة بابا روما ، وأن الفقه المسيحي لا يتأثر كثيرا بالاختلاف في العقيدة ، وله مذهبان رئيسيان : المذهب الشرقي والمذهب الغربي ، والقانون الشرقي هو ما ترعرع في البيئة الشرقية ، والغربي هو متأثر بالبيئة الغربية بعد انتشار المسيحية في بلاد الغرب ، وبينت أن مختلف الطوائف الشرقية من أرثوذكس وكاثوليك تتبع الفقه الشرقي ، والاختلاف بين الفقهين راجع الى الشكل لا الى الجوهر ، فالكاثوليك يعترفون برياسة البابا ووحدة الاعتقاد الديني ووحدة قانون الزواج وغيرها ، ولما كان الاختلاف الشكلى لا يترتب عليه اختلاف في ماهية الزواج ، ذكرت أحكام الزواج عند الأقباط الكاثوليك ، وبذلك تكمل صورة الزواج والطلاق الكاثوليكى ، وأوردت فيه القانون بصورته الموجودة في قضاء الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين، فذكر القانون في الباب الأول

منه تعريف الزواج ، وفي الفصل الأول منه عرف الخطبة وبين شروط صحتها والأثار المترتبة عليها والأمور التي تصح بها الخطبة وحكم ما إذا عدل أحد الغاطلين عن اتمام عقد الزواج وما يترتب على ذلك من تعويض وغيره ، وفي الفصل الثاني منه ما يشترط لصحة الزواج من كون الطرفين أهلا للزواج ، خالين من رباط زواج سابق ، وأن يتبادلا الرضا ، ويكون الرجل أهلا للزواج إذا بلغ ست عشرة سنة ، والمرأة إذا بلغت أربع عشرة سنة ، وللسلطة الكنسية الترخيص بالزواج قبل هذه السن ، وذكر فيه صحة الزواج بطريق الوكالة وما يشترط لصحة التوكيل بالزواج ، كما ذكر المدة التي يجب أن تفضيها المرأة بدون تزويج إذا مات عنها زوجها ، وتكلم في الفصل الثالث على واجبات الزوجة ، فيجب على الزوجين أن يكون كل منهما وفيا للآخر ، وعلى الرجل حماية الزوجة وعليها طاعته ، وتعتبر الزوجة ناشزا إذا تركت محل الزوجة بغير مسوغ ، كما ذكر فيه وجوب نفقة الزوجة على الزوج إذا كان موسرا مالم تكن ناشزا ، وعلى المرأة الموسرة نفقة زوجها المعسر ، إذا كان عاجزا عن الكسب .

ووضح في هذا الفصل الجهاز والمقصود به ، وحكم تصرف المرأة في أموالها ، وذكر في الفصل الرابع الزواج الباطل ، وفصل الأسباب المقتضية للبطلان ، وأن للسلطة الكنسية بالشروط التي تقررها أن تصدر إذا خاصا في بعض مواد الطلاق ، وفي الفصل الخامس منه بين القانون الأسباب التي ترخص لأحد الزوجين أن يترك الآخر كما أن له الصفح عن ذلك ، وجعل الباب الثاني خاصا بالأولاد وعلاقتهم بالديهم فخص الفصل الأول بحكم البنوة ، وبين الأحوال التي يكون فيها الأولاد شرعيين أو غير شرعيين ولم يترك ما يصحح به نسب الأولاد غير الشرعيين ، وفي الفصل الثاني منه ذكر حكم الرضاع ومدته ، وحكم الأم فيه ، وفي الفصل الثالث ذكر انحصانة وأحكامها ومن تكون له الحضانة وشروطه ومدة الحضانة ، وحق المجنس في ذلك ، وذكر في الفصل الرابع التبنى ومن يجوز له أن يتبنى وشروطه وشروط من يقع عليه التبنى ، كما أبان العلاقة بين كل من المتبنى ومن يتبناه من النفقة والتوارث .

ولم أغفل الكلام على الزواج والتفريق عند البروتستانت المصريين ،
فذكرت لجنة عن البروتستانت ، وهم طائفة الانجليكان ومنشأ وجودها في
أوروبا والمنادى بعقيدتها وهو « لوتر » وتاريخ دخولها في مصر واعتناقها
بتكوين مجلس عمومي يدير شئون كنائسها ، وأنه قد وضع لها قانون ،
استمدت أحكامه من الشريعة المسيحية الشرقية التي يطبقها الأقباط
الأرثوذكس ، مع تعديل يوافق مقتضيات عقيدتهم ، كما أشرت الى قانون
الأحكام الشخصية الذي وضعه المجلس الملى العام لهذه الطائفة ، فقد تكلم
فيه على الخطبة وتعريفها وشروطها والسن التي يصح فيها وجود الخطبة
والطريق التي يسلكها الخطبان لعدما والآثار المترتبة عليها وحكم عدول
أحد الخطبين عنها .

ثم تكلمت على الزواج عندهم وشروط صحته، وبينت موانعه بالتفصيل
وما يختص المجلس الانجلي العام به في شأن هذه الموانع ، ثم تكلمت على
المقارنة الجسمية وعلى التطلاق عندهم ووضحت الفرق بينهما والآثار
المترتبة على كل منهما ، وبعد أن أنهيت الكلام على الزواج والطلاق عند
جميع الطوائف المسيحية عقدت مقارنة عامة بين الزواج الأرثوذكسي
والكاثوليكي والبروتستانتى ، وبينت فيها الأحكام المشتركة بين طوائفهم ،
وفصلت خصائص كل مذهب منها من حيث الخطبة وآثارها ، والزواج
وموانعه ، وسن الزوجين والمراسم الدينية وغيرها ، وأحكام الطلاق والتفريق ،
لتكون أمام القارئ صورة كاملة مفصلة لجميع مذاهبهم .
وبذلك اختتمت الباب الثالث من الرسالة .

محتويات الباب الرابع

أفرد الباب الرابع بعمل مقارنة بين الزواج والطلاق الإسلاميين ، وبينهما في القانون الفرنسي وإنما فضلت المقارنة على هذا الوجه دون غيره ، لأن القانون الفرنسي مستند إلى أحد المذاهب المسيحية وهي الملة الكاثوليكية ، ولأن له منزلة ممتازة بين القوانين الدولية ، خصوصا وأن له صلة بالقانون الروماني الذي يعتبره الغريون أهم مصدر تشريعي لقوانينهم . وقد التزمت في المقارنة واجب الإمانة التي يتحلى بها الباحث العلمي . وتركت التعصب جانبا ، فلم أتبع نظرية أذكرها بمدح أو قدح بل تركت ذلك للقارئ المتأمل والبقاء للأصلح في حفظ نظام الأمر وصيانة آدابها وأخلاقيها حتى تهوى المجتمعات بأخلاقيها .

فاستأنات بالمقارنة بين تعريف الزواج في الشريعة الإسلامية بأنه عقد يفيد حل استمتاع كل من العاقدين بالآخر على الوجه المشروع ، وفي القانون الفرنسي : عقد مدني ورسمي بمقتضاء يتحد الزوجان بقصد المعيشة معا وتبادل المعونة والتجدة تحت رعاية الزوج رب الأسرة . كما عقدت المقارنة بين ركنه وعاقديه . وفي لفظ الصيغة . وافراد الزوجة أو تمسكها وحكم تصرف الزوجة في مالها . وهل تحتاج إلى إذن الزوج أولا .

ثم عقدت المقارنة في شروط صحة الزواج بين الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي وفي حكم المهر عند كل منهما . وفي اشتراط الولي في النكاح . وبينت آراء الفقهاء فيه كما بينت الشروط الموضوعية والشكلية في القانون الفرنسي ، وما ينسخ به عقد الزواج وحكم التفريق بالعيب كما قارنت بينهما في اباحة الطلاق وعدمه وأحكام المطلقة والمتوفى عنها زوجها ، وبينت كيفية إجراء عقد الزواج الإسلامي وتسميره الذي لا يجعل الزوجين أحيانا على الاكتفاء بالمعاشرة القلبية دون العمل على إجراء عقد الزواج

بالطرق الرسمية المستلزمة لموافقة الوالدين والأقارب وقد لا يتحقق بل قد
يتقدم بالمعارضة من لا يقصد إلا الكيد للزوجين أو أحدهما . ثم عقدت
المقارنة بينهما في الطلاق ومن يحق له التمسك بطلاق القيد سواء أكان بطلانا
مطلقا أو بطلانا نسبيا وأوضحت ما يترتب على الطلاق من حقوق وآثار
شخصية أو مالية . ونظام اشراك الأموال ونظام الدوطة ونظام انفصال
الأموال . مع العلم بأن هذه المقارنة تحصل لقارئها صورة جلية للتشريعات
الاسلامى والفرنسى بها يحكم على ما لكل منهما من محاسن ومخامد وبذلك
ينتهى الباب الرابع .

والشكلية لكلا الزوجين. ووضعت الآثار المترتبة على الزواج ، كما ذكرت
موانع الزواج وأوجه بطلانه . وما تنحل به الرابطة الزوجية وأسباب الطلاق
وأسباب التفريق الجسماني . ثم ذكرت الزواج والتطليق الإيطاليين وشروطه
الموضوعية والشكلية وأوجه بطلانه واجراءات رفع الدعوى للتفريق
الجسماني ، وبينت أن القانون الإيطالي لا يقر انحلال رباط الزوجية بالطلاق
بل يقر التفريق القضائي . وأن عندهم أسبابا لدعوى بطلان الزواج فوضحتها
. ثم انتقلت الى الزواج والتطليق البلجيكيين فتكلمت على الشروط
الموضوعية والشكلية لصحة الزواج ، وعلى أوجه بطلانه ، وعلى واجبات
الزوجين المترتبة على الزواج ، وعلى أهلية المرأة المتزوجة في التصرف ، وعلى
النظام المالي للزوجين . ثم انتقلت الى الزواج والتطليق التشيكوسلوفاكيين ،
فذكرت الزواج المدني والزواج الديني وشروط كل منهما ، وموانع الزواج
وأسباب الطلاق والنظام المالي للزوجين ثم تكلمت على الزواج والطلاق
الدانمركيين وعلى الشروط الموضوعية والشكلية لصحة الزواج وعلى النظام
المالي للزوجين ، وعقبت ذلك بالزوج والطلاق الرومانيين فبينت الشروط
الموضوعية والشكلية لصحة الزواج وموانع الزواج وأهلية المرأة المتزوجة
والنظام المالي للزوجين وأسباب الطلاق بالتقاضي وأسباب الطلاق بالتراضي ،
واتبعت بالزوج والطلاق السويديين بذكر الشروط الموضوعية والشكلية
لصحة الزواج وأوجه بطلان الزواج وبيان النظام المالي للزوجين . ثم تكلمت
على الزواج والطلاق السويسريين فذكرت الشروط الموضوعية والشكلية ،
لصحة الزواج وموانع الزواج وأوجه بطلانه وانحلال الرابطة الزوجية وأسباب
الطلاق . كما ذكرت الزواج والطلاق المجريين ببيان الشروط الموضوعية
والشكلية لصحة الزواج وأوجه بطلان الزواج والنظام المالي للزوجين وأسباب
الطلاق . ثم ذكرت الزواج والطلاق النمساويين فأوضحت الشروط الموضوعية
والشكلية لصحة الزواج وأوجه بطلان الزواج وأسباب الطلاق والنتائج
المترتبة على الطلاق . ثم تلاه الكلام على الزواج والطلاق البولنديين ، فبينت
الشروط الموضوعية والشكلية لصحة الزواج وموانع الزواج وأوجه بطلان
الزواج والنظام المالي للزوجين . وتلاه الكلام على الزواج والطلاق
اليوغوسلافيين فأوضحت الشروط المقررة لصحة الزواج والطلاق بالتقاضي

محتويات الباب الخامس

بعد أن بينت في الأبواب السابقة الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية ثم في المسيحية في الشرق على اختلاف مللها وطوائفها . وأجريت المقارنة بين القانون الأرثوذكسي والكاثوليكي والبروتستانتى في الزواج والطلاق

تكلمت في الباب الخامس على أحدث قوانين الزواج والتطليق في بعض دول أوروبا وأمريكا وآسيا . فذكرت في الفصل الأول منه أحكام الزواج والتطليق عند بعض دول أوروبا . وبينت أن المشهور في هذه الدول الملة الكاثوليكية ثم البروتستانتية التي لها طوائف كثيرة في البلاد الأنجلوسكسونية وغيرها . وذكرت أن بين هذه الدول اختلافا في بعض الأحكام المتعلقة بالزواج والطلاق كما أشرت أن لهم قوانين وضعية فيها بعض الأحكام الفقهية المسيحية . وفيها أحكام تختلف تبعا لظروف المعيشة والأحوال ، ثم ابتدأت بذكر الزواج والتطليق البريطانيين . وبينت أنه لا يرجع الى قانون مكتوب يجب اتباعه إنما يرجع الى العرف والى السوابق القضائية الا أن هناك شروطا موضوعية لصحة الزواج المعقود في انجلترا وشروطا شكلية يجب استيفاؤها . فذكرت كلا النوعين ، وبينت الأثر المترتب على قتلها أو فقد أحدهما . ولما كان هناك فرق بين الزواج الباطل والزواج القابل للبطلان شرحت كليهما . وأوضحت واجبات الزواج على الزوجين وأسباب الطلاق وأهلية المرأة المتزوجة في إدارة أموالها . ثم انتقلت لبيان الزواج والطلاق الألمانين فأوضحت الشروط الموضوعية والشروط الشكلية لصحة الزواج . وأوضحت أسباب الطلاق ، وبينت أنها كلها أسباب تجيز رفع الدعوى من أحد الزوجين ضد الآخر للحصول على حكم التطليق . ثم ذكرت الزواج والتطليق الألبانيين ، وأن عندهم زواجا دينيا وزواجا مدنيا ، فالدينى يكون لمن يتسبون الى المذهب الكاثوليكي . والمدنى لمن لا يدين به . ولم أهمل الشروط الموضوعية

وأَسباب الطلاق بالتراضي • ثم الكلام على الزواج والطلاق اليونانيست •
فصلت الشروط الموضوعية والشكلية لصحة الزواج وموانع الزواج وأوجه
البطلان وأسباب الطلاق •

وفي الفصل الثاني من الباب الخامس ذكرت الزواج والطلاق عند دول
أمريكا وشروط الزواج وفق القانون العادي وموانع الزواج وابتدأت بالزواج
والطلاق الأرجنتينيين فذكرت الشروط الموضوعية والشكلية لصحة الزواج
عندهم والنظام المالي للزوجين وأهلية المرأة المتزوجة • ثم عنت بذكر الزواج
والطلاق في الولايات المتحدة فبينت أنهم يفرقون في التشريع الأمريكي بين
القانون النظامي والقانون العادي وأن القانون النظامي يتكون من مجموعة
من التشريعات التي تصدرها الهيئات التشريعية في كل ولاية من ولايات أمريكا
وتنشرها بعد كل دورة • أما القانون العادي فيتكون من القواعد القانونية
غير المكتوبة التي جرت على اتباعها الشعوب الناطقة بالانجليزية • ويتناول
قضاء المحاكم الأمريكية ، ثم أوضحت هذه القواعد وفصلتها وتكلمت على
موانع الزواج وفصلت الشروط الموضوعية لصحة الزواج في كل ولاية من
الولايات الأمريكية • فذكرت الشروط الموضوعية في ولاية الاباما ثم ولاية
أريزونا ثم ولاية أركانساس ثم ولاية كاليفورنيا ثم في ولاية كارولينا الشمالية
ثم في ولاية كارولينا الجنوبية ثم في ولاية كولورادو ، ثم في ولاية كونكتيكت
ثم في ولاية داكوتا الشمالية ، ثم في ولاية داكوتا الجنوبية ، ثم في ولاية
ديلاوير ثم في ولاية فلوريدا • ثم في ولاية جورجيا ثم في ولاية ايداهو ثم في
ولاية ايلينويس ، ثم بينت أن في بقية الولايات توجد اختلافات في بعض
الشروط •

ثم تكلمت على الزواج والطلاق البرازيليين ، فبينت الشروط الموضوعية
والشكلية لصحة الزواج وموانع الزواج وواجبات الزوجين وأهلية المرأة
المتزوجة وانحلال الرابطة الزوجية والنظام المالي للزوجين •

وبينت في الفصل الثالث من هذا الباب الزواج والتطليق عند بعض دول
آسيا • وبدأت بالزواج والطلاق الروميين • فذكرت الشروط الموضوعية
لصحة الزواج وشروط تسجيل وثيقة الزواج وموانع تسجيل وثيقة الزواج

والآثار المترتبة على الزواج • ثم عقبته بالزواج والطلاق الصينيين ، فبينت الشروط الموضوعية والشكلية لصحة الزواج وموانع الزواج وأوجه بطلان الزواج وواجبات الزوجية وأهلية المرأة المتزوجة والنظام المالي للزوجين • ثم ذكرت الزواج والطلاق اليابانيين ببيان الشروط الموضوعية لصحة الزواج وأوجه بطلان الزواج وانحلال الرابطة الزوجية والنظام المالي للزوجين • وفي الفصل الرابع من هذا الباب عقدت مقارنة عامة بين الزواج والتطليق في بعض القوانين الأوروبية والأمريكية والآسيوية فقارنت بينها أولا في الخطبة ثم في صحة الزواج وبطلانه وفي من الزواج للزوجين وفي الشروط الشكلية للزواج وفي آثار عقد الزواج وفي الطلاق وأسبابه • وفي الاتصال الجسماني والاتصال القضائي وفي آثار التطليق وفي وجوب النفقة • كل ذلك بتوضيح وتفصيل ينشرح بهما صدر قارئ الرسالة عند الوقوف على ذلك ، وبذلك ينتهي الباب الخامس •

محتويات الباب السادس

وفي الباب السادس ذكرت الزواج والطلاق عند الاسرائيليين ، وبينت أن معظمهم يستمدون شريعتهم من التلمود . وقليل منهم يعتمدون على التوراة وحدها ، كما أن أكثر اليهود ربايون. ويصنون التلمود المصدر الثاني بعد التوراة . وقد وصف المسيو دي فلي التلمود وصفا يليقا وقال فيه :

« انه سيتبقى مابقى يهودى على وجه الأرض » ..

وذكرت أن لهم شروحا كثيرة للتلمود وأشهرها شرح المشنا ، وهو شرحان : أحدهما ظهر في أورشليم قبل ميلاد عيسى عليه السلام بنحو مائة سنة ، وثانيهما استغرق زمن وضعه في مدينة بابل نحو ستمائة سنة ، ثم شرح الأجبار ثم كتاب موسى بن ميمون . ثم كتاب يعقوب بن أشير . ثم شرح يوسف بن شار ، وعنوانه شلحان عروخ أى المائدة المبسوطة . وبعد ذلك في سنة ١٩١٢ أصدر مسعود حاي بن شمعون كتابا جمع مبادئ وقواعد الشريعة الاسرائيلية في شكل مواد . واستقى معلوماته من التوراة والتلمود ومن كتاب شلحان عروخ ، ومن كتاب يسمى اليد القوة لموسى بن ميمون . وقد تضمن الجزء الأول منه الزواج والطلاق ومايتعلق بهما . وباقيه يتضمن سائر الأحوال الشخصية الاسرائيلية وبمناه كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية . وقد قُلت منه مواد الجزء الأول بنصها وتقسيمها بأبوابها لتعلم أحكام الزواج ومايتعلق به والطلاق ومايتبعه عند الاسرائيليين وأشارت الى أنه ليس بينهم طوائف متعددة أحكامها ، كما تعددت طوائف المسيحيين . وهامى مجمل الأحكام مبوبة أبوابا :

الباب الأول في الخطبة من مادة (١) الى مادة (١٥) الباب الثاني في الزواج من مادة (١٦) الى مادة (٧٣) الباب الثالث في حقوق الزوجين من مادة

(٧٣) إلى مادة (٩٧) الباب الرابع من مادة (٩٨) إلى مادة (١٤٩) الباب الخامس في المنازعات الزوجية من مادة (١٥٠) إلى مادة (٢٢٢) الباب السادس في حقوق الرجل بعد وفاة زوجته من مادة (٢٢٣) إلى مادة (٢٣٣) الباب السابع في حقوق المرأة من مادة (٢٣٧) إلى مادة (٢٨٧) الباب الثامن في ثبوت النسب من مادة (٢٨٨) إلى مادة (٣٢٠) الباب التاسع في الطلاق من مادة (٣٢١) إلى مادة (٣٥٣) الباب العاشر في الطلاق الغيائي من مادة (٣٥٤) إلى مادة (٣٦٨) الباب الحادي عشر في العدة والرضاعة والحضانة من مادة (٣٦٩) إلى مادة (٤١٠) الباب الثاني عشر في انتهاك البكارة غصباً أو احتيالاً من مادة (٤١١) إلى مادة (٤٢٩) وبذلك ينتهي الكلام على الباب السادس.

محتويات الباب السابع

لما ذكرت في الأبواب السابقة أحكام الزواج والطلاق وما يترتب على كل منهما في الشرائع والقوانين المعمول بها في عصرنا الحاضر : سواء كانت قوانين مساوية أم وضعية اسلامية أم مسيحية أم يهودية . كل ذلك مستوفى بمباحثه المذكورة في أبوابها . عقدت الباب السابع في ذكر أحكام الزواج والطلاق عند بعض الأمم القديمة التي كانت لها حضارات على ظهر الأرض . لأن الجماعة الانسانية اذا أرادت تنظيم حياتها الصحيحة لابد لها من تنظيم شأن الأسرة التي هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع واصلاح الأسرة لا يتم الا اذا كان مؤسسا على قوانين يطمئن بالركون اليها كل من الرجل والمرأة وأولادهما ومن يتصل بهم فلا تزدهر الحضارة في عصر من العصور أو في جهة من الجهات الا اذا أذن أهلها لقوانين تحد من القوضى وتنظم حدة الشهوات وتردع القوى الظالم وتصر الضعيف المظلوم . والأولى بالتنظيم في ذلك هو تنظيم ما به تكميل الجنسين : الذكر والأنثى . فعلى هذا كان لكل حضارة من الحضارات القديمة قوانين تنظم لهم شأن الزواج والطلاق فلا يكونون هملا كالبهائم والوحوش لا تقوم بينهما الأسر ، وتهدى بينها الروابط بل قام المصلحون في كل أمة في الأزمنة الخالية وبذلوا جهودهم في وضع نظم تهيم بالصلاحيه للمجتمع بالقدر الممكن ، والمؤرخون للحضارات يحصرون عناصرها في الاقتصاد والسياسة والدين والأخلاق والزواج والطلاق ونظام الأسرة جزء من الأخلاق في كل أمة . وقد وجد المؤرخون نشأة الحضارة اذ وجدت في قارة آسيا في العراق وفي وادي نهري دجلة والفرات فقامت هناك حضارة السومريين والأكاديين وتلتها حضارة البابليين والآشوريين وعاصرت هذه الحضارة قدماء المصريين . وتفاعلت هذه الحضارات وأثر كل منها في ازدهار حضارة أخرى .

لذلك اضطرت لسرد هذه الحضارات لأصور ناحية الزواج والطلاق فيها ، ونظرا لأن نظام الأسرة والزواج والطلاق يرتبط بالحياة السياسية والاقتصادية والدينية ، حاولت وضع صورة موجزة عن كل أمة قديمة من الأمم التي ذكرت نظامها في الزواج والطلاق وذلك بذكر لمحة تاريخية لها ، يتبين للقارىء الكريم منها ما كانت عليه هذه الأمة من العادات والأخلاق ، سيما معاملة الرجال فيها للنساء . وبدأت ذلك بذكر الزواج والطلاق السومريين . فذكرت لمحة تاريخية عن « سومر » وحضارتها وزمانها . كما بينت أن الأكاديين كانوا يجاورونهم . وأن السومريين قد بذلوا جهدهم في المحافظة على استقلالهم . وقد بينت عن ديانة السومريين أنها كانت تشبه ديانة قسما المصريين من جهة عبادة الشمس والقمر وغيرهما من الجملادات . وقد كان السومريون يؤمنون بالحياة الآخرة فقد كانوا يدفنون مع موتاهم الطعام وما يلزم الحياة الأخرى في زعمهم . وبعد أن بسطت الكلام في تاريخهم اقتصاديا ودينيا وأخلاقيا ، ذكرت أن الزواج عندهم كان نظاما مقيدا تعمله عادات متضاربة وشرائع كثيرة ، فقد كانت البنت تحتفظ لنفسها بما يقدم أبوها لها من بائنة (مهر) وقد كان زوجها يشترك معها في القيام على هذه البائنة . وكان لها وحدها أن تقرر من يرثها بعد وفاتها وكان لها من الحقوق على أولادها ما زوجها عليهم . وإذا غاب زوجها ولم يكن لها ابن كبير كانت تدبر المزارع كما تدبر البيت . وبالجملية فقد بينت العلاقة بين الزوجين وبينهما وبين أولادهما . كما أوضحت حكم الزنا لو حصل من أحد الزوجين والآثار المترتبة على ذلك .

ثم تكلمت بإضافة عن تاريخ بابل وديانتها وزواجها وطلاقها وأوسعت القول في قانون « حمورابى » وما حواه من نظم تصلح لتكوين دولة متحضرة . ويعتبر علماء القانون هذا القانون من أعظم قوانين العالم وأقدمها بل يجعلون كثيرا من القوانين التي أتت بعده قد استقت منه بعض مبادئها وقواعدها ، وكل ذلك قد سطعت براهينه في مواضع من الرسالة . وجريت على هذا المنهج من ذكر النبذة التاريخية والدينية والزواج والطلاق عند الفرس الأقدمين والهنود الماضين والصينيين العائرين واليابانيين الأولين .

. ولم أترك الكلام عن القوانين القديمة في بلاد أوروبا فقد ذكرت اليونان
 وتاريخها مجلدا وديانتها مختصرة وزواجها وطلاقها ثم عرجت على ذكر مثل
 هذه المباحث مع زيادة التفصيل في بلاد روم ، وما كان لقانونها من آثار
 عظيمة فعالة في القوانين الأوربية الحديثة وغيرها .
 وبذلك تكون الرسالة قد بدأت بالزواج والطلاق الاسلاميين ثم
 المسيحيين ، ثم اليهوديين ، في عصرنا الحاضر، ثم عادت الى ذكر هذه الأبحاث
 في أقدم المصور التاريخية في العالم المعروف حينذاك .
 واني أرفع أكف الضراعة الى مانح القوى والقدرة أن ينفع كل مطلع
 عليها وأن يحقق بها الإثر الذي قصدته . انه سميع مجيب ، وصلى الله على
 سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

الباب الأول

في المقدمات

الفصل الأول

١ - الأسرة عماد المجتمع :

أهمية الزواج والطلاق في المجتمع — الأسرة لبنة في بناء المجتمع —
تأثير الأسرة بالمجتمع — سلب المجتمع من الأسرة بعض الأعمال — ظلم المرأة
قديمًا — انصاف الاسلام للمرأة :

١ - أهمية الزواج والطلاق في المجتمع :

إذا ما دعا المصلحون والمفكرون الى بحث موضوع الزواج والطلاق في
الاديان . فانما يسعون الى مقصد حيد وغرض فيل وغاية شريفة . مفتشين
عن أصلح الأسس وأقوى الدلائل التي يجب أن يبنى عليها المجتمع القوي ،
المتناسك . فما الأسرة الا لبنة في بناء هذا الصرح الشامخ وهو المجتمع . وما
الأسرات الا لبنات هذا البناء . وبمقدار قوة اللبنة وصلابتها ، أو ضعفها
واحتلالها ، يكون المجتمع على غرارها . فاذا ما صلح في الأمة نظام للزواج
والطلاق يجعل المجتمع راسخًا ثابتًا لا يتزعزع في حال الزواج أو الطلاق ،
قد استكملت للمجتمع عناصره الحية الفاعلة بجنورها في الثبات
والاستقرار . فقد يصلح المجتمع بالزواج كما يصلح أحيانًا بالطلاق . فان
الضرورة قد تكون ملحة في وجود أحدهما ، أصلحاً للفرد والمجتمع ،
فالتخير والصالح كما يكون في الزواج قد يكون في ضده وهو الطلاق وان
قوة التشريع وصلاحيته لا تبين الا اذا أقام الأدلة ونصب البراهين المقنعة
لشخص بأن الزواج فيه خير له في بعض الحالات ، وأن ترك الزواج فيه
خير له في بعض الأحيان . فلا بد للتشريع الصالح من أن يتدخل بين الفرد

وسيو له وأهوائه وغرائزه وشهواته ، ليحدد له المصلحة التي تعود عليه بالخير كما تعود على مجتمعه الذي يعيش فيه بالهدوء والاستقرار . فكثيرا ما يصر الشخص على التمسك بزواج فيه شر له ولمجتمعه . فلو أرخى له المجتمع والمشرع العنان لوقع في شر عظيم لا يقتصر ضرره عليه بل يصيب الأبرياء الذين لا شأن لهم في تصرفه . ولا علاقة لهم بعمله . وقد رغبت الشرائع السماوية في الزواج إبقاء على النوع الانساني ، وتنظيما للغرائز الفطرية والشهوانية التي وجدت في الانسان ، وبغضت الطلاق لأن فيه هدمًا للأسرة وتشيتا لأفرادها اذا ما وجد بين الزوجين ذرية تحتاج الى العناية والرعاية وحسن التربية .

٢ - الأسرة لبنة في بناء المجتمع :

فالأسرة من الجماعة المتمدية شأنها خطير ومقامها عظيم فالها بالنسبة للمجتمع الكبير كالأفراد بالنسبة للعائلة الواحدة . فإذا ما صلحت الأولى صلحت الأخرى لفئة الارتباط بينهما . وعكس ذلك تماما يكون عند اختلالها . وكلما ارتقت الأمة ودب فيها الوعي القومي ، وجهت أكبر همها الى اصلاح شئون الأسرة ، وصلت على رفع مستوى أفرادها ليتركوا بأنفسهم المصلحة العليا في القيام على شئون الأسرة . فرب الأسرة الواعي ينظر في اصلاحها الى الناحية الأدبية والمادية . وهذا واجب عليه دينيا كما هو واجب عليه وطنيا .

فالنظرة الدينية في هذا الباب تتلاقى مع النظرة الوطنية في أن كلا منهما يعمل على تحقيق الصالح العام الذي يجعل المجتمع سعيدا مطمئنا آمنا . فرب الأسرة لا يستطيع أن ينفرد بعمل أعبائها بل لا بد له من أن يشرك في ذلك زوجته محتفظا لها بكل حقوقها . مطالبا لها بواجباتها لتتوفر لفرتهما التربية السليمة أيام الطفولة ، كما يتوفر لهما جو مملوء بالهدوء والسكينة . وفي هذا يقول الله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » فرب الأسرة هو المسئول الأول عن توفير أسباب الراحة والرفاهية لها . وقد دعا رسول الله محمد عليه السلام الى اكرام المرأة ومنحها حقها كاملا اذ يقول : (ما أكرم النساء الا كريم ولا

أهائهن الا لثيم) والقرآن الكريم حفظ للام حقا كما حفظه للأب . اذ يقول تعالى : « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا » ويقول : (وقال رب ارحمهما كما ارحمتني صغيرا) فهذا دليل واضح جلى على أن للمرأة شطرا عظيما من الاحسان نظير تربية أطفالها وتهذيبهم وترويضهم . وقد جعل الرسول عليه السلام المرأة مسئولة عن الرعاية لأسرتها اذ يقول : (كلکم راع وكل راع مسئول عن رعيته فالامام راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيته ، والمرأة راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن رعيتهما والغلام راع فى مال سيده ومسئول عن رعيته وكلکم راع ومسئول عن رعيته) فهذا دستور الرعاية المتضامنة بين أفراد الأسرة المتناسكة فقد جعل الرجل راعيا على أهل بيته ، والمرأة مثله فى الرعاية ، كل منهما فى الناحية التى يصلح لها . فعلى الرجل تحصيل المال لاقتافه فى البيت وعلى المرأة تهية المنزل للحياة السعيدة الهادئة . فما البيت الا عماد الحياة الهنيئة وقوام السعادة الشاملة . والمثلثان النفس واستقرارها لا يصلح الا اذا قام الرجل بواجبه ، وأصلح أمر أهله وأحسن العشرة معهم . وعلى المرأة أن تساهم بما يجب عليها لأولادها وزوجها ، فاليست اما جنة وارفة الظلال عذبة الماء ، واما جحيم مستعر يحرق بناره من يحل فيه . وهو المدرسة الأولى للحياة وهو الوسط الذى يصنع النشء ويربيهم التربية الصالحة التى تقودهم الى ميدان العمل المثمر يعتز بهم الوطن ، وتفخر بهم الأمم ، فالسعادة فى الحياة سلسلة متصلة الحلقات ، مرتبطة لا تتم الا اذا صلح كل جزء منها للبقاء وأدى وظيفته خير أداء . فالأسرة جهاز لا يصلح الا اذا أدى كل جزء منه وان صغر شأنه — مهمته التى خصصت له ، وطلب منه القيام بها . فحق الأسرة مطلوب حتما من عائنها ، فمليه أن يتفق عليها قدر طاقته ووسعه بدون اسراف ولا تقتير . وفى ذلك يقول محمد عليه السلام (ليس منا من وسع الله عليه ثم قتر على عياله) ويقول : (ما أتفق الرجل فى بيته وأهله وولده وخدمه فهو له صدقة) فقد جعل الاتفاق على الأسرة وامتتها قرينة نال المنفق بها الثواب والأجر ، فالسعى على الأسرة لتحصيل ما يمكنها من الحياة السعيدة أمر مطلوب من عائنها ، فهو مطالب بتوفير أسباب الصحة وتنمية العقول ، يقدمون له الخدمات ويتفنون بخيراتهم ، فاذا ما قصر فى شيء من ذلك فقد

ارتكب جريمة لا تغتفر في حق وطنه لأنه حمله عبء أطفاله الذين يتقصم عوامل الحياة الصحيحة ، فأبناؤه عالة وحمل ثقل باهظ على المجتمع ومماويلهم لا بناء ، واقتصاد لا اصلاح .

٣ - تاثير الأسرة بالمجتمع :

فالأسرة في كل أمة تتبع في تكوينها وتطورها معتقدات هذه الأمة وتقاليدها وتاريخها وعرفها الخلقى وما تسير عليه من نظم في شئون السياسة والاقتصاد والتربية والقضاء ، وما تمتاز به شخصيتها الجاعية ويكتنفها من ظروف شتى في فروع الحياة . فتطور الأسرة يسير في ملامة مع جميع هذه العناصر فشأنه منها شأن جهاز من أجهزة الجسم يتوقف صلاح الجسم عليه ، ولا يؤدي وظيفته كاملة الا به . فالتقادة والمصلحون لا تثمر مجهوداتهم ثمرتها المرجوة الا اذا ساروا في علاجهم على ضوء هذه الحقائق ، فان أهملوها ولم ينظروا اليها فالاخفاق والفشل ما لهم لأنهم حادوا عن هذا الطريق . فوظائف الأسرة في أقدم عهودها كانت واسعة كل السعة ، شاملة لمظم شئون الحياة الاجتماعية ، ولكن المجتمع بتطوره أخذ يتقص هذه الوظائف من أطرافها شيئا فشيئا ويستلها من الأسرة الا القليل منها . فالعشيرة فيما مضى كانت أسرة مستقلة ، بمنزلة دولة صغيرة ، تقوم بمختلف الوظائف الاجتماعية ، وتمثل فيها جميع الهيئات والسلطات المعروفة في عصر الحضارة والرقى ، فقد كان فيها الهيئة الاقتصادية التي تقوم بإنتاج ما تحتاج اليه العشيرة ، وتحصل لها الاستقلال الاقتصادي الذاتي عن غيرها من العشائر ، وفيها كانت هيئة تشريعية تفرض القوانين ، وتعمل على تنفيذها وتحفظ للناس حقوقهم وتنفذ عنهم الظلم والبنى والمدوان . كما كانت فيها هيئة سياسية تنظم علاقة العشيرة بغيرها من العشائر وتتولى الشئون الخارجية لها مع غيرها ، سلما أو حربا ، ولم تهمل العشيرة أمر تربية أطفالها ، بل كان فيها هيئة تتولى الاشراف على تربية الأطفال بدنيا وعقليا وخلقيا ودينيا ، وعמיד العشيرة المرجع الأعلى في كل هذه الشئون . قوله الفصل ورأيه الحجة التي لا تمارض ولا تنقض .

٤ - سلب المجتمع من الأسرة بعض الأعمال :

وبمرور الزمن وبمقتضى سنتنة التطور والارتقاء ، انتزع المجتمع من المشيرة الوظيفية التشريعية وجعلها فى المجالس النيابية ونحوها . وانتزع السلطة التنفيذية ، وجعلها فى المصالح الحكومية على اختلاف أنواعها . وانتزع وظائف التربية والتعليم وجعلها فى أجهزة التربية والثقيف اللتين تقوم بهما الوزارات المختصة بذلك فى البلاد المتحضرة . ولكن قيام الحكومة بجميع هذه الوظائف السابقة لم يززع وظيفة المنزل فى مهمته التربوية . فعليه يتوقف تحقيق أهم أغراض التربية . فواجب الآباء نحو أولادهم وآثار الأسرة التربوية فى حياتهم ، يمتد الى مراحل الحياة فى جميع أدوارها . فالصفات الفاضلة تنشأ فى المنزل . اذا كان صالحا لفرسها ، كما ان السوء من الصفات ينشأ فى المنزل اذا اختل نظامه ولم يقم فيه الآباء بالعبء الذى ألقاه المجتمع على كاهلهم . فمعظم وقت الأطفال يقضونه فى المنزل ، ويتفاعلون مع ما يحيط بهم مما يجرى فيه من سماع ألفاظ مهذبة أو قبيحة ورؤية أفعال طيبة أو رديئة . فالمنزل هو العامل الوحيد للحضارة والتربية فى المراحل الأولى للطولة . ولا تستطيع أية مؤسسة عامة أن تسد مسد المنزل فى هذه الشؤون . فدور الحضارة التى تنشأها بعض الدول لايواء الأطفال فى مراحلهم الأولى وترمى من ورائها الى تدارك النقص الذى لا يستطيع الطفل الحصول عليه فى بيئته المنزلية ، لاتصل بنا الى الغرض الأسمى الذى يحققه المنزل الذى تهيأت فيه جميع الفرص التى تفضى - ميسول الأطفال وتوجيههم الوجهة الصالحة التى يتطلبها المجتمع ، وتنشدها الأمة الراقية . فعلى المنزل يقع قسط كبير من واجبات التربية الخلقية والوجدانية والدينية فى جميع مراحل الطولة . وبفضل الحياة فى الأسرة يتكون لدى الفرد الروح العائلى والمواطف الأسرية المختلفة ، وتنشأ الاتجاهات الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة . فالأسرة هى التى تجعل من الطفل انسانا مهذبا صالحا للمشاركة فى جميع نواحي الحياة ، يمد اليه المجتمع يده عند النوازل فيجذب منه خير عون . (١) .

(١) الأسرة والمجتمع ص ١٤ - ٢١ .

٥ - ظلم المرأة قديما :

وقد هضمت المرأة حقها في الأزمنة الماضية حتى نقيت عنها انسانياتها ، فأصبحت كالحيوان تباع وتشتري وكانت كالعبيد تقوم بزرع الأرض ورعي الماشية ، فكان الأثينيون يهدرون منزلتها ولا يمتدحونها انساؤا بل حيواتا يباع ويشترى كما يباع أى حيوان ويشترى . وقد كانوا يجرّدونها من أهلية التصرف ، ولا يرون انها تصلح لشيء سوى خدمة البيوت ، واستيلاء الأطفال ، بل فوق ذلك كانت في نظرهم رجسا ودنسا لأنها طريق الفؤاد والشر ، بل كانوا يحرّمون عليها الجنة ورحمة الله . وفي بعض الأزمنة كان يقال عنها أنها نسة فانية لاتتال الخلود ، ويحرّمون عليها الضحك ، بل ان بعض الأمم كانت تعقد المؤتمرات للنظر في انسانياتها ومساواتها بالرجل في الحياة (وكان العرب اذا بشر أحدهم بها ظل وجهه مسودا يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ، وينظر اليها على أنها مجلبة للعار فيذهب بها يدفنها في التراب حية دون شعور بهيرية أو ذئب عظيم ارتكبه . فاذا مات الرجل وترك زوجة اعتبرت متاعا يورث غيرها ابنة الأكبر ، فلما جاء الاسلام رفع شأن المرأة وأعلى مكانتها . فقد جاء في القرآن الكريم (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ان الله كان عليكم رقيبا) وبهذا النص ثبتت للمرأة انسانياتها ومساواتها للرجل في الخصائص الانسانية ، لأن كلا منهما منحدر من نفس واحدة . فقد خلق الله تعالى حواء من النفس التي خلق منها آدم ، فطبيعتهما واحدة ، وعناصرهما واحدة ، فلا رجس في المرأة ولا دنس فيها ، فهي أخت الرجل والرجل أخوها ، والذكر شقيق الأنثى والأنثى شقيقة الذكر ، لأنهما انحدرتا من أب واحد وأم واحدة يطبق هذا قول محمد عليه السلام (انما النساء شقائق الرجال) فالمرأة كفاء الرجل في انسانيته ومساوية له في المنزلة والدرجة الانسانية ورث كل منهما عن أبيه هذه الخصائص وان تفاوتت نظرا لتكوين كل منهما ، اذ العواطف والوجدانات تنشط في المرأة أكثر من تشاطها في الرجل .

٦ - انصاف الاسلام للمرأة :

فالاسلام بهذا قد اتشلت المرأة من الهوة المظلمة الدنسة ، ومسح عنها
وصمة العار التي ألصقتها بها الجاهليون الأقدمون وأقامها على وضوح الحياة
الى جانب أخيها الرجل ، على أساس عادل لا حيف فيه ولا جور . وثمرة
هذه الأخوة عواطف المودة والرحمة والألفة بينهما فلا اضطهاد من الرجل
للرأة ، ولا تحقير لها ، ولكن مودة ورحمة ومساواة ، لأن مقتضى اتصالهما
من رحم واحدة واتصالهما اليها معا كما يدل ختام الآية الكريمة اذ يقول :
(واحموا الله الذي تساءلون به والأرحام) فالرحم الجامعة بين الرجل والمرأة ،
هي التي تحقق المساواة بينهما في الانسانية ، فهي والرجل سواء لا يفضلها
في شيء الا بالصلاح والتقوى ، قال تعالى (ان اكرمكم عند الله اتقاكم)
وقال تعالى : (فاستجاب لهم ربهم اني لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو
أنثى بعضهم من بعض) وقال : (للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب
مما اكتسبن) ولم يفرق الاسلام بين الرجل والمرأة في طلب العلم ، فمحمد
عليه السلام يقول : (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) وكانت أم
المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضى الله عنها ، تتعلم الكتابة في الجاهلية
على يد امرأة كاتبة تدعى الشفاء العدوية ، فلما تزوجها عليه السلام طلب الي
الشفاء ان تعلمها تحسين الخط وتزيينه كما علمتها أصل الكتابة . وأباح
الاسلام للمرأة أن تقوم بأية وظيفة وأن تمارس أى عمل ولو في خارج
منزلها ما دامت تؤدي ذلك في وقار وحشمة ، وفي صورة بعيدة عن مظان
الفحشاء ، وما دامت محافظة على تعاليم الدين ، وما دام ذلك لا يؤدي الى
المساس بخلقها ، ولا يحول بينها وبين وظيفتها الأصلية كربة بيت تقوم بما
يجب عليها من شئون زوجها وأولادها . فالمرأة تحتفظ بشخصيتها المدنية
الكاملة وبأهليتها في تحمل الالتزامات واجراء مختلف العقود من بيع وشراء
وهبة ووصية وغير ذلك مما ينمي ثروتها ويحفظ حقوقها . وقد حفظ التاريخ
الاسلامي للمرأة صوراً رائعة ، وأعمالاً عظيمة ، قامت بها في ظل تعاليم
الاسلام . فقد كانت عائشة بنت طلحة ، حفيدة أبي بكر الصديق ، تناضل
الرجال بالسهام والنبال . وجمع محمد عليه السلام بين الرجال والنساء في

كثير من الغزوات والحروب وسأوى بين الرجل والمرأة أحيانا في نصيبهما من غنائم الحرب ، كما صنع من السيدة كعبية بنت سعد في غزوة خيبر . وأركب أمية بنت قيس الفغارية خلفه على راحلته في طريقهم الى غزوة خيبر ، وقلعها بعد الغزو قلادة تشبه الأوسمة الحربية في زمننا . وظلت هذه القلادة تزين صدرها طول حياتها ، ولما ماتت دفنت معها عملا بوصيتها . وقد خاضت أم حكيم بنت العارث معركة بين الروم والمسلمين ، وهي عروس لم تفارقها رائحة العرس ، وقد استشهد زوجها على مرأى منها ، فبدلا من أن تبكى وتتجرب شلت عليها ثيابها ، واقتزعت عمود القسطاط الذي شهد ليلة زفافها ، وصرعت به سبعة من الأعداء عند القنطرة التي لا تزال معروفة حتى اليوم باسم (قنطرة أم حكيم) .

والاسلام يبيح اختلاط الرجال بالنساء في الحياة العامة ولكن على شريطة أن يتم ذلك في وقار وحشمة وبدون فتنة أو شر ينال الأخلاق ويصيب الأعراض ويخدش تعاليم الاسلام .

فالاسلام جعل المرأة عنصرا هاما من عناصر الحياة السعيدة المطمئنة . وكلفها بواجبات يتوقف عليها صلاح المجتمع . فاحتياج المجتمع الى النشء الصالح لا يقل خطرا عن احتياجه لآى عنصر من عناصره اللازمة له ، فليست القوامة التي للرجل على المرأة امتهازا ولا جرحا لكرامتها ، وانما هي تكريم لها واعزاز لشأنها ، وحفظ لاستقرار الأسرة ، ودوام الألفة والمودة فعلى الرجل عبء الاتفاق والاكتماب ، فيكون من الطبيعي أن يكون له الاشراف على منزله وحسن ادارته (١) .

(١) حقوق الانسان في الاسلام ص ٥٢ الى ٧٧ .

المرأة بين البيت والمجتمع ص ٩ - ١١ .

الوحى الحمدي ص ٢٨٠ - ٢٨٨ .

اصول الشرائع ج ١ ص ١٥٨ - ١٦٠ .

قصة الحضارة تأليف ويل ديورانت تعريب الدكتور زكي نجيب ج ١ ص ٦٦ - ٧١ .

المدنية والاسلام ص ٧٧ - ٨٩ .

٢ - الإسلام شريعة جامعة

القرآن الكريم - نسخه لما سبقه من الشرائع - ما تضمنه القرآن من أحكام - الحكمة في اشتغال التشريع على الكليات دون الجزئيات - الإسلام يجمع بين السلطتين : الزمنية والروحية ، من مصادر التشريع الإسلامي القرآن والسنة ، الإجماع . زمنه . شروطه . صحة الاجتهاد ودليله المشهورون بالاجتهاد من الضعابة . أمر عمر لقضاته بالاجتهاد ، تعاون الضعابة على استنباط الأحكام الشرعية - تعريف القياس ودليله ، متى توجد الحاجة الى القياس . لم ينشأ القياس عن جهل بالأحاديث ولا عن تأخير البيعة - تعاون أهل الحديث وأهل الرأي على استنباط الأحكام . الجلاء بين الفقهاء وبين بعض أمراء الدولة الأموية لا تأثير للفقهاء الروماني بالشام على التقى الإسلامي .

١ - القرآن الكريم . . نسخه لما سبقه من الشرائع :

الله نزل على رسوله أحسن الحديث كتاباً قيماً غير ذى عوج ، أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ، وقد أقرأه الرسول عليه السلام صحابته فحفظوه ودون في المصحف ويحفظه المسلمون ويتدارسونه ويتناقلوه جيلاً بعد جيل ، طبقة بعد طبقة الى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، قال تعالى : (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) وقد تضمن القرآن الكريم الشريعة الجامعة التى نسخ الله بها جميع ما قبلها من شرائع ، وجعلها الخالدة الباقية الهادية لعباده الى رشاد دنياهم وسعادة آخرهم . وقد بين القرآن فروض الدين ، عقائده وتكاليفه ، أوامره ونواهيه ، فهو تبيان لكل شئ وهدى ورحمة ويشرى للمؤمنين . انزله الله بلسان عربى مبين لكل عارف باللغة العربية أن يقرأه ويستبسط منه من الأحكام ما يوفى مطالب الناس ويمالج مشاكل العالم ويقضى بها فى نزاع المتخاصمين . وقد نزل القرآن على رسول

الله منجما حسينا اقتضت حكمة العليم الحكيم تربيته ، ودعت حاجة المجتمع ومصلحته اليه ، وذلك شأن التشريع الحكيم من التزام قاعدة التدرج والتسليم . واقرب مثال لهذا التدرج المطابق للفتوة الآخذ بالجماعة أخذاً رقيقاً الى ما يروضهم عليه من الاصلاح ، تحريم الخمر ، فقد كان العرب يستبيحونها ، وتركهم الاسلام على ذلك حيناً حتى اذا استشفروا الى تقييد هذه الاباحة ، وتقليل خطرها وحدثت الواقعة المشمرة بكبير ضررها ، وذلك اذ صلى أحدهم وقد شرب من الخمر كثيراً فخلط في قراءته فقرأ (قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون) وصحة الآية الكريمة (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون) فحرم الشرب قبيل الصلاة ونزل قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) وكان هذا التحريم المؤقت بأوقات الصلاة ، تعويذا للمكلفين على تغيير عاداتهم ، وتمهيدا للتحريم الدائم الذي أنزله الله عليهم حين أحسوا حاجتهم اليه ، واقتضت لهم مصلحتهم فيه ، وذلك حين شرب الخمر قوم فشقاقوا وقضايوا ، وكاد يقتل بعضهم بعضاً فقال عمر بن الخطاب (اللهم بين لنا في الخمر يابا شافيا) فنزل قوله تعالى : (انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون) .

٢ - ما تضمنه القرآن من احكام :

هذا هو نهج القرآن الكريم في هداية الأمة الى ما جامعهم به من دين قيم وشريعة كاملة قد وسعت أصولها واحتوت قواعدها فشملت هذه الأصول والقواعد الايمان بالله ورسوله واليوم الآخر ، والأمر بمكارم الاخلاق كالعدل والاحسان والوفاء بالوعد ، وأخذ العفو والخوف من الله وحده والشكر ، وتجنب مساوئ الاخلاق كالزنا والقتل وواد البنات ، والتطقيف في الكيل والميزان ، والنهي عن كل ما هو كفر أو تابع للكفر ، ونظمت كل ما يصدر عن الانسان من عبادات كصلاة وصوم وزكاة وحج الى أمور مدنية كبيع واجارة ، وأمور جنائية من عقاب على القتل والسرقة وقطع الطريق ، الى نظام الأسرة من زواج وطلاق وميراث ، الى الشؤون الدولية كالقتال وعلاقة المسلمين

استكمال الرشد وبلوغ الانسانية طور الكمال فتمت كلمة ربك البخشى على أمة محمد بهذه الشرعة المثلى التى لم تقتصر كشرعة عيسى عليه السلام — على الجانب الروحى والتعليم الدينى الذى يتناول العقيدة والعبادة ويندع ما سوى ذلك من شئون الانسان ومعاملاته وأمور دياه لمن يدبرها من الناس . فالمسيحية — كما هو معروف — تخضع الانسان لسلطين منفصلتين احدهما دينية تتولى أمور الدين والعقيدة فحسب ، والأخرى دنيوية سياسية لا شأن لها بالدين ولا شأن للدين بها ، تشرع للانسان وتكلفه وتقيم له الحدود وتضع له العقوبات فى دياه وهذه متروكة لقيصر يصرفها كما يشاء عملا بالمبدأ الذى منه السيد المسيح فى قوله : « أعطوا ما لله وما لقيصر لقيصر » فما لله هو الدين . وما لقيصر هو الدنيا . وهذه القاعدة هى أساس الأنظمة التى تفرق بين السلطين الزمنية والروحية . والنظر فيما قام من أنظمة على تلك القاعدة يثبت قطعا ان السلطان الدنيوى قد تفرد بشئون الناس وحياتهم وصرفها كما شاء وقبض سلطان الدين عن كل تصرف وكفه عن كل تدبير حتى لا يبدو فى سلوك الناس ومعاملاتهم خارج الكنيسة أى أثر للسلطة الدينية ، ولا يحس المرء فى تلك القوانين والتشريعات التى تنظم معاملات الناس وأحوالهم أى روح دينى ، فما كان للقرآن — وهو يأخذ الناس الى الصراط المستقيم فى الدين والدنيا — أن يدع أصلا من أصول الخير فى العقيدة والعبادة والخلق والسلوك الا رسمه للمسلمين ودعاهم اليه وأقامه لهم دينا وشرعا ، (١) عليهم أن ينظروا فيه ويستنبطوا منه لمعاتهم على مدى القرون وتتابع العصور ، خير ما يسعد النوع البشرى ويجمع كلمته ويؤمن مجتمعه ويطبق بينهم السلام .

٤ — من مصادر التشريع الاسلامى : الكتاب والسنة :

٤ — والقرآن هو الأصل الأول لاستقاء أحكام الشرعة الاسلامية وبعده تأتى السنة وهى أقوال النبی عليه الصلاة والسلام وأفعاله وتقريراته

(١) مقدمة القوانين ص ٩٢ . المقارنات التشريعية ص ٢٢ وما بعدها .

فكل خبر أو عمل أو تقرير ثبت صحة نسبته إلى المصنوع سنة متبعة وأصل محكم لتبيين أحكام الدين . وقد أحاط العلماء في أمر السنة وتحروا في المحافظة عليها غاية التحري فاشتروا في روايتها الصحة والسلامة والكمال والأخلاق والتدين ، فلم يقبلوا رواية مجنون أو كافر أو صبي كما لم يقبلوا رواية مرتكبى الكبائر ، وكل ما يطل العدالة ويخل بالمروعة ولو كان مباحا مما لا يليق بأشراف الناس . وقد طبق أئمة الحديث شروط الرواية وضبطوا أقوال الرسول وأعماله ووضعوا لذلك علما يسمى « علم مصطلح الحديث » ثم دوت الأحاديث وعرف منها الصحيح والحسن والضعيف ، وكتب الأحاديث أصبحت معروفة في كافة بلاد المسلمين ، وأصبح مستحسنا بعد هذا كله ادخال أحاديث موضوعة على الرسول في أى ناحية من نواحي التشريع .

٥ — فأساس التشريع الإسلامى كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وقد أنزله محكم الآيات مصون النصوص الى يوم الدين ، وسنة الرسول التى تبين القرآن وتفصل مجمله وتوضح أحكامه ، وهى بعد القرآن المرجع الأمين والأصل الوثيق ، كما قال تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » . وقد بين الرسول ما نزل اليه بأقواله وأعماله . وكل ذلك تشريع سماوى ووحى الهى كما قال تعالى فى وصف الرسول : « وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى » وقال تعالى : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ، وان لم تفعل فما بلغت رسالته » ولقد بلغ مبينا ومشروعا وقاضيا . وقد أوجب الله على المسلمين قبول حكمه العدل والنزول على قضائه المصنوع ، وجعل ذلك آية من الايمان فقال : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » ، وقال : « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما » .

٦ — فالتشريع الإسلامى المأخوذ من القرآن والسنة مدد الهى ووحى سماوى قائم بذاته مستقل كل الاستقلال عن التشريع الوضعى لاختلاف

النشأ بينهما وتبين المصدر فيهما ، وقد بين القرآن هذه الحقيقة ونفى عن الرسول كل شبهة فيها جاء به من العلم والهدى بإعلا خير النساء وحسنه هو مصدر علمه ، ومشرق النور الذي جاء به ، إذ قال تعالى : « قل زله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين . ولقد علم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر ، لسان الذي يلحدون إليه أعجمي ، وهذا لسان عربي مبين . ان الذين لا يؤمنون بآيات الله لا يهديهم الله ، ولهم عذاب أليم . إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون .. »

وكثيرا ما كان الرسول يبلغ الأحكام مقرونة بعلمها والمصالح التي تقتضيها ، وفي هذا إيدان بارتباط الأحكام بالمصالح ، ولقت الى أن الغاية إنما هي جلب المنافع ودرء المفاسد . فمن أمثلة هذا قوله في النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها « انكم ان فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » .

وقوله في النهي عن اخذار لحوم الأضاحي ثم إباحتها « إنما هيئتم من أجل الدافعة » وهم الأعراب الذين يدخلون المدينة لأخذ الصدقة . وقوله في الهرة وطهارة سورها « أنها من الطوافين عليكم والطوافات » فهذا ونظائره في الكتاب والسنة مما فيه نص على علة الحكم أو إشارة إليها كان تمهيدا للسبيل الى الاجتهاد ، لأنه بهذه العلل يتوصل الى الحاق الأشياء بالأشياء ، ويتمتع الحكم في كل موضع لا نص فيه . وقد أقر الرسول اجتهاد من اجتهد في حضرته من صحابته وقال بالمجتهد : « ان أصبت فلك أجران ، وان أخطأت فلك أجر » .

وكان ينهى عن الشيء لمصلحة تقتضي تحريمه ثم يبيحه اذا تبدلت الحال وصارت المصلحة في إباحته كما في حديث « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها » .

ولما خرج صحابيان في سفر وحضرتهما الصلاة وليس معهما ماء وصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر ، صوبهما النبي وقال للذي لم يعد « أصبت السنة وأجرأتك صلاتك » وقال للآخر « لك الأجر

بمرتبة ، لا جرم قد أبان ذلك وكثير مثله من هديه للمسلمين ، أن السبيل
رسول الله قضى في ذلك بقضاء وربما اجتمع عليه الثغر كلهم يذكر عن رسول
والرأى .

٧ - وتلو مرتبة الكتاب والسنة في مصادر الشريعة الإسلامية
الاجماع ، وهو اتفاق مجتهدى الأمة بعد وفاة رسول الله في زمن على أى
أمر شرعى . والاجماع خاص بالمجتهدين الذين اتصفوا بالأوصاف المؤهلة
لاستنباط الأحكام من الكتاب والسنة ، فلا يعتبر اجماع غيرهم لأنهم هم
أدرى بماخذ الدليل الذى يستد اليه الاجماع .

ويشترط في صحة الاجماع اتفاق رأى كل المجتهدين فتتقضه مخالفة
واحد منهم على الصحيح ، ولا يكون اجماع في حياة النبى لوجوب العمل
بقوله ورأيه ، فهو المشرع فلا حاجة حينئذ الى رأى غيره ، ولا يعقد
اجماعهم ولا يعتبر ، انما يصح الاجماع في زمن الصحابة ومن يلهم الى
يومنا هذا . ولا بد للاجماع من دليل مستمد من الكتاب أو السنة يستند
اليه .

فقد أخرج البغوى عن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر اذا ورد
الله فيه قضاء فيقول أبو بكر « الحمد لله الذى جعل فينا من يحفظ عن
عليه الخصوم نظر في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضى به بينهم قضى به .
وان لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله في ذلك الأمر سنة ، قضى بها
فان أعياه ذلك خرج فسأل المسلمين وقال أتانى كذا وكذا فهل علمتم أن
نينا » فان أعياه أن يجد فيه سنة عن رسول الله جمع رموس الناس وخيارهم
فاستشارهم فان أجمع رأيهم على أمر قضى به .

وكان عمر يفعل ذلك فان أعياه أن يجد في القرآن والسنة نظر هل
كان فيه لأبى بكر قضاء ، فان وجد أبابكر قضى فيه بقضاء قضى به والا دعا
رموس المسلمين فاذا اجتمعوا على أمر قضى به . فذلك جمع كلمة المسلمين
وتوحيد أمرهم وتوفيق آرائهم ، وتطبيق أصل الشورى بينهم امثالا

تقوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » وأمره عز وجل للرسول ، اذ يقول : « فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر » .

والاجماع بشروطه حجة شرعية وهو أمر قطعي في افادة الأحكام الشرعية فلا يجوز الخروج عليه . ومن جحد اجماعا على أمر معلوم من الدين بالضرورة فهو كافر .

٨ - الاجتهاد ودليله :

فاذا لم يوجد في الكتاب الكريم ولا السنة الصحيحة ، نص صريح في القضية الحادثة والواقعة الطارئة ، ولم يظهر كذلك اجماع على شيء ، يسمف بالحكم فيها فحينئذ يطرق الفقيه — الذي اجتمعت له الشروط المؤهلة والأوصاف اللازمة لمن يستنبط الأحكام — باب الاجتهاد ، وهو باب رحمة ويسر ، شرعه الله تخفيفا عن الأمة وهداية الى مرادها ومناجى الخير والتقدم والصلاح ، اذ يستطيع بهذا المنهج فقهاء كل عصر أن يستنبطوا من الأحكام لقضاء أيامهم ومشاكل أجيالهم ما يوافقها ويصيب وجه الحق فيها ، ويكفل للأمة أن تظل ملتزمة أحكام دينها ، مهتدية بهدى نبينا ونور قرآنها .

والاجتهاد ثابت بالقرآن ، اذ يقول تعالى : « فاعتبروا يا أولي الأبصار » وثابت بالسنة أيضا ، فقد جاء في الحديث الصحيح أن رسول الله بث معاذ بن جبل الى اليمن ليحكم فيها فقال له : بماذا تحكم ؟

قال : بكتاب الله .

قال : فان لم تجد ؟

قال : بسنة رسول الله .

قال : فان لم تجد ؟

قال : أجتهد برأى .

فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الْحَبْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَقَّعَ رَسُولُ رَسُولِهِ لَا يَرْضَى بِهِ رَسُولُهُ » .

فَأَقْرَعَ مَعَاذًا عَلَى أَنْ يَجْتَهِدَ بِرَأْيِهِ .

وَلَمَّا جِئَ رَسُولُ اللَّهِ الْمُسْلِمِينَ لِنِزْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةَ قَالَ لَهُمْ : (١) كَانَ سَامِعًا مَطِيعًا فَلَا يَصِلُ إِلَى الْمَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ .

فَحَضَرَتْهُمْ الصَّلَاةُ فِي الطَّرِيقِ فَصَلَّى مِنْهُمْ فَرِيقٌ وَقَالُوا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَرَادَ بِذَلِكَ الْقَوْلَ أَنْ نَسْرِعَ حَتَّى لَا تَلْزِمَنَا الصَّلَاةُ إِلَّا وَقَدْ بَلَّغْنَاهُمْ ، وَتَمَسَّكَ فَرِيقٌ بِظَاهِرِ النَّصِّ فَأَخْرَوْا الصَّلَاةَ حَتَّى بَلَّغُوا بَنِي قُرَيْظَةَ .

وَلَمَّا عَلِمَ رَسُولُ اللَّهِ أَمْرَهُمْ ، رَضِيَ مِنْهُمْ ، وَلَمْ يَخْطِئْ أَحَدًا مِنْهُمْ . فَكَانَ حَقًّا أَنْ يَمْضِيَ الصَّحَابَةُ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ كُلَّمَا دَعَتْ الْحَاجَةُ وَتَجَدَّدَتْ الدَّوَاعِي إِلَى ذَلِكَ . وَقَدْ كَانَتْ أَسْبَابُ ذَلِكَ وَمُقْتَضِيَاتُهَا فِي أَطْرَادٍ مُتَزَايِدَةٍ بِمَا حَدَّثَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ مِنْ فَتُوحٍ كَثِيرَةٍ وَدُخُولِ بِلَادٍ شَتَّى فِي حُكْمِ الْمُسْلِمِينَ ، فَظَهَرَتْ مَطَالِبُ جَدِيدَةٍ ، وَوَقَائِعُ مُخْتَلِفَةٍ كُلُّهَا يَتَطَلَّبُ حُكْمَ الشَّرِيعَةِ فِيهَا ، وَيُرِيدُ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ الْحُكْمَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ الْمُتَبَايِنَةِ وَالْبَيِّنَاتِ الْمُتَفَاوِتَةِ . وَقَدْ نَهَضَ الصَّحَابَةُ بِهَذَا الْمَبْنَى الْجَسِيمِ فَهُوَ الْقَادِرِينَ الْمَوْفِقِينَ فَكَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مُجْتَهِدِينَ مُسْتَبْصِرِينَ ، يَجْتَهِدُونَ بِرَأْيِهِمْ حَيْثُ لَا نَصَّ ، فَقَدْ اجْتَهِدَ أَبُو بَكْرٍ فَاسْتَخْلَفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُمَرُ وَاجْتَهِدَ عُمَرُ فَلَمْ يَسْتَخْلَفْ وَاحِدًا وَتَرَكَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ سِتَّةٍ وَهُمْ : عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، وَمُطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ ، فَاجْتَهِدَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ اجْتَهِادِ صَاحِبِهِ ، وَاجْتَهِدَ الْآخَرُ مِمَّا غَيْرَ مَا فَعَلَ الرَّسُولُ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَخْلَفْ وَاحِدًا كَمَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَتَرَكَ الشُّورَى لِسِتَّةٍ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ ، وَمَا رَمَى وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَلَا عَيْبَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ خَالَفَ شَرَعَ اللَّهُ لِأَنَّهُ تَوَخَّى الْمصلحةَ وَاجْتَهِدَ مَا اسْتَطَاعَ ، وَاجْتَهِدَ عُثْمَانُ وَجَمَعَ النَّاسُ عَلَى قِرَاءَةِ التَّوْرَانِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ هُوَ مَا دُونَ فِي الْمَصْحُفِ الْإِمَامِ ، وَلَمْ

(١) زَادَ الْمَدَادُ ج ٢ ص ١٦٦ .
الْمَقَارِنَاتُ ص ٢٥ .

يكن ليخفى عليه أن القرآن أنزل على سبعة أحزاب وأن الرسول قال
لِقَارِئِينَ بِحَرْفَيْنِ مُتَفَارِقَيْنِ « هَكَذَا أَنْزَلَ وَهَكَذَا أَنْزَلَ » ولكنه خشي فتنة
الخلف بعد تباعد أطراف الدولة وشرق الحفاظ في الأمصار واستشهادهم
في الجهاد فمنع ما كان مباحا تبعا للمصلحة التي اقتضت ذلك .

٩ - المشهورون بالاجتهاد من الصحابة ، أمر عمر لقضاته بالاجتهاد ، تعاون الصحابة على استنباط الأحكام الشرعية :

ومن المشهورين بالاجتهاد من الصحابة : أبو بكر ، وعمر ، وعلي ،
وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وبكر بن القيم
الاجتهاد بالرأى ، بأنه ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه
الصواب ، وقد كان عهد عمر حافلا بالقضايا التي تقتضي الاجتهاد لامتساع
رقعة البلاد الاسلامية في عهده ، وكان له في ذلك طريقة قوية لتكوين
الرأى ، وأخذ الحكم .

وفي المبسوط للرخسى (١) أن عمر كان يستشير الصحابة مع فقهاء
حتى كان إذا رفعت اليه حادثة قال : ادعوا لي عليا وادعوا لي زيدا . فكان
يستشيرهم ثم يفصل بما اتفقوا عليه ، ومما قضى فيه رضى الله عنه بالاجتهاد
والشورى انه رفعت اليه قصة رجل قتلته امرأة أبيه وخليها ، فتردد عمر
هل يقتل الكثير بالواحد ؟ فقال له علي : أرايت لو أن قرا اشتهركوا في
سرقة جزور فأخذ هذا عضوا وهذا عضوا ، أكنت قاطعهم ؟

قال : نعم .

قال : فكذلك . فعمل برأيه ، وكتب الى عامله : أن اقتلها فلو
اشترك فيه أهل صنعاء كلهم لقتلتهم .

وقد سئل علي عن عقوبة شارب الخمر فقال : « من شرب هذى ومن
هذى اقترى ، فأرى عليه حد المقرى وهو التأذف » .

(١) فجر الاسلام ص ٢٢٧ - ٢٢٦ - ٢٢٥ .

وقد ذكرت هذين المثلين مبينين لنهجهما في الاستنباط وسيلتهما في أخذ الحكم ، وهو كما ترى استنباط رشيد ومأخذ قريب ، وقد روي لنا كثير من أمثلة الاستنباط بعد التشاور وتحري الصواب عن جلة الصحابة ولا سيما عمر بن الخطاب الذي عيّد هذا المنهج وسار عليه في كثير من الأمور وكان يأمر به ولاته وقضاته كالذي حدث به شريح قال :

قال لى عمر بن الخطاب : « اقض بما استبان لك من قضاء رسول الله ، فإن لم تعلم كل أفضية رسول الله ، فاقض بما استبان لك من الأئمة المجتهدين ، فإن لم تعلم فاجتهد برأيك . واستشر أهل العلم والصلاح وغير ذلك من الكتب التي وجهها عمر لقضاته (١) ونظرا لاتساع الرقعة الإسلامية في عهد عمر فقد ولي أبا الدرداء قضاء المدينة ، وولى شريحا قضاء البصرة وولى أبا موسى الأشعري قضاء الكوفة ، وكتب له رسالته المشهورة في القضاء يوصيه فيها بالاجتهاد والفهم فيما ليس في كتاب ولا سنة .

وأول قاض في الاسلام هو النبي عليه الصلاة والسلام وإن كانت الخصومات — بالمعنى المتعارف اليوم — التي رفعت اليه قليلة ، وإنما كان يسأل عن الحكم فيجيب كما يبين ذلك حديث الامام أحمد في مسنده عن أم سلمة هند زوج النبي أنها قالت : جاء رجلان يختصمان في موارث بينهما قد درست ليس بينهما ينة فقال رسول الله : « انكم تختصمون الى وأنا أنا بشر ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، وانما أقضي بينكم على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار » . فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لأخي ، فقال رسول الله « أما اذن فقوموا فاذهبا فاققسما ثم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه » .

ولكن عمر هو الذي مصر الأمصار ونظم أنظمتها ، وأول من أقام قضاة يستقلون بالقضاء عن الولاة ، كما رأيت فيما نقلناه عن شريح ، وعلى نهجه في الاجتهاد والأفضية واعمال الرأي سار جماعة من الصحابة . وكان عمر

(١) تاريخ القضاء ص ١٠ - ١١ .

يستشار فيما يرض لهم من عظيم الأمر حينما كانوا يرجعون اليه ، فضمن بين أعيان الصحابة التعاون على تبين حكم الله وتيسير عرصة شريعته قال الشعبي (١) : ثلاثة كان يستفتى بعضهم من بعض ، فكان عمر وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت يستفتى بعضهم من بعض ، وكان علي وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري ، يستفتى بعضهم من بعض .

وهذا يدلنا على أنه كان للصحابة العلماء مناح للتفكير ، كل جماعة لهم منحي فيألف بعضهم بعضا ، ويؤيد بعضهم بعضا ، وأن عبد الله بن مسعود كان من جماعة عمر كل منهما يرجع الى صاحبه في الفتيا حتى قال الشعبي « كان عبد الله لا يقنت في الصلاة ولو قنت عمر لقنت عبد الله » . ومن أظهر ما عرف به ابن مسعود الاستبطاء حيث لا نص . ومعلوم أن ابن مسعود قد نزل العراق وأكثر ما أخذ أهل العراق من العلم إنما هو عنه قال ابراهيم النخعي ، العالم المراقى الكبير « انه كان لا يبدل بقول عمر وابن مسعود اذا اجتمعا ، فاذا اختلفا كان قول عبد الله أعجب لأه كان اللطف » .

فتلقى أهل العراق اذن عن ابن مسعود نهج الاستبطاء وتدريبوا بتلميذتهم له على افعال الرأي والتهدى الى أخذ الأحكام من أصولها العامة وقواعدها المقررة في الكتاب والسنة ، وقد جاء في اعلام الموقعين عن أبي عمرو الشيباني قال : « كنت أجلس الى ابن مسعود حولا لا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا قالها استولت عليه الرعدة » .

١٠ - تعريف القياس ودليله :

فاذا رأينا المراقين يأخذون بالرأي ويفرعون الفروع ، ويعملون بالقياس فهم في ذلك يقتضون آثار ابن مسعود وعمر وأهل الاجتهاد من الصحابة ، وقد جاء في القرآن مما يؤيد القياس قوله تعالى : « فاعتبروا يا أولى الأبصار » .

(١) فجر الاسلام من ٢٤٠ - ٢٤١ .
المقارنات من ٢٢ .

ونذكر هنا قول عمر في رسالته لأبي موسى الأشعري : « اتهم التهم
فإنما تلطخ في صدرك بما ليس في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأثام
والأحوال فقس الأمور عند ذلك واعمد إلى أشبهها بالحق وأقربها إلى الله »

فانقياس (١) من أصول تشريع الاسلام ، وهو حمل معلوم على
معلوم في حكمه لمساواته في غلة حكمه ، وهو حجة معنول به في الأمور
التي لا نص فيها ، ولذلك رأينا أبا حنيفة ، وهو من أئمة القياس ، يمنعه
في الحدود والكفارات والرخص والتقديرات لورود النصوص في بيانها ،
وذلك يكشف لنا عن حقيقة يجب التنبيه إليها ، والعناية بإبرازها وهي : ان
فقهاء العراق حين قاسوا ورأوا وجعلوا ذلك القياس والرأي طريقا لاستفادة
الأحكام انما صدروا فيه عن الدين ، وعملوا بسنة الرسول عليه الصلاة
والسلام ، إذ أذن لهم فيه ، واقتنوا جادة أساتذتهم من الصحابة كالذي
بيننا من قبل من نشر عبد الله بن مسعود لسنة الاجتهاد في قطرهم حتى
أثرت ثمراتها الطيبة التي كان منها الحسن البصري وابراهيم النخعي
وأشبههما من الأئمة العالمين . ثم جاء على آثارهم أبو حنيفة وفيه تمثل
علم أهل العراق ومنحاهم في الرأي والقياس .

ونحن نستطيع أن نمثلر أبا حنيفة تلميذا لابن مسعود ونصل بينهما
النسب العلمي الذي يقرر هذه التلمذة ويكرمها ، وذلك النسب بين أن
أبا حنيفة أخذ عن حماد بن أبي سليمان وهو أخذ عن ابراهيم النخعي ،
وابراهيم أخذ عن علقمة بن قيس وهو تلميذ عبد الله بن مسعود ، ألا ينبغي
لنا إذن — وقد رددنا أصول ما أخذت به أئمة العراق من فقه ورأي إلى
مصادره الاسلامية وأسائذته من الصحابة الأولين — أن نرى أهل القياس
في العراق وأهل الحديث في الحجاز أبناء أسرة واحدة يجمعهم المحدث
والأرومة وان اختلفت أشخاصهم وملامحهم كمثل جنة من نخيل وأعناب
صنوان وغير صنوان يسقى بماء واحد ويختلف فيها الثمر ويفضل الله
بعضه على بعض في الأكل .

(١) المقارنات ص ٢٤ .

فقد جعل رسول الله للعالمين الكوكب السرى الذى أضاء نوره الاتفاق وهو القرآن ، فاقبب أصحابه الأكرمون من التور المين والكتاب المبين والمنة الهادية والسيرة الزاكية ، ما استاروا به بصيرة وإصارا ، فكانوا لمن يعلم نجوم السرى وشمس الضحى ، بأهم اقتدى التابعون كانوا من المهتدين .

١١ - متى توجد الحاجة الى القياس ؟

وقد كان ما وقفهم الله اليه من الخير وفتح لهم من الرحمة ، أن يكون منهم من يترغون للرواية فيجمعون السنة والآثار ويخلصون لضبط ذلك وتفصيله أوقاتهم وجهودهم ، ومنهم من يستخرجون مما علموا الأشباه والأمثال فيقيسون ما لم يعلموا على ما قد علموا تبيينا للعلم وتفصيلا للحكم ، أولئك وهؤلاء على بصيرة من أصول دينهم وممثلون ما أمروا به فى الكتاب والسنة من تبليغ الدين وتبيين أحكامه ، لا يختلف فى ذلك قطر من أقطارهم عن قطر ، ولا يأخذ به قوم من القادرين عليه دون قوم إنما هى الحاجة إذا زلت والأمر إذا دعا فيسارعون الى الفصل فيه وتأدية حقه سواء أكون ذلك فى العراق أم الحجاز أم الشام أم مصر .

يدلك على ذلك ما روى فى تاريخ (١) القضاء للكندى أن مياض بن عبيد الله قاضى مصر كتب الى عمر بن عبد العزيز فى مسألة فكتب اليه عمر : انه لم يخلص فى هذا شيء وقد جعلته لك فاقض فيه برأيك .

فهذه مصر قد ساهمت بمن كان فيها من كرام الصحابة والتابعين فى تبين الأحكام وتفصيل الشريعة وتفرع فروعها ، ولم ينكر أحد أصل الرأى وإعماله فى فهم الشريعة ، واستخراج الأحكام منها لما حدث من الأمور . فهذا الأصل كان مسلما عند الجميع ومعمولا به فى مختلف أقطار المسلمين وربما اختلفت أسماءه ، فالذى يسميه العراقي قياسا تبعا للطريقة التى التزمها العراقيون من التماس وجوه التشابه بين ما يريدون معرفة حكمه وما

(١) غير الاسلام ٢٢٦ .

قد نصبت الشريعة على بيان حكمه ، قد يسميه غير العراقي استحصاءا تبعاً لطريقته ومنهجه في استفادة الحكم .

فالخلاف بينهما هو في الوسيلة لا في الناية ، وفي الطريقة لا في الأصل الذي هو مقرر لا نزاع فيه من اتفاقهم على أن الشريعة عامة خالدة ، ولا بد من أجل ذلك من بيان حكمها في كل أمر يجد وحادثة تتجلى ، وقد طبق هذا الأصل كما رأيت فقهاء المسلمين في العراق وغيره ، كالذي سبق الاستشهاد به من كتاب عياض بن عبيد الله إلى عمر بن عبد العزيز ، إذ كان عياض قاضى مصر فعمل بأمر عمر في الاجتهاد برأيه إذا لم يجد نصاً .

وخليق بنا أن نزيد هنا أن أول قاض تولى قضاء مصر بعد فتح المسلمين لها ودخولها في دين الله ، كان عثمان بن قيس بن أبي العاص ، جاء في حسن المحاضرة للسيوطي : قال ابن عبد الحكم : « أول قاض استغضى بمصر في الاسلام ، كما ذكر سعيد بن عفير : عثمان بن قيس بن أبي العاص . وذلك أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو بن العاص أن يجعل كعب بن زنة على القضاء فأرسل إليه عمرو فأقرأه كتاب أمير المؤمنين ، فقال كعب : « والله لا ينبغي الله من أمر الجاهلية وما كان فيها من الهلكة ثم أعود فيها بعد إذ نجاني الله منها » . فأبى أن يقبل القضاء فتركه عمرو قال ابن عفير : « وكان كعب حكماً في الجاهلية » ولما امتنع عن أن يلي قضاء مصر في الاسلام ولي عمرو بن العاص عثمان بن قيس (١) بن أبي العاص القضاء » .

وفي هذا الخبر دلالة ظاهرة على ما كان عند القوم من عناية فائقة في اختيار القاضي ، حتى ترى عمرو بن العاص وإلى مصر لا يستقل باختياره بل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب هو الذي ينص له على من يتولى القضاء وقد اختار عمر كعب بن زنة الذي كان حكماً في الجاهلية ، وهذا واضح في ابتعائه لأهل التجربة والبصيرة ليكون ذلك عوناً لصاحبه على حسن الاستنباط وإصابة الحكم ، وأحر بمن كان حكماً في الجاهلية أن يكون

(١) تاريخ القضاء في الاسلام من ١٧ - ١٨ .

فقيها في الاسلام ، فانما كان يراد من القاضي أن يكون مجتهدا كي يواجه ما يعرض عليه من قضايا ربما لم يؤثر فيها نص ، ولم يسبق فيها فصل لسواه .

كذلك كان الفقهاء العالمون والقضاة المجتهدون يسابقون في آفاق العالم الاسلامي الى معالجة مشاكل المسلمين وابعادهم بما تزداد حاجتهم اليه من الفقه والأقضية في شئون هذه الأجناس الكثيرة من الناس ، كلما دخلوا قطرا جديدا أو عرفوا شعوبا أجنبية ، ويقول المؤرخون والباحثون : « كان في هذه الفترة بين المسلمين أصحاب رأى وأهل حديث » ويقسمون الفقهاء على ذلك قسمين : أصحاب الرأى في العراق ، وأهل الحديث في الحجاز . ويمثلون هذا الاختلاف بملل لا يسعنا تسليمها كلها ، إذ يستطيع النظر الفاحص أن يتبين ضعفها ، بل يستطيع النقد الحازم أن يقوض بناهاها، فمنها أن العراق إنما نشأ فيه الرأى وازدهر لأنه كان وارث ثقافة الترس واليونان ، فبقايا هذه الثقافة فيه قد حملت المسلمين على أعمال الرأى وقد رأيت ما بيننا آنفا من اشتراك أقطار المسلمين جميعا في الاستنباط والاجتهاد لما تلقوه من الاذن من النبي عليه الصلاة والسلام فيما ذكرناه من حديث معاذ ، إذ ارتضى له أن يجتهد برأيه إذا لم يجد نصا وإذا أقر أصحابه على اختلافهم في أداء صلاة العصر أو تأخيرها إذ قال لهم : « لا تصلوا العصر الا في بنى قريظة » .

١٢ - لم ينشأ القياس عن جهل بالأحاديث ولا عن تأثير البيئة :

وعلى هذا النهج درج خلفاؤه الراشدون لا سيما عمر الذي اجتهد ودعا الى الاجتهاد ، وقد بينا من اجتهاده فيما مضى مسائل ، وضرينا أمثالا وقد كان من حوله الصحابة يمدونه في ذلك باجتهاداتهم وآرائهم الرشيدة فلم يكن فقهاء العراق اذن مبتدعين في اجتهادهم لعلم جديد طرأ عليهم من بينهم ، إنما كانوا يقتدون على آثار أئمتهم المهتمين ، وعن أساتذتهم من الصحابة أنفسهم تلقوا فيما تلقوه من ضروب العلم الاجتهاد والاستنباط . وقد كان ابن مسعود أستاذهم الذي نزل بلادهم ونشر علمه ورأيه بينهم ،

فلم يكن بهم حاجة الى يتبوع آخر يستقون منه ، أو ظل فارسي أو يوناني
أو منسوب الى أى شعب آخر يأوون اليه ويلوذون به اذا طالبتهم حوادث
الحياة بالحكم والفتيا .

وكذلك لا غلبم أن الذى يفتهم على رأى قلة تحصيلهم للحديث
وضيق ثقافتهم فيه ، كلابل كانوا يطمون حق العلم أن السنة ثانى أصول
دينهم وهى بعد القرآن المينة لشرعتهم المفصلة لأحكامها ، فما أحرأها أن
يتجه اليها طلبهم ويتعلق بها تحصيلهم ، وكذلك كانوا يفعلون .

وقد رأينا أن أبا حنيفة صاحب رأى والقيام قد منع القياس فى
الحدود والكفارات لما ورد فيها من النصوص التى تكفلت ببيائها ، وفصلت
مقاديرها ، فلم يكن اذن يجتهد برأى ولا يأخذ بقياس الا اذا فقد النص .
ولو كان عند غيره نص فى مسألة قاس فيها واجتهد لرجع عن رأيه ، وقياسه
حين يجادله صاحب النص ويحتج عليه به .

ولكننا رأيناهم يختلفون فى مسائل ويعرضون لما فيها من وجوه
الاحتجاج ، ومن عنده نص فيها يقدمه ويحتج به فترى أصحاب الرأى
يبينون ما فى تلك النصوص من ضعف أو ما فى سندها من خلل أو ما فى
دلائها من قصور ينمها من تناول المسألة المختلف فيها ، وذلك ينفي عنهم
كل احتمال ويدفع كل شبهة فى قلة علمهم بالحديث . كيف ذلك وهم يتقدون
الأحاديث ويخرجونها ويميزون صحيحها من ضعيفها ، ولو كان الحديث
والسنة لم يعلمهما الا المقيمون فى الحجاز — كما يزعم أصحاب ذلك الادعاء
— لضاع علينا — لا قدر الله — علم كثير .

وهل كان المسلمون فى تلك الصور يرضون التهاون ، ويخلدون الى
الدعة فلا يطلبون من العلم الا السهل القريب ؟

ألم تتواتر أنباؤهم بالرحلة الدائبة ، والسفر الطويل ، والمشقة البعيدة
فى تحصيل العلوم على اختلاف فروعها ، ومن أهمها وأولها السنة ؟
والامام البخارى ، وان لم يكن من هذا المص ، صاحب أول صحيح
من الصحاح الستة الجامعة للسنة الضابطة غاية الضبط ، المحققة تحقيقاً

أجلها أرفع محل من الثقة والقبول ، لم يكن من أهل الحجاز ولا مقيما فيه ، بل كان من بخاري « قرية في بلاد المجر » ثم سافر الى الحجاز وغيره من بلاد المسلمين طلبا للسنة وتحقيقا لرواياتهما حتى بلغ من ذلك ما بلغ ، لم يجتهد أهل العراق اذن لثقافة البيعة ولا من قلة علم بالسنة . بل كان ذلك واجب الدين وحاجة المسلمين وغاية ما نسلم من ذلك أن مطالب هذه البلاد المفتوحة في العراق وغير العراق — لما فيها من شتى السلالات والأجناس — كانت أكثر تنوعا وتفرعا ، وذلك يقتضى كثرة المدارس والمباحثة والتوص على استخراج الدقائق ، وكل ذلك يفتح على الباحث الفقيه أبوابا للنظر والعمل الفقهى الموصول .

وهذا كل ما نرى من فرق واضح صحيح بين أهل الرأي وأهل الحديث . ومن الحكمة الكافية للتقدم والسنن الذاهبة بهذا العالم في سبيل الصلاح ، والكمال أن يختلف الناس وجهة في العلم ، وطبعا لشعبه وألوانه . فهذا يبحث ويدقق ، وهذا يروى ويحقق ، وكما كان لعلماء المسلمين وفقهائهم الباحثين أئمتهم من الصحابة والتابعين ، كذلك كان لأهل الرواية المحققين أئمتهم وأساتذتهم الأولون .

فقد كان من أصحاب الرسول من عكفوا على جمع سنته ورواياتها وشغلوا أنفسهم بهذا العمل الجليل شغلا مستغرقا أوقاتهم واستوعب جهودهم ، فمنهم (١) ابن عباس ، والزيبر ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، ومن أشهر التابعين المحدثين الشعبي ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، روى في اعلام الموقعين أن رجلا سأل سالم بن عبد الله عن شيء فقال : « لم أسمع في هذا شيئا . فقال له الرجل فأخبرني أصلحك الله برأيك . قال : لا . ثم أعاد عليه ، فقال انى أرى برأيك . فقال سالم له : لعلنى ان أخبرتك برأى ثم تذهب فأرى بعد ذلك رأيا غيره فلا أجدهك » .

وروى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال : « سألت أبى عن الرجل يكون يبلا لا يجد فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم ،

(١) غير الاسلام ص ٢٤٢ .

وأصحاب رأى فتزل به النازلة ، فقال أبى : يسأل أصحاب الحديث ولا يسأل أصحاب الرأى ، ضعيف الحديث أقوى من صاحب الرأى . ومن هذه الأقوال كثير .

١٣ - تعاون أهل الحديث وأهل الرأى على استنباط

فأنت ترى أن سبيل هؤلاء كانت أنهم إذا سئلوا عن شيء يعرفون فيه آية أو حديثا أفتوا بما عرفوا والا لم يقولوا شيئا .

وذلك يدل على أن هؤلاء قد فرغوا أنفسهم للسنة ، وأقبلوا عليها بكل همتهم ، وأعانهم على ذلك خلوصهم من الدواعى الموجبة أعمال الرأى وتبيين الحكم على عكس الذى كان عليه أمر سواهم من كبار الصحابة الناضجين بالأمور العامة ، المبصرين لشئون الناس ، وكذلك فقهاء التابعين القائمون بالقضاء أو الفتيا لم يكن يسعهم إذا سئلوا أو تقدم إليهم الخصوم إلا أن يفصلوا بينهم ويحييوا سؤال من سألهم (١) .

وقد كان فضل المحدثين المسكنين عن قول شيء بآرائهم مع ذلك كبيرا ، وعونهم لأهل الرأى والاستنباط عظيمًا فهم الذين جمعوا نصوص الشريعة ورواياتها وكانوا مرجعا ثبتا فيها ، يجد الفقهاء فيه حاجتهم من الرواية الصحيحة والنص المحقق ، فإن لم يجدوا شيئا من ذلك اجتهدوا . فذلك إعلان مهمان ضروريان ، تعاون كل منهما الآخر ويتممه ولا انفصال إذن بينهما ، ولا تناقض ولا اعتراض لأحدهما على الآخر ، ودليل ذلك أنك تجد كتب الفقهاء المستنبطين مملوءة بالأحاديث والروايات التى اتخذاها إماما واحتدوا بها فى اجتهدهم وآرائهم .

١٤ - الجفاء بين الفقهاء وبين بعض أمراء الدولة الأموية ، لا تأثير للغة الرومانى بالشام على الفقه الإسلامى :

ولقد ورثنا عن فقهاءنا ميراثا علميا غزيرا تقيسا كامل الضبط بالغ التحييص ، تألفت فيه الرواية والدراية فخلص لنا من هذا المزاج الطيب

(١) اعلام الموقعين ص ١ - ٨٨ .

علم عزيز وقفه غنى لا تعرفه شرمة أمة أخرى ولا فقهاؤها ، وواسع سعة كافية لكل حاجة وكل مطلب ، مغنية على مواصلة التطور والارتقاء .

وهذا الفقه النخب بأصوله الحية المثمرة ، الفنى بفروعه الجاشدة الوافرة ، هو مجهود رجال فقهاء أولى عقول راجحة ، وهمم كبيرة ، وغزائم صارمة ، وضعوا قواعده وشادوا بنيانه ، من لدن ظهر الاسلام ، وجاءت الشرمة المباركة ، وقد نهض الخلفاء الراشدون بأول مجهود فى بناء هذا الصرح العلمى الوطيد ، وأولوه خير عناية ، وشرعوا فيه أحكم منهاج ، فلما كان عهد الدولة الأموية لم يسبغ خلفاؤها رعايتهم وعنايتهم على النهضة القومية ، الا عمر بن عبد العزيز ، غير أن ذلك لم يمنع من تكوين حلقات خاصة للبحث والدراسة ، وجماعات مستقلة للعلم والفقه ، لا تتصل بمجالس الخلفاء ولا تنعم فى ظلمهم .

وقد ظهر فى هذا العهد كثير من الفقهاء لم تحفظ مذاهبهم ، ولم تضبط ضبطا يكفل لها الانتشار والبقاء ، وان بقيت لهم آراء جزئية متفرقة فى الكتب لا تكون فكرة كاملة عن أصول مذاهبهم وتفصيل قواعدهم : منهم الامام الأوزاعى الذى انتشر مذهبه فى الأندلس حينما ثم حل مكانه فى تلك البلاد مذهب الامام مالك بن أنس ، واذ قد ذكرنا الأوزاعى فلنعرض اذن لزعم يبدىء فيه المستشرقون ويميدون ، فقد زعم فريق منهم مثل جولدزهر وساتلانا : ان الفقه الاسلامى فى هذا العصر تأثر بالقانون الرومانى واستمد القتح الاسلامى فى قيصرية وفى بيروت ، وكانت هناك محاكم تسير فى نظامها وأحكامها حسب القانون الرومانى ، واستمرت هذه المحاكم فى البلاد بعد القتح زما .

وقالوا : كان من الطبيعى اذ فتح المسلمون هذه البلاد المتسدينة ، أن ينظروا ماذا يفعلون وبم يحكمون وأن يقتبسوا من أحكامهم .

وضربوا بذلك مثلا ان قولهم « البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر » موجودة هذه المباركة بنصها فى القانون الرومانى ، وان كلمتى

« الفقه والفقيه » استعمالنا. وفقاً لمعنى الكلمة المستعملة عند الرومان : فهم يستعملون كلمة جوريس ليلجأوا على التهم والمعرفة والحكمة . وزعموا كذلك أن التلمود كان أيضاً طريقاً أخذ منه المسلمون معاني ذلك القانون بإتصال المسلمين باليهود .

ويكتفي الأستاذ أحمد أمين بثورة الرد على هذا الادعاء إذ يقول في بحثه وتحقيقه العلمى :

« ولسنا نرى أن الأدلة التى أتوا بها مقنعة ، فتشابه بعض أحكام في قانونين لا يجعلنا نقطع بأخذ أحدهما عن الآخر ، لا سيما إذا روعى أن القوانين الهية أو وضعية تراعى العدالة في التقنين ، وهناك أمور واضحة العدالة يتفق فيها المشرعون كتاعدة : البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر ، وكلمة الفقه فى أصل اللغة العربية معناها العلم بالشيء والفهم له ثم غلبت على معنى العلم بالدين والفهم له كما غلب الشعر على ذلك الضرب المعروف من القول .

وفى هذا المعنى استعملها القرآن قبل امتزاج العرب بالرومان ، فقال القرآن الكريم : « فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين » ثم غلبت على هذا النمط من العلم وهو علم التشريع لأنه يتطلب فقها فى الدين ومعرفة بالكتاب » (١) .

(١) فجر الإسلام ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

٣- سماحة التشريع الإسلامي

**الرخص والعزائم - شريعة الاسلام تجمع
مصالح الدين والدنيا - يسر الشريعة
الاسلامية - المساواة بين المكلفين - جيلة بن
الايهم ..**

١٥ - الرخص والعزائم - شريعة الاسلام تجمع مصالح الدين والدنيا :
خص التشريع الاسلامي بسميزات تجعله سهلا يسيرا على النفوس ،
محبا الى القطر السلية ، لأن تكاليفه لا عنت فيها ولا اكراه ، ولا قسر
فيها ولا الجاء ، كما وأن شريعته احتوت على مقومات تجعلها مشتملة على
ما يسمونه في التشريع الحديث «مروعة التشريع» ، فان أحكامها قد انقسمت
الى قسمين : رخص وعزائم ، فالعزيمة ما شرع من الأحكام الكلية ابتداء
كالصلاة والصوم . والرخصة ما شرع من الأحكام لمذر شاق استثناء من
أصل كلي يقتضى المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة ، وقد أحصى الفقهاء
موارد التخفيف في الشريعة فوجدوا أن الرخص تدخل في الأنواع الآتية
من التكاليف :

فتارة تسقط العبادة للعذر كالحج عند علم الأمن ، وتارة ينقص
المفروض كالقصر في السفر ، وتارة يحصل البدل عن المفروض كإبدال التيمم
بالوضوء ، وتارة يحصل الترخص بتقديم المفروض أو تأخيره كالجمع بعرفة
والمزدلفة في الصلاة ، وتارة تتغير كيفية أداء المفروض كتغيير نظام الصلاة
في وقت الخوف ، وتارة بإباحة المحرم للضرورة كآكل الميتة عند المخصصة
وشرب الخمر لازالة القصة ، وإذا ما رجعنا الى آي الذكر الحكيم

وأخاديث الرسول عليه الصلاة والسلام وجدنا فيها فيضا غزيرا ، ونبوعا ضافيا يستقي منه المتعطشون الى فهم أسرار الشريعة ومعرفة أحكامها ، وقدرتها على الصلاحية والبقاء في كل زمان ومكان الى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

قاله تعالى يصف الأمة الاسلامية بقوله تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » .

فالوسط من كل شيء خياره ، والأمة الاسلامية وصفت بالخيرية وتوسطت بين من غالوا في الحطوط الجسدية كاليهود والمشركن ومن غالوا في الحطوط الروحية كالنصارى والهندوس ومن على شاكلتهم ، فالتعاليم الاسلامية راعت حق الروح وحق الجسد ، فهي روحية جثمانية ملائكية الساية ليتيمها لها اصلاح أمر دينها وديناها وسعادتها في الأولى والآخرة .

فالإنسان يعرف حق ربه ، وحق نفسه ، وحق جسمه ، وحق روحه ، وحقوق سائر الناس فلا انغماس في أمور الدنيا انغماسا يجحف بأمور الدين . ولا رهبانية تدعو الى العزلة والانصراف عن الحياة . قال تعالى : « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله اليك ، ولا تبغ الفساد في الأرض ، ان الله لا يحب المفسدين » فالأمة الاسلامية خير الأمم الصالحة للبقاء اذا ما تمسكت بأوامر الدين وابتغت هدى خير المرسلين ، قال تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » .

١٦ - يسر الشريعة الاسلامية .. المساواة بين المكلفين :

من الآيات القرآنية الفياضة يسر هذا التشريع قول الله تعالى : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » ، فمنعت العسر والمشقة والعنت الذي لم يكلف الله به المسلمين ، اذ يقول تعالى : « ولو شاء الله لأعنتكم » فالعنت لم يشأه الله لهذه الأمة الاسلامية .

« يريد هذا المعنى وضوحاً وجلاءً وبياناً للتكاليف المطلوبة منا قوله تعالى : يريد الله بكم اليسر ، ولا يريد بكم العسر » .

وقوله عز من قائل : « وجاهدوا في الله حق جهاده ، هو اجتباكم — أى اختاركم — وما جعل عليكم في الدين من حرج » .

وقوله وهو الرفوف بعباده : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « بشت بالحنيفية السمحة » وما أثر عنه عليه الصلاة والسلام من أنه ما خير بين شيئين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن اثماً .

لقد استنبط العلماء من هذه الآيات الكريمة والأحاديث وما ماثلاً أن الواجبات التي يثقل على المكلف أدائها في وقت من الأوقات يرجأ أدائها الى حين زوال المشقة كصوم المريض والمسافر وأن التكاليف التي يعجز عنها المكلف يسقط عنه فعلها ويؤدى كفارة عنها كالشيخ الهرم بالنسبة للصوم الى غير ذلك من الأحكام التي أفرد لها الأصوليون بحثاً خاصاً سموه « باب الرخص والعزائم » .

وتفرع على عدم العرج معاملة الناس بظواهرهم وجعل البواطن متروكة الى الله تعالى فليس لأحد من الحكام ولا الرؤساء أن يعاقب أحداً ولا أن يحاسبه على ما يضره ويخفيه ، وإنما العقوبة على المخالفة العملية للأحكام المتعلقة بحقوق الناس ومصالحهم ، فأمر الباطن موكول الى الله سبحانه وتعالى فهو الذى يتولى جزاءه ان خيراً فخييراً وان شراً فشرّاً ، كما أنه لا عسر ولا مشقة في فهم هذه الشريعة ، وقد كان الأعرابي يعجز النبي عليه الصلاة والسلام من البادية فيسلم عليه فيعلمه ما أوجب الله وما حرم في مجلس واحد ، فيعاهده الأعرابي على العمل بهذه التعاليم ، فيقول النبي : « أفلح الأعرابي ان صدق » .

١٧ - ومن رفع الحرج عن الصدور وقبول التشريع بالرضا والانسراح تقي التفاوت بين الطوائف ، وتحقيق المساواة والمعدل والحرية بين الأفراد . وقد غنيت الشريعة الاسلامية بذلك أشد العناية . فانت ترى

للمساواة واضحة جليلة في قول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ » ، فلا فرق بين شرف ووضع ، ولا فرق بين عربى وعجمى ، ولا بين أبيض وأسود ، فالكل سواسية كأسنان المشط .

ونرى العدل مأمورا به في قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ » وقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ » .

وقوله عز من قائل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ، إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ، وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَمَسُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا » .

وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَنْ لَا تَعْدِلُوا ، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ » .

فهذه آيات محكمة تأمر بالمساواة في العدل والشهادة بين الناس ، قريبتهم وبعيبتهم ، غنيهم وفقيرهم ، قويهم وضعيفهم ، بلا فرق بين عدو وصاحب . فالعدل والمساواة هما طريقا القرب إلى الله تعالى ، والوسيلة إلى نيل ثوابه ، والبعد عن عقابه . ومن أروع ما قيل في منح الحرية للمسلمين خطبة أبى بكر بعد أن ولى أمر المسلمين إذ يقول : أيها الناس ، قد وليت أمركم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينونى ، وإن أسأت فقومونى ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والتقوى فيكم ضيف عندى حتى آخذ الحق منه ، والضعيف منكم قوى عندى حتى آخذ الحق له إن شاء الله تعالى ، لا يدع أحد منكم الجهاد ، فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل ، أطبعم نر ، أظمت الله ورسوله وإذا عصيت الله فلا طاعة لى عليكم قوموا إلى صلاتكم رحمكم الله .

وقول عمر رضي الله عنه في أول خطبة خطبها بعد توليه الخلافة إذ يقول : « من رأى منكم في أعوجاجا فليقومه » .

فقال له أعرابي : لو رأينا فيك أعوجاجا لقومناه بسيفنا .
فقال : « الحمد لله الذي جعل في المسلمين من يقوم عوج عمر بسيفه »
أي حرية يمنحها الحاكم للمحكومين فوق هذه الحرية ؟ اللهم اته
الاسلام الذي تغفل في نفوس أصحابه وأثار قلوبهم » .

١٨ - جيلة بن الأيهم :

ومن أروع الأمثلة في المساواة وعدم التفرقة بين الأمراء والسوقة ما
صنعه عمر مع جيلة بن الأيهم ، ملك غسان ، فإن جيلة لما أسلم وفد على عمر
بأبهة الملك ومعه خدمه وحشمه فلقاه عمر بالترحيب ، وبينما جيلة يطوف
بالييت وطىء أزاره عريبي من بني فزارة فضربه جيلة على وجهه فمسكاه
الأعرابي الى أمير المؤمنين فاستدعى عمر جيلة وقال له : « اما أن نرضيه واما
أن يضربك كما ضربته » فكبر ذلك على جيلة وقال : « ألا تفرقون بين الملك
والسوقة » .

فقال عمر قوله الحق : « لا قد سوى بينكما الاسلام » (١) .

(١) تفسير المنارج ٢ من ٢ - ٥ الرعي المحلى من ٢٢٤ - ٢٢٦ الروايات ج ٢ من ٢ - ٢ - ٢ .
٢٠٢ تاريخ التشريع الاسلامي للشيخ تاج والسايس من ٢٤ - ٢٦ .

٤ - سلطان العقل في المشرية الإسلامية

- النظر في الكون يهدى العقل الى الايمان بوجود الله .
- الايمان بالله مقدم على الايمان بالرسول وما جاءوا به .
- تعارض العقل والنقل • المعجزة دليل النبوة .
- تحدى القرآن البلفاء ان ياتوا بسورة منه فمعجزوا
- دائرة استعمال العقل في التشريع •

١٩ - النظر في الكون يهدى العقل الى الايمان بوجود الله :

جاء الاسلام الى الشهادتين من توحيد الله تعالى ، والتصديق برسالة محمد صلى الله عليه وسلم . ولم يمتد في الدعوة الى توحيد الله تعالى الا على تنبيه العقل البشري وتوجيهه الى النظر في الكون والتفكير والتدبر والنظر فيما حواه هذا الكون العجيب من نظام بديع في السموات والأرض وعلاقة كل منهما بالأخرى ، وعلاقة الأفلاك والأجرام السماوية وارتباط بعضها ببعض وفقا لقانون الجاذبية الذي يمنع اختلال سير الأجرام واضطرابها قال تعالى : (خلق السموات بغير عمد ترونها وألقى في الأرض رواسي أن تمتد بكم) وهذا النظر العقلي يسلم الفطر السليمة الى أن للكون صالما واجب الوجود عليما حكيما قادرا متصفا بجميع صفات الكمال منزها عن النقائص وإن ذلك الصانع واحد لا شريك له لأن الشراكة تنفض الى المخاصمة والمجادلة ، وتسلم الى الفساد قال تعالى : (لو كان فيهما آلهة الا

الله لتسدينا) وقال تعالى : (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا ذهب كل إله بما خلق ولعلنا بعضهم على بعض أصحاب الله عيا يصفون) وقد أعانت آيات الله في مخلوقاته العقل في الوصول إلى معرفته : فالتنظر في خلق السموات والأرض وإيلاج الليل في النهار والنهار في الليل وإرسال الله تعالى الرياح بشرى بين يدي رحبته ثمخر بها الفلك عباب الماء وتثير السحاب فينزل منه الماء محييا الأرض بعد موتها مخرجا منها كل زوج بهيج من نبات وشجر تأكل منه الناس والدواب والأنعام قال تعالى : « ألم تر أن الله يرحى سبحانه ثم يؤلف بينه ثم يجعله ركاما فترى الودق يخرج من خلاله وينزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء » فما أروع وما أجل في إيقاف العقل والأخذ بيده ليصل إلى الطريق السوي الذي يذله على الخالق جل وعلا من قول الله تعالى : (أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقنهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون) وقوله تعالى : (أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء) وقوله عز من قائل : (وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه ياكلون) (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم) وغير ذلك من الآيات المستفيضة في القرآن الكريم المعينة للعقل على الهداية إلى الاعتقاد الحق بوحداية الله تعالى ، فالإسلام في دعوته إلى المطالبة بالإيمان بالله ووحدايته لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي والفكر الانساني الذي يجري في نطاقه الفطري (وهو ما نسميه بالنظام الطبيعي) .

٢٠ - الإيمان بالله مقدم على الإيمان بالرسول وما جاءوا به - تعارض العقل والنقل ، وقد اتفق المسلمون - الا قليلا ممن لا يعتد برأيهم منهم - على أن الاعتقاد بالله مقدم على الاعتقاد بالنبوات ، وأنه لا يمكن الإيمان بالرسول الا بعد الإيمان بالله ، فلا يصح أن يؤخذ الإيمان بالله من كلام الرسل ولا من الكتب المنزلة فانه لا يعقل أن تؤمن بكتاب أنزله الله الا اذا صدقت قبل ذلك بوجود الله ، وبأنه يجوز أن ينزل كتابا ويرسل رسلا ومن أجل ذلك قال علماء الكلام : ان أول واجب يلزم المكلف أن يأتي به هو النظر والفكر لتحصيل الاعتقاد بالله لينتقل منه إلى تحصيل الإيمان بالرسول وما أنزل عليهم

من الكتاب والحكمة ، فمن قضيا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به الا عن طريق العقل كالعلم بوجود الله وقدرته على ارسال الرسل وعلمه بما يوحي به اليهم وازادته اختصاصهم برسائله وما يتبع ذلك مما يتوقف عليه فهم معنى الرسالة ، وكالتصديق بالرسالة قسبها ، كما أن من قضياها أيضا أنه لا يأتي بما يستحيل عند العقل ، ويجوز أن يأتي بشيء قد يعلو على الفهم .

قأول أساس وضعه الاسلام لتحصيل الايمان بالله وحده ، النظر العقلي ، فانه الوسيلة لتحصيل الايمان الصحيح تمثيا مع الفطرة السليمة التي ينتفى معها الاكراه والالقاء .

فالاسلام يجعل العقل حاكما فيما يكلفه به ، وما يطلبه من الفعل والترك . ومن أجل ذلك قال بعض أهل السنة « ان الذي يستقصى جهده في الوصول الى الحق ثم لم يصل اليه ومات طالبا غير واقف عند الحق فهو ناج » .

فما أسر التكليف الشرعية اذا كانت متمشية مع العقل محصلة للمصلحة جامعة لسعادتي الدنيا والآخرة . وما أجل تشريعا ينسج الحرية للعقل ، ويزيل من أمامه العقبات ، وينير له الطريق فلا يكلف الانسان بما لا يطيقه ، ويستحيل عليه فعله أو يعسر عليه القيام به ، وقد أدرك علماءنا (رضى الله عنهم) روح التشريع الاسلامي ، ووقفوا على أسرارته وحكمه ، وتدبروا آيات القرآن الموقظة للعقل الحاضرة له على الفكر ، الباعثة له على التدبر ، فقالوا اذا تمارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل وبقي في النقل طريقان : طريق التسليم بصحة المنقول مع الاعتراف بالمعجز عن فهمه وتفويض الأمر الى الله في علمه ، والطريق الثانية تأويل النقل مع المحافظة على قوانين اللغة حتى يتفق معناه مع ما أدركه العقل ، ولو أن المتأخرين من العلماء فهموا الدين على هذا الوجه لما وصل حال التفكير والتشريع الاسلاميين الى حد من الركود رمى فيه بالجمود فبدا لأولى الأمر أن التشريع الاسلامي لا يستطيع مسايرة الحضارة والرقى فولوا وجوههم شطر التشريع الأجنبي واستعمرت بعض بلاد الاسلام تشريعيا كما استعمرت سياسيا بسبب هذا الجمود .

٢١ - المعجزة دليل النبوة - تعدى القرآن البلاغ ان يأتوا بسورة منه فعجزوا :

وأما التصديق بمحمد (عليه الصلاة والسلام) فطرقت له المعجزة الخالدة على البحر الباقية بجلالها وروعها الباهرة للعقول المخترعة للألسن التي بلغت من الفصاحة والبلاغة ما لم تبلغه فصاحة النصحاء وبلاغة البلاغ من العرب الذين عاصروا نزول القرآن . مع توافق الرواة وتواتر الأخبار على أنه أزعج الأعصار عند العرب وأغزرها مادة في الفصاحة وأنه الممتاز بين جميع ما تقدمه من العصور بوفرة رجال البلاغة ، وفرسان الفصاحة ، وأقصد ما كانت العرب تتنافس فيه من ثمار العقل وتائج الفطنة والذكاء هو الغلب في القول والسبق الى إصابة مكان الوجدان من القلوب ، فقد تفانوا في المفاخرة والمباهلة في ذلك الميدان بما أصبح من الحقائق الثابتة بالضرورة التي لا يمتريها شك ولا يتطرق اليها ريب ، كما أصبح من الضرورات التي لا امترأ فيها أن العرب قد حرصوا أشد الحرص على معارضة القرآن توصلا منهم الى ابطال رسالة محمد عليه السلام وسلكوا لذلك كل سبيل واستعانوا بكل ظهير وقبيل . فقد كان فيهم الملوك الذين تحملهم عزة الملك على معاندته ، وتقدمهم شدة الحرص على مطاوعته ، والأمراء الذين يدعوهم الحرص على السلطان الى مناوئته ، ويحصلهم الجاه الى مصارعته ، والخطباء والشعراء والكتاب الذين يشمخون بأنوفهم عن متابعتها . وقد تظاهر كل أولئك وتساندوا وتماضدوا واجتمعوا أمرهم على الكيد له وأتوا صفا واحدا للجلاد والنزال والمبارزة . فما كان من القرآن الكريم ومن منزلته الحكيم ومن المنزل عليه من رب العالمين والموحى اليه القرآن بلسان عربي مبين ، ما كان من القرآن الا أن تحداهم أن يأتوا بمثله قال تعالى : (قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) ثم كرر التحدي وبألف في التقرع والاستهزاء بمقولهم والاستخفاف بأحلامهم فطلب منهم الاتيان بعشر سور منه قال تعالى : (أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين) ثم أراد أن يبلغ في تحجيزهم أقصى حد ، وان يسلمهم الى الخزي والمعجز الذي

ينفركونه من أنفسهم تمام الإدراك وينفخون له تمام الاذعان قال تعالى : «وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين » وأصبح من المتواتر أنه مع طول زمن التحدى ولجأ القوم في التمدى أنهم اصيبوا بالمجز ورجسوا بالخيبة ، وحقت للكتاب الكلمة العليا على كل كلام ، ومضى حكمه العلى على جميع الأحكام .

أليس فى ظهور مثل هذا الكتاب على لسان أمى أعظم معجزة وأدل برهان على أنه ليس من صنع البشر ، وإنما هو النور المنبعث عن شمس العلم الالهى ، والحكم الصادر عن المقام الربانى على لسان الرسول الأمى (صلوات الله عليه) وهذا الكتاب الكريم قد حوى من أخبار الأمم الماضية ما فيه مستبر للأجيال الحاضرة والمستقبله ، جمع من الأخبار الماضية أصحها ، وبه على وجوه العبرة فيها والفائدة منها ، يقول الله تعالى لنيه (عليه السلام) « نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وان كنت من قبله لمن الغافلين » ويقول جلا وعلا (وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك وجاءك فى هذه الحق وموعظة وذكرى للمؤمنين) (لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب . وما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذى بين يديه وتفصيل كل شئ وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) كما جاء فى القرآن الكريم الحكم والآداب والمواعظ والأخلاق والقوارع التى تخفص لها القلوب ، وتستثير بها العقول وتستروح لها النفوس ، وكان مقصده الأسمى وغاياته العليا ، اثبات وحدانية الله تعالى وإقامة الدليل عليها قال تعالى فى سورة الاخلاص : « قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد . ولم يولد . ولم يكن له كفوا أحد » .

٢٢ - دائرة استعمال العقل فى التشريع :

وقد خصص العلماء للعقل ميدانا فسيحا ودائرة متسعة فى التشريع الاسلامى فتراهم فى باب تخصيص المام يقولون : ان التخصيص هو بيان أن المام أريد به بعض ما يتناوله والمخصص هو الدال على خروج بعض أفراد المام وهو ثلاثة أشياء العقل والعادة والدليل السمعى ، فيسوون بين العادة والدليل السمعى . وبين العقل فى الحكم على المام بإخراج بعض أفراد

مبتدئين في التخصيص بالعقل الى امتناع ثبوت الحكم المتعلق بالأمم لبعض
أفرادهم ممثلين لذلك بقوله تعالى (خالق كل شيء) فالخلق منه تعالى لا يشمل
ذاته لقيام الدليل العقلي القاطع على أن ذاته غير مخلوقة وهذا عند الكلام على
العام ، وترى علماء الحديث يستندون الى العقل في معرفة الأحاديث الموضوعة
فيقولون « يعرف الموضوع من الحديث المروى بأن يكون مناقضا لنص
القرآن أو السنة المتواترة أو للاجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل
شيء من ذلك التأويل » .

ومن تبع المواضع التي استند فيها العلماء الى العقل يرى أنهم قد
أنزلوه المنزلة التي أنزلها الله تعالى إياها من تكريم الانسان وتفضيله على
غيره من المخلوقات بسبب العقل فالدين الاسلامي يحض على التدبر في
آيات الكون للوقوف على عظمة مبدعه وحكمة خالقه قال تعالى : (سنرىهم
آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم انه الحق) ويقول : « أفلا
ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف
نصبت والى الأرض كيف سطحت » ويقول تعالى : (قل سيروا في الأرض
فانظروا كيف بدأ الخلق) الى غير ذلك من الآيات التي تحث على استعمال
العقل وذم المقصرين في استعمال عقولهم وذلك مثل قوله تعالى : « أفلم
يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فانها
لا تسمى الأبصار ولكن تسمى القلوب التي في الصدور » (١) .

(١) الاسلام والنصرانية مع العلم والدنية ورسالة التوحيد وكلاهما للإمام الشيخ محمد
مبده - شرح نخبه الفكر - اقرب طرق الوصول الى قواعد علم الأصول .

٥ - الأدلة الشرعية لا تناقض قضايا العقول

٣٣ — منابع التشريع لاسلامى المتفق عليها بين العلماء إلا من شذ منهم في منع جعل الاجماع والقياس من المصادر التشريعية ، هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس . وهذه المصادر تبين لنا الأحكام التي أراد الله أن يكلفنا بها . وقد تتبع العلماء هذه الأدلة فلم يجدوا منافاة بينها وبين ما يقتضيه العقول السليمة لأن الله لم يجعل في الدين من حرج بل أراد بعباده اليسر ولم يهملهم ما لا يطيقون قال تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج » وقال « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ولست أجد لى بيان ولا يهانا للاستدلال على هذه القضية التي جعلتها عنوانا لهذا البحث أقوى دعامة وأقوم سيلا من أن أقول ما كتبه الشاطبي بنصه إذ يقول (الأدلة الشرعية لاتناقض قضايا العقول ، والدليل على ذلك من وجوه أحدها: أنها لو ناقضت لم تكن أدلة للعباد على حكم شرعى ولا غيره لكنها أدلة بانفاق العقلاء ، فدل على أنها جارية على قضايا العقول . وبيان ذلك أن الأدلة إنما نصبت في الشريعة لتلقاها عقول المكلفين حتى يعملوا بمقتضاها من الدخول تحت أحكام التكليف ولو ناقضت لم تتلقاها فضلا أن تعمل بمقتضاها ، وهذا معنى كونها خارجة عن حكم الأدلة ويستوى في هذا الأدلة المنصوبة على الأحكام الالهية وعلى الأحكام التكليفية . والثاني أنها لو ناقضت لكان التكليف بمقتضاها تكليفا بما لا يطاق ، وذلك من جهة التكليف بتصديق ما لا يصدق العقل ولا يتصوره بل يتصور خلافه ويصدق ، فإذا كان كذلك امتنع على العقل التصديق ضرورة ، وقد فرضنا ورود التكليف المناسقي للتصديق وهو معنى تكليف ما لا يطاق وهو باطل . والثالث أن مورد التكليف

هو العقل وذلك ثابت قطعا بالاستقراء التام حتى اذا قصد ارتفع التكليف زائلا وعند فائقه كالبهيمة المهمل ، وهذا واضح في اعتبار تصديق العقل بالأدلة في لزوم التكليف ، فلو جاءت على خلاف ما يقتضيه لكان لزوم التكليف على العاقل أشد من لزومه على الممتوه والصبي والنائم إذ لا عقل لهؤلاء يصديق أو لا يصديق بخلاف العاقل الذي يأتيه ما لا يمكن تصديقه .

ولما كان التكليف ساقطا عن هؤلاء لزم أن يكون ساقطا عن العقلاء أيضا وذلك مناف لوضع الشريعة فكان ما يؤدى اليه باطلا . الرابع أنه لو كان كذلك لكان الكفار أول من رد الشريعة لأنهم كانوا في غاية الحرص على رد ما جاء به رسولها حتى كانوا يفترون عليه وعليها فتارة يقولون ساحر ، وتارة مجنون ، وتارة يكذبونه ، كما كانوا يقولون في القرآن سحر وشعر واقتراء ، لما يعلمه بشر ، وأساطير الأولين ، بل كان أولى ما يقولون : أن هذا لا يعقل أو هو مخالف للعقول أو ما أشبه ذلك ، فلما لم يكن من ذلك شيء دل على أنهم عقلوا ما فيه وعرفوا جريانه على مقتضى العقول الا أنهم أبوا اتباع الأمور أخرى حتى كان من أمرهم ما كان ولم يعترضه أحد بهذا المدعى فكان قاطعا في نفيه عنه . الخامس : أن الاستقراء دل على جريانها على مقتضى العقول ، بحيث تصدقها العقول الراجحة وتتقاد لها طائفة أو كارهة ولا كلام في عناد معاند ولا في تجاهل متعام وهو المعنى بكونها جارية على مقتضى العقول لأز المقول حاكمة عليها ولا معصنة فيها ولا مقبحة (١)

الفصل الثاني

٦- استقلال إنفقه الإسلامى عن التشريع الرضى

— اسباب نزول الأحكام على النبى عليه
السلام — منهج الخلفاء الراشدين فى
استنباط الأحكام — مناهج علماء الأمصار فى
استنباط الأحكام — احتفاظ التشريع
الإسلامى بمقوماته وحيويته — تدوين السنة
— مسلك أهل الظاهر وغيرهم فى استنباط
الأحكام — عصر الجدل والخلاف — الضعف
السياسى والعلمى — ثقة المجتهدين بأنفسهم
— طبقات الفقهاء — نشاط علماء الدور
الرابع فى تعليل الأحكام —

٢٤ — مصادر الفقه الإسلامى تبدو واضحة جلية فى الكتاب والسنة
والاجماع والقياس والاستصحاب والمصالح المرسلة والقواعد العامة المأخوذة
من عمومات الشريعة ، وقد نبئت عند الدارسين للقوانين الوضعية الذين لم
يتعمقوا فى درس الشريعة الإسلامية فكرة أن الشريعة الإسلامية استقت فقها
من القوانين الوضعية ، كما نبئت فكرة أخرى مضادة لهذه الفكرة وهى أن
بعض القوانين الوضعية استقت فقها من الشريعة الإسلامية ووضعوا للحق فى
نصابه وانصافا للحقيقة فلم أولا بتاريخ التشريع الإسلامى من عهد النبى عليه
السلام الى وقتنا الحاضر فى ايجاز ، ثم تأخذ فى رد الشبهة القاتلة باستثناء

الشريعة الإسلامية قهها من القانون الوضعي ، ثم تبين وجه الحق في أخذ بعض القوانين الوضعية قهها من الشريعة الإسلامية .

٢٥ - أسباب نزول الأحكام على النبي عليه السلام . . منهج الخلفاء الراشدين في استنباط الأحكام :

من الأمور المسلم بها عند المسلمين جميعا أن التشريع في عهد النبي كان مرده الى الكتاب والسنة فالأحكام كان ينزل بها القرآن على الرسول وقفا للحوادث ، والرسول كان يقضى أحيانا بسنته (وما ينطق عن الهوى) ولما آلت الخلافة الى أبي بكر في السنة الحادية عشرة من الهجرة ابتدأت الفتوحات الإسلامية في التوسع وارتد بعض الأعراب عن الإسلام . فقام أبو بكر لقمع المرتدين واستتب الأمن ورسخت قواعد الإسلام ، وكان الاجتهاد من يده خلافة الى سنة أربعين من الهجرة قاصرا على أخذ الأحكام الشرعية من ظواهر النصوص اذا كانت النصوص دالة على الحكم ، أو أخذ الحكم من معقول النص ان كان للنص حجة مصرح بها أو مستبطة ، وعرف هذا النوع من التشريع بالقياس ، وكان فهمهم للنصوص سهلا يسيرا عليهم لأنها كانت بلسانهم من لحاظهم بأسباب نزولها ولم يكن دخل فيهم اذ ذاك أحد من غير العرب ، وكانوا يستندون الى السنة في أحكامهم فكان أبو بكر اذا وردت عليه حادثة نظر في كتاب الله فان وجد فيه حكما قضى به وان لم يجد في كتاب الله نظر في سنة الرسول فان ظهر فيها بالحكم قضى به ، وان أعياه الحكم فيها سأل الناس قائلا لهم « هل علمتم أن رسول الله قضى في مثل هذه الحادثة بقضاء » فربما قام اليه بعض القوم فيقولون قضى فيها بكذا ، وكذا ، فيتبع قضاء الرسول . فاذا لم يجد في الكتاب فصلا ولا عند الناس سنة جمع الصحابة واستشارهم فاذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به وأوضح مثال لذلك ما صنعه عمر لما ولي شريحا قضاء الكوفة قال له « انظر ما يتبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا وما لم يتبين لك فاتبع فيه سنة رسول الله وما لم يتبين لك في السنة فاجتهد فيه رأيك » وكتب الى أبي موسى الأشعري يقول .

والتقضاء فريضة محكمة أو سنة متبعة » ثم قال : النعم النعم فيما تلجئ في صديقك مما ليس في كتاب ولا سنة ، أعرف الأشياء والأمثال وقس الأبور عند ذلك .

هذا هو المنهاج الواضح الذي سار عليه التشريع في عهد الخلفاء الراشدين ، فهو تشريع مستقل بمصادره وأحكامه مستند الى الوحي السماوي أو السنة المطهرة فلا يستطيع أحد أن ينازع في استقلاله عن جميع الشرائع الوضعية .

٢٦ - منهاج علماء الأمصار في استنباط الاحكام :

وهناك نوع آخر من مصادر التشريع يسمى الاجماع ومبدؤه ما سار عليه الشيخان أبو بكر وعمر عند ورود حادثة عليهما كانا يستشيران جماعة الفقهاء ، فاذا أشاروا برأى اتبعه الناس ، ولا يسوغ لأحد أن يخالفه فسمى ابداء الرأي بهذا الشكل اجماعا . وكان من اليسير وجود هذا الاجماع لأن عدد المجتهدين من الصحابة اذ ذاك كان محصورا فيمكن استشارتهم وجمع رأيهم . وحقيقة هذا الاجماع ترجع الى الكتاب والسنة لأنه لا بد له من نص منهما يستند اليه ، وعرف هذا العصر من التشريع بمصر كبار الصحابة ويليهم عصر صفار الصحابة ومن تلقى عنهم من التابعين ، ويبدأ بسنة احدى وأربعين من الهجرة الى أوائل القرن الثاني ، وفي هذا العصر نبئت فرقة الخوارج وفرقة الشيعة يقابلان الجمهور وتفرق المسلمون في الأمصار الاسلامية التي فتحوها أو أنشأوها ، فروى أهل كل عصر عن الصحابي الذي توله فكان في كل عصر من التشريع ما ليس في الآخر فكان في المدينة عبد الله بن عمر وعائشة أم المؤمنين وأبو هريرة . وكان في مكة عبد الله بن عباس وكان في مصر عبد الله ابن عمرو بن العاص ، وكان بالبصرة أنس بن مالك ، وكان بالكوفة أبو موسى الأشعري وتلاميذ علي بن أبي طالب وابن مسعود ، كل هؤلاء يفتون الناس بما عندهم من الحديث الذي حفظوه عن الرسول ، وهذه العوامل أوجدت اختلافا كثيرا في الفتوى كما أدت نزعة الشيعة والخوارج الى نوع من الفتوى يستمد مصادره من آرائهم التي خالفوا فيها الجماعة ، ونبت في هذا العصر

جدال بين أهل الحديث وأهل الرأي ، فالأولون يقولون عند طولهم النصوص يدون بحث في عللها وقلما يفتون برأى . والآخرون يبحثون عن علل الأحكام وربط المسائل بعضها ببعض ولا يفتجون عن الرأي اذا لم يكن عندهم أثر من الحديث .

وكان أكثر أهل الحجاز أهل حديث ، وأكثر أهل العراق أهل رأي ، وإن ثبت قتل أن مدرسة العراقيين كانت مدرسة الرأي . ومدرسة الحجاز كانت مدرسة الحديث ، وصار نزاع طويل بين هاتين المدرستين اصطبح فيه الفقه الإسلامي بصفتين مختلفتين ومهما يكن من اختلاف هاتين المدرستين ، فلن يفسر مصادر التشريع الإسلامي شيء لأنها لم تتأثر بتشريع وضعي ولم ينب عنها المدد الإلهي .

٢٧ - احتفاظ التشريع الإسلامي بمقوماته وحيوته :

وبعد هذا المصرجاء عصر تلوين السنة والفقه وظهور كبار الأئمة الذين أذن لهم جمهور المسلمين ، وأسلموهم مقاليد التشريع الإسلامي ، ويبدأ هذا العصر بالقرن الثاني الهجري ويمتد إلى الرابع ، وفي هذا الدور تباينت الحوادث السياسية وتحولت الخلافة من بني أمية إلى بني العباس وتمددت مراكز الخلافة ففى الأندلس خلافة ، وفى المغرب الخلافة الإدريسية وفى الديلم خلافة ، وهناك دولة الأغالبة والأماطة الظاهرية والأماطة الزيدية ، وهناك أمارات أخرى متعددة وذلك مما أوجد تفرقا فى كلمة المسلمين وضعفا فى الخلافة ، ولم يكن الضعف التشريعى فى هذا الدور مثل الضعف السياسى بل أن التشريع قد استمر محتفظا بميزاته ومقوماته إلى حد كبير فإن التنافس بين مدينة قرطبة ومدينة القيروان ومدينة القسطنطين أوجد روحا قوية بين علماء هذه المدن فظلوا على جبههم واجتهادهم فى البحث والدراسة للكتاب والسنة ، وذلك مما أدى إلى ظهور الأئمة الأربعة أبى حنيفة والشافعى ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم من المجتهدين الذين لم تزل مذاهبهم الشهرة التى نالها أصحاب المذاهب الأربعة .

٢٨ - تدوين السنة :

وفي هذا الدور نشأ عنصر الموالي الذين دخلوا الاسلام من القرم والروم وقد أدى الموالي للتشريع الاسلامي مجهودات لا ينكرها من عرف فضلهم وأحاط بثمرات أفكارهم ونشط تدوين السنة وتصنيفها وجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في باب واحد كآحاديث الصلاة وآحاديث الصيام وآحاديث الحج ونحوها فكان من مدوني السنة الأولين : الامام مالك ابن أنس وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، وسفيان الثوري ، وحاد بن سلمة وغيرهم ، وجاءت بعد هذه الطبقة طبقة أخرى آلت ما يعرف بالمسانيد كمسند عبد الله بن موسى الكوفي ، ومسند بن مرشد البصري ، وأسد بن موسى ونحوهم ، ثم جاءت طبقة أصحاب الكتب الستة المشهورة وهم : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ومسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ وأبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ وأبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣ هـ وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣ هـ وقد حظرت مؤلفاتهم درجة عظيمة عند المسلمين ولا سيما البخاري .

٢٩ - مسالك أهل الظاهر وغيرهم في استنباط الأحكام :

واشتد النزاع في هذا الدور حول السنة ومدخليتها وتأثيرها في التشريع فبعض العلماء ترك العمل بها واقتصروا على القرآن لشيوخ الكذب والاتحال للأحاديث والبعض الآخر من العلماء اعتمد على السنة كما اعتمد على القرآن ووضع شروطا يعرف بها درجة الحديث من القوة والضعف ، وكما ثار النزاع حول السنة في هذا الدور اشتد النزاع حول القياس ، فنفى بعض العلماء العمل بالقياس وتزعم هذا المذهب داود بن علي امام أهل الظاهر الذي اعتمد في استنباط الأحكام على ظواهر الكتاب والسنة ، ورفض القياس رفضا باتا ،

واشتهر بالقياس علماء العراق وأوسعوا القول فيه ، وضيّق دائرته علماء
الحنابلة ، وتوسط المالكية والشافعية بين الفريقين ، وكما نأر الجدل حول
القياس في هذا الدور نأر الجدل حول الإجماع .

٣٠ - عصر الجدل والخلاف - الضعف السياسي والعلمي - ثقة المجتهدين بأنفسهم :

وظهرت الاصطلاحات الفقهية في هذا الدور قبلأ تحديد القرض
والواجب والسنة والندوب والمستحب تحديدا يختلف أحيانا معناه في بعض
المذاهب عن غيرها من المذاهب الأخرى ، وبدأ أصحاب كل امام من الأئمة
الأربعة يؤيد منهج امامه ويوضح أدلته ومستنده في استنباط الأحكام
الفقهية . وبعد هذا العصر نشأ عصر آخر اشتهر بالجدل والمناظرة ، وبدأ هذا
العصر من القرن الرابع الى مقوط بغداد في منتصف القرن السابع سنة ٦٥٩هـ
وفي هذا الدور انقطعت الروابط السياسية بين الأقاليم الإسلامية وانقسمت
بلاد الإسلام أقساما متعددة وقام على كل قسم منها وال يسمى أمير المؤمنين
فأصاب الأمة من جراء هذا الشقاق الضعف والانحطاط بكثرة التفرق
والمشاحنات التي سببها التنافس بين الفاطميين والعباسيين ، وكما أصاب
الضعف الناحية السياسية أصاب الناحية العلمية فضعفت روح الاجتهاد
وخبت جذوتها بل لقد ذهب روح الاجتهاد والاستقلال في التشريع فلم نجد
نرى تلك الروح التي كانت تملأ على أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد
وداود بن علي ومحمد بن جرير الطبري عباراتهم المأثورة التي تدل على ثقهم
بأنفسهم واعتدادهم بأرائهم فكان أبو حنيفة يقول في أسلافه « هم رجال
وفنن رجال » ومالك يقول « ليس من أحد الا يؤخذ من قوله ويترك الا
رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأملت على غيرهما ما يشبه هذا القول ،
وحل محل تلك الروح ما يسمى بالتقليد وهو تلقى الأحكام من امام معين .
واعتبار أقواله كأنها نصوص شرعية يجب اتباعها ، فكان التقليد شاملا
للعلماء والجمهور ورغم تقليد العلماء لأئمة الدور الرابع فقد كان منهم من
قام بأعمال جليلة في التشريع رفعت أقدارهم وسمت بهم الى مراتب لا تقل

شأننا عن مراتب الاجتهاد ، فقد جمعوا الآثار ورجعوا بين الروايات وخرجوا على الأحكام ، واستخرجوا من شتى المسائل والقروء أصول أئمتهم وأسهموا فيها بالبراهين والحجج ، وصنفوا كتب الخلاف ، وجمعوا فيها أحكام الأئمة وأدلتهم ونصر كل فريق منهم المذهب الذي ارتضاه ، ونافع دونه بكل وسيلة تيسرت له ، واقتروا في مسائل كثيرة لم يكن لأئمتهم فيها نص فاستحقوا أن يوصفوا بأنهم مكملون لمذاهب أئمتهم . لهذه الأعمال العظيمة التي قاموا بها .

٣١ - طبقات الفقهاء :

ولم تكن درجة هؤلاء الفقهاء واحدة بل كانوا يتفاوتون تبعاً للأبحاث العلمية التي كانوا يزاولونها فاصطلح على تسميتهم الى طبقات متعددة حصرت في سبع : الأولى طبقة المجتهدين في الشرع ويسمى الواحد مجتهداً مطلقاً ومجتهداً مستقلاً كالأئمة الأربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام القروء من غير تقليد لأحد لا في الأصول ولا في القروء . الثانية : طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد بن الحنفية وابن القاسم وأشهب من المالكية ، والوسطى والمزني من الشافعية وغيرهم ممن كانوا قادرين على استخراج الأحكام من الأدلة على حسب القواعد التي قررها أئمتهم مع جواز مخالفتهم في بعض أحكام القروء مع التزامهم التقليد في قواعد الأصول . الثالثة : طبقة المجتهدين في المسائل التي لارواية فيها عن صاحب المذهب مثل الخصاص والطحاوي والكرخي من الحنفية ، والضمي والمازري وابن العربي وابن رشد من المالكية ، والغزالي وأبي اسحاق الاسفراييني من الشافعية . هؤلاء لا يقدرون على مخالفة الأئمة لا في الأصول ولا في القروء لكنهم يستنبطون أحكام تلك المسائل حسب أصول أئمتهم . الرابعة : طبقة أصحاب التخرين من المقلدين كالجصاص وأشرابه ، فانهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً ، ولكنهم لاحظتهم بالأصول وضبطهم للمآخذ التي استند اليها الأئمة يقدرون على تفصيل قول ذي وجهين وحكم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو أحد أصحابه من أهل الطبقة الثانية .

الخامسة : طبقة أصحاب الترجيح كآبي الحسين القنوري وصاحب الهداية وأضرابهما ، واشتغالهم إنما يكون محصورا في تفضيل بعض الروايات على بعض آخر وذلك بأن يقولوا في الترجيح هذا أولى ، وهذا أصح رواية ، وهذا أوضح ، وهذا أوفق للقياس ، وهذا أرفق بالناس .

السادسة : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف ، وظاهر الرواية ، والرواية النادرة كصاحب الكنز ، والوقاية ، وغيرهما من أصحاب المتون المعتبرة في مذهب الحنفية وثأنهم ألا ينقلوا في كتبهم الأقوال المردودة .

السابعة : طبقة المقلدين الذين لا يقدرّون على شيء مما ذكر في الطبقات السابقة بل يحفظون الأحكام والأدلة بدون قدرة على التصرف فيها .

٣٢ - نشاط علماء الدور الرابع في تحليل الأحكام :

ويمكن تلخيص الدراسة العلمية والتفكير التشرعي الذي أداه علماء هذا الدور — والأحوال السياسية كما وصفنا وانصرف أولى الأمر عن العلماء واشتغالهم بأنفسهم والمحافظة على سلطانهم كما بينا — يمكن بعد كل هذا أن تلخص أعمالهم العلمية فيما يأتي :

أولا : قيامهم بتحليل الأحكام ، إذ أن الأئمة المجتهدين قد ذكروا أحكاما كثيرة لأدلة وعلل ولم يبينوها مصاحبة لتلك الأحكام ، فضلا عن ذلك فقد افترضوا مسائل لم تكن موجودة وذكروا لها أحكاما مجردة عن تحليلها والتدليل عليها فأخذ علماء هذا الدور بضبط هذه المسائل وجمع شتاتها وضم الشيء إلى مثله وبيان وجه المخالفة بين الأحكام ، ثم قاموا بالبحث عن علل تلك الأحكام ، واستغلوا تلك العلل توصلا إلى إثبات أحكام أخرى بآليات وفق بعض الأحيان قد يختلفون في استخراج العلة فينبني على ذلك الاختلاف فيما تفرع عليها من الأحكام ، وقد جرهم ذلك وغيره من المناظرة والجدل الشائع في هذا الدور إلى أن يستخلص كل فريق منهم قواعد امامه التي بنى عليها استنباطه وكان استخراج القواعد ناشئا بطريق البحث والتقصي في القواعد التي صدرت عن امام ، ويبدو ذلك واضحا جليا في كتب أصول

الحنفية ، فإن كثيرا من قواعد الأصول لم يرد بها نص عن الامام ، وانما استخرجت لاستقراء كثير من الفروع التي جاءت عن الامام ، وهذه الفروع جميعها كتب الامام محمد بن الحسن ، وأوضح من ألف في أصول الحنفية على هذا النحو اليزدي ، ومن المالكية القرافي ، أما الشافعية فقد اكتفوا بقواعد الأصول التي جاءت في رسالة صاحب المذهب .

ثانيا : الترجيح بين الآراء المختلفة في المذهب ، وهذا الترجيح تارة يكون من جهة الرواية بأن ترد في المسألة روايتان أو أكثر فيدور البحث حول قوة احدى الروايتين على الأخرى ، وتارة يكون الترجيح من جهة الدراية بأن تظهر قوة احدى الروايتين ، بوضوح دليلها .

ثالثا : الانتصار للمذاهب ، فقد كان الانتصار يأتي تارة من جهة أولى الأمر بأن يمتنح أحد الولاة بمذهب ويحمل الناس عليه ، وأحيانا كان يأتي بتأليف كتب المناقب التي تحوى الثناء والمديح لبعض الأئمة وعلى كل حال فقد وجد غلو في التحيز لبعض المذاهب .

٣٣ - واذا قد انتهينا من الأدوار التي مرت بالتشريع الاسلامي ، ووقفنا عند الدور الأخير ونصح أن نسميه بدور الاحتضار التشريعي ودور الركود والضمول ، وهو الدور السادس الذي ابتداء بسقوط بغداد يؤرجو أن تكون نهايته بعصرنا الحاضر . ثم يبعث الله لهذه الأمة في العصور المستقبلية فقهاء يرففون واجبههم نحو دينهم ونحو أوطانهم فيعيدون الكرة وأغنى بها كرة الاجتهاد والعمل على بعث التشريع الاسلامي بعثا يؤدي الى حياة قوية تطرد التشريع الاجنبي ، وتمسح العار الذي لحق بالتشريع الاسلامي ورميه بالقصور والضعف عن أن ينظم أمة قوية متحضرة راقية .

٧- لا تفاعل بين الفقه الإسلامي والقانون الروماني

أدلة تآثر الفقه الروماني بالفقه الإسلامي
والعكس - استقلال الفقه الإسلامي عن جميع
التشريعات - نهج الخلفاء في استنباط الأحكام
- التخصص في فروع الفقه - تاصيل القواعد
التشريعية - ازدهر الفقه الإسلامي وقت
ضعف الفقه الروماني - السبق الزمني لا
يدل على الأخذ - التشابه لا يدل على التأثير
- نشأ الفقه الروماني قبل الإسلام - أطوار
التاريخ الروماني - لا تأثير بين الفقهاء •

٣٤ - أدلة تآثر الفقه الروماني بالفقه الإسلامي والعكس :

لقد طال الجدل وكرر النقاش من مدة غير قصيرة بين الباحثين في الصلة
بين الفقه الإسلامي والقانون الروماني ، فذهب بعضهم الى تأثير الفقه
الإسلامي بأبحاث الفقه الروماني ونظرياته مستندا الى سبق تأريخ القانون
الروماني ، وارتقاء النهضة التشريعية الرومانية في عصورها المتأخرة قبل
ظهور فجر الإسلام ، فلما جاء الإسلام وأراد أن يؤسس مدينة وحضارة في
جميع نواحي العمران اقتبس النظم التشريعية من القانون الروماني ، ويشهد
لهذه النظرية في زعمه وجود الشبه القوي بل والاتحاد في بعض الأحكام
الواردة في القانون الروماني والفقه الإسلامي ، تلك هي أدلتهم ، وذهب

أشربت نفوسهم ثعاليم الاسلام واستعملت عقولهم وقوت ملكاتهم على التشريع ، فقاموا به خير قيام بل قد تخصص بعضهم فى بعض المباحث الفقهية كما عناه ذلك فى خطبة أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، اذ قام يوما خطيبا ، فقال « أيها الناس من أراد أن يسأل عن القرائض فليأت زيد بن ثابت ومن أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبى بن كعب ، ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل ، ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتى فان الله جعلنى قاسما وخازنا » .

ونرى عمر وهو يرسل أبى موسى الى البصرة يضع له دستورا عاما ولائحة للقضاء ويحدد له مصادر التشريع فاذا هى كتاب الله وسنة رسوله واجتهاده واستنباطه الأحكام للحوادث التى تجد ، وقياسها على الحوادث الماضية المعروفة لديه . وقد عرف عدد كبير من الصحابة والتابعين بالفقه والقدرة على التشريع كعبد الله بن عمر ، وسعيد بن المسيب وغيرهما .

٣٧ - تفاصيل القواعد التشريعية - ازدهار الفقه الاسلامى وقت ضعف الفقه الرومانى ، هذا ما كانت عليه الحال فى عهد الصحابة والتابعين الى منتهى القرن الأول الهجرى ثم لما جاء القرن الثانى وجدت فيه ظاهرة جديدة وروح وثابة الى وضع القواعد التشريعية التى تبنى عليها المسائل الجزئية ، فقد ظهر أبو حنيفة بالكوفة وتلاميذه وأخذوا يؤسسون المذهب ، ثم تلا ذلك وجود بقية الأئمة وظهر بعد ذلك الاجماع . ونستطيع أن نخلص من كل هذا الى أن مصادر التشريع الاسلامى هى الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، وأن فقهاء المسلمين ما جلسوا الى معلم رومانى ولا قرأوا كتباً رومانية ، لأن التاريخ الصحيح يدلنا على أن الوقت الذى وجدت فيه النهضة التشريعية الاسلامية حتى وصلت الى أرقى درجاتها لم تكن معاصرة للنهضة القانونية للدولة الرومانية ، بل كانت الدولة الرومانية فى عهد الانحطاط والتقهقر فى جميع أجزائها ، اذ أن الفقه الرومانى قد ضعف بسوت الامبراطور جستيان سنة ٥٢٥ ميلادية ، والاسلام قد بدأ بعد ذلك بنصف قرن . ولا يستطيع أحد أن يدعى انتقال الفقه الرومانى بعد هذا التاريخ الى جزيرة العرب التى نشأ فيها الفقه الاسلامى ، بل يجمع المؤرخون على أن

الفقه الروماني ظل بعد هذا التاريخ مجهولاً عن جميع الناس حتى عن أهل أوروبا أنفسهم ، لأنه في ذلك التاريخ لم تكن الطباعة معروفة ، والتقوانين ظلت منحصرة في دائرة ضيقة جداً في أيدي مؤلفيها أو ورثتهم ، أوفي الكنائس وما شابهها ، والمقطوع به أنها لم تتجاوز محيط الدائرة التي وجدت فيها حتى أوائل النهضة الأوروبية التي ظهرت فيها الطباعة وأمكن بث هذه القوانين والحصول عليها من الأماكن التي كانت مقبورة فيها ، وذلك كله كان من مبدأ القرن الحادي عشر الميلادي إلى الآن ، فالمدلة التي كان الفقه الروماني مجهولاً فيها بالأدلة القاطعة كان الفقه الإسلامي في عصوره الذهبية إذ أن الفقه الإسلامي بدأ في القرن السابع الميلادي ، واستكمل نموه في هذا القرن ، وفي القرون الثامن والتاسع والعاشر ، وهي التي ظهر فيها الأئمة المجتهدون ودونت الكتب المبسطة في مذاهب الأئمة فالتاريخ الصحيح يدلنا على أن النهضة الإسلامية جاءت بعد اضمحلال النهضة الرومانية التي انتهت بموت جستنيان .

٣٨ - السبق الزمني لا يدل على الأخذ :

ومائشاً عند بعض الباحثين من اعتقادهم تأثر الفقه الإسلامي بالفقه الروماني بحجة أن الفقه الروماني سابق في الوجود على الفقه الإسلامي ، فهذا منشأ خاطيء سببه عدم التعمق في البحث فإن السبق في الوجود الزمني لا يجعل دليلاً على التأثير فكم من لاحق يأتي بالعجائب والمبتكرات التي لم تتبل بغاظر من سبقه ، وأقوى دليل على هذا هو المخترعات التي حدثت في أواخر القرن الماضي وهذا القرن حتى وصلت إلى غزو الفضاء بعد اختراع اللاسلكي والراديو والمناطيد والتليفزيون والتقابل على اختلاف أنواعها ، ومع هذا لا يستطيع عاقل أن ينسب هذه المخترعات إلى أهل القرون الماضية ، فالسبق الزمني لا يقوم دليلاً على التأثير إلا إذا وجدنا الاتصال الحقيقي والاستمداد والامتزاج بين السابق واللاحق ، كما حصل ذلك في الدولة التركية ، فانها أخذت قانونها الحديث عن القانون السويسري ، وكما حصل في مصر فانها أخذت قانونها المدني عن القانون الفرنسي ، وكما يحصل من

المعل بمسائير بعض الدول في دول أخرى ، والفقہ الاسلامی لم یکن فی تاریخ تطوره ولید هذا التأثير ، وليس هناك أى مستند صحيح لاثبات هذا التأثير على هذا النحو فليس من المسلمين فقيه قل قانون الرومان على هذه الطريقة ولم تكن هناك مبادئ أرسلت من جزيرة العرب في القرن السابع والثامن والتاسع الميلادي وهي عصور النهضة الاسلامية التشريعية مستقلة في المكان ، والتفكير والتعليم والتعلم .

٣٩ - التشابه لا يدل على التأثير :

ووجود الشبه بين بعض المباحث في التشريع لم يكن وليد التأثير ، وذلك لأن المباحث القانونية التي تناولها المشرعون في البحث هي تابعة لوجود الانسان بحالة نظامية فقد عرفت هذه المباحث الفقهية الحديثة مثل الأحوال الشخصية والعقوبات والموارث عند قدماء المصريين وعند الاغريقين والكلدانيين وغيرهم من الأمم التي سبقت الرومان ، فوجود بعض المباحث الرومانية في الفقه الاسلامي لاعلاقة لها بتأثير الفقه الاسلامي بالفقه الروماني فاتحاد بعض الألفاظ في التشريع لا يدل على أن مدلول تلك الألفاظ متحد في التشريعين ، لأن المباحث الفقهية الاسلامية — كما أسلفنا — مستمدة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، فهي قانون سماوي ليس للبشر دخل في تأسيس أصوله بخلاف القوانين الأخرى فان أسسها وأصولها قد وضعت بأيدي المشرعين وهي قابلة للتغيير في أصولها وفروعها بخلاف الأسس الاسلامية فانها لا يعترضها التغيير في أصولها لأنها وضعت صالحة للبشر منذ أنزلت الى الی أن يرث الله الأرض ومن عليها .

٤٠ - وقد فهم بعض الناس أن أسس الشرعة لا تستطيع أن تجارى الزمن وأن تثبت أحكاما للحوادث التي تتجدد ، وهذا فهم خاطئ لأن الشرعة الاسلامية جاء فيها جواز اثبات الأحكام بالقياس والاجماع وهما كقيلان بآثبات الأحكام على مر الزمن فلا تجد حادثة في الوجود الا ويستطيع الفقهاء اثبات حكم فيها ، فاذا ثبت لنا مما أسلفناه من البيان استقلال التشريع الاسلامي وأن سبق الفقه الروماني عليه لا يقتضى تأثيره

فيه ، وإن اتحاد بعض الألفاظ التشريعية بين الفقهين لا يقتضى اتحاد منلوها ولا اتحاد واضعها وبذلك كله يزول التشبه التى وجدت عند بعض الباحثين من القول بتأثر الفقه الإسلامى بالفقه الرومانى .

٤١ - نشأ الفقه الرومانى قبل الإسلام :

ونستطيع - بعد أن ألمنا بتاريخ الفقه الإسلامى وبيننا عدم تأثره بالفقه الرومانى - أن نلم أيضا بالفقه الرومانى وتاريخه ، وثبت عدم تأثره بالفقه الإسلامى . فقد اصطلح المشرعون الفرييون على إطلاق الفقه الرومانى على القواعد القانونية التى صلت بها الأمة الرومانية فى العصور المختلفة منذ نشأتها حتى وفاة جستينان . وقد قسم بعضهم هذه المدة الى ثلاثة أقسام ، والبعض الآخر الى أربعة ، وبعضهم قسمها الى اثنين ، والبعض الآخر الى خمسة ، واتفقوا جميعا على أن أول هذه المدة ابتداء من سنة ٧٥٣ قبل الميلاد وهو تاريخ بناء مدينة روما ، وانتهت هذه المدة فى عام ٥٢٥ بعد الميلاد وهو العام الذى توفى فيه جستينان وكانت وفاته قبل ظهور الإسلام بنصف قرن تقريبا ، فاذن قد وجدت القوانين الرومانية وأخذت أدوارها المختلفة وتعددت فيها المباحث الفقهية ووضعت أحكام الأحوال الشخصية وأحكم العقوبات ولوارث وغير ذلك من المباحث ، والقوانين التى تناولها فقهاء القوانين الحديثة بالبحث .

٤٢ - أطوار التاريخ الرومانى :

وستنصر الكلام على تقسيم واحد من التقاسيم السابقة ، وهو تقسيم جييون الذى قسم تاريخ القانون الرومانى الى أربعة عهود ، فجعل الأول يتبدى من تاريخ بناء روما وينتهى بتدوين قانون الاثنى عشر لوحا ، وجعل الثانى يتبدى من هذا التاريخ وينتهى بعهد الامبراطور سيمرون ، وجعل الثالث يتبدى من هذا التاريخ وينتهى بعهد الامبراطور اسكندر ، وجعل الرابع يتبدى من هذا التاريخ وينتهى بوفاة جستينان ، وقد جرى فى تقسيمه

... إلى جسيم. وروبو، صينييه درمسان جعل العصر الأول بمنزلة عصر الطقولة والعصر الثاني بمنزلة دور الشباب ، والعصر الثالث دور الاستواء والنضج ، والعصر الرابع دور الهرم والشيخوخة ، وعلى كل حال لم يكن مخالفاً لغيره من أصحاب التقاسيم الأخرى ، لاتفاقهم جميعاً على أن مصباح التشريع الروماني قد انطفأ بموت جستنيان .

٤٣ - لا تأثر بين الفقهاء :

وشبهة بعض القائلين بتأثر الفقه الروماني بالفقه الاسلامي ترجع الى أن الرومان لما أرادوا وضع قانون الألواح الاثني عشر كونوا لجنة لوضعه ، وهذه اللجنة اتفق المؤرخون على أنها كانت على علم بالقانون اليوناني فإن كثيراً من القواعد المقررة بقانون الاثني عشر لوحاً مأخوذة بعضها عن قوانين سولون التي درسها في مصر فقد كان للقوانين المصرية تأثير غير مباشر في القوانين الرومانية ، وهذه النظرة على فرض صحتها فإن هذا التاريخ وذلك التأثير لم يكن بين القوانين الرومانية والفقه الاسلامي ، لأن الفقه الاسلامي في هذا التاريخ لم يكن على ظهر الأرض فضلاً عن أن يكون في مصر ، فإن قانون الاثني عشر لوحاً وضع في القرن الرابع قبل الميلاد قبل ظهور الاسلام بسبعة قرون تقريباً ، والظفرة التي ظهرت في هدم القوانين الرومانية في عهد جستنيان لم تكن كذلك وليدة التأثير بالفقه الاسلامي لأن عهد جستنيان كان قبل ظهور الاسلام بنصف قرن والتقدم الذي حدث في عهد جستنيان لم يكن ظفرة في الواقع بل هو وليد التقدم الطبيعي ، إذ أن القانون الروماني كان في دوره الرابع من وجوده ، وهذه المدة التي كانت قد مضت عليه تبلغ أكثر من عشرة قرون ، وهي كمية بوصول المدينة الى أرقى درجاتها ، وحينئذ أستطيع أن أقطع - بعد كل هذا - بأن الفقه الاسلامي لم يتأثر بالفقه الروماني السابق عليه لعدم وجود الصلة بين مشرعي الاسلام وقتها الرومان ، وكذلك أستطيع القطع بأن الفقه الروماني ، وإن تأثر بالقوانين المصرية ، فإنه لم يتأثر بالفقه الاسلامي لسبق القانون الروماني على الفقه الاسلامي كما يعطينا ذلك التاريخ الصحيح (١) .

(١) بحث نشر في مجلة المحلة الشرعية في السنة الثامنة .

٨ - الفقه الاسلامى فى ميدان البحث الفقهى الحديث :

عناصر المقارنة التشريعية - شهادة عالم أوربى بصلاحية التشريع الإسلامى - رأى مؤتمر لاهائى فى الشريعة الإسلامية :

٤٤ - اذا ما تركنا الكتب المتعارفة فى الفقه عند علماء المسلمين ، واصطلاحاتها وتريفاتها للحقائق العلمية ، وخرجنا الى ميادين البحث الفقهى الحديث واصطلاحاته وتريفاته للحقائق العلمية ، وجدنا عناصر هذا البحث الحديث تحصر فى عنصرين أساسيين :

الأول : البحث التاريخى الذى تطورت فيه كل شريعة من الشرائع التى عرفت فى العصر الحديث ودار البحث حولها من طور التكوين الى طور التدوين ، الى طور النضج القانونى والتنظيم الفقهى .

والعنصر الثانى : عنصر المقارنة بين الشرائع المتعارفة بين علماء القانون الدارسين لنظم كل تشريع ومقارنتها بغيرها من التشريعات الأخرى مع بيان أوجه الخلاف وأوجه التشابه وأوجه النقص وأوجه الامتياز الى غير ذلك من المقارنات التى وضع لها علماء البحث فى هذا الميدان قواعد مقررة ثابتة توزن بها كل شريعة من الشرائع يراد بيان قيمتها وصلاحياتها للمجتمع الذى عاشت فيه ، والمجتمع الذى يمكن أن ينتفع بها فيه ، فالتشريع فى كل أمة هو وسيلة من وسائل العلاج الاجتماعى الذى يشترط فيه الملائمة للظروف والأحوال والملايسات التى عليها يسير المجتمع من حضارة ورقى الى بداءة ومذاجة ، فالتقدير الذى يصل اليه كل من البحث التاريخى والبحث المقارن من التوفيق بين قوانين الأمم الحديثة والذى يوحى به من العمل على سد النقص فى شريعة

أمة من الأمم ، هو القدر الذى يؤدى به وظيفته الخطيرة وهى توحيد
 التشريع فى أمم العصر الحاضر . وتلك هى الدرجة القصوى التى يمكن أن
 يصل إليها القانون فى قدامه وتطوره ، والغاية التى يجب أن يشهد بها الفقه
 الحديث وأن ترمى إليها أساليب البحث فى الشرائع المختلفة . ومن تعمق فى
 التراث الفقهي الاسلامى فى المذاهب المختلفة لعلماء المسلمين أيقن أن الشريعة
 الاسلامية حينما تخرج الى هذا الميدان « ميدان المقارنة » لابد وأن يحالفها
 النصر والتأييد ويصلق فيها قول الله «انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون»
 وتصلق فيها القولة المشهورة بين الفقهاء للاسلاميين « انشريعة الاسلامية
 صالحة لكل زمان ومكان » فالشريعة الاسلامية فى العصور الاولى للاسلام
 كانت غنية بنظمها ومثانة قواعدها وكملت ضبط علاقات الأفراد وسلوكهم
 أجيالا طويلة بلغ فى خلالها الفقه الاسلامى ذروته من البحث وعمق التفكير
 ورقة الأسلوب فى جميع أبواب الفقه من معاملات وجنابات وأحوال شخصية
 وغير ذلك ، وكان هذا النظام شائبا فى العالم الاسلامى ينظم أحوال شعوبه
 ويضبط علاقات أفراده فى عصر كان فيه الظلام سائدا فى العالم الأوروبى
 خلال القرون الوسطى وهلمى ذى شهادة من الأوروبيين أنفسهم تدل على
 صدق هذه الدعوى اذ يحدثنا « أولفرتهاشر » أستاذ التاريخ بجامعة
 شيكافو عن الرومان فى القرون الوسطى فيقول « ان النساء والعبيد كانوا
 مكلفين بزرع لأرض ورعى الماشية ، وفى هذا الوقت قصه كان سكان بغداد
 ومصر وجميع البلاد الاسلامية يجعلون المرأة فى المركز اللائق بها ويجعلون
 لها فى قلوبهم احتراما فهم لا تكلف الا بتدبير المنزل وتربية أولادها تربية
 صالحة لتخرجهم للمجتمع أعضاء عاملين يقومون بعبء الحياة على الوجه
 الصحيح » .

ثم اعترى الفقه الاسلامى بعد ذلك فتور وفالته العزلة وبعد عن مواصلة
 العلماء للبحث فيه ، وأصابه الضعف وحل به الوهن ، وليس لهذه الحالة من
 تحليل سوى أن القوانين وسائر العلوم هوى تبعاً للقوة السياسية والمادية
 التى يكون عليها المجتمع ، والمتبع للتاريخ السياسى الاسلامى — مع مقارنته

بالتاريخ الفقهي والبحث العلمي — يرى أنه يزوال الخلافة من بغداد وتفرق المسلمين وضعف حكاهم ، كل هذا جر الى ضعف البحث التقى والى ضعف العلماء تبعاً لذلك .

وأن تبشير الاتصال بين الدول الاسلامية وتكتلها حول تعليم دينها لما يبعث الأمل ويحقق الرجاء في أن يعود !للقه الاسلامى سيرته الأولى ، ويسيطر بتعاليمه وقواعده على العالم الاسلامى ، ويتوحد الفقه الاسلامى كما توحدت العقيدة الاسلامية . (١)

وفي سنة ١٩٣٧ خرجت الشريعة الاسلامية الى الميدان الدولى القانونى فأحرزت المكافاة السامية اللائقة بها ، فقد أعد المرحوم فضيلة الشيخ محمود شلتوت (وكيل كلية الشريعة اذ ذاك والأستاذ الأكبر للجامع الأزهر بمد ذلك) بحثاً في المسئولية المدنية والجنائية في الشريعة الاسلامية تخدم به للمؤتمر الدولى العام للقانون المقارن في لاهائ ورفع به صوت الشريعة الاسلامية في هذا المكان وأسمع صوت الأزهر للمؤتمرين بل وللعالم أجمع ، حوى مباحث جليلة بينت مدى المسئولية المدنية في الفقه الاسلامى وبسطت آراء الفقهاء بسطاً تساند فيه الدليل النقلى والعقلى كما بين البحث المسئولية الجنائية في الاسلام وكيفية استيفاء القصاص ومسقطات العقوبة ائى غير ذلك من الأبحاث المستفيضة . وقد كان ذلك موضع دهشة لأعضاء المؤتمر اذ رأوا أن الشريعة الاسلامية مليئة بالقواعد القانونية التى لا تدع مشكلة من مشكلات المجتمع الا وتستطيع علاجها . وقد حمل هذا البحث رجال القانون في أنحاء العالم على أن أداروا حوله بحوثاً ومناقشات عديدة كان من نتائجها أن اتخذ المؤتمر القرارات الآتية :

١ — اعتبار الشريعة الاسلامية مصدراً من أهم مصادر التشريع العام

٢ — اعتبار الشريعة الاسلامية حية صالحة للتطور .

٣ - اعتبارها قائمة بذاتها وليست مأخوذة من غيرها .

٤ - تسجيل هذا البحث في سجل المؤتمر باللغة العربية واعتباره من المجموعة العلمية التي تدخر للرجوع إليها .

٥ - استعمال اللغة العربية في المؤتمر والتوصية بالاستمرار في ذلك في الدورات المقبلة .

تلك هي مميزات الشريعة الإسلامية التي تستلقت الأنظار في كل زمان ومكان تكلم فيه ، فرميها بالجمود وعدم المسيرة للتطور والارتقاء جناية مرتكبها مغرض متعمد التيل منها والنحط من قدرها ، أو جاهل لا تمكنه معارفه من أن يتمق فيها ويقف على تاريخها ويرتوى من مناهلها التي لا تنضب وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس والقواعد العامة التي استنبطها فقهاء المسلمين من روح التشريع الاسلامي وسماحته .

٩- مقارنة بين العدالة التشريعية في القوانين الوضعية والرأى في التشريع الإسلامى

تعريف العدالة - منزلة العقل في التشريع
الوضعى - مصدر العدالة في التشريع
الإسلامى - اتصال قواعد العدالة بالأحكام
الشرعية - أقسام الرأى

٤٥ - تعريف العدالة - منزلة العقل فى
التشريع الوضعى . . مصدر العدالة فى
التشريع الإسلامى :

كلما نشط علماء الفقه الحديث فى بحث القوانين الوضعية ظنوا أنهم
ظفروا من أبحاثهم بآراء وأفكار تستحق الإعجاب وتثير الدهشة لرافقتها
وجدتها ، وهم لبعدهم عن الشريعة الإسلامية ولمدح اهتمامهم بالتمسق فيها
يظنون أن الشريعة الإسلامية خالية من تلك الآراء والأفكار ، وقليل منهم
يقصد الى الفوضى فى التراث الفقهى الإسلامى باحثا ومتقبا عما وصل اليه
التفكير الإسلامى فى الميدان التشريعى ، ومن اهتديت اليه ، من هؤلاء
القليل المذكور على بلوى فى مؤلفه « أبحاث التاريخ العام للقانون » فى
الجزء الأول فى بحثه « مبادئ العدالة » فقد تعرض فى مؤلفه لمبادئ
العدالة وتعريفها ومدى تأثيرها فى القانون الرومانى والقانون
الأنجلوسكسونى ، ويفتينا من هذا البحث معرفة العدالة التى اصطلح عليها

الباحثون في القانون ومقابلتها بالرأى ضد علماء الفقه الإسلامى ، فزارة يعرف العدالة بأنها (القواعد القائمة الى جانب قواعد القانون الأصلية مؤسسة على وحى العقل والنظر السليم وروح العدل الطبيعى بين الناس والتي ترمى الى تعديل قواعد القانون أو أن تحل مكانها بفضل ما فيها من القوة المعنوية المستمدة من سمو مبادئها) وقد عمت هذه الوسيلة الشعوب التي تطورت شرائعها فى العصور القديمة واستقت مبادئها من مصدر واحد وهو العقل وشعور العدل فى النفس . ولكن هذا المصدر ، اتخذ باختلاف الشعوب صوراً مختلفة فقد كان مصدر العدالة عند الرومان « قانون الشعوب » وكان مصدرها عند اليونان « قانون الطبيعة » ثم أصبح هذا القانون الطبيعى صورة لمصدر العدالة عند الرومان منذ بدء العصر العلمى . وكان مصدرها عند الانجليز « ضمير الملك » أما مصدر العدالة فى الشريعة الإسلامية فهو العقل وحكمة التشريع فى الاسلام . ولما ظهرت فى الاسلام حالات جديدة لم يرد عنها نصوص خاصة فى الكتاب والسنة اعتمد الفقهاء على القياس وقد وصل المجتهدون والفقهاء فى خلال عصور الشريعة الإسلامية الى مثل ما وصل اليه فقهاء الرومان وقضاة الانجليز من مواجهة الحالات الجديدة بنشاط فقهى أفضى الى تعديل القواعد الشرعية أما بتوسيع نطاقها ، أو بتخصيص حكمها ، أو بإضافة مبادئ جديدة إليها تبعاً لتطور المجتمع والشعور بالعدالة فى النفس . وتلك العدالة انما يرشد الى مبادئ العقل وحكمة التشريع المستمدة من روح النصوص ومن تطور الحياة الاجتماعية وقد أطلق على هذا الأسلوب فى الشريعة الإسلامية اسم « الرأى » وبدأ العمل به من عهد الخلفاء الراشدين بل من عهد النبى (عليه الصلاة والسلام) كما يراه ابن القيم فأصبح مصدراً من مصادر الأحكام الشرعية ثم اتسعت دائرته فى العصور المتتالية مع تجدد أحوال الناس وتقدم البحوث الفقهية .

٤٦ - ونحن فى هذا المجال اذ وصلنا الى الميدان الفسيح فى التشريع . لا نرى حاجة الى التدليل على الكثرة الغالبة من الأحكام الشرعية التى ثبتت بالقياس فبطون الكتب الفقهية فى جميع المذاهب المختلفة مليئة بالأحكام التى أثبتتها الفقهاء - الاسلاميون بأرائهم واجتهادهم معتمدين تارة على قياس

الأحكام عن طريق قياس غير المنصوص على المنصوص ، وقارة أخرى على قواعد عامة استنبطوها من روح التشريع الاسلامي وذلك مثل قواعد (لا ضرر ولا ضرار) (كلما ضاق الأمر اتسع) (ارتكاب أخف الضررين) (من تمجّل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه) وكانوا معتمدين أحيانا على قاعدة المصالح المرسلة (واستصحاب الأصل) ونحو ذلك .

٤٧ - اتصال قواعد العدالة بالأحكام الشرعية - اقسام الرأى :

وتمتاز قواعد العدالة ومبادئها في الشريعة الاسلامية من غيرها من القواعد الوضعية بأنها لم تنشأ منفصلة عن أحكامها الشرعية ، وانما بدأت من عهدنا الأول منمنجة في أصول الشريعة وأحكامها بصفتها جزءا منها غير مستقل . وللرأى أقسام ثلاثة :

أولها وأكثرها استعمالا مستمد من روح المبادئ المنصوصة في القرآن والسنة وقياسا على الأصول والأحكام الواردة فيها ، ويطلق على هذا القسم القياس . وثانيها الرأى الصادر عن جهة المسلمين أولى الحل والعقد منهم وهو (الاجماع) وثالثهما ما يكون مجرد اجتهاد غير مستند لقياس ولا اجماع ، وأبرز الصحابة وأكثرهم استعمالا للرأى بجميع أقسامه عمر ، الخليفة الثانى ، فقد حدثت أيام خلافته حوادث جديدة ومشاكل اجتماعية خطيرة لم يسبق وجود نص فيها واقتضت غيرته على المصلحة العامة وشجاعته في الحق أن يثبت أحكاما لهذه المسائل ، فقد أغنى السارق من قطع يده في عام المجاعة وأوقع القصاص على من قتلوا واحدا ولو كرر عندهم ، ومنع المؤلفلة قلوبهم عن نصيبهم في الزكاة لأن الله أعز الاسلام وأعنى عنهم ، وقرر أن تبقى الأراضي المفتوحة عنوة بأيدي أهلها مع ضرب الخراج عليهم دون أن تقسم الأراضي على الفزاة باعتبارها غنائم .

٤٨ - وجل هنا في هذا البحث اثبات أن الشريعة الاسلامية وجد فيها النوع التشريعي الذي يسميه الباحثون في القوانين الوضعية (العدالة التشريعية) فالعدالة التشريعية والرأى لفظان مترادفان يدلان على معنى واحد ، وقد وجد هذا المعنى في الشريعة الاسلامية كما وجد في غيرها من

الشرائع الحية الراقية التي يفخر بعبادتها علماء التشريع الحديث . ونحن
واقفون من أن الشريعة الإسلامية لم تزل من أي عنصر من عناصر الحياة
الشرعية للأمم الراقية المتحضرة مهما بلغت حضارتها ومهما كان تقدمها
وارتقاؤها ، والشريعة الإسلامية لا يضرها تقصير الباحثين وعدم وقوفهم على
كنوزها وما فيها من الأفكار ، ويحق لها أن تتمثل بقول الشاعر :

ما ضر شمن الضحى في الأفق طالمة
أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

١٠- إقرارات الشريعة في القوانين الوضعية ومقابلها في الشريعة الإسلامية

٤٩ - بهذا البحث تنتهي عناصر التشريع الصامة في كل قانون من
القوانين التشريعية منذ عرفت الى عصرنا الحاضر ، وذلك باعتراف الباحثين
في تاريخ القوانين وفي مصادرها وبنائهما التي تستقي منها ، وانا بدورنا ،
كما قارنا بين العدالة التشريعية والرأى ، سنقابل هذا المصدر بما يشبهه في
الشريعة الإسلامية مع ملاحظة ان الاختلاف بين هذه التسمية وبين تسمية
التشريع الاسلامى لهذا المصدر لا يكون الا من قبيل الاختلاف اللفظي فقط ،
فقد عد الدكتور على يدوى من القرارات التشريعية التشريع الصادر من
الرسول عليه السلام ، كما عد منها الاجماع وتشريع الخلفاء ونحو ذلك .
ونسوق عبارته بنصها فقد قال في هذا الصدد : (أما في الشريعة الإسلامية
فان هذه الوسيلة .. وسيلة القرارات التشريعية .. لم يكن لها أي أثر يذكر
يجانب آراء الفقهاء وأصحاب المذاهب بعد ان اكتمل تشريع القرآن - ولكنها
بالرغم من ذلك كانت من عوامل التطور في الشريعة الفراء في العهد الأول

منها ، ونحن نعتبر هنا من القرارات التشريعية كل ما جاء في السنة من الأحكام المبدئية لصندورها من ولى أمر المسلمين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولأنها المصدر الثاني للتشريع الاسلامى وتعتبر منها ما صدر بالاجماع من الصحابة باعتباره مصدرا تشريعيا متفقا عليه ثابتا بقوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) وقوله : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين فوله ما تولى وتصله جهنم وساعت مصيرا) وكذلك من القرارات التشريعية ما صدر من الخليفة أو من الوالى من القواعد الشرعية قصد المحافظة على المصالح العامة فالسنة قد اشتملت على أحكام مفسرة ومفصلة للمبادئ الأساسية الواردة فى القرآن الكريم كما فى الزكاة ، وكذلك أضافت اليها بعض أحكام جديدة لم يرد عنها نص قرآنى كتكوير الجثة ، وأنت ببعض قواعد تفيد تعديل حكم النصوص القرآنية الواردة فيها ، فقد أمر القرآن بالوصية للوالدين والأقربين ، ثم جاء فى السنة ما يفيد العدول عن ذلك وبأنه (لا وصية لوارث) خوفا على مصالح باقى الورثة ، أما اجماع الصحابة فقد كان مصدرا تشريعيا فى عهد الخلفاء الراشدين وكان كل من أبى بكر وعمر (رضى الله عنهما) يجمع كبار الصحابة ويستشيرهم فيما لم يرد عنه نص فى الكتاب أو السنة ، ويقرر ما يتفقون عليه فيذهب حكما عاما على المسلمين ، ومن ذلك اتفاق الصحابة فى عهد عمر على وضع حد لشارب الخمر ثمانين جلبة وكانت نصوص القرآن مقصورة على تحريمها والعقاب مقصورا على التعزير فى عهد الرسول وأبى بكر ، ومن القرارات الصادرة من الخليفة أو الوالى مبادئ جديدة ، أو معدلة للأحكام السابقة ، قرار عمر بن الخطاب باعتبار الطلاق الثلاث الذى ينطق به الزوج دفعة واحدة واقعا نهائيا وكان الحكم الشرعى قبل ذلك وقوعه طلقة واحدة ، وكان يرمى بقراره هذا الى زجر الذين يسرفون فى الطلاق فى أمورهم ويمشون بالحياة الزوجية .

أما التشريع فى القوانين الحية التى حكمت أى جزء من البشرية فى عصر من العصور — طالبت مدته أو قصرت — فتتخصر مصادره فى قانون تصدره هيئة تشريعية أو حاكم أو أى سلطة تملك اصدار القانون فى بلد من البلدان ،

وبمقرر الزمن ينشأ بجانب هذا القانون ما يسمى بالعدالة التشريعية ، ثم ينشأ بعد ذلك ما يسمى بالقرارات التشريعية ..

وبهذا البحث والذي قبله يتبين أن الشريعة الإسلامية بمصادرها الأربعة : الكتاب والسنة والاجماع والقياس قد ضمنت وجود هذه العناصر فالقرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الاسلامي ، والسنة والاجماع يقابلان القرارات التشريعية والقياس يقابل العدالة التشريعية ، وبذلك لا يستطيع مطلع على ما كتبه الفقهاء من أبحاث فياضة حول هذه المصادر والأحكام التي نشأت عنها ، ان يصعد استقلال هذه الشريعة السمحة واحتواها على عناصر قوية تمدحها بالحياة الى الأجل المكتوب لها والى أن يرث الله الأرض ومن عليها والله خير الوارثين (١) .

الفصل الثالث

١١- الامتداد والفقه من عمر الصحابة الى الأئمة الأربعة

٥٥ - كان للصحابة رضى الله عنهم عمل جليل فى تبليغ الدين وتبيين الأحكام وأحداث الاقضية وما عنوا به من جمع السنة وضبطها وروايتها ، وقد ورثوا ذلك كله لمن بعدهم . وقد كان للحافظين الرواة منهم ، والمجتهدين المستنبطين تلاميذ يقتدون على آكارهم من التابعين أخذوا عنهم وتخرجوا بصحبته علماء فقهاء محدثين ، ويحسن أن نبين جماعة من أشهرهم تميزوا بأعمالهم الجليلة فى نشر العلم وتكوين الفقه وتعليمه لمن جاء بعدهم من تلمذوا لهم حتى فضج الفقه وبسقت دوحته وأكت أطياب ثمارها ، وملئت على مختلف بلاد المسلمين واراف ظلها فقد كان أئمة المدينة فى الفقه والفتيا من الصحابة عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وعائشة وابن عباس وزيد بن ثابت . وقد أخذ عنهم تلاميذهم من التابعين ومن أشهرهم : سعيد بن المسيب ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وبعد هؤلاء جاء الزهرى ويحيى بن سعيد وربيعة الرأى . ومن بعدهم جاء مالك أمام دار الهجرة وكان أعلم الناس بقضايا عمر وأقوال ابنه عبد الله وعائشة . وجاء علقمة وابراهيم النخعى ومسروق بن الأجدع ، وحماد بن أبى سليمان شيخ أبى حنيفة ، وقد كان الامام مالك أعلم الناس بأحاديث المدينة وقضايا علماء الصحابة المدنيين ، وكان أبو حنيفة أعلم الناس بقضايا عبد الله بن مسعود وعلى بن أبى طالب وفتاويهم وآراء التابعين من الكوفيين . وقد جمع مالك ما ورث من العلم والفتاوى فى كتاب (الموطأ) والعلماء العراقيون قد دونوا فتاوى أئمتهم ومشايخهم ، وسبيل الفريقين جميعا كانت اذا استفتوا رجعوا الى الكتاب فان وجدوا فيه نصا عملوا به والا رجعوا الى الحديث ، فان رأوا أحاديث مختلفة فاضلوا بينها

بقوة الرواة من حيث العلم والصدق ، فإن لم يجدوا حديثاً رجعوا الى أقوال الصحابة والتابعين فأخذوا بقولهم ، فإن اختلفت الصحابة فاضلوا بين أقوالهم كما يفاضلون بين أقوال أئمتهم فإن لم يكن شيء من ذلك رجعوا الى نصوص الكتاب والسنة فظفروا الى اشاراتها ومقتضياتها للوصول الى حكم الحادثة التي عرضت عليهم ، فإن لم يكن شيء من ذلك رجعوا الى ما اكتسبه المجتهدون من طول المزاولة ، واستنبطوا وجه الحكم بالاجتهاد والاستنباط .

وتميز علماء هذا العصر بجمع الأحاديث والرحلة في طلبها ، فمنهم من رحل من مكة الى العراق ، ومنهم من رحل الى الشام ومصر . فريضة الرأي شيخ مالك رحل الى العراق ثم عاد الى المدينة ، ومحمد بن الحسن رحل من العراق الى المدينة ليقرأ موطأ مالك . والشافعي رحل الى المدينة وإلى العراق وإلى مصر ، وتبادل النفع العلمي بين علماء الأمصار رغبة في المحافظة على الأحاديث وجمع الفتاوى والأحكام (١) .

(١٢) فقراء الصحابة والتابعين في مصر

٥١ - ألف محمد بن الربيع الجيزي كتاباً جمع فيه من دخل مصر من الصحابة ، عد فيه مائة وثيقاً وأربعين ، وأورد فيه أحاديثهم . ومن أشهر هؤلاء الصحابة أبو ذر الغفاري ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وكان هؤلاء الصحابة يحملون الحديث عن الرسول . فمنهم من يحمل الحديث الواحد . ومنهم من يحمل الحديثين ، ومنهم من يحمل أكثر من ذلك . وبعض الأحاديث لم تكن تعرف الا عنهم كالذي روى (أن جابر بن عبد الله الأنصاري سمع وهو بالمدينة أن عقبة بن عامر الجهني عنده حديث القصاص فخرج الى السوق فاشترى بعيراً ثم شد عليه رحله وسار شهراً حتى وصل الى مصر ولقي حامل الحديث فقال له ما الذي جاء بك ، قال حديث تحدث به عن رسول الله في القصاص لم يبق أحد يحدث به عن رسول الله غيرك فأردت أن أسمعه منك قبل أن تموت أو أموت) وقد تلقى عن هؤلاء الصحابة أحاديثهم كثير

(١) فقه الإسلام ج ٢ ص ٨٥ - ١٥٦ .

من التابعين وبذلك كانوا الأساتذة الأولين لطبقات القضاة المصريين من التابعين ومن بعدهم . وقد عد هؤلاء الصحابة مصريين لنزولهم في مصر وإقامتهم فيها ولذلك يلقبهم المحدثون بالمصريين وقد وردت أحاديث المصريين من الصحابة والتابعين في كتب السنة . ثم تدرجت دراسة الفقه فابتدأت بأن يسمع أحدهم الحديث فيحفظه أو يكتبه ثم كثر العلماء الذين يدرسون القرآن ويدرسون الحديث ويستنبطون الأحكام ونبغ في هذه الدراسة جماعة كبيرة من العلماء المجتهدين من أشهرهم سليم التيجي المتوفى بدمياط سنة ٧٥ هـ وكان يقال له عالم مصر وقاضيا تولى القصص للوعظ فكان يخط الناس ويذكرهم ، وتولى القضاء فكان له أحكام مأثورة . كما كان له أثر في تنظيم القضاء من حيث التسجيل ، فهو أول من سجل بصر سجلا في الموارث ، واستخلف على خراج مصر في عهد عثمان ، ولاء معاوية القضاء سنة أربعين فكان فيه كتابتان كفاية علمية في قصصه وأحكامه . وكفاية إدارية في تنظيم الخراج والقضاء . كذلك كان من مشهوري علماء المصريين عبد الرحمن بن جحيرة الخولاني المتوفى سنة ٨٣ هـ . ومن كبار التابعين الوافدين على مصر نافع مولى ابن عمر وحامل علمه ، أرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر لتعليم السنة . ومن الشخصيات القوية في تاريخ مصر العلمي ، يزيد بن حبيب الأزدي المتوفى سنة ١٢٨ هـ والليث بن سعد وقد تعلم على شيوخ مصر ثم رحل إلى الحجاز وسع من شيوخها حتى صار إماما مجتهدا وكان يكتب الإمام مالك ويتصل به في الناحية العلمية ، وقد قال فيه يحيى بن بكير (ما رأيت فيمن رأيت مثل الليث ، وما رأيت أكمل منه ، كان فقيه البلد ، عربى اللسان يحسن القراءة والنحو والحديث والشعر والمذاكرة (١) .

(١٣) فقهاء الصحابة والتابعين في الشام

٥٢ — لقد كانت في الشام حركة علمية دينية واسعة تدارس القرآن وتروى الحديث وتستنبط الأحكام وكان قوامها العلماء من الصحابة الذين

(١) غنى الإسلام ج ٢ ص ٩٦ وما بعدها .

دخلوا الشام عند الفتح بعده ، ومركزها مسجد دمشق ، ومن أشهرهم معاذ ابن جبل الأنصار الخرجي ، وكان من أعلم الصحابة بالحلال والحرام وأبو الدرداء الأنصاري الخرجي ، وتسم الداري تحول الى الشام بعد قتل عثمان وغيرهم من جلة العلماء . ثم جاء بعد هؤلاء مكحول الدمشقي وهو مشهور بالعلم والفتيا والامامة ، ورجاء بن حيوة ثم الأوزاعي الذي كان يشار اليه بالبنان وعالم عصره المقصود للفتيا .

وهكذا استمرت الحالة العلمية نشطة في الأمصار الاسلامية تدور دراستها حول الكتاب والسنة واستتباط الأحكام منها ، ومن القياس والاجماع . ولم توجد حادثة لم تجد لها حكما عند عالم من العلماء ، وهذا يدل قطعا على قوة الينايع الصافية التي كانوا يرجعون اليها في استخراج الأحكام فلم تنضب بل كانت تؤتي ثمارها طيبة عند وجود الفقهاء الذين قوت ملكاتهم العلمية وأحاطوا بالاقضية التي سبقتهم من الصحابة والتابعين .

(١٤) الدُّعَّةُ الدُّرْبَةُ وفساة من اكبرهم وتلاميذهم

الامام ابو حنيفة وتلاميذه : مسلكه في الاجتهاد
- شجاعته في الحق - محمد بن الحسن - زفر بن
الهديل - الامام مالك - تلاميذه - الرحلة
اليه - الامام الشافعي - تلاميذه - الامام
احمد - تلاميذه - تشده في الحق .

٥٣ - كان الامام ابو حنيفة اول الائمة الأربعة مولدا ، فقد ولد سنة ثمانين هجرة بالكوفة من أصل فارسي ، وهو النعمان بن ثابت بن زوطي ، فلما شب قرأ القرآن وأخذ الفقه عن كثير فسمع من عطاء بن أبي رباح ، وهشام بن عروة ، ونافع مولى ابن عمر ، ولكن أستاذه الذي أخذ عنه أكثر

علمه حماد بن أبي سليمان الأشعري ، وقد كان حماد واسع العلم فقيها قال فيه النسائي (انه ثقة وكان غنيا سمعا كريما مات سنة ١٢٠ . كانت له حلقة كبيرة في مسجد الكوفة يجلس اليه فيها المتعلمون يعلمهم ويسألونه ، ويأتي اليه أصحاب الحاجات في المسائل التي تعرض لهم فيستفتونه ، وقد لزمه أبو حنيفة نحو ثمانية عشر عاما لما رأى من علمه فقد كان يقول « حماد أعلم من رأيت ») جالسة أولا نحو عشر سنين ثم حدثته نفسه أن يستقل ويكون لنفسه حلقة خاصة ثم خجل من شيخه ، وأتيحت له فرصة زهاب حماد الى البصرة فجلس مكانه يعلم ويفتي وعرضت عليه نحو ستين مسألة جديدة لم يسمع فيها رأى شيخه فلما عاد سأله فيها فأقره على أربعين منها وخالفه في عشرين فلزمه حتى مات ، واذ قد علمنا أن حمادا مات سنة ١٢٠ هـ فيكون أبو حنيفة قد لازمه الى أن بلغت سنه نحو الأربعين ، وقد كان يجادل شيخه ويناقشه ويلزمه حتى روى عنه أنه قال : « لزم حمادا لزوما ما أعلم أحدا لزم أحدا مثل ما لزمته وكنت أكثر السؤال فربما تبرم مني يقول يا أبا حنيفة قد انتفخ جنبي وضاق صدري » وحتى روى أنه قال له يوما « أقفرتني ، أي أخذت كل ما عندي .

٥٤ - ولما مات حماد نظر أصحابه فيمن يجلس مجلسه ويترأس حلقة فاختاروا ابنه اسماعيل ، ولكنه كان أميل الى الأدب والشعر ومعرفة أيام العرب فتنحى عن الحلقة فترأسها موسى بن أبي كثير ، ولم يكن بارعا في الفقه ولكنه تقي المشايخ الكبار وجالسهم ثم خرج حاجا فجلس مكانه أبو حنيفة وملا مكان حماد ، واستمر في هذه الحلقة يعلم الناس ويفتي نحو ثلاثين سنة الى أن مات سنة ١٥٠ هـ . ومع منزلة الامام أبي حنيفة الثابتة في العلم كان يتخذ مهنة يرتزق منها فكان خرازا يبيع ثياب الخز بالكوفة . وقد اجتمعت لأبي حنيفة كرائم الأخلاق والصفات من صلوق المعاملة وحسن المواساة لآخوانه ، وحسن المجلس ، وصباحة الوجه ، قال جعفر بن ربيع « أقمت مع أبي حنيفة خمس سنين فما رأيت أطول منه صمتا ، فإذا سئل عن الفقه فتفتح وسأل كالوادي وسمعت له دويا وجهارة في الكلام » اتصل بهذا

الإمام كثير من نفع العلماء كآبى يوسف ، والضمين بن زياد ، ومحمد بن الحسن ، وزفر بن الهزلى بن قيس الكوفى وغيرهم . وكانت طريقته فى استخراج الأحكام أن يعرض عليهم المسألة فكل يندى ما عنده فى حكمها فإذا اتفقوا على شيء فيها أمر أحد تلاميذه أن يكتبه وكانت طريقته فى الاستنباط ما حكاه عن نفسه قال : (انى آخذ بكتاب الله اذا وجدته . فما لم أجده فيه أخذت بسنة الرسول والآثار الصحاح عنه التى فشت بين أيدي الثقات ، فإذا لم أجده فى كتاب الله ولا سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع قول من شئت ثم لا أخرج عن قولهم الى قول غيرهم ، فإذا انتهى الأمر الى ابراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين ، وسعيد بن المسيب فلي أن أجتهد كما اجتهدوا .

٥٥ - مسلكه فى الاجتهاد :

فمسلك أبى حنيفة فى القرآن الكريم مسلك كل الأئمة ان اختلفوا فى شيء فيه فلا يختلفون الا فى فهم مدلوله واشاراته وطرق الاستنباط منه أما فى الحديث فكان له مسلك خاص وهو التشدد فى قبول الحديث والتحرى عنه وعن رجاله حتى يصح وكان لا يقبل الخبر عن رسول الله الا اذا رواه جماعة عن جماعة أو كان خبرا اتفق فقهاء الأمصار على العمل به ، أو روى واحد من الصحابة الحديث عن رسول الله فى جمع منهم فلم يخالفه أحد ، لأن هذا يدل على اقرارهم له ولو كانوا يخالفونه لردوا عليه . ويروى تلميذه أبو يوسف - تأييدا لتشدد شيخه فى قبول الحديث - عن ابن أبى كريمة عن أبى جعفر أن رسول الله دعا اليهود فحدثوه حتى كذبوا على عيسى فصعد المنبر وخطب الناس فقال (ان الحديث سيفشو على فما أتاكم عنى يوافق القرآن فهو منى وما أتاكم عنى يخالف القرآن فليس منى) وكان عمر لا يقبل الحديث الا بشاهدين .

٥٦ - وعلى الجملة فقد كان تشدد أبى حنيفة فى قبول الآثار داعيا له ، من غير شك ، الى التوسع فى القياس (وهو حبل مجهول على معلوم

في حكمه مساواته في غلة حكمه) والى الامتحان وهو أن يكون في المسألة شبه بمسألة أخرى ورد فيها نص وكان من مقتضى ذلك أن — يقين الفقيه هذه المسألة على المسألة التي ورد فيها النص ، ولكنه لا يفعل ذلك وترك هذا القياس الى تقدير المسألة بمقتضى العدالة فهو يبحث عن العدالة المطلقة في المسألة ويصدر بمراجعتها حكمها) فكان أبو حنيفة قياسا ، سلك في القياس مسلكا فاق فيه كل من سبقه ، وأعانه على ذلك قوة حجته حتى قالوا (لو أراد أن يقيم الحجة على أن هذه السارية « أى الممود » ذهب لتصل) جاء جماعة من أهل المدينة لينظروا في القراءة خلف الإمام وقد كان يقول بعدم القراءة خلفه فقال لهم (لا يمكننى مناظرة الجميع قولوا الكلام أعلمكم ، فأشاروا الى واحد ، فقال هذا أعلمكم والمناظرة معه كالمناظرة معكم ؟ قالوا نعم ، قال : والحجة عليه كالحجة عليكم ؟ قالوا نعم قال : ان نظرتة لزمتمكم الحجة لأنكم اخترتموه فجعلتم كلامه كلامكم ؟ فكذلك نحن ، اخترنا الإمام فقرائته قرأنا) وكذلك عرف أبو حنيفة بالمهارة في فقه الحديث لأنه كان يسمع الحديث ويصح عنه فيستطيع أن يفرع عنه الفروع ، ويستخرج منه الأحكام الفقهية في مهارة ، فقد سأله الأعمش (وهو من كبار المحدثين) عن مسائل فأفتاه فقال له الأعمش : من أين لك هذا ؟ قال أبو حنيفة : أنت حدثتني عن ابراهيم بكذا ، وحدثتني عن الشعبي بكذا فقال الأعمش (يا معشر الفقهاء أتم الألباء ونحن الصيادلة) .

٥٧ - شجاعته في الحق

ولا شك في أن أبا حنيفة خرج على الناس بمذهب جديد ، فيه حرية للعقل بكثرة استعمال الرأي والقياس ، وبما استبح ذلك من كثرة الفروع ورجوعها الى الأصل ، وبمقدرة فائقة في الاستنباط ، وبشجاعة في مواجهة أسائل ، وبتقرب الفقه الى الأذهان حتى قال الجاحظ في كتابه (الحيوان) : (وقد تجد الرجل يطلب الآثار وتأويل القرآن ويجالس الفقهاء خسين عاما وهو لا يدق قهيا ولا يجعل قاضيا : فما هو الا أن ينظر في كتب أبي حنيفة وأشباه أبي حنيفة ويحفظ كتب الشروط في مقدار سنة أو سنتين حتى

يصير حاكماً على مصر من الأمصار أو بلد من البلدان) ولما بنى المنصور مدينة بغداد استقدمه إليها في جملة من العلماء ولم تتركه الأيام من شرورها فقد ضرب وأهين لأمر سياسي ظاهرها امتناعه عن قبول ولاية القضاة ، وقد روى زفر بن الهزلي أن أبا حنيفة كان يجهل بالكلام ضد المنصور جهاراً شديداً فقلت له : (والله ما أفت بمتته حتى توضع الجبال في أعناقنا) .

٥٨ — ولم تحصل إلينا كتب من تأليفه دون فيها فقهه ، وإنما دون فقهه تلاميذه ، وهم الذين نشروا مذهبه وآراءه بين الناس ولا سيما الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم وجده سعد ، صحابي أنصاري عربي الأصل . ولد أبو يوسف سنة ثلاث عشرة ومائة ، وتوفي سنة ثلاث وثمانين ومائة ، واشتغل برواية الحديث في أول أمره ، فروى عن هشام ابن عروة وأبي اسحاق الشيباني ، وعطاء بن السائب ومن في طبقتهم ثم تفقه على ابن أبي ليلى ، ومنه انتقل إلى أبي حنيفة فوجد علماً جماً فلزمه ، وقد كان أكبر تلاميذه وأعظم معين له . وهو أول من صنف الكتب في مذهبه ، وأملى المسائل ونشرها بل هو أكبر عامل في نشر علم أبي حنيفة .

٥٩ — محمد بن الحسن :

ومن تلاميذه محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، واففقوا على أنه من الموالي ونسبته إلى شيخان بالولاء ، ولد بواسط سنة ١٣٣ هـ ونشأ بالكوفة ثم سكن بغداد ، وروى الحديث وأخذ قليلاً عن أبي حنيفة لأن أبا حنيفة توفي ومحمد شاب فأتى الطريقة على أبي يوسف . وكان لبيا فطنا حتى صار المرجح لأصحاب أبي حنيفة . وهو الذي جمع فقه أبي حنيفة وصنف التصانيف الكبيرة : منها المبسوط ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الصغير ، والسير الكبير ، والزيادات ، وهذه الكتب الستة هي المسماة بكتب (ظاهر الرواية) لأنها هلت عنه برواية الثقات ، وهي الأصول ، وله الرقيات

والنهارونيات والكيسانيات والبرجانيات ، ولكننا لم تصل الى درجة الكتب الأولى في ضبط الرواية واتصالها . وقد قابلته الامام الشافعي في بغداد وقرأ كثيراً من كتبه وناظره فيها فاستفاد منه الشيء الكثير . وعلى ذلك كان محمد بن مجمع الفقهاء بما أخذ عن فقهاء المدينة ، لأنه أقام بالمدينة ثلاث سنين وبعض سنة فأخذ عن مالك وغيره من شيوخها ، ومن أجل هذا كان جيد اللغة واسع الاطلاع في نواحي التشريع المختلفة ، ولاء الرشيد قضاء الرقة . وما يشخص أخلاقه ويصور عرفاته بقدر نفسه ما رواه الخطيب البغدادي من أن الرشيد أقبل يوماً فقام الناس كلهم الا محمد بن الحسن فاته لم يقم ، فخرج الحاجب ونادى محمد بن الحسن فجزع أصحابه له فلما خرج سئل عما كان ، قال : (سألتني لماذا لم تقم مع الناس ؟ قلت كرهت أن أخرج عن الطبقة التي جلتني فيها ، انك أهلتني للملم فكرهت أن أخرج الى طبقة الخدمة) وكذلك تظهر قوة دينه وأمانة علمه فيما روى البغدادي : أن الرشيد سأله في أمان أعطاه لرجل وأراد الرشيد أن يتحلل منه فقال محمد هذا أمان صحيح ودم الرجل حرام . فغضب الرشيد وعزله عن قضاء الرقة ولكنه عاد فقربه اليه وقد مات سنة ١٨٩ هـ . وقد أفاد محمد فقه أبي حنيفة من ناحيتين : ناحية حفظه ، وناحية نشره بمؤلفاته ، وكان ماهراً في علم الحساب الذي يحتاج اليه في علم الميراث ، وكان ماهراً في التفرع على الأصول . وقد جمع كتبه الستة الحاكم الشهيد في كتاب سماه الكافي ، وشرحه جماعة منهم المرخسي في كتابه المشهور بالمبسوط ، وقد أحسن المزني صاحب الشافعي في وصف أبي حنيفة وأصحابه الثلاثة إذ سأله رجل من أهل العراق ما تقول في أبي حنيفة ؟ قال (سيدهم قال فابو يوسف ؟ قال أتبعهم للحديث ، قال محمد بن الحسن ؟ قال أكثرهم تقريباً قال فزفر ؟ قال أحدهم قياساً) .

٦٠ - زفر بن الهذيل :

ومن أصحاب أبي حنيفة زفر بن الهذيل بن قيس الكوفي ولد سنة ١١٠ هـ ومات سنة ١٥٨ هـ وكان من أهل الحديث ثم سلك طريق أبي حنيفة

حتى تبع فيه ، وكان أبو حنيفة يجله ويعظمه ويقول : هو أقيس أصحابي ، قال الحسن بن زيد : أن المقدم في مجلس الامام كان زفر ، وقد دخل البصرة في ميراث أخيه فتشبت به أهلها وتمتعوا الخروج منها لحلمه وفضله فبقي فيها حتى مات . وغير هؤلاء الأصحاب كان لأبي حنيفة تلاميذ كثير ونشروا علمه في الأمصار الإسلامية من بعده .

٦١ - الامام مالك :

عاصر مالك أبا حنيفة وإن لم يلتقيا ، ولد بالمدينة سنة ٩٦ هـ وتوفي سنة ١٧٩ هـ ، وهو الامام مالك بن أنس بن مالك ينتهي نسبه الى ذى أصبح من اليمن ، قدم أحد أجداده الى المدينة وسكنها وكان جده أبو عامر من أصحاب النبي عليه السلام ، وقد نشأ بالمدينة ولم يعرف أنه رحل عنها الا الى مكة حاجا ، وطلب العلم من علمائها كمبد الرحمن بن هرمز الذي لازمه مدة طويلة ، ونافع مولى ابن عمر ، وابن شهاب الزهري ، وتقفه على ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بريعة الرأي ، وقد جد في تحصيل العلم حتى بلغ مبلغ العلماء وهو صغير قال عن نفسه (ما جلست للرواية والفتيا حتى شهد لي سبعون شيخا من أهل العلم) وقد أجمع العلماء على أن مالكا ، امام الحديث ، موثق بصدق في روايته ، قال الواقدي (كان مجلس مالك مجلس وقار وعلم ، كان رجلا مهيا نبلا ليس في مجلسه شيء من المراء واللفظ ، ولا رفع الصوت ، اذا سئل عن شيء فأجاب سائله لم يقل له أين رأيت هذا ؟) .

تلاميذه والرحلة اليه

وقد أخذ عن مالك كثير من جلة محدثين ، واتبعه كثير من المتفقيين ، كان يعتمد في فتواه على كتاب الله ثم على سنة رسول الله ، وكان يعطي أهمية كبرى للأحاديث والعمل بها ومن آدابه انه كان يقول (انما أنا بشر أصيب وأخطئ ، فاعرضوا قولى على كتاب الله وسنة رسوله) وكان يرحل اليه العلماء من كل أقطار الأرض وكان يرغبهم في ذلك وجوده بالمدينة ،

وأكثر من رحل اليه المصريون والمغربيون من أهل أفريقيا ، ومن تلاميذه الذين نشروا مذهبه في مصر والأندلس : عبد الرحيم بن خالد بن يزيد مولاي ججح ، فقد جاء الى مصر وكان فقيها بمذهب مالك فروى عنه بمصر الليث وابن وهب ورشيد بن سعد ، ولما عرف بمذهب مالك بمصر رحل أهلها الى المدينة لأخذه عنه ، وقد سمع الموطأ من مالك كثير من تلاميذه ، ونشروه في أنحاء العالم الاسلامي ، وانهت رئاسة الفقه بالمدينة الى مالك ، ويجمع المؤرخون على عبودية منطق ، وحسن بيانه وذكائه وقدرته الفائقة على الجدل ، وقوته في التفكير ومهارته في الاستباط ، وقد نشر مذهبه في المغرب بحنون بن سعيد التوخي ، وأسد بن القرات وغيرهما (١)

٦٣ - الامام الشافعي وتلاميذه :

هو عبد الله محمد بن ادريس ، قرشي من جهة أبيه ، يلتقي مع النبي عليه السلام في عبد مناف ، وكان جده السائب صحابيا أسلم يوم بدر ولد بغزة سنة مائة وخمسين هجرية . وغزة ليست ببلدته بل قدم اليها والده لحاجة فمات هناك ، وبعد سنتين من مولده رجعت به أمه الى وطن آبائه بمكة ، وهناك حفظ القرآن الكريم ثم خرج الى البادية فأقام في قبيلة هذيل وكانوا من أفصح العرب ، ثم عاد بعد أن حفظ عنهم الشيء الكثير ، وتفقّه على مفتي مكة مسلم بن خالد المعروف بالزنجي ، وأذن له في الاقتداء وهو ابن خمس عشرة سنة ، ثم سأله الشافعي أن يكتب له الى الامام مالك بن أنس فكتب له كتاب توصية ورحل الشافعي به الى المدينة وكان قد حفظ الموطأ بمكة فقرأه على الامام مالك فاكسب فقه مسلم الزنجي وحديث مالك ، ثم عين عاملا باليمن وتمددت رحلاته بين العراق ومكة وانتهى به المطاف بمصر فجاء اليها سنة ١٩٨ هجرية . وقد كان مذهب مالك قد انتشر بها وكان من ائمة الحديث والرأي مما فأساس فتواه القرآن ثم السنة ثم الاجماع فاذا لم يكن واحد منها عمد الى القياس . وللإمام الشافعي مذهبان : المذهب العراقي

(١) تاريخ الفضاة ص ٥٢ وما بعدها .

(القديم) وأشهر رواة الامام أحمد بن حنبل ، وأبو ثور ابراهيم بن خالد بن
 إليمان والضحى بن محمد بن الصباح وغيرهم ، وللذهب المصري (الجديد)
 وأشهر رواة البوطي وهو يوسف أبو يعقوب الامام الجليل كان خليفة الامام
 الشافعي في حلقة بمصر بعد وفاته . أوصى اليه بذلك حيث قال (ليس أحد
 أحق ببوطي من أبي يعقوب ، وقد ألف الشافعي رسالة في أصول الفقه
 ورواها عنه تلميذه المصري الربيع بن سليمان المرادي ولحقته على قواعد في
 علم أصول الفقه بنى عليها من جاء بعده من العلماء وله كتاب (الأم) رواه
 تلميذه الربيع المرادي .

٦٤ - أحمد بن حنبل وتلاميذه وتشده في الحق :

أحمد بن حنبل ولد سنة ١٦٤ هـ ببغداد وتوفي سنة ٢٤١ هـ وهو ابن
 هلال الذهلي الشيباني عربي الأصل نشأ ببغداد ورحل الى الكوفة ، والبصرة
 ومكة ، والمدينة واليمن والشام ، وكان من أكبر أصحاب الشافعي ببغداد
 فتلقي عنه وعن غيره من اجلاء المحدثين واستكثر من الحديث وحفظه حتى
 صار اماما عظيما فيه ، اماما في الفقه والورع والزهد ، قال الشافعي (خرجت
 من بغداد وما خلفت فيها رجلا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل)
 وهو من مجتهدي أهل الحديث ، وقد حفظ له التاريخ وقته المشهورة في
 فتنة المأمون وحمله الناس على القول بخلق القرآن فغضب وأهين ، ولم يغير
 عقيدته ، بل ظل ثابتا على رأيه في معارضة القول بخلق القرآن تنزيها لكلام
 الله تعالى عن صفة الخلق وطالت محنته واضطهاده من سنة ٢١٨ (وهي السنة
 التي ظهرت فيها هذه المحنة) الى سنة ٢٣٣ هـ وهي السنة التي أبطل فيها
 المتوكل تلك الفتنة ، وترك الناس أحرارا في آرائهم وعقيدتهم ، ومن أشهر
 من تلقى عليه وروى عنه مذهبه : أبو بكر أحمد بن هاني المعروف بالأثرم ،
 وأحمد بن محمد بن الحجاج المروزي وغيرهما . وكان يقول لمن يتعلم عليه :
 لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وتعلم كما تعلمنا . وكان
 يقول : (حرام على الرجل أن يقلد في دينه الرجال ، لا تقلدوا في دينكم
 الرجال فانهم لن يسلموا من ان يغلطوا) وقد وصف ابن خلدون مذهب أحمد

وأصحابه فقال : كان الإمام أحمد من عليّة الحديث قرأ أصحابه على أصحاب
أبي حنيفة مع وفور بضاعتهم في الحديث واختص بمنهج مستقل عن أبي
حنيفة . وقد قلده عدد قليل لبعده عن الاجتهاد وأصائله في معاملة
الرواية للأخبار وتشدده في الحديث . وأكثر أصحابه في الشام والعراق .
وقد وصل مذهبه إلى مصر والأندلس وبعض البلاد الإسلامية .

(١٥) مناهج الأئمة وأصولهم

**مدار التكليف — تحقيق المصلحة — المصالح
المرسلة عند المالكية وعند غيرهم :**

٦٥ — مدار التكليف تحقيق المصلحة :

يتبين الناظر الفاحص في مذاهب الأئمة الأربعة — رغم ما يبدو بينهم من اختلاف في الفروع — أن الفقه الاسلامي في جملته أساسه مصالح الأمة ، فما هو مصلحة مطلوب جاءت الأدلة بطلبه ، وما هو مضرة منهي عنه تضافرت الأدلة على منعه . وأن هذا أصل مقرر مجمع عليه بين فقهاء المسلمين ، فما قال أحد منهم أن الشريعة الاسلامية جاءت بأمر ليس في مصلحة العباد ، وما قال أحد منهم أن شيئاً ضاراً فيما شرع للمسلمين من شرائع وأحكام ، ويوضحون ذلك فيقررون أن التكليفات الاسلامية قسمان : قسم يتصل بالعبادات وهو تنظيم العلاقة بين الانسان وربه ، وقد قرروا أن الأصل في هذا القسم التبعيد ، فالتصوص فيه غير معلقة في جملتها ، وعلى التحقيق لا يلتفت الشخص في العبادات الى البواعث والغايات التي من أجلها كانت وتبنى عليها أشباهها فلا يفرض المكلف على نفسه عبادة لم يفرضها الشارع بحجة اتحادها مع ما نص عليه في الباعث المتلئس أو الحكمة المناسبة ، ومع ذلك النفع فانه من الواجب على المسلمين الايمان بأن هذه التكليفات في مصلحة الانسان وإن كان ليس له أن يشرع بالحكمة أو المصلحة أو البواعث

مثلها ، بل عليه أن يقف فيها عند النصوص وما تشير إليه ، وما يجعل عليها من غير تردد ، والقسم الثاني من التكاليف ما يتصل بمعاملة بنى الإنسان بعضهم مع بعض ، وهو ما يسمى فى اصطلاح الفقهاء بالعادات ، فان الأصل فى ذلك القسم هو الالتفات الى المصائى والبواغى التى شرعت من أجلها الأحكام ، وذلك باتفاق الفقهاء ، فان التكاليف فى هذه الأمور انما كانت لتكوين مدينة اسلامية فاضلة أساسها العدل والمساواة والفضيلة .

٦٦ - وبعد اتفاق جميع الفقهاء على هذا الأصل من رعاية الشرعة لمصلحة العباد وتحقيق الخير لهم ، نرى الأئمة يختلفون فى تطبيق هذا الأصل وتفسير المصلحة التى راعاها الشارع ، فبعضهم يرى أن الشرعة قد اشتملت على بيان كل ما فيه مصلحة للناس ففى نصوصها المصلحة الكاملة ، وما لا يؤخذ منها بالنص يحمل على النص بالقياس وليس للمجتهد أن يتعرف المصلحة اذا لم يكن لها من الشرع شاهد بالاعتبار ، وهذا رأى الشافعى ولذلك حمل حملة شعواء على من يعتبر مصلحة ليس لها من الشارع شاهد وسمى ذلك استحسانا .

وذلك الرأى ليس أساسه ايمان المصلحة ، بل أساسه أن الله لم يترك الانسان سدى ، وفرض أن المصلحة تكون فى الوجود وليس لها من الشرع شاهد ، فرض يطوى فى ثناياه أن الله سبحانه ترك أمر الانسان لنفسه وذلك ما نفاه الله تعالى فى محكم آياته فقال : (ايجب الانسان أن يترك سدى) ويقارب الشافعى فى ذلك النظر الفقهى الحنفى ، ولكنه يوسع باب الحمل على النصوص أكثر من الشافعى ، ويتقبل بعض الأمور التى تتجافى فيها الأقيسة عن مصالح الناس ، فيسلك فيها سبيل الاستحسان الذى أكثر منه أبو حنيفة ، حتى لقد كان أصحابه ينازعونه القياس فإذا قال أستحسن لم يلحق به أحد ومهر فيه . والاستحسان من غير نص أو قياس خفى أخذ بالمصلحة . أما مذهب مالك وأحمد فقد اعتبر المصلحة فى الفقه أصلاً قائماً بذاته وقرروا أن نصوص الشارع لم تأت فى أحكامها الا بما هو المصلحة ، وما كان بالنص عرف به ، وما لم يعرف بالنص فقد عرف طلبه بالنصوص العامة فى الشرعة مثل قوله عليه السلام : (لا ضرر ولا ضرار) وقوله تعالى : (ما جلد

عليكم في الدين من حرج) فعلى هذين اللذين يستطيع الفقه أن يحكم بأن كل عمل فيه مصلحة لا ضرر فيها ، وكان النفع فيه أكبر من الضرر ، مطلوب من غير أن يحتاج الى شاهد خاص لهذا النوع . من النفع ، وكل أمر فيه ضرر ولا مصلحة فيه أو أئنه أكبر من نفعه فهو منهي عنه من غير أن يحتاج الى نص خاص . بل لقد زاد بعض العناية والمالكية فخصص النصوص القرآنية والتبوية بالمصالح اذا كان موضوع هذه النصوص من المعاملات الانسانية لا من العبادات ، ولا شك أن الأخذ بهذا المنهاج الذي سلكه فقهاء المالكية والعناية يجعل الشريعة الاسلامية خصبة منتجة متكفلة بجميع حاجات الناس في كل عصر ، وفي كل مكان فلا تعجز عن اصدار حكم في كل ما يجد في العالم من حوادث .

٦٧ - المصالح المرسله عند المالكية وعند غيرهم :

ويستمد المالكية في ذلك على أصل عندهم يعرف بالمصالح المرسله ، وهي المصالح التي ليس لها نص خاص يشهد لتوابعها بالاعتبار — وقد ادعى القرافي من المالكية أن الفقهاء جميعا أخذوا بها . واعتبروها دليلا في الجزئيات ، وأن أنكر أكثرهم كونها أصلا في الكلليات ، وقد قال في ذلك « المصلحة المرسله غيرا يصرح بانكارها ، ولكنهم عند التفرع تجدهم يطلون بمطلق المصلحة ، ولا يطالبون أنفسهم عند الفروق والجوامع بإبداء الشاهد لها بالاعتبار ، بل يستمدون على مجرد المناسبة وهذا هو المصلحة المرسله » .

وكلام القرافي هذا قيم من حيث دلالة على أن الخلاف بين الآخذين بالمصلحة والمشرطين قيام شاهد باعتبارها خلاف نظري ظاهري ، وهو يقرر أخذهم جميعا برعاية المصلحة عند تقرير الأحكام وتعليل الفروع . وهذا هو الموافق لما سبق في بداية البحث من اتفاقهم جميعا على أصل مقرر من أن الشريعة الاسلامية انما تريد بالناس اليسر لا العسر ، وأن مصلحة العباد هي أساس ما شرع الله لهم من المعاملات ، وذلك الذي تعضده سيرة الصحابة والخلفاء الراشدين فقد قاموا بعد رسول الله بأمور لم تكن في عهده فجمعوا القرآن الكريم في المصحف ، ولم يكن ذلك في عهد الرسول ، لأن المصلحة

فماضتهم ذلك الجوع اذ خسوا أن يروا القرآن بموت حفاظه ، وقد رآهم عمر يقتلون في حرب الردة فضئى ذهاب القرآن بموتهم فأشار على أبي بكر بجمعهم في المصحف واتفق الصحابة على ذلك وارفضوه .

واتفق أصحاب الرسول من بعده على حد شارب الخمر ثمانين جلبة مستدين في ذلك الى المصالح المرسله ، اذ رأوا أن الشرب ذريعة الى الاقتراء ، وقذف الحصنات بسبب كثرة الهذيان ، واتفق الخلفاء الراشدون على تضمين الصناع — مع أن الأصل أنهم معتبرون أمناء على ما في أيديهم — ولكن ظهر أنهم لو لم يضمنوا لاستهانوا بالمحافظة على أمتعة الناس وأموالهم ، وفي الناس حاجة شديدة اليهم فكانت المصلحة في تضمينهم ليحافظوا على ما تحت أيديهم ، ولذلك قال على في تضمينهم (لا يصلح الناس الا ذاك) وكان عمر بن الخطاب يشاطر الولاة الذين يتهمهم في أموالهم لاختلاط أموالهم الخاصة بأموالهم التي استفادوا بسلطان الولاية . وذلك من باب المصلحة المرسله أيضا ، لانه رأى في ذلك صلاح الولاة ومنعهم من استغلال سلطان الولاية لجمع المال وجر المغانم من غير حل — وحكى عنه أنه أراق اللبن المغشوش بالماء قاذيا للغاش ، وذلك من باب المصلحة العامة لكي لا يفسد الناس — وقد قل عنه أيضا أنه حكم بقتل الجباعة بقتلهم الواحد اذا اشتركوا في قتله ، لأن المصلحة تقتضى ذلك اذ لا نص في الموضوع . ووجه المصلحة أن القتل معصوم الدم وقد قتل عددا ، فاهدأر دمه داع الى قرض أصل القصاص واتخاذ الاستماعة والاشترائك في ذريعة الى السعي بالقتل اذا علم انه لا قصاص فيه . فان قيل هذا أمر بلعي وهو قتل غير القاتل لأن كل واحد لا يعد قاتلا بمفرده قيل في رد ذلك ان القاتل هم الجماعة من حيث الاجتماع فقتلها كلها قتل كالقاتل الواحد اذ القتل مضافا اليها كإضافته الى الشخص الواحد فينزل الأشخاص المجتمعون لقرض القتل منزلة الشخص الواحد ، وقد دعت الى هذا المصلحة اذ فيه حفظ للدماء وصيانة للمجتمع ، وقد اجتهد الصحابة اذ أقاموا أبا بكر رضى الله عنه خليفة لرسول الله عليه السلام بالبيعة والاختيار وتحقيق صالح المسلمين ، فقالك ومن يقول معه بالمصلحة المرسله انما يتبعون هذا الهدى ولا يتبعون شيئا

من عند أنفسهم . والقباض ومن معه من القائلين بطلب شاهد على اعتبار
 المصلحة لا يوافقون ما قد جاء عن الصحابة من الاجتهادات الراشدة ،
 وتحري المصلحة قيدا سبق من الأمثلة وغيرها كثير ، وانما يخشون — اذا
 اطلقوا القول بأن المصلحة أصل مرعى في التشريع — أن توسع فيه الأهواء
 وتحكم فيه استغلال الشهوات فاحتاطوا واشتروا في تقييد المصلحة
 ما اشترطوا ، ولذلك لم يمتنعوا من رعاية المصلحة الصحيحة في التطبيق على
 الفروع كما نص على ذلك القرافي . وبدلنا على أن ترجمهم قائم على خشية
 الأهواء ، وأخذ السبيل على الأغراض الشخصية والرغبات الذاتية ، ما يقوله
 امام الحرمين من الشافعية ، اعتراضا على الأخذ بالمصالح من غير بحث عن
 نص شاهد ، من أن في ذلك تحكما للعوام يصب أهوائهم فيأخذون بما
 يلائم هواهم وينفرون مما ينافره (١) وبذلك يظهر أن المصلحة مقصودة عند
 استنباط الأحكام من جميع الفقهاء وإن اختلفت مسالكهم وتمددت سبلهم ،
 فالهدف واحد ، والمقصد واحد والمنبع الصافي واحد وهو (الكتاب والسنة
 الصحيحة) .

(١) المواقات ج ٢ ص ٢١٢ وما بعدها .

١٦١ الفصل الرابع

دخول الإسلام أوروبا وتأثير تشريعها بتعاليمه

٦٨ — إذا رجعنا الى تاريخ انتشار الاسلام وفتوحاته ، نجد أنه دخل الأندلس بعد شمال افريقية سنة ٩٣ هـ وجنوب فرنسا ، وظل حكم الاسلام فى بلاد أوروبا الى سقوط (غرناطة) سنة ٩٨٧ هـ ، وبهذا مكث التشريع الاسلامى فى تلك الربوع أيام القرون الوسطى ، التى كانت تعرف بعصر الجهالة والفوضى ، وظل طلاب تلك البلاد يتوافدون على الأندلس لأخذ العلوم والمعارف والآداب والفنون من تعاليم الاسلام والمتصفون من الأوربيين يعرفون بهذه الحقيقة ويسمون ابن رشد ، الفيلسوف ، والفيقيه الاسلامى ، أبا نهضتهم ، اعترافا بأن تعاليمه هى التى انتشرت فيما بينهم فأيقظتهم ، وعلى منهجهم ومنهج تلاميذهم اهتموا سواء السبيل فى استنباط الحقائق ، وكشف المجهول وحرية البحث والتحقيق العلمى النزىه ، وكان الحكم الاسلامى مضرب المثل للعدالة ، فكان جميع أهل البلاد يخضعون له فى أحكام المعاملات ، وكان مذهب الأوزاعى مشهورا فى الأندلس ، ثم جاء بعده مذهب الامام مالك على يد زياد بن عبد الرحمن ومن هذه اللبحة التاريخية يتبين فضل الشريعة الاسلامية فى حكم هذه البلاد ، وقد كان مذهب الامام مالك عظيم الأثر فى القوانين التى عملت فى أوروبا بعد ذلك التاريخ (١) .

(١) القارنات التشريعية ج١ ص ٣٦ - ٢٨

٧١ - أسس التشريع الاسلامى

**التدرج فى التشريع - عدم الحرج - القواعد
الكلية - تغير الاحكام الاجتهادية بتغير
الازمنة والامكنة والعرف - السياسة
الشرعية - اطاعة ولى الامر .**

٦٩ - اولا :

التدرج فى التشريع - كان شرب الخمر من العادات المستحكمة فى الجاهلية ، وكان لها على النفوس سلطان قاهر فلو أن الاسلام حرم الخمر من مبدأ الأمر قاطعا دفعة واحدة لتحمل الناس فى تنفيذ هذا الحكم آلاما لا قبل لهم بها ، ولما طوعت لهم أنفسهم قبول هذا الحكم ، ولصى هذا الأمر من لم يطمئن قلبه بالإيمان . لذلك ساسهم الاسلام سياسة حكيمة فنهى لتحريم الخمر نهائيا ببيان أن فيها اثما كبيرا من غير أن يحكم فيها بشيء قاطع قال تعالى : (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس واثمها أكبر من نفعها) فكشف الغطاء عن بصائر كان حب الخمر يعميها عن ادراك مضارها ، وتهيأت النفوس لأن يخطوبها الشرع خطوة أخرى نحو تحريرها ، فحرم شربها عند ارادة الصلاة فقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) . ثم تركهم مدة لمساوا خلالها أنهم أدركوا - من حيث لا يشعرون - أن ترك الخمر من مصلحتهم فقد كان تركها أثناء الصلاة فقط تدريجا عليا واستدرابا لطيفا هيأهم لتبنيها من غير أن يجلبوا فى تركها عناء ومشقة ، وأدركوا أنهم ان تركوها يتأتى أفادوا صحة ومالا وكرامة ومهابة ، بل لقد تلفه العقلاء الى

اصدار حكم قاطع بتحريمها فقد ورد أن عمر بن الخطاب كان يكثر الضراعة الى الله ويقول : (اللهم بين لنا في الخمر يافا شافيا) وعند ذلك أدركت الرحمة عباد الله وتزل قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) فتقبل الناس هذا الحكم بقبول حسن وطوعت لهم أنفسهم امتثال هذا الأمر بلا عناء ولا مشقة ، لأنهم أدركوا من أنفسهم المصلحة الضرورية في ترك الخمر تركا قاطعا .

٧٠ - ثانيا - عدم الحرج :

جعل الله شريعته سحرة سهلة : لا يشق على مكلف تنفيذها ولا يمتنع أحدا أدائها ، وأخذ السبل على الذين يريدون أن يرهقوا أنفسهم ويضلوا في دينهم ويحملوا أنفسهم فوق ما تطيق ، زعما منهم أن الطلوع يقربهم الى الله فبين في مواضع كثيرة من كتابه الكريم ، وبين الرسول في كثير من أحاديثه الشريفة أن الله يسر عليهم دينهم ولا يرضيه أن يصروا على أنفسهم قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقال : (يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا) وقال : (لا يكلف الله نقسا الا وسعها) وقال في وصف رسوله الكريم : (ويضع عنهم اصرهم والأغلال التي كانت عليهم) وقال عليه السلام : (ان الدين يسر ولن يشاد الدين أحد الا غلبه) وقال : (يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا) وفي شمالك أنه ما خير بين أمرين الا اختار أيسرهما ما لم يكن اثما الى غير ذلك من الآيات والأحاديث المستفيضة التي تبين في جلاء ووضوح - لا امترأ فيه ولا رب - أن الشريعة كلها يسر ، ولا عسر في شيء منها ، ومن أجل اليسر في الدين شرعت الرخص في التكاليف بحيث يتيسر على المسلم أداء ما كلف به دون ارهاق أو مشقة ، وذلك كالتعطير للمسافر والمريض وقصر الصلاة ومدة المسح على الخفين للمسافر وغير ذلك مما هو مفصل في الأحكام الفقهية .

٧١ - ثالثا - القواعد الكلية :

عنيت الشريعة الاسلامية بتقرير القواعد الكلية التي لا تختلف باختلاف

الصور والبلاد ، ليستطيع المجتهدون أن يستنبطوا منها أحكاما للجزئيات تناسب عصرهم وبلدهم ، ومن أمثلة هذه القواعد قوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » وقوله : « المسلمون عند شروطهم » وفصلت أحكام الجزئيات في الأمور التي لا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، مثل أحكام الميراث ، لأن أسبابه لا يمتريها تغيير ولا تحويل ، أما الأحكام الجزئية التي يمتريها تغيير فقد نص عليها بعد أن قرنها بالصلحة الداعية إليها لتكون هذه المصلحة مناط الحكم ، فإذا تحقق المجتهدون في زمن آخر أنها زالت حكموا بيزوال الحكم تبعاً لها ، ولذلك منع عمر بن الخطاب رضى الله عنه سبهم المؤلفات قلوبهم مع النص على فرضه في القرآن لأن الحكمة من فرضه (وهى تأليف قلوبهم) قد زالت بمرز الاسلام وكثرة أنصاره ، وبذلك صارت أحكام الشريعة دستوراً مرناً فيه الشفاء لعلل المجتمعات مهما جد فيها من أفضية وحوادث ، وقد جمعت هذه القواعد فى كتب كالأشباه والنظائر لابن نجيم من الحنفية ، والقواعد للزبن عبد السلام من الشافعية ونحوهما (١) .

٧٢ - رابعاً - تغير الأحكام الاجتهادية بتغير الأزمنة والامكنة والعرف :

العرف ما استقر فى النفوس من جهة العقول وثقلته الطبع السليمة بالقبول وهو عام وخاص وشرعى ، فالعام ما تعامله عامة أهل البلاد سواء أكان قديماً أو حديثاً كاستعمال لفظ الطلاق فى ازالة الزوجية ، والخاص ما لم يتعامله أهل البلاد جميعاً ، كتعامل أهل بلد أو حرفة كتعارف أهل العراق اطلاق لفظ الدابة على الفرس ، والشرعى كاستعمال الشارع لفظ الصلاة فى العبادة المخصوصة . والحج فى زيارة الكعبة ، وأفعال الحج فى أشهر معلومة بعد أن كان الحج فى اللغة معناه القصد ، والصلاة معناها الدعاء ، وقد قال ابن القيم فى شرح ذلك : (هذا فصل عظيم النفع جدا وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة ، وتكليف ما لا سبيل إليه ، وما يعلم أن الشريعة الباهرة لا تأتى به ، فإن الشريعة معناها وأساسها على الحكم والمصالح ، وهى عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة

(١) التشريع الاسلامى لتغير المسلمين ص ١٥ - ١٧

كلها ، وكل مسألة خرجت عن العدل الى الجور وعن الرحمة الى ضلها ، وعن المصلحة الى المفسدة ، وعن الحكمة الى العبث فليست من الشرعة وأن أدخلت فيها بالتأويل ، وقد وضح ذلك بذكر أمثلة منها : أن الله شرع لهذه الأمة وجوب انكار المنكر وتغييره ولكن اذا كان انكار المنكر يستلزم ويستتبع منكرا أشد منه فانه لا يسوغ الانكار في هذه الحالة ومن ذلك أن النبي عليه السلام نهى أن تقطع الأيدي في الزور ، وهذا حد واجب شرعا ، والنهي عن قطع الأيدي حال الزور - مع أن فيه مخالفة - قد طلب العمل به لأن المصلحة تقتضى عدم القطع خشية أن يترتب على القطع ما هو أبغض من تعطله أو تأخيرها لأن المصلحة في هذه الحالة أعظم من مصلحة القطع ، ومن هذا الباب ما روى أن عمر بن الخطاب أسقط الحد عن السارق عام المجاعة وقال : (لا تقطع اليد في عذق ولا عام سنة) وفسر الامام ابن حنبل العذق بالنخلة ، وفسر عام سنة بعام المجاعة ، وطبق عمر رضى الله عنه هذه القاعدة في غلمان حاطب الذين سرقوا ثاقه رجل من مزينة وأقروا بالسرقه فمنع القطع بعد أن أمر به وقال لسيد الظلمان : (لولا أنى أعلم أنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى أن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له لقطعت أيديهم . وأيم الله إذ لم أفعل لأغرمنك غرامة توجحك) ثم قال يأمري بكم أريدت منك فافتك ؟ قال بأربعمائة قال عمر : اذهب فاعطه ثمانمائة .

ولابن عابدين رسالة وافية في بيان العرف والاعتماد عليه في استنباط الأحكام ، وهذا ينبوع الثروة العلمية التي لا تنهاى ، وبها يستطيع الفقيه أن يجد حكما لكل حادثة ترد عليه ، ولقد قيل أن الامام الشافعى بعد أن قدم الى مصر ورأى العرف فيها مغايرا لعرف أهل العراق ألف مذهبا سمي بالمذهب الجديد المقابل للمذهب القديم الذى ألفه بالعراق (١) .

٧٣ - خامسا - السياسة الشرعية :

وهي تدبير مصالح العباد على مقتضى قواعد الشرعة الاسلامية ، فما كان منصوفا عليه في كتاب الله وسنة رسوله أو أجمع عليه المسلمون من

(١) بحث في التشريع الاسلامى ص ٣٠ - ٣٢ - العرف والملاءة في رأى الفقهاء ص ١٤

وجوب وحرمة وجب اتباعه وعدم الخروج عنه ، ولا يجوز لولى الأمر أحداث شيء من التظلم بصادمه وصدمه ، وما لم يكن منصوباً عليه أو مجعماً عليه فهو محل اجتهد ، يجوز أن يوضع له من التظلم ما لا يخرج عن قواعد الشرعة العامة مما يكون الفرض منه الوصول الى حق أو الخروج من باطل ، ورد الظالمين عن ظلمهم ، وتوفير أسباب السعادة والهناء للعباد ، ولما كانت نصوص الكتاب والسنة لا تقي بتفصيلات الحوادث جميعها في كل زمان ومكان ، فكان من المحتم العمل بما يسمى بالسياسة الشرعية ، وكانت مما لا يستغنى عنها مذهب من مذاهب المسلمين ، ولا يستغنى عنها دولة من دول الاسلام ، وقد جرى في جواز العمل بها الخلفاء وأئمة المسلمين ، وقال الشافعي : لا سياسة الا ما وافق الشرع ، وقد تقي عمر بن الخطاب نصر بن حجاج ، ولم يكن هناك سبب لنفيه الا أنه كان جميلاً تفتن به النساء ، وحرق عمر بن الخطاب قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب فيه عن الرعية ، وألزم الصحابة أن يقلعوا من الحديث عن رسول الله لما اشتغلوا به عن القرآن ، وكل ذلك سياسة منه للرعية مع أنه لم يعتمد في ذلك على نص ، بل أداه اجتهاده الى ما فعل رغبة في تحقيق المصلحة العامة للمسلمين في هذه الأعمال (١) .

٧٤ - سادساً - طاعة ولى الأمر :

قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) أمر عز وجل بطاعته وطاعة رسوله اعلماً بأن طاعة الرسول تجب كطاعة الله ، سواء أكان ما أمر به في الكتاب أم لم يكن فيه ، فإنه عليه السلام أوتي الكتاب ومثله معه ، وأوجب طاعة أولى الأمر ما لم يخالفوا ما أمر الله ورسوله به ، اذ يقول عليه السلام : (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) وقال : (انما الطاعة في المعروف) وقال في ولاية الأمور (من أمركم منهم بمعصية الله فلا سمع ولا طاعة) وأولو الأمر

(١) بحوث في التشريع الاسلامي ص ٤٠ - ٤١ .

هم الحكام والعلماء ، لأن العلماء يلقون أمر الرسول والحكام ينفذونه ،
فطاعة أولى الأمر واجبة ما لم يأمر بمحرم شرطا أو ينهى عن واجب ، أما إذا
أمر بمباح فيه مصلحة عامة أو نهى عن مباح فيه ضرر فانه يجب امتثال أمره
ونفيه ، وهذه وسيلة من وسائل اصلاح المجتمع وتنقيته من الاسراف في
المباحات اسرافا يؤدي الى الضرر والفساد ، فلولي الأمر أن يضع حدا لتكالب
الناس على فعل المباحات ، كما أن له أن يأمر بمباح يتحقق من فعله خير كثير
للمجتمع ، وهذا مند عظيم ، ووسيلة فعالة في يد ولي الأمر بما يستطيع أن
يحقق المجتمع الصالح المستقر المنزه عن المفاسد والمضار والانحلال الخلقي (١)

(١) المصدر السابق ص ٥١ - ٥٢ .

(١٨) أحكام الإسلام التي يكلف بها غير المسلم

٧٥ - اتفق العلماء على أن غير المسلم يكلف بالإيمان ، لأن رسالة محمد عليه السلام عامة لجميع الناس ، قال تعالى : (قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا) كما يكلف باعتقاد وجوب العبادات من صوم وصلاة ، والمعاملات والعقوبات يجب تكليفه بها كالمسلم ، لأن المقصود من المعاملات ، من بيع وشراء ونحوهما ، مصالح الدنيا ، والحاجة بالنسبة لغير المسلم ثابتة كما هي ثابتة للمسلم فوجب تساويهما ، والمقصود من العقوبات الاتزجار والاحجام عن الاقدام على ارتكاب الجرائم حفظا لسلامة المجتمع ، وصيانة لبناء العمران ، واستقرار الأمن واستتبابه ، وذلك كله لا يتم الا اذا تساوى المسلم وغيره في العقوبات حتى يعتمد كل من تسول له نفسه ارتكاب الجرائم عن فعلها ، خوفا من العقوبة المترتبة على الأفعال الضارة بالمجتمع ، وبعض العلماء يرى وجوب أداء العبادات على غير المسلم - كوجوبها على المسلم ، والراجع عدم وجوب الأداء للعبادات على غير المسلم (١) .

(١) التشريع الاسلامي لغير المسلمين ص ١٩ - ٢١ .

(١٩) دار الاسلام ودار الحرب . تعريفهما اختلف الفقهاء تبعاً لهما

٧٦٠ — تعريفهما — حدد علماء الشريعة الاسلامية دار الحرب ودار الاسلام لان أحكام كل منهما فيها مخالفة من بعض الوجوه للأخرى ، فدار الاسلام هي التي تطبق فيها قوانينه وتظهر فيها أحكامه ، وبناء على ذلك تصير دار الحرب دار اسلام ، اذا ظهرت فيها أحكام الاسلام ، وطلبت فيها قوانينه ، وهذا متفق عليه وتصيح دار الاسلام دار حرب عند أبي يوسف ومحمد ، صاحبى أبى حنيفة ، اذا ظهرت وفتنت فيها غير قوانين الاسلام ، أما عند أبى حنيفة فلا تعتبر دار حرب الا بشروط ثلاثة : أحدها أن تظهر وتنفذ فيها أحكام غير الاسلام . وثانيها أن تكون مجاورة لدار الحرب . وثالثها ألا يوجد فيها مسلم ولا ذمى آمناً بآمان المسلمين . واستدل أبو حنيفة على رأيه بأن الأحكام التي ترتب على أن الدار دار اسلام أو دار حرب ، إنما تبنى على أمن وللمؤمنين المقيمين فيها أو خوفهم ورجعهم ، فإذا كان الأمن فيها للمسلمين على الإطلاق فهي دار اسلام ، وإذا لم يأمنوا فيها فهي دار حرب والأمن الثابت للمسلمين في دارهم لا يزول الا بالأمور السابقة ، واستدل أبو يوسف ومحمد بأن اضافة الدار الى الاسلام تفيد ظهوره فيها ، وظهوره بظهور أحكامه ، فإذا زالت منها هذه الأحكام لم يبق دار اسلام ، واعتقد أن الرأي المناسب لمصرنا الحاضر هو رأى الصحابين ، لأن وسائل النقل قربت البعيد ، وطوت المسافات الشاسعة ، بل جعلت الكرة الأرضية كلها كبلد واحد فلا أثر لمجاورة دار الاسلام لدار الحرب ، ويكتفى لاعتبار الدار دار اسلام بظهور أحكام الاسلام فيها وتعاذها ولا اعتبارها دار حرب بظهور أحكام غير الاسلام وتعاذها فيها .

٧٧ - اختلاف الأحكام تبعاً لهما :

وتختلف أحكام السرقة الإسلامية باختلاف الدارين فمن ذلك إذا زنى مسلم أو سرق أو شرب الخمر أو قذف مسلماً في دار الحرب إذا لا ولاية له عليها ، ومن ذلك أيضاً ما لو دخل مسلم دار الحرب بأمان فعاقد حرياً عقداً فاسداً مثل الربا ، جاز عند أبي حنيفة ومحمد ، ولم يجز عند أبي يوسف ، وقد استدلل الأولان أن المسلم يحل له أخذ مال الحربي من غير خيانة ولا غدر ، وفي عقد الربا المتعاقدان راضيان فلا غدر في ذلك ولا خيانة قال في السير الكبير وشرحه : (وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان ، فلا بأس بأن يأخذ منهم أموالهم بطيب أنفسهم بأي وجه كان ، لأنه إنما أخذ المباح على وجه لم يوجد فيه غدر فيكون ذلك طيباً له) واستدل أبو يوسف بأن حرمة الربا ثابتة في حق المتعاقدين — أما في حق المسلم فظاهر وأما في حق الحربي فلأنه مخاطب بالمحرمات قال تعالى : (وأخذهم الربا وقد نهوا عنه) وهذا عندي أفضل لوجهة دليله وقوته ، ولأنه يظهر سماحة الإسلام ، ويجعله أمام غير المسلمين محققاً للمدالة ، وغير ذلك من الأحكام التي تختلف في دار الحرب عن دار الإسلام كثير مبسوط في كتب الفقه (١) .

(١) بدائع الصنائع ج٢ ص ١٢٠ - ١٢٢ ، ابن عابدين ج٢ رابع ص ١٦٦ .

(٩٠) المعاهدات الإسلامية

٧٨ - الجهاد من القرائض التي ينال بها المسلم أعظم أجر من الله ، لأنه يندل فيه نفسه وهي أعز شيء لديه ليعز الدين الذي جاء به خاتم النبيين عليه السلام ، وليطهر العالم من ظلمات الشرك التي تجلب أعظم المفساد ، وتقوض أساس العمران ، فيجب أن يحرص عليه المسلم كل الحرص . ولكن قد يترى المسلمين - لظروف خاصة طارئة - ضعف فلا يقدرّون على الاستمرار في القيام بهذا الواجب المقدس ، على حين أن عدوهم تشتد شوكة ويعظم سلطانه ، لذلك شرع الله لهم للمعاهدات والأمان رافة بهم ، وذلك بأن يوقعوا صلحا مع عدوهم على ترك القتال قال تعالى : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) والمعاهدة تكون بترك القتال ، ويشترط أن يكون صدورهما ممن يملكها ، ويكون ممثلا لكلمة المسلمين فيها بأن يكون عاقلا بالغا وبذلك يثبت الأمان للمستأمنين ، ويكون الأمان لازما على المسلمين ويجوز لهم تقضه عند تحقيق مصلحة في ذلك بعد أن يخطروا عدوهم بالتقض ، ومن ذلك عقد الذمة ، وهو الذي يتولاه الامام أو نائبه من جانب ، والذمي من الجانب الآخر على أن يترك كل من الجانبين القتل تركا دائما ، ويشترط في عقد الذمة ثلاثة شروط : أحدها ، ألا يكون المعاهد من المشركين العرب فانه لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف لقوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية : فان المراد مشركوا العرب ، وثانيها ألا يكون المعاهد مرتدا ، فانه لا يقبل من المرتد الا الاسلام أو السيف لقوله تعالى : (تقاتلوهم أو يسلمون) وثالثها : أن يكون مؤبدا لأن عقد الذمة لافادة العصبة للدم ، وذلك بأن يكون للمعاهد ما للتسلم من الحرمات ،

وأما هذا العقد فغصة النفس ، وغصمة المال لقول علي رضي الله عنه : (أما قبلوا عقد النمة لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا) فعقد النمة لأزم لا يملك المسلمون قرضه ، ويملك الذمي قرضه وذلك بأن يدخل في الإسلام أو يلتحق بدار الحرب (١) .

(١) المرجع السابق من ١٠٦ - ١٠٧ ، ص ١١٢ - ١١٣ والكشاف للزمخشري من ٢٨٢ ج ٢

الحكم بين أهل الذمة

آراء الفقهاء إقليية الشريعة الإسلامية

٧٩ - آراء الفقهاء - اقليية الشريعة الإسلامية - أن الشريعة الإسلامية أحكامها عامة شاملة لكل المسلمين ، فقضائهم لهم الولاية التي بمقتضاها يصدر عن الأحكام عليهم ، لكن قد يسكن في دار الإسلام بعض غير المسلمين كالنصارى والمسلمين فيرفعون إلى القاضي المسلم قضايهم طالين منه الحكم فيما بينهم ، لذلك وضع الفقهاء الأحكام التي يتبعها القاضي في هذه القضايا وقد وجدت ثلاثة آراء في هذا الموضوع أحدها : وجوب القضاء عليهم إذا تراضوا إلى قضائهم بأحكام الشريعة الإسلامية ، وهذا قول أبي حنيفة مستدلاً بقوله تعالى : (فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) فقد أفادت هذه الآية اشتراط المجيء من غير المسلمين ، ثم بعد مجيئهم يخير القاضي بين الحكم عليهم بأحكام الإسلام أو الاعراض ثم نسخ التخيير بقوله تعالى : (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) وروى عن الحسن : (خلوا بين أهل الكتاب وبين حاكمهم وإذا تراضوا إليكم فاقضوا عليهم ما في كتابكم) وعن ابن عباس قال : (آيتان نسختا من سورة المائدة : آية القتال ، وقوله تعالى : (فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) فكان رسول الله مخيراً . ان شاء حكم أو أعرض عنهم فردهم إلى أحكامهم حتى نزلت : « وأن حكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك » فزال التخيير ووجب الحكم عليهم بشرعنا ، وثاني الآراء التخيير بين الحكم والاعراض عنهم بعد مجيئهم إلى قاضي

للمسلمين ، وهذا قول مالك والنحن والشمعون استنادا منهم الى عدم النسخ في آية التخيير ، والامام الشافعي روى عنه هذا الرأي والذي قبله ، وثالث الآراء : وجوب الحكم عليهم وان لم يترافعوا اليها ، ودليل هذا الرأي أن الاجماع قد انمقد على أن الذمي اذا سرق تقطع يده فالأحكام تجري عليهم وان لم يترافعوا اليها ولا فرق بين تنفيذ العقوبة عليهم وتنفيذ أى حكم آخر عليهم ، لأن المصلحة تتحقق بتنفيذ أحكام الاسلام على كل من يسكن بلاد المسلمين ، وهناك تفصيل يفرق بين الأحكام التي يجب تنفيذها على الذميين والتي لا يجب تنفيذها عليهم ، فان ترافعوا اليها في الأنكحة وغيرها من حقوق الله ورضي الخصمان بأحكام الاسلام تغذت عليهما ، وأما العقوبات فتنفذ عليهم قهرا وان لم يترافعوا اليها صيانة للمجتمع ومنعا للفساد (١) والقول بتنفيذ جميع أحكام الاسلام عليهم هو القول بسيادة القانون في اقليمه في عرف المشرعين الوضعيين ، لأن القانون الدولي نص على اقليمية القوانين ، ووجوب تطبيقها في كل اقليم على جميع من يسكنه الا في الأحوال الشخصية. فان القانون الدولي يرى ترك أحكام الأحوال الشخصية للبلد الذي يتسب اليه الشخص لا البلد الذي يقيم فيه ، كما في الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، بالنسبة الى مصر ، فان قضاتها يطبقون في الأحوال الشخصية قوانين البلاد الأجنبية التي يتسب اليها الأجانب ولا تقص في تلك الحالة لسيادة البلد لأن القائم بالأحكام فيها هم المصريون لا الأجانب (وستوضح هذه الحالة جليا عند الكلام على الامتيازات الأجنبية في الأبحاث التالية .

(١) الخصاص ج ٢ ص ٤٣٤ - ٤٣٨ .

وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦٤ - ارشاد الامة الى احكام الحكم بين اهل الامة .

(٤٢) نكاح غير المسلم وقواعده

٨٠ — المراد بغير المسلم في هذا الباب ما يشمل المشرك وغيره من أهل الكتاب ، وقد قسم نكاح غير المسلم صاحب تنوير الأبصار وأرجع مسأله الى ثلاثة أصول : الأول : ان كل نكاح صح بين المسلمين فهو صحيح بين غيرهم لأنهم يستقدون جوازه ومن تمتد ذلك في حقهم ، وذلك لأن النبي عليه السلام قال : (بعثت الى الأحمر والأسود) ومن المعلوم ان خطاب الواحد خطاب للجماعة فالذى توافقنا في اعتقاد جوازه يكون ثابتا في حقهم ، الثاني : ان كل نكاح فسد بين المسلمين لفقد شرطه يجوز في حق غيرهم اذا اعتقدوه ومن ذلك ما اذا تزوج غير المسلم بغير شهود فانه لا يجوز عندها ويجوز عند بعض غير المسلمين . فأبو حنيفة ومن معه يحكم بصحة هذا النكاح ، وبعض المسلمين يبيح النكاح بغير شهود ، ولأن أهل الكتاب يتركون وما يستمدون الا ما نص على تكليفهم به كالربا والزنا . ومن ذلك ما اذا تزوج غير المسلم امرأة معتدة من غير مسلم فانه يجوز هذا النكاح ولا يفرق بينهما عند بعض العلماء ، وغير هذا من المسائل التي من هذا القبيل يقاس على ما ذكرنا . الثالث : أن كل نكاح حرم لحرمة المحل كنكاح المحارم مثل الأخت لو كان جائزا عند بعض غير المسلمين فلا تعرض لهم في ذلك لعقد الذمة فاذا أسلم الزوجان وترافعا الى قضاة المسلمين حكموا عليهما بحكم الاسلام (١) .

(١) ابن عابدين ص ٣٦٥ - ٣٦٦ • البسوط ص ٢٨ - ٤١ •

(٤٣) حكم نكاح المسالم بغير المسامحة والمسامة بغير المسام

٨١ - غير المسلمة لا تظلو من أن تكون مشركة أو كاتية ، أما نكاح المسلم للمشركة فلا يجوز لقوله تعالى : (ولا تتكحوا المشركت حتى يؤمن) فهي الله تعالى عن نكاح المشركة حتى تؤمن ، ولأن المشركة في اختيارها الشرك لم تثبت عقيدتها على الحجة والدليل ، بل على التقليد لوجود الآباء على ذلك . فالظاهر أنها لا تنظر في الحجة ولا تلتفت إليها عند الدعوة مع قيام العداوة الدينية المانعة من السكن والازدواج والمودة والله تعالى يقول : (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) فلهذه المقاسد حرم الشارع زواج المسلم لمشركة .

وأما نكاح المسلم للكاتية فجائز لقوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) والأصل أنه لا يجوز نكاح المسلم للكاتية لأن غير المسلمة لا يتحقق معها الازدواج والمودة مع قيام العداوة الدينية ، وهما قوام مقاصد النكاح . ولكن الشارع استثنى نكاح الكاتية لرجاء اسلامها لأنها آمنت بكتب الأنبياء والرسل في الجملة ، وانما نقضت الجملة بالتفصيل بناء على أنها أخبرت عن الأمر على خلاف حقيقته فالظاهر أنها متى نهت الى حقيقة الأمر تنهت ورجعت الى العقيدة الصحيحة من الايمان الحق ، فكان من نكاح المسلم إياها رجاء اسلامها . فيجوز نكاحها للمسلم نظرا لهذه العاقبة الحسنة . وأما نكاح المسلمة لغير المسلم فلا يجوز لقوله تعالى : (ولا تتكحوا للمشركين حتى يؤمنوا) فقد نهى الله تعالى عن انكاح المسلمة للمشرك حتى يؤمن ، ولأن في نكاح المؤمنة لغير المؤمن خوف وقوع المؤمنة في الكفر ، لأن الزوج يدعوها الى دينه والنساء في الغالب يتبعن الرجال ويقلدنهم ،

والى هذا المعنى وقعت الإشارة فى آخر الآية الكريمة بقوله عز وجل :
 (أولئك يدعون الى النار والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه) وذلك لأنهم
 يدعون للمؤمنات الى غير الاسلام ، والنساء الى غير الاسلام دعاء الى النار ،
 لأن الكفر يودى الى النار ، فكان فكاح غير المسلم للمسلمة سببا داعيا الى
 الوقوع فى المحرم فكان محرما . والنص وان ورد فى المشركين لكن يشمل
 كل من خالف الاسلام لعمومه ، لأن هذا المعنى المتحقق فى الشرك يتحقق
 فى غير المسلم فكان شاملا لكل من خالف الاسلام (١) .

(١) البقاع ج ٢ ص ٢٥٥ .
 الزيلعى ج ٢ ص ١٠٠ وما بعدها .

(٤٤) مهر غير المسامحة

٨٢ — ما صلح مهرا في نكاح المسلمين فانه يصلح مهرا في نكاح أهل الذمة ، وما لا يصلح مهرا في نكاح المسلمين لا يصلح مهرا في نكاحهم أيضا ، الا الخمر والخنزير ، لأن ذلك مال متقوم في حتم بمنزلة الشاة والخل في حق المسلمين ، فيجوز أن يكون مهرا في حتم في حكم الاسلام ، فان تزوج ذمی بذمیه على خمر أو خنزير ثم أسلما أو أسلم أحدهما ، فان كان الخمر والخنزير بينه ولم يقبض فليس لها الا العين ، وان كان بغير عينه بأن كان في الذمة فلها في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر مثلها ، وهو قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف لها مهر مثلها سواء كان بينه أو بغير عينه — وقال محمد لها القيمة سواء كان بينه أو بغير عينه . والدليل لهما على أنه لا يجوز أن يكون لها العين : أن الملك في العين وان ثبت لها قبل الاسلام لكن في القبض معنى التمليك لأنه مؤكد للملك ، لأن ملكها قبل القبض ضعيف غير متأكد فكان القبض مؤكدا للملك ، والتأكيد اثبات من وجه فكان القبض تمليكا من وجه المسلم منهى عن ذلك . ولأبي حنيفة أن المرأة تملك المهر قبل القبض ملكا تاما لأنها تملك التصرف في المهر قبل القبض من كل وجه ، فلم يبق الا صورة القبض .

والمسلم غير منهى عن صورة قبض الخمر والخنزير واقباضهما وذلك كان ينعصب مسلم من مسلم خمرًا ، فان الفاصب يكون مأمورا بالتسليم ، والمنصوب منه يكون مأذونا له في القبض ودليل أبي يوسف في وجوب مهر مثلها : أن الاسلام لما منع القبض جعل كان المنع كان ثابتا وقت العقد

فيصار الى مهر المثل ، كما لو كانا عند العقد مبشرين - ودليل مجمد قوي
وجوب قيمة الخمر أو الخنزير : أن العقد وقع صحيحا والتسمية في العقد
قد صحت ، الا أنه تمذر التسليم بسبب الاسلام لما في التسليم من التمليك
من وجه ، والمسلم ممنوع من تمليك الخمر أو الخنزير فتجب القيمة (١) .

(١) البدائع ج٢ ص ٢١٢ - ٢١٤ .
فتح القدير ج٢ ص ٤٨٢ - ٤٨٤ .

(٢٥) ما تحصل به الفرقة بين غير المسلمين أسباب الفرقة حكم المهر بعدها

٨٣ — أسباب الفرقة — تحصل الفرقة بين غير المسلمين بأمر متعلد منها : ما اذا أسلمت النمة وزوجها غير مسلم ، فانه يعرض عليه الاسلام فان أسلم فهي امرأته وان أبى فرق القاضى بينهما سواء كان الزوج كتابيا أو غير كتابي اذ لا يصح تزويج غير المسلم مطلقا بمسئلة ، وكان ذلك طلاقا عند أبى حنيفة ومحمد ، فسحا عند أبى يوسف — ومنها ما لو أسلم الزوج وتحتة مجوسية فيعرض عليها الاسلام فان أسلمت فهي امرأته وان أبى فرق القاضى بينهما ، ولم تكن الفرقة طلاقا بالاتفاق . واستدل أبو حنيفة ومحمد على أنه بآباء الزوج تكون الفرقة طلاقا ، وبآباء المرأة تكون فسحا ، بأنه قد فات الامساك بالمعروف فوجب الترخيع باحسان فان طلق الزوج فيها ، والا تاب القاضى منابه في ذلك فتكون الفرقة طلاقا ، لأن القاضى نائب عن كان مالكا للطلاق وهو الزوج ، بخلاف المرأة فان الذى بيدها عند قدرتها على الفرقة انما هو النسخ كما في خيار البلوغ ، فان أبى تاب القاضى منابه فيما كان بيدها وهو النسخ فلا تكون الفرقة الا فسحا . واستدل أبو يوسف على أن الفرقة فسح في صورتين ، بأن الفرقة حدثت بسبب يشتركان فيه وهو الالباء عن الاسلام ، وقد تحقق من كل واحد منهما ، وكل فرقة بسبب يشترك فيه الزوجان لا تكون طلاقا كالفرقة الواقعة بسبب ملك أحد الزوجين الآخر .

وقال الشافعي رحمه الله : ان كان قبل الدخول تقع التفرقة باسلام أحدهما ، وان كان بعد الدخول يتوقف وقسوع التفرقة بينهما على اهتضاء ثلاث حيضات ، ولا يمرض الاسلام على الآخر . واستدل على ذلك بأنا قد التزمنا بمقد النمة أن لا تتعرض لهم في الاجبار على الاسلام والتفريق عندها بالاسلام ، ولكن التكاح قبل الدخول غير متأكد ، فيقطع بنفس اختلاف الدين ، وبعد الدخول أصبح التكاح متأكدا فلا يرتفع بنفس اختلاف الدين فضمننا اليه ما يؤثر في التفرقة وهو اهتضاء العدة . ولنا في عرض الاسلام ما روى أن نصرانية أسلمت في عهد عمر رضى الله عنه فأمر بأن يمرض الاسلام على زوجها فأبى ففرق بينهما ، وأن شخصا أسلم في عهد علي رضى الله عنه فعرض الاسلام على امرأته فأبى ففرق بينهما . ولم ينقل اليينا أن أحدا خالفهما في ذلك فكان بمثابة الاجماع على فعلهما .

٨٤ — حكم المهر بعد التفرقة — هذا هو الكلام على التفرقة باسلام أحد الزوجين ، وبعد هذا تكلم على المهر المترتب على هذه التفرقة فأقول : ان كانت المرأة هي التي أبى الاسلام حتى فرق القاضي بينهما ، فان كان قبل الدخول فلا مهر لها لعدم تأكده بالدخول ، وان كان بعد الدخول فلها كمال المهر لتأكده بالدخول وليس لها ثقة العدة ، لأن التفرقة جاءت من قبلها . وان كان الزوج هو الذي أبى الاسلام فان كان قبل الدخول فلها نصف المهر (١) .

(١) المبسوط ج ٥ ص ٢٥٢ - ٥٢٣

الهناية وحواشيها ج ٢ ص ٥٠٦ - ٥١٢

(٤٦) عوة غير المسلمة حاملة أو غير حامل

٨٥ - تجب العدة على غير المسلمة في مواضع :

منها مالمو طلق الذمية الذمي فاما أن تكون حاملا أو غير حامل ، فان كانت غير حامل فلا عدة عليها عند أبي حنيفة اذا كانوا يعتقدون ذلك لأنها أمرنا بتركهم وما يعتقدون ، ولأن العدة لا تجب الا لحق الله أو لحق الزوج ، والمرأة في هذه الحالة غير مخاطبة بحق الله فانها لا تضطرب بالصلاة والصوم ، والعدة مثلها ، وحق الزوج قد سقط لأنه اعتقد عدم وجوب العدة ، وكذلك اذا مات عنها زوجها فلا عدة عليها عند أبي حنيفة . وقال الصحابان رضى الله عنهما : عليها العدة في الصورتين لأن العدة حق الزوج ، وإن كان فيها حق الشرع ، ولهذا تجب على الصغيرة . وغير المسلمة مخاطبة بحقوق المباد . هذا كله ان كانت غير حامل ، وأما ان كانت حاملا فقد اتفق الكل على أن عدتها تكون بوضع الحمل لأنه ثابت النسب .

ومنها ، مالمو طلق المسلم الذمية الكتابية أو مات عنها فانه تجب عليها العدة اتفاقا سواء كانت حاملا أو غير حامل ، وسواء اعتقدتها أو لم تعتقدتها ، لأن العدة وجبت لحق الزوج فتلزمها سواء اعتقدتها أو لم تعتقدتها ، لأنها صارت ملزمة بحقوق المباد .

٨٦ - ومنها مالمو خرجت الحرية اليها مسلمة أو ذمية أو مستأمنة ، ثم أسلمت بعد الأمان أو صارت ذمية فانه لا تجب عليها العدة في هذه الأحوال عند أبي حنيفة ، واستدل بقوله تعالى في حق المهاجرات « ولا جناح عليكم أن تنكحوهن » والنكاح في الآية مطلق من غير قيد بعدة ، ولأن العدة

إذا وجبت فأنما يجب لحق العبد ، والحرى لا حرمة لتراضيه : وقال
الصاحبان رضى الله عنهما : يجب عليها العدة لأن هذه فرقة وقعت بعد
الدخول فى دار الاسلام بسبب التباين فتجب عليها العدة ، كما يجب إذا
وقعت بسبب آخر نحو الموت .

وأما إذا هاجر الزوج وتركها فى دار الحرب فلا يجب عليها العدة
اتفاقا لعدم إمكان الولاية عليها فى دار الحرب ، ولذا جاز للزوج المهجر
أن يتزوج أختها وأربعا سواها عقب دخوله فى دار الاسلام .

ومنها ما لو ارتدت المرأة (والياذ بالله) ولحقّت بدار الحرب فأنه
لا يجب عليها العدة لأنها صارت كالموتى ولا عدة على الأموات ، ولزوجها
أن يتزوج أختها وأربعا سواها من ساعته لانعدام العدة عليها كالميتة وإن
عادت مسلمة أو أسرت لم ينقض نكاح الأخت والأربع لأن نكاحها لا يعود
ولها أن تتزوج من ساعته لعدم العدة عليها — ثم لو ولدت فى دار الحرب
لأقل من ستة أشهر من وقت الردة ثبت نسبه من الزوج ، وإن كان لأكثر
لا يثبت نسب ذلك الولد من الزوج (١) .

(١) الزيلعي ج ٢ ص ٢٤ - ٢٨٧ .
ابن عابدين ج ٢ ص ٦٢٠ - ٦٢١ .

(٤٧) النفقة الزوجية لغير المسامحة

٨٧ - نكاح غير المسلمين اما أن يكون صحيحا عندنا وعندهم ، واما أن يكون صحيحا عندهم غير صحيح عندنا لفقد شرط أو لكونه لرحم محرم كاخت ، وعلى هذا التعميل يظهر حكم نفقة الزوجية فيما بينهم ، فأقول : اذا تزوج الذمي الذمية وكانت غير محرم سواء كان بشهود أو بغير شهود ، وجبت عليه نفقة الزوجية كما تجب على المسلم لزوجته ، لأن سبب الوجوب هو الحبس الثابت بالنكاح للزوج ، وهو متحقق بالنسبة للزوج المسلم والذمي لأن شرط وجوب نفقة الزوجية هو تسليم المرأة نفسها الى زوجها وقت وجوب التسليم ، وهو متحقق في المسلم والذمي على السواء ، فيحكم بينهما بالتساوي في النفقة ، ولأن الأدلة التي دلت على وجوب نفقة الزوجية لم توجب الفصل بين المسلم والذمي ، وتلك الأدلة هي قوله تعالى : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » وقوله عليه السلام : (اتقوا الله في النساء فانهم عندكم عوان لا يمكن لأتصهن شيئا وانما اتخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، لكم عليهن حق ألا يوطئن فراشكم أحدا ولا يأذن في بيوتكم لأحد تكرهونه ، فإن خفتن تشوزهن فمطوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح ، ولهن عليكم كسوتهن ورزقهن بالمسروف ثم قال ثلاثا ألا هل بلغت) ولإجماع الأمة على هذا والدليل العقلي ، وهو أن المرأة حبست نفسها بالنكاح حقا للزوج ومنعت عن الكسب فكان تقع حبسها راجعا اليه فلزمه كفايتها ، وذلك لأن الغرم بالنم . وقال عليه السلام في سياق تشرع له لأهل النمة (واذا قبلوا عقد النمة فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين) .

٨٨ — هذا هو الحكم اذا كانت زوجة غير المسلم غير محرم له ، وأما اذا كانت زوجة غير المسلم من محارمه كاخته فقد وقع الخلاف بين أصحابنا في وجوب نفقة الزوجية في هذه الحالة . فقال أبو حنيفة رضى الله عنه : اذا طلبت الزوجة النفقة من القاضى فان القاضى يقضى بالنفقة لها . وقال الصحابان وزفر والشافعى رحمهم الله (لا يقضى القاضى لها بنفقة الزوجية) ومبني الخلاف في هذه الصورة صحة النكاح أو فساد ، فقد ذكر بعض المشايخ أن أبا حنيفة حكم بصحته عندهم ، ولهذا قال : انهما يقرآن عليه ولا تتعرض له الا اذا تراضيا لنا أو أسلم أحدهما . وذكر الكرخى أنه لا خلاف بينهم في أن النكاح فاسد . وانما أوجب أبو حنيفة النفقة مع فساد لانهما يقرآن عليه على هذا الوجه فلم يجعل وجوب النفقة الزوجية لغير المسلمة منوطا بصحة النكاح ، بل قال انى أفرض النفقة على الزوج لكل امرأة أقرت على نكاحها ، جائزا كان النكاح عندي أو باطلا ، والوجه في ذلك أن أبا حنيفة لما أقرهم على هذا النكاح مع فساد وحكم بوجوب النفقة فقد ألحق هذا النكاح بالنكاح الصحيح . وقد يلحق النكاح الفاسد بالصحيح في بعض الأحكام كما في النسب والعدة . ثم أنه قد يطرأ على نفقة الزوجية بين الذميين ما يوجب استقاطها ، وذلك كأن يسلم الذمي وامرأته من غير أهل الكتاب وتأبى عن الاسلام فيفرق بينهما فلا نفقة لها في العدة . وان كانت المرأة هي التي أسلمت فأبى الزوج عن الاسلام ففرق بينهما كانت عليه النفقة والمسكن مادامت في العدة . والحكم بين أهل الذمة في النفقات كالحكم بين أهل الاسلام وان اختلف مللهم ، لأن ملة غير الاسلام في أنواع النفقات من نفقة الزوجية ونفقة القراية كالمسلمين .

وإذا تزوج المسلم ذمية كناية وجب عليه النفقة لها كما تجب عليه نفقة الزوجة المسلمة لأن سبب الاستحقاق عليه لنفقة الزوجية موجود في حق الذمية ، كما هو موجود في حق المسلمة ، والاختلاف في الدين لا يمنع نفقة الزوجية لأنها لم تجب عليه الا جزاء الاحتباس لحقه (١) .

(١) الفتاوى الهندية ج١ ص ٥٦٨ .
فتح القدير ج٢ ص ٢٤٨ .

الفصل الخامس

(٤٨) القضاء في مصر بعد الفتح الإسلامي

وحدة المذهب المعمول به في مصر - تعدد
المذاهب المعمول بها - ضعف القضاة في عهد
المماليك - القاضي التركي .

٨٩ - قد أخذ الفتح الاسلامي مصر من الخالة السيئة التي كانت عليها في زمن الرومان فلما فتحها عمرو بن العاص سنة ١٨ هـ توقف تقويز العنصر الرومي ، وزال منها بالتدريج ، وحلت الشريعة الاسلامية مكان القوانين الرومانية ، وعمت العدالة والمساواة بين الخلق في الحقوق والواجبات وكافة المعاملات ، وأصبحت الشريعة الاسلامية هي المتبعة دون سواها ، وأسلم كثير من المصريين ، ومن بقى منهم في النصرانية أو اليهودية عوملوا معاملة المسلمين فيما عدا الجزية . وقد حكم مصر في السنين الأولى للفتح وساس أمورها (كما جاء في كتاب سعادة يعقوب آرتين باشا صحيفة ٣٣ المسمى الأحكام المرعية في الأراضي المصرية) رجال هم خير الرجال ، اتخذوا العدل خطة لا يحدون عنها ولا يحاربون ، وكان الخلفاء الذين ولوا أمور المسلمين في صدر الاسلام يراقبون أعمال عمالهم في مصر كسائر بلاد الخلافة الاسلامية ، لا يفتلون عنهم طريقة عين . فلما كانت مصر تحت سلطة الخلفاء بالشام أو ي بغداد ونشأت مذاهب الأئمة الفقهاء ، وكان بعض الخلفاء يعمل بمذهب الشافعي ، والبعض بمذهب أبي حنيفة ، كان نوابه في

مصر يميلون بالذهب الذى يتبعه الخليفة . أما التواضع فكانوا تابعين للمذهب
التبعية متشددين فى العمل به ، ومنع العمل بغيره من المذاهب . فلما ملكت
الدولة الأيوبية وأعيدت الخطبة للخلفاء المباسين اتبعت المذهب الذى كان
يعمل به أولئك الخلفاء . وفى عهد الظاهر بيبرس سنة ٦٦٦ هـ من الممالك
مذهب قاض ، وقد كان الظاهر بيبرس هو الذى ولي الخليفة المنتصر بالله
وأواه فى مصر وكانت خلافته اسمية . وعلى هذا كان المتبع فى فصل
الاقضية ما يتفق عليه أكثر القضاة أو ما يتفرد به أحدهم اذا رجع السلطان
رأيه على آراء زملائه . فلما فتحت الدولة العثمانية مصر سنة ٩٢٣ هـ أعادوا
فيها وحدة المذهب وأرسلوا من طرفهم قاضى قضاء تابعا لمذهب السلطان ،
أى المذهب الحنفى ، وظل هذا مذهب مصر الرسمى الى أن انقضى حكم
العثمانيين لمصر فى عهد الاستقلال على أن حكاه الممالك فى القرنين السابع
عشر والثامن عشر الميلادى كانوا يسيرون أحكام هذا القاضى آذانا صماء
اذا رأوها لا كلام مشارهم ، وكانوا يذهبون الى شيخ الجامع الأزهر
— وكان على الدوام شافيا — أو لغيره من أئمة الحنابلة أو المالكيين فانهم
كانوا قد أعادوا ديوان القضاة الأربعة رغما عن وجود القاضى الحنفى المرسل
من قبل الباب العالى . وعلينا أن ننوه هنا بما جد فى هذه القرون التى ولي
الأمر فيها الممالك والترك ، فهو عصر يختلف جدا عما سبقه من العصور
التي أرخناها وبيننا ما كان فيها من ازدهار العلوم على اختلاف أنواعها ومنها
الفقه الذى تمثل نبوغه فى الأئمة المجتهدين والقضاة المشرعين . أما هذا
العصر الأخير فقد تبدلت فيه الأمور واضمحلت العلوم ، وضعفت الملكات
وأصبح القضاء والعلماء لا طاقة لهم بالاجتهاد والاستنباط ، انما كان مبلغ
علم أحدهم أن يحسن تحصيل ما فى الكتب الموروثة من عصور الاجتهاد
والازدهار . ومن الظواهر المبررة عن هذا بحث يتكلم فيه الفقهاء عن جواز
أخذ القاضى بما فى الكتب واعتماده عليها فيقول الشيخ عز الدين بن
عبد السلام من فقهاء هذا العصر « وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة
الموثوق بها فقد اتفق العلماء فى هذا العصر على جواز الاعتماد عليها لأن

الثقة قد حصلت فيها كما تحصل بالزواة ولولا جواز ذلك لتعطل كثير من المصالح . وظلت حالة القضاء في مصر قسماً شيتاً فشتياً ، وقد ظهر من تطبيق المذهب الحنفى في القضاء في مصر صعوبة ضج منها بالشكوى ذوو الفكر في مصر ، لأن القضاة كانوا يعتمدون في آقضيهم على قانون غير مسطور لم تدون مواده ، ولم تجمع فروعه تحت كليات خاصة ، وترك للقضاة البحث في كتب المذهب عن أرجح الأقوال في المذهب ، فكانوا يختلفون في الترجيح فيظهر تناقض فيما بينهم في الأحكام ، كما ظهر عيب توجب المصلحة العامة مالمحت اذ أن بعض المسائل في المذهب الحنفى أصبح من السير الأخذ بها لأنها تتجافى مع روح العصر ، وفي المذاهب الأخرى علاج ودفع لهذا الضرر . ولهذا اتجه المصلحون وأولو الأمر الى تسطير قانون للأسرة يستنبط من المذاهب الأربعة المشهورة ، ولكن ذلك المشروع حالت الموائق دون تنفيذه فأدى ذلك الى حفظه . ثم ظهرت محاولة أخرى نحو الأخذ ببعض المذاهب في بعض المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية ، فالتت لجنة برئاسة فضيلة شيخ الجامع الأزهر وشيخ المالكية وأدخلت فيه بعض المسائل مأخوذة من مذهب مالك وغيره . وتاريخ هذا القانون سنة ١٩٢٠ وخلاصة ما جاء به : أنه قد اعتبر ثقة الزوجية ديناً من وقت الامتناع ولو لم يكن ثمة قضاء أو تراض . وكذلك حدد ثقة العدة ولم يكن لها من قبل أمد . وأجاز لزوجة العاجز عن الثقة طلب الطلاق ، وكذلك زوجة الممتنع عن الاتفاق ، ولزوجة الغائب ان لم يكن له مال ظاهر وأعطى الزوجة حق طلب التريق اذا وجدت زوجها عنيماً لا يمكن برؤه ، أو يمكن بعد زمن طويل الى غير ذلك مما جاء في هذا القانون .

فأزالت هذه الأحكام كثيراً من الشكوى التي ضج منها الناس . ثم صدر بعد ذلك قانون في سنة ١٩٢٣ ثم تواتت القوانين المأخوذة من المذاهب الأربعة وغيرها . من فقهاء المسلمين بغية إزالة الحرج والصعوبات التي كان يلاقها الناس من التمسك بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة . وقد وضع قانون في الوصية ، وآخر في الميراث ، يسرا أخذ الأحكام للقضاة ، وجعلا

أحكامهم متبعة لا تنافض فيها ، ولا يزال الإتجاه الأصلاحي مستمر إلى
استبدال أقوال بعض الأئمة والعلماء من غير المذاهب الأربعة بأحكام
ما أصبح تقييده عسيرا منها .

والشرعة الاسلامية صالحة لكل زمان ومكان . ففى وحاجها يجد كل
مصلح ما ينشده من علاج لبعض المشاكل . وفى التراث الفقهي الذى تركه
سلفنا الصالح ما يمد كل مصلح بأحكام تناسب المشاكل التى يريد حلها ،
مادام يقصد وجه الله والمصلحة ، ويتجرد فى اصلاحه عن الهوى وتزعجات
الشیطان (١) .

(١) الاحوال الشخصية للشيخ محمد ابو زهرة من ص ٦ الى ص ١٥ .

٢٩) الامتيازات

الامتيازات وأثرها

في التشريع والقضاء

أثر الامتيازات في القضاء والتشريع - أقدم

امتياز - الفاء الامتيازات في تركيا - سعى

الخديو لالفاء الامتيازات - إنشاء المحاكم

المختلطة - الفاء الامتيازات في مصر . .

٩٠ - (إذا نسب القضاء إلى بلد فهل ينصرف إلى شيء آخر غير قضاء يتولاه أهل ذلك البلد ، وتحتوى ساحته كافة القاطنين به دون قيد أو حد أو تمييز ؟ وإذا نسب التشريع إلى بلد فهل ينصرف إلى شيء آخر غير قوانين تسنها هيئات الحكم في ذلك البلد وينبسط سلطانها على كل من يسكنه دون أن يهيم عليها أو يشترك فيها رقيب أو شريك ؟ ذلك هو الأصل ، ولكن الأمر في مصر على خلافه فلا القضاء فيها خالصا لأهلها منبسطا يده على السكان أجمعين ولا حكومة البلاد مستقلة بالتشريع ، متصرفة في شئونه ، وهذا بفضل ما اصطلاح على تسميته بالامتيازات الأجنبية) .

بهذه العبارة افتتح الدكتور عبد الحميد بدوى مقاله المنشورة في الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية ، وهى تعبر أصدق تعبير عن الأثر السيئ الذى لحق القضاء والتشريع المصرى من جراء الامتيازات الأجنبية التى منحها الأتراك للأجانب أيام ولايتهم على مصر فهذا الحمل الثقيل وورثته مصر من تبعيتها فى القرون الماضية للإمبراطورية العثمانية - فتركيا هى التى منحت تلك الامتيازات فى سالف أيامها ، وهى التى عاهدت دول أوروبا على تخويل رعاياها حقوقا شاذة واستثناءات ضارة بقضاء البلاد وتشرعها ،

ومناقضة لطبيعة التشريع والقضاء . إذ لا بد أن يتم التشريع كل القاطنين في بلد ما من غير تمييز بينهم ، ولا رقابة على السلطة المشرعة ولا حص من سلطان القضاء . ولكن الأمر في مصر كان على قيفض هذا الأصل فلامشرعها كان حرا ، ولا قضاؤها كان نافذا في جميع السكان ، وسبب ذلك الامتيازات الأجنبية . وعلى ضوء تلك الامتيازات والعوامل التي صحبتها والصور التي تبدلت عليها يتوقف فهم طبيعة الوضع القضائي والتشريعي الذي قاسته مصر ، بل لم يرتبط بسببه الحاضر بالماضي في تشريعها وقضاها وأقدم ما يهنا من تاريخ هذه الامتيازات هو الذي منحت فيه تركيا فرنسا أولا امتيازًا يغول رعاياها جميعا حقوقا في عامة بلاد السلطنة العثمانية ، وقد وقع ذلك الاتفاق سنة ١٥٣٥ ، ولقد سبق تلك السنة أن غلر سكانه الثغور التجارية كالبندقية وجنوا ومرسيليا بحقوق يقتصر تطبيقها على ثغور الدولة العثمانية ، وقد منى القضاء المصري من هذه الامتيازات كثير من الشذوذ ، فقد جرى العمل على أن تفصل كل دولة في الدعاوى التي ترفع اليها من رعايا تلك الدولة ، فاذا كانت الخصومة بين أجنبى ووطنين فالقضاء الوطنى هو المختص بالنظر مع ضرورة حضور ترجمان يمثل دولة الأجنبى ، فكانت في البلاد محاكم متعددة تتمدد بملد الرعايا التابعين للدول الأجنبية ، وأخذ سلطان التشريع الأجنبى والقضاء الأجنبى يزداد شيئا فشيئا فأرادت الحكومة وضع حد لهذه الفوضى ، وطلبت عقد مؤتمرات مع هذه الدول لتنظيم القضاء والتشريع في مصر وذهبت عبثا جهود تركيا في المؤتمرات المختلفة لوضع حد لهذه الفوضى ، وأخيرا تمرد الفاء جميع امتيازات الأجباب في تركيا وأصبح لرعايا البلاد الأجنبية وعليهم في تركيا من الحقوق ما للأتراك وعليهم في تلك البلاد بلا استثناء ، والكل خاضعون لقوانين البلاد وقواعد القانون الدولى الا الأحوال الشخصية ، فقد بقيت من اختصاص القناصل . أما في مصر فقد أصابها أقصى من ذلك ، فان الأجباب قد كثروا فيها واختلفت جالياتهم ، وما زالوا يدعون لأتسهم حقوقا يخرجون

بها على كل تشريع ، ويهدرون بها حقوق المواطنين ، حتى وجد فيها في ظل الامتيازات سبع عشرة محكمة قضائية . كل منها تهمي قضاء خاصا على وفق قوانين بلادها .

٩١ - ساءت هذه الحال التصلة خديوى مصر اسماعيل باشا فكلف وزيره لوبار درس هذه الحال سعي الى تبديلها ، ورفع عنها تقريراً شاملاً بين فيه مساوئ الامتيازات وضرورة الغائها ، وأبلغ التقرير الى الدول صاحبة الامتياز سنة ١٨٩٧ ومضى على التبليغ مدة فى مفاوضة الدول على قبول مقترحات مصر وهى : انشاء محاكم تكون وحدها جهة القضاء للأجانب تسمى بالمحاكم المختلطة ، وهى تفصل فى القضايا بين الأجانب أو بين المصريين والأجانب فى بعض المواد التى بينت فى قانونها . وظلت هذه المحاكم تؤدى واجبتها فى دائرة اختصاصها حتى سنة ١٩٤٨ . وكثيرا ما كانت تسيء فى استعمال سلطاتها ، وتعدى دائرة اختصاصها ، فقد كان القانون الذى وضع لتلك المحاكم نسخة من القانون العرسى ، اذ قد اشترطت الدول الأجنبية أن يكون تشريعها مطبقا فى تلك المحاكم ، وهذا خروج على قواعد التشريع العام وكانت قد اشترطت تلك الدول أنه لايسوغ تفسير شيء من هذا النظام المتفق عليه فى أثناء مدة خمس سنوات . وبعد انتهاء هذه المدة اذا اتضح من العمل عدم تحقيق الغرض الذى من أجله أنشئت هذه المحاكم فالدول صاحبة هذه الامتيازات تتفاوض مع الحكومة فى عمل ما يلزم . وقد تبينت مصر بعد ذلك أنها لن تأمن فى أرضها وتحفظ حقوق بنيتها ومصالحهم ، ولن تنهيا لها المساهمة فى النشاط الدولى والانسانى على الوجه الذى يؤهلها له ماضيا المجيد ، وحاضرها العتيد ، وكل ما حباها الله من خيرات ، ووجه أهلها من خلال وصفات ، الا أن تحط عن عاقبتها تلك الامتيازات التى تعيق خطاها الى الكمال ، ولقد سعت الى هذه الغاية سعيها وقرنت الغاء الامتيازات بأعز أمانها التى هتفت بها يوم النضال فى سبيل استقلالها ، وقدمت لهذا التحرر السياسى والمدنى قربانا عزيزا من جهود أبنائها ودماء شهدائها حتى بلغت غايتها ، وأذعنت الدول الأجنبية فى مؤتمر منترو سنة ١٩٣٩ م لمشيئتها فأمضت اتفاقية الغاء الامتيازات اعترافا بسيادة

مصر في بلادها وسط سلطانها على جميع سكانها ، وأصبحت المحاكم
المختلطة في أكتوبر سنة ١٩٤٨ م أثرا بعد عين وذكرى بيضة ، لاسر نفوس
المصريين الا وحسنهم من التهاون في حقوقهم ، وتزبدتهم استمساكا
بأسباب الكرامة والعزة التي كتبها الله للمؤمنين . وبعد هذا الجهاد الطويل
الذي آتى أكله بعد حين مسح المار عن جبين مصر الذي كان تشرسها
وقضاؤها يسيران سيرا لا يوافق ماتسير عليه الدول المتحررة المستقلة
فأصبح قضاؤها نافذا على جميع سكانها ، ومعانكها تفصل في قضايا أهلها
المقيمين في أرضها بلا تمييز بينهم ، اللهم الا تشرع الأحوال الشخصية ،
فان القوانين التي تطبق فيه هي قوانين الجنسية عملا بقواعد القانون الدولي
الذي يرى أن الفصل في الأحوال الشخصية يكون بالقانون الذي يتبعه
الشخص ، لأن قواعد الأحوال الشخصية كثيرا ما تصل بالعقيدة فيرجع
فيها الى عقيدة الشخص وقانونه . وهذا لا مساس فيه بالقضاء المصري لأن
غير مصر من الدول المستقلة تسير على هذا النحو فلم يبق أثر من آثار
الامتيازات الا وقد قضى عليه باتفاقية مونترو فهي اتفاقية صافت كرامة مصر
وحفظت حقها (١) .

(١) الكتاب النجمي .

(٣٠) إنشاء القوانين المدنية والمحاكم الأهلية

٩٢ — لما اشتد تنازع سلطان تركيا ووالى مصر فى ولاية القضاء الشرعى فى مصر ، وضعف القضاء فى جميع السلطنة فى الفقه وفى اللغة العربية فى هذا العهد تبع ذلك حتما التوضى فى جميع البلاد الشمالية ولا سيما مصر التى اشتدت وطأة الامتيازات فيها ، وكان من نتيجة ذلك انشاء المحاكم المختلطة ، التى تكلمنا عنها فى الفصل السابق ، وكل ذلك الاضطراب أصاب كرامة مصر فى الصميم ، وأهمل حقوق أبنائها وكان فيه تضحية بمصالحهم على مذبح مطامع الجاليات الأجنبية الوافدة فى بلادهم . وقد كان انشاء المحاكم المختلطة وتعديلها على سيادة القضاء والتشريع فى مصر وسيلة للإينال فى التعدى اينالا أدى الى قلمس ظل التشريع الاسلامى وقضائه ، حتى لم يبق للقضاة الشرعيين وللشرعة الاسلامية من سلطان الا فى الأحوال الشخصية لأنه عقب انشاء المحاكم المختلطة لعبت الوسائوس التى زبناها المستعمرون فى رؤوس حكام مصر ، فعللوا على انشاء المحاكم الأهلية وكونوا اللجان لعمل الترتيب اللازم لذلك . وأدوار هذه المؤامرة جاءت فى تقرير حسين فخرى باشا ناظر الحقاية حينذاك وتاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ . وقد جاء فيه أن تحقيق انشاء المحاكم الأهلية وقيامها بواجبها يتطلب أمرين : أولا : وضع القوانين الكافية للملائمة لموائد الأهالى وطبائهم فى المواد المدنية والتجارية والجنائية ، والمرافعات وتعيين حدود للمجالس لا يتعدونها ولا يتعدى عليهم أحد فيها ، ثانيا : انتخاب أشخاص ذوى لياقة واستعداد واستقلال فى الرأى واعطاء التأمينات الكافية للقضاة ولأرباب القضايا ، الى أن يقول : ثم تراءى للحكومة وضع قانون مدنى مطابق

للشريعة الضراء ، وأحيل عمله على سعادة قدرى باشا وتشكيل قومسيون لترتيب المجالس ، فبقطع النظر عن البحث فى أرجحية هذا الرأى فإنه لم يتم عمل هذا القانون للآن ، وهل يمكن تطبيق هذا القانون على الأهالى بالنسبة لعاداتهم ومعاملاتهم سواء أكان فيما بينهم أو مع الأوروبيين أو يرجع للقانون المدنى الذى هو عبارة عن تسوية معاملات مثل البيع والايجار والامتلاك ونحوها وإذا قيل لابد من أن يكون القانون المدنى مطابقا للشريعة فربما يقال : أنه من باب أولى يلزم أن الحكم فى الجنایات وسير المرافعات ورؤية الدعاوى يكون على مقتضى الشريعة ، وفى هذا ما لا يحتاج الى تعريف من الصعوبات بالنسبة للحالة الجارية بين الأهالى . فالتراءى أن تؤخذ القوانين المصرية الموجودة الآن أساسا للعمل بالمحاكم المختلطة ، ويشكل قومسيون لانمام التعديلات التى صار الشروع فيها وتطبيقها بعد نظرها . بمجلس النظار لأجل المبادرة الى اصلاح تلك المجالس ، ثم يقول : لكنه يوجد أمر آخر مهم يلزم الانتفاع اليه ، وهو أنه مع وجود المحاكم النظامية توجد المحاكم الشرعية ، وهى يجوز لها أن تحكم فى كافة القضايا التى ترفع لها سواء أكانت متعلقة بالأحوال الشخصية أم بحقوق أم بحقوق جنائية . فلو استمر ذلك مع تباين السير واختلاف القوانين فى الهيئتين لنشأ منه من المضرات ما لا يمكن حصره ، وذلك أنه يلزم لكل هيئة حكم من التأثير والنفوذ القانونيين ما يوجب احترامها وتنفيذ أوامرها ، فلو تمددت فى نوع واحد مع اختلاف فى الطريقة والسير والقانون وكان كل انسان حرا فى رفع دعواه للهيئة التى يرغبها لما أمكن ايجاد الاحترام اللازم للهيئات ، ولسقط حينئذ تأثيرها وتقودها ، وهذا فضلا عما يلحق الحكومة والأهالى من الضرر من تشدد الأحكام واختلافها فى النوع الواحد ، الى أن قال : وعلى هذا فيلزم وضع حدود لاختصاص كل من المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية وأن تكون المحاكم الشرعية خاصة بالنظر فى الأحوال الشخصية وباقى القضايا مدنية كانت أو تجارية أو جنائية تكون من اختصاص المحاكم النظامية بما فى ذلك مواد القتل لأنه لا فائدة من تكرار نظرها بالمحاكم الشرعية

والنظاميه كما هو جار الآن سوى التطويل بدون اقتضاء ، وعدم رعاية واحترام المحاكم الشرعيه لانه ان لم يثبت القتل شرعا لدى المحاكم الشرعيه ، وصدر الحكم ببراءة المتهم فالقضية تنظر ثانيا بالمحاكم النظاميه ، وبصير تطبيق القانون عليها ، وربما يحكم على المتهم بالإسخال الشاقه لثبوت الجنايه سياسه ، وحينئذ فيكون حكم القاضى الشرعى مغطلا وبذلك توجد القوضى ويشتد الاضطراب .

٩٣ — وأما الوجه الثانى وهو انتخاب أشخاص ذوى لياقه واستعداد واستقلال فيمكن الوصول لهذا الغرض بأخذ بعض الأعضاء الأهالي الذين مكثوا مدة فى المحاكم المختلطة ، ومن الأفنديه الذين تحصلوا على علم القوانين بأوربا وبعض الأورباويين الموجودين بالقطر المصرى العارفين بالقوانين وبلغة البلاد وعوائد الأهالي ، وبذلك اعترفت الحكومه صراحة بأن الشرعيه الاسلاميه لا تصلح قانونا تسيير عليه المحاكم المصريه ، لأنها لا تطبق الشرعيه الاسلاميه الا فى دائرة ضيقه جدا وهى دائرة الأحوال الشخصيه . وهكذا قد انحصر ظل التشريع الاسلامى وظل يتقص من سلطاته شيئا فشيئا الى أن انتهى الى هذه الصورة التى سجلها ناظر الحقايقه (١) .

(٧١) إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية

٩٤ - فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ أصدرت الحكومة الحالية القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذى ألغى المحاكم الشرعية والمحاكم الطائفية التى كانت مختصة وحلها بمسائل الأحوال الشخصية للمصريين - الأولى للمسلمين ، والثانية لغير المسلمين ، وأضاف اختصاصها الى المحاكم المصرية العامة . وبهذه الطريقة وحد الشارع ولاية القضاء المصرى بلا تمييز بين أجنبى ومصرى ، وبين مسلم وغير مسلم ، اذ أن تشعب جهات الاختصاص فى بلد واحد يؤدى الى متاعب لا حصر لها يتحملها المتقاضون ، وتتمش المحاكم فى سبيل ازلتها . وقد شهدت مصر ألوانا من تضارب الأحكام ، وأخرى من تنازع الاختصاص ، فكادت القضية - وما تحويه أوراقها من حقوق للأفراد - تتأرجح بين جهة اختصاص وأخرى دون استقرار والمتمنان لأربابها ، وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما يأتى : (تطفى قواعد القانون العام أن تكون سيادة الدولة عامة ومطلقة داخل بلادها ، كما تطفى بأن يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم لقوانين البلاد ومحاكمها ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التى تتناولها خصوصياتهم أو القوانين التى تطبق عليها .

٩٥ - ولكن الحال فى مصر على عكس ذلك . فجهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين أقتسمت ببيت متعلدة ، وكل جهة تطبق قوانينها وتتبع اجراءاتها الخاصة بغير أن يكون هناك صلة تربطها ، أو هيئة عليا تشرف على قضائها ، ورغم أن الدولة قد استردت سلطانها القضائى بالنسبة للأجانب فأصبحت المحاكم الوطنية هى التى تطفى فى جميع

منازعاتهم حتى ما تعلق منها بأحوالهم الشخصية . ولقد ورثت مصر نظام تعدد جهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية عن الماضى فقامت المحاكم الشرعية ، وقام الى جانبها القضاء الملى . ثم تعددت جهات القضاء الملى فأصبح لكل طائفة قضاؤها وقوانينها الموضوعية الخاصة ، واجراءاتها الخاصة مما أدى الى الفوضى والاضرار بالتقاضين حيث استتبع تعدد جهات القضاء رغبة كل جهة فى توسيع دائرة اختصاصها ، والاعتداء على سلطة غيرها ، خصوصا مع عدم وجود حدود دقيقة أو ثابتة لاختصاص كل منها . فان المرجع الباقى لتحديد ولاية محاكم الطوائف هو أحكام الخط الهمايونى الصادر فى تركيا سنة ١٨٥٦ ، وأحكام بعض النظامات أو التشريعات السابقة أو اللاحقة ، وكلها آثار تشريعية عشائية قللت فى مصر . ولم تكن هذه الآثار التشريعية فى صياغتها وتفسيرها وليدة حرص على توخى الوضوح والأحكام وإنما كانت فى حقيقتها ثمرة تجهيل اقتضت ظروف السياسة . وقد استتبع هذا التجهيل تنازع المحاكم فيما بينها ، وتعدد الأحكام التى تصدر فى النزاع الواحد ، وبقي المتقاضون يستعملون محكمة على أخرى ، وظل مصير الحقوق رهينا بهوى الظروف يتحكم فيه للدالخصومة ، وهكذا تكدست الأحكام المتناقضة بالمئات تلتبس مخرجا الى التنفيذ ولا مخرج .

وانتهت المذكورة بسرد المبررات لهذا القانون مبتغية تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد أهل الوطن الواحد ، ونظمت حال رجال القضاء الشرعى والمحامين الشرعيين على الوجه الذى بسطته ، والمادة الأولى لهذا القانون هى (تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم الملية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لفاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ الى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون المرافعات بدون رسوم جديدة .

الفصل السادس

(٣٩) الزواج عند بعض الأمم

٩٦ - لا يشك من اطلع على الأديان أنها مجمعة على أن النكاح مشروع للتناسل ، وبقاء النوع وهذا أمر فطري غريزي ، إذ أن جميع الحيوانات مدفوعة الى التلقيح بدافع الشهوة البهيمية فيها ، فهي مضطرة الى ذلك وحرصه على التناسل والمحافظة على نسلها والاعتناء به فالإنسان أولى من سائر الحيوانات بما أوتي من العقل ، أن يعمل بمقتضى فطرته على أن ينضم الى شريكة له فى حياته بطريقة منظمة توفر له الراحة والمتعة . فمنذ وجد النوع البشرى على الأرض وجد الزواج والاجتماع بين الرجل والمرأة ، لا تشذ أمة عن هذه السنة ، فهي من سنن الله (فلن تجد لسنة الله تبديلا) وقد اختلفت الأمم وتباينت فى تحديد الطريقة التى بها يجتمع الرجل والمرأة . فبعض الأمم ترى وجوب تعدد الزوجات كثيرا للنسل ، وبعضها ترى وجوب تعدد الأزواج للمرأة الواحدة خصوصا فى البلاد التى يقل فيها عدد النساء عن الرجال ، كما أن بعض الأمم يقتصر على زوج واحد لزوجته واحدة .

٩٧ - تزوج المرأة بعدة رجال - عند بعض الأمم يوجد نظام يباح بنقضه لجماعة من الرجال أن يشتركوا فى زوجة واحدة فتكون حقا مشاعا . بينهم ، ويكثر ذلك فى الشعوب البدائية وفى هذا النظام قد تختلف منزلة الأزواج وقد تتحد فيكون الأزواج تارة على قدم المساواة فى الحقوق والواجبات والأبوة للزوجة . فيعتبرون جميعا آباء لمن تأتى به الزوجة من أولاد . وتارة يعتبر أحد الأزواج زوجا أصيلا فينسب اليه وحده جميع من

تأتي به المرأة من أولاد وستين من علماء أزواج من الدرجة الثانية ، لهم مساكنة الزوجة في مقابل بعض الواجبات تلقى على عاتقهم أو بغير مقابل . ويكون هذا في بعض الأحيان في الأزواج الذين بينهم رابطة قرابة فيعملون على الاشتراك في زوجة واحدة ، ويوجد ذلك النوع في جنوب الهند وعلى حدوده الشمالية وخاصة لدى قبائل (جوانوارس - زيلندة الجديدة - جزائر ماركيز وجنوب أمريكا وفي بعض جهات كاتاريا من غرب أفريقيا وفي اليوسين من آسيا وجبال هماليا وغير ذلك من السكان . فقد جرت عاداتهم أن يتزوج الأخ الأكبر فتصبح زوجته زوجة لجميع أخوته . والمرأة تتمتع بإخلاص جميع أزواجها . ومصالح البيت تكون موزعة على هؤلاء الأزواج . والحكومة الهندية تحاول إخضاع هذه القبائل لقانونها العام الذي لا يبيح مثل هذه الحالة . والمقائد الدينية عند هذه القبائل لا تزال تصوق جهود المصلحين ، ويظهر أن هذا النظام نتيجة الفقر وعدم وجود القدرة عند الرجل على القيام بشئون أسرة مستقلة يقوم فيها بشئون أبنائه . وفي بعض قبائل العرب في الجاهلية كان الولد يشارك أباه في زوجته . والشكل الثاني لهذا النظام أن يتاح تعدد الرجال لامرأة واحدة بدون قيد بوجود رابطة قرابة بين الأزواج . وهذا النوع كان موجودا في الجاهلية . وقد يباح التعدد على وجه يجعل الزوجة متصلة بزوج واحد ويباح لغيره أن يسكنها لا على أنه زوج . ويسمى هذا نكاح الاستبضاع . وقد كان شائعا عند الرومان وفي الجاهلية . فقد كان الزوج يبيع لزوجته أن تتصل برجل عظيم لتأتي له بأولاد نجباء ينسبون إليه . ويحملون اسمه . بل كان هذا النوع يعد من الفضائل عند الاسبرطيين . وقد كثرت أنواع اتصال الرجال بامرأة واحدة . ومن عيوب هذا النظام أنه يؤدي الى ضعف غريزة الغيرة عند الرجال على النساء ، لأن المرأة تصبح مشاعة بين رجال متعددين ، لا تحمل النخوة واحدة منهم على المحافظة على كرامتها (١) .

(١) الأسرة والمجتمع ص ٥٨ - ٦٦ .
القرينات والمقابلات ص ٢٢٢ - ٢٢٤

٣٣- تزوج الرجل بعدة نساء استحسانه تعدد الزوجات في بعض الظروف دون بعض مساوئ عدم التعدد

٩٨ — يوجد في جميع أنحاء العالم بعض المجتمعات التي تبيح للرجل أن يتزوج بعدة نساء ، لأن كثرة نساء الرجل مدعاة لشجاعته وقوته ويساره ، أو لأن الرجل يحتاج الى من يخدمه ويقوم له بتحصيل الثروة في البلاد التي يتعذر على الرجل أن يقوم بحاجاته منفردا فيستعين بنسائه في أعماله يقمن بالزراعة وخدمة الماشية ، أو لأن العقيدة تؤثر عليه ، فيعتقد أن في تعدد النساء ارضاء لمعبوده . وبعض الأمم تقصر جواز التعدد للرؤساء دون غيرهم وعلى كل حال فمهما قيل في أسباب التعدد فالحياة العملية قد تجعله مفيدا في بعض الأحوال دون بعضها فمن كانت امرأته عقيبا فليس من المصلحة العامة ولا من مصلحته أن يلزم بوحدة الزوجة لأن في ذلك انهيارا لقواه المعنوية مما يجعله في المجتمع عضوا أشل . وكذلك من تكون زوجته مريضة مرضا لا يرجى برؤه وبعض المجتمعات التي تبيح التعدد لم تجعل له حدودا ، وبعضها تقصره في عدد معين الى ثمان أو عشر مع جعل تفاوت بينهم في الحقوق أو المساواة ، فعدد السكان الأصليين لآستراليا كان يجوز لرؤساء العشائر الاستحواذ على عدد من النساء ، غير أن بعضهم يعتبرن زوجات شرعيات بينما ينزل من عداهن منزلة الاماء الأرقاء ، وفي عشائر الشاروا

(من السكان الأصليين بأمريكا) كَانَ الرجل يتزوج عادة أكثر من واحدة ، ولكن إحدى زواجه كانت تعتبر الزوجة الأصلية ، وكان لها السيطرة وانتفوذ على من عداها من الزوجات ، وكان الصينيون في أقدم عصورهم على نظام تعدد الزوجات مع تفاوت بينهن .

والدين الاسلامي أباح تعدد الزوجات في حدود خاصة ، وبعدة قيود ، فأباح للرجل أن يتزوج باثنتين وثلاث وأربع ولا يصح له أن يجمع في عصمته في وقت واحد أكثر من أربع زوجات وسوى بينهن في الحقوق والواجبات ، وأوجب على الرجل أن يعادل بينهن في كل ما يستطيع العادل فيه ، في المأكل والمشرب والملبس والسكن والمبيت ونحو ذلك : فإن خاف الرجل ألا يعادل بين نسائه لا يصح له الزواج بأكثر من واحدة ، وفي ذلك يقول عز وجل (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة) فبين عز وجل انه العادل المطالب به الزوج ليس العادل في المحبة القلبية ، ولا في الميل النفسى لأن هذا غير مستطاع ، ولا يكلف الانسان الا بما يستطيع ، وانما هو العادل فيما يمكن العادل فيه كالمأكل والمشرب ونحوهما ، لأن الزوج ان قصر في هذه الأمور ومال فيها عن المرأة كل الميل يكون تاركا لها كالمعلقة فلا هي بالمتزوجة ولا هي بالمطلقة ، وهذا هو الجور الذي لا يقره الاسلام لأنه عليه السلام يقول لا ضرر ولا ضرار في الاسلام) ويقول الله تعالى (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) ويقول عليه السلام في بيان العادل المطلوب بين الزوجات بعد أن قسم بين نسائه وعادل بينهن (اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذهني فيما تملك ولا أملك) فالميل القلبي والمساواة فيه غير مقدور للمرء فلا يكلف به . وأباح للرجل معاشره الاماء بدون قيد دضا لعامل الغريزة لأن في ذلك دفع الضرر عن امرأة يتزوجها ولا يؤدي حقها ، وهذه هي حكمة الشارع الخبير بطوايا النفوس وجبله البشرية . فالاسلام ينظم حياة الانسان ، ويوفق بين طبيعته وبين المصلحة التي تحقق له السعادة ، فليس من الممكن أن يشرع غير ذلك فيحرم تعدد الزوجات على حين أن الحروب والجوائح التي تؤدي

أحيانا إلى قصص في الرجال وكثرة في النساء لا يمكن تجاهلها ، فلو ترك
تشرع جواز التعدد وألزم الرجل بامرأة واحدة لاستثنى القسق وازداد
التفجور ، وعمت الفاحشة بين النساء اللاتي لا يجدن فرصة لقضاء حاجتهن
الطبيعية ، وكيف تقاوم الطبيعة ! فلذلك كان الاسلام وتعاليمه الصالحة لكل
زمان ومكان لا يقفه مكتوف اليدين في حالة كثرة النساء وقلة الرجال ، فلابد
أن يعالج هذه المشكلة بإباحة التعدد مع منع الضرر ، فإذا رأى ولي الأمر
أن في هذه الإباحة ضررا بالمصلحة العامة أو أنه لا داعي إليه لعدم الكثرة في
النساء فله أن يمنع هذا المباح ، وفي يده أن يقدر ظروف الأحوال والملايسات
ويصدر حكما شرعيا يحقق المصلحة ، فليس من الصواب منع التعدد في
بعض الأحوال كما أنه ليس من المصلحة إباحة التعدد في بعض الأحوال .
وهذه طبيعة التعاليم الاسلامية فهي تنظر الى الصالح العام وتهدف الى
تحقيقه ، ويعترف بعض المفكرين من الأمم التي لاتدين بالتعدد ، أن تحريره
شر وبيل على الفضيلة إذ أن مساوئ المخادنة والمعاشره بدون زواج لا تزال
تنص الحياة الزوجية ، وتجعلها مضطربة مختلة ، فقد خطب أحد رجال
الحكومة الفرنسية خطبة ذكر فيها أن عدد الأولاد اللقطاء المجموعين في
الملاجيء بلغ حدا عظيما أرهق ميزانية الملاجيء ، وما ذلك الا نتيجة عدم
التعدد . ولا تزال مشاكل عدم التعدد تصعب ببعض المجتمعات ، وتتطلب
حولا عاجلة تحقق المصلحة (١) ولا سبيل لمعالجة هذه المفاسد الا بالأخذ
بما جاءت به تعاليم الاسلام من مراعاة المصلحة العامة وظروف المجتمع
وايجاد توازن بين الرجال والنساء اللاتي يكثرن أحيانا ، فيكون من المحتم
وضع صمام يمنع تسرب الفساد ، وذلك بتعدد الزوجات لرجل واحد وهذه
شرعة الحكيم العليم .

(١) المقارنات والمقالات من ٢٢٦ - ٢٢٩
الأسرة والمجتمع من ٦٦ - ٧٢ -
دائرة مطروق وجدى جزء ٤ من ٦٩١ - ٦٩٢ .

٢٤- تزوج الرجل بامرأة واحدة

٩٩ — من أنظمة الزواج نظام يوجب ألا يتزوج الرجل بأكثر من امرأة واحدة في وقت واحد ، ولا المرأة أكثر من زوج واحد كذلك . وقد أخذ بهذا النظام كثير من المجتمعات الانسانية قديما وحديثا ، متحفزا وبدائها . وساد على الأخص في العصور القديمة عند قدماء اليونان والرومان ويسير عليه في العصر الحاضر جميع الأوربيين وسلاسلهم بأمريكا وأستراليا وغيرها وقد جعلته المسيحية المثل الأعلى للزواج وإن لم يرد في الانجيل نص صريح يدل على تحريم تعدد الزوجات ، وإنما فهم بعض الفقهاء المسيحيين هذا المعنى من عبارة في الانجيل لاتدل دلالة صريحة على ذلك . وقد صار قدماء المسيحية على هذا النظام لأن معظم الأمم الأوربية التي انتشرت فيها المسيحية في أول الأمر — وهم اليونان والرومان ومن اليهم — كانت التقاليد عندهم تحرم تعدد الزوجات ، وقد سارت على هذا النظام بعد اعتناقها المسيحية على ما وجدت عليه آباءها فلم تكن وحدة الزوجة لديها نظاما طارئا جاء به الدين الجديد الذي دخلت فيه ، وإنما كان نظاما قديما جرى عليه العمل قبل ذلك . غير أن الأوضاع الكنسية المسيحية قد استقرت الآن على تحريم هذا التمدد ، واعتبرت هذا التحريم من تعاليم الدين ، كما يتضح ذلك جليا عند الكلام على الزواج عند المسيحيين (١) ولهذا النظام أضرار يضح منها المجتمع الذي يسوده لأن عدد الأخدان والعشيقات يزداد في تلك البلاد زيادة تضر به .

(١) الأسرة والمجتمع ص ٧١ .
المقالات والفتاوى ٢٤١ .

٣٥ - عادات في الزواج

١٠٠ - من عادة جماعة « الشهباس » من سكان كولومبيا بأمريكا ،
تعبير البكر التي لم تجد لها رجلا يفض بكارتها بغير الزواج ، فينظر إليها
أترابها بعين الاحتقار والازدراء ، لأنها خالية من المحاسن وغير موافقة
لأذواق الرجال . وهذه عادة مستبحة في نظر كثير من الأمم ولا بأس بها
عند هذه البلاد ، وإذا سمعوا أن بعض الرجال لا يتزوج الا بامرأة واحدة
فقط قالوا ما أقبح هذه العادة المغايرة للذوق والطبع السليم . وهل شافت
الدنيا في وجوه هؤلاء الناس حتى يلتزموا ذلك الوضع المنافي لطبيعة
الانسان (١) .

ومن عادة بعض المجتمعات استخدام الرجل مقابل المهر عند عدم قدرة
الخطيب على دفع المهر فيؤدي بدله خدمة لولى المخطوبة مدة من الزمن نظير
المهر ، فإذا أوفى استحق الزواج بالمخطوبة . وشروط الاستخدام مختلفة .
ففي بعض البلاد كان الاستخدام نوعا من أنواع الاسترقاق ، وفي أخرى
كان الاستخدام استجارا ، ومن الجارى الآن في بعض جهات أمريكا
الشمالية أن الخطيب يؤدي لأهل المخطوبة بعض رزقه ومكسبه وهو مقيم
في مكانه بدون أن يدخل في عائلة المخطوبة ، فإذا أوفى ما عليه استحق
مخطوبته ، وتزوج بها . وأحيانا يشترطون على الزوج مقدار مدة الخدمة
ويقبلون دخوله بالزوجة ثم يؤدي لهم المتفق عليه بعد ذلك . ويظهر أن
شرعة شعيب عليه السلام كانت تحيز استجار الخطيب ليخدم ولي أمر
المخطوبة مدة نظير المهر . فقد قال شعيب لموسى عليهما السلام (انى أريد

(١) القارنات والمقابلات ص ١٩ ٢٠

أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أذ تجرني ثمانى حجج فإن أتممت عشرا فمن عندك وما أريد أن أشق عليك) .

وكانت تلك الخدمة فى رعى الغنم مقابل أن يزوجه شعيب إحدى ابنتيه ، فقبل موسى ذلك ، على أنه بالخيار فى أى الأجلين ، وبعد انتهاء المدة صاهر موسى شعيبا .

١٠١ — تختلف العادات فى الدلالة على تزوج الرجل بالمرأة واجتماعه بها ، وقديما كان عند بعض الأمم يدل على ذلك بتغلب الرجل على المرأة وسطوه عليها فتصبح مدافعة عن نفسها وساعدها أترابها على التخلص منه ، فإذا تغلب الرجل على المرأة حملها على ذراعيه كحمل الفتيمة ، ووضعها فوق عتبة الباب علامة على اتمام دخولها فى حوزته وملكه ، وهذه عادة بعض اليونانيين قديما ، ومن الطرق المستعملة لافهار الزواج والدلالة على انعقاده طريقة البيع والشراء بالفعل أو بأمر معنوى يدل عليها . وهناك طريقة تدل على ذلك وهى أكل الزوجين معا فطيرة الزوجية المستعملة عند بعض سكان أمريكا وكثير من سكان الجبال الهندية ، وهى فطيرة تصنعها المرأة بنفسها وتقدم نصفها لزوجها وهى جالسة على ركبتيه وتاكل نصفها الآخر ويشربان أثناء الأكل مشروبا . وقد كانت هذه الطريقة مستعملة عند بعض اليونان ، وقد بقيت هذه العادة وتطورت عند الأوربيين ، الا أنهم لا يلتزمون الكيفية التى كانت قديما . وبعض الأمم تسير على أنواع من الزواج يسمى زواج التجربة ، وهو أن الرجل والمرأة يقيمان مع بعضهما جملة أيام ثم يعقدان الزواج بعد ذلك أو يفترقان ، وعند بعض أهالى سيلان تقدر المدة بخمسة عشر يوما . وقد كانت هذه الطريقة مستعملة عند العرب ، ومدة التجربة كانت ثلاث ليال ، وعند الرومان كان الرجل يعيش مع المرأة سنة كاملة فإذا مضت ولم تخرج الزوجة من منزله صارت ملكا له لأن الزوج كان مطلق التصرف فى زوجته كما له (١)

الباب الثانى

٣٦ - فى الزوج والطلاق الاسلاميين

الفصل الاول فى الزواج

١٠٢ - الاحوال الشخصية ومدلولها :

موضوع بحثنا فى الزواج والطلاق فى جميع الأديان . وهذا الموضوع جزء من طائفة من الأحكام تسمى (الأحوال الشخصية) فى الشريعة الاسلامية وفى غيرها من الشرائع ، لأنها تخص الأحكام المتعلقة بالانسان من حيث أهليته أو زواجه وطلاقه وميراثه ، وغير ذلك . وتختلف هذه الدائرة وتتشعب بحسب ما يصطلح عليه المشرعين ، فمثلا الهبة فى الشريعة الاسلامية لا تدخل فى دائرة الأحوال الشخصية على حين دخولها فى بعض الشرائع فى هذه الدائرة والأحكام الشرعية الاسلامية جميعها تنحصر فى نوعين : اعتقادية — تتعلق بتكوين العقيدة الصالحة فى قلب المؤمن وما يلزمها من الوسائل والمقدمات . وعملية — يكلف المؤمن بها فى سلوكه فيؤدى العبادة يقصد بها التقرب الى الله وحده ، فيصوم ويصلى ويحج ويؤم ، لا يبغي بذلك الا وجه الله فى تحكم علاقة الانسان بربه ، ومن الأحكام العملية معاملة الانسان مع غيره من الناس بالبيع والشراء والاجارة وما الى ذلك . ولهذه الأعمال علاقة وثيقة بالمجتمع الذى يعيش فيه الانسان ، فهى تنظم علاقة الأفراد بعضهم مع بعض ، كما تنظم علاقة الجماعة بجماعة أخرى ، أو علاقة الأمة بأمة أخرى ، فتصرفات الانسان مع غيره ، إذ كانت صالحة

صلح المجتمع بها ، وإن كانت غير ذلك أصاب المجتمع ضرر بليغ منهاقتباسك الجماعة واتحادهم وصلاتهم يرتبط بسلوك أفرادهم ، فمباحث الزواج والطلاق ونحوهما أحكام عملية اصطلح الفقهاء على تسميتها بالأحوال الشخصية ، وقابلوها بقسم من المعاملات يسمى المعاملات المدنية ، وقسم آخر عرف بقسم الجنایات فأصبح مدلول الأحوال الشخصية شاملا فقط لكل ما يتعلق بشخص الانسان وذاته ، وما يتعلق بالمال ونحوه أصبح شاملا للبيع والشراء ونحو ذلك . وسنبداً بذكر الزواج والطلاق في الشريعة الاسلامية ثم في الشريعة المسيحية . ثم في الشريعة اليهودية ، ثم نقف على ذلك بذكر الشرائع الأخرى ان شاء الله ، ومنثم يبقية أحكام الأحوال الشخصية مع الإيجاز بقدر ما تسمح به ظروف البحث ومعالجته .

٣٧- حكمة النكاح وأسراره

١٠٣ - خلق الله الانسان وكرمه قال تعالى (ولقد كرمتا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وقضناهم على كثير من خلقنا تفضيلا) وقد جعل الله - بحكمته السامية - الانسان خليفته فى الأرض ليعمرها ، وسخر له ما فى السموات وما فى الأرض جميعا ، وهيا له السبل ، وأعد له الوسائل ، وأضاء له الطرق ، وهدها التجدين ، ومن النظام الذى يتوقف عليه استقرار العمران ، ويستقيم به على أكمل حال وأفضل منهاج وأحكم سبيل وأعظم سعادة - أمر التناسل والتوالد وحسن العلاقات وتيسيم الصلات بين الرجل والمرأة على وجه تصفو به العشرة وتتحقق به المودة والألفة وتزفرف عليه أجنة الرحمة . وان عماد ذلك الزواج الذى تقتضيه العطرة وتتطلبه الفريضة المتطلعة الى المعاشرة المتحفزة الى تكوين الأسرة التى تجعل الحياة هنية ، والقلب مطمئنا . وان من عجائب صنع الله أن يجعل الكون يعمر على هذا الوجه فخلق من الماء بشرا فجعله نسباً وصهراً ، وسلط على الخلق شهوة اضطرهم الى ايجاد التناسل والتوالد لبقاء النوع الانسانى ، ثم عظم أمر الانساب وجعل لها خطراً فحرم بسببها السفاح بنكاح غير شرعى ، وبالنسب فى تقييده ردها وزجراً ، وجعل ارتكابه جريمة فاحشة وأمرًا منكراً ، ونقدب الى النكاح وحث عليه وأمر به وبث بذور النطف فى الأرحام ، وأنشأ منها خلقاً سوا فتبارك الله أحسن الخالقين . فالزواج معين على الدين والدنيا ، وحسن لمن قام به . وقد حث عليه القرآن الكريم فقال عز وجل (وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسباً وصهراً وكان ربك قديراً) وقوله (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها

وجعل بينكم مودة ورحمة) وقال (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وإشي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) وقال (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامالكم ان يكونوا قراء يسمعون كلام الله من فضله) وقال مخاطبا لخاصته رسله (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية) وقال محمد عليه السلام (تناكحوا تناسلوا تكثرُوا فاني مباه بكم الأمم يوم القيامة) وقال (تنكح المرأة لأربع . لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها يخافن بذلك الدين تربت يدك) وروى حميد بن أبى حميد الطويل : أنه سمع أنس بن مالك يقول ما معناه :

(جاء ثلاثة رهط الى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته فلما أخبروا كأنهم تهاووا فقالوا : وأين نحن من النبي عليه السلام ؛ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . قال أحدهم : أما أنا فاني أسلى الليل أبدا . وقال آخر وأنا أصوم الدهر ولا أفطر . وقال آخر : أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا . فجاء رسول الله فقال : أتم الذين قلتُم كذا وكذا ؟ أما والله اني لأخشاكم لله وأتاكم له ، لكني أصوم وأفطر وأصلى وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني) وقال (اذا أتاكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه الا تفعلوه تكن فتنة في الأرض فساد كبير) فما أبلغ هذا التحريض على الترغيب في الزواج منعا للقصد وتحقيقا للمجتمع الصالح الذي تفرغ عليه الفضيلة ، ويتخلص فيه ظل الرذيلة . ويقول عليه السلام (من تزوج فقد أحرز شطر دينه . فليتنق الله في الشطر الثاني) فقد جعل الزواج شطر الدين لمنافعه الجمة ، وفوائده المتعددة من تكوين الأسرة والعمل على تربية الأولاد والإشراف عليهم ليشبوا صالحين يقومون للمجتمع بما يتطلبه من استقرار . فان الفاحشة تقوض من المجتمع بنيانه ، وتأتي عليه من القواعد . وقد جعل عليه السلام الولد الصالح استدامة لعمل الانسان ودوام نفعه وبره لمجتمعه فقال : (كل عمل ابن آدم ينقطع الا من ثلاث) . وجعل منها الولد الصالح الذي يدعو لوالده . واذا ذهبنا الى حصر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المرغبة في الزواج لطلال بنا مجال القول ، فانه ذو سعة . ونكتفي بما ذكرناه ونرى في سفر التكوين في الاصحاح الأول

ما يأتي معناه . (وقال الله تحمل بنى الانسان فيسلطوا على سمك البحر وعلى طير السماء وعلى البهائم وعلى كل الأرض ، فخلق الله الانسان على صورته ذكرا واثى ، خلقهم وباركهم الله وقال لهم أنمروا وأكثروا وأملثوا الأرض وأخضعوها وتسلطوا على سمك البحر وعلى طير السماء وعلى كل حيوان يلب على الأرض وقال الرب الاله ليس جيدا أن يكون آدم وحده فأصنع له معينا نظيره) فهذه العبارات تفصح عن الحكمة فى خلق الانسان على هذه الهيئة التى أوجده الله عليها ، وسخر له ما فى السموات وما فى الأرض ، وأحكم بقاء النوع الانسانى على الأرض ليعمرها وذلك انما يكون بالتزواج بين الذكر والاثى . فالزواج رابطة دعت اليها طبيعة الانسان منذ وجد ، وسيبقى على تلك الحال حتى يبلغ الكتاب أجله . والشرائع السماوية رُغبت فيه ليستمر خليفة الله على الأرض لعمارتها وتحقيق حكمة الله التى قصدها من ايجاد الانسان ليسمو على الحيوان فى تناسله بالنكاح المحقق لاختصاص المرأة بزوجها ، والمحافظة على النسل منتسبا الى أبويه لا شائما بين أفراد البشر ، فيتحقق الفارق بين الانسان والحيوان الأعجم فى التناسل ويزول السفاح المهين الذى يخلط الأنساب ، ويجعل النرية مهتلة بلا تربية ولا راع يرعاها ويحنو عليها . فرقى الانسان من الناحية العقلية جملة يفكر ويبالغ فى التكثير لاجداد مملكة صغيرة له ، ييسط عليها سلطانه . ويضمن اليها قلبه ، ويحمل بنفسه عبء واجباتها وحاجاتها ، وتكون الزوجة عوناً له وتشاركه السراء والضراء . وتعمل معه عبء الحياة المستقرة السعيدة ، فقد رفع الشارع شأن عقد النكاح ، وجعل له شروطا تسمو به عن بقتة عقود المعاملات . ففى النكاح وجود الولد ، وكسر الشهوة وتدير المنزل ، وقد جعل بعض الفقهاء الاشتغال بأمر النكاح وآثاره من تربية الولد والقيام بواجب الأسرة أفضل من التخلّى للصلاة النافلة ، ولعلمهم نظروا الى الفائدة المترتبة على النكاح من تحقيق السعادة فى الأرض لبنى الانسان . وايجاد العمران المستكمل لمعداته من بناء المجتمع القوى الصالح التى تتآلف أفرادها وترابط بالمواثيق ارتباطا يجعلهم كالبنيان المرصوص يشد بعضهم بعضا . فهذه الآثار قصد اليها الشارع وأزّلها منزلة عالية يجدر بالمؤمن أن يشارك

فى تحقيقها ويعمل على تحمل ولجباتها ، فالرجل والمرأة شريكان فى عمارة الأرض كل منهما فيما هو خاص به من الأعمال المتنوعة المناسبة له . وقد قال محمد عليه السلام (ليتخذ أحدكم قلبا شاكرا ولسانا ذاكرا وزوجة مؤمنة صالحة تعينه على آخرته) فالزوجة الصالحة تذهب الوحشة ، وتحقق الأئس والانشراح والبهجة فتطيب بها الحياة . ولذلك جعلها الله تعالى سكنا فقال (وجعل منها زوجها ليكن يديها) فالزواج يحفظ الأعراض التى اذا انتهكت كانت وصمة عار تسبب العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع ، وتذهب بكرامته ، وكل ذلك يزول أركان المجتمع ويودى به ، فاذا ما علم الزوج أنه يكذب ويكدر لصالح ذرته المتسبين اليه ، يزداد قساسة ويكثر انتاجه ، لأنه يعمل لصالح نفسه ولن هم جزء منه يسر لسرورهم ويحزن لحزنهم لأنهم يخلقونه فيما يترك . ويرفضون عليه حياته . فالنكاح هو المحور الذى تدور حوله كل أنواع السعادة والهناء فى هذه الدنيا وتحقق به الحكمة من خلق الله للإنسان ومن تحقيق عمارة الكون على الوجه الأكمل (١) .

١١، الكرمانى شرح البخارى ج١٩ ص٢٥ وما بعدها .
 احياء علوم الدين ج٤ ص١٦ وما بعدها .
 فقه ومقارنة ص ٢ وما بعدها .
 حكمة التشريع ، فلسفته ج٢ ص٧ وما بعدها .

٣٨- صفة النكاح الشرعية النكاح تعريه الأحكام الخمسة متى يكون يتخلى للعبادة أفضل من النكاح ومتى يكون العكس ؟

١٠٤ — لا خلاف بين علماء المذاهب في أن النكاح فرض عند التوقان
فمن تأقت نفسه الى النساء بحيث لا يمكنه الصبر عنهن ، وتيقن من الزنا —
وهو قادر على المهر والنفقة وما يتطلبه الزواج ، ثم لم يتزوج فهو آثم .
والدليل على ذلك أن ترك الحرام واجب ، وما لا يتوصل الى تركه الا به
يكون واجبا ، فالتكاح واجب . ثم اختلف علماء المذاهب في غير هذم
الحالة على الوجه الآتي : فقال الحنفية : ان النكاح تعرض له الأحكام
الخمسة الترضية ، كما في الحالة التي ذكرناها . ويعرض له الواجب
علا لا اعتقادا ان وجدت الشروط السابقة مع عدم التيقن بوقوع
الزنا منه . بل خاف الوقوع فيه فقط . أو لم يمكنه منع نفسه من
النظر المحرم الا بالزواج . ويكون سنة مؤكدة حال الاعتدال مع القدرة على
الوطء والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور بظلم الغير وترك
الفرائض والسنن . ويكون النكاح مكروها تحريما عند خوف الجور بظلم
الغير . ويكون حراما ان تحقق من الجور اذا تزوج لأن النكاح انا شرع
لمصلحة تحصيل النفس وتحصيل الثواب . وبالجور يأثم ويرتكب المحرمات
من السرقة واغتصاب مال الغير وأكل أموال الناس بالباطل . فتتعدم المصالح

لرجحان هذه المقاسد ، وقال الشافعي في غير هذه الحالة التي اتفق عليها :
 ان النكاح مباح كالبيع والشراء لقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن
 تبتغوا بأموالكم) فقد أخبر الله تعالى عن احلال النكاح ، والمحلل والمباح
 من الأسناء المترادفة ، ولقطة الاحلال يستعمل في المباحات ، وفي النكاح
 ايصال النفع من الانسان الى نفسه ، وليس يجب على الانسان ايصال النفع
 اليها . وقد مدح الله تعالى يحيى عليه السلام بكونه حصورا اذ يقول في حقه
 (وسيدا وحصورا ونبيا من الصالحين) والحصور الذي لا يأتي النساء مع
 القدرة . ولو كان النكاح واجبا لما استحق المدح بتركه ، بل كان الأولى أن
 ينكر عليهم النبي عليه السلام ترك الزوج . وعبرة المذهب تطى ما يأتي
 من أن النكاح جائز لقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
 وثلاث ورباع) ولقوله عليه السلام . (يامشر الشباب من استطاع منكم
 الباهة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه
 بالصوم فانه له وجاء) فالصوم يكسر الشهوة ويضعفها كما يزيل الرجاء
 — وهو الخشاء — الشهوة ويضعفها . ومن جاز له النكاح وفاقته نفسه
 اليه وقدر على المهر والنفقة فالمستحب له أن يتزوج ، ومن لم تنق نفسه اليه
 فالمستحب أن لا يتزوج لأنه يتوجه عليه حقوق هو غنى عن التزامها ، فالأولى
 له التخلي للعبادة ، فقد عرضت بعض الأحكام للنكاح على وجه أضيق مما
 قال به الحنفية .

وقال المالكية : ان الأصل في النكاح الندب ، وتعتريه الأحكام الخمسة
 لأن الشخص اما أن يكون له رغبة في النكاح أو لا ، فالراغب فيه ان خشي
 على نفسه الزنا وجب عليه ، وان لم يخش الزنا ندب له ، الا أن يؤدي الى
 حرام من جور وظلم فيحرم ، وذلك كان يضر المرأة لعدم قدرته على الوطء
 أو لعدم وجود النفقة . وغير الراغب فيه ، ان أداه الى قطع مندوب كره له
 ذلك . وفي غير هذه الأحوال يكون مباحا .

والحنابلة يرون أنه ليس بواجب الا أن يخاف على نفسه الوقوع في
 محظور بتركه فيلزمه ، وهو المشهور في مذهبهم ويكون مستحبا عند أمن

الشهوة وعدم الخوف من الوقوع في محذور . فالاستغناء به في هذه الحالة أولى من التخطي لتوافل العبادة ، ومن ليست له شهوة كالنهن ، أو من ضعفت شهوته ، فالأولى له تركه لوجود الضرر بمن يتزوجها لعدم استطاعته القيام بشئون الزوجية .

ويرى الظاهري ، أن النكاح فرض عين على القادر على الوطء والاتفاق لقوله تعالى « فافتكحوا ما طاب لكم من النساء » وقوله عليه السلام لعكاف ابن خالد (ألك زوجة ياعكاف ؟ قال : لا . قال : ولا جارية ؟ قال : لا . . قال : وأنت صحيح موسر ؟ قال : نعم ، والصدقة . قال : فأنت إذن من اخوان الشياطين : أما أن تكون من رهبان النصارى فأنت منهم ، وأما أن تكون منا فاصنع كما نصنع وإن من سنتنا النكاح ، شراركم عزابكم ، وأراذل موتاكم عزابكم ، ويحك ياعكاف ، تزوج . قال عكاف : يا رسول الله اني لا أتزوج حتى تزوجني من شئت قال عليه السلام : فقد زوجتك على اسم الله والبركة كريمة بنت كلثوم الحميري) ولأن التحرر من الزنا فرض ، ولا يتوصل اليه الا بالنكاح ، وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا .

ولا يشك أحد في أن مذهب الظاهرية من القول بالفرضية على الإطلاق يصادم قواعد شرعية يسلم بها الظاهرية من أن الزواج الذي يؤدي الى ارتكاب محرم لا يكون فرضا ، لأن دفع الحرام بحرام آخر أكثر منه خطرا لا يجوز وإطلاق الآية مقيد بوجوب القدرة على النفقة وعلى استطاعته جميع ما يتطلبه الزواج ، وحال عكاف ومحاورة مع النبي عليه السلام تدل على أن عكافا توافرت فيه الشروط التي يجب معها الزواج فهو قادر على المهر وقادر على الاستمتاع وغير ذلك من شئون الزوجية .

وجملة القول في صفة النكاح أنه فرض عند الحنفية . أو واجب بمعنى الفرض عند غيرهم في حال استطاعة الزوج لكل ما يتطلبه الزواج من مال وصحة ، وتركه في هذه الحالة يوجب الإثم ، وبقيّة الأحكام الخمسة من وجوب عند الحنفية على اصطلاحهم ، أو سنة مؤكدة أو كراهة تحريم أو إباحة يمكن ارجاع الأقوال في بقية المذاهب إليها ، فالمسألة ترجع الى

اصطلاحات منهجية في اطلاق هذه الألفاظ ، اذ لا يمكن أن يبيح أحد النكاح عند ارتكاب محرم من جور المرأة أو غيرها ، فيحرم النكاح في مثل هذه الحالة .

وبقي بعد هذا مسألة أفضلية النكاح على التخلي للعبادة ، أو أفضلية التخلي للعبادة على النكاح ، فالحنفية يرون أن النكاح أفضل من التخلي لعبادة النوافل لقوله عليه السلام (من كان على ديني ودين داود وسليمان عليهما السلام فليتزوج) وقد اشتغل عليه السلام بالتزويج حتى انتهى العدد المباح له ، ولا يجوز أن يقال إنما فعل ذلك لأن نفسه كانت توافقه إلى النساء فإن هذا المعنى يرتفع بالمرأة الواحدة ، ولما لم يكتف بالواحدة دل على أن النكاح أفضل ، والاستدلال بحال الرسول صلى الله عليه وسلم أولى من الاستدلال بحال يحيى ، مع أنه كان في شريعتهم العزلة أفضل من العشرة ، وفي شريعتنا العشرة أفضل من العزلة كما قال عليه السلام « لارهبانية في الاسلام » .

والنكاح مشتمل على مصالح جمة فالاشتغال به أولى من الاشتغال بنفل العبادة على ما اختاره الخلفاء الراشدون ، وليس المقصود بهذا القصد قضاء الشهوة ، وإنما المقصود تحقيق هذه المصالح ، والشافعي يقول ان التخلي لعبادة الله أفضل الا أن تنوق نفسه إلى النساء ولا يستطيع الصبر على التخلي لعبادة الله تعالى لقوله « سيدنا وحسورا » فقد مدح يحيى عليه السلام على ترك النكاح . ولأن النكاح من جنس المعاملات والمقصود به قضاء الشهوة ، وذلك ما يميل إليه الطبع فيكون بمباشرة عاملا لنفسه وفي الاشتغال بالعبادة هو عامل لله تعالى بمخالفة هوى النفس، وفيه اشتغال بما خلقه الله تعالى لأجله قال تعالى « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » فكان هذا أفضل في تلك الحالة .

والأفضل في نظري ما اختاره النوازي من الجمع بين هذه الأقوال اذ يقول « فان قلت فمن أمن الآفات فما الأفضل له ؟ التخلي لعبادة الله أو النكاح ؟ فأقول يجتمع بينهما لأن النكاح ليس مانعا من التخلي لعبادة الله من حيث أنه عقد ، ولكن من حيث الحاجة إلى الكسب فان قدر على الكسب

الحلال فالنكاح أيضا أفضل ، لأن الليل وسائر أوقات النهار يمكن التخلي فيه للعبادة ، والمواظبة على العبادة من غير استراحة غير ممكنة ، فإن فرض كونه مستغرقا للأوقات بالكسب حتى لا يبقى له وقت سوى أوقات المكتوبة والنوم والأكل وقضاء الحاجة ، فإن كان الرجل ممن لا يسلك سبيل الآخرة إلا بالصلاة النافذة أو الحج ، أو ما يجري مجراها من الأعمال البدنية فالنكاح له أفضل ، لأن في كسب الحلال والقيام بالأهل والسعي في تحصيل الولد والصبر على أخلاق النساء ، أنواعا من العبادة لا يقصر فضلها عن نواقل العبادة . وإن كانت عبادته بالعلم والفكر وسير الباطن ، والكسب يشوش ذلك فترك النكاح أفضل . فإن قلت : فلم ترك عيسى عليه السلام النكاح مع فضله وتخلي لعبادة الله عز وجل ؟ وإن كان التخلي لعبادة الله أفضل فلم استكثر محمد عليه السلام من الأزواج ؟ فأعلم أن الأفضل للجميع بينهما في حق من قدر ، ومن علت همته فلا يشغله عن الله شاغل . ورسولنا عليه السلام أخذ بالقوة وجمع بين فضل العبادة والنكاح . وأما عيسى فأخذ بالعزم لا بالقوة واحتاط لنفسه ، ولعل حالته كانت حالة يؤثر فيها الاشتغال بالأهل أو يتعذر معها طلب الحلال أو لا يتيسر فيها الجمع بين النكاح والتخلي للعبادة فافكر التخلي للعبادة وهو أعلم بأسرار أحوالهم وأحكام أعصارهم في طيب المكاسب وأخلاق النساء ، وما على الناكح من غوائل النكاح ، وما له فيه . ومهما كانت الأحوال منقسمة حتى يكون النكاح في بعضها أفضل ، فتحققنا أن تنزل أقوال الأنبياء على الأفضل في كل حال) .

وهذا البيان المحكم من الغزالي يوجب علينا أن نسلك في أحوال غير الأنبياء ما يناسب حال كل شخص فأفضلية العبادة ، أو أفضلية النكاح عليها . ترجع في الحقيقة إلى حال كل فرد ، فهو أعلم بأحوال نفسه وما هو مستقر في قلبه ، وتعمد عليه فيه ، وإنما الأعمال بالنيات ، فالحكم على شخص واحد بأن الأفضل له النكاح أو العزوبة مطلقا قصور عن الإحاطة بقوائد النكاح ، واحذر للمصلحة العامة والمصلحة الخاصة اللتين يجب توافرهما في كل عمل من أعمال المسلم تحرزا عن الوقوع في المعاصي .

٢٩- خطبة النكاح . خطبة المعتدة نصيحاً وتلميحاً مخطوبة الغير لا تخطب . خطبة النكاح . مندوبات النكاح

١٠٥ - خطبة المعتدة نصيحاً وتلميحاً - مخطوبة الغير لا تخطب -
خطب النكاح - يندب في النكاح تقديم خطبة (بالكسر) وخطبة (بالضم)
وتكلم أولاً على الأولى ، وهي التماس الرجل النكاح ممن يريد تزوجها أو
من وليها . فإذا أراد الرجل أن يتزوج فلا يباح له أن يخطب من يشاء بل لا بد
من أن تكون المخطوبة خالية من موانع الزواج ، فإن كانت متصفة بما يمنع
عقد الزواج امتنع عن خطبتها ، لأن الخطبة مقدمة للعقد فإذا كان العقد غير
جائز تكون الخطبة عبثاً .

والحصيف العاقل يعمل على صون أفعاله عن العبث وإن لم يكن هناك
مانع من العقد التمس خطبتها لتكون زوجها له لأن الخطبة وسيلة إلى غاية
جائزة فتكون محققة لغرض مطلوب شرعاً . والمانع من الخطبة أن تكون
المرأة منكوحه أو معتدة من الغير لأن المتزوجة لا يمكن زواجها ، والمعتدة
من الغير ملزمة ببقاء مدة العدة التي تعقب الفرقة بينها وبين زوجها . فالمانع
من خطبتها شرعى ، والعدة تكون بسبب الطلاق ، رجعيًا أو بائنًا بينونة
صغرى أو كبرى ، وتكون بسبب الوفاة . لأن الطلاق الرجعى لا يزيل الملك
ولا الحل ، فيجوز للزوج مراجعتها مستقبلاً مادامت في العدة ولو بغير
رضاها . ولا يحتاج إلى عقد ومهر جديدين . والبائن بينونة صغرى يزول

عنها الملك ، لا الحل ، فلا يجوز للزوج أن يسيدها اليه الا بعقد ومهر جديدين .
سواء أكانت في المدة أم بعد انقضائها بشرط رضاها ، وفي السنوة الكبرى
يزول عن الزوج الملك والحل فلا يجوز له أن يردّها الى عصمته الا بعد أن
تزوج بغيره ويدخل بها دخولا حقيقيا وتحصل الفرة بينهما وتقضى عدتها

ومجمل ذلك أن معتدة الطلاق يحرم خطبتها تصرّحا كأن يقول رجل
مغاطبا لمعتدة طلاق : أريد أن أتزوجك ، وتصرّيا كأن يقول لها : أريد أن أتزوج
بامرأة دينة ، وهو يقصدها ، ومعتدة الوفاة تحرم خطبتها تصرّحا لا تصرّيا ،
فإن التعريض يغطيها جائز لقوله تعالى « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به
من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن
لا تواعدوهن سرا الا أن تقولوا قولا معروفا » أفادت الآية أنه لا جناح في
التعريض للمعتدات عدة وفاة بالفاظ تدل على ما كننه في أنفسنا في غير
إيضاح ولا صراحة . والسرا في ذلك أنه لا مضارة في هذا التعريض ، ولا
يترتب عليه ضرر بالغير لأنها بعد وفاة زوجها لا ارتباط لها بمن يظن أنه يرغب
فيها لسبق زواجه بها . ويتجنب في التعريض ذكر الألفاظ النائية التي لا يليق
ذكرها مما يتعلق بالجماع ونحوه . هذا ما يتعلق بخطبة المعتدة فيما لو خطبها
أجنبي فاذا خطبها من منه المدة فيجوز له تصرّحا وتصرّيا الا للبائن بينوة
كبرى ، لأنه لا مانع من أن تصبح له زوجة لسبق ارتباطه بها وحلها له .
وخطبة المخطوبة للغير ممنوعة لقوله عليه السلام « لا يخطب أحدكم على خطبة
أخيه » لأن هذا يمدّ حياة ، وهي منهي عنها شرعا لقوله عليه السلام :
« المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتنازع على بيع أخيه ولا يخطب على
خطبة أخيه حتى يذر » فالنهي في هذا الحديث والذي قبله يدل على التحريم

١٠٦ - مندوبات النكاح :

وينبى في النكاح أربع خطب تكون بالفاظ تشتمل على حمد الله
والصلاة على رسوله وآية مشتملة على أمر بتقوى ، وتكون الأولى من راغب
الزواج عند ارادته ، ويحييه ولي الزوجة أو وكيلها بالاجابة ان وافق على
الخطبة . وهذه هي الخطبة الثانية . وعند العقد يخطب ولي المرأة أو وكيلها

فيجيبه الزوج بالمواقة • وهاتان الخطبتان تكونان عند الإيجاب من ولي المرأة أو وكيلها وعند القبول من الزوج • والمأثور في مثل هذه الخطب : الحمد لله لعبده وتستعين به وتستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به الأرحام إن الله كان عليكم رقيبا » • « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما » •

ويندب الزواج من البكر إلا لحاجة إلى الثيب ، كما يندب عدم التطلع إلى الجاه والمال وغير ذلك من المظاهر الدنيوية التي يهاقت عليها من يتجافى المقصود الحقيقي من الزواج ، وهو العشرة والسكن إلى المرأة ، وقد قال عليه السلام « تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » •

ويندب أن تكون المرأة أقل جاها ومالا وعزا من الرجل ، لأن الرجال قوامون على النساء حافظون لهن ، فإن لم يكن الرجل أعز جاها ، وأكثر مالا ، ففى الكثير الغالب لا تخضع له المرأة فلا يستطيع صيانتها والهيمنة عليها ، ولذلك يقول الرسول عليه السلام « من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا ذلا ومن تزوجها لمالها لم يزد الله إلا فقرا ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله إلا ذلالة ، ومن تزوج امرأة لم يرد بها إلا أن يفض بصره ويحصن فرجه أو يصل رحمه بآرك الله له فيها وبآرك لها فيه » .

ويندب في النكاح اعلانه والوليمة له ، والزفاف إذا لم يترتب عليه مفصلة دينية ، ويرى الإمام مالك إخفاء الخطبة خشية كلام المفسدين عند عدم اتمام عقد النكاح ، وتهنئة العروس والساء للزوجين (١) •

(١) الاحياء ج٢ ص ١٠٧ وما بعدها .
مفنى المحتاج ج٢ ص ١٢١ وما بعدها .
ابن عابدين ج٢ ص ٢٦٨ وما بعدها .
السنوى ج٢ ص ٢١٦ وما بعدها .
الترغ الكبير ج٢ ص ٢٥٨ وما بعدها .

٤. - نظر المخطوبة آراء الفقهاء في جواز النظر وعدمه

**آراء الفقهاء في جواز النظر وعدمه — الأعضاء
التي يجوز النظر إليها — اذن المنظور إليها
وعدمه — نظر المرأة لمخاطبها .**

١٠٧ — لما كان المقصود الأصلي من النكاح هو العشرة الدائمة ، التي تركز على أساس متين من الألفة والمودة واتفاق الأمجة ، أباح الشارع النظر إلى المخطوبة بل نسب إلى ذلك . وقد اتفق علماء المسلمين — الا قليلا منهم — على هذا الحكم ، فأباحوا للمخاطب أن يرى مخطوبته ، وأن تراه مخطوبته بحضور أحد محارمها كآبيها أو أخيها أو عمها أو خالها ، وأن يكرر الرؤية إذا لم تكف المرة الواحدة . والأصل في ذلك ما ثبت عن النبي عليه السلام : فعن المنيرة بن شعبة أنه خطب امرأة فقال له عليه السلام « انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » وعن أبي هريرة قال : خطب رجل امرأة فقال له النبي : انظر إليها فإن في عين الأنصار شيئا . وروى جابر عن النبي أنه قال : إذا خطب أحدكم امرأة فقدّر أن يرى منها بعض ما يدعو إلى نكاحها فليفعل ، وإذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر منها إذا كان انما ينظر إليها أخطبة وإن كانت لاتعلم : وهذه الأحاديث تدل على أنه لا بأس أن ينظر المخاطب إلى المخطوبة التي يريد أن يتزوج بها لنفي الجناح عن ذلك . واختلف العلماء فيما يجوز النظر إليه من المخطوبة ، فذهب مالك إلى نسب النظر إلى الوجه والكفين فقط ، بشرط عدم قصد اللذة ، ولا بد من أن تعلم المخطوبة أو وليها بذلك . ويكره أن يستغلها حين النظر ، وله توكل رجل أو امرأة في ذلك ممن يثق بهما لحصول المقصود من اطمئنان قلبه وبعض

العلماء لا يشترط إذن المرأة في ذلك لأن الشارع أباح له النظر عند قصد النكاح ، إذ بالنظر إلى الوجه يعلم مقدار جمال المخطوبة ، وبالنظر إلى الكفين ينظم منه تمام الجسم ، وبالنظر إلى الوجه أيضا يستدل على الحالة النفسية للمخطوبة ، لأن أسارير الوجه وملامحه تعطي شيئا عن بعض الأخلاق ، وبعض العلماء أجاز النظر إلى القدمين أيضا . وداود الظاهري يجوز النظر إلى جميع البدن عملا بالأطلاق المأخوذ من الأحاديث التي سقناها . وما جرى عليه بعض الناس في عصرنا من الاختلاط بالمخطوبة للوقوف على الأخلاق ، وحسن التصرف وتحقيق ما يريد الخاطب ممن يعزم على جعلها زوجة له ، إنما هو تقليد فيه جنسية على الحياة الزوجية وشر عظيم ، إذ في تلك المدة تصنع المخطوبة أخلاقا هي منها براء ، وجمالا مصطنعا لا يمت إليها بصلة ، فعند ظهور الحقيقة بعد الزواج واقتراع ثوب الرياء عنها تحصل التكة ، وتبين للزوج سوء تقديره ، وفحش غلظه وندم ولات ساعة مندم ، والشواهد المتعددة والحوادث الكثيرة تدل على سوء هذا التقليد ، ولذلك لم تبج الشرعة الإسلامية معاشره المخطوبة قبل زواجها لأن في الامكان معرفة ما يريد معرفته من غيره ممن يثق به ممن يجوز لهم معاشره المخطوبة . وبذلك يعلم فساد ما يرمى به بعض المقلدين لمادات غيرنا — الشرعة الإسلامية من عدم تجوزها ذلك للخاطب مع جوازها في الشرائع الأخرى ؟

ولو راجع المتقنون هذه الشرعة الفراء التي ينتسبون إليها ، لعلموا يقينا بطلان هذه العادات ، واتباعوا أمر شريعتهم ، ولنجا من الأخطاء التي تحمل بهم في وقت لا يستطيعون فيه الدفاع عن أنفسهم ورد هذه الشرور . فالحيطة في عقد الزواج شديدة أحاطها الشارع بسياج متين من الخلق والكرامة فترك المخطوبة بعد معاشرتها قبل عقد الزواج يوجب العداوة بين الخاطب وأهل المخطوبة ، عداوة تخطف عنها أضرار بالغة ، كما أن في الخلوة بالمخطوبة تمكينا للشهوة البهيمية من أن تتعدى آثارها ، فربما يحصل مالا تحمد عقباه وترك المخطوبة ، وقد خسرت ما هي في أشد حاجة إليه من السمعة الطيبة والكرامة المحفوظة لها ولأهلها ، فالمقصود من الزواج ، التنازل والتعاقد بين الزوجين على مصالحهما داخل البيت وخارجه ، وذلك لا يكون

الا بلوام العشرة بينهما ما عاشا ، ووجود الألفة والمحبة بينهما ما دامت
العشرة ، وكما يجوز للخطاب نظر المخطوبة يجوز للمخطوبة نظر الخطاب
أيضا ، بل هي أولى منه بذلك ، لأنها إذا لم ترق في عينه يمكنه طلاقها ، وإذا
لم يحسن هو في عينها فلا يمكنها مفارقتها . ويشير لذلك قوله عليه السلام
للمغيرة حين خطب امرأة « أنظرت إليها ؟ » قال : لا . فقال عليه السلام : انظر
إليها فانه أحرى أن يؤدم بينكما » وروى أن عمر بن الخطاب خطب ابنة علي
فأخبره بأنها صغيرة فقال له بعض الناس : ان عليا قصد بذلك أن يردك عن
خطبة ابنته . فقال له علي : أرسل بها إليك تنظر إليها . ثم أرسل ابنته إلى
عمر فرضيها . ونظر المرأة إلى الرجل حكمه حكم نظر الرجل إلى المخطوبة ،
لأنه يعجبها منه ما يجب الرجل منها ، ولهذا قال عمر : لا تزوجوا بناتكم من
الرجل الدميم فانه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن (١) .

(١) مفني المحتاج ج ٣ ص ١٢٤ وما بعدها . القسوقي ج ٢ ص ٢١٥ وما بعدها .
المهذب ج ٢ ص ٢٤ والشرح الكبير ص ٣٤٢ وما بعدها .
ابن عابدين ج ٢ ص ٢٦٦ وما بعدها .

٤ - النكاح تعريفه . أركانه الالفاظ التي يفقد بها اتحاد الإيجاب والقبول شروط صحة النكاح

١٠٨ - تعريفه :

للنكاح معنى لغوي وهو الوطء والضم ، وهذا هو المعنى الحقيقي .
ويطلق على العقد مجازا لأنه سبب في الوطء . والحنفية يقولون : ان المعنى
الحقيقي للنكاح هو الوطء كقول اللغويين . ويطلق مجازا على العقد .
والشافعية يقولون : انه حقيقة في العقد مجاز في الوطء . والنكاح شرعا ،
عقد يفيد حل استمتاع كل من العاقدين على الوجه المشروع وما يفهم من
عبارات بعض المذاهب غير هذا فيجب رده الى هذا المعنى ولا يفيد ذلك الا
إذا كان مستكملا لأركانه وشروطه .

١٠٩ - أركان النكاح :

عند الحنفية : أركان النكاح الإيجاب ، وهو ما صدر أولا من كلام
أحد المتعاقدين ، والقبول وهو ما صدر ثانية من كلام الآخر . والعاقدان اما
أن يكونا الزوجين ، ان كان كل منهما عاقلا بالغا ، أو وكيلهما ان كان كل
من الزوجين متصفا بالبلوغ والعقل ، لأن الشخص ليس له أن يوكل غيره في

شيء إلا إذا كان يملكه • ويكون من وليهما أن كان كل منهما ليس أهلاً للعقد ، أو كان أحد الزوجين مع ولي الآخر أو وكيله أو ولي أحدهما ، مع وكيل الآخر • ويشترط في اللفظين أن يكونا ماضيين • أو أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً وذلك مثل قوله : زوجني فيقول الآخر زوجتك فإن اللفظ الماضي وإن كان للأخبار قد استعمل في العقد للإنشاء شرعاً ، للحاجة إلى ذلك ، وإن الأمر في قوله زوجني وإن كان للاستقبال إلا أنه لما كان النكاح لامساومة فيه حمل اللفظ على التجهيز على الوعد بالنكاح •

١١٠ - الألفاظ التي ينعقد بها :

ينعقد بلفظ النكاح والتزويج والهبة والصدقة والتملك والشراء ، لأن جميع هذه الألفاظ تهيد الملك في الحال فتفيد ثبوت المنة ، ولا ينعقد بلفظ الاجارة والاعارة والوصية ونحوها من الألفاظ التي لا تهيد الملك ، ولا بالألفاظ التي تثيرت بعض حروفها عن مواضعها كتجاوزت • وذهب الشافعي إلى أن النكاح لا ينعقد إلا بلفظ النكاح والتزويج لقوله عليه السلام « اتقوا الله في النساء فإنهن عندكم عوان اتخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله » وكلمته التي أحل بها هي ما جاءت في الكتاب الكريم من قوله تعالى « وأنكحوا الأيامى منكم » وقوله « فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكم » ولأن الحكم الأصلي للنكاح هو الأزواج ، وهو لفظ التزويج والانكاح لا غير •

١١١ - اتحاد الإيجاب والقبول :

ويشترط اتحاد الإيجاب والقبول • فإذا قال الشخص لآخر زوجتك ابتنى على ألف درهم فقال الزوج قبلت النكاح ولا أقبل المهر لا ينعقد النكاح ويشترط أن تكون الصيغة مسموعة للعاقلين ، فلا بد أن يسمع كل من العاقلين لفظ الآخر إذا كانا حاضرين ، أو يسمعه حكماً كما إذا كان الزواج بالكتابة • ولا بد من اتحاد مجلس الإيجاب والقبول عند حضور العاقلين ، فإن وجد فاصل بين الإيجاب والقبول ، يدل على الاعراض فلا يصح العقد

لوجود الإعرابي عن القبول ، وإن كان الفاضل لا يدل على الاعراض مع القبول . وإن طال الفصل بينهما .

والشافعي يشترط اتصال القبول بالإيجاب فورا بلا فاصل ، وعند المالكية أركان النكاح أربعة : الولي والصدوق والزوج والزوجة الخالية من الموانع الشرعية . والصيغة تكون بالنكاح والتزويج وبكل لفظ يقتضى البقاء مدة الحياة كالبيع والهبة ونحوهما . وأركان النكاح عند الشافعية : زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة . وعند الحنابلة أركان النكاح : الإيجاب والقبول بلفظ الانكاح والتزويج ويكون اللفظ باللغة العربية لمن يعصنها ، ومن لا يحسن العربية يصح منه اللفظ باللسان الذي يستطيعه . والأخرس إن فهمت اشارته صح نكاحه بها ، لأنه معنى لا يستفاد إلا من جهته فصح بإشارته كيبسه وملاقه . فإن تقدم القبول على الإيجاب لم يصح النكاح عند الحنابلة . وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي صح ، لأن المقصود وجود الإيجاب والقبول وقد وجدا . والجد والهزل في النكاح سواء لقوله عليه السلام « ثلاث هزلن جد وجدهن جد : الطلاق والنكاح والرجعة » .

١١٢ - شروط صحة النكاح :

يشترط لصحة النكاح ثلاثة شروط : الشهادة ومحلية المرأة وتأيد العقد . فالشرط الأول : وهو الشهادة ، قد اختلف فيها الأئمة اختلافا جوهريا فقد اتفق أبو حنيفة والشافعي ومالك على أن الشهادة من شروط النكاح واختلفوا هل هي شرط تمام يؤمر به عند الدخول ، أو شرط صحة يؤمر به عند العقد ، كما اتفقوا على أنه لا يجوز نكاح السر واختلفوا فيما إذا شهد شاهدان ورضيا بالكتان ، هل هو سر أو ليس بسر ؟ فقال مالك : هو سر ويفسخ العقد بناء على أن الاعلان لا بد منه في النكاح . وقال أبو حنيفة والشافعي ليس بسر . وسبب اختلافهم جاء من أن الشهادة في النكاح هل هي حكم شرعي لا بد منه أم أن المقصود منها الإثبات عند الإنكار ، فمن قال انها حكم شرعي قال هي شرط من شروط الصحة . ومن قال انها للإثبات لم يجعلها شرطا من شروط الصحة ودليل من قال بشرطية الشهادة في النكاح ، ما روى

من قوله عليه السلام « لا نكاح الا بشهود » ، وأتى عن ابن الخطاب بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال « هذا نكاح السر فلا أجزئه » ويشترط حرية الشاهدين وعقلهما وبلوغهما وإسلامهما في نكاح مسلمة ، ولو فاسقين أو محدودين في قذف، أو أعميين أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما، وإن لم يثبت النكاح بهما عند الإنكار . لأن العبد والصبي والمجنون ليسوا من أهل الولاية، والشهادة ولاية لأهلها فهو قول الإنسان على الغير رضى أو لم يرض ولا بد من الإسلام في أنكحة المسلمين لأنه لأشهادة للكافر على المسلم اذ لا ولاية له عليه قال تعالى « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » ولا يشترط وصف الذكورة عند الحنفية حتى يعتقد بحضور رجل وامرأتين . وقال الشافعي لا يعتقد برجل وامرأتين لأن شهادة النساء في غير المال وملحقاته غير مقبولة ، كما أن العدالة ليست بشرط عند الحنفية فيعتقد النكاح بحضور فاسقين . ومنع ذلك الشافعي لقوله عليه السلام « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » ولأن الشهادة يقصد بها إثبات العقد عند الجود وهو لا يثبت بشهادة الفاسق ، وللحنفية أن الفاسق من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة . بل هو أهل للإمامة الكبرى فيلزم من ذلك أن يكون أهلا للشهادة . ورد شهادته عند الإنكار لوجود التهمة فيها . والمقصود هنا صحة العقد بشهادته لأن ابني العاقدين أو ابني أحدهما يصح بهما العقد وإن لم يثبت بشهادتهما عند الإنكار . والمحدود في القذف من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة تحملا عند العقد وإن لم يثبت النكاح بشهادته . والامامية لا يشترطون الشهادة في النكاح .

١١٣ — التأييد في عقد النكاح : يشترط في عقد النكاح ألا يكون مضافا ولا معلقا كزوجتك غدا أو تزوجتك ان قدم فلان . كما يشترط ألا يكون مؤقتا بوقت ينافي تأييده ، فإن وجد ذلك يكون النكاح فاسدا لما فيه من تعوير المقصود الأصلي من الزواج وهو دوام العشرة ، ونظرا لأن الفساد غير راجع الى ركن العقد بل الى حكمه فقد انعقد النكاح وتأثر بالتأيت فجعل فاسدا غير صالح لترتب الأثر عليه ، وزفر يرى صحة الزواج المؤقت . كما أن نكاح المتعة يبطل العقد ، وذلك بأن يقول الرجل للمرأة :

أتمتع بك كذا مدة بكذا من المال ، أو بتعيني نفسك عشرة أيام بكذا من المال ، ويفرق بين زواج المتعة والمؤقت بأن المؤقت يذكر لفظ النكاح أو التزويج ، وأما المتعة فتذكر بلفظ أتمتع أو أستمتع ، والصحيح أن نكاح المتعة كان جائزا ثم حرم تعريفا بآثار يوم القيامة ، والشيعة الإمامية يرون أن النكاح المؤقت ونكاح المتعة جائزان ولا تسخ فيهما بعد اجازتهما في غزوة خيبر ، وقسمون النكاح الى دائم وغير دائم .

وما ذكرناه في هذا الباب من الأحكام انما هو المشهور من آراء المذاهب . وان كانت هناك أقوال تخالفه لبعض علمائها ، وذلك كقول أبي ثور : ان النكاح يصح من غير شهادة لأنه عقد يصح من غير شهادة كالبيع لأن قوله مردود بما روته عائشة : أن النبي قال « كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح : خاطب وولى وشاهدان » والحنابلة ينهون في شرائط النكاح وأركانها الى مثل ماذهب اليه المالكية والشافعية ، ويجوزون في النكاح شهادة العبد (١) .

(١) المغني ص ٣٤٠ - بداية الجهد ج ٢ ص ١٧ - الزيلعي ج ٢ ص ٩٨ -
 الهلب ج ٢ ص ٤٠ - الزواج والطلاق في الإسلام ص ٦٠ الى ٧٠ -
 المختصر النافع في لغة الإمامية ص ١٦٩ ومايلحقه .

٤٢ - المحرمات من النساء
من يحرم نكاحهن تأييدا
لنسب أو مصاهرة
من يحرم نكاحهن تأييدا
لنسب الرضاع

الرضاع والمقدار المحرم ومدته •
المحرمات تعريفا مؤقتا •

١١٤ - من يحرم نكاحهن تأييدا لنسب أو مصاهرة :

محلية المرأة لمقد النكاح شرطا من شروط صحته • فإن كانت محرمة
وجد المانع من تزوجها ، اذ كل امرأة قابلة لحل الوطء بنكاح أو ملك يمين ،
الا أن الشارع اعتبر بعض الأسباب مانعة من حل المرأة للرجل • وهذه الموانع
تنقسم الى : موانع مؤبدة ، وموانع غير مؤبدة ، والموانع المؤبدة : منها
ما اتفقت عليه المذاهب ، ومنها ما اختلفت فيه • فقد اتفقت المذاهب على
التحريم المؤبد لوجود نسب أو مصاهرة أو رضاع بين الرجل وبين من يريد
تزوجها فاختلف علماء المذهب في التحريم بالزنا واللعان • وغير المؤبد من
التحريم اما لوجود المانع من التزوج أو لوجود مانع الجمع أو الكفر أو العدة
أو التطلق ثلاثا للمطلق •

وستكلم على كل واحد منها تفصيلا • فالتباعد مانع من تزوج الأم
والبنات والأخت والعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت لقوله تعالى
« حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ
وبنات الأخت » والمراد بالأخ كل أثنى لها على الشخص ولادة من جهة الأم

أو من جهة الأب والمراد بالبنات كل أنثى للشخص عليها ولادة من قبل الابن أو من قبل البنت، والأخت كل أنثى شاركت الشخص في أحد أصليه أو مجبوعتهما ، أعني الأب أو الأم أو كليهما ، والعمة كل أنثى هي أخت للأب أو لكل ذكر له عليه ولادة . والغالة أخت الأم أو أخت كل أنثى لها عليه ولادة . وبنت الأخ كل أنثى لأخيك عليها ولادة من قبل أمها أو من قبل أبيها وبنت الأخت كل أنثى لأختك عليها ولادة مباشرة أو من قبل أمها أو من قبل أبيها . فهؤلاء السبع محرمات بلا خلاف .

وتلى حرمة النسب حرمة المصاهرة وهي تشمل زوجة الأب لقوله تعالى « ولا تكسوا ما نكح آبؤكم من النساء » وزوجة الابن لقوله تعالى « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » وأم المرأة لقوله تعالى « وأمهات نسائكم » وبنت الزوجة لقوله تعالى « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » فهؤلاء الأربع لاخلاف بين المسلمين في تحريم اثنتين منهن بنفس المقد ، وهو تحريم زوجة الأب وزوجة الابن ، وتحريم بالنسبة ابنة الزوجة ، واختلف في أن وجود البنت في حجر الزوج شرط في التحريم ، أو ليس بشرط وأم الزوجة اختلف في تحريمها بالوطء أو بالمقد على البنت وإن لم يوجد دخول كما اختلف في أن الزنا يوجب من التحريم ما يوجب النكاح الصحيح أو النكاح بشبهة أو لا يوجب تحريما أصلا . والجمهور على أن وجود البنت في حجر الزوج ليس بشرط للتحريم ، واشترط داود الظاهري ذلك . واستند الجمهور الى أن ذكر الحجر في الآية ليس بشرط بل هو خارج مخرج الغالب ومالك وأبو حنيفة يوجبان تحريم البنت بمباشرة الأم ولو باللمس بشهوة ، وهو أحد قولي الشافعي . وقال داود والشافعي في أحد قوليه : لا تحرم البنت الا بوطء الأم . وذهب الجمهور الى أن الأم لا تحرم بالمقد على البنت ولو بغير دخول وذهب بعض العلماء الى أن الأم لا تحرم الا بالدخول على البنت ، كما أن البنت لا تحرم الا بالدخول على الأم . واختلف العلماء في التحريم بالزنا فقال الشافعي الزنا بالمرأة لا يحرم نكاح أمها ولا ابنتها ولا نكاح أبي الزاني ولا ابنته .

وقال أبو حنيفة ، يحرم بالزنا ما يحرم بالنكاح . ولما لك قولان ،
والحكمة في الحرمة بالنسب تعظيم القرب وصونه عن الاستخفاف ، لأن في
الاستغرائ استخفافا به ، وتعظيمه واجب شرعا ولأن نكاحن يفضى الى قطع
الرحم لأن النكاح لا يخلو من مباسطات تجري بين المتأخين فيكون ذلك
سبب جريان الخشونة بينهما فيفضى الى قطع الرحم فيمنع منه أصلا ، لأن
قطع الرحم حرام ، والمفضى الى حرام حرام ، وتختص الأم فوق هذا بأن
تعظيمها واجب لو ردد الأمر بمصاحبة الوالدين بالمعروف ، وخفض الجناح
لها ، والنهي عن التأقيف لهما ، فلو جاز النكاح — والعاطة هذه — للزم من
القيام بشئون الزوجية ضياع هذه المعالي الواجبة . فكان تحريم الأم تحريما
مؤبدا . فكل من كان أقرب فهو أولى بالمنع من الأبد ، والحرمة الثابتة
بسبب النسب قد أجمعت عليها الشرائع المنزلة . فالآية الكريمة نصت عليها ،
واليهودية والنصرانية فيما بقى منهما من أحكام الى اليوم نرى فيهما التحريم
لهؤلاء ثابتا ونصوصه قائمة . وأجمعت الشرائع المنزلة على التحريم لأنه
مشتق من القطرة الانسانية بل بعض الحيوان العالي لا يأخذ أليفه من عشه .
والتجارب العلمية أثبتت أن التلاقح بين سلائل مختلفة الأرومة ينتج نتاجا
قويا ، والتلاقح بين حيوانات متحدة الأرومة ينتج نسلا ضعيفا ، واستدل
من قال ان الزنا لا يوجب الحرمة لعدم ثبوت نسب ولد الزنا من الزانى
وقوله عليه الصلاة والسلام « الولد للفراش وللعاهر الحجر » فهذا
الحديث يقتضى حصر النسب في الفراش ولا يثبت للزانى نسبا ، ولأن
حرمة النكاح تثبت كرامة وصيانة للمعالم عن الابتدال بالنكاح فكان نعمة
وما كان كذلك لا يترتب على ما هو متخض للحرمة ، وهو الزنا ، لأن
الحرام لا يصلح سببا لحكم شرعى هو نعمة ، لأنه لا بد من المناسبة بين
السبب والحكم . والشارع رتب على الزنا عقوبة تناسبه من الجلد أو
الرجم ، ولم يعلق به شيئا من أحكام الوطء المشروع من مهر وعدة وثبوت

نَسَبٌ ، وَإِذْ فَلَا يُطْلَقُ بِهِ مَا هُوَ كِرَامَةٌ وَهُوَ حَرَمَةُ الْمَصَاهِرَةِ . وَالْحَقِيقَةُ
اسْتَدْلُوا عَلَيَّ وَجُوبَ الْحَرَمَةِ بِالزَّكَاتِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ
وَبَنَاتِكُمْ » وَابْتَنَى مِنَ الزَّكَاتِ بَنَاتٌ لِلزَّائِي لَعَنَ (١) .

١١٥ - من يحرم نكاحهن تأييدا بسبب الرضاع :

يحرم بالرضاع كل من حرم بسبب القرابة أو المصاهرة ، فيحرم على
الرضيع أمه وجداته مطلقا وفروع أبويه من الرضاع ، وفروع أجداده إذا
انفصلوا بطن واحد ، كما يحرم على الرجل أم امرأته رضاعا وجداتها وبنات
زوجاته المخلول بهن وحلائل أصوله وفروعه . فكل من حرم بسبب القرابة
أو المصاهرة يحرم بسبب الرضاع . والدليل على ذلك قوله تعالى « وَأُمَّهَاتِكُمْ
الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ » وقوله عليه السلام « يحرم من
الرضاعة ما يحرم من الولادة » وقد استثنى من هذه القاعدة بعض مسائل
يضيق المقام بذكرها . ويتعلق بالرضاع مسألة تلقب عند الفقهاء بلبن الفعل
وهي أن الرجل يتزوج امرأة فتلد منه ولدا وينزل لها لبن بمد ولادتها منه
فترضع به صغيرة فاختلف العلماء هل تحرم هذه الصغيرة على زوج المرضعة
لأنها بنته من الرضاع . وكذا على أبنائه الذين من غير المرضعة لأنهم أخوتها
لأب من الرضاعة ، وكذا على أبنائه وأبنائه بناته من غير المرضعة لأنهم
أبناء أخوتها وأخواتها لأب من الرضاعة ؟

فجمهور العلماء وبعض الصحابة والتابعين ذهبوا إلى التحريم لما روى
عن عائشة أن أفلح ، أخا أبي القيس ، جاء ليستأذن عليها - وهو عنها
من الرضاعة - فأبت أن تأذن له فلما جاء النبي أخبرته فقال : « ليح عليك
فاته عمك » فقالت : إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل . قال :
« ليح عليك فاته عمك تربت بينك » .

وكان أبو القيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة ، وذهب بعض
العلماء إلى أنه لا يثبت حكم الرضاع للزوج واستدلوا بقوله تعالى :

(١) رسالة في بيان المحرمات من النساء ص ٢٤ - بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٢ وما بعدها
الأحوال الشخصية قسم الزواج ص ٥٨ وما بعدها .

« وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » . فلا دلالة فيها على التحريم بالنسبة للزوج . وقد صح عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زبعة ، أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق ، امرأة الزبير بن العوام ، قالت زينب : وكان الزبير يدخل على وأنا أمتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي ويقول أقبلي على فحدثيني ، وأرى أنه أبي وما ولد منه فهم أخوتي ، ثم إن عبد الله بن الزبير أرسل إلى يخطب أم كلثوم ابنتي على حمزة بن الزبير وكان حمزة أخا عبد الله لأبيه ، فقالت لرسوله : وهل تحل له وإنما هي ابنة أخته ؟ فقال عبد الله : إنما أردت بهذا أن يكون المنع من قبلك . أما ما ولدت أسماء فهم أخوتك ، وما كان من غير أسماء فليسوا لك بأخوة ، فأرسلني فأسألي عن هذا . فأرسلت فسألت ، وأصحاب رسول الله متوافقون ، فقالوا لها إن الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً فانكحيها إياه ، فلم تول عنده حتى مات عنها ، ولم ينكر ذلك الصحابة . وقد رجح دليل الجمهور لقوته وعدم استطاعة الطعن فيه مثل الطعن الذي توجه على القول الآخر (١) .

١١٦ - الرضاع والمقدار المحرم منه ومدته :

الرضاع مص الرضيع اللبن من ثدي أمي آدمية في وقت مقدر يستعين أو بسنة ونصف . والمقدار المحرم منه عند الحنفية والمالكية يكون بقليل الرضاع وكثيره لقوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » .

لأن الرضاع يكون جزءاً من الرضيع بسبب اللبن . وقيل المحرم ثلاث رضعات ، والثاني وأحمد قالا : المحرم خمس رضعات متفرقات مشبعات ، والشيعية والامامية يشترطون عشر رضعات فأكثر .

(١) رسالة في بيان الحرمات من ٢٤ - ٤٠ . الزواج والطلاق في الإسلام من ٨١-٩٦ المختصر التاسع من ١٧٥ .

« واستدل من قال بأن مدته سنتان بقوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » . واستدل القائل بأن مدته ثلاثون شهرا بقوله تعالى « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » ، فقد ذكر الله تعالى في هذه الآية الحمل والفصال ، وجعل مدة كل منهما ثلاثين شهرا ، الا أن مدة الحمل تنقص عن ذلك ، فبقيت مدة الرضاع بتمامها . وتحول الطفل من اللبن الى الغذاء لا يتم الا بثلاثين شهرا ، فاذا فطم المولود واستغنى عن الرضاع بالغذاء قبل تمام الحولين ثم أرضعته امرأة فقال مالك لا يحرم ذلك بالرضاع . وقال أبو حنيفة ثبتت الحرمة به . وثبت الرضاع بالاقرار والახبار والشهادة .

وحكمة التحريم بالرضاع تجلى حين يدرك الانسان أن المرأة التي أرضعته صغيرا اشتركت في تكوين بنيتها وتسببت في أنشاز عظمه وانبات جزء من بدنه فتستحق التكریم كما تستحق الأم الأصلية التكریم والتعظيم . وقد قال الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة : ان بعض كتاب القرينة المسلمين الذين أعجبوا بتعاليم الاسلام في الرضاع فهموا أن التشجيع على الأوضاع فيه احياء للأطفال الذين ليست لهم أمهات يرضعنهم ، لأن الموضع اذا علمت أن الشريعة الاسلامية قد جعلتها أما لها ما للام النسيية ، من اجلال وتقدير وحرمتها على الولد كما حرمت أمه فانها تقدم على الارضاع من غير غشاضة وبذلك يكثر النسل (١) .

١١٧ - المحرمات تحريما مؤقتا :

يحرم على الرجل نكاح امرأة يترتب على زواجها الجمع بينها وبين امرأة ، لو فرضت احدهما ذكرا حرمت عليه الأخرى ، أو يترتب على نكاحها الجمع بين أكثر من أربع نسوة ، ولا خلاف في أن الجمع بين الأختين في النكاح حرام . والخلاف في الجمع بين غيرها من المحارم ، فالجمهور على تحريم الجمع بين غير الأختين من المحارم . ومن قال بغير ذلك لم

(١) الزواج والطلاق في الإسلام ص ٨٤ - ٩٦ .
المختصر النافع ص ١٧٥ .

يترجح دليله ، لأن الآثار متواترة في النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها
وخالتها .

فقد قال عليه الصلاة والسلام : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على
خالتها ، ولا على بنت أخيها ولا على بنت أختها لا الصغرى على الكبرى
ولا الكبرى على الصغرى » . وهذا من الأخبار الموجبة للعلم .

ولأن الجمع بين المحارم يؤدي الى قطيعة الرحم لأن الضرتين تتنازعان
وتختلفان . وهذا أمر معلوم بالعرف والعادة المطردة ، وذلك يفضي الى قطع
الرحم الواجب وصلها ، وقطع الرحم حرام فما أدى اليه يكون حراما . ولذلك
قال عليه الصلاة والسلام : « انكم لو فعلتم ذلك لقطعتم أرحامهم » ولأن
أى ولادة منهما لو فرضت ذكرا كانت الأخرى حراما ، فإن فرضت البنت
ذكرا حرمت عليه الخالة والعمة وإن فرضت الأخرى ذكرا حرمت عليه
ابنة أخيه . أو ابنة أخته ، أما الجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما ذكرا
حرمت عليه الأخرى ، ولو فرضت الأخرى ذكرا لم تحرم الأولى ، كالجمع
بين المرأة وبنت زوج كان لها من قبل لم يوجد التحريم على القول الراجح ،
لأنه لا قرابة بينهما ، فلم يكن بينهما قطيعة رحم .

وقد صح أن عبد الله بن جعفر ، جمع بين بنت على وامرأة على ولم
ينكر عليه أحد . ويحرم أن يتزوج الحر بأكثر من أربع ، لقوله تعالى :
« وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع » ولا عبرة بقول من أجاز الزواج بأكثر من ذلك .

ولوجود الاجماع على ذلك ، ومن خالفه لا يعتد بمخالفته . وقد
روى عن قيس بن الحارث أنه قال أسلمت وعندى ثمانى نسوة ، فأتيت
النبي عليه الصلاة والسلام فذكرت له ، فقال : اختر منهن أربعاً ، وزواج
النبي بأكثر من أربع خصوصية له لحكم كثيرة ، منها حاجته الى كسرة
الأصهار الذين يعاونونه على نشر الدعوة ، وتبليغها ورد عدوان الطفلة
المنجبرين الذين يفسدون في الأرض . ولا يجوز للرجل أن يتزوج امرأة
وفي عدته ذات محرم منها ، سواء أكانت العدة من طلاق رجعي أو بائن أو

وطه بشبهة أو نكاح فاسد . ولا يجوز أن يتزوج الخامسة في عدة الرابعة .
وذهب الشافعي الى أنه لو أطلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً جاز له أن يتزوج
بذلك محرم منها في العدة ، والامام أحمد وافق الحنفية .

ويحرم على الرجل أن يتزوج بمن تعلق حق الغير بها بنكاح أو عدة
سواء أكانت العدة عن طلاق أم وفاة أم دخول في نكاح فاسد ، فتحريم
زوجة الغير لقوله تعالى : « والمحصنات من النساء » اذ المراد بالمحصنات
الزوجات ، ولأن اجتماع رجلين على امرأة واحدة مفسد للفرائض ، ومضيع
لمعنى الحياة الزوجية ، وموجب لاختلاط الأنساب ، ومعتدة الغير يحرم
تزوجها لقوله تعالى : « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله »
المراد حتى ينتهى ما كتب وفرض من العدة التى أمر بها الشارع ، ولوجود
بقاء بعض أحكام النكاح . وقد منع الشارع من التصريح لها بالخطة في
هذه الحالة ، فحرمة العقد عليها أولى بالمنع .

والشرك مانع من الزواج لقوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى
يؤمنن » ، والمجوسية مشركة ، فيحرم نكاحها خلافاً لمن أجازه . والكتايات
يجوز تزويجهن لقوله تعالى : « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من
قبلكم » وبعض العلماء يجعل الكتايات مشركات لقوله تعالى : « وقالت
اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله » الى أن قال تعالى :
« سبحانه وتعالى عما يشركون » فهذه الآية صريحة في أن كلا من اليهودى
والنصرانى مشرك ، وتدخل الاثاث في ذلك والراجح قول الجمهور .

والمرتدة يحرم نكاحها لأنها لا تقر على الحالة التى انتقلت اليها بل
تحبس المرتدة وتضرب الى أن تموت أو تسلم . والحامل من الغير لا يجوز
التزوج بها لثبوت نسب ولدها من الغير ، فيجب حفظ هذا النسب ، ولقوله
عليه الصلاة والسلام : « لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقى
ماؤه زرع غيره » اذ المراد منع التزوج بالحبل .

١١٨ - الحرمة بسبب اللعان :

تحرم بسبب اللعان المرأة الملائنة على زوجها . فإذا تلاعنا وحصلت
الفرقة بينهما سواء أكافت هذه الفرقة بمجرد لعان الزوج كما هو قول
الشافعي ، أم بلعانها كما هو قول الجمهور ، أم بتفريق القاضي بعد لعانها
كما هو قول أبي حنيفة ، وحرّم على الزوج التزوج بهذه المرأة حرمة مؤبدة
عند بعض العلماء ومؤقتة تنتهى بخروج المتلاعنين أو أحدهما عن أهلية اللعان.
فإذا أكلب نفسه أو صلته ، فله أن يتزوجها ، وجمهور العلماء على أن
الحرمة مؤبدة كحرمة الرضاع لقوله عليه الصلاة والسلام : « المتلاعنان إذا
تفرقا لا يجتمعان أبدا » .

١١٩ - المطلقة ثلاثا :

يحرم تزوج المطلقة ثلاثا على من طلقها حتى تنكح زوجا غيره نكاحا
صحيحا ، ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها لقوله تعالى : « فإن طلقها
فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » ، ولقوله عليه الصلاة والسلام
حينما سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا فتزوجت غيره فدخل بها ثم طلقها قبل
أن يواقعها : أحل لزوجها الأول ؟ قال : « لا حتى يفوق الآخر من عسيلتها
ما ذاق الأول » . فهذا الحديث يحتم دخول الزوج الثانى بالمطلقة ثلاثا حتى
تحل لزوجها الأول . فلمراد بالنكاح فى الآية الوطء لا العقد خلافا لمن أراد
به مجرد العقد (١) .

(١) رسالة فى بيان المحرمات ص ٤٠ الى نهاية الرسالة .

٤٣ - شروط النفاذ للزوم لعقد الزواج

١٢٠ - يشترط لنفاذ عقد النكاح أن يكون كل من العاقدین عاقلًا بالغًا حرا غير فضولي ، و لاوكيلا مخالفا أمر موكله ، ولا وليا هناك أقرب منه ، فإذا فقد شرط من هذه الشروط وتوفرت شروط الانعقاد والصحة ، توقف العقد على موافقة من يجيزه ممن له الحق في الاجازة ويشترط للزومه ألا يكون لأحد الزوجين أو لغيرهما حق فسخه لسبب من أسباب الفسخ كعدم الكفاءة بين الزوجين .

ولكثره النزاع في أمر الزواج رأى المشرع الوضعي أن يجري الزواج على يد موثق مختص يسمى في الغالب « المأذون » ويجوز أن يجري العقد على يد القاضى أو موثق الشهر المقارى ، مع مراعاة ألا يقل سن الزوج عن ثمانى عشرة سنة ، ولا يقل سن الزوجة عن ست عشرة سنة ، لأن الزوجين في هذه السن ، غالبا ما يتم فضوجهما جسيميا وعقليا ، فيتوفر لديهما قدر كاف لفهم معانى الزوجية والافصاح عن رأيهما .

ولما كثر التعايل والتستر على السن الحقيقية المحددة - وذلك بالحصول من الأطباء على شهادات ميلادية كثيرا ما تثبت غير السن الحقيقية ، وضمت عقوبات تردع من يزوج صغيرا أو صغيرة وهو يعلم أنهما لم يستوفيا السن المقررة قانونا - فنص على العقوبة بما يأتى :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من أدى أمام السلطة المختصة ، بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين

السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج ، أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة.
أو حرر أو قدم لها أوراقاً كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه
الأقوال والأوراق .

« ويماقب بالحبس أو بفرامة مالية لا تزيد على مائتي جنيه كل شخص.
خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج ، إذا عقده وهو يعلم أن أحد طرفيه
لم يبلغ السن المحددة في القانون » (١) .

(١) الزواج والطلاق في الإسلام ص ٢٠ - ٢٦ .

٤٤- الولاية في النكاح تعريف الولاية وشروطه الولاية مجبر وغير مجبر

١٢١- تعريف الولى وشروطه :

الولاية حق تنفيذ القول على الغير رضى أو لم يرض ، وهى عامة وخاصة ، فالعامة تكون لخليفة المسلمين ومن فى حكمه . والخاصة تكون على النفس وعلى المال . والولاية على النفس تكون مندوبة كالولاية على البالغة العاقلة — بكرا كانت أو ثيبا — عند الحنفية .

وولاية اجبار : وهى الولاية على الصغير والصغيرة ، بكرا كانت أو ثيبا ، ومن يلحق بهما من غير المكلفين كالمجنونة ، والنكاح تكون فيه الولاية على النفس . فالولى عند الفقهاء هو الحر البالغ العاقل السليم . اذا كان من يراد تزويجه مسلما أو مسلمة ولو كان فاسقا عند الحنفية ، لأن الفسق لا يسلب أهلية الولاية .

وقد اشترط المالكية والشافعية الولى فى النكاح مطلقا ، وعدوه ركنا أو شرطا لا يتحقق عقد النكاح بدونه ، والدليل على ذلك قوله تعالى : « فاذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن يكنن أزواجهن » ، فهذا خطاب للأولياء بما لهم من حق الولاية ، فهم منهيون عن العضل ، ومنع تزويج من هن تحت ولايتهم من النساء ، وقال تعالى : « ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا » ، وهذا خطاب للأولياء ، ونهى لهم عن انكاح من هن تحت ولايتهم من المشركين حتى يؤمنوا . وقال عليه الصلاة والسلام : « أيسا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، ثلاث مرات ، وإن دخل بها فالمرء لها بما أصاب منها ، فإن اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له » .

والعقابة ذهبوا إلى أن الولي فُرض في النكاح ، واستدلوا بدليل الشافعية ، والمالكية والحنفية قالوا أنه شرط لصحة زواج الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة ، ولو كبارا ، أما البالغة العاقلة سواء أكانت بكرًا أو ثيبًا ، فليس لأحد عليها ولاية في النكاح ، بل لها أن تباشر عقد زواجها بنحب بشرط أن يكون كفتًا ، فإن لم يكن كفتًا فللولي حق الاعتراض عليها وفسخ العقد .

واستدل الحنفية بقوله تعالى: «فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف» ، فهذا دليل على جواز تصرفها في العقد بنفسها ، فقد أضاف الفصل اليهن ، وقال تعالى: «أن ينكحن أزواجهن» وقال «حتى تسكن زوجا غيره» ففي هذه الآيات ونحوها إضافة الفعل اليهن ، فلا حاجة إلى الولي ، وقال عليه الصلاة والسلام «الأيمن أحق بنفسها من وليها» ، والبكر تستأمر في نفسها ، وأذنفا صماتها ، كما استدلوا بأن النكاح كالبيع ، والمرأة تملك البيع والشراء ، فتملك عقد نكاحها .

وعند بحث هذا الموضوع وتطبيقه على واقع الحياة الاجتماعية ، نرى أن اشتراط الولاية يلزم في بعض الأزمنة ، وبعض الأمكنة دون بعضها ، فالحالة الاجتماعية ، تجعله شرطًا عند تغلب الحياة المادية والشهوانية في المجتمع ، فإن النساء يغلبهن الهوى أحيانا ، فتسئ المرأة واجبها ومكاتها وتندفع وراء شهوتها ، فتربط بمن هو دونها خلقا وشرقا ونسبا فيلحق أهلها العار والشر ، ومهما قيل من أن اشتراط الولاية تقييد لحرية المرأة العاقلة البالغة ، فإن ذلك لا يبرر لها ترك حرية الزواج بمن تشاء من الرجال ، ولو كان ذلك يضر بها وبسمعتها .

ولو تركنا لها الحرية في الزوج بمن تشاء وجعلنا لأوليائها حق الاعتراض على زواجها بغير الكفء وفسخ العقد في تلك الحالة لكنا قد منعنا الشر بعد وقوعه وتفاسقه ، وكان الأجدر أن قتلح الشر من جذوره ونلزم المرأة بترك الأمر للولي الذي يحرص على مصلحتها في أن يزوجه بنفسه ولا تتولى هي عقد زواجها ، فوجود الولي لا بد منه عند غير الحنفية وضروري عندهم للصغيرة والكبيرة المجنونة .

١٢٢ - الولي مجبر وغير مجبر :

فالولي المجبر يكون في الصغيرة والصغير ، وفي الكبيرة والكبير عند جنوئهما ، والولي هو العصبة بنفسه على ترتيب الارث والحجب ، فيقدم الابن ثم ابن الابن وان نزل ، ثم الأب ثم الجد الصحيح وان علا الى آخر العصبات ، فاذا لم يكن عصبة تنتقل ولاية النكاح عند أبى حنيفة للأب ، ثم لأم الأب ، ثم للبنت ثم لبنت الابن ، ثم لفؤى الأرحام ثم للوالى ومن في حكمه ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « السلطان ولى من لا ولى له » وقال الامام مالك للوصى أن يزوج ان عين له الموصى الزوجة وأمره بالنكاح. وقال الحنفية ليس للوصى أن يزوج اليتيم واليتيمة وان أوصى اليه الأب . واتحاد الدين شرط في الولاية الخاصة ، فلا ولاية في النكاح لمسلم على ذمى ، كما أنه لا ولاية للذمى على المسلم وترتيب الأولياء تجب مراعاته ، فلا يجوز للولى البعيد أن يزوج الصغير والصغيرة مع وجود من هو أقرب منه فى الولاية وتوفرت فيه شروطها .

وإذا غاب الولي القرب غيبة لا ينتظر معها الخاطب الكفء حضوره انتقلت الولاية لمن يليه ونفذ عقده . فلو امتنع القرب من تزويج الصغيرة وكان امتناعه بحق ، بأن أبدى سببا معقولا ، كما اذا كان الخاطب لا يدفع مهر المثل ولو كان كفتا فلا حق لأحد في تزويجها ، وان لم يستطع ابداء سبب مقبول لامتناعه زوجها الحاكم ، لأنه يرفع الظلم ، لكن لا يزوجه لنفسه ولا لأصوله ولا لفروعه .

فان كان الأولياء في درجة واحدة في القرب ، كأخوين شقيقين ، وقد استوفيا شروط الولاية فأيهما تولى الزواج جاز عقده ولو لم يجوز الآخر ، وان تولى الأب أو الجد نكاح من لهما الولاية عليه جبرا ، وكاذا معروفين قبل العقد بسوء الاختيار ، وسوء التصرف أو نقصا في المهر أو زوجا غير الكفء ، فلا يصح نكاحهما .

والامام مالك يرى عدم ثبوت ولاية الاجبار لأحد من الأقارب غير الأب ، حتى لو زوج الجد عند عدم الأب لا يجوز زواجه ، والشافعى يثبت الولاية للأب والجد فقط اذا كانت الصغيرة بكرا . وان كانت ثيبا فلا ولاية

عليها . واستدل الامام مالك بأن أبا بكر زوج عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست سنين ، وصحح النبي عليه الصلاة والسلام ذلك فلا يقاس عليه الجد ولا يلحق به .

واستدل الشافعي بأن الولاية للنظر ، والنظر لا يتم لغير الأب والجد لقصور شفقة غيرهم وبعد قرابتهم . والحنفية استدلوا على ثبوت الولاية للعصبة وبقية الأقارب ، بأن القرابة داعية الى الشفقة وهي متفاوت قربا وبعدا ، فليست الشفقة معدومة أصلا في القرابة ، ومتى زوج الصغير أو الصغيرة غير الأب والجد فكان لهما الخيار بعد البلوغ ، فلم يتم تنفيذ العقد ولهم فسخه برفعه الى القاضي . فإن كانت من لها الخيار بعد البلوغ بكرا واختارت فسخ النكاح فلا بد من الإشهاد على ذلك قورا بمجرد علمها . فإن سكنت فقد عليها النكاح . وإن كانت ثيبا وقت البلوغ فلا يثبت الرضا الا بتصريحا به ، ولو بطلب مهرها ، لأن البكر تستحي من اظهار الرغبة في الزواج ولكنها لا تستحي من الرد ، فيكون سكوتها دليلا على ما يحول الحياء بينها وبينه . والحياء في الثيب أقل منها فلا يكفى الا بالنطق فإذا تزوجت الحرة المكلفة بلا رضا وليها بأقل من مهر المثل صح العقد . وللولى اذا كان عصبة - حق الاعتراض حتى يتم الزوج مهر المثل أو يفسخ الحاكم النكاح بعد رفعه اليه ، وإذا تزوجت بغير كفه لها بلا رضا وليها العاصب قبل العقد ، فالتكاح فاسد، وإن لم يكن لها عاصب في هذه الأحوال وزوجت نفسها من غير كفه فالتكاح صحيح . ولا بد للولى من استئذان البالغة الماقلة اذا أراد زواجها . فإن استأذنها وهي بكر فسكنت مختارة بأن ظهر منها ما يدل على رضاها فقد النكاح، وإن كانت ثيبا فلا يكفى منها بالسكوت بل لا بد أن تعرب عن نفسها بالقول . وإنما كان السكوت دليلا على الرضا بالنسبة للبكر لقوله عليه الصلاة والسلام : « البكر تستأمر في نفسها ، فإن سكنت فقد رضيت ، والثيب تشاور » ولا بد في المشاورة من النطق ، ومن زالت بكاراتها لعارض فهي في حكم الأبيكار (١)

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٣٦١ وما بعدها . مفتى الحاج ج ٢ ص ١٤٢ وما بعدها .
حاشية الدرر ج ٢ ص ٢٢٢ وما بعدها . بداية المجتهد ج ٢ ص ٨ وما بعدها .
الشرح الكبير ج ٧ ص ٣٣٧ وما بعدها .

٤٥- الولاية في النكاح

تعريف الوكالة -

تصرفه وكيف ينطاع يلزم منه وهم .

مخالفة وكيف ينطاع لا يلزم منه وكل .

شروط وكيف ينطاع .

١٣٣ - الولاية : اقامة الغير مقام النفس في تصرف جائز معلوم ممن يملكه . فكل شخص يملك تصرفا من التصرفات له أن يتولاه بنفسه ، وله أن يوكل غيره فيه ، ويتفرع على هذه القاعدة : أن كل ولي يملك تزويج الأثني له أن يوكل غيره في التزويج ، لأن له أن يتولاه بنفسه ، فالأب مثلا له أن يوكل غيره في تزويج من له الولاية عليها . والصغير والمجنون ليس لهما أن يوكلا غيرهما في التزويج ، لأنه ليس لهما أن يزوجا تقسما لعدم صحة العقد منهما . والتوكيل يصح شفاهاً وكتابة ، ولا يشترط الاشهاد عليه لصحته . بل الاشهاد لازم عند الجحود والافتكار . فإذا نفذ الوكيل عقد الزواج فقد انتهت مأمورته فلا يطالب بالحقوق المترتبة عليه ، لأنه سفير ومعبّر . فلا يطالب الزوج الوكيل بتسليمه الزوجة ، ولا تطالب الزوجة الوكيل بمهرها ، لأن هذه المطالبة لا تتعلق بالوكيل الا اذا التزم ذلك ، فان دفع الوكيل المهر وأراد أن يأخذه من الزوج ، فان أعطاه له من غير نزاع أخذه ، وان لم يدفع له شيئا عد الوكيل متبرعا ، فلا يجبر الزوج على دفع المهر اليه . فتمت نفذ الوكيل عقد النكاح على الشروط التي طلبها الزوج ، لزمه هذا التصرف ، وليس له أن يرده ، فإذا وكل رجل رجلا في أن يزوجه بنت فلان

بمائة جنيه ، فزوجها له بهذا المبلغ لزمه هذا العقد . فان حصلت المخالفة لا يكون العقد لازما للزوج ، فله أن يجيزه وله أن يطله ، ويشترط في الوكيل أن يكون أهلا للتصرف بأن يكون بالغاً عاقلاً ولو أثنى عند أبي حنيفة ولا ينفذ اقرار الوكيل بالنكاح . فلو قال الوكيل : أقر بأثنى زوجت موكلتي فلان ، وأفكرت الزوجة لا يصح العقد الا اذا شهد الشهود على النكاح أمام القاضي . والمالكية اشترطوا في الولي أن يكون رجلاً ، فلا يصح توكيل الأثنى ولا الصبي . ولا المجنون ، ولا المبد ولا الكافر في زواج المسلمة . ويشترط في تزويج الوكيل أن يكون من الكفاءة وبهر المثل ، فلو زوجها من غير كفاءة أو بدون مهر المثل فانه لا ينفذ . فالذكورة في الوكيل شرط عند الشافعية والحنابلة والمالكية . لأنهم يشترطونها في الولي والولي شرط في صحة النكاح عندهم . ولا يصح التوكيل من الفاسق ، لأن الفسق يزيل الولاية فيزيل الوكالة عن الوكيل (١) .

(١) الفقه على المذاهب الأربعة ج٢ ص ٤٢ وما بعدها .

٤٦ - الكفارة في نكاح تعريف الكفارة ما تعتبر كفارة عن الولي والزوجة تسترد كفارة وقت العقد

١٢٤ - الكفارة لغة : المساواة . وشرعا : مساواة الرجل للمرأة في أوصاف معينة ، وهو عند الحنفية : النسب والاسلام والحرفة والحرية والديانة والمال ، وقد اعتبرت هذه الأوصاف بين الزوجين ، لأن النكاح يقصد به تحقيق أغراض ومقاصد لا يتوفر استمرارها ودوامها الا بتحقيقها . فاذا اهدمت المساواة بين الرجل والمرأة ، بأن كان الزوج أدنى من المرأة في هذه الأوصاف يتضرر أهلها . فالكفارة معتبرة من جانب الرجل لا من جانب المرأة ، لأن الشريعة تأبى زواج من هو أدنى منها ، بخلاف الرجل فإنه لا يتضرر من زواج من هو أدنى منه ، لأن له السلطان عليها . والكفارة حق الولي وحق المرأة ، فلو أسقط كل منهما حقه نفذ العقد . ولو أسقط واحد منهما بقى حق الآخر . فلو تزوجت المكلفة بغير كفء برضا وليها العاصب صح العقد لأن كلا منهما أسقط حقه في الكفارة . ولو زوجت نفسها من غير كف بلا رضاه لم يصح العقد لبقاء حق الولي . وتعتبر الكفارة عند ابتداء العقد فلا يضر زوالها بعده ، فإذا كان الرجل وقت التزوج كفئا للمرأة التي تزوجها ، ثم زالت الكفارة لسبب من الأسباب ، فلا يفسخ العقد . لأنه لا يشترط استمرار الكفارة . بل العبرة وجودها عند العقد . وهذه الأوصاف موضع التفاضل بين الناس . فالفاسق لا يكون كفئا للتيق الصالحة والكافر ليس كفئا للمسلمة ، ومن انحط نسبه لا يكون كفئا لمن علا نسبه . ومن كان من أهل الحرفة الخيسة لا يكون كفئا لزوجة أهلها من أصحاب حرفة محترمة . والعرف

تختلف باختلاف العادات والأزمنة . فقد توجد عرفة يعلها بعض الناس من الحرف الخسيسة . على حين أن قوما آخرون يملونها من الحرف المحترمة . ومن تكون ذات يسار لا يكافئها من قل ماله وعجز عن النفقة ودفع مهرها . واشتراط العقل لازم عند بعض العلماء ، فالمجنون لا يكون كفئا للمقالة . والمالكية اشترطوا المماثلة بين الزوج والزوجة في الدين والسلامة من العيوب ، التي توجب للمرأة الخيار في قبول الزوج أو رفضه ، ولم يعتبروا الكفاة في المال والحرية والنسب والحرفة . والشافعية اعتبروا الكفاة في النسب والدين والحرية والحرفة .

والحنابلة اعتبروا الكفاة في الديانة . فلا يكون الفاجر الفاسق كفئا للصانعة . لأنه مردود الشهادة . وفي الصناعة : فلا يكون صاحب الصناعة الدنيئة كفئا لبنت صاحب الصناعة الشريفة . وفي اليسار بالمال بقدر ما يجب لها من المهر والنفقة ، وفي الحرية فلا يكون الصبد كفئا للحر ، وفي النسب فلا يكون السجعي ومن ليس من العرب كفئا للحرية (١) .

(١) بداية الجند ج٢ ص ١٥ وما بعدها .
الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ص ١٥ وما بعدها .

٤٧ - آثار الزواج بأنواعه وهقوق الزوجين

١٢٥ - فقد شرط من شروط الانعقاد يجعل العقد باطلا . وقد شرط من شروط الصحة يجعل العقد فاسدا . وقد شرط من شروط النفاذ يجعل العقد موقوفا . وقد شرط من شروط اللزوم يجعل العقد قابلا للفسخ . فإذا تحققت جميع الشروط والأركان يكون النكاح تاما . فالزواج التام يفيد حق استمتاع الزوج . ووجوب حسن المعاشرة . ووجوب العدالة بين الزوجات ان تعدن . كما يفيد حرمة المصاهرة . ووجوب النفقة بأنواعها ، ووجوب جميع المهر المسمى للزوجة ، اذا دخل بها أو ملت عنها قبل الدخول ، ووجوب نصفه بمجرد العقد ، وثبوت نسب الأولاد من الزوج . وثبوت اسوارث اذا مات الزوج وهى فى عصمته . حقيقة أو حكما ، والزواج النافذ يقبل الفسخ . كتزويج العاقلة البالغة نفسها من غير كفه . والزواج الموقوف لا يترتب عليه شيء قبل الدخول . ويترتب عليه أثر بعد الدخول أو الاجازة ، فيكون فى حكم الزواج التام . واذا وجد الدخول قبل الاجازة ، وجب الأقل من المسمى ومن مهر المثل ، ورُشيت نسب الولد وتجب العدة على المرأة بعد التفريق بينهما وبين الزوج . ولا يثبت التوارث اذا مات أحدهما . والزواج الفاسد كالزواج بغير شهود . ان وجد دخول بعده فثبت به حرمة المصاهرة ، وثبت النسب ووجبت العدة . والزواج الباطل لا يترتب عليه أثر من آثار الزواج ، فلا يجب مهر ولا نفقة ، ولا يثبت نسب ولا توارث ولا حرمة مصاهرة به . وثبوت حرمة المصاهرة بالنكاح . لأنه لما حلت العشرة بين الزوجين ربطتهما برباط متين ، وجعلت بينهما لحنة تثبته لحنة النسب . كما ربطت بين أسرتهما برباط من المصاهرة ، فصارتا كأنهما أسرة واحدة ، فثبت بينهما حرمة المصاهرة . وثبوت

التوارث لوجود الصلة المشابهة لصلة القرابة . وللزوج على زوجته حق الطاعة في كل ما هو من آثار الزواج . فله حق تأديبها بالمعروف ، ونقاصا لما يليق بها عن طريق التهذيب والاصلاح . قال تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) فالرجال قوامون على النساء لأنهم أقدر على ضبط أنفسهم وتطبيق حكم العقل على حكم العاطفة . ولوجوب الاتفاق على الزوج . فيقدر المنافع والمضار بعد التروي وقد قال الله تعالى (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أئقنوا من أموالهم) والتأديب تارة يكون بالتوجيه والارشاد ، فإن لم يجد تقعا فله أن يهجر زوجته في القرائش هجرا جميلا من غير جفوة موحشة . وله بعد ذلك أن يضربها ضربا لا يصيبها منه ضرر بليغ . وهو الضرب غير المبرح . وبعض النساء لا تحتاج لأكثر من التوجيه . ويجب على المرأة أن تقوم بشئون بيتها وحرية أولادها . ويجب لها أن تعامل كمعاملة أمثالها . وأن يعاملها الزوج بما يجب أن تعامل به . وقد قال عليه السلام (خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي) .

والتوزيع الطبيعي في الوجود يقتضى أن يكون عمل الرجل في الخارج، وعمل المرأة داخل المنزل . ولذلك قال تعالى في حق المعتدات (ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) وإذا كان خروج المعتدات فاحشة مبينة فأولى بذلك خروج المتزوجات ، ولا مانع من أن تخرج المرأة باذن زوجها للرياضة والتزهة وزيارة أهلها . كما لها أن تخرج لزيارة أبويها ولو بغير اذنه . وقد ثبت أن نساء النبي عليه السلام كن يقمن بشئون بيوتهن ، وكذلك نساء الصحابة . وقد قالت أسماء بنت أبي بكر . زوج الزبير بن العوام (كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله وكانت له فرس فكنت أسوسها وكنت أحض لها وأقوم عليها) ولقد ذهبت فاطمة بنت رسول الله إلى أبيها تشكو إليه ما تلقى في يديها من الرحي . وإن كان للزوج يسار فلا بأس بأن يحضر الخدم بقدر ما يستطيع . ومن كان عنده نسوة فيجب عليه أن يعدل بينهن . ولا يكلف بالعدل القلبي ، لأنه لا يملكه . وله أن يسافر بمن أراد منهن (١) .

(١) الأحوال الشخصية قسم الزواج ١٥٧ - ١٦٢ .
الزواج والطلاق في الإسلام ص ١٢٦ - ١٢٨ .

٤٨ - المهر

تعريف المهر - تسمية لبيت بشرط أقله - أكثره - جهالة مهر المثل وشروطه

١٢٦ - المهر حق من حقوق الزوجة على زوجها . وهو من أحكام عقد الزواج وأثر من آثاره ولا يبطل النكاح بفقده بل يصح النكاح عند عدم ذكره ، ويلزم مهر المثل ، وهو هدية لازمة ، فليس بموض كما يفهم بعض من لم يتعمق في حكمة تشريعه . فقد شرع إبانة لشرف عقد الزواج لا بدلا عن البضع ، وليس كتمن الميسع ، اذ لو كان كذلك لوجب تهديم تسميته . وكفى بنفى عوضيته ما جاء في القرآن الكريم من تسميته صلقة فقد قال تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) ووجبت هذه الهدية على الزوج دون الزوجة ، لأن النظام الطبيعي في الوجود جعل الرجل يعمل لكسب المال ، وله القوامة على الزوجة . فالمهر مفتاح المودة القلبية والتآلف بين الرجل وزوجته ، وبذلك يتحقق الغرض من الزواج المشار اليه في قوله تعالى (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها) والمهر حكم من أحكام العقد الصحيح لا الفاسد ، وهو حق للمرأة لها أن تسقطه وتبرئ زوجها منه ان كانت لم تقبضه .

١٢٧ - وأقل المهر عشرة دراهم ، لما روى عن عمر وعلى وعبد الله بن عمر : أنهم قالوا : (لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم) ويرى الامام مالك أن أقله ربع دينار أو ثلاثة دراهم . ولم يعتبر الشافعي حدا أدنى له ، بل كل ما يصدق عليه اسم المال يصلح أن يكون مهرا . والحد الأعلى له غير مقدر . ولا يلزم تهديمه وقت العقد ، بل يجوز أن يقدم بعضه ويؤخر الباقي الى أجل

معلوم. كما يجوز أن يؤخر إلى أقرب الأجلين : الطلاق أو الوفاة . ويجوز تأجيل جميعه باتفاق الزوجين . وعند ترك الاتفاق على شيء يكون الأصل التحجيل قبل الدخول . ويجب المسمى عند تسميت في العقد أو بعده . ويصح من النقود أو من المثليات أو القيميات كضيعة أو منزل . والجهالة الفاحشة ، تقصد التسمية دون الجهالة اليسيرة . والمنافع تصلح أن تكون مهرا كمنافع عين معلومة لمدة معلومة . وقد يقترن المهر المسمى بشرط فيه منفعة للزوج غير مقومة بمال أو بوصف مرغوب فيه كأن يسمى مائة على أن يسافر بها ، أو على أنها بكر ، وفي هذه الحال إذا تحققت المنفعة ووجد الوصف كان لها المسمى كاملا لتحقق الشرط ، فإن لم يوجد الشرط وجب مهر المثل على أن لا يزيد عن المسمى . وإذا سمي في المهر أقل من عشرة دراهم . وجبت عشرة دراهم . ومهر المثل يجب إذا لم يسم شيء في العقد أو وجدت تسمية فاسدة لجهالتها جهالة فاحشة ، أو اتفق الزوجان على شيء المهر . ومهر المثل هو مهر المرأة من أسرة أبي الزوجة كاختها وعمتها وابنة عمها . فإن لم يكن من أسرة أبيها من تماثلها اعتبرت مهر امرأة تماثلها من أسرة تماثل أسرة أبيها . ولا ينظر إلى قرابة الأم . والمائلة تكون في السن والجمال والمال والعقل والدين والبكارة والثبوبة والأدب والخلق وكونها ذات ولد أو ليست كذلك والمعاصرة . والنكاح الفاسد إذا وجد بعده دخول وجب مهر المثل ، بشرط ألا يزيد عما سمي في العقد الفاسد . ويجب المسمى إن كان أقل . وتجوز الزيادة في المهر والنقصان فيه عند اتفاق الزوجين (١) .

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٤٢٤ وما بعدها .
الأحوال الشخصية لشمس الزواج ص ١٦٤ - ١٨٢ وما بعدها .

٤٩ - مؤكداً المهر وسقطته شروط الخلوة - حكمها - حكم تنصيف المهر - تعريف المتعة متى تجب ؟ متى يسقط المهر كله ؟ إعداد منزل الزوجية

١٢٨ - شروط الخلوة - حكمها - حكم تنصيف المهر تعريف المتعة متى تجب ؟ متى يسقط المهر ؟

بعد وجوب المهر في عقد النكاح قد يمتريه ما يسقطه ، وقد يمتريه ما يديمه . فالذي يديمه الدخول الحقيقي . والموت والخلوة الصحيحة .
فالدخول الحقيقي يؤكد المهر سواء أكان مهر المثل أم المسمى وقت العقد أو بعده ، كما أن الموت يؤكد المهر سواء أكان الذي مات هو الزوج أم الزوجة .
لأنه بالموت قد تهرق ولا يوجد ما يسقطه . والخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح تؤكد المهر . كاللخول الحقيقي . وشرط صحته اجتماع الزوجين في مكان يأمنان من اطلاع الغير عليهما . ولم يكن ثمة مانع يمنع من الدخول الحقيقي . فهي كاللخول في تأكيد المهر . وفي ثبوت النسب وفي ثبوت العدة والطلاق بعدها . وقد يسقط نصف المهر إذا طلقت المرأة قبل الدخول لقوله تعالى (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) فإن لم يكن المهر مسمى ، وجب مهر المثل ولا ينصف . والحكمة في التنصيف في هذه الحالة : أن الطلاق قبل استيفاء أى حكم من أحكام العقد يشبه قضى المقدمين أصله : وبعد الطلاق فيه انتهاء للعقد وليس قضاء له ، فكان من الحكمة وجوب التنصيف لأن فيه ترحيماً بالحصان . والمهر الذى فرض بعد العقد لا ينصف

بالطلاق قبل الدخول . بل تجب المتعة في هذه الحالة بقوله تعالى (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين) والمتعة كسوة كاملة للمرأة ، وحلها الأعلى في القيمة أن لا تزيد عن نصف مهر المثل ، وحلها الأدنى أن لا تقل عن خمسة دراهم . لأنها قائمة مقام نصف المهر . وأنواع الفقرة التي توجب نصف المسمى أو المتعة إذا كانت قبل الدخول الحقيقي والحكمي ، الطلاق بكل أنواعه يوجب نصف المسمى أو المتعة ، والفرقة التي تعتبر طلاقا كاستناع الزوج عن الاسلام إذا أسلمت زوجته وكان ذلك قبل الدخول الحقيقي والحكمي وجب نصف المسمى وقت العقد أو المتعة عند عدم التسمية وقت العقد ويسقط المهر كله إذا حصلت الفرقة قبل الدخول الحقيقي والحكمي إذا كانت من جانب الزوج ، وكانت فسخا لاستعمال حق شرعي أعطاه الشارع له وهو الفسخ بخيار البلوغ ونحوه لأنه في هذه الحالة لم يتأكد بدخول حقيقي أو خلوة ، لأن الفسخ يقض العقد لأن سبب الفسخ أمر متصل بإنشاء العقد فاعتبر كأن لم يكن . وإن كانت الفرقة فسخا من جانب المرأة وكانت بمعية منها كردتها وإبائها الاسلام ان كانت مشتركة وأسلم زوجها ، لأن المعية لا توجب حقا أو اختارت نفسها بعد البلوغ فلا يجب لها شيء من المهر لعدم تأكده ، وضابط هذه المسائل : أن كل فرقة يسقط بها للمهر الذي لم يتأكد بدخول أو خلوة إنما تكون قضا للعقد من أصله والعقد المنقوض لا آثار له (١) .

١٢٩ - اعداد منزل الزوجية :

يرى الحنفية أن اعداد بيت الزوجية على الزوج ، لأن النفقة بكل أنواعها عليه والمهر ليس عوض الجهاز ، لأنه ملك خالص للزوجة ولا دليل يوجب على الزوجة شيئا من متاع البيت . والمالكية يرون أن اعداد منزل الزوجية حق على المرأة في حدود ما قبضته من المهر وما تجرى به العادة بين

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٤٦٨ وما بعدها .
الأحوال الشخصية قسم الرواج ص ١٨٢ وما بعدها .

أمثالها . فإن لم تكن قد قبضت شيئاً من المهر فليس عليها شيء من ذلك إلا إذا وجد عرف يوجب عليها ، أو كان الزوج شرط عليها ذلك . ولا سبيل لألزامها بأكثر مما قبضته . والعرف يجري عندنا الآن على أن المرأة تجهز نفسها . وتعد منزلها بأكثر مما قبضت (١) فالمهر بعد عقد الزواج الصحيح ملك خاص للزوجة . فلها تمام الحرية في أن تتصرف فيه بكل نوع من أنواع التصرفات الجائزة شرعاً . وليس للزوج علاقة به أصلاً . وليس لأحد كائناً من كان أن يجبرها على قولت شيء منه لزوجها أو لغيره ، وليس لها سوى ما فرض لها من المهر في عقد الزواج تطالب به بعد موته أو عند الطلاق إذا وقعت الفرقة ، وذلك بخلاف بعض الشرائع التي تجعل مال الزوجة ملكاً لزوجها .

فكل ما دخلت به من المال على ذمة الزوجة ، وكل ما تكسبه من سعي وعمل . وكل ما يهدي إليها في عرسها ملك حلال لزوجها يتصرف فيه كيف شاء بدون معارض ولا منازع .

وسياأتي تفصيل بعض الشرائع المخالفة للتشريع الإسلامي في أحكام المهر وستفصله في مواضعه .

(١) الأحوال الشخصية قسم الزواج ص ٢٢٢ - ٢٢٨ .

٥٠ - نفقة الزوجية - تعريفها . هل يعتبر فيها مال الزوج أو الزوجة ؟ متى يصير ذميا ؟ ولله محبتين فيها ؟

١٣٠ - لا يلزم شخص نفقة غيره الا بوجوبه أو قرابة أو ملكية . وبحسبنا هذا مقصور على نفقة الزوجية ، وهل هي واجبة للزوجة على زوجها لأنها أثر من آثار عقد الزواج الصحيح . فتجب مع غنى الزوجة وعدم اسلامها ، ودليل ذلك قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وقوله عليه السلام (ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ومن المعقول أن من حبس لحق غيره فنفته واجبة عليه . وصار الاجماع على ذلك من عهد النبي الى الآن . فاحتباس الزوجة أو استئجارها لدخول منزل الزوجية ، يوجب لها النفقة . فان منعت نفسها عن ذلك سقطت نفقتها لنشوزها . وتشمل النفقة الطعام والكسوة والسكنى . وتحقق بتسكين الزوج لها من ذلك . فان لم يمكنها طلبت تقدير ما يلزمها لها في كل شهر أو كل أسبوع على حسب اتفاقهما ، وجرى العرف على تقدير النفقة شهريا . وأرجح الأقوال أن أساس التقدير ، اعتبار حال الزوجين ، يسرا وعسرا ، فتكون نفقة يسار ان اتفقا فيه ونفقة عسار ان كانا مصرين . وان كان أحدهما موسرا والآخر ممسرا كانت النفقة الواجبة وسطا بين اليسار والعسار . والمسكن الشرعى يجب أن يكون خاليا من زوجة أخرى ، لأن وجود الضرة ايداء للمرأة ، كما يجب أن يكون خاليا من أهله ، اذا تضررت من وجودهم ، ويكون السكن مستقلا بجميع مرافقه حتى لا يوجد للزوجة ضرر بالمشاركة في المرافق . وان كان الزوج موسرا وزوجته ممن تخدم تجب عليه أجرة خادم لها أو خادمتين ، عند بعض الفقهاء . ويسار الزوج واعساره يثبت بالتحري واستكشاف الحال .

١٢١ - متى تصير دينا ؟ وهل يحبس فيها ؟

إذا امتنع الزوج عن أداء نفقة زوجته بعد تهدير القاضى لها ، وكان قادرا على الدفع ، جاز للقاضى حبسه نظير النفقة بعد طلب الزوجة ذلك ، عملا بقاعدة حبس المدين حتى يؤدي ما عليه . لأن النفقة بعد التقدير تصير دينا على الزوج . ويقضى بالنفقة على الغائب إذا كان له مال ظاهر فإن لم يكن له مال ظاهر حكم عليه بالنفقة ، واستدلت المرأة نفقتها وتعتبر النفقة دينا في الذمة بمجرد الامتناع عند بعض الفقهاء ، ولو لم يحكم بها القاضى أو يتراضى الزوجان على تهديرها . وجرى العمل فى المحاكم فى مصر على اعتبار نفقة الزوجة التى سلمت نفسها لزوجها — ولو حكما دينا فى ذمته من وقت الامتناع ، ولو لم يوجد حكم قاض أو تراض منهما . ويجوز أخذ كفايل بالنفقة الماضية المتجددة المفروضة لأنها دين . (١)

(١) ابن مابدين ج ٢ ص ٦٦١ الى ٦٦٢ .
الأحوال الشخصية قسم الزواج ص ٢٢٨ - ٢٥١ .

الباب الثاني في الطلاق

٥١ - تعريف الطلاق وصفت

١٣٣ - الطلاق رفع قيد النكاح في الحال أو المال بلفظ مشتق من مادة الطلاق أو مافى معناه . فيرتفع النكاح به في الحال ان كان الطلاق باثنا ، ويرتفع النكاح به مستقبلا ان كان الطلاق رجيا . وقد ثبت بالقرآن الكريم لقوله تعالى (الطلاق مرتان) وبآيات أخرى . والسنة لقوله عليه السلام (كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه والصبي) واجماع المسلمين على ذلك . والعقل يحكم بأن الزوج يملك بقاء النكاح ، فيجوز له أن يزيله ، ولأن مصالح النكاح قد تنقلب مفسد ، والتوافق بين الزوجين قد يصير تنافرا ، والعشرة بالمودة قد تصبح عداوة مستحكمة ، تجعل البيت جعيما لا يطاق السكن فيه ، فالبقاء على النكاح حينئذ يشتمل على مفسد لا يقف عند حد . فالحكمة في النكاح المشروع لجلب المصلحة قد تتقدم . وبسبب الزواج مجلبة للمضرة ، فالحاجة الملحة في وجود الطلاق تجعله مباحا ، فان لم تكن هناك حاجة اليه كان مبنوفا لقوله عليه السلام (ما خلق الله تعالى مباحا أحب اليه من العتاق ولا خلق مباحا أبغض اليه من الطلاق) ففقد النكاح الأبدى اذا دعت الضرورة الى زواله أصبح مباحا اذا انتهت المودة بين الزوجين ، اذ العلاقة الشخصية بينهما هي الصلة التي تجعل الحياة الزوجية صالحة . وقد شرع الله تعالى الحكيم بين الزوجين عندما ينجم بينهما الخلاف فقال تعالى (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيرا) فان الحكيم

القريبين للزوجين أو غير القريبين من ذوى المروءات : هما اللذان يستطيعان
 أن يجتنبوا بذور النزاع ، ويصيدا المودة بين الزوجين الى ماكانت عليه من الألفة
 عند امكان ذلك . فان كان الوفاق غير ممكن فلا بد من الخروج من ذلك
 الضرر . فيكون الطلاق علاجاً شافياً لهذا الداء . فالقول ببقاء النكاح على
 هذه الصورة المريرة ، والحياة المضطربة ، أمر يناقى طبيعة الحياة التي تمت
 على وجود السكينة والاطمئنان والهدوء . وقد ذكر بنتام في كتابه (أصول
 الشرائع) ضرورة الطلاق في مثل هذه الحالة فقال (ان الزواج الأبدى هو
 الأليق بالانسان . والملائم لحاجته ، والأوفق لأحوال الأسرة ، والأولى بالأخذ
 لحفظ النوع الانساني . ولكن ان اشترطت المرأة على الرجل أن لا تفصل عنه
 — ولو حل في قلوبها الكراهة محل الحب — لكان ذلك أمراً منكراً
 لا يصدقه أحد من الناس . على أن هذا الشرط موجود دون أن تطلبه المرأة .
 اذ القانون يحكم به فيتدخل بين العاقدین حال التعاقد ، ويقول لهما : أتما
 تقرران لتكونا من السعداء فلتعلما أنكما تلتخلان مسجناً سيحكم غلق بابيه
 ولن أسمح بخروجكما وان تقاتلتما بسلاح العداوة والبغضاء . ان أقبح الأمور
 وأقظهما عدم انحلال ذلك الاتفاق . لأن الأمر بعدم الخروج من حالة ، أمر
 بعدم اللخول فيها ، لافرق في ذلك بين زواج وخدمة وبلد وصناعة وغيرها ،
 فلو كان الموت وحده هو المخلص من الزواج لتتوعد صنوف القتل واتسعت
 مذاهبه) فالطلاق أمر لا بد منه عند اضطراب الحياة الزوجية وقد جعله
 الشارع الحكيم في يد الزوج ، لأن المرأة تحكمها العاطفة وتلك ميزتها
 وقضيتها . والعاطفة اذا سيطرت على الأمور الخطيرة قد تضرب ، والطلاق
 أخطر ما يكون بين الرجل والمرأة ، تغضب فتظن أن صفوة حياتها قد أصابها
 كدرة لبقاء معها ، وأن البيت صار أضيق على نفسها من سم الخياط .
 فلو جعل الطلاق في يدها ما نظرت في عواقبه في مثل هذه الأحوال الثائرة .
 فان الرجل بما أتفق في سبيل هذا الزواج من مال ، وبما أتقى عليه من تبعات
 وبما له من حرص على أولاده الذين ينسبون اليه ، وبما يعقبه الطلاق من
 عواقب وخيمة ، يفكر ويقدر قبل الاقدام فيوازن بين التبعات المترتبة عليه
 والحاجة الدافعة اليه ، فان رجعت الأولى على الثانية أبقي أهله ، وان رجعت

الثانية على الأولي طلق، فالأصل في الطلاق المنع، ويباح للضرورة، ودليل ذلك أقوى من دليل القول بالإباحة له. ويجوز للمرأة عند الضرورة أن تلجأ إلى القاضي طالبة الطلاق، فقد قال الامام مالك: ان استطاع الحكمان أن يصلحا بين الزوجين ففذا، والا فرق القاضي بينهما. وان رأيا ولو بأخذ شيء من مالها حتى يكون خلعا فعلا ذلك. فالخلع يكون بأمر القاضي اذا كانت المرأة لا تريد البقاء مع زوجها فانفصال الزوجين عند استحكام الخلاف ممكن من جانب الزوج ومن جانب الزوجة، ففي شرعية الطلاق فرجة من كربة العداوة والبغضاء. وهذا تشريع موافق للفطرة مساير لنظام الحياة المستقرة الهادئة (١) وعند الطائفة الكاثوليكية لا يجوز الطلاق قط من جهة الرجل وحده. بل يحصل التطلق على يد العجة الدينية بعد وجود سببه، ويجوز التفريق الجسدي. وعند الأرمن الأرثوذكس، يجوز الطلاق في أحوال محدودة. وعند الاسرائيليين يجوز الطلاق اذا كان لسبب من الأسباب المبينة عندهم، ومنفصل الكلام على ذلك عند ذكر الزواج والطلاق في هذه التشريعات.

(١) اصول الشرائع ج ١ ص ١٦٢ - ١٦٣ .
الاختيلر ج ٢ ص ١٧٢ . الاحوال الشخصية ص ١٧٦ - ١٨٢ .

٥٢ - طلاق بئسمة وطلاق لبيبة تعريفهما

أوصاف الطلاق - ألقاظ الطلاق
الطلاق لمنجز والمعلق والمضاف
الطلاق الرجعي والباطن
التركيب بالطلاق والإسوة فيه
والنفويض للمرأة أو لغيرها .

١٣٣ - تعريفهما - لما كان الطلاق أبغض الحلال الى الله ، ولا يجوز
الا عند الضرورة القصوى ، بين النبي عليه السلام طهرته التي لا تتضرر منها
المرأة ، وألزم الزوج باتباعها فالطلاق على ثلاثة أوجه : حسن وأحسن وبدعي :
فالأحسن أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يعامعها فيه ،
ويتركها حتى تنقضي عدتها ، والحسن هو طلاق المدخول بها ثلاث طلاقات في
ثلاثة اطهار ، وطلاق البتة أن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة ، أو ثلاثا في طهر
واحد . فمن فعل ذلك وقع طلاقه وكان عاصيا بمخالفته للطريق المسنون في
الطلاق . فالأحسن في الطلاق أن يكون تطليقة واحدة في حال طهر الزوجة ،
وأن يكون هذا الطهر لم يمسها فيه ، ولا في الحيض قبله لأن في هذا الوقت
تكون نفس الزوج رغبة في امرأته فإذا طلق في هذا الحال كان الطلاق
دليلا على استحكام الخلاف بينهما ، ويكون تطليقة واحدة رجعية ، ويتركها
حتى تنتهي عدتها ، وبذلك لا يلحق المرأة ضرر ببلغ من هذا الطلاق بتطول

مدة العدة . والصن في الطلاق يكون بتطليق المرأة ثلاث طلقات في ثلاثة
أطهار . والبدعي من الطلاق يوجب الائم والمصية ووقع عند الأئمة الأربعة .
وقال الشيعة الامامية وغيرهم : انه لا يقع لأنه معصية فلا يزول النكاح المتيقن
به وبطله بهذا الفعل انتهى عنه (١) .

(١) الاحوال الشخصية من ٢٨٢ - ٢٨٥ . فتح القدير ج٢ ص ٢٠ - ٢٨

١٣٤ — أوصاف المطلق : — الأصل في الطلاق يد الزوج ، وتملك المرأة التفريق في بعض الأحوال عند بعض المذاهب . ويشترط في الرجل أن يكون بالغاً عاقلاً ، غاصبي لا يقع طلاقه وإن كان مميزاً لعدم لحاظته بالمصلحة والمجنون والمعتوه لا يقع طلاقهما أيضاً للسبب السابق . ويقع طلاق الهازل والسكران بالمحرم . ويقع طلاق المكره . وهذا عند الحنفية لقوله عليه السلام (ثلاث جلدن جد وهزلن جد : النكاح والطلاق والعتاق) ووافق مالك والشافعي أبا حنيفة بالنسبة للهازل . وخالف أحمد فلم يجعل طلاقه واقعاً لعدم قصده اليه والسكران بالمحذور يقع طلاقه في حال سكره ، ولا يقع طلاق من سكر بتناول مباح . ومالك والشافعي وأحمد قول بأن طلاق السكران لا يقع لأنه لا قصد له . والمكره يقع طلاقه لوجود القصد منه وإن لم يرد المعنى . وقال مالك والشافعي وأحمد : إن طلاق المكره لا يقع لقوله عليه السلام (رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) وعمل المحاكم المصرية الآن على عدم وقوع طلاق المكره والسكران استناداً لأدلة من قال بعدم الوقوع (١) ويقع طلاق الأخرس بالإشارة المفهمة .

١٣٥ — ألفاظ الطلاق : يقع الطلاق باللفظ الصريح فيه ، وهو الذي لا يستعمل إلا في حل رابطة الزواج لغة أو عرفاً ، مثل أنت طالق وطلقتك وأنت مطلقة ويطلق بهذه أنت حرام ، وهي على حرام ، وحكم هذه الألفاظ وقوع الطلاق من غير احتياج إلى نية ، لأن غلبة استعمالها في الطلاق جعلها ظاهرة فيه . ويقع الطلاق بالكناية والمجاز ، وهو كل لفظ يوضح للطلاق ولكن اقترن به من القرائن ما جعله دالاً على الطلاق أو احتمال إرادته بدلالة الحال . ومن الكنايات ما لا يقع به الطلاق إلا بالنية . وألفاظ الكناية مثل :

(١) الاحوال الشخصية من ٢٨٢ - ٢٨٩ .
فتح القدير ج ٣ من ٢٨ - ٤٤ .

انت بائن أو انت حرام يقع بها طلاق رجعية عند الشافعية والمالكية إذا كان الطلاق بعد الدخول . وقسم الحنفية ألفاظ الكتابة الى قسمين ، فقالوا يقع في قوله اعتدى واستبرئى رحلك وأنت واحدة طلاق رجعى ، وفي غير هذا يقع الطلاق البائن بالنية أو بدلالة الحال (١) .

١٣٦ — الطلاق المنجز والملق والمضاف : لصيغة الطلاق أنواع فثلاثة تكون منجزة ، وهى التى ثبت بها حكم الطلاق فى الحال بمجرد النطق بالعبارة ، ومثاله قول الزوج لزوجته أنت طالق ، وحكمه وقوع الطلاق فى الحال ، بشرط أن تكون المطلقة زوجة ، زوجيتها صحيحة ، وقائمة حقيقة أو حكما ، كعمتة الطلاق الرجعى، وأن يكون المطلق زوجا . وثارة أخرى تكون الصيغة مضافة ، وهى التى يراد بها تأخير حكم الطلاق عن وقت التكلم الى زمان يذكر فيها ، أو الى مكان يقصد الحلول فيه ، فالإضافة الى المكان كأن يقول الزوج لزوجته أنت طالق فى القاهرة ، وحكمه أن يقع الطلاق فى الحال عند الحنفية لأن الطلاق لا يتخصص بمكان دون مكان . وإن كانت الإضافة الى الزمان كقول الزوج لزوجته : أنت طالق غدا ، يقع الطلاق فى الغد متى توفرت الشروط للطلاق ، وأحيانا تكون الصيغة معلقة ، وهى التى تقيد وقوع الطلاق عند وجود أمر يوجد فى زمان مستقبل ، كقول الزوج لامرأته أن خرجت بلا إذن فانت طالق فيقع به الطلاق عند وجود الخروج بلا إذن اذا لم يكن هناك مانع من الطلاق (٢) .

ولقد جاء قانون سنة ١٩٢٩ وفيه المادة الآتية « لا يقع الطلاق غير المنجز اذا قصد به الحمل على فعل شئ أو تركه لاغير . فان كان غرض المتكلم بالطلاق المعلق التخويف أو الحمل على فعل شئ أو تركه وهو يكره حصول الطلاق لا يقع . وإن كان يقصد به حصول الطلاق عند حصول الشرط لوجود ما يدعو الى الطلاق — يقع الطلاق . فالعبرة بقصد المتكلم .

(١) الزواج والطلاق فى الإسلام من ٢٢٢ - ٢٣٥ .
الاختيار ج ٢ من ١٢٨ - ١٦٠ .

(٢) الزواج والطلاق فى الإسلام من ٢٢٥ - ٢٢٦ . الاختيار ج ٢ من ١٥٥ - ٢٠٢ .
الأحوال الشخصية قسم الزواج من ٢٩٥ - ٣٠٠ .

١٣٧ — الطلاق الرجعي والبائن : الطلاق قارة يكون رجعيا ، وهو الذي يملك المطلق بعد وقوعه إعادة المصلحة الى الزوجية من غير عقد جديد . ما دامت في العفة ، والبائن ينونة صغرى هو الذي لا يستطيع الرجل بعده أن يعيد المصلحة اليه الا بمهر وعقد جديدين . وفي النونة الكبرى لا يستطيع المطلق أن يعيد المرأة الى الزوجية الا بعد أن تزوج بزوج آخر زوجها صحيحا ، ويدخل بها دخولا حقيقيا ، ثم يفارقها أو يموت عنها وتقضى عدتها ويكون الطلاق رجعيا اذا كان بعد الدخول الحقيقي ، وكان الطلاق بلفظ صريح غير مصاحب لموضع مالي من قبل الزوجة ، ولم يكن الطلاق ثلاثا أو موصوفا بما يدل على النونة ، أو كان بلفظ الكناية الدالة على الطلاق الرجعي ، مثل اعتدى ، ويبقى للمطلق كل حقوق الزوجية في الطلاق الرجعي لأن الحل باق لا يزول ، والبائن يكون في الطلاق قبل الدخول ، وفي الطلاق بموضع ، وفي الطلاق المكمل للثلاث أو الموصوف بما يدل على النونة ، وفي الطلاق بالكناية فيما عدا الفاظ الكناية التي يكون بها الطلاق الرجعي ، والطلاق البائن يحل به مؤخر الصداق للمرأة ، اذا لم تكن قد قبضته ، ويزيل الملك الثابت بالزوجية ، فتزول حقوق الزوج وتبقى للزوجة النفقة زمن العدة والملك في بيت الزوجية أثناءها (١) .

١٣٨ — التوكيل بالطلاق والرسول فيه .. والتفويض للمرأة أو لغيرها : يجوز للزوج كما يجوز للمرأة — اذا كان الطلاق بيدها — أن يوكل كل منهما غيره . ويكون الوكيل سفيرا عاملا بارادة الموكل وتطبق عليه شروط الوكالة وتارة يكون المطلق رسولا فاقلا لعبارة المرسل ، لا منشأ لعبارة الطلاق ، فلو قال الزوج لغيره طلق زوجتي ان شئت ، كان ذلك الغير مقيدا في التطبيق بالمجلس ، وليس للزوج الرجوع عن أمره ، لأن ذلك تملك لا توكيل فيأخذ حكم التملكات بخلاف التوكيل . فان التوكيل لا يتقيد بالمجلس . وقد يفوض الزوج الطلاق الى غيره ، أو الى المرأة نفسها ، فاذا قال لآخر طلق امرأتى ان شئت ، كان ذلك تفويضاً له ، لأن الطلاق تعلق

(١) المرجع السابق ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

بمشيئة فان شاء طلق أو لم يطلق ، ويكون للزوجة بأن يقول لها طلقى نفسك فانها تملك الطلاق بمجرد قوله ، وليس للزوج أن يمنعها من ذلك ، لكن يشترط ايقاع الطلاق منها فى مجلس التفويض . ويكون التفويض بأن يجعل أمرها بيدها فيقول لها : أمرك بملكك : فإذا قالت اخترت أمرى وكان الزوج ينوى الطلاق وقمت طليقة بآئنة . ولا بد من نية الزوج للطلاق . ولا يملك الرجوع عنه لأنه ملك الطلاق للزوجة ، ولا تلزم المرأة بإيقاع الطلاق ، بل لها أن توقعه فى المجلس ، ولها عدم ايقاعه ، ومثل ذلك إذا قال لزوجته : أنت طالق ان شئت . ولا يشترط الاشهاد على الطلاق عند أكثر العلماء خلافا لمن شرط الاشهاد فيه كالشيعة الظاهرية (١) .

(١) المرجع السابق ص ٢٤٢ - ٢٥٠

٥٤ - الرجعة

تعريفها - شرطها - دليلها
ما تحصل به - حكمها - شروطها

١٣٩ - الرجعة : استدامة النكاح القائم في العدة . وشرطها أن يكون الطلاق رجعياً وأن يكون بعد الدخول ، وأن تكون الرجعة في العدة . وتنحقق بالقول وبالفعل رضيت للمرأة أو لم ترض . ولا تحتاج الى اشهاد ولا الى علم الزوجة . وشرعت بقوله تعالى (ويعولتن احق بردهن) وبقوله عليه السلام لعمر رضى الله عنه (مر ابنتك فليرجعها) وكان ذلك في طلاق رجعى . والعقل يحسنها لأن الزوج قد يندم على ما فعله من الطلاق فيريد تدارك ما وقع منه من الخطأ . فاذا قال الزوج لامرأته راجعتك ونحوه تحصل الرجعة وان لم ينوها . واذا قال لها أنت امرأتى ونحو ذلك فلا بد من نية الرجعة لأن هذا اللفظ ونحوه ليس صريحاً في الرجعة . واذا فعل ما يدل عليها كان رجعة، ويستحب الاشهاد على الرجعة عند الحنفية فاذا اهضمت العدة باقطاع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة أيام وكانت عادتها ذلك اقطعت الرجعة ، وان اقطع الدم لأقل من ذلك لم تقطع الرجعة الا بعد الاغتسال (١) .

(١) الاختيار ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٦ .

٥٥ - الطلاق على مال الخلع

تعريف الخلع

الفروع بينه وبين الطلاق على مال

شروط الخلع

ألفاظه - ما يقع به وما يجوز

١٤٠ - إذا قال الزوج لامرأته أنت طالق على مائتي جنيه أو بمائتي جنيه وقبلت الزوجة وقع الطلاق ، ولو قيل أداء المسمى . وشقيد القبول بمجلس القول . وبذلك يقع طلاق بائن وعليها دفع المسمى ، وجاز ذلك لقوله تعالى (فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتلت به) ولأن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي عليه السلام قائلة يا رسول الله . ثابت بن قيس لا أعيب عليه في دين ولا خلق ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال أتردين عليه حديثه ؟ — وكان قد جعلها مهرا لها — فقالت نعم فقال له (أقبل الحديقة وطلقها تطليقة) والأولى للزوج ألا يأخذ أكثر مما أعطى لأن في الزيادة اضرارا بالمرأة . والخلع إزالة ملك النكاح وهو يتوقف على قبول المرأة . ويكون بلفظ الخلع أو ما في معناه مثل أن يقول الزوج لزوجته : خالمتك على خمسين جنيها فتقول قد قبلت ، ولا بد فيه من قيسام الزوجية وقبول المرأة في المجلس . ولا بد فيه من البدل من جانب الزوجة ، ويكون بلفظ صريح وبكناية كالإبراء والافتداء ونحو ذلك . ودليل جوازه ما بيناه في الطلاق على مال وهو يبين من جانب الزوج ومعاوضة من جانب الزوجة ويبطل بقيامها من المجلس قبل القبول . ولا بد من عليها ورضاها به ولا يلزمها القبول ويقع به طلاق بائن عند الجمهور ، وقيل يكون فسخا فلا يمتد به في التطليقات ولا يبطل بالشروط الفاسدة ، فإذا خالمت المرأة زوجها على شرط

أن تمسك ابنها عنه ، بعد انتهاء زمن الحضنة فالشرط باطل وينفذ الخلع .
ولا يجعل للزوج أن يأخذ عوضا في الخلع إذا كان النشوز من قبله لقوله
تعالى (وإن أردتم استبدال زوج مكانه زوج وآتيتم إحداهن قسطا فلا
تأخفوا منه شيئا) وإن كان من قبلها النشوز فلا بأس أن يأخذ قدر المهر
لقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) ويكره أخذ الزيادة عن المهر
لما في ذلك من اضرار المرأة وللزوجة أن توكل به (١) وكل ملجأ أن يكون
مهرًا جاز أن يكون بدلا في الخلع . وإذا خالمت على خمر فإن كان ذلك
بلفظ الخلع ونحوه وقع طلاق بائن ولا شيء عليها . وإن كان بلفظ الطلاق
وقع رجعيًا بعد الدخول وبأثنا قبله .

(١) الاختيار ج ٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

٥٦ - الإيلاء تعريفه الإيلاء - شرطه - حكمه الإيلاء في الجاهلية

١٤١ - الإيلاء شرعا الحلف على ترك قربان الزوجة مدة أقلها أربعة أشهر . وشرطه محلية المرأة وأهلية الرجل للطلاق . وحكمه وقوع طلاق بائنة عند البر في اليمن ، والكفارة عند الحنف ومماسة الزوجة قبل انتهاء المدة المحددة . وقد كان الإيلاء في الجاهلية يوجب حرمة مؤبدة فلما جاء الإسلام أزال هذه العادة لما فيها من القسوة بالمرأة لحرمانها من حقوقها الطبيعية . ويكون منجزا وتبتدىء مدته من حين التلفظ بعبارة الإيلاء ويصبح أن يكون معلقا على شرط كما لو قال : ان زرت فلانا فوالله لا أقربك أربعة أشهر ، والمدة فيه تبتدىء بمد تحقق الشرط (١) .

(١) الاغتيل ج ٢ ص ٢١٧ - ٢٢٤ . الزواج في الإسلام ص ٢٦٦ - ٢٧٢ .

٥٧ - الظهار

١٤٢ — والظهار تشبيه المسلم زوجته أو ما يسبر به عنها أو بجزء شائع منها بامرأة محرمة عليه تحريماً مؤبدًا ، مثل أن يقول لزوجته : أنت على كظهر أمي . ويشتترط في المرأة أن تكون زوجة . وفي الرجل أن يكون من أهل الكفارة بأن لا يكون صبيًا ولا مجنونًا . وحكمه الحرمة ، وأثره حرمة الوطء ودواعيه على الزوج حتى يقوم بالكفارة . وبذلك يعتق رقبة فإن لم يجد يصم شهرين متتابعين . فإن لم يستطع ذلك أطعم مستن مسكينًا . وقد كان الظهار في الجاهلية يحرم المرأة حرمة مؤبدة . فلما جاء الاسلام تفرق بالمرأة وجعل التحريم قابلاً للإزالة وارجاع الحقوق الى المرأة ودفع الضرر عنها . وهو يوجب الائم لأنه منكر وزور من القول . فلو قال الزوج لامرأته انت على مثل أمي أو كأمي يرجع الى فيته فإن قال أردت الكرامة فهو كما قال . وإن قال أردت الظهار فهو ظهار . وإن قال أردت الطلاق فهو طلاق بائن . وإن لم تكن له نية فلا شيء عليه ولو قال : أنت على حرام كأمي ونوى ظهاراً أو طلاقاً فهو على مانوى (١) .

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٢٤ - ٢٤٧ .

٥٨ - اللعان

تعريف اللعان - شرطه - حكمه - دليله

١٤٣ - اللعان شرعا شهادات مؤكدة بالايان مقرونة باللعن من جهة الزوج ، وبالفضب من جهة الزوجة وشرطه أن يكون النكاح بينهما صحيحا ، وبعد ذلك يأمر القاضي باحضارهما ويأمرهما باللعان . يبدأ بالزوج فيشهد على نفسه أربع شهادات بالله قائلا : الى لمن الصادقين فيما رميتها بمن الزنى وفى الخامسة قائلا لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رميتها به . والزوجة المتنفذة تشهد أربع مرات تهول فى كل مرة أشهد أنه لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنى . وتهول فى الخامسة غضب الله على ان كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنى ، وإذا امتنع الزوج حبه القاضي حتى يلعن فييرا أو يكذب نفسه فيحد حد القاذف . واللعان يسقط الحد عن الزوجين ويعرم الولد والاستمتاع وإذا تلاحق لاقع القرقة حتى يفرق بينهما القاضي . وتكون القرقة طليقة بائة عند أبى حنيفة ومحمد . وعند أبى يوسف توجب تحريرا مؤبدا . ولو كان القذف بنفى الولد نفى القاضي نسبه وألحقه بأمه (١) . ودليل مشروعيته قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادا الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين . ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين) وما روى سهل بن سعد الساعدي أن عويمر المجلاني أئى رسول الله فقال : يا رسول الله ، رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أعتله فقتلته

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٤٧ وما بعدها .

أم كيف يعمل ؟ فقال عليه السلام : قد أنزل فيك وفي صاحبك قرآن فاذهب
 فأت بها ، قال سهل فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ، فلما فرغنا من
 تلاعنهما قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها . فطلقها ثلاثا قبل
 أن يأمره بذلك رسول الله .

٥٩ - الفرقة عن طريق القاضى التفريق بالعيب - التفريق بالإضرار الطريق للضرر - التفريق لفية الزوج

١٤٤ - التفريق بالعيب : من المتفق عليه بين العلماء أن أحد الزوجين إذا علم أن عيبا يصاحبه موجود قبل العقد أو بعده ووجد دليل الرضا منه به أو صرح بالرضا لا يثبت له حق طلب الفسخ بذلك العيب . واتفقوا أيضا على أن العيب يثبت به خيار الفرقة مع اختلافهم فى العيوب التى يثبت بها حق التفريق ، واختلافهم فى هذا الحق هل يثبت للزوجة فقط أو لها وللزوج . فذهب الأحناف الى أن الزوج إذا وجد بالزوجة عيبا ، لا يثبت له به خيار فسخ الزواج . والأئمة الثلاثة ذهبوا الى أن الخيار يثبت له إذا وجد بها جنونا أو جذاما أو برصا أو عيبا يمنع من التناسل ، بل ذهب الحنابلة الى أنه يثبت للزوج خيار الفسخ بكل عيب فى الزوجة يتضرر منه ، ولا يحصل به مقصود النكاح . وأبو حنيفة وأبو يوسف ذهبا الى أن الزوجة لها طلب التفريق إذا وجدت زوجها عينا أو خصيا أو مجنونا . وزاد محمد على ذلك أن الجنون والجذام والبرص حكما كذلك ، ووافقه الأئمة الثلاثة . والمرأة أن تطلب التفريق من القاضى بعد ثبوت دعواها . والفرقة إذا جاءت من جهة المرأة تكون فسخا عند الشافعى وأحمد ، وطلاقا بائنا عند الحنفية والمالكية وعمل المحاكم بمصر الآن على أن التفريق جائز بمسبب الزوج من البرص والجنون والجذام والعيب المستحكم الذى لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل لا تستطيع الزوجة البقاء معه الا بضرر ، سواء كان العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أو حدث بعد العقد ولم ترض به والتفريق عند ذلك طلاق بائن ، ويستعان بأهل الخبرة لاثبات ذلك (١) .

(١) الزواج والطلاق فى الإسلام ص ٢٨٢ - ٢٨٩ . فتح القدير ج٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٩

١٤٥. - التفريق بالاعتسار : للمرأة إذا عسر زوجها بالنفقة ولم يطلب لها للمقام معه أن تطلب التفريق من القاضي بينها وبين زوجها عند مالك والثقاتي وأحمد ، وليس لها ذلك عند الحنفية . واستدل من قال بالتفريق بقوله تعالى (فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) وبما روى من أنه عليه السلام قال في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما) ورفع الضرر مطلوب ولا يكون إلا بالتفريق في هذه الحالة فللمرأة أن تدفع الضرر به . ومن قال بعدم التفريق استدل بقوله تعالى (لا يكلف الله قسرا ولا وسعا) والمقول أن المرأة تعاشر زوجها على السراء والضراء . فقلها أن تصبر وقت العسر وفاء لحسن زوجها ، ولها أن تستدين عليه ، وعهل المحاكم بمصر على القول بالتفريق بسبب الاعتسار .

فإن امتنع الزوج عن الاتفاق على زوجته ، فإن كان له مال ظاهر فقد الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه مصر أو مومر ولكن أمر على عدم الاتفاق طلق عليه القاضي في الحال . وإن ادعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالا وإن أثبت أمهله مدة لا تزيد على شهر . فإن لم يتفق طلق عليه بعد ذلك . وتطبيق القاضي لعدم الاتفاق يقع رجعا . وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت يساره واستعد للاتفاق في أثناء المدة . وإن لم يستعد للاتفاق لم تصح الرجعة (١) .

١٤٦ - الطلاق للضرر : على كل من الزوجين أن يماثر الآخر بالمعروف تحقيقا للمقصود من النكاح قال تعالى (وعاشروهن بالمعروف) فلا سبيل للزوج على زوجته ما دامت مطيعة له غير فاشرة منه . فإن أساء معاملتها وآذاها بالضرب أو الشتم ، فقد ذهب جمهور الأئمة إلى أن سلطة القاضي أن يجره ويأمره بحسن العشرة . ومالك رضي الله عنه أثبت لها الحق في أن تطلب من القاضي في هذه الحالة أن يفرق بينهما إن امتنع الزوج عن تطلقها . والعرف يثبت به سوء المعاملة أو حسنها . واستدل المالكية بقوله تعالى (فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) وبقوله عليه السلام (لا ضرر ولا ضرار) والمقول أن الزوجة لا تلزم بالمقام في منزل يئالها فيه الضرر البالغ .

(١) المرجع السابق ص ٢٨٩ - ٢٩٢ .

وعمل المحاكم بمصر على أن المرأة إذا أضرت الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، يجوز أن تطلب من القاضي التفرق فيطلقها طلاقاً بائناً عند عجزه عن الإصلاح بين الزوجين . فإن لم يكن دليل على ثبوت الضرر بعث القاضي حكيمين عدلين من أهل الزوجين أو من غيرهم ممن لهم خبرة وقدر على الإصلاح ، وعليهما أن يتعرفا أسباب الخلاف ويعملا على الإصلاح فإن عجزا وثبتت الاساءة من الزوج أو منهما أو جهل الحال قررا التفرق بطلاقاً بائناً ، فإن اختلف الحكمان أمرهما القاضي بإعادة البحث أو أرسل غيرهما وعليهما أن يرفعا إلى القاضي تقريرهما ويحكم بمقتضاه (١) .

١٤٧ — التفرق لغية الزوج : المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة ، وصيانة المجتمع ولجنة على الحاكم . وفي غية الزوج عن زوجته مضار خطيرة خصوصاً عند تطلب عامل الشر عند النساء . وقد اختلف الأئمة في التفرق للغية على قولين :

القول الأول : يرى عدم التفرق بين الغائب وزوجته فلا يسمع القاضي هذه الدعوى منها مهما طاللت الغيبة . وهذا قول الحنفية والشافعية استدامة للعشرة وأملا في عودة الغائب إلى أهله بل ربما أكسب المرأة صبرها عند الغيبة منزلة عظيمة عند زوجها . وذهب المالكية إلى أن من حق المرأة أن تقدم إلى القاضي طالبة التفرق لغية زوجها مدة طويلة ، وعمل المحاكم المصرية على أن غيبة الزوج سنة فأكثر بلا عذر يجوز لزوجته أن تطلب من القاضي تطلقها بائناً ولو كان للزوج مال تستطيع الاتفاق منه . فإن أمكن وصول الرسائل إليه حدد له القاضي أجلاً وطلب منه التطلق ، إن لم يحضر للإقامة معها أو يأخذها عنده ، فإذا انقضى الأجل ولم يتفد طلب القاضي بلا عذر مقبول ، فرق القاضي بطلاقاً بائناً ، وكذلك إن لم يمكن وصول الرسائل

(١) المرجع السابق من ٢٩٢ - ١٩٤ .

أليه . ومثل ذلك زوجة المحكوم عليه نهائيا بتقوية مقيدة للحرية
ثلاث سنين فأكثر فلها طلب التبريق بعد مضي سنة من الحبس ، ولو كان له
مال تستطيع الاتفاق منه ، والطلقة تكون بائنة . وفي هذا محافظة على العفة
وسلامة الأعراض (١) .

(١) الزواج والطلاق في الإسلام من ٢٩٤ - ٢٩٥ .

٦٠ - العدة

تعريفها - حكمها - أنواعها - النقص فيها

١٤٨ - العدة أثر من آثار الطلاق ، يلزم المرأة وقد يلزم الرجل اذا طلق الرابعة فيجب ان ينتظر انقضاء عدتها ليتزوج غيرها . والعدة أجل ضرب لا قضاء ما بقى من آثار الزواج . وتلزم عند انتهاء الزواج المتأكد بالدخول أو ما يقوم مقامه من الخلوة أو الموت . وهى واجبة على كل امرأة فارقتها زوجها بعد الدخول أو الخلوة بطلاق رجعى أو بائن أو تفريق بعنة أو لعان أو قصاص مهر أو خيار بلوغ أو فسخ أو متاركة فى النكاح الفاسد أو وطء بشبهة ولها حرمت ثابتة كحرمة تزويجها أجنبية فيها . وحرمة تزويج أخت المعتدة ، وصحة الطلاق منها وتكون بالحيض والأشهر ووضع الحمل . فتكون بالحيض لكل امرأة منكوحه ولو بشبهة أو بنكاح فاسد بالفة تحيض ولم تبلغ سن الاياس ، وتكون بالأشهر لكل امرأة لم تكن من ذوات الحيض ان كانت صغيرة أو بلغت سن الاياس أو بلغت بالسن ولم تحض أصلا أو توفي عنها زوجها ، وعدتها ثلاثة أشهر لو فارقت زوجها بغير وفاة ، وأربعة أشهر وعشرة أيام لو فارقت بالوفاة ، والحامل تكون عدتها بوضع الحمل مستيئنا بعض خلقه أو كله بعد طلاق أو وفاة . ودليل مشروعيتها قوله تعالى (والطلاقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقوله (واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضمن حملهن) وقوله (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ومن السنة قول النبی لفاطمة بنت قيس (اعتدى فى بيت أم كلثوم) والاجماع على أن المطلقة قبل الدخول لا عدة عليها لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل

أن تمتنعون فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) وعلى الممتدة أن تعتد في البيت الذي كانت تسكنه الى وقت التفرقة . فلو حصلت التفرقة أو الوفاة في وقت كانت فيه خارج ذلك البيت ، وجب عليها أن تعود اليه فوراً سواء أكانت العدة عدة نكاح أم فسخ بعد زواج صحيح أم كانت عدة وفاة . ولا تنتقل الى سكن آخر الا بمذكر كما اذا كانت تخشى سقوطه عليها أو تخاف من السكن فيه . وحكمة مشروعيتها في الوفاة مراعاة من الزوجة لحق زوجها المتوفى واکرام له فهي تعد عليه وتحزن وفاء منها له ، ولبراءة الرحم على وجه متيقن والعدة في الطلاق الرجعي تمكين للزوج من مراجعة نفسه والعودة الى زوجته . وفي غير ذلك تكون العدة لبراءة الرحم ، وثققة الممتدة اذا كانت التفرقة من زواج صحيح ، أو بطلاق من الزوج ، أو من القاضى بسبب كان من الزوج ، أو كان من قبل الزوجة ولكن بسبب لا معصية فيه كاختيارها نفسها — تكون واجبة على الزوج — ولا تجب النفقة في العدة اذا كانت من دخول في عقد فاسد أو من وطء بشبهة أو في عدة وفاة أو بفسخ كان بمعصية الزوجة ، لأن الجريمة لا تثبت حقاً من الحقوق (١) .

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٣٦٩ - ٣٠٠ ، الاحوال الشخصية قسم الزواج ص ٣٢٠ - ٢٨٢

٦١ - حقوق الأولاد

ثبوت النسب - الحضارة والرياسة

النقطة على الأولاد

١٤٩ - ثبوت النسب :

أول ما يجب للأولاد ثبوت النسب من آبائهم . وثبوت النسب قواعد :
أولها أن أقل مدة الحمل ستة أشهر لقوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) ومدة الفصال سنتان فتبقى لأقل مدة الحمل ستة أشهر ولتختلف العلماء في أقصى مدة الحمل ، والراجح أنها سنتان . وعمل الحاكم بمصر على أن أقصى مدة الحمل ستة شهور شمسية . بالنسبة لسماع دعوة نفقة العدة ، وسماع دعوى النسب وثبوت الارث للحمل وثبوت الوصية له ، وفي النكاح الفاسد يثبت النسب بالدخول الحقيقي إذا جاء الولد بعد ستة أشهر فأكثر . والزنا لا يثبت به نسب لقوله عليه السلام (الولد للفراش وللعاهر الحجر) ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية ، إذا جاءت لستين أو أكثر مالم تهر باقضاء عدتها . وإن جاءت به لأقل من ستين بابت من زوجها باقضاء العدة وثبت نسبه . والمبتوتة يثبت نسب ولدها إذا جاءت به لأقل من ستين فإن جاءت به لتام ستين من وقت القرعة لم يثبت نسبه الا أن يلعبه الزوج ، ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين الستين . وإذا اعترفت المعتدة باقضاء عدتها ثم جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر يثبت نسبه . وإن جاءت به لستة أشهر فأكثر لم يثبت نسبه وإذا ولدت المعتدة ولدا لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة الا أن يشهد بولادتها رجلان أو رجل وامرأتان أو يكون هناك رجل ظاهر ، أو اعتراف من قبل الزوج . وإذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ تزوجها لم يثبت نسبه . وإن جاءت به لستة أشهر

فصاعداً يثبت نسبته سواء اعترف به الزوج أو سكنت فإن جحد الولادة يثبت النسب بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة .

ولما تماثلت النساء فى نسبة الأولاد لغير آبائهم ودعت الضرورة الى وضع حد لدعوى النسب وضع القانون الخاص بالأحوال الشخصية فى سنة ١٩٢٩ وقد جاء فى المادة الخامسة عشرة ما يأتى :

« لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أمت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أمت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة » .

وقد كان النسب يثبت لولد الزوجة فى أى وقت أمت به مهما تباعد الزوجان فيثبت نسب ولد زوجة مشرقية من زوج مغربى عقد الزواج بينهما مع اقامة كل فى جهته دون أن يجتمعا من وقت العقد الى وقت الولادة اجتماعاً تصح معه الخلوة وكان يثبت نسب ولد المطلقة بائناً إذا أمت به لأقل من سنتين من وقت الطلاق . ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها إذا أمت به لأقل من سنتين من وقت الوفاة ويثبت نسب ولد المطلقة رجياً فى أى وقت أمت به من وقت الطلاق مالم تهر باقضاء العدة ، والحكمة فى وضع هذه المادة شيوع فساد الذم وسوء الأخلاق ، فمنع لكل هذه المفاصد جاءت هذه المادة لتحقيق المصلحة العامة ونسبة الأولاد الى آبائهم .

١٥٠ - الحضانة والرضاعة :

الحضانة تربية الولد فى المدة التى لا يستغنى فيها عن النساء ممن لهن الحق فى تربيته شرعاً ، وهى الأم ثم المحارم من النساء . وشروطها أن تكون الطائفة حرة بالغة عاقلة أمينة قادرة على تربية الولد وصيافته وخالية من زوج أجنبى وغير مرتدة . وعليها عدم امساكه فى بيت المبغضين له . ومدتها تنتهى للابن باستغائه عن خدمة النساء وذلك بمضى سبع سنين ، وللبنات بسبع سنين . وعمل المحاكم على امتداد المدة للفلان الى تسع سنين وللبنات

ألى لخدعى عشرة سنة اذا رأى القاضى المصلحة فى ذلك . والحاضنات بعد الأم تكون أم الأم ثم أم الأب ، ثم الاخوات ثم الخالات ثم العمات . وأجرة الحضانة على أبى الصغير ان لم يكن له مال . فان كان له مال فلا يلزم أباه شئ منها .

ولما كان الولد يستفيد من لبن أمه أكثر مما يستفيد من لبن غيرها ، لذلك كان الرضاع واجباً عليها ديانة . ولذا قال الله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وتلزم الأم قضاء بارضاع الولد ان لم يأخذ الولد ثدى غيرها . أو لم توجد مرضع سواها ، أو كان الأب والولدمعسرين محافظة على الولد ، ومالك يرى اجبار الأم على ارضاع الولد مطلقاً ، الا اذا كانت من طبقة نسلوها لايرضعن أولادهن بأنفسهن ، ولا أجرة على الارضاع اذا كانت الزوجية قائمة ، أو كانت المرأة معتدة من طلاق رجعى من الأب . وتجب اذا كانت أجنبية عن الأب لقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وان كانت الأم فى عدة طلاق بائن من الأب لا تجب لها الأجرة وفى قول آخر أنها تجب والعمل على الأول . ولا تستحق الأجرة لأكثر من ارضاع سنتين . والأم أولى بارضاع ولدها ولو بالأجرة ، الا اذا وجدت متبرعة بالارضاع أو بأقل مما تطلبه الأم . ولا فرق فى ذلك بين أن تكون المتبرعة أجنبية أو ذات رحم محرم ، ولا بين أن يكون الأب فقيراً أو قادراً ، ولا بين أن تكون الأجرة من مال الصغير أو مال الأب والمرضة اذا كانت غير الأم يثبت حق الأم فى الحضانة والتربية ، ولا تلزم المرضع بالبقاء فى بيت الأم بل ترضعه وتذهب الى بيتها الا اذا وجد شرط مخالف لذلك . واذا كانت المرضعة غير الأم تسمى (ثترا) وأجرة الرضاعة دين لا يسقط الا بالإداء أو الإبراء .

١٥١ - النفقة على الأولاد والأقارب :

نفقة الأولاد الصغار على الأب لا يشاركه فيها أحد كما لا يشاركه فى نفقة الزوجة أحد ، كما أن على الرجل أن ينفق على أبويه وأجداده وجداته

إذا كانوا غفراء وإن غافروا في دينه ، فلا تحجب الثقة مع اختلاف الدين إلا للزوجة والأبوين والأجداد والجدات والولد وولد الولد ، ولا تحجب على النصراني ثقة أخيه المسلم ، كما لا تحجب على المسلم ثقة أخيه النصراني . ولا يشارك الولد في ثقة أبويه أحد ، والثقة ولجة لكل ذى رحم محرم إذا كان صغيرا فقيرا ، أو كانت امرأة بالغة فقيرة ، أو كان ذكرا بالغا فقيرا ، زنا أو أعمى ، هذا كله عند الحنفية وقال الشافعي أن القرابة الموجبة للاتفاق هي : قرابة الأولاد فتجب ثقة التروع على أصولهم وثقة الأصول على فروعهم . وقال مالك : تجب الثقة على الأبوين والأولاد الصليين دون بقية الأصول والتروع لقوله تعالى (وبالوالدين إحسانا) ولقوله عليه السلام (أنت ومالك لأبيك) ولقوله تعالى (وعلى السلود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فالنصوص دالة على وجوب الثقة على الأبوين والأولاد فيقتصر على مورد النص . والامام أحمد يرى أن القرابة التي تكون سببا في الاتفاق هي القرابة التي يكون فيها القريب الموسر وارثا للقريب المحتاج أن ترك مالاً ، لقوله تعالى في ثقة الولد (وعلى الوارث مثل ذلك) ولأن بين المتوارثين قرابة تقتضي أن يكون الوارث أحق بمال المورث ، فينبغي أن يختص بوجوب صلته بالثقة ويشترط لوجوبها بالنسبة للقريب المحرمة عند الحنفية ، كما تشترط الحاجة وعجز من يطالب بالثقة ، وذلك بالنسبة لغير ثقة الأصول على فروعهم ، فإن العجز ليس بشرط فيها ، ولا بد من يسار المنفق في غير ثقة الأصول والتروع . واليسار بملك النصاب الذي تجب فيه الزكاة أو بوجود الكسب الدائم لما يزيد على الحاجة بالنسبة لمن تجب عليه . وتسقط ثقة القريب إذا لم يأمر بها القاضي ، ويستدينها فعلا من تجب له (١) .

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٥٥ .
الأحوال الشخصية - قسم الزواج ص ٤١٤ - ٤٥٦ .

٦٤ - الحجر تعريفه - أسبابه متى يحكم ببلوغ الصبي والصبية؟

١٥٢ - الحجر منع التصرف القولى وذلك بأن تكون العقود معطلة عن آثارها مالم يجوزها الولي فى حدود ما يجوز له . ومبنيه : الصغر . الجنون . العته . السفه . الغفلة ، الدين فالصغر يمنع فإذا التصرف القولى للصغير ، فإن كان غير مميز لا ينقذ تصرفه وإن كان مميزا فى تصرفه تقع محض فقد من غير حاجة الى إذن الولي ، وذلك لقبول الهبة وإن تردد تصرفه بين النفع والضرر كالبيع فقد باذن الولي وإن كان فيه ضرر محض لا ينفذ كالتبرع منه . ويحكم ببلوغ الصبي عند وصوله الى سن التماسل ، وظهور أعراض الرجولة ، وبغيض الصبية وتناسلها . وإذا لم توجد علامات منهما يكون بلوغهما بخمس عشرة سنة عند الصالحين . وبثمانى عشرة سنة للغلام وسبع عشرة سنة للإثني عند أبى حنيفة . والعمل جار على قولهما . والجنون مرض يمنع العقل من ادراك الأمور على حقيقتها ويصحبه غالبا اضطراب فى الحركات ، ويكون مطبقا عند عدم الافاقة منه . وإن كان يجن ويثيق فهو فى مدة الافاقة كالعقلاء . والعته : مرض يمنع العقل من ادراك الأمور ادراكا كاملا صحيحا ، ويفارق الجنون بأنه يصبح هذوا . والسفيه : من لا يحسن القيام على شئون ماله وتديره فيسذر فى غير مواضع الاتفاق . ويرى أبو حنيفة عدم الحجر عليه . والجمهور يحجرون عليه . وذو الغفلة من لا يعتدى الى التصرفات الرابعة فيشتري بأكثر من ثمن المثل ويبيع بأقل

منه - لإمكان خداعه . وموضع الحجر في السقيـه وذى العقلة هو التصرفات
المالية الخالصة . وهما رشداً فيما عدا المال . والمدين اذا امتنع عن اداء دينه
كان للدائن ملازمته وطلب حبسه ومحجر عليه ويبيع ماله لسداد دينه عند
جمهور الفقهاء وخالفهم أبو حنيفة في ذلك .

٦٣ - الولاية على النفس والمال تعريف - أقسامها - لمن تكون

١٥٣ - الولاية على النفس والمال : الولي على النفس ملزم بتربية
الطفل وحضاته وحفظه وتولي عقد الزواج لمن كان قاصرا ، والولي على
النفس هو العصب من الذكور على رأى صاحبين فان كان العاصب القريب
فاسد الأخلاق غير أمين كانت الولاية لمن يليه من العصبات والا قلن يختاره
القاضى ، والولاية على المال تثبت على المحجور عليه ، وتختلف باختلاف
أنواعهم كما تختلف باختلاف مراتبهم - فالأب فى ولايته أوسع دائرة من
غيره من العصبات ، فله أن يقدر عقود المعاوضات بينه وبين القاصر الذى
فى ولايته ، ويتولى العقد عن الجانبين - ومثله الجد وذلك لوفور شغقتهما
وكمال رعايتهما - والوصى المختار هو وصى الأب وصى الجد لأن الأب أو
الجد يختاره خليفة له فى الولاية على القصر الذين هم فى ولايته بعد
الوفاة ، ويشترط فى الوصى أن يكون بالغا عاقلا رشيدا حرا متحدا الدين
مع المولى عليه ، عدلا آمينا غير فاسق - وهذه الأوصاف يجب تحققها بعد
الوفاة لأن ذلك هو وقت تنفيذ الإيصاء ، فان لم تتوفر أخرجه القاضى من
الوصاية . وتصرفاته كصرفات الأب الا فى بيع العقار ، فبيع العقار يجوز
من الأب بلا قيد ولا شرط الا أن يكون بغير فاحش ولا يجوز بيع العقار من
الوصى الا لوجود مسوغ ، وان يكون فى البيع نفع ظاهر للصغير ، وتنتهى
الوصاية بموت القاصر ويبلغه الحادية والعشرين عاقلا رشيدا ، وبموتهما
الى الأب والجد ، وباتهاء العمل الذى أقيم له الوصى اذا كان وصيا مؤقتا ،

وبإغناقه منها: وبفقد الأهلية الكاملة ، وبضيته غيبة تمنع القيام بواجبه ،
وعلى الوصى أن يراقب منفعة القاصر ويعمل على تحقيقها ، مراقباً الله في
عمله ، ومحاسب ضميره في كل شأن من شؤون القاصر حتى ينال رضوان الله
تعالى ويفوز بالثواب العظيم (١) .

(١) الأحوال الشخصية قسم الزواج ص ٤٢٧ - ٤٦٤
فتح القدير ج ٣ ص ٢٠٩ - ٢٢٢ .

الباب الثالث في الزواج والطلاق المسيحيين^(١)

٦٤ - مصادر التشريع المسيحي واليهودي

التعريف بالتوراة والإنجيل - انقسام كتب
العهد العتيق - انقسام كتب العهد الجديد -
مصادر التشريع المسيحي - عصر تدوين
التشريع المسيحي - عصر تجميع التشريع
المسيحي - عصر تقنين التشريع المسيحي .

١٥٤ - التعريف بالتوراة والإنجيل :

يقسم علماء اليهود والنصارى الكتب التي ورثوها عن الأقدمين
ونسبوها إلى موسى وعيسى عليهما السلام وأتباعهما إلى قسمين : قسم منه
يدعون أنه وصل إليهم بواسطة الأنبياء الذين كانوا قبل عيسى عليه السلام؛
وقسم منها يدعون أنه كتب بالالهام بعد عيسى عليه السلام فمجموع الكتب
من القسم الأول يسمى بالعهد العتيق ، ومجموع الكتب من القسم الثاني
يسمى بالعهد الجديد ومجموع كتب العهدين يسمى بالكتاب المقدس .

وكل من العهدين ينقسم إلى قسمين : قسم اتفق على صحته جمهور
القدماء من المسيحيين وقسم اختلفوا فيه .

(١) ذكر هذا العنوان ليتفق مع الأبواب السابقة وإن كان مشتتاً على أبواب وفصول
متعددة ليسراً لربط أجزاء هذا القانون ببعضها عند إحالة بعض المواد على الأبواب والفصول
كما يظهر من الاحالات فيه .

١٥٥ - انقسام كتب العهد العتيق :

والقسم الأول من العهد العتيق ثمانية وثلاثون كتابا : سفر التكوين ويسمى سفر الخليقة ، سفر الخروج . سفر العدد . سفر الاستثناء . ومجموع هذه الكتب الخمسة يسمى بالتوراة — وهو لفظ عبراني معناه التعليم والشرعة — وقد يطلق لفظ التوراة على مجموع كتب العهد العتيق — وهي زيادة عما سبق : كتاب يوشع بن نون . كتاب القضاة . كتاب راعوت . سفر صموئيل الثاني . سفر الملوك الأول . سفر الملوك الثاني . السفر الأول من الأيام . السفر الثاني من أخبار الأيام . السفر الأول لعزرا . السفر الثاني لعزرا ويسمى نحميا . كتاب أيوب . المزامير . أمثال سليمان ، كتاب الجامعة . نشيد الاثني عشر . كتاب أشعيا . كتاب أرميا . مراثي أرميا ، كتاب حزقيال ، كتاب دانيال ، كتاب هوشع ، كتاب يوشع ، كتاب يوشع ، كتاب صوفيا ، كتاب يوحنا ، كتاب نمحيا ، كتاب تلمحوم ، كتاب جقوق ، كتاب صوفيا ، كتاب حجي ، كتاب زكريا ، كتاب ملاخيا ، وكان ملاخيا نبيا قبل ميلاد عيسى عليه السلام بنحو أربعمئة وعشرين سنة . وهذه الكتب الثمانية والثلاثون كانت مسلمة عند جمهور القدماء من المسيحيين . والسامريون لا يسمون منها الا سبعة كتب . الكتب الخمسة المنسوبة الى موسى عليه السلام وكتاب يوشع بن نون . وكتاب القضاة . وتختلف نسخ هذه الكتب بعضها عن بعض .

والقسم الثاني من العهد العتيق تسعة كتب : كتاب أسستير وكتاب باروخ وجزء من كتاب دانيال وكتاب طوبيا وكتاب يهوديت . وكتاب وزدم . وكتاب ايكليز ياسنيكس وكتاب المقايين الأول . وكتاب المقايين الثاني .

١٥٦ — وكما انقسم العهد العتيق الى قسمين ، انقسم العهد الجديد أيضا الى قسمين ، الأول منه عشرون كتابا انجيل متى ، انجيل مرقس ، انجيل لوقا ، انجيل يوحنا ويقال لهذه الأربعة الانجيل الأربعة — ولفظ الانجيل مختص بها وقد يطلق على مجموع كتب العهد الجديد — ومعنى الانجيل البشارة والتعليم . وثيقة كتب هذا العهد هي : كتاب أعمال

الحواريين ، رسالة بولس الى أهل الرومية ، رسالته الى أهل كورنثوس ،
الرسالة الثانية اليهم ، رسالته الى أهل غلاطية ، رسالته الى أهل أفسس ،
رسالته الى أهل فيلبس ، رسالته الى أهل قولاسائس ، رسالته الأولى الى
أهل سالونقي ، رسالته الثانية اليهم ، رسالته الأولى الى تيموثاوس ،
رسالته الثانية اليه ، رسالته الى تيطوس ، رسالته الى فيليمون ، الرسالة
الأولى لبطرس ، الرسالة الأولى ليوحنا ،

والقسم الثاني من العهد الجديد سبعة كتب : رسالة بولس الى
البرانيين ، الرسالة الثانية لبطرس ، الرسالة الثانية ليوحنا ، الرسالة الثالثة
ليوحنا ، رسالة يعقوب ، رسالة يهوذا مشاهدات يوحنا (١) .

١٥٧ — مصدر التشريع المسيحي . ترجع الى الأناجيل وما تلاها من
قرارات المجامع فمرحلة تكوين هذا التشريع بدأت في القرون الخمسة
الأولى من التاريخ الميلادى ثم تلاها بعد ذلك تدوين هذا التشريع من القرن
السادس الى القرن الحادى عشر ثم مرحلة التجميع وقد كانت فى القرون
الثلاثة وهى من الثانى عشر الى الرابع عشر وفى هذا العهد كثرت المجموعات
التشريعية حتى سعى هذا العهد بالعصر الذهبى فى تاريخ الفقه المسيحي ،
وأخر المراحل كانت مرحلة التقنين والتبويب والتقسيم . وقد كان المجتمع
المسيحي الأول يعيش فى ظل الحكم الرومانى ملتزماً بتعاليم ديارته بالقدر
الممكن فمرجعهم أحكام التوراة والانجيل . وقد اشتهر عندهم خمسة كتب:
فقه الرسل الاثنى عشر فيرجع تاريخ وضعه الى القرن الثانى للميلاد ، تعاليم
الرسل ويرجع تاريخ وضعه الى القرن الثالث وقد رجع مؤلفه الى نصوص
الانجيل والتوراة . المرسوم الكنسى ويرجع تاريخه الى القرن الثالث أيضاً.
القواعد الكنسية وهو كتاب يحتوى على ثلاثين قاعدة شرعية ويرجع تاريخه
الى القرن الثالث أو الرابع . القواعد الشرعية اللاحقة للصعود وهو يتضمن

(١) انظر الحق جـ ١ من ٢٨ - ٣٦ .

سبعا وعشرين قاعدة من القواعد الشرعية وقد وضع في القرن الثالث أو الرابع - ثم وضعت بعد ذلك هذه الكتب في مجموعات انتقلت الى القرون التي بعدها - وقد ضم الى هذا قرارات المجامع التي كان يقرها أعيان الكنيسة وهذه المجامع تعتبر قراراتها مصدرا مباشرا من مصادر الفقه المسيحي فهي عبارة عن إجماع المسيحيين أو طائفة منهم على التزام قاعدة معينة وقد اجتمع لأول مرة مجمع بمدينة نيقية في سنة ٣٢٥ صدرت عنه مجموعة من القواعد الشرعية وصلت الى عشرين قاعدة ثم انعقد مجمع بمدينة القسطنطينية في سنة ٣٨١ أصدر أربع قواعد جديدة ثم كان مجمع أفسس الذي انعقد في سنة ٤٣١ وصدر عنه ست قواعد شرعية منها ثلاث خاصة بالزواج وأخيرا انعقد مجمع خلقيدونية في سنة ٤٥١ وصدرت عنه مجموعة من القواعد الشرعية عددها ثمان وعشرون قاعدة قرارات هذه المجامع زادت في ثروة الفقه المسيحي وبجانب هذه المجامع العامة وجبت مجامع محلية أصدرت قواعد شرعية التزمها بعض الطوائف المسيحية. وقد صدرت مراسيم من المطارنة موجهة الى الكهنة في بعض الشؤون المتعلقة بالتشريع - ومن أهم المراسيم تلك التي أصدرها مطارنة الإسكندرية ولاسيما المطران تيوبطيوس في النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي وقد تضمنت هذه المراسيم ستا وخمسين قاعدة شرعية ومن أهم هذه المؤلفات الدينية التي اعتبرت مصادر للفقه المسيحي في هذا العهد : قواعد القديس باقوم ويرجع تاريخها الى القرن الرابع - كتاب القواعد الكبرى والصغرى للقديس باسيليوس في القرن الرابع وقد حوى قواعد تتعلق بالزواج - كتاب للقديس يوحنا وقد كان للعرف والمادة دخل في هذه القواعد (١) .

١٥٨ - عهد تدوين التشريع :

بدأ عهد تدوين الشريعة المسيحية من القرن السادس الى الحادي عشر وقد انعقد في هذه القرون عدة مجامع أمدت الفقه المسيحي بعدد من القواعد ضمت الى ما خلفته القرون الأولى من القواعد في التشريع وقد كثرت

(١) أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين المصريح ج ١ ص ١٥ - ٢٥ -

المراسيم الصادرة عن المطارنة في هذا العهد منمضا إليها. بعض الآراء التي
 وردت في مؤلفات دينية . وبعد الفتح الإسلامي ضم إلى هذا التشريع قواعد
 مستمدة من الشريعة الإسلامية فقد انطبقت في هذا العهد مجامع عالمية
 صدرت عنها قواعد شرعية ، ومن أهم هذه المجامع مجمع القسطنطينية الذي
 انعقد في سنة ٦٩١ وفيه وضعت تسع قواعد خاصة بمقد الزواج وفي مجمع
 نيقية الثاني المنعقد في سنة ٧٨٧ وضعت بعض قواعد تشريعية وقرارات
 مجامع هذا العصر لم تلتزمها جميع الطوائف المسيحية الشرقية ، وبجانب
 المجامع العالمية التي وجلت مجامع محلية للبربان والكلدان ومن أهم
 المراسيم الصادرة عن بطارقة الأقباط في هذا العهد مرسوم البطريرك
 خرستادولو الصادر سنة ١٠٥٨ وقد تضمن إحدى وعشرين قاعدة شرعية
 ومرسوم البطريرك كيرلس الثاني الصادر في سنة ١٠٧٨ وقد اندمجت هذه
 المراسيم ضمن المجموعات الشرعية التي صدرت في هذا العهد وكان لآراء
 آباء الكنيسة دخل في التشريع وقد اعتبر القانون الروماني البيزنطي مصدرا
 من مصادر الفقه المسيحي الشرقي خصوصا ما صدر منها في عهد الامبراطور
 جوستينيان وقد كثرت المجموعات التشريعية المؤلفة في الفقه المسيحي وبعد
 انتصار العرب على الروم في القرن السابع حلت الشريعة الإسلامية محل
 القانون الروماني البيزنطي في معظم البلاد الشرقية التي كانت خاضعة
 للامبراطورية الشرقية الرومانية . ولما قامت الدولة الإسلامية في خلال هذه
 الفترة وتأسست المذاهب الفقهية بالشام والعراق وازدهر شأن الفقه الإسلامي
 وظهرت المؤلفات التي نشرت هذا الفقه في مختلف البلاد العربية فقد تسجعن
 ذلك أن أصبح فقهاء الشريعة المسيحية يرجعون لاستكمال مجموعاتهم
 الشرعية إلى آراء الفقهاء الإسلاميين. فأصبحت الشريعة الإسلامية مصدرا من
 مصادر الفقه المسيحي الشرقي وأثر ذلك ظهر في سنة ٧٩٠ في مؤلف يشوع
 بخت الكلداني وهو المسمى (كتاب الشرائع والأحكام) وقد نقل فيه مؤلفه
 بعض الأحكام عن الفقه الإسلامي كما ظهر ذلك الأثر في كتاب فقه النصرانية
 الذي وضعه أبو القسرج بن الصيب حوالي سنة ١٠٤٣ في الفقه المسيحي
 الكلداني . وظهر الأثر في بعض مؤلفات أخرى . وقد توالى المجموعات

الشرعية. في هذا العصر، فقد وضع يعقوب الزهاوى المتوفى سنة ٧٠٨ ثلاثة كتب تناول في الأول منها وهو كتاب الكنوز مراسم عقد الزواج كما وضع يتنوع برشوشان في القرن الحادى عشر مجموعة فى الفقه وقد ازدهر الفقه الكلدانى قوضعت أحكام الزواج والموارث ونحوهما . وقد وضع جبرائيل البصرى كتاب (الثمرة) الجامع لأحكام دينية ودنيوية ومن المجموعات المهمة فى هذا العهد مجموعة البطريك الياس التى تضمنت جميع قرارات المجامع الكلدانية وهى صادرة فى القرن الحادى عشر ومجموعة مكاريوس المتضمنة قرارات المجامع القديمة مرتبة حسب تواريخها كما تضم كتابات الرسل وقرارات مجمع نيقية وغير ذلك من مسائل الفقه وقد أصدر البطريك كيرلس الثانى سنة ١٠٨٦ مجموعة القواعد الشرعية التى قررها مجمع القاهرة المنعقد فى هذه السنة (١) .

١٥٩ - عصر تجميع التشريع المسيحى :

فى القرن الثانى عشر والثالث والرابع عشر وصل الفقه المسيحى الى مرحلة التجميع وكثرة الكتب المؤلفة وشملته نهضة قوية فبرز فى كل طائفة من الطوائف المسيحية من قام بجمع الفقه على صورة وافية كاملة مستندين فى مؤلفاتهم الى المصادر التى سبقت عصرهم وقد وضحت فى مؤلفاتهم قاعدة العرف والرجوع الى الشريعة الاسلامية كما عمدوا الى الاجتهاد والاستنباط من النصوص الواردة فى الانجيل أو التوراة ففى مستهل القرن الثانى عشر ظهرت مجموعة فرج الله الاخيمى وظهر بعد ذلك كتابان لآين ترمك تضمن أولهما القواعد الشرعية القديمة وحوى الثانى قواعد القانون الرومانى البيزنطى ووضع كتابا آخر فى الموارث وفى القرن الثالث عشر ظهر نشاط كيرلس بن لقلق فأصدر أمره الى الصنفى أبو الفضائل بن العسال أحد الكهنة بوضع مجموعة تعتبر من أهم المصادر للفقه المسيحى جمع فيها قواعد شرعية وقانونية مستقاة من مختلف المصادر من الانجيل والتوراة

(١) أحكام الاحوال الشخصية للمسلمين من المصنفين ج١ ص٥٦ - ٢٩ .

ومن كتابات الرسل ومن قرارات المجامع ومراسيم البطارقة كما رجع فيها الى كتب الفقه الاسلامي وخاصة كتاب أبي اسحق الشيرازي في المنهج الشافعي ويجمع الباحثون على أن كتاب ابن الصال يعتبر كتابا فذا في تاريخ الشريعة المسيحية الشرقية وشهد لمؤلفه بالرسوخ والتثبت والاحاطة بالفقه المسيحي وأن كتاب (الدرر الثمينه في العلوم الكنسية) لابن زكريا وكتاب (القوانين السارية والقوانين المنسوخة) لابن الراهب لم تصل منزلتها الى منزلة كتاب ابن الصال وقد صدرت في الفقه السرياني والفقه الكلداني والفقه الماروني والفقه البيزنطي والفقه الأرمني مجموعات اعتمد عليها علماء هذه الطوائف وجعلوها ينبوعا لهم في التشريع المسيحي . فكل طائفة من هذه الطوائف تمسكت بمؤلفات علمائها ولم تضر منها شيئا الا مادت الضرورة ومقتضيات الأحوال والتطور تغييره (١) .

١٦٠ - عصر تقنين التشريع المسيحي :

بعد مرحلة التجميع جمد الفقه المسيحي الشرقي قرونا طويلة فقد كان كل عمل المشرعين منذ القرن الخامس عشر وضع القواعد في هيئة قوانين وقد اتفقت على مجامع .

فقد عقد الروم الكاثوليك المليكيون خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عدة مجامع وضمت أحكام الزواج وقد كان البابا يرفض أحيانا قرارات هذه المجامع وعقدت طائفة الأقباط الكاثوليك مجما بالقاهرة سنة ١٨٩٨ عرض لبعض مسائل الزواج والاجراءات الخاصة بدعوى الزوجية وعقد الرمان الكاثوليك مجما بشرفه سنة ١٨٨٨ وكان متأثرا بالقانون الكنسي الغربي وعقد الموارنة مجامع مختلفة اقترحت اصلاحات لقانون الزواج عندهم وعقد الأرمن الكاثوليك مجما سنة ١٩١١ أصدر تقنيناً لأحكام الزواج ولنفيها وقد اعتمد البابا قرارات هذا المجمع .

(١) المرجع السابق ٣٩ - ٤٧ .

وقد تألفت لجنة مكونة من رجال الدين من مختلف الطوائف
الشرقية الكاثوليكية ووضعت قانونا لأحكام الزواج وأقره البابا سنة ١٩٤٩،
وأصبح مرجعا لهذه الطوائف فى شئون الزواج .

وأما الطوائف الارثوذكسية فقد اقترحت لها بقانون أقره المجلس الملى
والمجمع المقدس خاصا بالأحوال الشخصية وقد قدم الى وزارة العدل
ولا تزال مجموعة ابن العسال من أهم المراجع فى الفقه المسيحى . ولكل
طائفة من الطوائف المسيحية التى سنفلها فيما بعد مرجع فى الأحكام
الشرعية (١) .

(١) الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين من ٤٧ - ٥١ .

٦٥ - أقسام المسيحيين بمصر

- معنى كلمة قبطى .
- سبب انقسام المسيحيين .
- نشأة البروتستانت .
- الطوائف المسيحية .
- أساس الزواج المسيحى .

١٦٠ - معنى كلمة قبطى - سبب انقسام المسيحيين:

المسيحيون بمصر يطلق عليهم كلمة الأقباط ، ومعناها « المصريون » ويرجع ذلك الى أن الرومان لما دخلوا مصر فى سنة ٣١ قبل الميلاد بعد زوال حكم الفراعنة أطلقوا كلمة « قبطى » على المصرى ، ولما فتح العرب مصر أطلقوا كلمة قبطى على المصرى غير المسلم فصار المصريون يستعملون كلمة مصرى مسلم أو مسلم فقط ، وأصبح يطلق لفظ مصرى مسيحى على غير المسلم ، ويرجع بعض الباحثين كلمة قبطى الى أنها نسبة لبلدة مصرية صغيرة فى مديرية قنا تدعى « ققط » كان يرد اليها العرب عندما كانوا يعبرون البحر الأحمر قادمين الى مصر . وقد بدأ دخول الدين المسيحى الى مصر فى سنة ٦١ ميلادية عندما وفد الى الإسكندرية مار مرقس الانجيلى الذى روى حياة السيد المسيح وتعاليمه عن أحد تلاميذه، وقد اشتهر المصريون بشرح الأناجيل الأربعة ، وكانت الإسكندرية فى ذلك العصر العاصمة الثقافية للعالم المتدين لأنها كانت مهد الحضارة اليونانية وحضارة قدماء المصريين فنزعت كنيستها

كباثس العالم المسيحي بنشاطها الديني والثقافي . وقد اضطلع الأبالمرة
الرومانيون المسيحيين في روما وغيرها من البلاد التابعة لها فأوجد بذلك
الاضطهاد جفوة بين المسيحيين المصريين وبين الرومانيين الحاكمين لمصر ، وكان
من أثر هذا الجفاء أنه في منتصف القرن الخامس الميلاد ، انعقد مجمع
كالسيونيا في أكتوبر سنة ٤٥٠ لبحث بعض المسائل الدينية فذهب الشقاق
فيه فأعلنت كنيسة روما أن كنيسة الاسكندرية قد انشقت عن التعاليم
الصحيحة للدين المسيحي فأعلنت كنيسة الاسكندرية أن الكنيسة الرومانية
هي المخطئة والخارجة عن الدين المسيحي وأصرت الكنستان على موقفهما ،
وبجانب ذلك وقتت كنيسة القسطنطينية موقف كنيسة الاسكندرية وأطلقت
كلمة أرثوذكس التي معناها العقيدة الصحيحة على عقيدة الكنيسة
القسطنطينية وكنيسة الاسكندرية وبذلك اتهم العالم المسيحي الى شطرين
وهما : الكاثوليك ويتبعون كنيسة روما . والأرثوذكس ويتبعون الكنيستين
اليونانية والمصرية (١).

١٦١ - نشأة البروتستانت :

في القرن السادس عشر الميلادي ظهر في المانيا القس مارتان لوتر
بمذهب مسيحي جديد سماه المذهب الاصلاحى وأعلن انفصاله عن كنيسة
روما في سنة ١٥٢٠ وأطلق على أتباعه اسم (المحتجين) أو البروتستنت وقد
انتشر هذا المذهب سريعا في المانيا وشمال أوروبا وسويسرا وفرنسا وهولندا
على يد كان كلفان القرنى الجنسية وعرف أتباعه باسم الكالفانين وأكثر
سكان الولايات المتحدة وانجلترا يتبعون المذهب البروتستنتى ودخل المذهب
البروتستنتى والكاثوليكي مصر واعتقهما عدد من الأقباط وبذلك أصبح
الأقباط بمصر موزعين بين المذاهب الثلاثة : الأرثوذكس والكاثوليكي
والبروتستنتى : وسنبين أنواع كل قسم من هذه الأقسام (٢) .

(١) شرح الاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين من ٢٤ - ٢٨ .

(٢) احكام احوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين ج١ ص ٩٨٨ .

١٦٢ - الطوائف المسيحية :

تنقسم ملة الأرثوذكس الى طوائف عدة (١) طائفة الأقباط الأرثوذكس وهي أكثر الطوائف المسيحية عددا في مصر (٢) طائفة الروم الأرثوذكس ، وينتمي اليها الأرثوذكس الغريون من اليونانيين والأرثوذكس الشرقيون (٣) طائفة الأرمن الأرثوذكس (٤) طائفة السريان الأرثوذكس وقد نظم لهذه الطوائف الأربع مجالس ملية مختلفة . وقد ألفت هذه المجالس بصدور القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ويوجد بعض الاختلاف في المعتقدات بين هذه الطوائف كما يوجد اختلاف في الطقوس الدينية نشأت من اختلاف الجنس أحيانا ، وجبج هذه الطوائف لانتخض لرئاسة بابا روما .

وتنقسم ملة الكاثوليك الى طوائف متعددة (١) طائفة اللاتين ، وهم الكاثوليك الغريون وبعض الكاثوليك الشرقيين الذين يمتون بالجنس الى أصل غربي (٢) طائفة الأقباط الكاثوليك (٣) طائفة الروم الكاثوليك (٤) طائفة المارونيين (٥) طائفة الأرمن (٦) طائفة السريان (٧) طائفة الكلدان ، وهذه الطوائف ماعدا الأولى موجودة بالبلاد الشرقية ، وقد كان لها بصر مجالس ملية منظمة ألفت في سنة ١٩٥٥ ولا توجد اختلافات في العقيدة بين هذه الطوائف وهي تخضع لرئاسة بابا روما وتميز هذه الطوائف نشأ من اعتبارات تاريخية أو اقليمية أو جنسية واث الاختلاف لا يوجد الا في الطقوس الدينية التي تتميز بها كل طائفة ، وملة البروتستانت تنقسم الى عدة طوائف كثيرة في البلاد الأنجلوسكسونية وغيرها من البلاد الغربية ولم يكن لها بصر سوى مجلس ملئ واحد وهو مجلس طائفة الانجليكان الوطنيين .

١٦٣ - اساس الزواج المسيحي :

تحصر أسس الزواج المسيحي أولا في أنه زواج الرجل الواحد بالمرأة الواحدة المسمى ببدا الوحدة الزوجية وفي أنه علاقة دائمة غير قابلة للانحلال وفي أنه لا يتم الا عن طريق الكنيسة بواسطة أحد رجال الدين ، فالشرعية المسيحية لا تعترف بالطلاق المؤدى الى حل عقدة الزواج بوصفه حقا لأحد

الزوجين يوقمة بإرادته المنفردة ولا للزوجين معا عند انفاقهما على الطلاق ،
 وهذه الأسس لأخلاف بين مذاهب الديانة المسيحية عليها انما تختلف المذاهب
 في الأسباب المؤدية الى حل الرابطة الزوجية بحكم يصدره القضاء أم أن تأييد
 هذه الرابطة قاعدة لا يرد عليها استثناء ، وقد سبق أن بينا المصادر التشريعية
 للديانة المسيحية ولكن بعد إلغاء المجالس المليية التي كانت تقوم بالفصل في
 الأحوال الشخصية متبعة المصادر الدينية لكل ملة قد اشترك المجلس الملي
 العام مع مجمع المطارنة المسمى بالمجمع المقدس ووضع قواعد الأحوال
 الشخصية للأقباط الأرثوذكس في كتاب صيغت نصوصه في شكل مواد وقدم
 لوزارة العدل لتصدره كشرع وهو لا يزال تحت نظرهما حتى الآن . وبعض
 أعضاء المجلس الملي من المستشارين الذين اشتركوا في وضع المشروع صرحوا
 بأنه لم يخرج قيد شعرة عن تعاليم الكنيسة بل أنه وضع هذه التعاليم في
 شكل مواد يسهل الرجوع اليها .

وسنذكر المشروع على حسب أبوابه وفصوله مع شرحها .

٦٦- الباب الأول في الزواج وما يتعلق به

١٦٤ - الفصل الأول في الخطبة :

مادة (١) الخطبة عقد بين رجل وامرأة يعد فيه كل منهما الآخر بالزواج في أجل محدود (٢) لا تجوز الخطبة إلا بين من لا يوجد مانع شرعي من زواجهما طبقاً لما نص عليه في الفصل الثالث من هذا الباب (٣) لا تجوز الخطبة إلا إذا بلغ سن الخاطب سبع عشرة سنة والمخطوبة خمس عشرة سنة ميلادية كاملة (٤) تقع الخطبة بين الخطيئين بإيجاب من أحدهما وقبول من الآخر ، فإذا كان أحدهما قاصراً وجب أيضاً موافقة وليه على ذلك (٥) تثبت الخطبة في وثيقة يحررها كاهن من كهنة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وتشمل هذه الوثيقة ما يأتي :

(أ) اسم كل من الخاطب والمخطوبة ولقبه وسنه وصناعته ومحل اقامته (ب) اسم كل من والدي الخطيئين ولقبه وصناعته ومحل اقامته وكذلك اسم ولي القاصر من الخطيئين ولقبه وصناعته ومحل اقامته (ج) اثبات حضور كل من الخاطيئين بنفسه وحضور الولي ان كان بينهما قاصر ورضاء كل من الطرفين بالزواج (د) اثبات حضور شاهدين على الأقل مسيحيين راشدين وذكر اسم كل من الشهود وسنه وصناعته ومحل اقامته (هـ) اثبات التحقق من خلو الخطيئين من موانع الزواج الشرعية المتصوص عليها في الفصل الثالث (و) الميعاد الذي يحدد لمقد الزواج (ز) المهر أو ما يقوم مقامه في حالة الاتفاق عليهما ويوقع على هذه الوثيقة من كل من الخاطب والمخطوبة وولي القاصر منهما والشهود ومن الكاهن الذي حصلت على يده الخطبة

ثم يتلونها الكاهن على الحاضرين وتُحفظ بعد ذلك في سجل خاص بدار
البيروكية أو المطرانية أو الأسقفية التي حصلت الخطبة في دائرتها .

٦ - يجب على الكائن قبل تحرير عقد الخطبة أن يتحقق أولا من
شخصية الخطيبين ورضائهما بالخطبة وثانيا من عدم وجود ما يمنع شرعا من
زواجهما سواء من جهة القرابة أو الدين أو المرض أو وجود رابطة زواج
سابق وثالثا من أنهما سيبلغان في الميعاد المحدد لزواجهما السن التي يتاح فيها
الزواج شرعا .

٧ - يجوز باتفاق الطرفين تعديل الميعاد المحدد للزواج في عقد الخطبة
مع مراعاة السن التي يباح فيها الزواج ويؤثر بهذا التعديل في ذيل عقد
الخطبة ويوقع عليه من الطرفين ومن الكاهن .

٨ - يعرر الكاهن الذي باشر عقد الخطبة ملخصا منه في ظرف ثلاثة
أيام من تاريخ حصوله ويعلقه في لوحة الاعلانات بالكنيسة وإذا كان
الخطيبان أو أحدهما مقيمين خارج دائرة هذه الكنيسة ترسل نسخة منه الى
كاهن الكنيسة التي يقيم كل من الخطيبين في دائرتها ليعلقه في لوحة
الاعلانات بالكنيسة ويبقى الملخص معلقا قبل الزواج مدة عشرة أيام تشمل
على يومى أحد .

٩ - إذا لم يتم الزواج في خلال سنة من تاريخ اهتضاء ميعاد العشرة
أيام المنصوص عليه في المادة السابقة فلا يجوز حصوله الا بعد تطبيق جديد
يعمل بالطريقة المتقدم ذكرها .

١٠ - يجوز عند الضرورة للرئيس الديني (الأسقف أو المطران) في
الجهة التي حصلت الخطبة في دائرتها أن يعفى من التعليق المنصوص عليه في
المادتين السابقتين ذكرهما .

١١ - يجوز لكل من الخطيبين المدول عن الخطبة وثبت المدول في
محضر يحرره الكاهن ويؤثر بمقتضاه على عقد الخطبة وعلى الكاهن اخطار
الطرف الآخر بهذا المدول .

١٢ — إذا عدل الخاطب عن الخطبة بغير مقتضى فلاحق له في استرداد ما يكون قد قدمه من مهر أو هدايا وإذا عدلت المخطوبة عن الخطبة بغير مقتضى فللخاطب أن يسترد ما قدمه لها من المهر أو الهدايا غير المستهلكة .

هذا فضلا عما لكل من الخاطبتين من الحق في مطالبة الآخر أمام المجلس الملى بموئض عن الضرر الذي لحقه من جراء عدوله عن الخطبة .

١٣ — إذا توفي الخاطب فلورثته استرداد المهر أو ما اشترى به من جهاز وإذا توفيت المخطوبة فللخاطب استرداد المهر أو ما اشترى به من جهاز أما الهدايا فلا ترد في الحالتين (١)

(١) المرجع لى قضاء الاحوال الشخصية المصريين من ١٥٣ - ١٥٥ .

١٦٥ - شرح مواد الخطبة :

سبق أن بينا حكمه الزواج في الشريعة الإسلامية ، وبيننا أن الشرائع السماوية تنطبق على أن الزواج مطلوب شرعا حفظا للنوع الانساني ومتنظيما للفرائز التي أوجدها الله في الانسان . وقد اشتمل هذا الفصل على أن الخطبة عقد بين خاطب ومخطوبة لا يوجد مانع شرعى من زواجهما بشرط أن يكن من الغالب سبع عشرة سنة والمخطوبة خمس عشرة سنة ميلادية وهى ايجاب من أحدهما وقبول من الآخر ان لم يكن أحدهما قاصرا أو هما قاصران فإن كانا كذلك وجبت موافقة الولي ، وتحرر الخطبة فى وثيقة على يد كاهن وتشتمل على البيان الكافى بالنسبة للخطيبين والشهود وبيان المهر وميعاد انعقاد الزواج ويتلو الكاهن هذه البيانات على الحاضرين ويحفظها فى سجل خاص بها بعد تحقق الكاهن من شخصية الخطيبين ورضائهما وعدم وجود المانع من الزواج والتأكد من أن الخطيبين سيبلغان فى الميعاد المحدد لزواجهما السن المطلوبة لصحة الزواج مع جواز التعديل فى الميعاد المحدد فى عقد الخطبة ويطلقه فى لوحة اعلانات الكنيسة ان كان الخاطبان فى دائرة كيسة أو يرسله الى كيسة محل اقامتهما ان لم يكونا فى دائرته ، ويعلق الملخص عشرة أيام تشمل على يومى أحد فاذا لم يتم الزواج فى خلال سنة من تاريخ انقضاء عشرة أيام بعد تعليق الملخص يجب تجديد التعليق مرة أخرى وللرئيس الدينى (المطران أو الأسقف) أن يعفى من تعليق الملخص فى دائرته ولكل من الخطيبين المدول عن الخطبة بمقتضى محضر يحرره الكاهن ويخطر الكاهن الطرف الآخر بالمدول . فإن كان المدول من الخاطب بلا مقتضى فلا حق له فى استرداد ما يكون قد قدمه من مهر أو هدايا واذا عدلت المخطوبة بلا مقتضى فللخاطب أن يسترد ما قدمه لها من المهر أو الهدايا غير المستهلكة ولكل من الخاطبين الحق فى مطالبة الآخر أمام المجلس الملى بتعويض عن الضرر الذى لحقه من أثر المدول عن الخطبة ، واذا مات الخاطب فلورثته استرداد المهر أو ما اشترى به من جهاز ، واذا ماتت المخطوبة فللخاطب استرداد المهر أو ما اشترى به من جهاز ، أما الهدايا فلا ترد فى الحالتين (١) .

احكام الاحوال الشخصية لغير المسلمين من المصيرين ج١ ص ٧٢ - ٨٢ .

٦٧- الفصل الثاني في أركان الزواج وشروطه

١٦٦- ١٤ — الزواج سر مقدس يتم بصلادة الاكليل على يد كاهن طبقا
لقنوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية يرتبط به رجل
وامرأة بقصد تكوين أسرة والتعاون على شئون الحياة ،
ويثبت بمقد يجريه الكاهن •

١٥ — لايجوز زواج الرجل قبل بلوغه ثمانى عشرة سنة ميلادية
كاملة ولا زواج المرأة قبل بلوغها ست عشرة سنة ميلادية
كاملة •

١٦ — لازواج الا برضاء الزوجين •

١٧ — يثبت رضاء الأخرس بإشارته اذا كانت معلومة ومؤدية
الى فهم مقصوده •

١٨ — يجوز لمن بلغ سن احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة
رجلا كان أو امرأة أن يزوج نفسه بنفسه •

١٩ — اذا كان سن الزوج أو الزوجة دون العادية والعشرين ،
فيشترط لصحة الزواج رضاء وليه الشرعى •

فاذا امتنع ولى القاصر عن تزويجه فيرفع طالب الزواج الأمر
الى المجلس الملى للفصل فيه •

١٦٧ - شرح اركان الزواج وشروطه :

الزواج سر مقدس يتم بصلادة الاكليل على يد الكاهن وفقا لتقاليد

الكنيسة الأرثوذكسية بقصد ارتباط رجل وامرأة ليتعاوناً على تكوين أسرة ولابد من توثيقه على يد الكاهن ، فالصبغة الدينية شرط أساسى فى صحة عقد الزواج • وأركان الزواج بلوغ ثمانى عشرة سنة للرجل وست عشرة سنة للمرأة مع كمال المدة المحددة بالسنة الميلادية وهذه المدة سار عليها أغلب شرائع العالم : فرنسى وبلجيكى ورومى وتركى وهولاندى وصينى ، وهذه السن تصلح فيها الحالة الزوجية غالباً والسن يثبت بشهادة الميلاد التى تقدم للكاهن ولابد من رضا الزوجين رضا لا يشوبه خطأ ولا إكراه ولا غش • والأخرس يثبت رضاؤه بإشارته المفصحة عن مراده وموافقة الولى شرط لزواج القاصر الذى لم يبلغ احدى وعشرين سنة فإن تجاوزها صح تزويجه لنفسه ويظل كل زواج لقاصر لم يوجد فيه رضا الولى وللقاصر أن يتقدم الى المجلس الملى متظلماً من رفض الولى الشرعى والمجلس الملى يفصل فى التظلم بما يراه محققاً للمصلحة (١)

(١) شرح الاحوال الشخصية ص ٥٥ - ٧٠ -

٦٨- الفصل الثالث في منافع الزواج

٢٠/١٦٨ - تمنع القرابة من الزواج :

أ (بالاصول وان علوا وبالفروع وان سفلا •

ب (بالأخوة والأخوات ونسلم •

ج (بالأعمام والعمات والأخوال والخالات دون نسلم •
فيحرم على الرجل أن يتزوج من أمه وجدته وان علت
وبنته وبنت بنته وبنت ابنه وان سفلت وأخته وبنت
أخته وبنت أخيه وان سفلت وعمته وعمه أصوله وخالاته
وخالة أصوله وتحل له بنات الأعمام والعمات وبنات
الأخوال والخالات • وكما يحرم على الرجل أن يتزوج
بمن ذكر يحرم على المرأة التزوج بنظيره من الرجال ،
ويحل للمرأة أبناء الأعمام والعمات وأبناء الأخوال
والخالات •

٢١ - تمنع المصاهرة من زواج الرجل :

أ (بأصول زوجته وفروعها • فلا يجوز له بعد وفاة زوجته
أن يتزوج بأماها أو جدتها وان علت ولا يبتتها التي رزقت
بها من زوج آخر أو بنت ابنها أو بنت بنتها وان سفلت •

يتزوج زوجة والده أو جده أو أمها أو جدتها أو بنتها
أو بنت ابنها أو بنت بنتها ولا يزوجة ابنه أو حفيده أو
أمها أو جدتها أو بنتها أو بنت ابنها أو بنت بنتها •

ج (بأخت زوجته ونسلها وبنت أخيها ونسلها •

د (بزوجة أخيه وأصولها وفروعها •

هـ (بعمة زوجته وزوجة عمها وخالتها وزوجة خالها •

و (بأخت زوجة والده وأخت زوج والدته وأخت زوجة ابنه
وأخت زوج بنته •

وما يحرم على الرجل يحرم على المرأة •

٢٢ - لا يجوز الزواج :

أ (بين المتبنى والمتبنى وفروع هذا الأخير •

ب (بين المتبنى وأولاد المتبنى الذين رزق بهم بعد التبنى •

ج (بين الأولاد الذين تبناهم شخص واحد •

د (بين المتبنى وزوج المتبنى وكذلك بين المتبنى وزوج المتبنى

٢٣ — لا يجوز الزواج لدى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلا بين
مسيحين أرثوذكسين •

٢٤ — لا يجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجا ثانيا مادام الزواج قائما

٢٥ — ليس للمرأة التي مات زوجها أو فسخ زواجها أن تعقد زواجا

ثانيا إلا بعد انقضاء عشرة أشهر ميلادية كاملة من تاريخ الوفاة

أو الفسخ وينقضى هذا الميعاد إذا وضعت المرأة بعد وفاة زوجها

أو بعد فسخ عقد الزواج — ويجوز للمجلس الملى أن يأذن

بتقيص هذا الميعاد متى ثبت له بصفة قاطعة من ظروف الأحوال

أن الزوج السابق لم يشارك زوجته منذ عشرة شهور •

٢٦ - لا يجوز الزواج أيضا في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان لدى أحد طالبي الزواج مانع لا يرجى زواله يمنعه

من الاتصال الجنسي كالمته والخنثة والخصاء .

(ب) إذا كان أحدهما مجنونا .

٢٧ - لا يجوز زواج من طلق لعله الزنا إلا بعد تصريح الرئيس الديني

الذي صدر الحكم في دائرته ولا يجوز زواج القاتل بزوج

القتيل (١)

١٦٩ - شرح الموانع :

المانع عقبة تحول دون انعقاد الزواج صحيحا وهو موقت ان
أمكن إزالته ومؤبد ان لم تمكن إزالته كالزواج بالقرب . فمانع
القربة يشمل منع الزواج من الأصول والفروع والأخوة والأخوات
والأعمام والعلمات والأخوال والخالات ، والحكمة في منع الزواج
ممن ذكروا أن القربة كلما ابتعدت بين الزوجين قوى النسل وكانت
الآداب والحشمة متوفرة أكثر مما لو وجد الأمل في زواج القرب
الأدنى بقربته أو بالعكس لأن ذلك يشير الشهوة بين أفراد الأسرة
الذين يعيشون تحت سقف واحد ، ولما كانت المصاهرة تشبه القربة
حرم بسببها الزواج بأصول الزوجة وفروعها وزوجات أصوله
وزوجات فروعها وبأخت زوجته وقسملها وزوجة أخيه وبعمة زوجته
وبأخت زوجة والده ، وحرم على المرأة مثل ما حرم على الرجل على
التفصيل المذكور في مشروع القانون ، وحرم الزواج بين المتبنى ،
والمتبنى للقربة الأدبية الموجودة بينهما ولا اجتماعهما في منزل واحد
فلا تتوفر الآداب الفاضلة إلا بهذا المنهج من الزواج وبعض القوانين
تجعل مثل هذا الزواج لا يبطئ العقد فلو وقع بصير صحيحا واختلاف
الدين مانع من الزواج فلا يجوز زواج يهودى بمسيحية ولا الزواج

(١) الرجوع في قضاء الأحوال الشخصية للمصريين من ١٥٢ - ١٥٥ .

مع اختلاف المذهب كزواج أرثوذكسى من كاثوليكية والزواج السابق يمنع زواجا آخر عملاً بمبدأ الوحدة في الزواج والعلة من الغير مائة من الزواج وقد ينت مدتھا في المشروع ، والحكمة أن العدة مدة يتبين بها براءة رحم المرأة حتى لا تختلط الأنساب ويجوز أن تنقص مدة العدة بتصریح من الرئيس الدينى عند تحققه من عدم اتصال الزوج بزوجته والضعف الجنى يمنع الزواج حتى لا يتضرر أحد الزوجين ضرراً بليغاً ينقص عليه حياته والزنا مانع من الزواج وكذا القتل لأن الزنا رجس يعاقب صاحبه والقتل فيه جريمة يعاقب مرتكبها بحرمانه مما يريد الوصول اليه من المتعة فيعاقب بالحرمان من نيل مطلوبه •

٦٩- الباب الرابع في المعارضة في الزواج

٢٨/١٧٠ — يكون للأشخاص الآتي ذكرهم حق المعارضة في الزواج :

(أ) من يكون زوجا لأحد المتعاقدين •

ب (الأب وعند علمه أو عدم إمكانه ابداء رغبته ، يكون حق المعارضة للجد الصحيح ثم للأم ، ثم للجد لأم ، ثم لباقي الأقارب المنصوص عليهم في المادة (١٦٥) بحسب الترتيب الوارد فيها وتقبل المعارضة ولو تجاوز المتعاقد من الرشد

ج (الولي الذي يعينه المجلس الملى طبقا للمادة ١٥٥ •

٢٩ — تحصل المعارضة في ظرف العشرة الأيام المنصوص عليها في المادة الثامنة بتقرير يقدم الى الرئيس الدينى المختص ويجب أن يشتمل على اسم المعارض وصفته والمحل الذى اختاره بالجهة المزمع عقد الزواج فيها والأسباب التى يبنى معارضته عليها والتى يجب أن لا تخرج عن الموانع المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا الباب والا كانت المعارضة لاغية •

٣٠ — ترفع المعارضة الى المجلس الملى المختص في خلال ثلاثة أيام من تاريخ وصولها للفصل فيها بطريق الاستعجال ولا يجوز عقد الزواج الا اذا قضى في المعارضة برفضها اتماميا •

١٧١ — بين هذا الفصل الأشخاص الذين تقبل منهم المعارضة في عقد الزواج وأولهم الأب ثم الجد الصحيح ثم الأم ثم للجد لأم ثم لباقي

الاقارب ثم للولى الذى يعينه المجلس الملى والمعارضة جهل في ظرف
عشرة أيام وفقاً للمادة الثامنة من المشروع وتكون بتقرير يقدم الى
الرئيس الدينى ليفصل في أوجه المعارضة وأسبابها ويرفع الى المجلس
الملى للفصل فيه على وجه الاستعجال ولا يصح عقد الزواج الا بعد
الفصل في المعارضة برفضها نهائياً •

٧٠- الفصل الخامس في إجراءات الزواج

٣١/١٧٣ — قبل مباشرة الزواج يستصدر الكاهن تصريحاً باتمامه من الرئيس الدينى المختص بعد تقديم محضر الخطبة اليه .

٣٢ — يثبت الزواج في عقد يحرره الكاهن بعد حصوله على التصريح النصوص عليه في المادة السابقة وبعد اتمام المراسيم الدينية ويشتمل عقد الزواج على البيانات الآتية :

ا (اسم كل من الزوجين ولقبه وصناعته ومحل اقامته وتاريخ ميلاده من واقع شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

ب (اسم كل من والدى الزوجين ولقبه وصناعته ومحل اقامته وكذلك اسم ولى القاصر من الزوجين ولقبه وصناعته ومحل اقامته .

ج (اثبات حضور الزوجين وحضور ولى القاصر ان كان بينهما قاصر .

د (أسماء الشهود وألقابهم وأعمارهم وصناعاتهم ومحال اقامتهم .

هـ (حصول الاعلان المتوهم عنه في المادة الثامنة .

و) حصول المعارضة في الزواج اذا كانت حصلت معارضة وماتم فيها .

ز) اثبات رضا الزوجين وولي القاصر منهما .

ح) اثبات حصول صلاة الاكليل طبقا للطقوس الدينية .

٢٣ - يكون لدى رئيس كل كنيسة دفتر لقيد عقود الزواج وأوراقه منمرة ومختومة بختم البطريركية أو المطرانية أو الأسقفية وكل ورقة منه تشتمل على أصل ثابت وثلاث قسائم وبمسد تحرير العقد واثباته على الوجه المتقدم ذكره في المادة السابقة يتلى على جمهور الحاضرين بمعرفة الكاهن الذي حرره ويوقع على الأصل والقسائم جميعا من الكاهن الذي باشر العقد ومن الكاهن الذي قام بالاكليل اذا كان غيره وتسلم إحدى القسائم الثلاث الأولى للزوج والثانية للزوجة وترسل الثالثة الى الجهة الدينية الرئيسية بالبطريركية أو المطرانية أو الأسقفية لحفظها بها بعد قيدها في السجل المعد لذلك ويبقى الأصل الثابت بالدفتر عند الكاهن لحفظه .

٣٤ - على كل مطرانية أو أسقفية أن ترسل الى البطريركية في آخر كل شهر كشفا بمقود الزواج التي تمت في دائرتها .

٣٥ - كل قبطي أرثوذكسي تزوج خارج القطر المصري طبقا لقوانين البلد الذي تم فيه الزواج يجب عليه في خلال ستة شهور من تاريخ عودته الى القطر المصري أن يتقدم الى الرئيس الديني المختص لاتمام الاجراءات اللازمة طبقا لقوانين وطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية (١)

(١) المرجع في قضاء الاحوال الشخصية للمصريين من ١٥٦ - ١٥٧ .

١٧٣ — بين هذا الفصل مهمة الكاهن ووجوب استمداؤه تصريحاً من
رئيسه بمقد الزواج بعد تقديم محضر الخطبة إليه كما ينت ما يجب
عليه بالنسبة للزوجين والشهود وولى القاصر وتأكيده من حصول
صلاة الاكليل ويجب عليه تقييد عقد الزواج في دفتر المعد لذلك
وتوزيع صور العقد على الوجه المبين في هذه المواد .

٧١ - الفصل السادس في بطلان الزواج

٣٦/١٧٤ - إذا كان الزواج بغير رضا الزوجين أو أحدهما رضاء صادرا

عن حرية واختيار فلا يجوز الطعن فيه الا من الزوجين أو من الزوج الذي لم يكن حرا في رضائه • وإذا وقع غش في شخص أحد الزوجين فلا يجوز الطعن في الزواج الا من الزوج الذي وقع عليه الغش ، وكذلك الحكم فيما اذا وقع غش في شأن بكاراة الزوجة بأن ادعت أنها بكر وثبت أن بكارتها أزيت ، بسبب سوء سلوكها أو في خلوها من الحمل وثبت أنها حامل •

٣٧ - لا قبل دعوى البطلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة

السابقة الا اذا قدم الطلب في ظرف شهر من وقت أن أصبح الزوج متمتعا بكامل حرته أو من وقت أن علم بالغش ويشترط أن لا يكون حصل اختلاط زوجي من ذلك الوقت •

٣٨ - اذا عقد زواج القاصر بغير إذن وليه فلا يجوز الطعن فيه الا من

الولي أو من القاصر •

٣٩ - ومع ذلك لا قبل دعوى البطلان من الزوج ولا من الولي متى

كان الولي قد أقر الزواج صراحة أو ضمنا أو كان قد مضى شهر على علمه بالزواج ولا قبل الدعوى أيضا من الزوج بعد مضى شهر من بلوغه سن الرشد •

٤٠ - كل عقد يقع مخالفا لأحكام المواد ١٤ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و

و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ يعتبر باطلا ولو رضى به الزوجان أو أذن به ولي القاصر وللزوجين وكل ذي شأن حق الطعن فيه •

٤١ — لا يثبت للزواج وما يترتب عليه من الحقوق الا بتقديم صورة رسمية من عقد الزواج وفي حالة ثبوت ضياع أصل العقد أو اتلافه يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة .

٤٢ — الزواج الذي حكم بطلانه يترتب عليه مع ذلك آثاره القانونية بالنسبة للزوجين وذريتهما اذا ثبت أن كليهما حسن النية أى كان يجهل وقت الزواج سبب البطلان الذى يشوب العقد . أما اذا لم يتوفر حسن النية الا من جانب أحد الزوجين دون الآخر فالزواج لا يترتب عليه آثاره الا بالنسبة لهذا الزوج ولأولاده المرزوقين له من ذلك الزواج (١)

١٧٥ — تضمن هذا الباب أسباب بطلان الزواج لعدم استيفائه الشروط الواجب توفرها من الرضاء به من الزوجين رضاء لا يشوبه غش ولا اكراه ولا خطأ ورضاء ولي القاصر ان وجد قاصر وعند حسن النية . يكون البطلان بالشروط المطلوبة غير مؤثر على آثار الزواج بالنسبة للزوجين ان توفر حسن النية منهما أو من أحدهما اذا انفرد بحسن النية وثبتت آثار الزواج بالنسبة للأولاد الذين ولدوا بعد عقده .

(١) المرجع فى قضاء الاحوال الشخصية للمصريين ص ١٥٨ - ١٥٩ .

٧٢ - الفصل السابع في حقوق الزوجين وواجباتهما

١٧٦/٤٣ — يجب لكل من الزوجين على الآخر الأمانة والمعاونة على الميثة والمواساة عند المرض •

٤٤ — يجب على الزوج حماية زوجته ومعاملتها بالمعروف ومعاشرتها بالصنى ويجب على المرأة اطاعة زوجها فيما له عليها من حقوق الزوجية •

٤٥ — يجب على المرأة أن تسكن مع زوجها ، وأن تتبعه أينما سار لتقيم معه في أى محل لائق يختاره لاقامته وعليها أن تحافظ على ما له وتعنى به وبأولاده وتلاحظ شئون بيته ، ويجب على الزوج أن يسكن زوجته في منزله وأن ينفق عليها على قدر طاقته (١)

٤٦ — الارتباط الزوجي لا يوجب اختلاط الحقوق المالية بل تظل أموال كل من الزوجين مملوكة له دون الآخر •

١٧٧ — لكل من الزوجين حقوق وعليه واجبات • فالصق المشترك لكل منهما قبل الآخر حسن المعاشرة ودوام الألفة عملا بالتعاليم المسيحية الواردة في الكتب الدينية الماثورة عن السيد المسيح . وعلى الزوج الاتفاق على الحياة الزوجية وللزوجة ادارة شئون المنزل

(١) الرجوع في تمام الاحوال الشخصية للمصريين ص ١٥٦ •

وفريضة الأولاد ، وللزوج الرئاسة على الأسرة لأنه هو الذى ينفق عليها ويكده ويكده من أجلها ويحمل العبء لتحصيل أرزاقها . وللزوجة أن تسكن فى منزل يخلو من المتنصتات عليها ، فلو كان التخصيص يأتى من أهل الزوج فلا تلزم ببقائهم معها ، وعلى الزوجة ألا تكلف زوجها من النفقات ما لا يطيق فينفق على قدر استطاعته ولا يكلف الله نفسا الا وسعها . ومال كل منهما منفصل تماما عن مال الآخر خلافا لبعض التشريعات التى تمزج أموال الزوجين على الوجه الذى منيئته عند الكلام على القانون الكاثوليكي الفرنسى وغيره من القوانين التى منبجتها .

٧٣- الفصل الثامن في فسخ الزواج

٤٧/١٧٨ - يفسخ الزواج بأحد أمرين :

الأول : وفاة أحد الزوجين .

الثاني : الطلاق .

بموت أحد الزوجين يزول الارتباط بينهما في الحياة والمعيشة وبالتطليق
على الوجه المفصل فيما بعد تنهى المعيشة الزوجية :

الباب الثاني في الطلاق

٧٤ - الفصل الأول في أسباب الطلاق

- ١٧٩ / ٤٨ - يجوز لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لملة الزنا .
- ٤٠ - ينفسخ الزواج اذا خرج أحد الزوجين عن الدين المسيحي .
- ٥٠ - اذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متوالية بحيث لا يعلم مقره ولا تعلم حياته من وفاته وصدر حكم بإثبات غيبته ، جاز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق .
- ٥١ - الحكم على أحد الزوجين بمقوية الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر يسوغ للزوج الآخر طلب الطلاق .
- ٥٢ - اذا أصيب أحد الزوجين بجنون مطبق يجوز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق اذا كان قد مضى خمس سنوات على الجنون ، وثبت أنه غير قابل للشفاء ، ويجوز أيضا للزوجة أن تطالب الطلاق اذا أصيب زوجها بمرض العنة ، وثبت أنه غير قابل للشفاء وكانت الزوجة في سن يخشى عليها فيه الفتنة ، ولم يكن قد مضى على الزواج خمس سنوات .
- ٥٣ - اذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد إيذاؤه إيذاءا جسيما يعرض صحته للخطر جاز للزوج المجنى عليه أن يطلب الطلاق (١) .

(١) المرجع في قضاء الاحوال الشخصية للمعري ص ١٦٠ .

١٨٠ - في هذه المواد بيان أسباب انقضاء الزواج ، فأجلها ، وهو تحول من الديانة التي كانت عند العقد الى ديانة أخرى ، فإذا تحول أحد الزوجين من الديانة المسيحية الى اليهودية ينقضي عقد الزواج وباقى الأسباب تجيز طلب التطلق إذا حصل سبب منها لأحد الزوجين فيجوز للآخر أن يطلب التطلق دفعا للضرر ، فالزنا من أحد الزوجين يجيز للزوج الآخر أن يطلب التطلق ، كما أن غياب أحد الزوجين خمس سنوات متوالية مع جهل مكانه وحياته وصدور حكم بإثبات غيبته يجيز للزوج الآخر طلب التطلق ومثل ذلك صدور حكم على أحد الزوجين بمقوية جنس سبع سنوات فأكثر تكسب الزوج الآخر حق طلب التطلق ، وجنون أحد الزوجين جنونا مطبقا مستمرا خمس سنوات ، ويحسن الاستعانة على تقدير الجنون برأى الطبيب الخبير الصادق الذي يحدد امكان الشفاء من هذا المرض أو عدم امكانه يجيز للآخر طلب الفسخ ، وإذا أصيب الزوج بضعف تناسلي غير قابل للشفاء مع فساد المرأة وخشية الفتنة عليها لصغر سنها ، فلها طلب التطلق قبل مضي خمس سنوات ، وإذا تكرر الاعتداء من أحد الزوجين على الآخر اعتداء يمرض الصحة للخطر جاز للمتعدى عليه أن يطلب التطلق كما يجوز التطلق إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر .

٧٥- الفصل الثاني في إجراءات دعوى الطلاق

١٨١/ ٥٤ - تقدم عرضة الدعوى من طالب الطلاق شخصيا الى رئيس المجلس الملى الفرعى ، وإذا تعذر حضور الطالب بنفسه ينتقل الرئيس أو من ينتدبه من الأعضاء الى محله ، وبعد أن يسمح الرئيس أو العضو المنتدب أقوال طالب الطلاق يزوده بما يقتضيه الحال من النصائح فإن لم يقبلها يحدد للزوجين ميعادا لا يقل عن ثمانية أيام كاملة للحضور أمامه بنفسهما في مقر المجلس ، فإذا تعذر لأحدهما الحضور أمامه عين لها المكان الذى يستطيعان الحضور فيه ، وفى اليوم المحدد يسمح أقوال الزوجين ويسمى فى الصلح بينهما فإن لم ينجح فى مسعاه يأمر بأحالة الدعوى الى المجلس ويحدد لها ميعادا لا يتجاوز شهرا .

٥٥ - يبدأ المجلس قبل النظر فى موضوع الدعوى بعرض الصلح على الزوجين فإن لم يقبله ينظر فى الترخيص لطالب الطلاق بأن يقيم بصفة مؤقتة أثناء رفع الدعوى بمعزل عن الزوج الآخر مع تعيين المكان الذى تقيم فيه الزوجة اذا كانت هى طالبة الطلاق ، كما ينظر فى تقرير ققعة لها على الزوج وفى حضانة الأولاد أثناء نظر الدعوى وفى تسليم الجهار والأمتعة الخاصة ، وحكم المجلس فى هذه الأمور يكون مشمولا بالنفاذ المؤقت من غير كفاءة ، وقابلا للاستئناف فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره .

٥٦ - يجوز لكل من الزوجين أن يوكل من يختاره من المحامين أو من أقاربه لغاية الدرجة الرابعة للمرافعة عنه وإنما يلزم أن يكون حاضرا مع وكيله في الجلسة بما لم يمنعه مانع عن الحضور .

٥٧ - تنظر الدعوى وتحقق بالطرق المعتادة .

٥٨ - لا يؤخذ باقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب اليه ما لم يكن مؤيدا بالقرائن أو شهادة الشهود ، ولا تعتبر القرابة أو أية صلة أخرى مانعة من الشهادة ، غير انه لا يسوغ سماع شهادة أولاد الزوجين أو أولاد أولادهما . سماع شهادة أولاد الزوجين أو أولاد أولادهما .

٥٩ - لا تقبل دعوى الطلاق اذا حصل صلح بين الزوجين سواء بعد حدوث الوقائع المدعاة في الطلب أو بعد تقديم هذا الطلب ، ومع ذلك يجوز للطالب أن يرفع دعوى أخرى لمسب طراً أو اكتشف بعد الصلح وله أن يستند الى الأسباب القديمة في تأييد دعواه الجديدة .

٦٠ - تنقضى دعوى الطلاق بوفاة أحد الزوجين قبل صدور الحكم النهائي بالطلاق .

٦١ - يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في دعاوى الطلاق بالطرق والأوضاع المقررة لغيرها من الدعاوى ، ولكن تقبل المعارضة في الحكم النهائي في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلائه ، ويجب أن ترفض دعاوى الطلاق على المجلس الملى ولو لم تستأنف أحكامها للنظر في التصديق على هذه الأحكام من عدمه . ولا ينفذ الحكم القاضي بالطلاق الا بعد صدور الحكم النهائي به من المجلس الملى العام وبعد استنفاد جميع طرق الطعن بما فيها الالتماس .

٦٢ - يسجل الحكم النهائي القاضي بالطلاق في السجل الممد لذلك
بالدار البطريركية ويؤشر بضمومه على أصل عقد الزواج.
بالسجل المدني المحفوظ لدى الكاهن وعلى التسمية
المحفوظة لدى الرأسة الدينية وعلى التسمية الموجودة لدى
الزوج الذي صدر حكم الطلاق بناء على طلبه (١) .

في هذه المواد الواضحة بيان سير دعاوى الطلاق من بدء
التقدم بها الى نهايتها التي يطلبها صاحب الدعوى ، والكلمة
النهائية في الدعاوى تكون لرئيس المجلس الملى العام ،
ويجب أن يلاحظ أن اجراءات هذه الدعاوى قد جاءت في
المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٠ التي نصت
على وجوب اتباع قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة
بمسائل الأحوال الشخصية التي كافت من اختصاص المحاكم
الشرعية والمجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها
قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين
الأخرى المكمل لها (٢) .

(١) المرجع في قسمة الأحوال الشخصية للمصريين من ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) شرح الأحوال الشخصية من ١٢٥ - ١٢٦ .

٧٦- الفصل الثالث في إرث المرتبة على الطلاق

١٨٢٠ / ٦٣ - يترتب على الطلاق انحلال رابطة الزوجية من تاريخ الحكم النهائي الصادر به فتزول حقوق كل من الزوجين وواجباته قبل الآخر ، ولا يرى أحدهما الآخر عند موته .

٦٤ - يجوز لكل من الزوجين بعد الحكم بالطلاق أن يتزوج من آخر الا اذا نص الحكم على حرمان أحدهما أو كليهما من الزواج .

٦٥ - يجوز لمن وقع بينهما الطلاق الرجوع لبعضهما ويصدر بذلك قرار من المجلس الملى العام بعد استيفاء الاجراءات الدينية التي تقتضيها قوانين الكنيسة ، ويخطر بذلك رئيس المجلس الملى العام .

٦٦ - يجوز الحكم بنفقة أو تمويض لمن حكم له بالطلاق على الزوج الآخر .

٦٧ - حضانة الأولاد تكون للزوج الذي صدر حكم الطلاق لمصلحته ما لم يأمر المجلس بحضانة الأولاد أو بعضهم للزوج الآخر أو لمن له حق الحضانة بعده .

وبعد ذلك يحتفظ كل من الأبوين بعد الطلاق بحقه في ملاحظة أولاده أو تربيتهم أيا كان الشخص الذى عهد اليه بحضاتهم .

٦٨ - لا يؤثر حكم الطلاق على ما للأولاد من الحقوق قبل
والديهم (١).

١٨٣ - بحصول التطلاق بأى سبب من الأسباب الموضحة فيما سبق
يزول حق كل من الزوجين قبل الآخر لانهلال الرابطة الملزمة لحسن معاشرة
كل منهما للآخر ، وتكليفه بواجبات واكتسابه لحقوق . ومع هذا ففي دائرة
العفو والتسامح وارجاع الحياة الزوجية لكل منهما جوزت التعاليم
الأرثوذكسية عودة كل من الزوجين الى صاحبه ان اراد . ومن صدر حكم
التطلاق ضده يلزم بالنفقة والتموض للآخر دفعا للاضرار التي لحقته بسبب
الآخر ، وهذا عدل ورحمة بالزوج الآخر الذي لم يرتكب جناية . ولا يحد
من موافقة المجلس الملى العام على ذلك . كما يجوز لمن صدر حكم التطلاق
ضده أن يتزوج من شخص آخر الا اذا نص الحكم على حرمان أحدهما أو
كليهما من الزواج . وحضانة الأولاد أو بعضهم للزوج الذي صدر حكم
التطلاق لمصلحته ما لم يأمر المجلس بحضانة الأولاد أو بعضهم للزوج الآخر
أو لمن له حق الحضانة بعده وذلك لأن المجلس يتحرى المصلحة العامة بعيدا
عن التأثير بالأغراض السيئة ، وذلك لا يزيل حق كل من الزوجين في ملاحظة
أولاده وتربيتهم في جميع الأحوال . ولا تزول حقوق الأولاد بسبب النزاع
الذي ينشأ بين والديهم لأن مصالحهم تسمى في المنازعات لأهم أرباء لا ذنب
لهم ، ومن حق المجتمع أن يرعاهم ويقوم بصيانتهم وحفظهم بكافة الطرق
المشروعة (٢) .

(١) المرجع في قضاء الأحوال الشخصية للمصريين ١٦٢ - ١٦٤ .

(٢) المرجع في قضاء الأحوال الشخصية للمصريين ١٦٢ - ١٦٤ .

الباب الثالث في المهر والجهان ٧٧ - الفصل الأول في المهر

١٨٤/ ٤٩ - ليس المهر من أركان الزواج فكما يجوز الزواج أن يكون بمهر ، يجوز أن يكون بغير مهر .

٧٠ - يجب المهر المسمى في عقد الخطبة للزوجة بمجرد الاكليل في الزواج الصحيح .

٧١ - المرأة الرشيدة تقبض مهرها بنفسها فلا يجوز لغيرها قبض المهر الا بتوكيل منها ، وللولى أو الوصى أن يقبض مهر القاصر .

٧٢ - المهر ملك للمرأة تتصرف فيه كيف شاعت ان كانت رشيدة ، واذا ماتت قبل أن تستوفى جميع مهرها فلورثتها مطالبة زوجها أو ورثته بما يكون باقيا بذمته من المهر بعد اسقاط نصيب الزوج الآيل له من ارثها .

٧٣ - في حالة الحكم ببطلان الزواج اذا كان السبب آتيا من قبل الرجل ، وكانت المرأة تعلم به فلا مهر لها وان كانت لا تعلم به فلها مهرها . واذا كان السبب آتيا من فعل المرأة والرجل يعلم به فلها أن تستولى على مهرها . وان لم يكن علما به فلا حق لها في المهر .

٧٤ - في حالة الحكم بالطلاق اذا كان سبب الفسخ قهريا أى لا دخل لارادة أحد من الزوجين فيه فيكون للمرأة حق

الاستيلاء على مهرها ، أما إذا كان سبب الفصل غير قهرى
فإن كان آتيا من قبل الرجل فللمرأة الحق فى أخذ مهرها
وان كان آتيا من قبل المرأة فلا حق لها فى المهر (١) .

١٨٥ — تضمنت هذه المواد الكلام على المهر ونصت على أنه ليس ركنا
فى العقد فيصبح بدونه كما بينت أن المهر المسمى فى عقد الخطبة
يكون من حق الزوجة بمجرد حصول الاكليل ، بشرط أن يكون
الزواج صحيحا . والمرأة الرشيدة تقبض المهر بنفسها وليس لأحد
أن ينوب عنها الا بتوكيل . وللولى أن يقبض مهر القاصر ،
والمهر ملك للزوجة تتصرف فيه كيف شأنت ما دامت
رشيدة ، فاذا ماتت قبل استيفائه فلورثتها أخذه من الزوج أو
ورثته بعد اسقاط نصيب الزوج المستحق له بطريق الارث عنها .
وفى حال الحكم بىطلاق الزواج ان كان السبب آتيا من قبل الرجل
مع علم المرأة به فلا مهر لها . وان لم يوجد علم منها فلها مهرها .
وان كان من قبل المرأة مع علم الرجل به فلها مهرها ، ومع عدم
علمه فلا حق لها فى المهر . وفى حالة الحكم بالطلاق ان كان السبب
قهرى لا ارادة فيه لأحد الزوجين فللمرأة المهر . وان كان غير
قهرى فإن كان من قبل الزوج فللمرأة المهر وان كان من قبلها فلا
حق لها فيه .

(١) شرح الاحوال الشخصية ص ١١٢ - ١٢٥ .

٧٨ - الفصل الثاني في الجهار

١٨٦ / ٧٥ - لا تجبر المرأة على تجهيز منزل من مهرها ولا من غيره فلو زفت بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه الزوج أو بلا جهاز أصلا فليس له مطالبتها ولا مطالبة أيها بشيء منه ولا تنقيص شيء من مقدار المهر الذي تراضيا عليه .

٧٦ - إذا تبرع الأب وجيز ابنته الرشيدة من ماله فإذا سلمها الجهار في حال حياته ملكته بالقبض وليس لأبيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شيء منه . وإن لم يسلمه إليها فلا حق لها ولا لزوجها فيه .

٧٧ - وإذا اشترى الأب من ماله في حال حياته جهاز ابنته القاصر ملكته بمجرد شرائه وليس له ولا لورثته أخذ شيء منه .

٧٨ - إذا جهز الأب ابنته من مهرها وبقي عنده شيء منه فلها مطالبة به .

٧٩ - الجهار ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وإنما الاتفاص بما يوضع منه في بيته . وإذا اغتصب شيئا منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بقيته إن هلك أو استهلك عنده .

٨٠ - إذا اختلف الزوجان حال قيام الزواج أو بعد الفسخ في متاع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه ، فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة إلى أن يقيم الزوج البيعة على أنه

له . وما يصلح للرجال أو يكون صالحا لهما فهو للزوج
ما لم تقم المرأة البينة على أنه لها .

٨٩ - إذا مات أحد الزوجين ووقع نزاع في متاع في البيت بين
الحى وورثة الميت فما يصلح للرجل والمرأة يكون للحى
منهما عند عدم البينة (١) .

١٨٧ - في هذه المواد بيان أحوال الجهاز فالمرأة ليس عليها شيء منه ولا
ينقص مهرها من أجله مهما كانت الأحوال . فإذا تبرع به الأب
لبنته الرشيدة وسلمه لها حال حياته ملكته بالتبض ولا حق له
ولا للورثة فيه . وإن اشتراه من ماله في حال حياته لبنته القاصر
ملكته ولا حق لأحد فيه . وإن جهز ابنته من مهرها وبقي عنده
شيء طالبت به . والجهاز ملك لها ولا حق للزوج في شيء منه
سوى الانتفاع . فإن اغتصب منه شيئا حال قيام الزوجية أو
بعدها ألزم برده أو بقيته عند الهلاك ، وإذا اختلف الزوجان
حال قيام الزوجية أو بعد الفسخ في متاع البيت الذى يسكنان
فيه فما يصلح في العادة للنساء فهو للمرأة إلا إذا أقام الزوج البينة
على عكس ذلك ، وما يصلح للرجال أو للنساء والرجال فهو
للزوج إلا إذا أقامت المرأة البينة على عكس ذلك . وفي حال موت
أحدهما ووقوع نزاع بين الورثة والحى منهما في متاع البيت فما
يصلح للرجل والمرأة يكون للحى منهما إلا إذا قامت البينة على
خلاف ذلك .

(١) المرجع فى قضاء الأحوال الشخصية للمعبرين ص ١٦٠ - ١٦٥ .

الباب الرابع في بروت النسب

٧٩ - الفصل الأول في بروت نسب الأولاد حال قيام الزوجية

١٨٨ / ٨٢ - أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها عشرة أشهر بحساب الشهر ثلاثين يوما .

٨٣ - إذا ولدت الزوجة ولدا لتام ستة أشهر فصاعدا من حين عقد الزواج يثبت نسبه للزوج .

٨٤ - ومع ذلك يكون للزوج أن ينفي الولد إذا أثبت أنه في الفترة بين اليوم السابق على الولادة بعشرة أشهر واليوم السابق عليها بستة أشهر كان يستحيل عليه ماديا أن يتصل بزوجه سواء بسبب بعد المسافة بينهما أو بسبب وجوده في السجن أو لسبب حادث من الحوادث .

٨٥ - للزوج أن ينفي الولد لعله الزنا إذا كانت الزوجة قد أخفت عنه الحمل والولادة ، ولكن ليس له أن ينفيه بادعائه عدم القدرة على الاتصال الجنسي .

٨٦ - ليس للزوج أن ينفي الولد المولود قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الزواج في الأحوال الآتية :

- أولاً : إذا كان يعلم أن زوجته كانت حاملاً قبل الزواج
 ثانياً : إذا بلغ عن الولادة أو حضر التبليغ عنها .
 ثالثاً : إذا ولد الولد ميتاً أو غير قابل للحياة .

٨٧ - في حالة رفع دعوى الطلاق يجوز للزوج أن ينفي الولد الذي يولد بعد مضي عشرة أشهر من تاريخ التراجع الصادر بالترخيص للزوج بالإقامة في مسكن منعزل أو قبل مضي ستة أشهر من تاريخ رفض الدعوى أو الصلح على أن دعوى النفي هذه لا تقبل إذا ثبت في الواقع حصول اجتماع بين الزوجين .

٨٨ - يجوز نفي الولد إذا ولد بعد مضي عشرة أشهر من تاريخ وفاة الزوج أو من تاريخ حكم الطلاق .

٨٩ - في الأحوال التي يجوز فيها للزوج نفي الولد يجب عليه أن يرفع دعواه في ظرف شهر من تاريخ الولادة إذا كان حاضراً وقتها ، أو من تاريخ عودته إذا كان غائباً أو من تاريخ علمه بها إذا كانت أخفيت عنه .

٩٠ - إذا توفي الزوج قبل انقضاء المواعيد المبينة بالمادة السابقة دون أن يرفع دعواه فلورثته الحق في نفي الولد في ظرف شهر من تاريخ وضع يده هو أو وليه على أعيان التركة ، أو من تاريخ منازعته لهم في وضع يدهم عليها .

٩١ - تثبت البتة الشرعية بشهادة مستخرجة من دفتر قيد المواليد وإذا لم توجد شهادة فيكفي لإبانتها حيازة الصفة وهي تنتج من اجتماع وقائع تكفي للدلالة على وجود رابطة البنوة بين شخص وآخر ومن هذه الوقائع أن الشخص كان يحمل دائماً اسم الوالد الذي يدعى ببنوته له . وأن هذا الوالد كان يعامله كابن له ، وكان يقوم على هذا

.. الاعتبار بتريته وحضاته وثقته وأنه كان معروفا كآب له
في الهيئة الاجتماعية ، وكان معترفا به من العائلة كآب فإذا
لم توجد شهادة ولا حيازة فيمكن اثبات البتة بشهادة
الشهود المؤيدة بقرائن الأحوال (١) .

١٨٩ - تبين هذه المواد أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها عشرة ،
ويجعل الشهر ثلاثين يوما ، وإذا ولدت الزوجة لتنام ستة أشهر
فصاعدا من حين عقد الزواج ثبت نسب المولود للزوج ويجوز
له أن ينفيه إذا أثبت استحالة اتصاله بزوجه في مدة الحمل ، وله
أن ينفيه بسبب الزنا عند اخفاء الزوجة للحمل والولادة ، وليس
له أن ينفيه بسبب المعز الجنسي كما أنه ليس له أن ينفيه قبل
مضى ستة أشهر من تاريخ الزواج في حال علمه بالعمل قبل
الزواج ، أو في حال تبليغه عند الولادة أو حضوره التبليغ أو في
حال ولادة الولد ميتا أو غير قابل للحياة ، وفي حال رفع دعوى
الطلاق يجوز للزوج أن ينفي الولد الذي يولد بعد مضي عشرة
أشهر من تاريخ القرار الصادر له بالإقامة في مسكن منزله أو قبل
مضى ستة أشهر من تاريخ رفض الدعوى أو الصلح ، ولا تقبل
هذه الدعوى إذا ثبت حصول اجتماع الزوجين في هذه المدة
ويجوز نفي الولد إذا جاء بعد مضي عشرة أشهر من تاريخ وفاة
الدعوى أو من حكم الطلاق ، وفي الأحوال التي يجوز له النفي
فيها يجب عليه رفع الدعوى في ظرف شهر من تاريخ الولادة إذا
كان حاضرا لها أو من تاريخ عودته إذا كان غائبا وقت الولادة
أو من تاريخ علمه إذا كانت الولادة قد أخفيت عنه ، فإذا توفي

(١) المرجع في قضاء الأحوال الشخصية للمصريين ص ١٦٥ - ١٦٦ .

قبل انقضاء هذه المواعيد ولم يرفع الدعوى فللزوجة الحق في تقي
الولد في ظرف شهر من تاريخ وضع يده هو أو وليه على أعيان
التركة ، أو من تاريخ منازعته لهم في وضع يدهم عليها ، وتثبت
البنوة الشرعية بشهادة الميلاد أو بظهور الولد متسببا الى أبيه في
الهيئة الاجتماعية ومعاملة الأب له معاملة الابن والعائلة تعلم
ذلك .

١٠ - الفصل الثاني في تبعية نسب الأولاد غير الشرعيين

الفصل الأول في تصحيح النسب

١٩٠ / ٩٢ - الأولاد المولودون قبل الزواج ، عدا أولاد الزنا وأولاد المحارم ، يعتبرون شرعيين بزواج أبويهم واقرارهما أمام الكاهن المختص بينوتهم اما قبل الزواج أو حين حصوله وفي هذه الحالة الأخيرة يثبت الكاهن الذي يياشر عقد الزواج اقرار الوالدين بالبنوة في وثيقة منفصلة .

٩٣ - يجوز تصحيح النسب على الوجه المبين في المادة السابقة لمصلحة أولاد توفوا عن ذرية وفي هذه الحالة يستفيد ذرية أولئك الأولاد من تصحيح نسبهم .

٩٤ - الأولاد الذين اعتبروا شرعيين بالزواج اللاحق لولادتهم يكون لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات كما لو كانوا مولودين من هذا الزواج .

١٩١ - هذه المواد تثبت نسب الأولاد المولودين قبل الزواج ولم يكونوا من الزنا ولا من أولاد المحارم يعتبرون شرعيين بزواج أبويهم واقرارهما أمام الكاهن المختص بينوتهم ، اما قبل الزواج أو حين

حصول الاقرار ؛ وفي الحالة الأخيرة يثبت الكاهن الذي يباشر عقد الزواج اقرار الوالدين بالبوة في وثيقة منفصلة عن وثيقة عقد الزواج . ويجوز تصحيح النسب بالطريقة المتقدمة لمصلحة أولاد توفوا عن ذرية ليستفيد أولادهم من تصحيح النسب ، والأولاد الذين اعتبروا شرعيين بالزواج اللاحق لولادتهم يكون لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات كما لو كانوا مولودين من هذا الزواج .

الفرع الثاني في إقرار بالنسب وإلزام

١٩٢/ ٩٥ - إذا أقر الرشيد العاقل بينة مجهول النسب وكان في سن بحيث يولد مثله مثله يثبت نسبه منه وتلزمه نفقته وتربيته.

٩٦ - إذا ادعى مجهول النسب على رجل بالأبوة أو على امرأة بالأمومة وكان يولد مثله لمثل المدعى عليه وصدقه هذا الأخير فقد ثبتت أبوتها له ويكون عليه ما للأبوين من الحقوق وله عليهما ما للإبناء من النفقة والحضانة والتربية .

٩٧ - إقرار الأب بالبنوة دون إقرار الأم لا تأثير له الا على الأب والعكس بالعكس .

٩٨ - إقرار أحد الزوجين في أثناء الزواج ببنوة ولد غير شرعي رزق به قبل الزواج من شخص آخر غير زوجه لا يجوز له أن يضر بهذا الزواج ولا بالأولاد المولودين من ذلك الزواج .

٩٩ - يثبت الإقرار بالنسب بمقد رسمي يحضر أمام الكاهن ما لم يكن ثابتا من شهادة الميلاد .

١٠٠ - يجوز لكل ذي شأن أن ينازع في إقرار الأب أو الأم بالبنوة وفي ادعاء الولد لهما .

١٠١ - يجوز الحكم بثبوت نسب الأولاد غير الشرعيين من أيهم
في الأحوال الآتية :

أولا : في حالة الغطف أو الاغتصاب اذا كان زمن
حصولهما يرجع الى زمن الحمل .

ثانيا : في حالة الاغراء بطريق الاحتيال أو باستعمال السلطة
أو الوعد بالزواج .

ثالثا : في حالة ثبوت وجود خطابات أو محررات أخرى
صادرة من الأب المدعى عليه تتضمن اعترافه بالأبوة
اعترافا صريحا .

رابعا : اذا كان الأب المدعى عليه والام قد عاشا معا في
مدة الحمل وعاشرا بضمهما بصفة ظاهرة .

خامسا: اذا كان الأب المدعى عليه قد قام بتربية الولد
والانفاق عليه أو اشترك في ذلك بصفته والدنا له .

١٠٢ - لا تقبل دعوى ثبوت الأبوة :

أولا : اذا كانت الأم في أثناء مدة الحمل مشهورة بسوء
السلوك أو كانت تعاشر رجلا آخر .

ثانيا : اذا كان الأب المدعى عليه في أثناء تلك المدة يستحيل
عليه ماديا سواء بسبب بعده أو بسبب حادث من
الحوادث ، أن يكون والد الطفل .

١٠٣ - لا يملك رفع دعوى ثبوت الأبوة غير الولد أو الأم اذا
كان الولد قاصرا ، ويسقط حق الولد في رفع الدعوى
بعد سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد ويسقط حق الأم
بعد سنتين من تاريخ الوضع .

١٩٢ - يجوز طلب الحكم بثبوت الأمومة وعلى الذى يطلب أن
يثبت أنه هو قس الولد الذى وضعه وله أن يثبت ذلك
بشهادة الشهود (١) .

١٩٣ - تضمنت تلك المواد بيان أحوال الاقرار بالنسب أو الادعاء به ،
فلذا أقر الرشيد العاقل بينة مجهول النسب ، وكانت منه تسمح
بولد مثل المدعى لمن كان مثله يثبت نسبه منه ، ويترتب على ذلك
ثبوت النفقة والتربية على المدعى ، وإذا ادعى مجهول النسب
على رجل بالأبوة أو امرأة بأمومة وكان يولد مثله لمثل المدعى
عليه وصدقه المدعى عليه ثبتت الأبوة أو الأمومة ويلزم المدعى
والمدعى عليه بالحقوق اللازمة على الأم الا حال اقرارها بالبنة ،
واقرار أحد الزوجين أثناء الزواج بينة ولد قبل الزواج ، وكان
الولد من شخص آخر لا يترتب عليه اضرار بهذا الزواج
ولا بالأولاد المرزوقين منه ويثبت الاقرار بالنسب بالعقد الرسمى
الذى يحرره الكاهن ما لم يكن ثابتا من شهادة ميلاد ، ويجوز
النزاع فى هذا الاقرار من كل شخص يتضرر منه ، ويجوز الحكم
بثبوت نسب الأولاد غير الشرعيين من أيهم فى حالة الخطف أو
الاغتصاب اذا كان ذلك يرجع الى زمن الحمل ، ومثل ذلك
فى حالة الاغراء بطريق الاحتيال أو باستعمال السلطة أو الوعد
بالزواج . وفى حال ثبوت وجود خطابات أو نحوها صادرة من
الأب المدعى عليه تتضمن اعترافا صريحا بالأبوة ، وكذلك اذا
كان الأب المدعى عليه والأم قد عاشا معا مدة الحمل فى عشرة
ظاهرة ومثل هذا اذا كان الأب المدعى عليه قام للولد بما يقوم
به الأب لولده . ولا تقبل دعوى ثبوت الأبوة اذا كانت الأم أثناء
مدة الحمل مشهورة بسوء السلوك أو بمعاشرة رجل آخر أو كان

(١) الرجوع الى قضاء الاحوال الشخصية للمصريين من ١٦٧ - ١٦٩ .

الملحق عليه يستحيل اجتماعه بهذه المرأة . ولا يملك دعوى ثبوت
الأبوة إلا الولد أو الأم عند قصر الولد ، ويسقط حق الولد في
الدعوى بعد سنة من تاريخ بلوغه من الرشد ، كما يسقط حق
الأم بعد سنتين من تاريخ الوضع وعلى من يسعى ثبوت الأمومة
أن يقدم الأدلة على دعواه بأنه المولود الذي وضعت الأم .

٩٣ - الفصل الثاني في التبني

١٩٤ / ١٠٥ - التبني جائز للرجل والمرأة متزوجين كانا أو غير متزوجين
بمراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية :

١٠٦ - يشترط في المتبني :

- (١) أن يكون تجاوز سن الأربعين .
 - (٢) ألا يكون له أولاد ولا فروع شرعيون وقت التبني.
 - (٣) أن يكون حسن السمعة .
- ١٠٧ - يجوز أن يكون المتبني ذكرا أو أنثى بالغا أو قاصرا ولكن
يشترط أن يكون أصغر سنا من المتبني بخمس عشرة سنة
ميلادية على الأقل .
- ١٠٨ - لا يجوز أن يتبنى الولد أكثر من شخص واحد ما لم يكن
التبني حاصلًا من زوجين .
- ١٠٩ - لا يجوز التبني إلا إذا وجدت أسباب تبرره وكانت تعود
منه فائدة على المتبني .

١١٠ - إذا كان الولد المراد تبنيه قاصرا وكان والداه على قيد
الحياة فلا يجوز التبني إلا برضاء الوالدين فإذا كان أحدهما
متوفيا أو غير قادر على ابداء رأيه فيكفي قبول من صدر
الحكم لمصلحته أو عهد إليه بحضارة الولد منهما . أما إذا
كان القاصر قد فقد والديه أو كان الوالدان غير قادرين
على ابداء رأيهما فيجب الحصول على قبول وليه ، وكذلك
يكون الحكم إذا كان القاصر ولدا غير شرعي لم يقر أحد
بينوته أو توفي والداه أو أصبحا غير قادرين على ابداء
رأيهما بعد الاقرار بينوته .

١١١ - لا يجوز لأحد الزوجين أن يتبنى أو يتبنى الأيرضاء الزوج الآخر ما لم يكن هذا الأخير غير قادر على ابداء رأيه .

١١٢ - يحصل التبني بعقد رسمى يحرره كاهن الجهة التى يقيم فيها راغب التبني ورثبت به حضور الطرفين وقبولهما التبني أمامه ، فإذا كان الولد المراد تبنيه قاصرا قام والداه أو وليه مقامه .

١١٣ - يجب على الكاهن الذى حرر عقد التبني أن يرفعه الى المجلس الملى الذى يباشر عمله فى دائرته للنظر فى التصديق عليه بعد التحقق من توافر الشروط التى يتطلبها القانون وفى حالة الرضى يجوز لكل من الطرفين استئناف الحكم أمام المجلس الملى المام طبقا للأوضاع العادية . ويسجل الحكم النهائى القاضى بالتصديق على التبني فى دفتر يعد لذلك فى الجهة الرئيسية الدينية .

١١٤ - يخول التبني الحق للمتبنى أن يلقب بلقب المتبنى ، وذلك بإضافة اللقب الى اسمه الأصلى .

١١٥ - التبني لا يخرج المتبنى من عائلته الأصلية ولا يحرمه من حقوقه فيها . ومع ذلك يكون للمتبنى وحده حق تأديب المتبنى وتربيته وحق الموافقة على زواجه ان كان قاصرا .

١١٦ - يجب على المتبنى تفقة المتبنى ان كان فقيرا كما انه يجب على المتبنى تفقة المتبنى الفقير ، ويبقى المتبنى ملزما بنفقة والديه الأصليين ولكن والديه لا يلزمان بنفقته الا اذا لم يسكنه الحصول عليها من المتبنى .

١١٧ - لا يرث المتبنى فى تركة المتبنى بغير وصية منه .

١١٨ - كذلك لا يرث المتبنى فى تركة المتبنى الا بوصية (١) .

(١) المرجع فى قضاء الاحوال الشخصية للمصريين ١٦٩ - ١٧٠ .

١٩٥ - يجوز للرجل والمرأة المتزوجين وغيرهما التبنى بشرط أن يكون
 من كل منهما فوق الأربعين وليس له أولاد ولا فروع شرعيون وقت التبنى
 مع حسن السمعة سواء كان المتبنى ذكرا أو أنثى بالغا أو قاصرا ما دامت
 منه أصغر من سن من تنبأه بخمس عشرة سنة ميلادية على الأقل ، ولا يتبنى
 الولد أكثر من شخص واحد ما لم يتبناه زوجان . ولا بد للتبنى من أسباب
 وظروف تبرره وترجع بالفائدة على المتبنى وإن كان المتبنى قاصرا ووالداه على
 قيد الحياة فلا بد من رضائهما . فإن مات أحد والديه أو عجز عن إبداء رأيه
 كفى قبول الآخر . وإن صدر طلاق بين والديه يكفى موافقة من صدر الحكم
 لمصلحته أو كان حاضرا للقاصر فإن لم يكن شيء من ذلك اكتفى بقبول والى
 القاصر . ولا يتبنى أحد الزوجين كما لا يجوز أن يتبنى الأيرضاء الآخر أو
 عجزه عن إبداء رأيه . والتبنى يكون بعقد رسي على يد كاهن . ويحمل
 المتبنى اسم من تنبأه ولا توارث في التبنى من الطرفين إلا بوصية . ولا يخرج
 التبنى من عائلته الأصلية . ولا يضيع حقوقه فيها ولا يسقط عنه واجباته ،
 وتأديب المتبنى واجب على من تنبأه . كما أن زواج المتبنى القاصر يتوقف
 على رضاه من تنبأه ، وبقي أحكام التبنى لا تحتاج إلى شرح لوضوح
 موادها .

١٠ الباب الخامس فيما يجب على الولد للوالدين وما يجب لهما عليهما

٩٤- السلطة الأبوية

١١٩ / ١٩٦ - يجب على الولد في أى سن أن يحترم والديه ويعمن معاملتهما .

١٢٠ - يبقى الولد تحت سلطة والديه الى أن يبلغ سن الرشد . ولا يسمح له بمغادرة منزل والده بغير رضائه الا بسبب التجنيد .

١٢١ - يطلب من الوالد أن يعنى بتأديب ولده وتربيته وتعليمه ما هو ميسر له من علم أو حرفة وحفظ ماله والقيام بنفخته كما يجيء في الباب السادس . ويطلب من الوالدة الاعتناء بشأن ولدها .

١٩٧ - تضمنت المادة الأولى أن الولد مهما كبر يجب عليه احترام والديه ومعاملتهم بالحسنى والثانية تضمنت فرض سلطة الوالد على الولد الى أن يبلغ سن الرشد ويلزم بالملك في منزل والده وعدم مغادرته الا برضاه ما عدا تأدية واجب الجندية . وعلى الوالد العناية بتأديب ولده وتربيته وتعليمه ما هو مناسب له من مواد التعليم . وعلى الوالدة الاعتناء بأولادها .

٩٥ - الفصل الثاني في الحضانة

١٩٨ / ١٢٢ - الأم أحق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبملها .
وبعد الأم تكون الحضانة للجدة لأم ثم للجدة لأب ، ثم
لأخت الأب ثم لأخوات الصغير وتقدم الأخت الشقيقة ثم
الأخت لأم ثم الأخت لأب ثم لبنات الأخوات بتقديم بنت
الأخ لأبوين ثم لأم ثم لأب ثم لبنات الأخ كذلك ثم لخالات
الصغير . وتقدم الخالة لأبوين ثم الخالة لأم ، ثم لأب ثم
لعمات الصغير كذلك ثم لبنات الخالات والأخوال ثم لبنات
العمات والأعمام . ثم لخالة الأم ثم لخالة الأب ثم لعمة الأب
ولعمة الأم بهذا الترتيب .

١٢٤ - يشترط في الحاضنة أن تكون قد تجاوزت سن السادسة
إلى الأقارب الذكور فيقدم الأب ثم الجد ثم الجد لأب ثم
الجد لأم ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم الأخ لأم ثم بنو
الأخ الشقيق ثم بنو الأخ لأم ثم العم الشقيق ثم العم لأب
ثم العم لأم ثم الخال لأبوين ثم الخال لأب ثم الخال لأم ثم
أولاد من ذكروا بهذا الترتيب .

١٢٤ - يشترط في الحاضنة أن تكون قد تجاوزت سن السادسة
عشرة وفي الحاضن أن يكون قد تجاوز سن الثامنة عشرة
ويشترط في كليهما أن يكون مسيحيا عاقلا آمينا قادرا على
تربية الصغير وصيافته وألا يكون مطلقا بسبب راجع إليه
ولا متزوجا بنير محرم للصغير .

١٢٥ - إذا قام لدى الحاضن أو الحاضنة سبب يمنع من الحضانة سقط حقه فيها وانتقل الى من يليه في الاستحقاق - ومتى زال المانع يعود حق الحضانة الى من سقط حقه فيها .

١٢٦ - اذا تساوى المستحقون للحضانة فى درجة واحدة يقدم أصحهم للقيام بشئون الصغير .

١٢٧ - اذا حصل نزاع على أهلية الحاضنة أو الحاضن فللمجلس أن يعين من يراه أصلح من غيره لحضانة الصغير بدون قيد بالترتيب المنوه عنه فى المادتين ١٢٢ و ١٢٣ ويكون له ذلك أيضا كلما رأى أن مصلحة الصغير تقضى بتخطي الأقرب الى من دونه فى الاستحقاق .

١٢٨ - اذا لم يوجد مستحق أهل للحضانة أو وجد وامتنع عنها فيعرض الأمر على المجلس ليعين امرأة ثقة أمينة لهذا الغرض من أقارب الصغير أو من غيرهم .

١٢٩ - أجرة الحضانة ، غير النفقة ، وهى تلزم أباً الصغير ان لم يكن له مال .

١٣٠ - لا تستحق الأم أجرة على حضانة طفلها حال قيام الزوجية ، ولها الحق فى الأجرة ان كانت مطلقة واذا احتاج الطفل الى خادم أو ممرض وكان أبوه موسرا يلزم بتجسره وغير الأم من الحاضنات لها الأجرة .

١٣١ - يمنع الأب من اخراج الولد من بلد أمه بلا رضاها ما دامت حضانتها .

١٣٢ - ليس للأم المحكوم بطلاقها أن تسافر بالولد الحاضنة له من محل حضنته من غير إذن أبيه الا اذا كان انتقالها الى محل إقامة أهلها وبشرط ألا يكون خارج القطر المصرى .

١٣٣ - غير الأم من الحاضنات لا يسوغ لها فى أى حال أن تنقل الولد من محل حضنته الا بإذن أبيه أو وليه .

١٣٤ - تنتهى مدة الحضانة ببلوغ الصبي تسع سنين وبلوغ الصبية
احدى عشرة سنة وحينئذ يسلم الصغير الى آبيه وعند غلظه
الى من له الولاية على نفسه فان لم يكن للصغير ولى يترك
عند الحاضنة الى أن يقرر المجلس من هو أولى منها
بضمه (١) .

١٩٩ - تعرضت هذه المواد لحق الحضانة فقصت على أن الأم أحق
بحضانة الولد حال الزوجية وبعلها تكون للجدّة لأم ثم للجدّة لأب
ثم للأخوات بتقديم الشقيقة على الأخت لأب ، وتقديم الأخت لأم
على الأخت لأب وجهة الأم مطلقاً تقدم على جهة الأب فى الحضانة
لخول الشفقة من جهة الأم وان لم يوجد للصغير قرية تنتقل
الحضانة الى الذكور فيقدم الأب ووليه الجد لأب ثم الجد لأم ثم
على الترتيب المبين فى المواد . ويشترط فى الحاضنة أن تكون قد
تجاوزت سن السادسة عشرة ويزاد عليها الحاضن ستان
مع اشتراكهما فى المسيحية والعقل والإمالة والقدرة على ما تتطلبه
الحضانة وعند وجود مانع لدى من له حق الحضانة يمدل عنه الى
غيره . وإذا تساوى المستحقون لها فى درجة قدم الأصلح فان تنازع
المستحقون للحضانة فى الأهلية لها فصل المجلس فى النزاع وعمل
على مصلحة الصغير فاذا فقد من هو أهل للحضانة أو وجد غير أهل
فصل المجلس فى ذلك وأجرة الحضانة على أبى الصغير ان لم يكن
له مال وهى غير النفقة . والأم لا تستحق أجرة الحضانة حال قيام
الزوجية وتستحقها اذا كانت مطلقة . وغير الأم من الحاضنات
لها الأجره ان كان الأب موسراً واحتاج الطفل الى خادم فعلى آبيه
أن يحضر خادماً . ولا يجوز للأب الخروج عن بلد الأم بلا رضاها
مدة حضانتها كما أنه لا يجوز للأم المحكوم بطلاقها أن تسافر
بالولد مدة الحضانة الا باذن آبيه فان كان السفر الى محل اقامة
أهلها فلها أن تسافر به داخل القطر المصرى . وغير الأم من

(١) انرجع فى قضاء الاحوال الشخصية للمصريين من ١٧١ - ١٧٢ .

الحاضنات لا يسوغ لها الانتقال بأي حال الا باذن آيه أو وليه .
ومدة الحضانة تنتهى ببلوغ الصبي تمتع سنين والصبية احدى
عشرة سنة وسلم بعد ذلك الى آيه أو الى وليه فان لم يكن له ولي
يترك عند الحاضنة الى أن يقرر المجلس ما فيه مصلحة الصبي .

٩٦- الباب السادس في النفقات

٢٠٠/ ١٣٥ -- النفقة هي كل ما يلزم للقيام بأود شخص في حالة الاحتياج من طعام ومسكن وكسوة .

١٣٦ -- النفقة واجبة :

١ - بين الزوجين .

٢ - بين الآباء والأبناء .

٣ - بين الأقارب .

١٣٧ -- تقدر النفقة بقدر حاجة من يطلبها ويسار من يجب عليه أدائها .

١٣٨ -- النفقة المقدرة مؤقتة بطبيعتها وتتغير تبعاً لتغير أحوال الطرفين فإذا أصبح الشخص الملزوم بالنفقة في حالة لا يستطيع معها أدائها أو أصبح من يتقاضى النفقة في غير حاجة إلى كل ما قدر له أو بمضه جاز طلب إسقاط النفقة أو تخفيض قيمتها . كما أنه إذا زاد يسار الشخص الملزوم بالنفقة أو زادت حاجته المقضى له بها جاز الحكم بزيادة قيمتها .

١٣٩ -- إذا أثبت الشخص الملزوم بالنفقة أنه لا يستطيع دفعها نقداً فللمجلس أن يأمره بأن يسكن في منزل من تجب نفقته عليه ، وأن يقدم له ما يحتاجه من طعام وكسوة .

١٤٠ -- حق النفقة شخصي فلا يجوز لورثة من تقرر له النفقة المطالبة بالتمجيد منها (١) .

(١) المرجع في قضاء الأحوال الشخصية للمعريين ١٧٢ - ١٧٤ .

٣٠١ - تعرضت هذه المواد لتعريف النفقة بأنها كل ما يلزم للقيام بحاجة الشخص من كسوته وسكنائه وطعامه وتجب بين الزوجين وبين الآباء والأبناء وبين الأقارب وتقرر بحسب يسار من تجب عليه ، ويقدر حاجة الطالب وتتغير تبعاً لتغير حال الطرفين وإذا أثبت من وجب عليه عدم استطاعته لها فقدما فليجلس أن يأمر من تجب له بالسكنى فى منزل من وجبت عليه فيقوم بتقديم الطعام والكسوة له . والنفقة حق شخصى فلا يجوز للورثة المطالبة به .

٩٧- الفصل الأول في النفقة بين الزوجين

١٤١/ ٢٠٢ - يجب النفقة على الزوج لزوجته من حين العقد الصحيح .

١٤٢ - يسقط حق الزوجة في النفقة اذا تركت منزل زوجها بغير مسوغ شرعى أو أبت السفر معه الى الجهة التى نقل اليها محل اقامته بدون سبب معقول .

١٤٣ - للزوج ان يباشر الاتفاق بنفسه على زوجته حال قيام الزواج فاذا شكك مطله فى الاتفاق عليها وثبت ذلك تقدر النفقة وتعطى لها لتتفق على نفسها . .

١٤٤ - يجب على الزوج ان يسكن معه زوجته فى مسكن مستقل يتناسب مع حالة الزوجية ولا تجبر الزوجة على اسكان أحد معها من أهل زوجها سوى أولاده من غيرها ما لم يأمر المجلس بغير ذلك. فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ١٣٩ وليس للزوجة أن تسكن معها فى بيت الزوج أحدا من أهلها الا برضائه .

١٤٥ - تفرض النفقة لزوجة الغائب من ماله ان كان له مال .

١٤٦ - يجب النفقة على الزوجة لزوجها الممسر اذا لم يكن يستطيع الكسب وكانت هى قادرة على الاتفاق (١)

٢٠٣ - يجب النفقة على الزوج لزوجته بعد العقد الصحيح مباشرة فاذا تركت الزوجة منزل زوجها بلا مسوغ أو امتنعت عن السفر معه

(١) الرجوع فى قضاء الاحوال الشخصية للمعنيين ١٧٤ - ١٧٥ .

التي الجهة التي أصبحت محل إقامته بدون سبب معقول ، سقطت نفقتها ، وللزوج أن يتولى الاتفاق على زوجته حال قيام الزوجية فإذا اشكت إهماله في الاتفاق وثبت ذلك تقدر لها النفقة وتأخذها لتنفق على نفسها ، ويجب على الزوج أن يسكن زوجته معه في مسكن مستقل يناسب حالتها ولا تجبر الزوجة على اسكان أحد أقاربه معها : وأولاده من غيرها يسكنون معها ما لم يأمر المجلس بغير ذلك . كما لا يجوز لها اسكان أهلها معها الا بإرضاء الزوج . والغائب تقرر نفقة زوجته في ماله ان كان له مال وعليها الاتفاق على زوجها .المصر اذا لم يستطع التكسب وكانت موسرة .

٩٨- الفصل الثاني في النفقة بين الإناث والأبناء والنفقة بين الأقارب

١٤٧/٢٠٤ - تجب النفقة بأنواعها الثلاثة على الأب لولده الصغير الذي ليس له مال سواء أكان ذكرا أم أنثى الى أن يبلغ الذكر حد الكسب ويقدر عليه وتزوج الأنثى .

١٤٨ - تجب على الأب نفقة ولده الكبير الفقير الذي لا يستطيع الكسب ونفقة الأنثى الكبيرة الفقيرة ما لم تتزوج .

١٤٩ - اذا كان الأب معلما أو معسرا تجب النفقة على الأم اذا كانت موسرة وان كان الأبوان معلمين أو معسرين تجب النفقة على الجد والجدة لأب ثم الجد والجدة لأم ، وعند عدم وجود الأصول أو اعسارهم تجب النفقة على الأقارب كما سيبيء بعد :

١٥٠ - اذا امتنكت الأم من عدم اتفاق الأب أو تقييره على الولد يفرض المجلس له النفقة ويأمر بإعطائها لأمه لتنفق عليه .

١٥١ - يجب على الولد الموسر كبيرا كان أو صغيرا ذكرا كان أو أنثى نفقة والديه وأجداده وجداته الفقراء ولو كانوا قادرين على الكسب .

١٥٢ - اذا لم يكن لمستحق النفقة أصول ولا فروع قادرون على الاتفاق عليه تجب نفقته على أقاربه على الترتيب الآتي :
الأخوة . والأخوات لأبوين . ثم الأخوة والأخوات لأب ،
ثم الأعمام والعمات . ثم الأخوال والخالات . ثم أبناء
الأعمال والعمات . ثم أبناء الأخوال والخالات .

١٥٣ - إذا اتحد الأقارب الملزومون بالنفقة في الدرجة تكون
النفقة عليهم بنسبة يسار كل منهم ، وإذا كان من يجب عليه
النفقة معسرا أو غير قادر على إيفائها بتمامها فيلزم بها أو
بتكملتها من يليه في الترتيب (١) .

٢٠٥ - في هذه المواد بيان وجوب النفقة للولد على أبيه عند عدم وجود
مال له إلى أن يبلغ حد الكسب وقدّر عليه وإلى أن تتزوج البنت .
وعلى الوالد نفقة ابنه الكبير التقير الذي لا يستطيع الكسب ونفقة
الأنثى الكبيرة الفقيرة ما لم تتزوج . فإذا كان الأب معدما أو
معسرا فالنفقة على الأم إذا كانت موسرة فإن أعسر الأبوان فالنفقة
على الجد والجدة وعند عدم الأصول أو عجزهم عن النفقة تجب
على الأقارب فإذا اشتكت الأم من عدم ائفاق الأب على الولد
يفرض المجلس النفقة للولد ويأمر أباه بإعطائها لأمه لتنفق عليه .
وعلى الولد الموسر نفقة والديه وأجداده وجداته الفقراء ولو
كانوا قادرين على الكسب ووجوب النفقة على الأقارب عند عدم
الأصول والفروع يكون على الأخوة والأخوات لأبوين ثم
لأب ثم على الأعمام والعمات ثم على الأخوال والخالات وأبنائهم .
فإن اتحد الأقارب في الدرجة تكون النفقة عليهم بنسبة يسار كل
منهم فإن قدر القرب على بعض النفقة يكملها من بعده وإن عجز
القرب عنها يدفعها من بعده .

(١) المرجع في بيان الأحوال الشخصية للمرجع من ١٧٥ - ١٧٦ .

٩٩- الباب التاسع في الولاية على النفس

٢٠٦ / ١٥٤ - الولاية هي قيام شخص رشيد عاقل يشئون القاصر أو من في حكمه سواء ما كان منها متعلقا بنفسه أو بباله .

١٥٥ - الولاية على نفس القاصر شرعا هي للأب ثم لمن يوليه الأب بنفسه قبل موته فإذا لم يول الأب أحدا فالولاية بعده للجد الصحيح ثم للأم ما دامت لم تتزوج ثم للجد للأم ثم للأرشد من الأخوة الأشقاء ، ثم من الأخوة لأب ثم من الأخوة لام .
ثم من الأعمام ثم من الأخوال ثم من أبناء الأعمام ثم من أبناء الأخوال ثم من أبناء الصبات ثم من أبناء الخالات فإذا لم يوجد ولي من الأشخاص المتقدم ذكرهم يمين المجلس ولما من باقي الأقارب أو من غيرهم .

١٥٦ - يشترط في الولي أن يكون مسيحيا أرثوذكسيا عاقلا رشيدا غير محجور عليه ولا محكوم عليه في جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة .

١٥٧ - يجب على الولي أن يقوم للقاصر :
أولا : بما يعود عليه بالفائدة على نفسه من تربية وتعليم ،
ثانيا : بالمحافظة على ماله من الضياع أو التلف .

١٥٨ - تسلب الولاية بناء على طلب كل ذي شأن في الأحوال الآتية :

أولا : إذا أساء الولي معاملة القاصر اساءة تعرض صحته للخطر أو أهمل تعليمه وتربيته .
ثانيا : إذا كان مبذرا متلفا على القاصر غير أمين على حفظه .

ثالثاً : إذا حجر على الولي أو حكم عليه في جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة أو اعتنق ديناً غير المسيحي أو مناهيا غير المذهب الأرثوذكسي .
رابعاً : إذا أصبح غير قادر على القيام بعمله لشيخوخة أو مرض أو عاهة .

١٥٩ - يجوز للمجلس أن يعيد الولاية لمن سلبت منه لسبب من الأسباب المبينة في الوجيهين الثالث والرابع من المادة السابقة إذا زال السبب الذي أوجب سلب الولاية .

١٦٠ - تنتهي الولاية متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية إلا إذا قرر المجلس استمرارها .

١٦١ - إذا بلغ الولد متوها أو مجنوناً تستر الولاية عليه في النفس وفي المال (وإذا بلغ عاقلاً ثم عته أو جن عادت عليه الولاية) (١) .

٢٠٧ - الولاية قيام شخص رشيد عاقل بشئون قاصر أو من في حكمه . فالولاية على نفس القاصر تكون للأب ثم لمن يوليه قبل موته فإن لم يول فهو للجد الصحيح ثم للأم ما دامت لم تتزوج ثم للجد لأم إلى آخر ما تضمنته المادة المتعلقة بذلك ولا بد في الولي من أن يكون مسيحياً أرثوذكسياً عاقلاً رشيداً غير محجور عليه ولا محكوم عليه في جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة وعلى الولي القيام بكل ما يلزم القاصر من تربية وحفظ مال . وتسلب منه الولاية بناء على طلب كل ذي شأن عند أساءة تصرفه وإهماله وتبذيره في مال القاصر وصيائمه ، والحكم عليه في جريمة تمس الشرف وخروجه من دينه أو مذهبه وعجزه عن القيام بما يجب للقاصر . وللمجلس أن يعيد الولاية إليه بعد سلبها منه عند زوال سبب إخراجها . وتنتهي الولاية ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة ميلادية ما لم يقرر المجلس استمرارها ، وإذا بلغ الولد متوها أو مجنوناً استترت الولاية عليه في النفس وفي المال .

(١) المرجع في قضاء الأحوال الشخصية للمصريين ص ١٧٦ - ١٧٧ .

١٠٠- الباب الثامن في الغيبة

- ٢٠٨ : ١٦٢ - الغائب هو من لا يدري مكانه ولا تعلم حياته من وفاته .
- ١٦٣ -- اذا غاب شخص عن موطنه أو محل اقامته وانقطعت أخباره خمس سنوات لفوى الشاذ أن يطلبوا من المجلس الملئ الحكم باثبات غيبته ، ويجب على المجلس قبل الحكم باثبات الغيبة أن يأمر بعمل تحقيق لمعرفة أسباب الغيبة والظروف التي انقطعت فيها أخبار الغائب .
- ١٦٤ - يجب اعلان الحكم القاضي بالتحقيق والحكم النهائي القاضي باثبات انفية ونسرها بالطرق الادارية .
- ١٦٥ - يجب ألا يصدر الحكم باثبات الغيبة الا بعد مضي سنة من تاريخ الحكم القاضي بالتحقيق .
- ١٦٦ -- الغائب يعتبر حياً فيما يضره من الأحكام التي تتوقف على ثبوت موته . فلا تتزوج زوجته أحدا حتى يصدر حكم نهائي بالطلاق . ولا يقسم ماله على ورثته .
- ١٦٧ - الغائب يعتبر ميتاً فيما يفيد من الأحكام التي تتوقف على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه للوصية اذا أوصى له بوصية بل يوقف نصيبه في الارث وقسطه في الوصية الى ظهور حياته أو الحكم بوفاته .
- ١٦٨ - يجوز الحكم بوفاة الغائب بعد مضي ثلاثين سنة من الحكم باثبات غيبته أو مضي تسعين سنة من حين ولادته .

١٦٩ - متى حكم بموت الغائب يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته ويرد نصيبه في الميراث الى من يرث مورثه عند موته ويرد الموصى له به : ان كان له وصية ، الى ورثة الموصى (ويجوز لزوجته أن تزوج) .

١٧٠ - اذا علمت حياة الغائب أو حضر حيا في وقت من الأوقات بعد الحكم بوفاته ، فانه يرث من مات قبل ذلك من أقاربه وله أن يسترد الباقي من ماله في أيدي ورثته وليس له أن يطلبهم بما ذهب (١) .

٢٠٩ - الغائب من لا يدري مكانه ولا تعلم حياته من وفاته فمن تغيب عن موطنه أو محل اقامته واقطعت أخباره خمس سنوات قلن بجمه الأمر أن يطلب من المجلس الملى الحكم بإثبات غيبته بعد أن يعمل تحقيقا يبنى عليه حكمه ثم يعلن الحكم بعد صدوره ويعتبر الغائب حيا فيما يضره من الأحكام التي تتوقف على ثبوت موته ، فلا تزوج زوجته أحدا حتى يصدر حكم نهائي بالطلاق ولا يقسم ماله على ورثته ويعتبر ميتا فيما يفيد من الأحكام التي تتوقف على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا يأخذ وصية ، ويجوز الحكم بوفاة الغائب بعد مضي ثلاثين سنة من الحكم بإثبات غيبته أو مضي تسعين سنة من حين ولادته . ومتى حكم بموته يقسم ماله وتزوج زوجته ، فإذا علمت حياته بعد ذلك أو حضر حيا فانه يرث من مات قبل ذلك من أقاربه ويأخذ ما كان يأخذه من المال لو كان حاضرا لهذا التصرف ، ولم تعرض لشرح بقية مشروع المجلس الملى فيما يخص الأحوال الشخصية لأن الميراث وما يتعلق به يخرج عن نطاق هذه الرسالة كما نبهنا الى موضوعها قبل ذلك .

(١) المرجع في قضاء الأحوال الشخصية للمصريين ١٧٧ - ١٧٨ .

١٠١ - الزواج والتطليق عند الروم الأرثوذكس

٢١٠ - الزواج

لا يتسع مجال هذه الرسالة للأفاضة في شرح الأحوال الشخصية للروم الأرثوذكس على النحو الذى سبق في الأقباط الأرثوذكس خصوصا وإن الافادة تستلزم تكراراً لبعض ما سبق شرحه، ولذا فسكتفى بشرح الأحوال التى تميز بها الروم عن الأقباط في الزواج والطلاق .

٢١١ - فى سنة ١٩٣٧ صدر قانون الزواج والتطليق للروم الأرثوذكس وهو المعمول عليه الآن فشروط صحة الزواج أن تكون سن الزوج ثمانى عشرة سنة و سن الزوجة خمس عشرة سنة وأن يتحقق التراضى من الزوجين فلا يشوب رضاءها اكراه ولا خطأ ولا غش ولا خوف ، فإن كانت سنهما أقل مما شرف للرشد فلا بد من موافقة ولي القاصر أو وصيه كما يشترط عدم وجود مانع من موانع الزواج ولابد من ترخيص بالزواج من الرئيس الدينى ولا يعقد الزواج إلا على يد كاهن .

٢١٢ موانع الزواج : الزواج مطلقاً تمنع حصوله بصفة عامة وذلك بأن يكون أحد طالبى الزواج متزوجاً فعلاً بزواج لا يزال قائماً أو قد سبق له الزواج ثلاث مرات قبل ذلك أو يكون قد دخل فى سلك الرهبنة أو يكون أحد الزوجين غير مسيحى . وألا تكون المرأة فى عدة من زوج سابق بوقاة أو تطليق . وألا يكون قد صدر حكم بثبوت جريمة الزنا بين طالبى الزواج . والموانع النسبية تكون بقرابة الدم فى الخط العمودى الى ما لا حد له وفى خط الحواشى حتى الدرجة الخامسة وهى داخلة فى

التحريم كما تكون بقرابة المصاهرة في الخط العمودي الى ما لاحد له وفي
 الحواشي حتى الدرجة الرابعة وهي دلالة في التحريم . وعلة التحريم جاءت
 من أن الزوجين يصبحان كجسد واحد في العقيدة المسيحية ويحرم زواج
 زوج الأم بزوجة ابن زوجته وزواج زوجة الأب مع زوج ابنته كما يحرم
 الزواج بين المتبنى والمتبنى مدة قيام التبني . وللبطريرك حق الاستثناء في
 ذلك . ويجوز السماح لمن كان تابعاً لكنيسة الروم أن يتزوج بمسيحي غير
 تابع لها اذا رضى بأن يعقد الزواج على يد كاهن أرثوذكسي وأن يمسد الأولاد
 المرزوقون له من هذا الزواج على تعاليم هذه الكنيسة وأن يقبل الزوج
 اختصاص محكمة الروم الأرثوذكس فيما يحدث بين الزوجين من نزاع (١)

(١) شرح الاحوال الشخصية للمصريين لغير المسلمين من ١٢٩ - ١٢٨ .

١٠٢ - التتطبيق

٢١٣ - تتحل عقدة الزواج بسبب زنا أحد الزوجين إذا طلب الآخر ذلك أو ارتبط أحدهما بزواج ثان ما لم يوافق أحدهما على ما حدث من الآخر ، ويجوز طلب التتطبيق إذا اعتدى أحدهما على حياة الآخر أو هجر أحدهما الآخر عبدا ثلاث سنوات ، وإذا غاب أحدهما ثلاث سنوات جاز للآخر طلب التتطبيق : وإذا أصيب أحدهما بجنون يخشى معه على حياة الآخر وققد الأمل في شفائه بعد مضي ثلاث سنوات من سني الزواج جاز للآخر أن يطلب التتطبيق ومثل هذا إذا أصيب أحدهما بمرض البرص أو في حالة عدم قدرة الزوج الآخر على الاتصال الجنسي وكان هذا المجز موجدا عند إبرام الزواج مع جهل الآخر به ومضى على هذا الحال ثلاث سنوات ويجوز رفع الدعوى قبل ذلك ، وإذا حكم على أحد الزوجين بالأشغال الشاقة المؤبدة جاز للآخر أن يطلب التتطبيق . ومثل هذا إذا خرج أحدهما عن الدين المسيحي أو تنكر له . وللزوج أن يطلب التتطبيق من زوجته إذا لم يجدها بكرا في يوم الزواج ويتعين عليه التبليغ فورا . ومثل هذا إذا كانت تبيع خارج المنزل بدون موافقة ما لم يكن قد طردها أو باتت عند والدها أو أحد أقاربها بموافقة السلطة الدينية . وإذا أجهضت الزوجة نفسها عبدا جاز لزوجها أن يطلب تطليقها ، وتستطيع الزوجة طلب التتطبيق من زوجها إذا عرض غفاتها لنفسها مخذولا تسليها للآخرين بقصد الزنا معها أو اتصفا بفرقة ما من المحيكة أو بأي سلطة وقتل في إثبات التهمة ، وقد جعل أخيرا من أسباب طلب التتطبيق ما إذا ثبت أن الرابطة الزوجية قد أصابها تزعر جسيم أصبحت معه المعيشة المشتركة غير محتملة أو مستحيلة لطالب التتطبيق ولم يكن لطالب التتطبيق دخل في هذا الاضطراب والتزعر ، وإذا عفا أحد الزوجين عن الآخر فيما صنعه مما يجوز طلب التتطبيق بسببه سقط حقه في طلب التتطبيق .

٢١٤ - آثار التطلاق :

يجوز للزوجة بعد التطلاق أن تعود الى حمل اسم أستها وأن تسترد الدوطة دون الهدايا الا اذا كان الزوجان قد رزقا بأولاد ، ففى هذه الحالة تبقى الدوطة فى يد الزوج للاتفاق منها على الأولاد . وكل شرط يعقده الزوجان على خلاف ذلك يكون باطلا ويقضى بالنفقة على الزوج الذى قضى بالتطلاق بناء على أخطائه لمن حكم لصالحه . ويجوز دفعها مرة واحدة ، واذا كان التطلاق بسبب جنون أحد الزوجين كان الآخر ملزما بالنفقة ، والنفقة لا تسقط عن المخطئ بوفاته لكنها تسقط بزواج من فرضت له اذا تزوج مرة أخرى ، والمحكمة أن تحكم بالتعويض لمن تضرر من فسخ الزواج ، وحضانة الأولاد تكون للزوج البرىء ما لم يكن تابعا لغير الروم الأرثوذكس فالمحكمة لها الحق فى تقرير مصير الأولاد واذا كان سبب التطلاق مشتركا بين الزوجين فحضانة البنت تكون للام ولها حضانة الولد اذا كانت سنه أقل من ثمانى سنوات والمحكمة تعمل بما فيه مصلحة الأولاد ، ولن ليس له حق الحضانة أن يرى الأولاد فى مدد متقاربة ونفقة الأولاد بعد التطلاق تتبع حال الزوجين وظروفهما (١) واتماما للفائدة نذكر قانونهم قسلا عن كتاب المرجح فى قضاء الأحوال الشخصية للمصريين ونصه الآتى :

(١) شرح الأحوال الشخصية لمصريين لغير المسلمين ١٢٩ - ١٣٦ -

الروم الأرثوذكس

قواعد خاصة بالزواج والطلاق

انشاء الزواج :

١ - يقتضى لانشاء الزواج الصحيح اجتماع الشروط الآتية :
١ (الأهلية باعتبار السن : فالسن لعقد الزواج هي ١٨ سنة كاملة للرجل و١٥ سنة كاملة للنساء .

ب (قبول القادرين على الزواج قبولاً حراً فلا ينشأ اذا كان هناك اكراه أو خوف أو خطأ أو غش .

ج (عدم وجود مانع من الزواج .

د (الاذن الأسقفي .

هـ (أن يقوم بالاكليل كاهن من الكنيسة الأرثوذكسية بالشرق تخول له قوانين الكنيسة حق القيام به .

موانع الزواج :

٢ - الموانع القطعية للزواج هي التي تمنع الزواج بوجه عام والنسبية هي التي تمنعه بالنسبة لأشخاص معينين .

٣ - الموانع القطعية للزواج هي :

١ (قيام زواج سابق .

ب (وجود زواج ثالث سابقاً .

ج (الشرطونية والانخراط في سلك الرهبنة .

د (الزواج من غير المسيحيين .

هـ (مرور عشرة شهور للزوجة ابتداء من فسخ زواجها

السابق بسبب وفاة الزوج أو الطلاق .

(و) الزنا بين مرتكبيه اذا كان هناك حكم صدر بشأنه
وأثبتته .

٤ - الموانع النسبية هي :

(ا) القرابة بالدم مهما بلغت اذا كانت بخط مستقيم والى
الدرجة الخامسة وبما فيها هذه الدرجة اذا كانت بخط
غير مستقيم .

(ب) القرابة بالمصاهرة مهما بلغت اذا كانت بخط مستقيم
والى الدرجة الرابعة وبما فيها هذه الدرجة اذا كانت
 بخط غير مستقيم .
(ح) القرابة بالمصاهرة .

لا يجوز زواج الأم مع كنته وزوجة الأب مع صهرها .
(د) القرابة الروحية :
لا يجوز زواج العراب مع من هو عرابها له . ولا مع
والدتها ولا مع ابنها .

(هـ) التبنى :

لا يجوز الزواج في أثناء التبنى بين المتبنى والمتبنى ،
وللبطريك في المجمع حق الاعفاء فيصرح بالزواج
عندما يكون من الزيجات التي لا يحرمها صريحها
قانون مجمع مسكوني (٧) .

م - يصرح بزواج الأرثوذكسي بمسيحي من غير مذهبه عندما
ياخذ الطرف غير الأرثوذكسي عهدا على نفسه كتابيا :

(ا) بأن يقوم بمراسيم زواجه كاهن أرثوذكسي .
(ب) بأن يصير تلميذ وتعليم أولاده حسب المذهب
الأرثوذكسي .

(١) العراب هو الرجل الذي يقوم بأخذ الطفلة بعد تميدها ويتمهدها بتعليمها الامور
الدينية .
(٢) المسكوني المجمع العام القابل للمجمع المحلي .

(ح) وبأن الاختصاص القضائي يكون للكنيسة الأرثوذكسية في حالة وقوع نزاع بين الزوجين .

اسباب الطلاق :

- ٦ - لا يحكم بالطلاق الا للأسباب الواردة في هذه اللائحة ويصدر بحكم قضائي لا رجوع فيه .
- ٧ - لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لسبب زنا الآخر أو إقحامه على عقد زيجة أخرى ، ولا تقبل دعوى الزوج الذي وافق على الزنا أو عقد قرنه زيجة ثانية .
- ٨ - لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لتعدي الآخر على حياته
- ٩ - لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق عندما يتركه الآخر عن قصد سيء مدة ثلاث سنوات .
- ١٠ - لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق عند اختفاء الآخر مدة ثلاث سنوات .
- ١١ - لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق في حالة ما يصاب الآخر في قواه العقلية لدرجة تجعل حياة قرنه معرضة للخطر ولا يكون لهذه العلة أمل بالشفاء وتكون قد دامت ثلاث سنوات أثناء الزواج ، ولكل من الزوجين أن يطلب أيضا الطلاق اذا أصيب الآخر بالجذام .
- ١٢ - لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعدم مقدرة الآخر على استيفاء فرض الزواج بالجماع اذا كانت هذه العلة موجودة حين عقد الزواج وكان يجهلها الطالب ودامت ثلاث سنوات من حين الزواج واستمرت الى وقت رفع الدعوى . وللزوجة أن ترفع دعوى الطلاق ولو قبل فوات ثلاث سنوات في حالة تكون العلة مستمرة وغير قابلة للشفاء مثبتة بفحص طبي قانوني .

١٣ - لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق إذا حكم على الآخر
بالافتعال الشاقة المؤبدة .

١٤ - لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق في حالة ارتداد الآخر عن
الديانة المسيحية .

١٥ - للزوج أن يطلب الحكم بطلاقه من زوجته :

(أ -) إذا لم يجدها بكراً يوم زواجه وفي هذه الحالة يلزم
أن يعلن الأمر للسلطة الكنسية العليا بجمته وأن يقوم
بإثباتها .

(ب -) إذا كانت زوجته رغم إرادته تقضي ليالها خارج منزل
الزوجية ، ما لم تكن قد طردت منه من زوجها ، أو
كانت تقيم طرف أيها أو أمها أو حين وجودهما طرف
أقاربها بتصریح من السلطة الكنسية .

(ج -) إذا كانت الزوجة تطرح بإرادتها حملها من زوجها .

١٦ - للزوجة أن تطلب الحكم بطلاقها من زوجها :

(أ -) إذا كان الزوج يجتهد معتدياً في ذلك على غفائها
فيدفعها لتزني مع آخرين .

(ب -) إذا اتهم زوجته أهام سلطة رسمية أو محكمة
بارتكاب الزنا ولم يتمكن من إثباته .

١٧ - في الأحوال المنصوص عنها في المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٥ و ١٦
يسقط بالصفح حق الطلاق ويصح الصفح قبل أو بعد رفع
الدعوى .

١٨ - في الحالات المنصوص عنها في المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٥ و ١٦
تسقط دعوى الطلاق بمرور عام واحد من حين علم الطرف
المهان بسبب الطلاق والا فيمرور عشرة أعوام من يوم
وجود سبب الطلاق ، والمحكمة من تلقاء نفسها أن تقر
سقوط الدعوى .

١٩ - بعض الأمور التي لن يصح أن تبنى عليها دعوى الطلاق ،
وبعض الأمور التي أحدثت في علاقات الزوجية تمكيرا
عظيما للدرجة قد أصبح من المؤكد أن استمرار الحياة
الزوجية لا يمكن أن يحتله الزوجان قد تساعد على تأييد
دعوى تكون مبنية على أسباب أخرى .

٢٠ - إذا فسخ الزواج لأحد الأسباب الواردة في المواد ٧ الى
١٦ يذكر في الحكم بأن الطلاق قضى به بسبب المدعى عليه،
ويجوز أن يحكم بالطلاق بسبب المدعى بناء على طلب
المدعى عليه ، إذا استند الأخير على أمور واردة في المواد
٧ الى ١٦ وكان يحق له أن يطلب الطلاق ، وهكذا إذا كان
مثل هذا النسب من المدعى عليه لتأييد طلبه الطلاق ساقطا
بعض المدة أو بالصفح كما تقدم ولكنه لم يكن ساقطا
عندما وجد السبب الذي يستند عليه المدعى .

٢١ - عندما يقضى بفسخ زواج مسيحين أرثوذكسين من جنسية
أجنبية بحكم نهائي اكتسب قوة الشيء المحكوم به صدر
من المحكمة المدنية للدولة التابعين لها تحكم محاكم الكرسی
البطريركي الكنسية تدبريا بالطلاق بناء على عرضة من
أحد الطرفين وبعد تقديم المستندات الخاصة بذلك .

نتائج الطلاق :

- ٢٢ - يعود للزوجة المطلقة اسم عائلة أيها .
٢٣ - بعد فسخ الزواج بالطلاق ترجع للزوجة بائنتها (١) وأما
الجهة السابقة على الزواج فتبقى للزوج ما لم يكن هناك
أولاد فتبقى البائنة للزوج لتستعمل في تربية الأولاد
وتتفقهم ، وكل اتفاق بين الزوجين يخالف ذلك باطل .
٢٤ - على من يحكم عليه من الزوجين بأنه المنسب وحده للطلاق
أن يدفع حسب قدرته المالية نفقة للأخير إذا كان هذا

(١) المهر .

محتاجاً وإذا كان الحكم بالطلاق مبنياً على إصابتها أحد الزوجين بقواه العقلية يكون الآخر ملزماً بأن يقدم له نفقة كما لو كان قضي بالطلاق بسببه وحده . وتزول ملزومية دفع النفقة عندما يعقد المنتفع بالنفقة زواجا جديداً ، ولكنها لا تسقط بموت الملتزم بالنفقة . ويجوز قضاء النفقة يدماً واحدة بناء على طلب من له الحق فيها إذا وجدت لذلك أسباب قوية وخلاف ذلك تطبق قواعد النفقة الاعتيادية التي ينص عليها القانون .

٢٥ - إذا كان الأمر الذي دفع للطلاق قد وقع في ظروف كان منها أن تتج للزوج غير المسئول اهانة جسيمة فللمحكمة أن تقضى في حكمها الصادر بالطلاق بملزومية الزوج المسئول وحده عن الطلاق وأن يدفع للآخر مبلغاً من المال بمثابة تمويض أدبي

٢٦ - حضانة الأولاد للزوج غير المسئول عن الطلاق . وإذا كان هذا قابلاً للمذهب غير أرثوذكسي فللمحكمة أن تقضى في مصير الأولاد ، وإذا كان حكم بالطلاق بسبب الزوجين فللأم حضانة البنت ، والابن الذي يبلغ من العمر أقل من ثماني سنوات وللأب حضانة الابن الذي يبلغ من العمر زيادة عن ثماني سنوات ، ويجوز أن تقضى المحكمة ما يخالف ذلك ، وأن يقضى بها في الأحوال المستعجلة ورئيس الكنيسة المختص ، إذا دعت إليه مصلحة الأولاد وأن تقضى خصوصاً بتسليم الحضانة للغير ، ويجوز للمحكمة ولرئيس المحكمة في الأحوال المستعجلة القضاء بما ذكر في الفقرة السابقة ولو بعد الحكم النهائي عند حدوث أمور جديدة ، يبقى للزوج الذي ليس له حضانة الولد حق الاتصال شخصياً به .

وللمحكمة أن ترسم الخطة لتنفيذ هذا الأمر إذا حُضِلَ
خلاف إشارته

٢٧ - يتحمل الزوجان مصاريف تربية الأولاد كل واحد منهما
حسب قدرته المالية ، وتقتضى المحكمة بحكم الطلاق بجميع
الوسائل التي ترى القضاء بها لحماية الأولاد .

أحكام

مأخوذة من لائحة ترتيب محاكم الكرسى البطركى بالاسكندرية

التبنى :

٤٢٦ - التبنى أن يأخذ انسان أو زوجان - بمثابة ولد - بمقتضى حكم من المحكمة الكنسية وبأدعية الكنيسة ، انسانا عديم الأهلية أو متمتعاً بالأهلية الكاملة .

٤٢٧ - يطلب التبنى بمرضة يقعها الزوجان طالبا التبنى وأقارب أو أوصياء المتبنى والمتبنى إذا كان قادرا على التوقيع .

الاعتراف بالأولاد :

٤٢٨ - علاقة الولد الذى هو ليس بوليد زواج شرعى تثبت قبل الأم بالولادة وقبل الأب بصيرورته ابنا شرعيا بزواج لاحق بمقد بين والديه اللذين أنجباه خارج الزواج .

الافتراق أو انفصال الإقامة :

٤٢٩ - يدعى افتراقا إقامة أحد الزوجين بعيدا عن الآخر بمقتضى حكم من المحاكم الكنسية .

٤٣٤ - يطلب هذا الافتراق بمرضة أصلية أو بطلب فرعى فى أثناء دعوى طلاق أو دعوى نفقة .

٤٣٥ - تقدير قيمة أسباب الافتراق للمحكمة وهى الخلافات الجدية بين الزوجين التى قد تنأت عنها نتائج خطيرة ، والشحناء بينهما يوميا ، واستحالة سكن الزوجين وقتيا فى مسكن واحد والأخطار التى تهدد حياتهما ، وكل سبب آخر ترى المحكمة الأخذ به .

٤٤٠ - إذا رأت المحكمة بعد المناقشات في الدعوى أن هناك ما يدعو لافصال الإقامة أو الافتراق قبلت الدعوى. وعينت مدة الافصال ، ولا يمكن أن تمتدى هذه المدة سنة واحدة ، والمكان الذى يقتضى على الزوجة أن تقيم فيه وقيمة النفقة التى يجب أن يدفعها لها زوجها والقريب الذى سيقوم عنده الأولاد في أثناء الافصال على نفقة الأب حسب حال الزوجين الخاصة ، وإذا رأت المحكمة عدم صحة الدعوى رفضتها وأمرت بسكنى الزوجين معا .

٤٤١ - بما أن حكم الافصال وقته فلا يقبل الاستئناف وانما يصح استئنافه مع الحكم النهائي .

النفقة :

٤٤٢ - النفقة هى ملزومية بعض الأشخاص في بعض الأحوال يدفع إعانة معيشية مؤقتة ، وحق آخرين بأن يطلبوا منهم لذلك مبلغا من المال يتناسب مع مركزهم المالى وحالتهم الاجتماعية لينفقوه في سكناتهم وكسائهم وغذائهم وتعليمهم وتربيتهم .

١٠٣ الزواج والتطليق الكاثوليكيان

٢١٤ - تنقسم الملة الكاثوليكية الى الطوائف الآتية :

اللاتين وهم الكاثوليك الغربيون وبعض الشرقيين الذين يتنون بالجنس الى أصل عربى والأقباط الكاثوليك والروم الكاثوليك والمارونيين والأرمن والسريان والكلدان وجميع الطوائف الكاثوليكية غربية أو شرقية تخضع لرئاسة بابا روما . والفقهاء المسيحي لا يتأثر كثيرا بالاختلاف الجوهري في العقيدة ، فهناك مذهبان رئيسيان في الفقه المسيحي كله ، وهما المذهب الشرقى والمذهب الغربى . فهناك القانون الكنسى الذى نشأ وترعرع في البيئة الشرقية وهو عبارة عن الفقه المسيحي الشرقى . وهناك القانون الكنسى

الذى تأثر بالبيئة البرية بعد أن انتشرت الديانة المسيحية في بلاد الغرب وهو عبارة عن الفقه المسمى الغربى ، فمختلف الطوائف الشرقية من أرثوذكسية وكاثوليكية تتبع الفقه الشرقى وما يبدو من اختلاف في الزواج والطلاق فانما هو راجع الى اختلاف في الصور والأشكال لا في الجوهر والحقيقة . فالكاثوليكيون جميعا يعترفون برئاسة البابا وفي وحدة الاعتقاد الدينى في جميع المبادئ الدينية على الاطلاق ، ووحدة قانون الزواج وعدم اجازة التطلق والاستعاضة عنه بالتفرق الجسمانى والاختلافات الشكلية لا يترتب عليها اختلاف في ماهية الزواج .

وعلى ذلك فمما ذكر أحكام الزواج عند الأقباط الكاثوليك ، وبذلك تصور صورة كاملة للزواج والطلاق الكاثوليكين ، وسنورد القانون بصورته الموجودة في كتاب المرجع في قضاء الأحوال الشخصية للمصريين :

٢١٥ - الباب الاول في الزواج :

١ - الزواج عقد اجتماع شرعى بين رجل وامرأة يلتزمان بمقتضاه الحياة بوحدة المعيشة وجعل شخص كل منهما للآخر بقصد التناسل .

الفصل الاول - في مقدمات الزواج :

- ٢ - الخطبة وعد بالزواج متبادل بين رجل وامرأة .
- ٣ - يشترط لصحة الخطبة أن يكون الطرفان المتواعدان أهلا للزواج .
- ٤ - يجب أن تكون الخطبة بعقد مكتوب موقع عليه من الطرفين ومن الخورى (أو الأسقف المحلى) أو من شاهدين ويذكر فيه رضا الطرفين بالزواج والميعاد المحدد لانتمائه والشروط التى تشترط فيه .
- ٥ - اذا كان الطرفان أو أحدهما يجهل الكتابة أو لا يستطيع التوقيع وجب لصحة العقد أن يذكر ذلك فيه وأن يضاف

شاهد آخر علاوة على من ذكروا في المادة الرابعة .
٦ - لا يترتب على الخطبة اجبار أي الطرفين على الزواج بالآخر
افما يصح أن يكون الامتناع عن الزواج سببا للحكم
بالموتى وفقا للمادتين ٨ و ٩ .

٧ - تفسخ الخطبة في الأحوال الآتية :

- ١ (ا) اتفاق الطرفين .
 - ب () اذا أقر أحد الطرفين أن يحيا حياة أكمل بأن يدخل
« الرهينة » أو ينتظم في سلك الدرجات الكهنوتية .
 - ج () اذا وجد أو استجد مانع من الزواج أو سبب مبطل
له من الموانع والأسباب المبينة في الفصل الرابع على
أنه اذا كان المانع أو سبب البطلان مما يمكن دفعه
بتصریح من السلطة الكنيسية وجب على الطرف الذي
يقوم من جانبه المانع الحصول على التصريح اللازم .
 - د () اذا ارتكب أحد الطرفين أمرا يوجب احتقاره عند
أهل ملته .
 - هـ () اذا طرأ على أحد الطرفين تغيير خطير في شخصه أو
حالاته أو اكتشف بعد الخطبة أمر من هذا القبيل
بحيث لو كان موجودا قبل الخطبة وعلم به الطرف
الآخر لامتنع عنها .
 - و () اذا انتقل أحد الطرفين الى مذهب ديني آخر .
 - ز () اذا امتنع أحد الطرفين بفون مبسر عن الزواج في
الميعاد المحدد في عقد الخطبة .
 - ح () اذا غاب أحد الطرفين في بلد بعيد لمدة تزيد على
الستين دون موافقة الطرف الآخر .
- ٨ - اذا عدل أحد الطرفين عن الزواج بغير مسوغ وجب عليه
تمويض الطرف الآخر ، واذا كان التفسخ في هذه الحالة

واقعا من الخطيب سقط حقه في جميع الهدايا المقدمة
للخطبة علاوة على ما يلزم به من التعويض .

٩ - إذا فسخ الخطبة أحد الطرفين بمسوغ فلا تعويض عليه ،
وإذا كان المسوغ واجبا الى خطأ الطرف الآخر استحق
طالب الفسخ التعويض مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة
السابقة .

١٠ - إذا توفي أحد الطرفين كان للطرف الآخر الحق في استرداد
ما يكون قد أعطاه للمتوفى عدا ما يكون استهلك فعلا .

١١ - إذا كان المستول عن التعويض وعما يجب رده قاصرا كان
ولى أمره ضامنا لالتزامه ما لم يثبت أن الخطبة تمت رغم
معارضته فيها .

الفصل الثانى فى شروط الزواج

١٢ - يشترط لصحة الزواج :

- أ (أن يكون الطرفان المتعاقدان أهلا للزواج .
- ب (أن يكونا خالين من رباط زواج صحيح سابق .
- ج (أن يتبادلا الرضا علنا ، أى بحضور شاهدين على الأقل .
- د (أن يكون تبادل الرضا بحضور كاهن ، ومع ذلك يصح بغير حضور الكاهن اذا عقد فى ظروف يشفى هلاك أحد الطرفين .

١٣ - يعتبر الرجل أهلا للزواج متى بلغ السادسة عشرة والمرأة متى بلغت الرابعة عشرة ، على أن للسلطة الكنيسية أن ترخص بالزواج قبل هذه السن فى ظروف استثنائية .

١٤ - اذا انعقد زواج صحيح بين غير معمدتين واعتنق أحدهما الدين الكاثولى وأبى الطرف الآخر مساكته أو ساكته « وحاول » رده عن العقيدة أو الآداب الكاثوليكية هجره وعقد زواج آخر ما لم يكن امتناع الطرف الآخر عن مساكته له مسوغ شرعى راجع الى خطأ الطرف الكاثولى .

١٥ - يجوز إبرام عقد الزواج بطريق الوكالة بشرط أن يكون التوكيل خاصا وموقعا عليه من الموكل ومن كاهن الجهة أو من الموكل وشاهدين ، واذا كان الموكل أميا وجب ذكر ذلك فى التوكيل والتوقيع عليه من شاهد آخر .

١٦ - ليس للمرأة التى مات زوجها أن تعقد زواجا جديدا الا بعد انقضاء عشرة أشهر ميلادية كاملة من تاريخ الوفاة .

الفصل الثالث

في واجبات الزوجية

- ١٧ - يجب على الزوجين أن يعيشا معا في حياة مشتركة وأن يكون كل منهما وفيا للآخر .
- ١٨ - الرجل رأس المرأة ف عليه حمايتها وعليها طاعته ، لا سيما في كل ما له علاقة بإدارة المنزل ، ويجب عليها أن تتبعه حيث يقوم ولا يجوز لها معارضته إذا أراد تغيير محل إقامته .
- ١٩ - تعتبر الزوجة ناشزا إذا تركت محل الزوجية بغير مسوغ شرعى مما يدخل في حكم المادة ٤٠ وفي حالة النشوز يحق للزوج أن يطلب قضائيا عودتها الى منزل الزوجية .
- ٢٠ - الزوج ملزم بنفقة زوجته من طعام وكسوة وسكن وكذلك نفقة العلاج في حالة المرض ، وتسقط عنه النفقة في حالة نشوز المرأة .
- ٢١ - الزوجة للموسرة ملزمة بنفقة زوجها المعسر في حالة عجزه عن الكسب .
- ٢٢ - الجواز ، والمقصود به كل ما تحضره الزوجة من منزل والديها الى منزل الزوجية يعتبر ملكا للزوجة ، غير أن للزوج حسن الاعتناء به ما لم يحكم بالفصل بينه وبين زوجته .
- ٢٣ - للزوجة حق التصرف المطلق في أموالها الخاصة مع عدم الاخلال بما لزوجها من حسن الرقابة الأدبية على تصرفها ومعاملتها محافظة على كيان الأسرة .

الفصل الرابع في الزواج الباطل

٢٤ - يقع الزواج باطلا اذا كان الرضا منسويا بالغلط في الشخص أو في صفة جوهرية يتعادل الغلط فيها مع الغلط في الشخص .

كذلك يقع الزواج باطلا اذا كان الرضا مشويا بالاكراه ، معنويا أو ماديا .

٢٥ - يقع زواج عديم الأهلية باطلا ما لم يكن رخص به من السلطة الكنسية بموجب إذن خاص .

٢٦ - يقع زواج العنين باطلا أما العقم فلا أثر له على انقضاء الزواج أو صحته .

٢٧ - يبطل زواج الأقارب بين الأصول والفروع مهما كانت الدرجة وبالنسبة للعواشي الى الدرجة الثالثة في الثالثة .

٢٨ - يبطل زواج الاصهار بين الفروع والأصول مهما كانت الدرجة وبالنسبة للعواشي الى الدرجة الثانية في الثانية بدخول الغاية .

٢٩ - يقع الزواج باطلا بسبب القرابة الناشئة عن التبني الصحيح قانونا :

أ (بين المتبنى والمتبنى .

ب (بين كل منهما وزوج الآخر .

ج (بين كل طرف وفروع الآخر .

د (بين العواشي الى الدرجة الثانية بدخول الغاية .

٣٠ — يقع الزواج باطلا لسبب القرابة الروحية الناشئة عن سر
العماد :

١ (بين خادم السر ومقبله .

٢ (بين الممعد والاشيع .

٣١ — يقع باطلا زواج الكهنة بعد اقتنائهم سر الكهنوت ، ويقع
أيضا باطلا زواج الرهبان الذين قاموا بالنذور القانونية
قبل الزواج .

٣٢ — إذا زنا أحد الزوجين واتفق مع شريكه في الزنا على الزواج
منه بعد انقضاء الزوجية القائمة فزواجه من الشريك يقع
باطلا .

ويقع ذلك الزواج باطلا أيضا إذا قتل أحد الشريكين في
الزنا زوجه أو زوج الآخر ، كذلك يقع الزواج باطلا ولو
بغير علاقة الزنا إذا تسبب أحد الطرفين في موت زوجته أو
زوج الآخر وساعده الطرف الآخر على ذلك مساعدة مادية
أو معنوية .

٣٣ — يقع باطلا الزواج بين شخص كاثوليكي وشخص غير ممعد .

٣٤ — يقع باطلا الزواج بين الرجل الخاطف والمرأة المخطوفة بقصد
الزواج مادامت في حياته .

٣٥ — يجوز للسلطة الكنسية بالشروط التي تقرها أن تصدر
إذا خاصا (راجع المواد الواردة في المواد من ٢٧ إلى
٣٤) .

الفصل الخامس

فى التفريق بين الزوجين

٣٦ - الزواج الكاثوليكي رباط لا ينقسم الا بوفاة أحد الزوجين على أنه مع بقاء الزوجية قائمة يجوز لأسباب خطيرة التفريق بين الزوجين .

٣٧ - اذا زنا أحد الزوجين جاز للزوج الآخر أن يترك الحياة المشتركة الا اذا رضى عن الجريمة أو كان السبب فى وقوعها أو صفع عنها صراحة أو ضمنا أو ارتكبا من جانبه .

٣٨ - يكون الصفع ضمنيا متى تأكد الطرف الثانى من وقوع الجريمة واستأف مع ذلك للحياة المشتركة مختارا .
ويفترض الصفع اذا اهضمت ستة شهور على العلم بالجريمة ولم يطرد الزوج زوجته وفى حالة زنا الزوج اذا لم تغادر الزوجة منزل الزوجية أو ترفع على زوجها القضية ٣٩
اذا افرق الزوج البرىء عن الجانى بمقتضى حكم أو من تلقاء نفسه فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ فلا يجبر على العودة الى معاشرة الطرف الآخر وللزوج البرىء حق استئناف الحياة المشتركة ما لم يكن الطرف الآخر دخل الرهبة برضى الزوج البرىء .

٤٠ - يجوز لأحد الزوجين أن يفصل عن الآخر بحكم من المجلس وذلك فى الأحوال الآتية :

اذا اعتنق الطرف الآخر مذهباً غير كاثوليكي أو ربي أولاده
تربية منافية للعقيدة الكاثوليكية أو سلك سلوكاً اجرامياً أو

مضيقا للكرامة والاعتبار . أو جعل زوجته في حالة خطر
جسيم جسدا أو نفسا أو آساء اليه بحالة يصعب معها
استمرار الحياة المشتركة أو ما شابه ذلك من الأسباب التي
يقدرها المجلس . ويجوز ترك الحياة المشتركة بدون حكم اذا
قامت هذه الأسباب وكان الخطر داهما على أن يثبت ذلك
أمام المجلس بمد الترك .

٤١ - في حالة الحكم بالتفريق بين الزوجين يعين المجلس الشخص
الذي يسلم اليه الأولاد .

الباب الثاني : في الأولاد

وعلاقتهم بوالديهم

الفصل الاول في البنوة

٤٢ — كل طفل يولد حال قيام الزوجية يعتبر ابنا شرعيا الا اذا أنكره الزوج وحكم المجلس بذلك ولا يجوز افكار المولود لتنام ستة شهور فصاعدا من عقد الزواج أو لتنام عشرة شهور فأقل من وقت انقطاع الحياة الزوجية .

٤٣ — يستثنى من حكم المادة السابقة الافكار المبني على أنه في المدة بين الثلثائة يوم والمائة والثمانين يوما قبل ولادة الطفل كان الرجل في استعالة مادية من مساكنة زوجته سواء أكان ذلك بسبب بعد الشقة أو لسبب العاهة .

٤٤ — الأولاد الذين يولدون من زواج تم أمام الكنيسة وحكم بعد ذلك بطلانه لوجود مانع مبطل يعتبرون شرعيين بشرط أن أن يكون المانع مجهولا من أحد الزوجين أو كليهما وقت الزواج .

٤٥ — يصح نسب الأولاد اذا عقد الوالدان زواجهما بعد ولادتهم بشرط أن يكون الزواج ممكنا بينهما في وقت الحمل بالولد أو في مدة الحمل أو عند الولادة على أن يترف بهم عند عقد الزواج .

٤٦ — الأولاد الذين يصح نسبهم يكون لهم من الحقوق ما للأولاد الشرعيين ويعامل مثل هذه المعاملة الأولاد الذين يولدون من زواج عقد باطلا بعلم أحد الزوجين أو كليهما بشرط أن يترف بهم عند تصحيح العقد .

الفصل الثاني : فى الارضاع

- ٤٧ - الارضاع حق للام وواجب عليها بالنسبة لجميع اولادها وسواء كانت مقيمة مع زوجها أو كانت مفترقة عنه .
- ٤٨ - مدة الرضاع القانونية سنتان من يوم ميلاد الطفل .

صل الثالث فى الحضانة وضم الاولاد

- ٤٩ - الحضانة توجب حفظ الاولاد والاعتناء بهم ماديا وأديا حتى سن السابعة للولد وللبنت سواء يسواء .

- ٥٠ - يشترط فمين يهد اليها بالحضانة ان تكون كاثوليكية بالغة عاقلة قادرة على الاعتناء بالاولاد ماديا وأديا ، واذا كانت من ترجع اليها الحضانة متزوجة فلا يهد اليها بها الا اذا كان زوجها من اقارب الدرجة الرابعة فأقل لهؤلاء الاولاد ويتمين توفر هذه الشروط أثناء مدة الحضانة .

- ٥١ - الحضانة للام متى توافرت فيها الشروط سالفة الذكر والا فلمن يليها فى القرابة من جهة الأم بشرط الا تتعدى قرابتها الدرجة الثالثة وعند التساوى تقدم الأصول على العواشى فمن بعد اقارب الأم تكون الحضانة للمصبات بترتيب أولويتهم فى الارث واذا لم يوجد أحد من هؤلاء جميعا فللمجلس تعيين الحاضنة .

- ٥٢ - بعد اقصاء زمن الحضانة يسلم الصغير لأبيه اذا كان كاثوليكيًا والا فيبقى عند أمه ان كانت الحضانة لها والا فللجد الصحيح اذا كان كاثوليكيًا والا فلأحد اقارب أبيه

الكاثوليك والافلاخ أقارب الأم الكاثوليك . والا فـلمجلس
المختص تعيين الشخص الذى يسلم اليه الصغير .

٥٣ — يجوز للمجلس ان ينزع الصغير من حضانة من له فيها الحق
بحسب الترتيب المبين فى المواد السابقة اذا كان يخشى عليه
المضرة الأدبية والمادية .

الفصل الرابع : فى التبني

- ٥٤ — لكل شخص ليس له فروع حق التبني .
- ٥٥ — يشترط للتبني بالكسر أن يكون بالغا من العمر أربعين سنة
على الأقل وأن يزيد سنه ١٥ سنة على الأقل عن المتبنى بالفتح .
- ٥٦ — يشترط أيضا لصحة المتبنى موافقة زوج المتبنى بالكسر اذا
اذا كان متزوجا .
- ٥٧ — لا يتم التبني الا برضاء المتبنى (بالفتح) واذا كان المتبنى
متزوجا فلا يتم التبني الا بموافقة زوجته واذا كان قاصرا
فلا بد من موافقة والديه أو من كان منهما على قيد الحياة ،
وفى حالة وفاة الأب والأم أو استحالة ابداء الرأى من جانبهما
فلا يتم التبني الا بمقتضى قرار يصدر من المجلس الملى .
- ٥٨ — يسرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة على المتبنى
(بالفتح) مجهول النسب .
- ٥٩ — يثبت التبني قانونا بأشهاد رسمى يحصل امام المجلس
المختص .
- ٦٠ — تكون علاقة المتبنى والمتبنى علاقة الأب بأولاده الصليبين
من حيث الواجبات والحقوق ويكون للمتبنى (بالفتح) حق
الارث .

٦١ - إذا توفي المتبنى (بالفتح) عن عقب كان للمتبنى (بالكسر) وفروعه من بعده أن يستردوا من تركة المتبنى . (بالفتح)
 الأموال التي وصلت اليه من المتبنى (بالكسر) أو من تركته
 وإذا توفي عن عقب حال حياة المتبنى (بالكسر) ثم اقرض
 عقبه كان حق استرداد الأموال المذكورة للمتبنى (بالكسر)
 وحده دون فروعه (١) .

١٠٤ - الزواج والفريق عند البروتستانت المصريين

٢١٥ - لمحة عن البروتستانت : طائفة الانجليكان (البروتستانت)
 وجدت في أوروبا منذ القرن السادس عشر الميلادي وقد نادى بعقيدتها لوثر
 ولم تدخل مصر الا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر واعترفت مصر
 بتكوين مجلس عمومي لها يدير شئون كنائسها وقد وضع لهم قانون استمدت
 أحكامه من الشريعة المسيحية الشرقية التي يطبقها - الأقباط الأرثوذكس مع
 تعديل يوافق مقتضيات عقيدتهم فقد وضع المجلس العام للطائفة قانونا
 للأحوال الشخصية وهو الذي سنين ما فيه مما يتعلق بالخطبة والزواج
 والمفارقة الجسمانية والتطليق .

٢١٦ - الخطبة : هي وعد بالزواج يتم بحصول اتفاق بين ذكر بلغ
 السادسة عشرة وأنثى بلغت الرابعة عشرة ، وثبتت بكتابة محضر يوقع عليه
 شاهدان على الأقل وإذا حصل عدول عنها بلا سبب يبرره حكم على من عدل
 بالتعويض لصالح الطرف الآخر ولا ترد اليه الهدايا العينية فإن وجد سبب
 يبرر الفسخ وذلك بظهور فساد في أخلاق أحدهما فيما يتعلق بالعفة لم يكن
 معلوما للطرف الآخر أو ظهرت عاهة سابقة على الخطبة أو وجد بأحدهما مرض
 قتال يعدى ولم يعلمه الآخر أو ترك أحد دينه أو ارتكب جريمة مهينة بالشرف
 وحكم عليه بالعبس سنة فأكثر ، أو غاب أحد الخطيبين الى جهة غير معلومة
 للآخر أو بدون رضاه وطالت مدة الغياب حتى بلغت سنة علاوة على الأجل

(١) الرجوع لـ قضاء الأحوال الشخصية للمصريين ١٩١ - ٢٠٠ .
 شرح الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ص ١٤٦ - ١٥٠ .

ما ينزرها لتيها ولها أن تحدد مدة المفارقة التي يجب أن يتم الصلح بعدها .
والمفارقة تخالف التطلق من جهة أنها تكون بمجرد ابتعاد الزوجين عن بعضهما
وقتا ينتهى بالصلح . والتطلق اتصال تام بين الزوجين يحكم المجلس
المعومى وفى حالة الزنا من أحد الزوجين أو اعتناق أحدهما ديانة أخرى غير
ديانته ولا بد من طلب التطلق فيها .

٢٢٠ - آثار المفارقة والتطلق : إذا كان الزوج هو السبب فى المفارقة
أو التطلق يلزم بالنفقة لامرأته وأولاده الذين فى رعايتها أو فى حضانتها
بعد تقديرها من الجهة المختصة ان لم يتفق الطرفان عليها وإذا كانت الزوجة
هى السبب فلا يلزم الزوج بنفقة ، الا اذا كان له أولاد فى رعايتها ولا
تستطيع الزوجة أن تسترد من الزوج شيئا سوى متاعها الذى أحضرته من
بيت أبيها وإذا لم يكن الخطأ منها فلها متاعها الذى أحضرته من بيت أبيها
ومهرها (١) .

(١) شرح الاحوال الشخصية للمصريين غير الملحقين من ١٨٥ - ١٨٨

١٠٥ - مقارنة بين الزواج الأرثوذكسي والقانوني والبروتستنتي

خصائص الزواج المسيحي - الخطبة - الرضا
بالزواج - جريمة الخطف - الغلط - موانع
الزواج - المراسم الدينية - علانية الزواج .

٢٢١ - الزواج عند المسيحيين سر الهى ورابطة مقدسة ويترتب على هذا الأصل مبدأ أن : الوحدة وعدم القابلية للانقسام ، ومستند الوحدة فى الزوجة أن الله تعالى خلق آدم وخلق له امرأة واحدة ومستند عدم القابلية للانقسام ما ينسبوه الى السيد المسيح من أنه قال يترك الرجل أباه وأمه ويلزم امرأته فيصيران كلاهما جسدا واحدا فليسا هما اثنين بعد ولكنهما جسد واحد وما جسمه الله لا يفرقه انسان ، وقوله : من طلق امرأته الا لملّة زنا فقد جعلها زانية ومن تزوج مطلقة فقد زنى وقد ظلت المبادئ والأصول الدينية المسيحية هى التى تحكم الزواج فى أوروبا وغيرها وجرى عليها بعد ذلك مرحلتان :

الأولى منذ ظهور المسيحية فى أوروبا الى المصور الوسطى وفيها لم يكن للقوانين الكنسية غير سلطة الالزام الدينى ثم امتدت الكنيسة سلطاتها وأصبحت وحدها صاحبة سلطة التشريع والقضاء بالنسبة للزواج ومنذ القرن السادس عشر بدأت السلطة الزمنية تسترد تدريجيا سلطاتها القضائية وزادت سلطتها بظهور الثورة الفرنسية التى اعتبرت الزواج نظاما مدنيا تحكمه قواعد القانون المدني ، وما أن انتهى القرن التاسع عشر حتى أصبح الزواج فى جميع دول أوروبا خاضعا لأحكام التشريع المدنى وبقي المسيحيون فى مصر متمسكين بالمبادئ الدينية المسيحية فالزواج فى المذاهب المسيحية جميعها من المقدسات الدينية ولكنه فى المذهب الأرثوذكسى

والكاثوليكى ، يعتبر من الأضرار الكنسية والأعمال المقننة ، والبروتستانت لا يجعلون الزواج سرا الهيا بذلك المعنى . ويوضح ذلك نص المادة ١٤ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التى أقرها المجمع المقدس للكنيسة القبطية والمجلس الملى العام على ما يأتى (الزواج سر مقدس يتم بصلاة الاكليل على يد كاهن طبقا لنصوص الكنيسة القبطية الأرثوذكسية يرتبط به رجل وامرأة بقصد تكوين أسرة والتعاون على شئون الحياة وثبت بعقد يجزبه كاهن ، وعند الكاثوليك يشرح هذا المعنى ما جاء فى المادة الأولى من الإرادة الرسولية التى أصدرها بابا روما وأخيرا بشأن نظام الزواج فى الكنيسة الكاثوليكية الشرقية . فقد جعل للزواج سر مقدسا ، فالزواج المسيحى علاقة دائمة قابلة للانفصال ولا يتم الا عن طريق الكنيسة بواسطة أحد رجال الدين وهو زواج الرجل الواحد بالمرأة الواحدة فلا يكون لكل واحد الا امرأة واحدة ولا يكون لكل واحدة الا رجل واحد ، وقد أجمع المسيحيون على هذا وجعلوا الجمع بين زوجتين محرما لأنه زنا ظاهر فلا يجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجا ثانيا ما دام الزواج قائما ، وأما انحلال الزواج فلم يكن فى الأصل جائزا الا لعللة الزنا ثم طرأ بعد ذلك ان وجدت فى المذاهب المسيحية آراء تجعل للانفصال أسبابا أخرى وظلت هذه الآراء تقوى وتضعف الى أن أصبح الانحلال جائزا بأسباب متعددة يجوز لكل من الزوجين أن يستند اليها فى دعوى التطلق التى يرفضها على خصمه فانت ترى أن الطلاق ممنوع فى الشريعة المسيحية فليس للانسان أن يطلق امرأته بمجرد اختياره أو يفارقها بحسب ارادته وانما الزيجة تنحل بالموت وبأسباب بعد الحكم من الجهة المختصة فلا تنحل الرابطة الزوجية بإرادة أحد الزوجية أو باتفاقهما معا على الطلاق فلا طلاق الا بحكم قضائى فالتطبيق فى المذهب الكاثوليكى ممنوع ولا يحل الزواج الا بالموت فالزواج الصحيح المقرر المكتمل بالاتصال الجسمى لا يمكن حله بسلطان بشرى أيا كان ولأى سبب كان ما خلا الموت ، فالزنا لا يحل الرابطة الزوجية عند الكاثوليك بل يوجب التفريق الجسمى ولا يحل الرابطة الزوجية ، فالفصل بين الزوجين مضجعا وسكنا ومائدة ، الى وقت معين يقوم مقام التطلق عند الكاثوليك كما أنهم يجعلون بطلاق الزواج لبعض — الأسباب يقوم مقام التطلق ،

وعند زوال هذه الأسباب يجب إعادة العشرة الزوجية والمذهب الأرثوذكسى أبايح الطلاق لمة الزنا وبغيره قياما عليه عند تمدن الحياة الزوجية ويرى بعض الكتاب أن أسباب الخلاف فى الطلاق بين الكاثوليك والأرثوذكس راجعة الى أمور سياسية وتاريخية فالكنايس الشرقية نشأت فى ظل الامبراطورية الرومانية الشرقية وخضعت لتنفيذ ملوكها وقد سار هؤلاء الملوك بعد اعتناقهم الديانة المسيحية سيرة أسلافهم فى اخضاع الهيئات الدينية لسلطانهم وادماج الكنيسة فى الدولة ادماجا كاملا فكادت الكنيسة تحاول حين يقع التضارب بين مبادئها الدينية والقوانين الوضعية ، التوفيق بين مبادئها وبين تلك القوانين وإذا اقتضى الأمر تطورا كانت تجعل من القوانين الوضعية مبادئ دينية ، والقانون الرومانى كان يبيح الطلاق على فطلاق واسع فلم يستطع الأباطرة ان يحلوا من فكرة الطلاق ويعدلوا القوانين الوضعية فأباحوا الطلاق بسبب الزنا وبغيره من الأسباب التى اعتبرها الأرثوذكس مجوزة للحكم بالتطليق ، أما الكنيسة الغربية الكاثوليكية فقد أمكتها أن تحافظ على القاعدة التى لا تبيح التطليق ولا تحمل عقد الزواج الا بالموت ، وحمل كلام السيد المسيح الدال على اباحة التطليق بسبب الزنا على أن المراد بالطلاق هو التفريق الجسمانى الذى ساروا عليه واشتهر به مذهبهم لأن تمليها على السلطة الزمنية أدى بها الى المحافظة على المبادئ الدينية وبعض الأرثوذكس يصر على وجوب اتباع القاعدة القائلة بعدم اباحة التطليق الا بسبب الزنا ويرون أن ما جرت عليه بعض الكنائس من اباحة الطلاق لغير علة الزنا تقليد لا يمكن أن يرقى الى مرتبة العرف الملزم لأن من شروط القاعدة العرفية أن لا تخالف نصا صريحا من نصوص الكتاب المقدس وهو لم لم يجعل للتطليق أسبابا غير سبب الزنا والبروتستانت يقرّبون من المذهب الكاثوليكي فى شأن الطلاق فهم يرون أن الزواج رابطة مقدسة من عند الله منذ الأزل وأن هذه الرابطة دائمة بحسب طبيعتها ولا يجلوّه من الأسرار الالهية كما يقول الكاثوليك والأرثوذكس . وبعض فرق البروتستانت تذهب مذهب الكاثوليك فى شأن الطلاق وبعض الفرق الأخرى ترى اباحة التطليق بسبب الزنا وخروج أحد الزوجين عن ديانته يجعل هذا الخروج زنا روحيا ، ولا يعددون أسبابا أخرى كما يعددها الأرثوذكس ، وقد عبرت عن ذلك المأذة

١٨ من قواعد الأحوال الشخصية للأفلسطين التي نشرت مع دكرتو سنة ١٩٤٢ ونصها (لا يجوز الطلاق إلا بحكم في المجلس العمومي في الحالتين الآتيتين أولا : اذا زنى أحد الزوجين طلب الزوج الآخر الطلاق ، ثانيا : اذا اعتق أحد الزوجين ديانة أخرى وطلب الزوج الآخر الطلاق) وبذلك يظهر التقارب بين الكاثوليك والبروتستنت فيما يتعلق بالتطليق ومن ذلك يتبين أن الزواج في المذاهب المسيحية جميعها رابطة مقدسة وزواج الرجل الواحد بالمرأة الواحدة وعلاقة غير قابلة للانحلال بمشيئة أحد الزوجين أو برضاها معا وهو في المذهب الكاثوليكي لا يحل إلا بالموت ، وفي المذهب الأرثوذكسي وبعض مذاهب البروتستنت يحل بسبب الزنا والخروج عن الديانة والمذهب الأرثوذكسي يزيد على هذين السببين أسبابا أخرى جاءت في المادة ٥٠ من القانون الحالي وما بعدها فقد جعل الغيبة من أحد الزوجين خمس سنوات متوالية بحيث لا يعلم مقره ولا تعلم حياته من وفاته وصدور حكم بإثبات غيبته من أسباب التطليق عند طلب الزوج الآخر وجعل الحكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن سبع سنوات فأكثر يسوغ للزوج الآخر طلب الطلاق ، كما جعل الجنون والعته واعتداء أحد الزوجين على حياة الآخر من أسباب التطليق وقد ذكرت هذه المواد بنصها عند الكلام على القانون الأرثوذكسي (١) .

(١) أحكام الأحوال الشخصية المصريين غير المسلمين لحلمى بطرس من ٧٢ - ١٢٢ .

الخطبة

٢٢٢ - عقد الزواج المسيحي يخالف في كفيته سائر العقود لأن الأصل في كل علاقة تعاقدية أنه يجوز لطرفيها إنهاؤها بإرادتهما كما أنشأها بإرادتهما ولا يجوز ذلك أصلا للزوجين في الزواج المسيحي ، كما أن كل علاقة تعاقدية تحدد التزاماتها بإرادة المتعاقدين ، والزواج لا يخضع بعد انشائه لإرادة المتعاقدين بل تحكمه القواعد القانونية المنظمة له الواجبة الاتباع .

فكل اتفاق يبرمه الرجل والمرأة لتنظيم الحياة الزوجية بينهما يكون مضالفا لقانون الزواج يصير بإطلا قانونا ، وشروط الزواج موضوعية وشكلية وتسبقه الخطبة ، والحكمة منها وجوب التروى في أمر الزواج لعظم خطره في الحياة الاجتماعية وعند الزوجين ، لذلك جرى الأمر منذ القديم والحديث على التمهيد لقيام العلاقة الزوجية بإرتباط يعتبر من مقدماتها ويسمى اصطلاحا بالخطبة يتواعد فيها الرجل والمرأة على أن يتزوج كل منهما الآخر في تاريخ مستقبل يحددها .

وقد تمت على التزويج ليكون الرضى به بحرية تامة وعن شخص كاف في هذه المهلة التي تسبق الزواج وليكون ارجاء الزواج بعدها مساعدا على حفظ العفة وليجهد الخاطبان في التعرف على بعضهما تعرفا كاملا .

وقد فصلنا الكلام عنها في التشريع الاسلامي ، وقد كانت موجودة عند اليهود واليونان والرومان ، وقد اتخذت الخطبة أشكالا متعددة فقد جعلت آثارها أحيانا كآثار الزواج بلا فارق بينهما الا في حل التمتع بالمرأة فكانت الخطبة مكملة للزواج ومرحلة أولى له ينشأ عنها الارتباط الزوجي بكل آثاره فيما عدا المخالطة الجسدية فلا يجوز بعدها لأحد الخاطبين أن

يتزوج. وآخر ما لم تفسخ تلك الرابطة ولا تفسخ إلا لما يحيز فمسخ الرابطة الزوجية من الأسباب .

وهذه المرحلة على هذا الوجه سماها الرزم خطبة وسماها الأقباط الأرثوذكس « عقد الاملاك » ويجب لتمامها أن يجريها قسيان ، وانتهى الأمر بعد ذلك بجعل الخطبة وعدا بالزواج يجوز لأحد الخطابين أن يعدل عنها كما جاء ذلك في قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، فحقيقة الخطبة عندهم وعد بالزواج متبادل بين رجل وامرأة فلا تعتقد بوعدهم بالزواج يصدر من أحدهما فقط ولو قبله الآخر . ويجب أن يكون التواعدان على الزواج أهلا لإبرام هذا الوعد ولا يوجد مانع عند أحدهما من موانع الزواج ، والشرعة المسيحية بجميع مذاهبها لا تعرف ولاية الإجبار التي تجيز لولي النفس أن يزوج الصغير أو الصغيرة بغير رضاه كما أنها لا تجيز الخطبة لمن لم يبلغ السابعة من عمره لانعدام تمييزه ، ولا تجيز خطبة وليه له فالصغير بعد هذه السن تجوز منه الخطبة ويجوز زواجه برضاء وليه فإذا بلغ إحدى وعشرين سنة زوج نفسه .

والعمول به الآن أن الخطبة لا تجوز إلا إذا بلغت سن الخطيب سبع عشرة سنة ، والمخطوبة خمس عشرة سنة ميلادية كاملة ولا زواج المرأة قبل بلوغها ست عشرة سنة كاملة ، وقد جعل الفرق بين مدة الخطبة والزواج سنة ليتمكن الخطبان من التروى والبحث عما يحتاجان إليه من المعلومات. والكاثوليك لا يجيزون الخطبة قبل السابعة ولا يجيزون الزواج قبل بلوغ ست عشرة سنة للرجل وأربع عشرة سنة للمرأة ولا يشترطون عندهم لصحة الخطبة أو الزواج موافقة ولي النفس ، والبروتستنت يشترطون لجواز الخطبة بلوغ الخطابين سن الرشد ولا بد عند الأرثوذكس لاتمام الخطبة من اجرائها وفقا للطقوس الدينية على يد الكاهن ، كما أن الكنيسة الكاثوليكية الشرقية سارت أخيرا على هذه الكيفية ، والنص في ذلك عند الأرثوذكس أن الخطبة تتم على يد كاهن بحضور شاهدين على الأقل .

والبروتستنت الانجليون يرون أن الخطبة تكون بطلب الزواج وتتم بحصول اتفاق بين ذكر وأنثى راشدين على عقد الزواج بينهما بالكيفية

والشروط المعروفة في عقد الزواج ، وتثبت بكتابة محضر ممضى بشهادة شاهدين على الأقل .

وطبيعة الخطبة لا تثبت آثارا مثل آثار الزواج لأنها مجرد عقد بوعدهم بالزواج يجوز للطرفين أو لأحدهما أن يعدل عنه وإن كانت عقدا فلا إكراه في تنفيذه ولا تصل إلى السر المنقوس كالزواج .

ونص على ذلك قانون الإقباط الأرثوذكس اذ يقول :

« يجوز لكل من الخاطين العدول عن الخطبة وعلى الكاهن اخطار الطرف الآخر بالعدول » .

والارادة الرسولية الكاثوليكية الشرقية نصت على أنه : « لا دعوى للمطالبة بعقد الزواج بناء على الوعد بل لتعويض الأضرار ان وجدت » .
واكفى القانون الكنسي للإقباط الأرثوذكس بتقرير مبدأ التعويض دون أن يبين أسبابه ، فالأمر متروك في ذلك لتقدير القاضي .

والكنيسة الكاثوليكية الشرقية وافقتها على ذلك .

والانجيليون يقولون « اذا عدل أحد الخطيين عن عقد الزواج بعد الخطبة بدون سبب كاف حكمت السلطة المختصة للآخر بالتعويضات ، ويخصم من التعويضات المذكورة ما يكون قد دفع قديما من أحد الخطيين وأما الهدايا الميينة فتضيق على الناكث ، وتبقى للآخر » .

والسبب الكافي لمسح الخطبة اذا ظهر فساد في أخلاق أحدهما فيما يختص بالهبة ولم يكن معلوما للآخر قبل الخطبة أو اذا ظهرت بأحدهما عاهة سابقة على الخطبة ولم تكن معلومة للآخر أو اذا وجد بأحدهما مرض قاتل معد أو اذا اعتنى أحدهما ديناً آخر بعد الخطبة أو اذا ارتكب أحدهما جريمة غير مهينة للشرف مهما كان الحكم الذي حكم به عليه بسببها أو اذا ارتكب أحدهما جريمة غير مهينة للشرف وحكم عليه بسببها بالحبس سنة فأكثر أو اذا غاب أحد الخاطين إلى جهة غير معلومة للآخر أو بدون رضاه وطالت مدة الغياب حتى بلغت سنة علاوة على الأجل المحدد للزواج .

ويظهر من هذه الأسباب أنه إذا كان المدلول عن الخطبة مستندا إلى سبب يبرره فإنه لا يمكن أن ينسب لمن عدل عن اتمام الوعد بالخطبة أى خطأ ، فلا تعويض حينئذ ، ويوضح ذلك القانون القبطى الأرثوذكسى اذ يقول : إذا عدل الخاطب عن الخطبة بغير مقتضى فلا حق له فى استرداد ما يكون قد قدمه من مهر وهدايا . وإذا عدلت المخطوبة عن الخطبة بغير مقتضى فللخاطب أن يسترد ما قدمه لها من المهر أو الهدايا غير المستهلكة هذا فضلا عما لكل من الخاطبين من الحق فى مطالبة الآخر أمام المجلس الملى بتعويض عن الضرر الذى لحقه من جراء عدوله عن الخطبة ، فإذا لم يكن هناك مهر ولا هدايا فإن للمخطوبة أن ترجع على خاطبها بتعويض ما أصابها من ضرر وفقا للقواعد العامة . وإذا كانت الخطبة هى التى عدلت وجب عليها رد المهر والهدايا التى لا تقبل الاستهلاك ، ويجوز لخاطبها أن يرجع عليها بتعويض ما يكون قد ناله من ضرر ، والقانون الكاثوليكي والانجليي جعل لكل من الخاطبين الحق فى الرجوع على الآخر بما ناله من ضرر وفقا للقواعد العامة ولم يتعرضا للمهر لأن العادة لم تجر به عندهما ، وكما تزول الخطبة باتفاق الطرفين أو بمدول أحدهما عنها تزول أيضا بحكم القانون الكنسى فى حالة تزوج أحد الخاطبين بآخر غير خاطبه أو إذا انخرط أحد الزوجين فى سلك الرهبنة أو استجد بأحدهما مانع من موانع الزواج كأن يفرج أحدهما عن ديارته فأثار الخطبة الزام كل من الخاطبين بالوفاء بوعده الا أن يوجد مقتضى للمدول (١) .

٢٢٢ - الرضا بالزواج :

رضا الزوجين هو جوهر العلاقة الزوجية وركنها الأساسى فلا ينعقد زواج بإرادة ولى النفس وحده ولو كان الزوجان صغيرين ، كما لا ينمقد بأجراء الطقوس الكنسية وحدها ولا بأية إرادة بشرية غير إرادة الزوجين ولا استثناء فى هذه القاعدة ، والقانون القبطى الأرثوذكسى نص على ذلك اذ يقول (يقوم الزواج بالرضا الذى يديه على وجه شرعى فريقان أهل لعقده شرعا ولا يستطيع أى سلطان بشرى أن يعوضه) وقانون الروم الأرثوذكس

١٠ أحكام الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين لحلى بطرس ص ١٢٤ - ١٦٤ .

يقول « يقتضى لانشاء الزواج الضحيح قبول القادمين على الزواج قبولاً حراً » .

والقانون الانجلى نص على أنه « لا يجوز أن يعقد الزواج الا بعد الرضا وبالايجاب والقبول بين الزوجين » .

وسلطة ولي النفس في تزويج الصغير الذى تحت يده عند الاقساط الأرثوذكس تنتهى ببلوغ لحدى وعشرين سنة ويحتاج الى رضائه اذا كان من الزوج ست عشرة سنة ، والزوجة أربع عشرة سنة .

وسبب هذا الشرط أن رضا رب الأسرة كان مطلوباً عند الزواج قديماً ، والتطور استدعى تحديد من لرفع سلطان رب الأسرة تحت الضرورة الاجتماعية الى ذلك .

والقانون الكنسى الكاثولىكى يرفع سلطان رب الأسرة ويبيح الزواج بدون رضاه عند بلوغ الزوجين سن الرشد فلا يخضع الزواج عندهم لأى سلطة خارجية ولو كانت سلطة الأبوين ، لأن رضا الزوجين وحده هو جوهر العلاقة الزوجية وركنها الأساسى ، فالزواج سر كنسى ، فمن وصل الى البلوغ استطاع أن يمارسه ومع ذلك فىرى بعض فقهاء الكاثوليك ضرورة رضا الوالدين فى زواج من يقص سنة عن لحدى وعشرين سنة بل يستحسن بعضهم التحقق من رضا الوالدين عند الزواج مطلقاً ، وممتد من لم يشترط الرضا أن القانون الطبيعى يقضى بأن من يستطيع ممارسة الفعل الزواجى يستطيع انشاء علاقة زوجية وان منعه من ذلك قد ينتهى به الى مقارفة الزنا وذلك تشجيعاً للشبان على الزواج وتحسين أنفسهم ، وعلى الكاهن أن ينصح طالب الزواج بالعمل على حصول رضا الأبوين أو الأولياء لمن أراد الزواج وعدم الرضا منهم لا يكون مبطلاً للزواج ، والقانون الكنسى للاقباط الأرثوذكس يقول : « اذا كان سن الزوج أو الزوجة دون الحادية والعشرين فيشترط لصحة الزواج رضاه ولىه الشرعى ، فاذا اختلف الصغير مع ولىه فى شأن الزواج فصل المجلس الملى فى ذلك بما يرى فيه المصلحة ، وفى كتاب الخلاصة القانونية مثل هذا المعنى فمضمون الرضا بالزواج يختلف عن مضمون الرضا الذى تتعقد به الخطبة ، فمضمون الرضا بالخطبة وعد بالزواج فى تاريخ مستقبل ، ومضمون الرضا بالزواج هو اتجاه ارادة

المتراضين الى انقضاء الرابطة الزوجية بينهما بما يترتب عليها من حق المخالطة الجسدية في الحال وتأسيسا على هذا المبدأ وهو ضرورة اتجناه ارادة المتراضين الى انشاء العلاقة الزوجية بجميع آثارها في الحال لا ينعقد الزواج الا بالرضا المنجز فاذا اقترن الرضا بأجل أو بشرط فلا ينعقد به زواج أصلا بل يعتبر خطبة ، ونصت الارادة الرسولية الكاثوليكية على ذلك اذ تقول « لا ينعقد زواج بشرط » لأن ذلك يتنافى حكمة الزواج وطبيعته ، فان كان الشرط مستحيلا أو مخالفا للآداب اعتبر الزواج صحيحا والشرط باطلا وحرية الرضا مطلوبة فاذا طرأ عليها ما يبطلها بطل الرضا ككل عقد لم يتحقق فيه الرضا مع الحرية والاختيار .

والتميز عن الارادة يكون صريحا أو ضمنيا بأن يكشف المتعاقدان عن ارادتهما بالمبارات المفهومة لذلك ، ويكون ضمنيا اذا دلت القرائن عليه والنكاح لا تكفي فيه الدلالة الضمنية لأنه عقد شكلي يتم بحضور شهود على يد كاهن يتعين عليه أن يستوثق من رضا الزوجين ، ويتم الزواج بمراسيم دينية معينة ، والارادة الرسولية الكاثوليكية نصت على ذلك اذ تقول : « على الخطيبين أن يبديا رضاهما لفظا ، ولا يجوز لهما أن يستملا اشارات تعادل اللفظ اذا استطاعا النطق » .

وقانون الأقباط الأرثوذكس بين ذلك بقوله : « يثبت رضاء الأخرس بإشارته اذا كانت معلومة ومؤدية الى فهم مقصوده » ، ونص على أنه لا زواج الا برضاء الزوجين رضاه صريحا فلا زواج بين غائبين لأن التعبير عن ارادتهما لا يمكن تحقيقه علنا أمام الكاهن والشهود ، فلا بد من الحضور شخصيا أمام الكاهن ويجوز الزواج بطريق الوكالة عند الكاثوليك دون الأرثوذكس لأن الارادة الرسولية تقول : « من الضروري لعقد زواج صحيح حضور المتعاقدين بشخصهما أو بواسطة وكيل عنهما » ، لأن الأصل عندهم أن الزواج يتم بمجرد تراضي الطرفين دون ضرورة لتدخل كاهن أو للعلانية ثم طرأ على ذلك أن سارت الكنيسة على بطلان الزواج بين غائبين وأجازه بطريق الوكالة بشرط أن يأذن بذلك الرئيس الكنسي المحلي كتابة لداع خاص وعند الضرورة وأن يكون التوكيل خاصا بزواج شخص معين فاذا جهل الموكل الكتابة تجب الإشارة الى بيان حالته في وثيقة الوكالة

وضاف اليه شاهد آخر يوقع معه وتتخذ للزواج بطريق الوكالة جميع
 المراسم الدينية للزواج ويفقد الرضا وجوده عند وجود ما يبطله كعدم بلوغ
 السن المقررة للزواج لأن عبارة الصغير لا قيمة لها قانوناً كما أن الاكراه
 يفسد الرضا ويكون الاكراه عند حصول تهديد للمكره وإيجاد حالة عنده
 تفسد جوهر الرضا بأن يتولد عن الاكراه رهبة تجعل الشخص مسلوب
 الحرية لا اختيار له فيما أعرب عنه من رغبة ، فالخطر الجسيم الذي لا يحقق
 هذه الرهبة لا يمد أكرها وضابط الاكراه المفسد للرضا أن تصبح ارادة
 الشخص غير حرة كاملة في الاختيار فكل زواج لا يصدر عن حرية
 واختيار تأمين فهو باطل ، والارادة الرسولية للكنايس الكاثوليكية الشرقية
 نصت على ذلك بقولها : « لا يصح الزواج المفقود عن قس أو خوف
 شديد » .

ومثل هذا المعنى موجود في بقية قوانين الطوائف المسيحية .

٢٢٤ - جريمة الخطف :

في العهد الروماني القديمة كان الزواج أحياناً يحصل بخطف المرأة
 وتزوجها وكان القانون الروماني يعاقب على ذلك أحياناً بعقوبة الاعدام
 ويبطل زواج الخاطف بالمخطوفة ولو رضيت الفتاة وأهلها بالتزوج من
 الخاطف وطراً على ذلك الحكم جواز تزوج الخاطف بالمخطوفة اذا رضيت
 به بعد أن استردت حريتها .

والارادة الرسولية نصت على أنه لا يمكن أن يقوم زواج بين الرجل
 الخاطف والمرأة المخطوفة بقصد التزوج منها مادامت في حوزة الخاطف
 ويؤزل المانع اذا فصلت المرأة المخطوفة عن خاطفها ووضعت في مكان أمين
 حر فرضيت بالتزوج منه ومثل ذلك ضبط المرأة كرها بقصد الزواج في
 المكان الذي قصدته بكامل حريتها فبقاء سيطرة الخاطف على المخطوفة أو
 المكره يبطل زواجها باعتبارها من موانع زواج الخاطف بالمخطوفة وعلى
 ذلك فلا يعتبر الخطف في ذاته مانعاً من موانع الزواج الا اذا كون الخطف
 اكرها تولدت عنه رهبة أجبرت المخطوفة على الرضا بالزواج ، وهذا
 البطلان بطلان مطلق لا تلحقه الاجازة عند بعض الفقهاء ، ويرى بعضهم

صحته اذا رضى الطرف المكره صراحة أو ضمنا بالنصية مع الطرف الآخر ، وذلك بالمخالطة الجنسية بغير اكراه وتعتبر الاجازة في هذه الحالة انشاء لزواج جديد فلا يكون له أثر رجعي وهذا عند الكنائس الكاثوليكية الشرقية اذ تقول الارادة الرسولية : « يصحح الزواج الباطل بسبب نقصان الرضا اذا عاد الفريق الذى لم يرض بالزواج سابقا فرضى بشرط أن يستمر الفريق الآخر على الرضا الذى أبداه » .

وأجازت الكنيسة الكاثوليكية أن يكون لهذا التصحيح أثر رجعي اذا وافق على ذلك الكرسي الرسولي والنص على ذلك ما يأتي : « أما اذا نقص الرضا من البداية ثم أبدى بعدئذ فيمكن منع تصحيح الزواج من أصله منذ حين إبداء الرضا » .

ولا يمكن أن يمنع الزواج من أصله الا الكرسي الرسولي وحده ، فترجع آثار الزواج الى تاريخ وقوعه ، والقانون الأرثوذكسي الكنسي يجعل البطلان نسبيا ، اذ يقول : « اذا كان الزواج بغير رضا الزوجين أو أحدهما رضا صادرا عن حرية واختيار ، فلا يجوز الطعن فيه الا من الزوجين أو الزوج الذى لم يكن حرا في رضائه » .

و لا تقبل دعوى البطلان الا اذا قدم الطلب في ظرف شهر من وقت أن أصبح الزوج متمتعا بكامل حرته بشرط ألا يكون حصل اختلاط زوجي والاكره أصبح الآن غير محتمل الوقوع اذ لابد لصحة الزواج من أن يكون على يد كاهن يحضر أمامه الطرفان بأشخاصهما ويستوثق بنفسه من رضاهما وأن يكون ذلك علنا بحضور شهود ومن شأن ذلك أن يجعل الاكره أمرا بعيد الاحتمال (١) .

٢٢٥ - الغلط :

للغلط حكم الاكره في فساد الرضا ولا يعتبر الا اذا وقع في صفة جوهرية من صفات أحد الغاطبين وكان جسيما جدا بحيث يمتنع معه التعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط فلا يعد جوهريا اذا كان في ثروة الشخص ويعد غلطاً جوهريا اذا كان في ذات الشخص ، فمن تزوج سيدة

(١) أحكام الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ١٦٥ - ١٦١ .

بعضها معتقدا أنها متعلبة أو جميلة أو غنية ثم تبين له أنها على خلاف ذلك
صح الزواج .

والأقباط الأرثوذكس يقولون أن من تزوج امرأة على أنها بكر فوجدها
ثيبا أو على أنها خالية من الحمل فوجدها حاملا فإن زواجه يكون باطلا ،
والكنيسة اليونانية نصت على أن من وجد زوجته ثيبا عند دخوله بها فله أن
يطلب الطلاق منها ، والزواج صحيح . وإذا وقع غش في شخص أحد
الزوجين فلا يجوز الطعن في الزواج إلا من الزوج الذي وقع عليه الغش ،
وكذلك الحكم فيما إذا وقع غش في شأن بكارة الزوجة بأن ادعت أنها بكر
وثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها ، أو في خلوها من الحمل وثبت
أنها حامل ، وهذا الحكم عند الأقباط الأرثوذكس وأثر الفلظ يشابه الاكراه
في البطلان وجواز التصحيح بعد ذلك (١) .

٢٢٦ - موانع الزواج :

١ - مانع السن :

المانع وصف أو حالة تقوم بالشخص فتجعل زواجه بآخر باطلا ،
والموانع مبطلّة ومحرمة لا تجعل الزواج باطلا بعد وقوعه بل يكون الزواج
صحيا مع قيام المانع المحرم ديانة والموانع المبطلّة قد تكون مطلقة أو نسبية
تبطل زواج الشخص بشخص معين .

والموانع المطلقة والنسبية قد تكون دائمة إذا كان المانع مما لا يزول
وقد تكون مؤقتة إذا كان المانع مما يزول .

والموانع المبطلّة قد تتعلق بعدم أهلية الشخص للزواج ، وقد تنشأ عن
عيوب في الرضا أو تكون عند وجود قرابة قائمة بين الطرفين تجعل الزواج
بينهما محرما ، فعدم الأهلية يوجد عند عدم بلوغ السن المقررة للزواج أو
عند وجود العجز الجنسي أو ارتباط أحد الخطابين بزوجة قائمة أو اختلاف
في الدين ، فمانع السن يفقد الرضا ويبطل الزواج .

والمعمول به الآن عند الأقباط الأرثوذكس عدم جواز الزواج من
الرجل قبل بلوغه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وعدم جواز زواج المرأة

(١) احكام الاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ١٢٦ - ١٢٧ .

قبل بلوغها ست عشرة سنة ميلادية كاملة ، وعند الكاثوليك الشرقيين لا يجوز زواج الرجل قبل أن يتم السنة السادسة عشرة . ولا المرأة قبل أن تتم الرابعة عشرة من عمرها ، والروم الأرثوذكس جعلوا سن الزواج للرجل ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وخمس عشرة سنة ميلادية كاملة للمرأة . والانجيليون جعلوا سن الزواج للرجل ست عشرة سنة والمرأة أربع عشرة سنة .

٢- المعجز الجنسى :

لما كان المقصود من الزواج وجود النسل كان المعجز الجنسى مقوتا للرض من النكاح لذلك اعتبر المعجز الجنسى مانعا مبطلا للزواج فى بعض القوانين الكنسية ، فالأقباط الأرثوذكس يعدون المعجز الجنسى مبطلا للزواج فإذا كان لدى أحد طالبى الزواج مانع لايرجى زواله ينمى من الاتصال الجنسى كالعنة والخنوة والخصاء يكون زواجه باطلا . والروم الأرثوذكس لايجعلون المعجز الجنسى مبطلا للزواج بل يجعلونه سببا من أسباب التطلق التى تبيح فسخ العلاقة الزوجية بناء على طلب المتضرر من الزواج . والنص فى ذلك أن لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعدم مقدرة الآخر على استيفاء فرض الزواج بالجماع اذا كانت هذه العلة موجودة حين عقد الزواج ، وكان يجملها الطالب ودامت مدة ثلاث سنوات من حين الزواج واستمرت الى وقت رفع الدعوى ، والكنيسة الأرمنية جعلت الزواج ممثعا عند وجود المعجز الجنسى فنصت على أنه لا يجوز الزواج اذا كان أحد الماقدبن مصابا بمرض طبيعى أو مرض يجعله غير صالح للقيام بواجباته الزوجية كالعنة والخنوة والخصاء .

وعقم الرجل أو المرأة لايجعل الزواج باطلا فى جميع المذاهب المسيحية والمعجز الجنسى الطارىء بعد الزواج لا أثر له على العلاقة الزوجية عند الكاثوليك والبروتستنت لأن الزواج المكتمل بالاتصال الجنسى لايزول الا بالموت واثبات المعجز الجنسى موكول الى تقدير القاضى بناء على الفحص الطبى .

٣ - ارتباط أحد الزوجين بزواج قائم :

علمنا فيما سبق أن الزواج المسيحي هو زواج الرجل الواحد بالمرأة الواحدة ، فلا يجوز للمسيحي أن يعدد زوجاته بحيث يكون له أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد ، ولا يجوز للزوجة حال حياة زوجها أن تتزوج بآخر فارتباط أحد الزوجين بزواج قائم مانع يبطل زواجه الثاني بطلانا مطلقا والمذهب الكاثوليكي ينص على أنه لايجوز حل عقد الزواج الصحيح الا بالموت ، فلا يجوز لأحد الزوجين أن يتزوج مرة ثانية الا اذا ثبت أن قرينه قد توفي ، وليس بلام أن يكون الزواج الصحيح قد اكتمل بالمخالطة الجنسية أو لم يكتمل ، وبعد الزواج الباطل أيضا مانعا من ابرام علاقة زوجية جديدة حتى يقضى بطلانه والنص عند الأقباط الأرثوذكس ما يأتي : « لايجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجا ثانيا مادام الزواج قائما » ، وعند الروم الأرثوذكس النص كما يأتي « أن قيام زواج سابق مانع قطعي من موانع الزواج » وعند الأرمن الأرثوذكس « لايجوز أن يعقد زواج ثان قبل فسخ الزواج الأول » وعند الانجليكان « الزواج هو اقتران رجل واحد بمرأة واحدة اقترانا شرعيا مدة حياة الزوجين » •

وفي بعض المذاهب المسيحية أن الزواج الرابع يكون باطلا لأن التزوج ثلاث مرات يعد مانعا مبطلا للزواج الرابع وبذلك عملت الكنيسة اليونانية ونص قانونها على ما يأتي : « وجود زواج ثالث سابقا » وذكر ذلك النص عند ذكر الموانع المبطل للزواج وكان القانون الكنسي للأقباط الأرثوذكس في بعض عهوده يجعل من الموانع التزوج ثلاث مرات اذ يقول ابن العسال : « والزيجة الثالثة هي علامة الفجوة لمن يقدر أن يضبط نفسه فأما أكثر من الثالثة فهي زنا ظاهر » والقانون الحالي للأقباط الأرثوذكس لا يعد من الموانع زيادة التزوج على ثلاث مرات •

٤ - اختلاف الدين بين الزوجين :

جميع المذاهب المسيحية تجعل زواج الشخص المسيحي بشخص غير مسيحي باطلا بطلانا مطلقا بل حرمت بعض المذاهب المسيحية زواج المسيحيين

المختلفين منوهاً فندد الأقباط الأرثوذكس لايتكفى اتحاد الدين المسيحي بين الزوجين ، ولكن يجب أيضا تعادلهما في المنهج . وعند الكاثوليك الزواج بين كاثوليكى وبين مسيحي يعتقد منهجا آخر محرم ديانة ومكروه ، ولكنه غير باطل وعند الروم الأرثوذكس يصرح بزواج الأرثوذكسى بمسيحي من غير مذهبه عندما يأخذ الطرف غير الأرثوذكسى عهدا على نفسه كسابيا أن يقوم بمراسم زواجه كاهن أرثوذكسى ، وأن يصير تعميد وتعليم أولادهم حسب المذهب الأرثوذكسى ، وأن يكون الاختصاص القضائي للكنيسة الأرثوذكسية في حال وقوع نزاع بين الزوجين .

وعند الكنيسة الكاثوليكية أن الزواج المفقود بين شخص غير معتمد وشخص معتمد باطل ، والمعتمد هو المسيحي الذي مارس سر العمودية ، والزواج بين المسيحي الكاثوليكى وغير الكاثوليكى زواج منهى عنه أشد النهى ولكنه ليس باطلا . والكنيسة الانجيلية لم تنص على بطلان زواج المسيحي بغير المسيحي ، وانما جعلت تفسير أحد الزوجين ديانته المسيحية أثناء قيام الزوجية سببا للطلاق اذا طالبه الزوج الذى لا يزال باقيا على ديانته المسيحية ، والحكمة التى حدثت بجميع الديانات أن تحرم أو تنهى عن الزواج بين اثنين لا يدينان بعقيدة دينية واحدة أو بمذهب ديني واحد هو أن الزواج ليس اتصالا جسديا فحسب ولكنه امتزاج روحي يقتضى التوافق بين الميول والتجانس في الأفكار بالقدر الممكن .

٥ - مانع الرهبانية :

كانت المسيحية في عهدها الأول يسودها تيار فكري يذهب الى أن الحياة البتولية لمن يطلبها أفضل من حياة الزواج استنادا الى أقوال السيد المسيح عليه السلام اذ نصح تلاميذه بقوله « من أراد أن يتبنى فليكفر بنفسه » ، وقول الرسول بولس ولم يكن متزوجا « حسن للرجل أن لايمس امرأة ولكن لسبب الزنا فليكن لكل واحد امرأته وليكن لكل واحد قرجلها » وهذا مستند من فضل الرهبنة على الحياة الزوجية . وقد خرج على هذا المبدأ لوثر ، وهو راهب كاثوليكى فتزوج ضاربا المثل بنفسه وتبعه كثيرون من البروتستنت .

واستقر رأى الكنيسة الكاثوليكية الى التمييز بين نوعين من الرهبنة
فمن نذر ترك الزواج نذرا بنيظا يخالف من نذر ترك الزواج نذرا احتفاليا
والنذر البسيط عهد يقطعه الانسان على نفسه دون تدخل الكنيسة فيه فمن
نكث عهده وتزوج يستحق التعزير ولا يبطل زواجه والنذر الاحتفالى يكون
بواسطة الكنيسة فزواج الناذر بعد ذلك يكون باطلا .

٦ - الكهنوت :

الكهنة عند المسيحيين خدام الكنيسة وخلفاء السيد المسيح وكاهنها
الأكبر وفى العصر الأول المسيحي حرم زواج الكهنة ، والكنيسة الكاثوليكية
حرمت ابتداء من القرن الرابع للميلاد زواج أصحاب الرتب الكهنوتية الكبرى
بل حرمت عليهم ممارسة حقوق الزوجية التى عقدها قبل أخذهم الوظائف ،
وأصحاب هذه الرتب هم الأساقفة والقسس والشمامسة .

وكان هذا المانع تعريما فى بادىء الأمر ولا يبطل الزواج به ثم اعتبر
مانعا مبطلا للزواج ، والارادة الرسولية الكاثوليكية نصت على ما يأتى :
« انه لباطل الزواج الذى يحاول عقده الأكليريكون ذوو الدرجات الكبرى »
والكنيسة اليونانية سارت على هذا النحو ، والإقبط الأرثوذكس يمنعون
الزواج لكل صاحب رتبة كهنوتية تعلو رتبة القسيس والقمص فاذا تزوج
واحد منهم سقطت عنه صفة الكهنوت فورا ولا يكون زواجه باطلا (١)

الموانع المبطلّة الناشئة عن صلة أو علاقة قائمة بين الرجل والمرأة :

قد توجد علاقة بين الرجل والمرأة تجعل زواج أحدهما بالآخر باطلا ،
وهى علاقة القرابة والمصاهرة وحصول الزنا من أحدهما مع الآخر ، فالقرابة
طبيعية ناشئة عن علاقة الدم وتسمى لذلك قرابة الدم وتوجد قرابة قانونية
ناشئة عن التبني كما توجد قرابة روحية تكون بين من يشتركون معا فى
ممارسة بعض الأسرار الكنسية المقلسة . وتوجد اختلافات بين الملل
المسيحية فى بعض المحرمات ، لكنها تجمع على تحريم زواج الشخص بأصوله

(١) احكام الاحوال الشخصية للمصريين القدير مسلمين ص ١٩٧ - ٢٢٦ .

وإن علواً وفروعاً وإن تزكوا فلا يجوز للرجل أن يتزوج أمه ولا جدته ولا
ابنته ولا ابنة ابنه ولا ابنة بنته وإن تزك، فكل قرابة على هذا الخط المستقيم
مهما علت أو نزلت فهي قرابة مبذلة للزواج .

وقد فصلنا المحرمات في كل ملة وكل طائفة عند الكلام على الطوائف
والمثل فيما سبق فلا داعي لتكرارها .

وعند الأقباط الأرثوذكس يحل للرجل بنات أعمامه وعماته وبنات
أخواله وخالاته ، ويحل للمرأة أبناء الأعمام والعلمات وأبناء الأخوال
والخالات . والمتبنى هو أن يتخذ الرجل أو المرأة ولداً فينتسب اليهما أوالي
أحدهما دون أبيه وهو نظام روماني كان يترتب عليه ما يترتب على البنوة من
تحریم الزواج بين المتبنى (بالكسر) والمتبنى (بالفتح) وفروعه وأصوله .
ويظل هذا المانع قائماً حتى بعد زوال التبني . والقانون الكنسي أدخل هذه
القاعدة ضمن نظامه مع تعديل فيها فعند الأقباط الأرثوذكس يحرم الزواج
بين المتبنى (بالكسر) والمتبنى (بالفتح) وفروع هذا الأخير وبين المتبنى
(بالكسر) وأولاد المتبنى (بالفتح) الذين رزق بهم بعد التبني وبين الأولاد
الذين تبناهم شخص واحد وبين المتبنى (بالكسر) وزوج المتبنى (بالفتح)
وكذلك بين المتبنى (بالفتح) وزوج المتبنى (بالكسر) .

كما نصت على ذلك مادة ١٢ من قواعد الأحوال الشخصية لهم والروم
الأرثوذكس قصرُوا المانع على الزواج بين المتبنى بالكسر والمتبنى بالفتح أثناء
التبني : وقد فقد مانع التبني أهميته عند الروم الأرثوذكس من الوجهة
الدنيوية وأصبح يتم بأجراءات مدنية بلا دخل للقانون الكنسي . ويقرب من
هذا ما يجري عليه الأرمن الأرثوذكس . وكاثوليك الشرق لم يجعلوا التبني
مانعاً كسبياً إذ يقول القانون الكاثوليكي « أن الذين يعدون غير أهل بحكم
الشرع المدني لعقد زواج بينهم بسبب الوصاية أو القرابة الشرعية الناشئة
عن التبني لا يستطيعون بحكم الشرع القانوني أن يفقدوا زواجاً صحيحاً فيما
بينهم » .

والرضاع من موانع الزواج في الكنائس الأرثوذكسية المشرقية والأرمنية
والسورية ، وقد اتخذت في هذا الشأن قاعدة الشرعة الإسلامية ، وإن كان

هناك فرق في مقدار الرضاع في الشريعة الإسلامية والقانون الكنسي. فالنص على ذلك كما يأتي : « وأما الرضاع فلا يتزوج أحد بمن أرضعته أمه رضاعة تامة كما ترضع الوالدة ولدها ولا بأولاده وآبائه . والقراءة الروحية هي قراءة الأساقفة التي تنشأ عن ممارسة سر المعمودية المقدس وهي ملقن ديني لازم ليصبح الشخص مسيحيا والأساقفة كلمة سر رانية الأصل معناها الحارس أو الوصي وهو الشخص الذي يقبل على نفسه مهمة تعليم الطفل المعمد وتبتيته في الايمان فيكون له بمثابة الأب الروحي فيوجد المانع من الزواج بينه وبين من تعهد لها بذلك ، والقانون الكنسي الحالي للأقباط الأرثوذكس لم يشر الى هذا المانع .

والمصاهرة علاقة قرابة تنشأ بين كل من الزوجين وأقارب الآخر فقيام المصاهرة يفترض فيه قيام زوجية صحيحة بين اثنين يعتبر كل منهما صفرا لأقارب الآخر ، وهذا المانع قد طرأ عليه أحوال متعددة اختلفت فيها الملل المسيحية اختلافا كبيرا وسبق بيان المحرمات بسبب المصاهرة عند الكلام على الطوائف المسيحية وأحكامها في هذا الموضوع .

والزنا هو خيانة أحد الزوجين أمانة الزوجية واتصاله بآخر اتصالا جنسيا حال قيام الرابطة الزوجية ، والقانون الروماني في عهد جستنيان كان يبطل زواج المرأة الزانية بشريكها بشرط أن تكون دعوى الزنا قد أقيمت فعلا . أما الرجل الزاني فكان يجوز له أن يتزوج بشريكته ، وهذا المانع اختلفت فيه الكنائس ، فالكاثوليكية أجازت زواج المرأة الزانية بعد انقضاء العلاقة الزوجية التي خانت عهدا وبذلك لم يعد الزنا عندها مانعا مبطلا للزواج في ذاته واستثنت حالتين يكون فيهما الزنا من الرجل أو المرأة مانعا مبطلا . فالأولى هي حالة الزوج « الرجل أو المرأة » الزاني الذي يدبر قتل زوجته ليتحرر من العلاقة الزوجية ، والثانية حالة الزوج « الرجل أو المرأة » الزاني الذي تلقى من شريكه وعدا بالزواج . والأقباط الأرثوذكس جعلوا زواج من طلق لمة الزنا جائزا ولكن بعد تصريح الرئيس الديني الذي حكم بالطلاق في دائرته . والكنيسة اليونانية استقرت على أن من موانع الزواج المطلقة الزنا بين مرتكبيه إذا كان هناك حكم صدر بشأنه وأثبتته .

٢٢٧ - المراسم الدينية :

الزواج عند المسيحيين لا يكفي لاتنقاده أن يتبادل الزوجان الرضا به بعد هي الموانع المبطله له بل لابد فيه من أن يكون بحضرة كاهن يقوم بالصلاة وفقا لمراسيم دينية مخصوصة وابن العسال يقول « وعقد التزويج لا يتم ولا يكون الا بحضرة كاهن وصلاته عليهما وقرنيه لهما القربان المقدس في وقت الاكليل الذي به يتحدان ويصيران جسدا واحدا » والقانون الحالي للأقباط الأرثوذكس نص على أن الزواج سر مقدس يتم بصلاة الاكليل على يد كاهن طبقا لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية .

والروم الأرثوذكس يهجون هذا المنهج ، ونص المادة الخاصة بذلك عند الأرمن الأرثوذكس كما يأتي « يقام سر الزواج علنا في الكنيسة بواسطة كاهن من طائفة الأرمن الأرثوذكس مسموح له بذلك من وزارة العدل ، ومعين في التصريح الذي يصدره الرئيس الديني » والانجيليون يشترطون لعقد الزواج الاكليل على يد رجال الكنيسة، وقد كان الكاثوليك لا يشترطون الطقوس الدينية بل كانوا يجيزون الزواج المعقود سرا وقد عدل عن ذلك واشترط حصول العقد بواسطة رجال الكنيسة وأبطل الزواج السري .

٢٢٨ - علانية الزواج :

العلانية من أركان انعقاد الزوجية في جميع المذاهب المسيحية فلا بد من حضرة الكاهن وصدور أمر له بلجرائه من الرئيس الديني المختص كما يدل لذلك قانون كل ملة من الملل المسيحية ويجرى عقد الزواج في الكنيسة مالم يرخص الرئيس الديني بلجرائه في مكان آخر ولابد من حضور شهود فيه وعلى الكاهن أن يتلو على جمهور الحاضرين جميع ما يدونه في عقد الزواج من البيانات الخاصة بالزوجين وأسماء الشهود وألقابهم وأعمارهم وصناعاتهم ومحل اقامتهم ، وقد كان الزواج سابقا عند الأقباط الأرثوذكس يتم على مرحلتين : الأولى منهما يرتبط فيها الزوجان وتقرّب عليهما آثار الزواج جميعهما عدا حل المخالطة الجنسية فلا يوجد الا بعد المرحلة الثانية . وتتم هاتان المرحلتان الآن في وقت واحد بلا فاصل زمني بينهما .

ويمثل هذا تمييز كنيسته الأرمن الأرثوذكس والكاثوليك. ويوجد
 عندهم نوع من الزواج يسمى الزواج السرى ويميزه الرئيس الدينى لسبب
 خطير ومصلحة عظيمة ، وتتخذ فيه جميع الاجراءات المتبعة فى عقد الزواج
 العلنى غير أنه يشترط على جميع الحاضرين من الكاهن والشهود والزوجين
 عدم اعلانه لأحد غيرهم وإذا رأى الرئيس الدينى أن المصلحة العامة تدعو
 الى اظهاره جاز له اعلانه دفعا للضرر الناشئ من اخفائه كعدم القيام بشتون
 الأولاد المرزوقين من هذا الزواج . والمذاهب المسيحية الأخرى لاتعرف هذا
 النوع من السرية فى الزواج (١)

(١) احكام الآخرون استنصيه للمعربين غير المسحق ٢٧ . الى اخر اكتاب .

الباب الرابع في المقارنة بين الزوج والطلاق الاسلاميين وبينهما في الفاترة الفرنسية الفصل الاول

١٠٦ - الزواج

٢٢٩ - تمهيد - تعريف الزواج - شروط
الزواج الاسلامي - شروط الزواج في القانون
الفرنسي - الشروط الشكلية للزواج . .

الآن وقد من الله على بالفراغ من دراسة أحكام الزواج والطلاق في
الشرعة الاسلامية والمسيحية على اختلاف مذاهبها في مصر . فلم يبق بعد
ذلك على الا أن أوفى ثمة البحث حقها من عمل المقارنة بين أحكام الشرعة
الاسلامية في الزواج والطلاق وأحكامها في القانون الفرنسي . لأنه مستند
الى أحد المذاهب المسيحية وهي الملة الكاثوليكية . وقد فضلت المقارنة على
هذا الوجه دون غيره لأن القانون الفرنسي . له منزلة ممتازة بين القوانين
الدولية خصوصا وأن له صلة وثيقة بالقانون الروماني الذي يعتبره الغريون
أهم مصدر تشريعي لقوانينهم .

واني لألزم نفسي بواجب الأمانة التي يجب على الباحث العلمي المخلص
أن يتحلى بها دون انحياز الى جانب التعصب البغيض الذي يجب أن يتزهد
عنه كل محب للحقيقة فلا أشفع نظرية أذكرها بمدح أو ذم أو اطراء أو تمجيد
وانما أكل الأمر في ذلك للقارئ الفاحص المتأمل ليوازن بين النظريات
وليحكم على ما يراه حسنا أو غير ذلك . واني أوقن ببقاء الأصلح وأن الزيد

يقهّب جفاء وأن ما ينفع الناس سيمكث في الأرض . كما أنى أوقن بأن ظروف كل أمة وأحوالها ومجتمعاتها قد تلزمها بأحكام خاصة في تشريعها تحقيقا للمصلحة العامة لاستتباب الأمن واستقراره ، ولكن لا أوافق على ذلك إذا كان هذا على حساب الآداب والأخلاق والتعاليم الدينية خصوصا وإن الأسرة عماد المجتمع فصلاحه بصلاحها فيجب ألا يكون للهوى والغرض أى سلطان على تشريعاتها لأن كل خلل يتسرب إليها تنعكس نتائج خطيرة بعيدة المدى عميقة الجذور قد تقوض صرح الأمة وتأتى على أساس بنائها .

لذلك أرجو ، مخلصا ، أن يكون العذر والتروى صوب نظر كل مشرع في أحكام نظام الأسرة حتى تقوى المجتمعات بأخلاقتها وآدابها فهي في حاجة الى هذه الثروة الثمينة مثل احتياجها الى القوى المادية مهما عظمت بل أشد احتياجا للأخلاق والآداب .

٢٣٠ - تعريف الزواج :

النكاح في الشريعة الإسلامية عقد يفيد حل استمتاع كل من العاقدين على الوجه المشروع ، وفي القانون الفرنسي عقد مدنى ورسمى بمقتضاه يتحد الرجل والمرأة بقصد المعيشة معا وتبادل المعونة والنجدة تحت ادارة الزوج رب الأسرة . وركنه في الشريعة الإسلامية الإيجاب وهو ما صدر أولا من كلام أحد العاقدين ، والقبول وهو ما صدر ثانيا من كلام الآخر . والعاقدان اما أن يكونا الزوجين ان كان كل منهما عاقلا بالغا أو وكيلهما ان كان كل من الزوجين متصفا بالبلوغ والعقل ويكون من وليهما ان كان كل منهما ليس أهلا للعقد ، ويشترط في اللفظين أن يكونا ماضيين أو أحدهما ماضيا والآخر مستقبلا ، وينقذ بلفظ النكاح والزواج وما في معناهما وقد اشتمل التعريف الفرنسي للزواج على شروط منها عدم خضوعه لمشيئة العاقدين في جميع آثاره بل لا بد من تدخل القانون في ذلك . ومنها أنه عقد رسمى لا يتم الا على يد موظف رسمى مع أن الأصل في عقد الزواج الكنى أنه يتم على يد الكاهن الدينى دون اشتراط لاجرائه على يد الموظف الرسمى فهو عقد مدنى لا دينى وقد أت بهذا الثورة الفرنسية فقررت أن القانون لا يعتبر الزواج الا عقدا مدنيا وقبل

هذا كانت الكنيسة الكاثوليكية هي المهيمنة على قانون الأسرة في فرنسا فكانت تقوم بالقضاء والتشريع جميعا في الأحوال الشخصية وأعطى القانون الفرنسي الحرية للأفراد في إعطاء الزواج صبغة دينية بعد عقده مدنيا بشرط أن الاجراءات الرسمية لا بد وأن تسبق الطقوس الدينية . وعند المخالفة توجد عقوبة الحبس والغرامة وذلك مخافة أن يقتنع الزوجان بالمراسيم الدينية على حين أنه لا قيمة لها قانونا في إثبات نسب الأولاد وغير ذلك من أحكام الزواج فالصبغة الدينية ليست بشرط في عقد الزواج الاسلامي فلايجاب والقبول والشروط عند تحققها تجعل الزواج صحيحا شرعا فليس في الاسلام كنهة لهم بالله صلة خاصة ويلزم تدخلهم كموقفين أو كشهود لعقد الزواج ووجوب التوثيق في عقد الزواج الاسلامي انما نشأ لاثبات ما يترتب على الزواج من نفقة وميراث وحضانة للأولاد وغير ذلك ولا يتوقف عليها صحة الزواج شرعا وان كانت دعوى الزواج عند الإنكار لا تسمع الا اذا كان الزواج ثابتا بوثيقة رسمية . ولا بد من فردية الزواج في القانون الفرنسي . فلا يصح زواج الاين رجل واحد وامرأة واحدة فلا يستطيع رجل أن يتزوج بأكثر من زوجة وهذه طبيعة الديانة المسيحية بجميع مذاهبها والشرعة الاسلامية تميز للرجل أن يجمع بين عدة زوجات لايزدن على أربع وليست بينهن قرابة تحرم الجمع بينهما . وفي الزواج الفرنسي يمتد الارتباط الى أموال الزوجين فينشأ بينهما نوع من الاشتراك المالى تتأثر به قليلا أو كثيرا حالة أموال كل منهما عما كانت عليه قبل الزواج ، والزواج الاسلامي لا يؤثر مطلقا على أموال الزوجين فأهلية الزوجة لا تتأثر بالزواج ، وأموالها منفصلة تماما عن أموال زوجها وتصرفاتها لا تحتاج الى اذنه أو من غيره وان كان الزوج يلتزم بنفقتها نظير تعلقها به وارتباطها . وفي القانون الفرنسي والشرعة المسيحية عامة أن الزواج أبدي لا يستطيع الزوج ولا الزوجة أن تفصه فلا ينقسم الا بوفاة أحد الزوجين أو بالتطليق لأسباب سنفلها في موضوعها : فكل شقاق بين الزوجين لا يترتب عليه الا الانفصال الجسائى فى المذهب الكاثولىكى والثورة الفرنسية أدخلت الطلاق فى القانون مستندة الى الحرية الشخصية فأباحت الطلاق لأسباب جدها القانون وان كانت الكنيسة لاتزال مبرة على أبدية الزواج والشرعة

الإسلامية أباحت الطلاق عند الضرورة باعتبارها حلا ضليما عند اضطراب الحياة الزوجية وبتم في كتابه (أصول الشرائع) ينتصر لمبدأ إباحة الطلاق عند اضطراب الحياة الزوجية . وقد ذكرنا نص عبارته في الفقرة (١٣٣) عند الكلام على الطلاق في الشريعة الإسلامية (١) .

٢٣١ - شروط الزواج الاسلامي :

يشترط لصحة الزواج الاسلامي ثلاثة شروط ، الشهادة ومحلية المرأة وتأيد العقد .

فالشهادة لابد منها في صحة الزواج الاسلامي فلا بد من شهادة رجل وامرأتين أو رجلين حرين عاقلين بالغين مسلمين عند نكاح مسلمة كما يشترط حل المرأة لمن يريد التزوج بها ألا يكون التحريم آتيا من جهة النسب أو المصاهرة أو الرضاع على التتصيل الذي يبناه عند ذكر المحرمات من النساء عند الكلام على الزواج الاسلامي . ولا بد من أن يكون النكاح على وجه التأيد بلا تعديد زمني ينتهي عنده والآية الكريمة من القرآن بينت المحرمات كما أن الأحاديث الصحيحة افضت الى الآية الكريمة في البيان . ويشترط لنفاذ الزواج الاسلامي أن يكون كل من العاقدین عاقلًا بالغًا حرا غير فضولي ولا وكيلًا مخالفا أمر موكله ولا وليا هناك أقرب منه فاذا فقد شرط من هذه الشروط وتوفرت شروط الانعقاد والصحة توقف العقد على موافقة من يجيزه ممن له الحق في الاجازة . ويشترط للزومه ألا يكون لأحد الزوجين أولفيريها حق فسخه لسبب من أسباب الفسخ كعدم المساواة بين الزوجين فيما يجب فيه المساواة بينهما في النسب والاسلام والعرفة والحرية والديانة والمال .

وهذه الشروط في المساواة ليتحقق الوفاق بين الزوجين بالتكافل بينهما وموافقة الولي تلزم في الزواج الاسلامي عند زواج الصغير والصغيرة ولا تلزم عند زواج البالغة العاقلة بكرة كانت أو ثيبا ولا بد في الولي أن يكون حرا بالغًا عاقلًا مسلما اذا كان من يراد تزويجه مسلما أو مسلمة وهذا عند الحنفية . واشترط المالكية والشافعية الولي في الزواج مطلقا وعدوه شرطا لازما على

(١) الاحوال الشخصية للاجاب ج١ ص ٦٦ - ٥٠ للدكتور أحمد مسلم .

التفصيل المبين في باب الولي في الزواج الاسلامي وذلك لأن المرأة قد تعلّمتها
الهنو فتزوج بمن يطلب على عائلتها عارا ومساء الى سمعتها فان الزواج
تمتد آثاره الى عائلتي الزوجين ويجوز التوكيل في النكاح الاسلامي ولا يجوز
القانون الفرنسي التوكيل في الزواج حرصا على بقاء الرضا بين الزوجين الى
وقت انعقاده وفي التوكيل قد يمدل أحد الزوجين عن الزواج ولا يستطيع
تنفيذ رغبته لسبق حصول العقد من الوكيل قبل اعلانه بالعدول .

٢٣٢ - شروط الزواج في القانون الفرنسي :

بعد أن بينا شروط الزواج الاسلامي تكلم على الشروط في القانون
الفرنسي المستند الى المذهب المسيحي الكاثوليكي . فالشروط للزواج
موضوعية وشكلية . والموضوعية ايجابية لا بد من وجودها . وسلبية لا بد من
تغيها ، فالإيجابية هي اختلاف النوع بأن يكون الزواج بين ذكر وأنثى والبلوغ
القانوني ورضا الزوجين أو رضا الوالدين أو الأقربين والفحص الطبي فلا بد
أن يكون الرجل بالغاً ثمانى عشرة سنة كاملة والمرأة خمس عشرة سنة كاملة
ولرئيس الجمهورية أن يمنع إعفاءات من شروط السن لأسباب خطيرة معينة
في القانون . والفقه الاسلامي كما بينا لا يستلزم سنا معينة في الزوجين لصحة
عقد زواجهما بل للأولياء تزويج الصغير والصغيرة وإن كان عمل المحاكم قد
جرى على اشتراط سن معينة للزوجين عند سماع دعوى الزوجية وهذا لا يمنع
صحة الزواج شرعا والكشف الطبي شرط موضوعي لصحة الزواج في القانون
الفرنسي وإن لم يشترط ثبوت الصلاحية لصحة التنازل ولذلك لا تشير
الشهادة الطبية الواجب تقديمها عند عقد الزواج الى أكثر من حصول الكشف
الطبي بقصد الزواج والقانون الكنسي في أصله يذهب في اشتراط الصلاحية
الجسمية الى أبعد مما يذهب اليه القانون الفرنسي لذلك يشترط لصحة
الزواج القدرة الجنسية فإذا ثبت العجز الجنسي كان الزواج باطلا لعدم توافر
شرط من شروط صحته . فالقانون الفرنسي لم يجعل القدرة الجنسية من
شروط انعقاد الزواج الا أن القضاء يجعل العجز الجنسي أحيانا من مبررات
الطلاق . والزواج الاسلامي لا يجعل الصلاحية الجنسية من شروط انعقاد

الزواج أو صحته وإن كان الزواج الاسلامى يمكن فسخه بالعيوب التى كانت قبل الزواج ولم تعلم بها المرأة أو حدث بعد الزواج ولم ترضى بها . والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ نص فى الباب الثالث فى التفريق بالعيوب فى المادة التاسعة على ما يأتى : —

(للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها اذا وجدت به عيामستحكما لا يمكن البرء معه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه الا بضرر كالجنون والجذام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أو حدث بعد العقد ولم ترض به فان تزوجته عالمة بالعيوب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق) .

ويكون التفريق بالعيوب طلاقا باثنا ويستعان بأهل الخبرة فى العيوب التى يطلب فسخ الزواج من أجلها ويشترب لانقضاء الزواج المسيحى عدم ارتباط أى من الزوجين بزواج آخر بأن يكون كل من الرجل والمرأة حرا من الارتباط بزوجة أخرى عملا بفردية الزواج فلا يجوز للمرأة ولا للرجل أن يتزوج مرة أخرى قبل انحلال الزواج الأول فاذا فعل ذلك كان الزواج الثانى باطلا ، والشرعة الاسلامية تبيح للرجل أن يتزوج بأكثر من واحدة الى أربع بشرط ألا تكون يبنهن قرابة تحرم الجمع يبنهن وبشرط العدل والقصدرة على النفقة وعدم حصول الاضرار بالزوجات أو بغيرهن ممن له حق على الزوج من نفقة أو نحوها وبشرط وجود الظروف المناسبة لذلك والقانون الفرنسى والكهنسى يشترطان لصحة الزواج عدم وجود قرابة أو مصاهرة بين الزوجين وفصل القانون القرابة النسبية وقرابة المصاهرة على وجه يخالف أحيانا ماجاء فى الشرعة الاسلامية فى هذا الموضوع وزاد القانون قرابة أخرى لا يعرفها الفقه الاسلامى وهى قرابة طبيعية معترف بها قانونا أو غير معترف بها والفقه الاسلامى لا يعترف الا بالقرابة الشرعية كما لا يعترف بقرابة التبنى المعروفة فى الفقه المسيحى ويعرف الفقه الاسلامى قرابة الرضاع فى محرمية الزواج دون الميراث فالقرابة النسبية وقرابة المصاهرة وقرابة الرضاع هى التى توجب التحريم دون غيرها . ولا يعرف الفقه الاسلامى مصاهرة طبيعية بل يعرف المصاهرة الشرعية فقط ولا يمكن فى الفقه الاسلامى ترك هذا الشرط فى

صحة الزواج ولا المدلول عنه بأى وجه من الوجوه فى حين أن القانون الفرنسى يميز لرئيس الدولة الإعفاء من بعض مواعق القرابة أو المصاهرة فقد نص فى قانون سنة ١٩٣٨ على أنه يجوز لرئيس الجمهورية أن يرفع لأسباب خطيرة المواعق المقررة بشأن الزواج بين الأصهار على عمود المصاهرة إذا كان الشخص الذى أنشأ المصاهرة قد توفى وبشأن الزواج بين الأخوة والأخوات بالمصاهرة وبشأن الزواج بين العم أو الخال وبنت الأخ أو الأخت والعمة والخالة وابن الأخ أو الأخت فيجوز للمرأة أن تتزوج والد زوجها المتوفى وللرجل أن يتزوج زوجة ابنه المتوفى وللرأة أن تتزوج بأخى زوجها والرجل يتزوج بأخت زوجته فالقانون الفرنسى أوجد تسامحا فى مانع الزواج بسبب القرابة لم يكن فى الفقه المسيحى ، ومن الشروط الموضوعية الإيجابية لعقد الزواج فى القانون الفرنسى رضا الزوجين أو أقاربهما على الوجه الآتى :

فرضا الزوجين لا بد منه لانعقاد الزواج ورضا أقاربهما لا بد منه أيضا لأن كلام من الزوجين ينتهى الى أسرة له فيها حقوق وعليه لها التزام وبالزواج تنشأ صلة قانونية بين كل من الزوجين وأسرة الزوج الآخر ، والزواج يشر عادة أولادا يرتب القانون لهم حقوقا لا على الوالدين فقط بل على غيرهما من الأقارب أحيانا لذلك قد لا يكفي لامكان الزواج تراضى الزوجين وحدهما وإنما قد يلزم الى جانب ذلك رضا الوالدين أو الأقربين فالقانون الفرنسى يقول لا زواج إذا لم يكن ثم رضا لا يشوبه عيب من عيوب الإرادة كما لا يبيح القانون الفرنسى الوكالة بالزواج لأنه قد يعدل أحد الزوجين أو يندم بعد التوكيل وقبل أن يستطيع سحب التوكيل يكون قد وقع المحذور وعقد التوكيل الزواج ، والفقه الإسلامى يميز الزواج بطريق التوكيل الصحيح بل قد يتولى عقد الزواج من ليس زوجا ولا وكلا عن زوج كما فى تزويج الولى لمن هم تحت ولايته فينعقد الزواج صحيحا شرعا من غير توقف على رضا الزوجين ولهما أو لأحدهما عند بلوغه أن يفسخ العقد متى كان من زوجه صغيرا غير الأب أو الجد من الأولياء . والرضا من الوالدين أو الأقربين شرط لصحة عقد الزواج . وقد شدد القانون الفرنسى فى ذلك فى عهد من العهود بل زاد تمسكه بهذا الشرط عما تتمسك به الكنيسة فلما جاءت الثورة الفرنسية فترقت

بين الأولاد القصر والبالغين . فمن كافت سنة أقل من إحدى وعشرين سنة
 يعتبر قاصراً بالنسبة لعقد الزواج ولا بد أن يحصل على موافقة أسرته وعن
 بلغ إحدى وعشرين سنة فهو كامل الأهلية للزواج ولا حاجة به للحصول على
 رضا من أسرته وآخر مرحلة لهذا القانون في هذا الموضوع بعد أن خالف
 قانون الثورة رجع اليه والتزم ماجاء به ونظم هذا القانون الأقارب الذين
 تجب موافقتهم عند الحاجة اليها والفقهاء الاسلامي يجعل كمال الأهلية بالبلوغ
 والعقل والحرية فمن توفرت فيه هذه الشروط صح عقده ولا يحتاج الى موافقة
 من أحد أقاربه على زواجه فهو ولي نفسه ان كان رجلاً وان كانت أنثى لها ولي
 عاصب لا يكون تزويجها نفسها صحيحاً نافذاً لازماً الا اذا كان الزوج كفو
 والمهر مهر المثل أما اذا لم يكن لها ولي عاصب فلا تحتاج الى موافقة من أحد
 والولي الذي يملك التزويج من العصبة الأب وحده عند الامام مالك والأب
 والجد الصحيح عند الامام الشافعي وعند أبي حنيفة الولاية للعصبة ولسائر
 الأقارب على الوجه الذي بيناه في باب الولي في الزواج الاسلامي . ومن
 الشروط الموضوعية السلبية في عقد الزواج في القانون الفرنسي والقانون
 المسيحي عدم وجود الأرملة أو المطلقة في فترة العدة ومدتها ثلاثمائة يوم من
 تاريخ انحلال الزواج أو الوفاة واحتساب المدة من وقت الوفاة أو التطليق اذا
 لم يسبق انفصال جسماني كما أن الولادة تنقص المدة وقد تنقص هذه المدة
 لأسباب بينها القانون . والزواج الاسلامي لا يجوز اقصاء مدة العدة التي
 حددها . فعدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة لقوله تعالى
 (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً)
 وعدة المطلقة تختلف بحسب ما اذا كانت المطلقة من ذوات الحيض أم لم يكن
 فذوات الحيض عدتهن ثلاث حيضات كاملة من تاريخ القرقة ومن لم تحض أو
 بلغت سن الاياس فعدها ثلاثة أشهر . وعدة الحامل تنقضي بوضع حملها
 لقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وهذا بالنسبة للحائض
 ولقوله تعالى : (واللاتي يسن من الحيض من نساكنكم ان ارتبتم فعدهن
 ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) وهذا بالنسبة للصغيرة والإيسة ولقوله :
 (وأولات الأحمال أجطن أن يضعن حملهن) وهذه طريق انتهاء عدة الحامل

ولا يمكن فوراً الثقة بالإسلامي تخفيض مدة العدة لأنها ثابتة بالدليل القطعي من القرآن الكريم فلا يجوز التغيير فيها خلافاً للقانون الفرنسي الذي يجيز للقضاء التغيير في مدة العدة تحت تأثير ظروف وشروط معينة (١) .

٢٣٣ - الشروط الشكلية للزواج :

بعد أن بينا الشروط الموضوعية لعقد الزواج فبين الشروط الشكلية له فيشترط أن يكون لدى موثق الحالة المدنية وأن يكون في حقل له إجراءات خاصة وتنحصر الإجراءات في الاعلان عن مشروعه بالطرق التي بينها القانون وفي تقديم الأوراق المطلوبة الى الموثق . وحقل الزواج يتم في مكان معين وزمان يحدده من يخصهم الأمر ولا بد من حضور أشخاص معينين حددتهم القانون ولا يجوز تغيير المكان المعين وهو دار العدة الا في أحوال خاصة فالاعلان عن مشروع الزواج ليفتح باب المعارضة فيه ممن تجوز لهم المعارضة منما لبطالن الزواج بعد حصوله عند وجود خلل فيه . والزواج الاسلامي لا يشترط فيه الاعلان بهذه الكيفية فيكفي فيه العلانية عند العقد وحضور الشهود اللزمين لصحته والأوراق اللازمة لصحة عقد الزواج الاسلامي لا يؤدي عدما الى بطلان العقد بل يكون صحيحاً بدونها . والمعارضة تكون من الأصول والقروع والحواشي والنيابة العامة في بعض الأحوال . ويحق الاعتراض على الزواج لمن يكون زوجاً لأحد الزوجين بحجة منع تعدد الأزواج وقد بين القانون الفرنسي الأسباب التي تذكر في المعارضة كما بين حدودها وكيفية تقديمها ومنع الموثق من اجراء عقد الزواج حتى يتم الفصل في المعارضة وعند مخالفته لذلك يكون عرضة للعقوبة ، وان في كيفية اجراء عقد الزواج الاسلامي تيسيراً ومنعاً للتعقيد الذي يحمل الزوجين أحياناً على الاكتفاء بالمعاشرة الفعلية دون العمل على اجراء عقد الزواج بالطرق الرسمية المستلزمة لموافقة الوالدين أو الأقارب أحياناً فقد يتقدم بالمعارضة من لا يقصد بها الا الكيد والتأخير لاتمام عقد الزواج وقد ينشأ أحياناً العدول عن الزواج لمشاكل ترتب على الاعتراضات المعارضة التي تضر بمصلحة الخطابين . ولا بد من نظر

(١) الزواج الاسلامي في هذه الرسالة .
الأحوال الشخصية للأجانب ج ١ ص ٥١ - ٧٨ .

المعارضة على وجه الاستعجال منعا لضرر التأخير الذي يلحق الخاطئين ويمحق للقيم أو الوصى المعارضة أحيانا وإذا كان سبب المعارضة جنون أحد الزوجين فلا بد للمعارض من طلب الجبر عليه فى طلب المعارضة (١) .

(١) الأحوال الشخصية للإجانب ج ١ ص ٧٦ - ٥٥ .

١٠٧ - بطلان الزرع

تمهيد - البطلان النسبي - البطلان المطلق من يحق له التمسك بالبطلان

٢٣٤ - تمهيد : نظرا لأهمية الزواج وخطورته على المتصلين به وعلى غيرهم فقد أحاط القانون الفرنسي بطلانه بإجراءات خاصة تخالف إجراءات بطلان سائر العقود . فقد جعل فقدان بعض الشروط فيه غير مبطل كعدم تقديم شهادة الكشف الطبي فلا يبطل العقد بعد حصوله عند عدم هذا الشرط

والفرق بين بطلان الزواج وبين الطلاق أن الطلاق أن الطلاق ينهي الرابطة الزوجية دون مساس بصحة معاشه الزوجان معا لعدم وجود أثر رجعي للطلاق . والبطلان يهدم صحة الزواج من وقت انشائه فيؤثر في نسب الأولاد وحالتهم الاجتماعية . لذلك لم يرتب القانون البطلان على كل مخالفة لشروط انعقاد الزواج وحدد من يجوز له طلب بطلان الزواج ونوع البطلان الى نسبي ومطلق ، ولم يجعل أثر البطلان رجعيا في كل الأحوال مخالفا بذلك نظرية البطلان العامة ، فتراهم يقولون لا بطلان للزواج الا بنص ، ويحاولون الخروج من البطلان الى ابتداء فكرة انعدام الزواج وكل هذا التسامح منشؤه المحافظة على صحة عقد الزواج ، فالقانون يجعل موانع الزواج عبارة عن فقد شروطه تارة عاتقة وتارة أخرى يجعلها قاطعة . فالمعاقبة هي التي يحول قيامها دون عقد الزواج . فإذا عقد رغم قيامها فلا يمكن ابطاله ، والقاطعة تحول دون عقد الزواج فإذا عقد رغم قيامها فيقضى ببطلانه ، فمن الشروط المعاقبة وجود الزواج أثناء العدة ، ومن القاطعة زواج المحارم وقد قسم القانون البطلان الى نسبي ومطلق .

يكون البطلان نسبيا اذا شاب رضاء أحد الزوجين عيب من عيوب الرضا التي تؤثر في الزواج خاصة أو اذا لم تحصل موافقة الوالدين على الزواج عند زواج القاصر ، والعيوب المؤثرة في عقد الزواج الاكراه والغلط دون التدليس والغلط يكون من الشخص ذاته ويكون في صفة جوهرية من صفاته ، وقد أصبح الغلط في الشخص ممتعا لوجود الخاطبين بأقسامهما أمام الموثق والدعوى البطلان بسبب الاكراه أو الغلط أوضاع خاصة تعارق دعوى البطلان العامة فلا يجوز الطعن في الزواج الذي عقد دون رضاء حر من أى من الزوجين أو من أحدهما الا منهما أو ممن لم يكن رضاؤه حرا منهما واذا حدث غلط في الشخص فلا يجوز الطعن في الزواج الا من الزوج الذي وقع في الغلط واذا استمرت العشرة بين الزوجين ستة أشهر بعد ظهور العيب لا يقبل طلب البطلان ، ومن البطلان النسبي عدم موافقة الوالدين (اذا عقد الزواج دون موافقة الأب أو الأم أو الأجداد أو مجلس الأسرة في الحالات التي تلزم فيها هذه الموافقة فلا يجوز الطعن فيه الا ممن كانت تلزم موافقتهم أو من الزوج الذي كانت تلزمه هذه الموافقة) فاذا مضت ستة أشهر ولم ترفع دعوى البطلان سقط الحق في رفعها كما تسقط الدعوى بعد رفعها بسبب اجازة الوالدين للزواج .

٢٣٦ - البطلان المطلق :

البطلان المطلق لعقد الزواج يكون اذا لم يكن رضاء من الزوجين أو أحدهما فعدم الرضاء يجعل العقد باطلا كما يبطل العقد بطلانا مطلقا اذا ثبت أن أحد الزوجين متزوج قبل ذلك ويبطل أيضا بزواج أحد المحارم المبينين في مواقع الزواج ويبطل بعدم بلوغ أحد الزوجين السن التي بينها القانون للرجل والمرأة . واذا فرض أن الزواج قد وجد قبل بلوغ السن المحددة لأحد الزوجين ثم أدرك سن البلوغ القانونية قبل القضاء ببطلان زواجه زال البطلان . لأنه ليس من الحكمة أن يقضى ببطلان زواج يمكن إعادة عقده فور القضاء ببطلانه ما دام المانع قد زال ببلوغ الصغير سن البلوغ قانونا أو

أن المرأة قد حملت لأن الحمل دليل على صلاحيتها للزواج ولا يكون الحمل دليلاً على بلوغ الزوج لجواز أن يكون هذا الحمل من غيره وإخفاء الزواج يؤدي إلى بطلانه مطلقاً كما إذا لم يتم الإعلان عن مشروع الزواج على الوجه المحدد قانوناً وللقضاء سلطة تقدير تعتمد الإخفاء من عدمه فإذا ثبت الإخفاء عنده أبطل الزواج ، وإن لم يثبت حكم بصحته ويكون البطلان مطلقاً عند عقد الزواج من موثق غير مختص بأجرائه وفقاً للقانون الخاص بتوثيق عقد الزواج وأمر هذا موكول إلى تقدير القضاء أيضاً .

٢٣٧ - من يحق له التمسك بالبطلان المطلق :

تكفي المصلحة الأدبية لبعض الأشخاص كالزوجين والأصول من الآباء والأجداد وللمجلس الأسرة فيجوز لهم التمسك بالبطلان المطلق دون تقرير أي مصلحة يذكرونها وبالنسبة للحواشي والأولاد من زواج سابق ودائمي الزوجين والغير الذي اكتسب حقاً على مال لهما فيستلزم القانون أن يكون لهم مصلحة مالية حتى يحق لهم طلب بطلان الزواج والنيابة العامة تمثل المصلحة العامة فلها حق التمسك بالبطلان لهذا الوجه والفقه الإسلامي يجعل هذه الاعتراضات من دعاوى الحصة التي يجوز لكل شخص رفعها إلى القضاء فقد عم الحق لكل من عنده أهلية لرفع هذه المخالفة في شروط الزواج المعتبرة شرعاً فمثلاً يجوز لكل مسلم أن يطلب بطلان زواج لم تتوفر فيه شروط الصحة المعتبرة في عقد الزواج (١) .

(١) الأحوال الشخصية للأجانب ج ١ ص ١٦ - ١١٨

١٠٨- آثار الزواج الشخصية

٢٣٨ — يترتب على الزواج الصحيح آثار شخصية تتعلق بالزوجين أنفسهم وآثار مالية تتعلق بأموالهما والفقهاء الاسلامي لا يعرف الآثار المالية للزوجين لأنه لا يترتب على الزواج آثارا في أموالهما بل يبقى كل من الزوجين منفصلا عن الآخر في أمواله ، ويجوز لكل منهما التصرف في ماله في الأوجه المشروعة فحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة قد بينت في الفقه الاسلامي على الوجه الآتي : فمنها ما يكون حقا للزوجة ومنها ما يكون حقا للزوج ، ومنها ما هو مشترك بين الزوجين ومنها ما هو حق الله تعالى ، فحقوق الزوجة المهر والنفقة والعدل والاحسان في المعاملة ، وقد فصلنا هذه المواضيع عند الكلام على الزواج الاسلامي . وحقوق الزوج الاستمتاع بالزوجة وطاعتها له وتأييدها عند المخالفة واعادتها الى طاعته اذا نشزت ومنعها من الخروج الا لحاجة أو بعد اذنه لها . والحقوق المشتركة بين الزوجين حسن العشرة وحل الاستمتاع وحقوق الله تعالى حرمة المصاهرة وثبوت النسب والتوارث والعدة ونحو ذلك مما فصل في الزواج الاسلامي ، والقانون الفرنسي تكلم عن هذه الحقوق فجعل للزوج حقوقا قبل الزوجة وعليه التزامات نحوها وله حقوق قبل الأولاد وعليه التزامات نحوهم ، ومثل هذه الحقوق والالتزامات تثبت للزوجة وللأولاد فأثار الزواج الشخصية تمثل في حقوق وواجبات متبادلة بين الزوجين فعلى كل منهما الاخلاص للآخر وحسن المعاشرة والمودة والنجدة .

١٠٩- آثار الزواج المالية نظام اشتراك الأموال نظام الدوطة نظام انفصال الأموال

٣٣٩ — بين القانون الفرنسى الآثار المالية المتعلقة بأموال الزوجين وهى
ثلاثة أنواع : —

نظام اشتراك الأموال — نظام الدوطة — انفصال الأموال — ولهما
اختيار أى نوع من هذه الأنواع بشرط ألا يكون مخالفا لأحكام القانون أو
للأداب العامة فإذا لم يضع الزوجان اتفاقا محددًا لذلك تولى القانون أمره
وفرض نظاما حدده وهو نظام اشتراك الأموال ويتميز العقد المالى للزواج بأنه
عقد رسمى يعقد قبل الزواج ويجب اشهاره حتى يتاح للغير العلم به وهذا
العقد لا يقبل التمديل بعد عقد الزواج فهو دستور مقدس للنظام المالى للأسرة
وهو تابع لعقد الزواج ومصيره مرتبط به ويطل ببطالة . وخصائص نظام
اشتراك الأموال وجود مقدار مشترك من الأموال بين الزوجين يتكون من
كل أموال الزوجين أو من بعضها على حسب الأحوال . وهذا المقدار يخصص
للاتفاق على الأسرة فإذا انتهت الأسرة ب وفاة أحد الزوجين أو كليهما وجب
تقسيم تلك الأموال بين الزوج الحى وورثة الزوج الآخر أو بين ورثة الزوجين .
والزوج له ادارة هذه الأموال وللزوجة أن تطلب الى القضاء فصل الأموال اذا
تعرضت أموالها للخطر بسبب سوء ادارة الزوج .

نظام الدوطة :

للدوطة معنيان المعنى الأول هو أنها تتكون من أموال يهبها الوالدان أو
الإقارب أو الغير للزوجين بمناسبة الزواج لاعانة الموهوب له على تكاليفه

الزوجية والمعنى الثاني لها وهو المقصود بهذا البحث هو نظام الدولة المالى
ويحتيز بأن أموال الزوجة تنقسم الى قسمين قسم منها يسمى الدولة وهو
الأموال الحبيسة التى وهبت اليها أو جعلتها من أموالها دولة وقسم من
أموالها يكون طليقا وهو الباقي من أموالها بعد الدولة . ويربع أموال الدولة
يعتبر مساهمة منها فى تكاليف المعيشة مع زوجها وللزوج حق ادارة هذه
الأموال والأموال الطليقة تديرها الزوجة دون الزوج .

نظام انفصال الاموال :

النظام المالى الثالث للزوجين هو استقلال كل منهما بأمواله بشرط
المساهمة فى تكاليف المعيشة وليس لأحدهما تدخل فى مال الآخر وهو نظام
قليل فى فرنسا والشائع فيها نظام الدولة فى الأقاليم الجنوبية ، ونظام
المشاركة فى الأقاليم الشمالية ، ونظام انفصال الأموال واسع الانتشار فى
البلاد الانجلو سكسونية (١) .

(١) الاحوال الشخصية للاجانب ج ١ ص ١١٩ - ١٢٢ .

الباب الخامس في الزواج والتطليق عند بعض دول أوروبا وأمریکا وآسيا

١١٠ - الفصل الأول في الزواج والتطليق عند بعض دول أوروبا

٢٠٤ - تمهيد :

بعد أن درست الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية ثم في المسيحية في الشرق على اختلاف مللها وطوائفها وأجريت المقارنة بين القانون الأرثوذكسي والكاثوليكي والبروتستانت في الزواج والطلاق . أدرس الآن أحدث قوانين الزواج والتطليق في بعض دول أوروبا وأمريكا وآسيا المشهور في هذه الدول الملة الكاثوليكية وتليها البروتستانتية التي لها طوائف كثيرة جدا في البلاد الانجلوسكسونية وغيرها من البلاد الغربية ولم تكن لها بمصر سوى طائفة الانجيليين .

وقدينا فيما سبق كيف نشأت الملل المسيحية الثلاث والسمات العامة للشريعة المسيحية هي وحدة الزواج وعدم جواز الطلاق من قبل الرجل وحده وضرورة الاعلان عن الزواج وحصوله على يد كاهن عند الشرقيين من المسيحيين جميعا ووجود الشهود وحرمة الزوج بالقرب على اختلاف وتفصيل في القرابة وعدم صحة الزواج مدة العدة ولا ينحل الزواج الا بسبب الموت فقط عند الكاثوليك وينحل بالموت والزنا عند البروتستانت وينحل بأسباب أخرى غير ذلك عند الأرثوذكس ورضاء الزوجين رضاء حرا لا بد منه لصحة الزواج فلا اجبار فيه والشروط الموضوعية لصحة الزواج مختلف فيها كما سبق بيانه عند الكلام على كل ملة وكل طائفة كما يوجد الاختلاف في الموانع المبطله للزواج

ف عند بعض الملل يحرم الزواج على رجال الدين وعند أخرى لا يحرم وهذه جملة العلامات للزواج والطلاق عند المسيحيين الشرقيين وعند الاوروبيين يحكم الزواج والطلاق الآن قوانين وضعية فيها بعض الأحكام الفقهية المسيحية وفيها أحكام تختلف تبعا لطروف المعيشة والأحوال ، فن الزواج مثلا يختلف فى بعض البلاد عن بعض وأسباب التطلق تزيد وتنقص كما أن الموانع والنظام المالى للزوجين يختلف أيضا ، فالزواج فى ألمانيا مدنى فقط ، وفى بلغاريا مدنى ودينى ولا بد منهما جميعا ، وفى فرنسا مدنى أصلا ولأمانع من اجراء المراسم الدينية ، وليست شرطا ، وسأذكر بعض تشريعات الزواج والتطلق مع بيان أحوالها بالاختصار ليعلم مقدار الفرق بين حالة الدول المسيحية الشرقية والدول غير الشرقية من مسمى العالم وذلك كله نتيجة اختلاف نشأة الفقه المسيحي الشرقي والفقه المسيحي الغربي ، فالقانون الكنسى الشرقى نشأ وترعرع فى البيئة الشرقية وهو عبارة عن الفقه المسيحي الشرقى الذى اصطنع بصيغة خاصة تميزه تميزا واضحا عن الفقه المسيحي الغربى فهو يستند الى مصادر دينية متعددة ويرجع أحيانا فى مصادره الى القانون البيزنطى الذى كان مطبقا فى الامبراطورية الرومانية الشرقية وطورا آخر يرجع الى الشريعة الاسلامية التى كانت مطبقة فى البلاد العربية بعد الفتح الاسلامى والفقه العربى له قواعده الخاصة الدينية ويستكمل أحكامه من القانون الرومانى وليس للشريعة الاسلامية أثر فيه (١) .

٢٤١ - الزواج والتطلق البريطانيين :

لا يوجد فى بريطانيا قانون مكتوب يرجع الى نصوصه لمعرفة المبدأ القانونى الواجب اتباعه انما يرجع فى ذلك الى العرف والى السوابق القضائية وبناء على ذلك تطبق المحاكم البريطانية أسانيد التقاليد والسوابق القضائية التى تجرى مجرى القانون فى انجلترا ، والشروط الموضوعية لصحة الزواج المحقود فى انجلترا تتوفر بأن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٤ سنة والزوجة ١٢ سنة وأن يصرح كل من الزوجين برضائه أمام الشهود وإذا كان أحدهما

(١) احكام الاحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين ص ٦ - ١٤ .

قاصرا يجب استصدار موافقة ولاية على الزواج والشروط الشكلية لصحة الزواج المقود في إنجلترا تتوفر بأن يكون موافقا للطوقوس الدينية أو مطابقا للاجراءات المدنية ولكل من هذين الزوجين اجراءات خاصة يجب اتباعها والا كان الزواج باطلا ، ومن الشروط الشكلية التي يجب استيفاؤها الاعلان قبل انعقاد الزواج بثلاثة أشهر واقضاء ميحد المعارضة أو الفصل فيها ان وجدت معارضة وحضور شاهدين مجلس العقد وانعقاده على يد الموظف المختص اذا كان الزواج مدنيا أو على يد الكاهن اذا كان الزواج دينيا وفقا لاختيار الزوجين للكيفية الدينية أو المدنية ويطل الزواج اذا لم تتبع الاجراءات الشكلية الواجب اتباعها قانونا أو اذا أخفى أحد الزوجين شخصيته عن الآخر أو كان أحد الزوجين لا يزال مرتبطا بزوج سابق لم تحل رابطة أو وجدت الصلة بالقرابة بين الزوجين أو وجدت علاقة مصاهرة محرمة أو لم يوجد رضاء أحد الزوجين أو وجد الاكراه على الرضا ويفارق الزواج الباطل الزواج القابل للبطلان بأن الزواج الباطل لا يترتب عليه أى أثر من آثار الزواج أما الزواج القابل للبطلان ، فتوجد فيه الآثار حتى يحكم بطلانه ويجوز طلب ابطال الزواج اذا لم توجد فيه أهلية أحد الزوجين بالنسبة الى السن أو كان الزوج مصابا بيبب في أعضائه التناسلية أو كانت الزوجة عقيما ، وللزواج واجبات تترتب على الزوجين وهى حق المعاشرة الزوجية والاتفاق الواجب على الزوج لزوجته بحسب قدرته المالية ويجب على الزوجة أن تسكن فى منزل زوجها وتكتسب جنسيتها وعلى الزوجين جميعا تربية أولادهما وتعليمهم وقد جعل من أسباب الطلاق هجر أحد الزوجين منزل الزوجة واساءة أحدهما معاملة الآخر وإصابة أحدهما بخل فى قواه العقلية أو بيبب تناسلى خطير للزوج وأهلية المرأة المتزوجة باقية فى إدارة أموالها الخاصة قلها مطلق التصرف فيها وعند عدم وجود اتفاق مالى بين الزوجين يتيح نظام فصل أموال كل منهما (١) .

٢٤٢ - الزواج والتطليق الألمان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج فى القانون الألمانى تتحقق بأن يبلغ الزوج من العمر ٢١ سنة والزوجة ١٦ سنة ويجوز إعفاء الزوجين من هذا

(١) الأحوال الشخصية للأجانب فى مصر من ١١٨ - ١٢١ .

الشرط إذا بلغ الزوج ١٨ سنة ولم يكن مشغولاً بولاية أو وصاية كما يشترط أن لا يكون أحد الزوجين عديم الأهلية وأن يوافق الوصي على زواج القاصر من الزوجين وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة شرعية أو غير شرعية وأن لا يكون أحد الزوجين مرتبطاً بزواج سابق لم تحل رابته بعد ، وأن لا يكون أحد الزوجين شريكاً للآخر في جريمة زنا وصدر حكم قضائي بالطلاق على أساس هذه الواقعة وأن لا تربط الزوجين علاقة

التبني وأن تتقضى عشرة أشهر على تاريخ انحلال أو بطلان زواج الزوجة السابق الا اذا ظهرت عليها أعراض العجز ووضعت فصلاً قبل حلول هذا الأجل والشروط الشكلية لصحة الزواج أن يعقد على يد موظف مدني مختص وأن يسبق عقد الزواج نشر عنه في خلال الستة أشهر السابقة على انعقاده وأن يحضر الزوجان شخصياً أمام الموظف المدني المختص وير كل من الزوجين أمام الآخر برغبته في الارتباط برابط الزوجية بدون تعليق هذا الاقرار على شرط أو على أجل وأن يحضر مجلس القدر شاهدان وأن يقدم الوصي أو من كان له مع أحد فروعه القصر المقيمين معه بصفة مستمرة حق في أموال شائعة بينهما في حالة رغبته في الزواج شهادة من القاضي المختص بمسائل الوصاية تثبت أنه قام بالالتزامات التي يفرضها عليه زواجه الجديد نحو القصر ونحو فروعه أو أن زواجه الجديد لا يترتب عليه أى التزام من هذا القبيل وأن يقدم

الأجنبي الذي يرغب في الزواج شهادة من السلطة المختصة في بلده الأصلية تثبت أنه خال من الموانع الشرعية وأسباب الطلاق تكون بزنا أحد الزوجين أو سلوكه المخل بالأداب الذي نتج عنه انقضاء رابطة الزوجية انقضاءً دائماً بحيث لا يتصور استمرار المعيشة الزوجية بسببه أو باصابة أحد الزوجين بخلل في قواه العقلية بحيث لا يتصور معه دوام المعيشة الزوجية أو اصاب أحد الزوجين بمرض عضال يمنع استمرار المعاشرة الزوجية ، وكل هذه الأسباب تجيز رفع الدعوى من أحد الزوجين ضد الآخر للحصول على حكم بالطلاق (١) .

(١) الأحوال الشخصية للإناث في مصر ص ٥٧ - ٥٩ .

٢٤٢ - الزواج والتطليق الأسبانيان .

يوجد في أسبانيا زواج ديني وزواج مدني ، فالزواج الديني يكون لمن ينسبون الى المذهب الكاثوليكي والزواج المدني يكون لمن لا يدين بهذا المذهب ويترتب على كل من هذين الزواجين آثار متحدة والشروط الموضوعية لصحة الزواج تكون بأن يبلغ الزوج من العمر ١٤ سنة والزوجة ١٢ سنة وأن يحصل الزوج القاصر على اذن وليه وأن يوافق الوالدان على الزواج وأن يكون الزوجان عاقلين وأن لا يكون أحدهما مرتبطا بزواج سابق لم تنحل رابطته وأن لا يكون أحد الزوجين مصابا بعب تناسلي وأن لا يكون أحد الزوجين سبق أن افترط في السلك الديني وأن لا يربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين محكوما عليه في جريمة زنا وأن لا يكون أحد الزوجين محكوما عليه بصفة فاعل أصلي أو شريك في جريمة قتل زوج أو زوجة الطرف الآخر .

الشروط الشكلية لصحة الزواج تتحقق بأن يقدم من يرغب في الزواج الى القاضي المختص بطلب الزواج مقرونا بالمستندات اللازمة وأن يسبق الزواج اعلان عنه مدة خمسة عشر يوما وأن يقضى ميعاد المعارضة في الزواج أو يفصل فيها ان وجدت وأن يحضر مجلس القعد شاهدان بالغان عاقلان وأن يحضر الزوجان بأنفسهما أو بمن ينوب عنهما وأن يتلو القاضي على الزوجين أحكام القانون الخاصة بالزواج ويتلقى منهما رضاهما ويعلن أنهما ارتبطا قانونا برباط الزوجية وسلمهما الوثيقة بذلك .

موانع الزواج :

يستع الزواج على القاصر الذي لم يحصل على اذن وليه بذلك وعلى البالغ الذي لم يحصل على موافقة والديه وعلى الأرملة التي لم تنقض ٣٠١ يوم على تاريخ وفاة زوجها وعلى الزوجة التي حكم بطلان زوجها ولم تنقض ٣٠١ يوم على تاريخ الانفصال القانوني وعلى الوصي وفروعه بمن تحت وصايته قبل تقديم الحساب واعتماده غير أن الجزاء المترتب على افتقاد مثل هذه الزيجات لا يكون البطلان بل يقع الزواج صحيحا وانما يعرض أصحاب الشأن أنفسهم لمقربات جنائية .

انحلال الرابطة الزوجية :-

تتحل الرابطة الزوجية ب وفاة أحد الزوجين وبالطلاق .

الاثار المترتبة على الزواج :

يلتزم الزوجان بالوفاء وبالمعانة المتبادلة والسكنى معا فى منزل واحد ويجب على الزوج رعاية زوجته وتجب على الزوجة طاعة زوجها ويتولى ادارة الأموال الا اذا اتفق الزوجان على خلاف ذلك ويمثل الزوج زوجته ويجب عليه معاومتها فى الدعاوى سواء كانت مدعية أو مدعى عليها .

أوجه بطلان الزواج :

يقع الزواج باطلا اذا كان زواجا مدنيا معقودا على يد موظف غير مختص أو فى غيبة الشهود أو كان زواجا بين الخاطف ومخطوفته الا اذا اقتضت ستة أشهر عليه فى عشرة الزوجين معا أو كان الزواج بين شخصين مرتبطين لصلة القرابة أو علاقة مصاهرة أو كان زواجا معقودا بين المتبنى والمتبنى أو معقودا بين المحكوم عليه فى جريمة زنا ومن زنا بها أو معقودا بين القاتل وزوجة المقتول .

أسباب الطلاق :

تتحل الرابطة الزوجية اذا زنى أحد الزوجين بشرط أن لا يكون الطرف الآخر قد رضى به أو سهل وقوعه أو اذا تمدد الأزواج أو الزوجات أو حرض الزوج زوجته على الدعارة أو حرض الزوجان أولادهما على الدعارة أو على فساد الأخلاق أو هجر أحد الزوجين منزل الزوجية بدون عذر أو هجر أحدهما الآخر سنة كاملة أو غاب أحدهما مدة سنتين من تاريخ اعلان غيبته أو اعتدى أحدهما على حياة الآخر أو على حياة أولاده أو أساء المعاملة إساءة بالغة أو أخل بواجبات الزوجية وسلك سلوكا شائنا يؤثر فى العلاقة الزوجية ويضل بالمعاشرة أو أصيب بمرض تناسلى خطير أثناء الزواج أو كان مصابا به قبل الزواج أو حكم على أحدهما بعقوبة مقيدة للحرية تتجاوز مدتها عشر سنوات أو وجد انفصال بين الزوجين مدة ثلاث سنوات أو أصيب أحدهما بخلل فى قواه العقلية لا يرجى معه الشفاء .

أسباب التفريق الجثمانى :

يكون التفريق الجثمانى بزنا الزوجة أو زنا الزوج اذا كان من شأنه إثارة

فضيحة عامة أو احتقار الزوجة أو وجد من أحدهما سوء المعاملة والاهانة البالغة أو أكره أحد الزوجين الآخر على تغيير دينه أو حرّض الزوج زوجته على تسليم نفسها للذمارة أو حكم على أحدهما بالسجن المؤبد أو بتقييده بالأغلال .

أهلية المرأة المتزوجة :

تتمتع المرأة المتزوجة بكل الحقوق التي يتمتع بها زوجها دون الرجوع اليه في ذلك (١) .

٢٤٤ - الزواج والتطليق الايطاليان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج — يجب أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٦ سنة والزوجة ١٤ سنة والا يكون أحد الزوجين محجورا عليه لخلل في قواه العقلية والا يكون أحد الزوجين مرتبطا بزواج سابق (٢) وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين قد حكم عليه بقتل أو شرع في قتل زوج الطرف الآخر وأن تنقضي ثلاثمائة يوم على انحلال الزواج الأول بالنسبة الى الزوجة وأن يوافق الوصي على زواج القاصر المسؤول بوصايته وأن يقصد زواج الزوجين المختلئ الجنسي وفق القوانين الخاصة .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يجب أن يعلن عن الزواج قبل انعقاده وأن ينقضي ميعاد المعارضة في الزواج وأن يتم علنا وأن يقبل كل من الزوجين الزواج من الآخر .

أوجه بطلان الزواج :

يقع الزواج باطلا إذا لم يبلغ أحد الزوجين السن المقررة قانونا أو يكون أحد الزوجين محجورا عليه لخلل في قواه العقلية أو مرتبطا بزواج سابق لم تحل رابطة أو تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة ، أو يكون محكوما عليه في جريمة قتل أو شرع في قتل زوج الطرف الآخر أو

(١) الاحوال الشخصية للاجانب في مصر من ٤٦ - ٥٤ .

(٢) لم تحل رابطة .

قاصراً لم يوافق ورضيه على زواجه أو وجد إكراه لأحد الزوجين على الزواج أو كان أحدهما مصاباً بمرض تناسلي مطلق أو قسبي .

اجراءات دعوى التفريق الجثمانى :

يجب اجراء المسمى فى الصلح بين الزوجين عند اختلافهما ورفع الأمر الى القضاء ويجوز احالة الدعوى الى التحقيق لاستكمال الأدلة واثبات الشكوى بكافة طرق الاثبات القانونية ثم يحكم فى الدعوى .

الطلاق :

لا يقر القانون الايطالى انحلال رباط الزوجية بالطلاق ويقر التفريق القضائى بسبب زنا أحد الزوجين أو هجرة منزل الزوجية أو تعديده على الآخر أو سوء معاملته للآخر والاضرار به أو تهديده له أو اهانتة أو صدور حكم جنائى ضد أحد الزوجين بسجنه مدة تزيد على خمس سنوات أو علم اتخاذ الزوج لزوجه محل اقامة ثابتة بدون مسوغ أو رفضه وضعها فى منزل يليق بثلاثها على الرغم من قدرته على ذلك .

شروط التفريق بالتراضى :

يكون التفريق بين الزوجين باتفاقهما كتابة عليه بشرط ألا يتضمن الاتفاق نصوصا مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة وتصلق المحكمة على هذا الاتفاق والفرق بين التفريق القضائى والتفريق باتفاق الزوجين أن التفريق بالتراضى لا يؤثر فى حقوق الارث على أن هذه الحقوق تزول بصدور الحكم بالتفريق ولا تجب النفقة للزوج الذى صدر حكم التفريق ضده ولا يضم الأولاد الى الزوج الذى صدر حكم التفريق ضده وضمون الى من صدر حكم التفريق لمصلحته .

اسباب دعوى بطلان الزواج :

توجد اسباب دعوى بطلان الزواج اذا كان سن أحد الزوجين أقل من السن القانونى أو كان أحدهما لا يزال مرتبطاً بزواج سابق لم ينحل أو اذا كان الزوجان مرتبطين بصلة قرابة أو علاقة مصاهرة أو كان محكوما عليه فى جنابة قتل أو شروع فى قتل الطرف الآخر أو كان مجبوراً عليه بخلاف فى قواه

العقلىة عند عقد الزواج أو كان قاصرا ولم يوافق على زواجه الوصى أو جده
أكرام فى الرضا أو كان مصابا بمرض تناسلى كلى أو جزئى (١).

٢٤٥ - الزواج والتطلىق البلجىكىان :

الشروط الموضوعىة لصحة الزواج . الشروط الشكلىة لصحته . أوجه
بطلان الزواج . واجبات الزوجىن المترتبة على الزواج . أهلىة المرأة المتزوجة:
النظام المالى للزوجىن أسباب الطلاق . شروط التفريق بالتراضى .

الشروط الموضوعىة لصحة الزواج :

ىشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٨ سنة ، والزوجة ١٥ سنة
وأن يوافق على الزواج الوالدان أو أحدهما (على حسب ما إذا كان أحدهما
الزوجىن قاصرا أو بالغا) وأن لا تقوم موانع شرعىة مثل القرابة أو
المصاهرة .

الشروط الشكلىة لصحة الزواج :

ىشترط الاعلان عن الزواج قبل انعقاده وأن يكون علانىة وأن ىجرى
بعد عشرة أيام على الأقل وقبل اقضاء تنة من الاعلان عنه .

أوجه بطلان الزواج :

ىقع الزواج باطلا بطلا نسبىا إذا عاب الزواج غلط أو أكرام .

واجبات الزوجىن المترتبة على الزواج :

إذا توفى أحد الزوجىن من غير عقب وكان الزوج الآخر محتاجا كان
لهذا الأخير أن ىطلب نفقة ولو كان منفصلا عن زوجه جثمانىا وعلى الزوجىن
أن يقوم كل منهما للآخر بحسن المعاشرة والتعاون على الحىاة الزوجىة .

أهلىة المرأة المتزوجة :

المرأة البلجىكىة المتزوجة تعتبر ناقصة الأهلىة وىجب عليها امتصداار
اذن من زوجها لمباشرة أى تصرفات من التصرفات ما عدا أعمال الادارة المنزلىة .

(١) المرجع السابق ص ٨٥ - ٨٨ .

النظام المالى للزوجين :

يجوز للزوجين الاتفاق على النظام المالى الذى يختارانه قبل انعقاد الزواج ولا يجوز لهما أن يدخلأ على هذا الاتفاق أى تعديل بعد انعقاد الزواج وإذا لم يتفق الزوجان على نظام مالى سرى عليهما نظام الاشتراك فى الأموال .

أسباب الطلاق :

أسباب الطلاق تكون بزنا الزوجة وزنا الزوج فى منزل الزوجية واعتداء أحد الزوجين على الآخر وسوء معاملة أحد الزوجين للآخر وإهانة أحد الزوجين للآخر إهانة بالغة والحكم على أحد الزوجين بعقوبة شائنة وإذا اتفق الزوجان على الطلاق وصمما على طلبه فى حدود أحكام القانون اعتبر تراضيهما دليلا كافيا على تمذر استمرار الحياة الزوجية بينهما مما يبرر الحكم بالطلاق .

شروط التفريق بالتراضى :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة على الأقل وأن تكون الزوجة قد بلغت من العمر ٢١ سنة على الأقل وأن يكون قد ائتمنى على الزوج ستان على الأقل وأن لا يكون قد ائتمنى على الزواج عشرون سنة وأن لا يكون عمر الزوجة ١٥ سنة فأكثر وأن يوافق على طلب التفريق أصول الزوجين الذين على قيد الحياة (١) .

٢٤٦ - الزواج والتطبيق البولنديان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج ، الشروط الشكلية لصحة الزواج، أوجه بطلان الزواج ، أسباب الطلاق بالتراضى . النظام المالى للزوجين :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يوافق الوالدان على زواج من كان عمره أقل من ثلاثين سنة من الزوجين وأن يكون الزوجان خاليين من الموانع الشرعية كالقسرة أو المصاهرة لدرجة محبرة وأن لا يكون أحد الزوجين مسيحيا والآخر غير مسيحى .

(١) المرجع السابق ص ١٢٦ - ١٢٨ .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يشترط أن يتم الزواج وفق الطقوس الدينية التي تقرها شريعة كل من الزوجين وأن يتم الزواج علناً بحضور شاهدين على الأقل وأن يسبق الزواج إعلان عنه وأن يمضى ميعاد المعارضة في الزواج أو يفصل فيها وأن يستصدر رجال الجيش موافقة السلطة العسكرية .

أوجه بطلان الزواج :

لا يعتبر الزواج باطلاً إلا بناء على حكم نهائي يقضى بالبطلان على أساس المبادئ الدينية التي يدين بها الزوجان .

أسباب الطلاق :

أسباب الطلاق زناً أحد الزوجين واعتدائه أحدهما على حياة الآخر أو اهتائه باهانة بالغة أو رفض أحد الزوجين التكفل بمعيشة أسرته أو ترك أحدهما منزل الزوجية بدون مبرر أو مسوغ إذا لم يعد إليه بعد انقضاء سنة على زوال هذا المسوغ أو ارتكاب أحدهما جريمة شائنة أو كانت حياة أحدهما غير مستقرة ومتشردة أو أرغم زوجه وأولاده على سير غير شريف أو زوال أحدهما مهنة غير شريفة أو اتضع منها أو اعتاد أحدهما تعاطي المخدرات الروحية أو المخدرات أو كان أحدهما مصاباً بمرض تناسلي معد أو كان خطراً على زوجه أو على نسله أو كان أحدهما مصاباً بيب تناسلي وكان عمره لا يتجاوز خمسين سنة .

أسباب الطلاق بالتراضي :

يجوز الاتفاق بين الزوجين على الطلاق بشرط أن يكون الزواج قد دام ثلاث سنوات .

النظام المالي للزوجين :

إذا اتفق الزوجان على نظام خاص اتبعت أحكامه وإذا لم يتفق الزوجان على نظام خاص أو إذا كان الاتفاق المعقود بينهما باطلاً لميب شكلي فيه خضع الزوجان للنظام القانوني وهو نظام حق الانتفاع الزوجي (١) .

٢٤٧ - الزواج والتطليق التشييكوسلوفاكيان :

الزواج المدني والزواج الديني : — شروط صحة الزواج المدني —

(١) المرجع السابق ص ١٣٦ - ١٣٩ .

شروط صحة الزواج الدينى — موانع الزواج — أسباب الطلاق — النظام
المالى للزوجين :

الزواج المدنى والزواج الدينى :

يقر التشريع التشيكوسلوفاكى كلا من الزواج الدينى والزواج المدنى
ويرتب عليهما نفس الآثار المدنية .

شروط صحة الزواج المدنى :

يشترط أن يسبقه اعلان بمعرفة الموظف المختص وأن يصرح كل من
الزوجين برضاه أمام الموظف المختص وبحضور شاهدين .

شروط صحة الزواج الدينى :

يشترط أن يسبقه اعلان بمعرفة أحد رجال الدين وإذا كان الزوجان
مختلفى المذاهب تم الاعلان بمعرفة أحد رجال الدين الذى ينتمى الى كل
من المذهبين .

موانع الزواج :

يشترط ألا تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة .

أسباب الطلاق :

يجوز طلب الطلاق اذا ارتكب أحد الزوجين زنا أو صدر على أحدهما
حكم قضائى بالسجن لمدة ثلاث سنوات على الأقل أو حكم عليه بالحبس فى
جناية يستشف من ظروفها انحطاط أخلاقه أو هجر أحدهما الآخر بسوء
قصد ولم يمثل لأمر المحكمة الصادر اليه بالعودة الى منزل الزوجية فى خلال
سته أشهر من تاريخ صدور قرار المحكمة أو تأمر أحدهما على حياة الآخر
أو على صحته أو أساء معاملته الآخر أو اهانة أو قذفه أو كان سيره ينطوى
على التسلق والتفجور أو أصيب بمرض فى قواه العقلية مستمرا كان المرض
أو منقطعاً بشرط أن تدوم هذه العاهة أكثر من ثلاث سنوات أو أصيب
بانحطاط عقلى بالغ وراثياً كان أم طارئاً وينسل فى ذلك الهستيريا الجسيمة
والادمان على المسكرات أو المخدرات بشرط أن يدوم أكثر من سنتين . أو
أصيب أحدهما بتشنج عصبى يدوم سنة على الأقل بشرط أن تكرر هذه

الحالة تخضع مرات على الأقل سنوياً أو إذا اقترنت بها مرض عقلي أو أصبحت الميشة الزوجية لا تطلق بدرجة لا يمكن معها مقابلة الزوجين بمواصلة الحياة الزوجية أو صدر حكم بانقصال الزوجين أو شعر كل منهما نحو الآخر بنفور لا قبل لهما به بشرط أن يتفق الزوجان على الطلاق .

النظام المالي للزوجين :

يظل كل من الزوجين مالكا لأمواله يتصرف فيها كيف يشاء (١)

٢٤٨ - الزواج والطلاق الدائم كيان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج

الشروط الشكلية لصحة الزواج - النظام المالي للزوجين :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر عشرين سنة والزوجة ١٦ سنة على الأقل وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يشترط أن يعقد الزواج الديني على يد رجل من رجال الدين ينتمي الى مذهب أحد الزوجين وأن يعقد الزواج المدني على يد موظف مختص اذا اختلف الزوجان في المذهب أو كانا لا يدينان بأحد المذاهب المعترف بها في الدائم .

النظام المالي للزوجين :

يكون النظام القانوني وهو نظام الاشتراك بين الزوجين وللزوج حق ادارة الأموال وكذلك حق التصرف في جزء من عشرين جزءاً من قيمتها . ويجوز للزوجة التصرف في الأموال التي تؤول اليها من كسبها من غير الرجوع في ذلك الى زوجها والثاني النظام الذي يتفق عليه الزوجان سواء قبل الزواج أو بعده بشرط أن تنشر نصوصه في المحكمة التي يقع في دائرتها منزل الزوج حتى يمكن الاحتجاج به على الغير .

(١) الاحوال الشخصية للاجانب في مصر من ١٤٦ - ١٤٩ .

٢٤٩ - الزواج والطلاق الرومانيان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج . الشروط الشكلية لصحة الزواج .
موانع الزواج . أهلية المرأة المتزوجة . النظام المالي الزوجين . أسباب الطلاق
بالتقاضي . أسباب الطلاق بالتراضي . شروط الطلاق بالتراضي .

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٨ سنة ، والزوجة ١٥ سنة
وأن يوافق الولي على زواج القاصر من الزوجين وأن لا يقوم مانع من موانع
الزواج .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يشترط أن يسبق انعقاد الزواج إعلان عنه وأن ينقضى ميعاد المعارضة
في الزواج أو يفصل فيها .

موانع الزواج :

هي أن يكون أحد الزوجين مرتبطا بزواج سابق لم تحل رابطة وأن
تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة وأن تربط الزوجين صلة دينية
مترتبة على العماد وأن يكون الزوج وصيا على زوجته أو قيما عليها .

أهلية المرأة المتزوجة :

المرأة المتزوجة تامة الأهلية لها حق مباشرة كامل التصرفات بدون
الرجوع في ذلك الى زوجها .

النظام المالي للزوجين :

إذا وجد اتفاق معقود بين الزوجين قبل الزواج اتبعت أحكامه وإذا
اختار الزوجان نظام فصل الأموال كان لكل منهما حق التصرف فيما ملك .

أسباب الطلاق بالتقاضي :

زنا أحد الزوجين أو اعتدائه على الآخر أو أساءه معاملة الآخر أو
أهاتته اهانة بالغة أو الحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن المنفرد أو
اعتدائه على حياة الآخر أو علمه بأن النير يحاول الاعتداء عليه وعدم اخطار
زوج به بذلك .

شروط الطلاق بالتراضي :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ٢٥ سنة والزوجة ٢١ سنة وأن يكون قد اهضمت مستان على الزواج وألا يكون قد اهضمت على الزواج عشرون سنة فأكثر وألا تكون الزوجة قد بلغت ٤٥ سنة (١) .

٢٥٠ - الزواج والطلاق السويديان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج . الشروط الشكلية لصحة الزواج .
أوجه بطلان الزواج . النظام المالي للزوجين .

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ٢١ سنة والزوجة ١٨ سنة وأن يوافق الولي على زواج من دون الحادية والعشرين من عمره ، وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة ولا يجوز للمرأة المطلقة أن تعقد زواجا جديدا قبل انقضاء عشرة أشهر على انحلال الرابطة الزوجية .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

إذا كان الزوجان يدينان بمذهب ديني معترف به في بلاد السويد عقد الزواج على يد أحد رجال الدين ممن ينتمي الى هذا المذهب وإذا اختلف الزوجان مذهباً أو كانا ينتميان الى مذهب غير معترف به في بلاد السويد عقد الزواج على يد الموظف المدني المختص ولا بد من اجراء اعلان عن الزواج قبل انعقاده (على أن اغفال هذا الاجراء لا يترتب عليه سوى معاقبة من عقد على يديه الزواج) .

أوجه بطلان الزواج :

يقع الزواج باطلاً بطلانا كلياً إذا ربطت بين الزوجين صلة قرابة أو زواج أحد الزوجين سابقاً مع بقاء تلك الرابطة ويقع باطلاً بطلانا نسبياً إذا كان أحد الزوجين مريضاً في قواه العقلية أو مصاباً بمرض تنفر منه النفس أو بمرض خفي أو كان معيياً بسبب تناسلي أو وجد غلط أو غش أو اكراه في الرضا

(١) انرجع السابق ص ١٦٦ - ١٦٨ .

النظام المالي للزوجين :

يظل كل من الزوجين مالكاً لأمواله يتصرف فيها وحده . (١)

٢٥١ - الزواج والطلاق السويسريان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج — الشروط الشكلية لصحة الزواج
موانع الزواج أوجه بطلان الزواج . انقضاء الرابطة الزوجية . أسباب
الطلاق .

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ٢١ سنة والزوجة ١٨ سنة
وأن يكون الزوجان عاقلين مميزين وأن يوافق الولي على زواج القاصر من
الزوجين .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يشترط أن يعلن عن الزواج قبل انعقاده وأن تنقضي مواعيد المعارضة في
الزواج أو يفصل فيها بالرفض وأن يتم الزواج علناً على يد الموظف المدني
المختص وبحضور شاهدين بالعين .

موانع الزواج :

هي أن يربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة أو علاقة تبنى أو
يكون أحدهما مرتبطاً بزواج سابق لم تحل رابطة بعد أو كانت الزوجة أرملة
أو مطلقة ولم ينقض ٣٠٠ يوم على تاريخ انقضاء زواجها أو منع حكم قضائي
أحد الزوجين من عقد زواج جديد في مهلة محددة .

أوجه بطلان الزواج :

يقع الزواج باطلاً بطلانا كلياً إذا كان أحد الزوجين مرتبطاً بزواج سابق
لم تحل رابطة بعد ، أو كان غي أثناء انعقاد الزواج مصاباً بمرض في قواه
العقلية أو كان عديم التمييز بصفة مستديمة أو ربطت الزوجين صلة قرابة أو
علاقة مصاهرة ويقع باطلاً بطلانا نسبياً إذا كان أحد الزوجين عديم الأهلية أو
عديم التمييز بصفة مؤقتة أو عاب الرضا غلط في صفة جوهرية في الطرف
الآخر أو غش أو شابه تهديد أو انعقد الزواج بدون موافقة ولي القاصر .

(١) المرجع السابق ص ١٧١ - ١٢٢ .

احتلال الرابطة الزوجية :

لا تجل الرابطة الزوجية إلا بوفاة أحد الزوجين أو بسبب من أسباب البطلان أو بالطلاق :

أسباب الطلاق :

زنا أحد الزوجين واعتناؤه على حياة الآخر أو إساءته معاملة الآخر أو اهاتته اهانة بالغة أو ارتكابه جريمة شائنة أو سلوكه مسلكتا يخل بالشرف ويمنع المعيشة الزوجية أو هجره بسوء نية للطرف الآخر أو تركه منزل الزوجية بدون أعذار مقبولة مدة سنتين على الأقل . وإصابة أحد الزوجين بمرض فى قواه العقلية يمنع استمرار الحياة الزوجية مدة ثلاث سنوات على الأقل وتقرير أهل الخبرة بعدها استحالة البرء من المرض والإساءة البالغة الى العلاقة الزوجية الى درجة يتعذر معها استمرار المعيشة الزوجية (١) .

٢٥٢ - الزواج والطلاق المجريان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج . الشروط الشكلية لصحة الزواج .
أوجه بطلان الزواج . النظام المالى للزوجين . أسباب الطلاق .

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٨ سنة والزوجة ١٦ سنة وأن يوافق الولي على زواج من كان دون الرابعة والعشرين من الزوجين وأن يوافق القيم على زواج المحجور عليه من الزوجين وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يشترط أن يسبق الزواج إعلان عنه سواء عقد الزواج فى المجر أو فى الخارج وأن لا يقصد الزواج قبل مضى ثلاثة أيام على آخر نشرة وأن تتم اجراءات الزواج علنا وأن يحضره شاهدان .

أوجه بطلان الزواج :

يقع الزواج باطلا اذا كان أحد الزوجين مصابا بعبب تناسلى لم يعلم به الطرف الآخر أو سبق الحكم على أحد الزوجين بالأشغال الشاقة أو السجن

(١) المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٧٦ .

ولم يعلم بذلك الطرف الآخر أو ظهر أن الزوجة حملت من غير زوجها ولم يعلم به هذا الأخير قبل الزواج أو عاب الرضا غلط في شخصية أحد الزوجين.

النظام المالى للزوجين :

النظام المالى يكون بانفصال المال أو الاشتراك فى الأموال كلها أو الاشتراك فى ملكية الأموال التى تؤول الى الزوجين فى أثناء الزواج أو نظام الدولة .

أسباب الطلاق :

لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق اذا اهضمت خمس سنوات على انتهاء المعيشة الزوجية بينهما بدون أن تقطع هذه المدة معاشرة زوجية أو اهضمت ستان على الأقل من تاريخ الزواج واتفق الطرفان على حل الرابطة الزوجية وعلى تقرير نفقة للزوجة وعلى حمل اسم الزوج أو أصاب أحد الزوجين مرض مستعصى فى قواه العقلية استطال ثلاث سنوات فى أثناء الزواج متواصلًا كان هذا المرض أو متقطعا أو هجر أحد الزوجين منزل الزوجية بسوء قصد وبلا مسوغ ولم ينفذ قرار المحكمة بالعودة الى منزل الزوجية فى خلال ستة أشهر من تاريخ صدور القرار أو أدخل أحد الزوجين لخلالا خطيرا بالواجبات الزوجية أو حكم عليه ببقوة الاعدام أو الاضغال الشاقة أو بالسجن لمدة خمس سنوات على الأقل فى أثناء قيام الزواج أو اعتدى على حياة الآخر أو أضر به ضررا بليغا مع سبق الاصرار أو سلك سلوكا شائنا أو حكم عليه ببقوة السجن لمدة أقل من خمس سنوات فى جنة مظلة بالآداب أو تصرف تصرفا خطيرا يخل بالحياة الزوجية (١)

٢٥٣ - الزواج والطلاق النمساويان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج — الشروط الشكلية

لصحة الزواج — أوجه بطلان الزواج — أسباب الطلاق

— النتائج المترتبة على الطلاق .

(١) المرجع السابق من ٢٢٥ — ٢٢٨ .

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ٢١ سنة والزوجة ١٦ سنة ، وأن يكون كل من الزوجين سليم العقل تام الادراك وأن يوافق على الزواج وصى القاصر من الزوجين أو مثله القانوني وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين مرتبطا بزواج سابق لم تنحل رباطه بعد ، وأن لا يكون أحد الزوجين شريكا للآخر في جريمة زنا وأن لا تربط الزوجين علاقة بنى وأن تقضى عشرة أشهر بين تاريخ الزواج وبطلان أو فسخ الزواج الأول بالنسبة الى الزوجة الا اذا ظهرت عليها أعراض الحمل في خلال تلك المدة .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يشترط أن يسبق الزواج نشر عنه في خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر وأن يعقد الزواج الموظف المدني المختص وأن يفصح كل من الزوجين عن رضائه بالزواج أمام الموظف المدني المختص وأن يحضر مجلس المقدشاهدان

أوجه بطلان الزواج :

يقع الزواج بطلان ان شاب رضاه أحد الزوجين عيب ولم تكن قد انقضت على الزواج خمس سنوات أو اذا كان أحد الزوجين غير متمتع بقواه العقلية عند عقد الزواج أو اذا ثبت أن الزواج لم يقصد به الا اعطاء اسم الزوج للزوجة أو اكتسابها جنسية زوجها ولم تكن قد انقضت خمس سنوات على انعقاده أو اذا كان أحد الزوجين لا يزال مرتبطا بزواج سابق صحيح أو اذا كانت تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة أو اذا كان أحد الزوجين شريكا للآخر في جريمة زنا ويكون الزواج قابلا للبطلان اذا تم بدون موافقة وصى القاصر أو اذا عاب رضاه أحد الزوجين غلط أو غش أو اكراه .

أسباب الطلاق :

زنا أحد الزوجين أو رفض أحدهما بنير مسوغ مقبول أن يكون له نسل أو استعماله طرقا غير مشروعة لمنع الحمل واذا أخل أحد الزوجين اخلاقا

بالغا بالواجب الزوجية أو بملك سلوكا مغلا بالفرق أو الآداب بحيث
 سبب اضطرابا في علاقات الزوجين تتعدى معه مواصلة الحياة الزوجية وإذا
 أصيب أحد الزوجين بظل في قواه العقلية أدى الى اضطراب في العلاقات
 الزوجية تتعدى معه مواصلة الحياة الزوجية وإذا أصيب أحد الزوجين بمرض
 عقلي بالغ بحيث أدى الى انقضاء التفاهم الروحي بين الزوجين ولا ينتظر إمكان
 إعادته وإذا أصيب أحد الزوجين بمرض عضال معد أو تفر منه النفس ولا
 يؤمل برؤه منه أو زوال خطره في خلال مهلة معقولة وإذا انقطعت العلاقات
 الزوجية مدة ثلاث سنوات فأكثر مما أدى الى اضطراب بالغ لا تنتظر معه
 مواصلة الحياة الزوجية ولا بد من رفع دعوى للطلاق .

النتائج المترتبة على الطلاق :

تبقى الزوجة حاملة اسم زوجها الا اذا قضت المحكمة بعكس ذلك ،
 وتجب على الزوج النفقة لزوجته اذا صدر حكم الطلاق بناء على خطته وتبقى
 حضانة الأولاد للزوج الذي صدر حكم الطلاق لصالحه اذا رأى القاضي غير
 ذلك تحقيقا لمصلحة القصر (١)

٢٥٤ — الزواج والطلاق الهولنديان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج — الشروط الشكلية

لصحة الزواج — موانع الزواج — أوجه بطلان الزواج

— النظام المالي للزوجين .

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٨ سنة والزوجة ١٦ سنة ،
 وأن يوافق الولي على زواج من تحت ولايته وأن يأذن الوالدان في زواج من
 كان عمره دون الثلاثين من الزوجين .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

(١) المرجع السابق ص ٢٢٤ — ٢٢٧ .

يشترط أن يدعى كل من الزوجين زوجته في الزواج أمام الموظف المختص
وأن ينشر اعلان عن الزواج قبل انعقاده .

موانع الزواج :

يمنع الزواج على الزوجين اللذين تربطهما صلة قرابة أو علاقة مصاهرة
وبين الزاني ومن زنا بها وبين زوجين مطلقين قبل انقضاء عدة الزوجة .

أوجه بطلان الزواج :

يقع الزواج باطلا اذا كان أحد الزوجين سبق له زواج لم تحل رابطة
أو عاب الرضا غلط أو كان أحد الزوجين محجورا عليه ولم يبلغ السن المقررة
قانونا أو استمع على أحد الزوجين لمانع قانوني أو كان الزواج بدون موافقة
الوالدين أو الولي أو لم يكن عقد الزواج قد أجرى على يد الموظف المختص
أو لم توجد شهود على العقد وثبت أثار الزواج الباطل المدنية بالنسبة الى
الزوج حسن النية وبالنسبة الى الأولاد .

النظام المالي للزوجين :

إذا وجد اتفاق بين الزوجين بشأن النظام المالي اتبعت أحكامه وإذا لم
يوجد اتفاق سرى عليهما نظام الاشتراك في الأموال (١) .

٢٥٥ - الزواج والطلاق اليوغوسلافيان :

الشروط المقررة لصحة الزواج — الطلاق بالتراضي —

أسباب الطلاق بالتراضي

الشروط المقررة لصحة الزواج :

تختلف هذه الشروط باختلاف المقاطعات اليوغوسلافية ، ففي مقاطعة
الصرب ، وفي مقاطعة مونتيجرو لا يعتبر الا الزواج الديني ويجب أن يعقد

(١) المرجع السابق ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

زواج الأرثوذكسين على يد كاهن من هذه الكنيسة وبمضور ثلاثة شهود وفق أحكام الطقوس الدينية ، وإذا كان الزوجان يتبعان إلى مذهب آخر عقد زواجهما كاهن من مذهبهما فإن اختلفا مذهباً وكان أحدهما أرثوذكسياً وجب عقد الزواج على يد كاهن أرثوذكسي . ويشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٥ سنة والزوجة ١٣ سنة وأن يوافق الولي على زواج من كانت سنه دون الثامنة عشرة من الزوجين ، وفي مقاطعة الكروات تطبق أحكام المعاهدة الموقعة بين النمسا ودولة الفايكان في سنة ١٨٥٥ وكذلك نصوص القانون النمساوي القديم أما في المقاطعات التي كانت داخلة أصلاً في حدود المجر فلا يعتبر إلا الزواج المدني وأخيراً (في مقاطعات أخرى مثل البوسنة) يجوز عقد الزواج مدنياً أو دينياً .

أسباب الطلاق بالتقاضي :

عدم توافق طابع الزوجين بحيث يؤدي إلى اضطراب في العلاقات الزوجية يستتبع معه دوام المعاشرة بينهما أو سوء تفاهم يستمر بين الزوجين بحيث يؤدي إلى اضطراب في العلاقات الزوجية يستتبع معه دوام المعاشرة بينهما أو عداوة مستحكم بين الزوجين بحيث يؤدي إلى اضطراب في العلاقات الزوجية يتعذر معه دوام المعاشرة بينهما أو زنا أحد الزوجين أو إذا تمنى أحدهما موت الآخر وفكر جدياً في ذلك أو إذا كان على علم بأن شخصاً آخر يتزوج هذه النية ولم يحمه أو لم يخطره بذلك أو إذا أساء أحد الزوجين معاملة الآخر أو أهانه إهانة بالغة وسلك مسيلاً غير شريف أو تسبب بأية كيفية في عدم إمكان استمرار الحياة الزوجية أو أصاب أحدهما مرض في قواه العقلية لا يمكن البرء منه أو أصبح عديم التمييز بعد عقد الزواج أو هجر أحدهما الآخر بسوء نية وبغير مسوغ مقبول مدة ستة أشهر فأكثر أو غاب أحدهما أو انقطعت أخباره مدة سنتين فأكثر على أنه إذا حدثت الغيبة في أثناء حرب قائمة تراعى علاوة على المدة السابقة مدة سنة أخرى تبدأ من نهاية الحرب ، أو حكم على أحدهما لجناية ارتكبها ضد مصلحة الشعب أو الدولة أو حكم على أحدهما لارتكابه عملاً غير شريف أو حكم على أحدهما بعقوبة مقيدة للحرية مدة تزيد على ثلاث سنوات .

أسباب الطلاق بالتراضي :

إذا اتفق الزوجان على الطلاق لأسباب تبرره مثل استحالة المعيشة
الزوجة بين الزوجين ولايد من رفع الدعوى للحصول على التطلق فى جميع
الأحوال (١)

٢٥٦ - الزواج والطلاق اليونانيان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج — الشروط الشكلية

لصحة الزواج — موانع الزواج — أوجه بطلان الزواج
— أسباب الطلاق •

الشروط الموضوعية لصحة عقد الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٨ سنة والزوجة ١٤ سنة
وأن يبدى كل منهما رضاه شخصيا وبدون تعليق على شرط أو أجل وأن
لا يكون أحدهما عديم الأهلية وأن يوافق الولي على زواج من تمت ولايته
من الزوجين •

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يشترط أن يتم الزواج على يد أحد كهنة المذهب الأرثوذكسى اليونانى
إذا كان الزوجان يتبعان الى هذا المذهب أو كان الزوج وحده يتبع الى
وإذا اختلف الزوجان مذهباً أو ملة تم الزواج وفق مذهب أو ملة كل منهما
بشرط أن يكون معترفاً بهما فى بلاد اليونان وأن يأذن الأسقف بالزواج وأن
يعمل عنه قبل انعقاده •

موانع الزواج :

يمتنع الزواج إذا كان أحد الزوجين مسيحياً والثانى يتبع الى دين

(١) المرجع السابق ص ٢٢٧ - ٢٢٩ •

آخر أو اذا كان أحدهما سبق له الزواج ولم تعطل رابته بعد أو كان أحدهما سبق له أن عقد ثلاث زيجات آخرها صحيح أو ربطت الزوجين صلة قرابة شرعية أو ربطتهما علاقة مصاهرة أو التبني أو العمد أو كان أحدهما وصيا على الطرف الآخر ولم يتم تقديم حساب الوصاية أو اعتماده ، أو صدر حكم على أحدهما للزنا ، أو كان الزوج راهبا من رهبان الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية ولا يجوز للمرأة التي سبق لها الزواج أن تعقد زواجا جديدا قبل انقضاء عشرة أشهر على انحلال زواجها الأول بصفة نهائية .

أوجه بطلان الزواج :

يقع الزواج باطلا اذا كان أحد الزوجين قل سنه عن السن المقررة قانونا أو عقد الزواج بدون رضا أحدهما أو كان أحدهما عديم الأهلية أو ناقصها بدون موافقة وصيه أو اختلف الزوجان دينا ، أو كان أحدهما مرتبطا بزواج سابق أو تزوج ثلاث مرات قبل ذلك أو وجدت صلة قرابة أو علاقة مصاهرة أو عمداد أو تبني بينهما ، أو كان زواج الوصي بمن تحت وصايته أو الزاني بمن زنا بها أو كان الزوج راهبا أو وجد غلط في شخصية أحد الزوجين أو وجد اكراه .

أسباب الطلاق :

إذا ارتكب أحد الزوجين زنا أو تعدت زواجه أو اعتدى أحدهما على حياة الآخر أو هجر منزل الزوجية بسوء نية مدة سنتين على الأقل ، أو اختل نظام الحياة الزوجية خلافا بليغا يمنع دوام العشرة أو أصاب أحدهما جنون امتد أربع سنوات أثناء الزواج أو أصابه برص أو حكم بفيته أو أصاب أحدهما عيب تناسلي يمنعه من الاتصال الجنسي وثبت وجود هذا العيب عند عقد الزواج ولم يعلم به طالب الطلاق واستمر ثلاث سنوات منذ عقد الزواج الى حين رفع الدعوى ولا بد من رفعها في كل سبب من أسباب الطلاق (١)

(١) المرجع السابق ص ٤٥ - ٤٦ .

١١١ - الفصل الثاني الزواج والطلاق عند بعض دول أمريكا

٢٥٧ - الزواج والطلاق الأرجنتينيان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج - الشروط الشكلية
لصحة الزواج - النظام المالي للزوجين - أهلية المرأة
المتزوجة .

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٤ سنة والزوجة ١٢ سنة
وأن يوافق الولي على زواج القاصر المشمول بولايته وأن يصرح كل من
الزوجين أمام الموظف المختص برضائه بحيث لا يشوب الرضا غلط أو اكراه
أو غش . وأن لا يسقط الزواج بين شخصين قوام بينهما موانع القرابة أو
المصاهرة أو انعدام الأهلية أو الجنون أو روابط زواج سابق لاتزال قائمة .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يشترط أن يخطر الشخص الذي يريد الزواج الموظف المختص قبل
التاريخ المحدد لانقضاء الزواج وأن ينقضى ميعاد المعارضة في الزواج أو يتم
الفصل في المعارضة المرفوعة ممن يملكها . وأن يتم الزواج علنا أمام الموظف
المختص وأن يحضر الزوجان بأنفسهما أو ينوب عنهما وكيل خاص وأن يحضر
مجلس العقد شاهدان وأن يحيط الموظف الزوجين علما بنصوص القانون
الخاصة بحقوق وواجبات الزوجين ويتلقى منهما رضاهما بالزواج ويعلن
أنهما ارتبطا قانونا برباط الزوجية .

النظام المالى للزوجين :

إذا اتفق الزوجان قبل الزواج على نظام خاص اتبعت أحكامه بشرط أن تصاغ فى محرر رسمى وفى حالة عدم وجود اتفاق خاص يطبق على أموالهما نظام يوفق بين نظام الدولة ونظام اعتبار الأموال التى تؤول الى الزوجين فى أثناء الزواج ملكا لهما .

أهلية المرأة المتزوجة :

ليس للمرأة المتزوجة أهلية كاملة بل تعتبر ناقصة الأهلية ولا يجوز لها مباشرة أى عمل من الأعمال الا بعد استصدار اذن بذلك من زوجها أو من المحكمة وقد حدد القانون الأرجنتينى حقوق المرأة المدنية (١)

٢٥٨ - الزواج والطلاق فى الولايات المتحدة الأمريكية :

القانون الواجب التطبيق - شروط صحة

الزواج وفق القانون العادى - مواع

الزواج - النظام المالى للزوجين -

الشروط الموضوعية لصحة الزاج وفق

القانون النظامى فى كل ولاية من

الولايات الأمريكية المتحدة . .

القانون الواجب التطبيق :

يجب التفرقة فى التشريع الأمريكى بين القانون النظامى والقانون العادى . فالقانون النظامى يتكون من مجموعة التشريعات التى تصدرها الهيئات التشريعية فى كل ولاية من ولايات أمريكا الثمانية والأربعين وتنشرها بعد كل دورة . أما القانون العادى فيتكون من القواعد القانونية غير المكتوبة التى جرت على أتباعها الشعوب الناطقة بالانجليزية ويتناول قضاء المحاكم الأمريكية تفسير هذه القواعد .

شروط صحة الزواج وفق القانون العادى :

يشترط أن يبدى كل من الزوجين قبوله الزواج وأن لا يكون أحد الزوجين مرتبطا بزواج سابق لم تحل رابطته بعد وأن لا يكون أحد الزوجين

(١) المرجع السابق ص ٤٥ - ٤٦ .

مصاها بجنون أو بخل في قواه العقلية ، وأن يبلغ كل من الزوجين السن المقررة قانونا وأن لا يكون أحد الزوجين مصاها بسبب تناسلي وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة ولا يشترط في صحة الزواج من حيث الشكل أن يتم وفق المراسم الدينية بل يكفي أن يكون مطابقا للإجراءات المدنية ، والزواج الصحيح وفق القانون الصادر يعتبر صحيحا في نظر التشريعات المحلية الأخرى بشرط أن لا يكون مخالفا للشرعة المسيحية أو للقوانين البوليسية عملا بالقاعدة .

موانع الزواج :

يستمع الزواج على المجنون والمعتوه والمصاب بالصرع والمصاب بمرض تناسلي أو بالدرن أو كانت المرأة حاملا أو عذمت العفة .

النظام المالي للزوجين :

النظام المالي المتبع في أمريكا هو نظام فصل أموال الزوجين وبناء على ذلك فللمرأة المتزوجة لها حق التصرف المطلق في أموالها دون الرجوع في ذلك الى زوجها .

الشروط الموضوعية لصحة الزواج وفق القانون النظامي في كل ولاية من الولايات الأمريكية المتحدة :

١ - في ولاية الاباما :

يشترط أن يبلغ الزوج من العمر ١٧ سنة والزوجة ١٤ سنة وأن يوافق الولي على الزواج إذا كان الزوج عمره أقل من ٢١ سنة والزوجة أقل من ١٨ سنة وأن يكشف طبيبا على الزوج ويثبت أنه خال من الأمراض التناسلية وأن يتعهد كل من الزوجين بدفع مبلغ ٢٠٠ دولار للآخر إذا ظهر أن هناك مانعا قانونيا من عقد الزواج ، وأن لا تكون الزوجة بنت عم أو بنت عمة أو بنت خال أو بنت خالة الزوج أو زوجة أبيه أو زوجة ابنه أو بنت زوجته وألا يكون الزوجان مختلفي اللون (أبيض وأسود) وألا يكون أحد الزوجين سبق له الزواج ولم تنحل رابطة وفي حالة الطلاق لا يجوز عقد زواج جديد قبل انقضاء ستين يوما على صدور حكم الطلاق .

٢ - في ولاية أريزونا :

يشترط أن يبلغ الزوج من العمر ٦٨ سنة والزوجة ١٦ سنة وأن يوافق الولي على الزواج إذا كان الزوج عمره أقل من ٢١ سنة والزوجة عمرها أقل من ١٨ سنة وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين مرتبطاً بزواج سابق لم تنحل رابطة بعد وفي حالة الطلاق لا يجوز عقد زواج جديد قبل انقضاء ١٢ شهر على صدور حكم الطلاق .

٣ - في ولاية أركانساس :

يشترط أن يبلغ الزوج من العمر ١٧ سنة والزوجة ١٤ سنة وأن يوافق الولي على الزواج إذا كان الزوج عمره أقل من ٢١ سنة والزوجة أقل من ١٨ سنة وأن يتعهد كل من الزوجين بأن ينفع للآخر ١٠٠ دولار إذا ثبت وجود مانع شرعي من عقد الزواج أو إذا أخل بأحكام القانون وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون الزوجان مختلفي اللون (أسود أو أبيض) وأن لا يكون أحد الزوجين مرتبطاً بزواج سابق لم تنحل رابطة بعد .

٤ - في ولاية كاليفورنيا :

يشترط أن يبلغ الزوج من العمر ١٨ سنة والزوجة ١٦ سنة وأن يوافق الولي على الزواج كتابة إذا كان الزوج عمره أقل من ٢١ سنة والزوجة أقل من ١٨ سنة وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين أبيض اللون والآخر زنجياً أو خلاسيا (١) أو منغولياً (٢) وألا يكون أحد الزوجين مرتبطاً بزواج سابق لم تنحل رابطة بعد . وفي حالة الطلاق لا يجوز عقد زواج جديد قبل انقضاء سنة على صدور حكم الطلاق .

٥ - في ولاية كارولينا الشمالية :

يشترط أن يبلغ كل من الزوجين ١٦ سنة وأن يوافق الولي على من لم

(١) الولد بين أبيض وأسود .
(٢) من أواسط آسيا في بلاد الصين .

يبلغ الثامنة عشرة سنة من الزوجين. وألا يكون الزوج مصابا بمرض تناسلي وأن لا يكون أحد الزوجين مصابا بالدرن أو السنته وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين أبيض اللون والآخر زنجيا أو هنديا أو من سلتهما لغاية الطبقة الثالثة .

٦ - في ولاية كارولينا الجنوبية :

يشترط أن يبلغ الزوج من العمر ١٨ سنة والزوجة ١٤ سنة وأن يوافق الولي على زواج من لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين أبيض اللون والآخر زنجيا أو هنديا أو خلاسيا أو مولدا (١)

٧ - في ولاية كونورادو :

يشترط أن يبلغ الزوج من العمر ٢١ سنة والزوجة ١٢ سنة وأن يوافق الولي على الزواج اذا كان الزوج عمره أقل من ٢١ سنة والزوجة أقل من ١٨ سنة وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين أبيض اللون والآخر زنجيا أو خلاسيا .

٨ - في ولاية كونكتيكت :

يشترط أن يكون الزوجان قد بلغا من العمر ١٦ سنة وأن يوافق الولي على زواج من لم يبلغ ٢١ سنة من الزوجين وأن لا يكون أحد الزوجين مصابا بضعف في قواه العقلية أو بالصرع وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة .

٩ - في ولاية داكوتا الشمالية :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٨ سنة والزوجة ١٥ سنة وأن يوافق الولي على الزواج اذا كان أحد الزوجين عمره أقل من ٢١ سنة والزوجة أقل من ١٨ سنة وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين أبيض اللون والآخر زنجيا أو من سلالة تحتوي على دم زنجي بمقدار الثمن .

(١) مولود من جنسين مختلفين .

١٠ - في ولاية داكوتا الجنوبية :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٨ سنة والزوجة ١٥ سنة وأن يوافق الولي على الزواج إذا كان عمر الزوج أقل من ٢١ سنة والزوجة أقل من ١٨ سنة وأن لاتربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين من جنس قوقازي والآخر من جنس إفريقي أو أصله من كوربا أو من ملايا أو من بلاد المنغول .

١١ - في ولاية ديلاوير :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٨ سنة والزوجة ١٦ سنة وأن يوافق الولي على الزواج إذا كان الزوج عمره أقل من ٢١ سنة والزوجة أقل من ١٨ سنة وأن لا يكون أحد الزوجين مصابا بالصرع أو يخل في قواه العقلية أو مدمن على تعاطي المخدرات وعلى المشروبات الروحية أو مصابا بمرض تناسلي أو بمرض معد ، وأن لاتربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين أبيض اللون والآخر زنجيا أو غلاميا وأن لا يكون أحد الزوجين متهما في جريمة وأن لا يكون الزوجان فقيرين .

١٢ - في ولاية فلوريدا :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٤ سنة والزوجة ١٢ سنة وأن يوافق الولي على الزواج إذا كان أحد الزوجين عمره أقل من ٢٢ سنة (إلا اذا سبق له زواج) وأن لاتربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين أبيض اللون والآخر أسود .

١٣ - في ولاية جورجيا :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٧ سنة والزوجة ١٤ سنة ، وأن يوافق ولي الزوجة على زواجها إذا كان عمرها أقل من ١٨ سنة وأن لاتربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين أبيض

اللون والآخر من سلالة افريقية أو منغولية أو من الهند الغربية أو الشرقية .

١٤ - في ولاية ايدهو :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٤ سنة والزوجة ١٢ سنة وأن يوافق الولي على زواج من كان عمره دون الثماني عشرة سنة وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة وأن لا يكون أحد الزوجين أبيض اللون والآخر زنجيا أو منغوليا أو خلاصيا .

١٥ - في ولاية ايلينوس :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٨ سنة والزوجة ١٦ سنة وأن يوافق الولي على الزواج اذا كان عمر الزوج أقل من ٢١ سنة والزوجة أقل من ١٨ سنة وأن لا يكون أحد الزوجين مصابا بالجنون أو بالعتة وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو مصاهرة .

وبقية الولايات توجد فيها اختلافات في بعض الشروط وبذلك تكفى بما ذكرنا من الولايات وتقتل الكلام بعد ذلك الى الزواج والطلاق البرازيلي (١) .

٢٥٩ - الزواج والطلاق البرازيليان :

الشروط الموضوعية للزواج - الشروط

الشكلية لصحة الزواج - موانع الزواج -

واجبات الزوجين - اهلية المرأة

المتزوجة - انحلال الرابطة الزوجية -

النظام المالي بين الزوجين . .

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٨ سنة والزوجة ١٦ سنة وأن يوافق الولي على زواج القاصر من الزوجين .

(١) المرجع السابق ص ٦٧ - ٨٢ .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يشترط أن يقدم من يرغب فى الزواج طلبا بذلك الى الموظف المختص مؤيدا بالمستندات اللازمة وأن ينشر عن الزواج مدة خمسة عشر يوما قبل انعقاده ، وأن ينقضى ميعاد المعارضة فى الزواج أو يفصل فى المعارضة المرفوعة من ذوى الشأن وأن يتم الزواج علنا فى مبنى المحكمة وأن يحضر انعقاد الزواج الزوجان بأنفسهما أو بوكيل عنهما وأن يحضر مجلس العقد شاهدان .

موانع الزواج :

يتمتع الزواج على من تربطهما صلة قرابة أو علاقة مصاهرة والزانى اذا أراد الزواج بمن زنا بها والخاطف اذا أراد الزواج بمن خطفها ومن لم يبلغ من الزوجين السن المقررة قانونا والوصى اذا أراد هو أو أصوله وفروعه الزواج بمن تحت وصايته والقاضى أو كاتب المحكمة وأصولهما وفروعهما اذا أرادوا الزواج من الأرملة أو اليتيمة المقيمة فى دائرة اختصاصهما القضائى والأرمل أو الأرملة التى أنجبت ولدا على الأقل الى أن يتم جرد التركة وتوزيعها والمرأة التى حكم بطلان زواجها قبل انقضاء عشرة أشهر على صدور حكم البطلان . ويقع زواج المحارم والزانى باطلا بطلانا جوهريا مطلقا أما الزوجات الأخرى المصورة فهى قابلة للبطلان اذا ما رفع صاحب الشأن دعوى بذلك ويكون أيضا قابلا للبطلان الزواج المشوب بطلطجوهري فى شخصية أحد الزوجين أو فى صيفته مثل جهل مرض معد أو عيب لا يبرأ أو غشوبة السجن أربع سنوات فأكثر صادرة عليه أو كون الزوجة ثيبا .

واجبات الزوجين :

يلتزم الزوجان بالوفاء والتعاون المتبادل ويعتبر الزوج الممثل القانونى للأولاد وعليه الاتفاق على أسرته والتكفل بالمصاريف المنزلية ويجوز للزوج أن ينقل منزل الزوجية الى أى جهة يختارها وله أن يأذن لزوجته فى مباشرة

تجارة أو مهنة معينة ، والزوج هو رئيس الأسرة يدير الأموال المشتركة بينه وبين زوجته كما يدير أموالها الخاصة ولكنه لا يجوز له التصرف فيها الا بعد موافقة زوجته على تصرفات معينة .

أهلية المرأة المتزوجة :

للرأة المتزوجة أن تباشر بعض الأعمال من تلقاء نفسها وبدون إذن من زوجها وليس لها أن تباشر أعمالا أخرى الا بعد الحصول على هذا الإذن ، فلها أن تقوم من تلقاء نفسها بمباشرة الأعمال الآتية ، فلها أن ترفع دعوى بطلان الزواج أو الانفصال الجنائي أو التفقة أو تحرير وصية أو مباشرة الولاية على أولادها من زوج سابق وإبطال الهبات الصادرة من زوجها من غير اذنها والمطالبة بالعقارات المملوكة لها ويكون قد تصرف فيها زوجها بغير اذنها واتخاذ الاجراءات التحفظية المتعلقة بالدولة الخاصة بها وبأموالها وليس لها مباشرة الأعمال الآتية بدون إذن زوجها وهي : التصرف في عقار بالبيع أو الرهن ، أو اعطاء هبة ، أو قبول أو رفض ميراث أو اتخاذ تعهد من شأنه التصرف في أموال مشتركة بينها وبين زوجها أو قبول وصية أو قوامة أو توكيل من أى نوع كان ، أو مباشرة مهنة ، أو ترفع دعوى (الا في أحوال معينة بينها فيما سلف) .

انحلال الرابطة الزوجية :

تحل بوفاة أحد الزوجين أو بالانفصال قضائيا أو بالانفصال بالتراضي أو بإبطال الزواج .

النظام المالى بين الزوجين :

يقر التشريع البرازيلى أربعة أنظمة : نظام الاشتراك العام ، ونظام الاشتراك الجزئى ، ونظام فصل الأموال ، ونظام الدولة (١)

(١) المرجع السابق ص ١١٢ - ١١٥ .

الفصل الثالث

١١٢ - الزواج والطلاق عند بعض دول آسيا

٢٦٠ - الزواج والطلاق الروسيان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج — شروط تسجيل وثيقة
الزواج — موانع تسجيل وثيقة الزواج — الآثار المترتبة
على الزواج •

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

لا ينص القانون الروسى على شروط موضوعية لصحة الزواج لأن
الزواج لا يعتبر فى نظر التشريع الروسى سوى عقد تراضى بين شخصين ،
فالحقوق والواجبات المترتبة عليه ماهى الا نتيجة لعالة واقعية وهى المعاشرة
ووجود علاقات سرية مستمرة والظهور بملئ الأرواح والقضاء هو المرجع
الأول والأخير لتقدير من يعتبر متزوجا ومن لا يعتبر كذلك وتسجيل وثيقة
الزواج أصبحت فى التشريع السوفيتى وسيلة من وسائل اثبات الزواج
فحسب •

شروط تسجيل وثيقة الزواج :

يشترط لتسجيل وثيقة الزواج رضاء كل من الزوجين وأن يبلغ كل
منهما من العمر ١٨ سنة على الأقل وأن يكون كل من الزوجين على علم بحالة
الآخر الصحية •

موانع تسجيل وثيقة الزواج :

— هى أن يكون أحد الزوجين مرتبطا بزواج سابق لم تنحل رابطةه وأن

يكون أحد الزوجين مصابا بمرض في قواه العقلية وأن تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة .

الآثار المترتبة على الزواج :

يظل كل من الزوجين مباشرا كل الحقوق التي كان يباشرها قبل انعقاد الزواج بدون أن يرد عليها أى قيد من القيود فالمرأة حرة في أن تسكن مع زوجها أو لا تسكن ، تعاشره أو لا تعاشره ، تحمل اسمه أو لا تحمله ، تزاول مهنة أو لا تزاول (١)

٢٦١ - الزواج والطلاق الصينيان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج -
الشروط الشكلية لصحة الزواج - موانع
الزواج - أوجه بطلان الزواج - واجبات
الزوجية - اهلية المرأة المتزوجة -
النظام المالى للزوجين ..

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يقصد الزواج علنا وأن يحضر مجلس العقد شاهدان .
وأن يوافق الولي على زواج القاصر من الزوجين وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة .

الشروط الشكلية لصحة الزواج :

يشترط أن يقصد الزواج علنا وأن يحضر مجلس العقد شاهدان .

موانع الزواج :

يتمتع الزواج على زوجين تربطهما صلة قرابة أو علاقة مصاهرة ويتمتع زواج الوصى ممن تحت وصايته وزواج المطلق للزنا بمن زنا بها والمحكوم عليه للزنا بمن زنا بها ومن لا يزال مرتبطا بزواج سابق ولم تحل رابته بعد

(١) المرجع السابق ص ١٦١ - ١٦٢

أوجه بطلان الزواج :

يقع الزواج باطلا اذا عقد في غير العلانية واذا لم يحضر مجلس العقد الشاهدان الواجب حضورهما قانونا ، واذا عقد الزواج بين من تربطهما صلة قرابة أو علاقة مصاهرة ويكون الزواج قابلا للبطلان اذا عقد قبل بلوغ أحد الزوجين السن المقررة قانونا الا اذا ظهرت على الزوجة أعراض الحمل ، واذا عقد الزواج بدون موافقة ولي القاصر الا اذا ظهرت على الزوجة أعراض الحمل واذا عقد الزواج بين الوصي ومن تحت وصايته بشرط ألا تكون قد اقصت سنة على الزواج واذا تزوج المحكوم عليه للزنا بمن زنا بها واذا تزوج الزاني الزانية واذا تزوج شخص مرتبط بزواج سابق قبل انحلال الرابطة الزوجية ، واذا غاب الزوج غش أو اكراه أو أصيب أحد الزوجين بعمى تتأسلى .

واجبات الزوجين :

ساوى القانون المدني الصينى بين الزوج والزوجة فى الحقوق والواجبات ففرض عليهما واجب المعاشرة الزوجية والسكنى فى منزل واحد ويعتبر الزوجان مثلين قانونيين لأولادهما ويجب عليهما تربيتهما وتعليمهم ورعايتهم .

أهلية المرأة المتزوجة :

أهلية المرأة الصينية المتزوجة القانونية محدودة بحدود منزل الزوجية فلها فيه حق الادارة أما الزوج فله حق التصرف المطلق فى الأموال المشتركة ملكيتها بين الزوجين .

النظام المالى للزوجين :

يقر التشريع الصينى أربعة أنظمة مالية للزوجين ، النظام القانونى وهو المفروض اتباعه فى حالة عدم وجود اتفاق بين الزوجين ويعتبر فيه كل من الزوجين مالكا للأموال التى كان يملكها قبل الزواج أو آلت اليه عن طريق

الهبة أو الميراث في أثناء الزواج ، ونظام الاشتراك في الأموال ، ويعتبر فيه كل من الزوجين شريكا للآخر في ملكية أموالهما ، ونظام الاتحاد في الأموال وفيه تتمعن أموال الزوجة وتنقل ملكيتها للزوج ، ونظام الانفصال في الأموال وفيه يظل كلا من الزوجين مالكا لأمواله ويساهم في المصاريف المنزلية (١) .

٢٦٢ - الزواج والطلاق اليابانيان :

الشروط الموضوعية لصحة الزواج -
أوجه بطلان الزواج - انحلال الرابطة
الزوجية - النظام المالي للزوجين . .

الشروط الموضوعية لصحة الزواج :

يشترط أن يكون الزوج قد بلغ من العمر ١٧ سنة والزوجة ١٥ سنة وأن لا يكون أحد الزوجين مرتبطا بزواج سابق لم تحل رابطة بعد ، وأن لا تكون الزوجة سبق لها الزواج ، وانحلت رابطة منذ أقل من ستة أشهر ، وأن لا تكون الزوجة شريكة لزوجا في جريمة زنا وطلق أحدهما أو حكم عليه من أجل هذا وأن لا تربط الزوجين صلة قرابة أو علاقة مصاهرة وأن يوافق على الزواج الوالدان إذا كان الزوج عمره أقل من ٣٠ سنة والزوجة أقل من ٢٥ سنة .

أوجه بطلان الزواج :

تكون أوجه البطلان إذا عاب رضا أحد الزوجين غلط أو غش أو اكراه أو عقد الزواج بدون أن يعلن إلى الموظف المختص أو عقد الزواج مخالفا لأحد الشروط الموضوعية المقررة لصحته .

انحلال الرابطة الزوجية :

لا تحل الرابطة الزوجية الا بوفاة أحد الزوجين أو بالطلاق بحكم قضائي أو بالتراضي .

النظام المالي للزوجين :

يقر التشريع الياباني نظامين الأول اذا وجد اتفاق بين الزوجين ، اتبعت أحكامه ، والثاني اذا لم يوجد اتفاق اختلف النظام المالي باختلاف أهلية الزوجة فاذا كانت يابانية عادية كانت ذات أهلية ناقصة وان كانت ربة منزل تكفلت بجميع النفقات المنزلية بل حلت محل زوجها في مباشرة التصرفات القانونية (١)

(١) المرجع السابق ص ٢٢٤ - ٢٤٥

١١٣ - الفصل الرابع في المقارنة بين الزواج والتطليق في بعض القوانين المدنية والألمانية والاسيوية

الخطبة :

٢٦٣ - تعددت الآراء في القانون المعتبر في التطبيق في الخطبة ، هل هو قانون الزوج أو الزوجة ؟ فالبعض يرى اتباع قانون الخطيب ، والبعض الآخر يرى اتباع قانون الخطيبة ، ورأى ثالث يذهب الى أن المتبع في ذلك قواعد القانون العامة عند عدول أحد الخطيين عن الزواج بعد الخطبة ويطبق قواعد المسؤولية التقصيرية ويقضى بتعويض الضرر طبقاً لهذه القاعدة اذ الخطبة حالة تمهيدية تسبق الزواج وتهيئ للخطيين فرصة الاختيار من كل منهما للآخر فحق كل من الخطيين أن يعدل عن الخطبة لأن حرية الأفراد في الزواج مسألة من النظام العام ، وتكاد تتفق آراء المشرعين على أن العدول ان كان لغير سبب ولحق ضرر بالطرف انذى لم يعدل فيلزم من عدل تعويض عن هذا الضرر ، والقانون البولوني ينص على أنه اذا حملت الخطيبة من خطيبها ثم تركها ألزم بتفقتها مع مولودها اذا كانت فقيرة ، والقانون الألماني والنمساوي يريان أن المسؤولية المترتبة على فسخ الخطبة مسئولية تعاقدية ، تازم الفسخ بالتعويض اذا تربب على هذا الفسخ ضرر للخطيب المتروك ، ومثل هذا يراه القانون الايطالي وبذلك قضت المحاكم الفرنسية عملاً بمبدأ المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها في القانون المدني فجعل العدول عن الزواج بدون أى سبب معقول بعد أن ذاع أمر الخطبة وتراسل الخطيبان مدة طويلة كان يؤكد فيها الخطيب محبته وعواطفه نحو الخطيبة المتروكة يوجب التعويض للطرف المتروك ومن رأى عدم التعويض

للطرف المتروك عند المدول استند إلى أن الخطبة أو الوعد بالزواج ليس إلا تعهيدا لرابطة الزوجية ، وهذا الوعد لا يقيّد أحدا من المتواعدين فكل من منهما أن يعدل عنه في أى وقت شاء إذا لم يرد في أنه يجب أن يتحقق كامل الحرية في إجراء عقد الزواج الذى له خطره في شئون المجتمع والعشرة فيه تفوت هناءه دهرًا وتحلب الشقاء سنين وهذه الحرية لا تقوم إذا ما ملحدتها شبح التعويض وأن لكلا المتواعدين على الزواج مطلق الحرية في المدول عنه من غير أن يترتب على هذا المدول الزام بتعويض مهما كان إلا أنه إذا لازمت الوعد بالزواج والمدول عنه أفعال مستقلة عنهما استقلالًا تامًا بحكم أنها مجرد وعد بالزواج مدول عنه وتكون هذه الأفعال ألحقت ضررًا ماديًا أو أدبيًا بأحد المتواعدين كانت هذه الأفعال موجبة للتضمن على من صدرت منه باعتبارها ضارة في ذاتها لا نتيجة عن المدول .

والقانون اليوناني جعل الدعاوى الناشئة من فسخ الخطبة تتقدم بمضى سنتين عليها ابتداء من انتهاء السنة التي فسخت في خلالها وبهذا أخذ القانون الألماني ويظهر من ذلك أن المدول من غير سبب موجب للتعويض على أى حال ، سواء جعل التعويض نتيجة المدول أو نتيجة الأفعال الضارة الناشئة عن المدول (١) .

٢٦٤ - صحة الزواج وبطلانه :

يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج إلى قانون كل من الزوجين وجنسيتهما وبهذا أخذ اتفاق لاهاى في موضوع الزواج وأقرت هذا المبدأ فرنسا وغيرها من البلاد التي تبعتها وانجلترا اتبعت في ذلك قانون المواطن في التعرف على الشروط الموضوعية لعقد الزواج اللازمة لصحته وتبعتها في ذلك الأرجنتين وغيرها ، أما الولايات المتحدة فأجذت في ذلك بتطبيق قانون المكان الذي أبرم فيه عقد الزواج وجعلت الزواج الصحيح في مكان انعقاده صحيحا في كل مكان ، وبذلك تهيأت الفرصة لمن أراد انعقاد الزواج في ولاية لا يصح انعقاده فيها لعدم توفر شروطه فله أن ينتقل إلى ولاية

(١) القانون الثامن في الأحوال الشخصية للأجانب في مصر من ١١٥ - ١١٨ .

أخرى يتمكن فيها من انعقاد الزواج لتوفر شروطه في الولاية الثانية .
وشروط عقد الزواج موضوعية ويجب توافرها لصحته وعند تخطئها أو
تخلف بعضها لا يصح العقد أو يكون صحيحا قابلا للبطلان ، والشروط
الشكلية تتعلق بالطريقة التي يتم بها عقد الزواج ويجب البحث في توفر
هذه الشروط أو عدم توافرها عند الشروع في عقد الزواج منعا من التعايل
بعد ذلك . فالشرعة الاسلامية تحكم بأن زواج المسلمة بكتابي باطل بطلانا
تاما فاذا تزوجت مسلمة بمسيحي ثم اعتنقت الدين المسيحي تصحيحا
للبطلان لا يتغير المركز القانوني للزواج فيستمر باطلا لأنه يعتبر كأن لم
يكن .

والقانون الألماني يسمح لرجل الدين بالزواج والقانون الأسباني لا يسمح
بذلك ، فاذا تزوج قسيس ألماني كان زواجه صحيحا فلو غير القسيس
جنسيته بعد ذلك وأصبح أسبانيا فلا يبطل الزواج بل يستمر صحيحا لأن
المبرة في الصحة والبطلان إنما هي وقت انعقاد الزواج . وتختلف القوانين
اختلافا كبيرا في شروط الصحة والموانع للزواج ، فمن القوانين ما يقيم موانع
معينة على رعايا الدولة وحدها دون غيرهم من رعايا الدول الأخرى فالقانون
الألماني ينص على أن الرجل لا يتزوج قبل بلوغه سن الرشد والفتاة في سن
١٦ سنة على الأقل فاذا تزوج الماني بإيطالية عمرها ١٤ سنة كان زواجه
صحيحا لأن الايطالية تستطيع أن تتزوج طبقا لقانونها في سن ١٤ سنة ولأن
القانون الألماني فيما يتعلق بسن الزواج له أثر منفرد لا يتعدى رعاياه وقد
حصرت اتفاقية لاهاي الموانع من الزواج في الزواج بين الأقارب والأصهار
في الحدود التي يحظرها قانون بلد العقد تحذيرا مطلقا وفي الزواج بين
شخصين ارتكبا جريمة الزنا وترتب عليها طلاق من زوج سابق ونصت على
ذلك قوانين متعددة كالقانون البرازيلي والشيلي وغيرهما كما جعلت من
الموانع الزواج بين الزوج الباقي على قيد الحياة بقاتل الزوج المقتول أو
بشريكه في القتل وموانع الزواج في كل قانون مفصلة في القوانين التي سبق
أن ذكرناها فيما مضى — ونكتفي بذكر مقارنة بين السن المطلوبة للرجل
والمرأة في الزواج وفي بيان عيوب الرضا وفي شرط الزواج الديني فسن

الزواج في الأرجنتين يكون للرجل ١٣ سنة وللقتاة ١٢ سنة وفي القانون الإيطالي يشترط أن يكون سن الزوج ١٦ سنة والزوجة ١٤ سنة وفي القانون اليوناني سن الزوج ١٨ سنة والزوجة ١٤ سنة وفي القانون الفرنسي سن الزوج ١٨ سنة والزوجة ١٥ سنة وفي القانون البرازيلي والهولندي وبيرو والصين سن الزوج ١٨ سنة والزوجة ١٦ سنة وفي القانون التركي سن الزوج ١٨ سنة والزوجة ١٧ سنة وفي القانون الروسي سن كل من الزوجين ١٨ سنة وفي القانون الألماني والنمساوي سن الزوج ٢١ سنة والزوجة ١٦ سنة وفي القانون السويدي والسويسري سن الزوج ٢١ سنة وسن الزوجة ١٨ سنة والقانون الشيلي يكتب بأن يبلغ الزوجان سن المراهقة ويعيوب الرضا في الزواج تجعله باطلا أصلا أو قابلا للبطلان فالخطأ في تحديد شخصية أحد الزوجين أو صفته أو وجود الإكراه الأدبي أو المادي تجعل الزواج قابلا للبطلان والقوانين الأسباني والسويسري والنمساوي حظرت الزواج بين شخصين جمعتهما علاقة التبني والقانون الأسباني يعتبر زواج الخاطف بالمخطوفة باطلا إلا اذا مضى على هذا الزواج ستة أشهر ، وللقضاء دور كبير في تقدير بعض العيوب المبيلة للزواج والبلاذ غير الإسلامية تترك مسك ببدأ عدم تعدد الزوجات وتجعل من النظام العام . وتنص قوانين هذه البلاد على أن ارتباط شخص بزواج سابق لم تحل رابطته يعتبر مانعا من زواجه مرة ثانية قبل انفصامه . وقضت بعض المحاكم ببطالان الزواج الثاني للشخص الذي مازال مرتبطا بزواج سابق بالقانون الفرنسي واليوناني والبولوني والشيلي والهنغاري والياباني يشترط كل منها موافقة الوالدين على الزواج وتختلف فيما يتعلق بالسن التي يشترط الحصول فيها على الإجازة وأغلبها يحدد بخمس وعشرين سنة ماعدا القانون الياباني فإنه يحددها بثلاثين سنة للزوج و٢٥ سنة للزوجة .

والزواج الديني مشترط في بلاد كثيرة مسيحية استنادا الى ما جاء في الانجيل من النصوص ، وقد كان الانقصاد الديني في العصور الأولى له أثر كامل على الناس جميعا ومع تطور الزمن وانصراف الناس عن التمسك بهذا المبدأ أصبحت القوانين المدنية وانقصاد الزواج على وقفها من الأمور

الضرورة لصحة الزواج في بعض البلاد المنيعية ، ومن البلاد التي تمسكت بقوانينها لانعقاد الزواج وفقا للعقوس الدينية اليونان وبيوغسلافيا في بعض المقاطعات ، ويكثر الجدل حول تكييف شرط بطلان الزواج اذا انعقد على يد كاهن آخر غير الكاهن الذي يصدره القانون ، فبعضهم يجعل هذا العقد قد فقد شرطا شكليا والبعض الآخر يرى أن مثل هذا العقد قد فقد شرطا موضوعيا يجعله باطلا ، وبعض القوانين تجعل الزواج الديني شكلا من أشكال الزواج وبجانبه شكل آخر هو الزواج المدني ، وكل منهما ينتج زواجا صحيحا اذا كان موافقا لشروطه وجرى على ذلك القانون الدانمركي وغيره وبعض القوانين تجعل من أسباب البطلان الحكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن قبل الزواج ولم يعلم بهذا الحكم الطرف الآخر ، ثم علم به فيجوز له أن يطلب بطلان عقد الزواج لهذا السبب . ويوجد نوع من الزواج يسمى الزواج الظني وهو أن أحد الزوجين كان يجعل أسباب البطلان في الزواج الذي عقده مع الزوج الآخر ثم يعلم البطلان بعد ذلك ، كما اذا تزوج رجل في بلد وكان يخفى حالته المدنية على من تزوجها ثم ظهر بعد ذلك أن له زوجة أخرى في بلد آخر فلزوجته الثانية أن تطلب بطلان الزواج .

ومع هذا فإن الزواج الظني الذي كان يظن صحته أحد الزوجين بحسن نية يجب أن ترتب عليه آثاره بالنسبة لمن كان حسن النية وبالنسبة للأولاد المرزوقين منه . والقانون الألماني ينص على أن الزواج الظني ترتب عليه آثار مثل الزواج الصحيح باعتبار الأولاد المرزوقين منه شرعين سواء توافر شرط حسن النية فيه أو لم يتوفر .

٢٦٥ - الشروط الشكلية للزواج :

تختلف القوانين الأجنبية في الشروط الشكلية لانعقاد الزواج فبعضها يجعل الشرط الشكلي في بعض القوانين شرطا موضوعيا يترتب على عدم وجوده بطلان العقد في حين أن بعضها تترك للقاضي تقدير تكييف عدم وجود بعض الشروط فله أن يجعلها شكلية لا يترتب على قتلها بطلان الزواج وله

أن يجعلها جوهرية ترتب على فقدان بطلان الزواج نظراً في ذلك إلى المصلحة العامة وروح القانون وقد أقر مؤتمر لاهاي قواعد في هذا الموضوع وهي أن الزواج يعتبر صحيحاً من حيث الشكل إذا أبرم في بلد وفقاً للشكل المتبع في هذا البلد ، وإذا كان الزواج قد عقد في بلد باطلاً من حيث الشكل المتبع في هذا البلد يمكن اعتباره صحيحاً في البلدان الأخرى إذا كان القانون الوطني لكل من الزوجين يعتبره صحيحاً طبقاً للشكل الخاص به ، وتضمن قوانين أكثر البلاد الأجنبية على خضوع الزوجات التي تعمل فيها إلى قانون مكان الانعقاد من حيث الشكل فإذا خالف هذا الشكل كان الزواج باطلاً أو قابلاً للبطلان أو غير موجود أصلاً بحيث أنه يجوز في بعض الحالات اعتباره كأن لم يكن بدون حاجة إلى حكم قضائي .

٢٦٦ - آثار عقد الزواج :

نص القانون المدني المصري الجديد على أنه يسرى قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة إلى المال فالآثار الشخصية لعقد الزواج متقاربة في جميع القوانين وهي أن الزوج يكون رب الأسرة وهو القوام عليها الملزم بالاتفاق على شئونها المنزلية والثقافية وغيرها ، وعلى الزوجة طاعة زوجها . والقوانين التي تدين ببدء انعقاد الزواج طبقاً لتراسيم الدينية المسيحية تسمح الزوجة من الكاهن عبارة الكتاب المقدس : والرجل رأس المرأة وعلى الزوجة معايشة زوجها ومساكنته والتعاون معه أدياً ومادياً على رفع مستوى الأسرة ، وعلى الزوجين العناية بأولادهما وتربيتهم وتهيئة مستقبلهم والزواج الممثل القانوني للأولاد .

والقانون الروسي يفرد بطابعه الخاص في شأن آثار الزواج فينص على أن كلا الزوجين يظل مباشراً كل الحقوق التي كان يباشرها قبل الزواج بدون أن يفرض عليها أي قيد من القيود فلا تحتاج الزوجة إلى إذن زوجها في العمل الذي تباشره أو تختاره لنفسها فهي حرة في أن تسكن مع زوجها أو لاتسكن وتعاشره أو لاتعاشره وتحمل اسمه أو لاتحمله .

وأغلبية القوانين تجعل للمرأة حق إدارة الشؤون المنزلية فهي وكيلة عن الزوج توكيلا طبعيا في القيام بشؤون الأسرة المنزلية ، وقد كانت المرأة الفرنسية لا تتمتع بجميع حقوقها حتى جاءت قوانين الثورة الفرنسية وامثالها من القوانين التي حررت للمرأة الفرنسية وجعلتها تتوب عن زوجها في مركز رب الأسرة في حالة عدم أهلية الزوج أو إيماده لأي سبب آخر تقدره المحكمة بل جعلت لها الحق في أن تطلب من القاضي عند عدم رضاها بأن تبسكن مع الزوج أن يعين مسكنا مستقلا لها ولأولادها اذا كان محل الإقامة الذي اختاره الزوج فيه خطر مادي أو أدبي على الأسرة (١)

٢٦٧ - الطلاق :

تعددت المذاهب المسيحية في الطلل الزواج ، فالكاثوليك لا يجعلون الزواج منحللا الا بالموت فقط ، وليس عندهم طلاق أصلا بل يجعلون الانفصال الجسماني بدلا من التطلق والبروتستنت يضمنون الى هذا السبب سببا آخر وهو الزنا والأرثوذكس يتوسعون في أسباب التطلق .

هذا مسارت عليه المذاهب المسيحية في الشرق ولا زالت متمسكة به ، مع توسع قليل فيها . أما البلاد الغربية فقد ذهبت في أسباب التطلق الى أكثر من ذلك بل جعلت قسوة الزوج على زوجته سببا من أسباب التطلق كما جعلت المعاملة أو لعب القمار سببا من أسباب التطلق وذلك لأن بقاء الباب مطلقا أمام الزوج أو الزوجة التي أصبحت حياتها أو حياته منقصة دائما أمر لا تتحملة الطبيعة الانسانية التي خلقت حرة مرحة .

وكل ذلك يجبرنا الى القول بأن اباحة الطلاق عند الضرورة التصوي أمر يصلح المجتمع ويرتقى على الحياة الزوجية في جو ترفرف عليه السعادة وتتحقق فيه الحكمة المقصودة من الزواج والتي جعلها الله تعالى نعمة من نعمه على الانسان اذ يقول :

« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة » .

(١) المرجع السابق ص ١١٨ - ١٤٤ .

وسنذكر التطلق والانفصال الجسائي في بعض القوانين الغربية فطبق
فيهما قانون الدولة التي ينتمى اليها الزوج وقت رفع الدعوى لأنهم المحتمل
أن تمكث الدعوى مدة طويلة قد يتحائل في أمثاتها الزوج على القانون فيغير
موطنه أو جنسيته بقصد تقويت حق معين على زوجته أو نحو ذلك. والقانون
الايطالى يعتبر الزواج سرا مقدسا تتدخل فيه ارادة الله تعالى مستندا الى
قول السيد المسيح « ما جمعه الله لا يفرقه انسان » ومن البدء خلقهما ذكرا
وأنثى واذن لهما بعد اثنين بل جسد واحد » .

وبذلك يعتبر التطلق أمرا مخالفا للدين المسيحى. والقانون اليونانى
يفتح للتطلق بابا واسعا فأجاز للقاضى التطلق اذا رأى أن الحياة الزوجية
قد تصلحت ، ويمكن القول أن القوانين المسيحية الغربية قد اتجهت في
التطلق صوب الطابع المدنى تأسيسا على أن العقيدة الدينية مسألة شخصية
بحثة متروكة للزوجين أنفسهما فاذا كانا يدينان بأن الزواج سر مقدس عملا
على بقاءه من تلقاء أنفسهما ؛ أما القانون فيجب أن يؤسس على قواعد عامة
تسرى على الكافة ولا شأن لها بالدين وبذلك بدأ ظل القانون الكنسى الذى
كان مصدر الهام القوانين والشرائع منذ بدء ظهور الدين المسيحى ينقص
شيئا فشيئا وحل محله فى أغلب البلاد الغربية القانون المدنى فخضعت هذه
البلاد للتطور خضوعا ظاهرا ويظهر ذلك فى القانون البولونى والبرتغالى
والانجليزى فقد كان القانون البولونى ينص على أنه بالنسبة للكاثوليك
الذين يدينون بمبدأ عدم انفصام الزواج بأى حال من الأحوال ، ولا يقولون
بالتطلق بل بالانفصال الجسائى فى أحوال معينة هى الزنا وسوء المعاملة .
وارتكاب أحد الزوجين جريمة أو جنحة ، وبالنسبة للأرثوذكس أو
البروتستنت كان يسمح لهم بالتطلق طبقا لعقيدتهم فيه ، فيجلبون التطلق
جائزا فى حالة الزنا وحدها ، فالكاثوليك من أهل بولونيا يخضعون لاختصاص
المحاكم العامة لأنها مقيدة بمبدأ عدم انفصام الزواج أصلا وبالنسبة لغيرهم
فالمحاكم الدينية هى التى كانت مختصة وحدها بالفصل فى التطلق ثم سوت
بين المواطنين وجعلت التطلق لهم جميعا مهما كانت عقيدتهم الدينية وأصبحت
المحاكم المدنية العامة مختصة بالحكم فى التطلق .. كما أن البرتغال وهى

كاثوليكية انتهت أخيراً إلى القول بالتطليق بجانب الانفصال الجماني ،
 وجعلت أسباب كل منهما واحدة . والقانون الأسباني كان لا يعرف التطليق
 بالنسبة للكاثوليك وأخيراً أجاز التطليق ثم منه مرة أخرى . والقانون
 الانجليزي أباح التطليق وتوسع في أسبابه حتى جعل منها حالة أسماها
 اقتراض الوفاة وهي حالة غياب أحد الزوجين غيبة منقطعة ألقها سبع سنوات
 بعد أن كان لايسع التطليق بل زاد على كل ذلك فجعل الهجر بنية عسدم
 العودة للحياة الزوجية عند استمراره ثلاث سنوات سبباً من أسباب التطليق
 وجعل القسوة المادية أو الأدبية والمرض العقلي سبباً من أسباب التطليق .
 وهكذا نلاحظ أن القوانين الغربية الحديثة قد أبلحت التطليق في كل
 حالة تعتذر فيها المعيشة الزوجية المستمرة المقصودة من الزواج . وهذا
 ماقلت به الشريعة الإسلامية منذ وجودها ، وهناك انفصال جماني قضائي
 ترتب عليه آثار التطليق فلا يرث أحد الزوجين من الآخر ويحكم على الزوج
 الذي تسبب فيه بالنفقة أو بحرمانه من حضارة الأولاد . وأسباب الانفصال
 الجماني القضائي في القانون الإيطالي الزنا أو الهجر أو سوء المعاملة التي
 تشمل الاعتداء والتهديد والخطر الجسيم والحكم بعقوبة جنائية .
 وأكثر الجمهوريات اللاتينية في أمريكا الجنوبية حذت حذو القانون
 الإيطالي في التطليق القضائي . ومن القوانين التي لا تعترف بالانفصال
 الجماني قضائياً كان أم رضائياً ، القانون البلقاري واليوناني ، والقانون
 البلجيكي أحاط التطليق الرضائي بضمانات . فقد اشترط أن لا يقل سن
 الزوج عن ٢٥ سنة والزوجة عن ٢١ سنة وألا يحصل هذا الاتفاق قبل مضي
 سنتين على الزواج ولا بعد فوات ٢٠ سنة عليه وأن لا تكون الزوجة قد
 وصلت إلى سن ٤٥ سنة على أي حال . ومن القوانين التي تسمح بالتطليق
 لأسباب خارجة عن إرادة الزوجين كالجنون والمرض العضال القانون الألماني
 والسويسري والسويدي والنرويجي والدانمركي والانجليزي والبولندي ،
 وغيرها ، فنص القانون الألماني على أنه إذا أصيب أحد الزوجين بخلل في قواه
 العقلية أو بمرض مستعص أو أصيب بمرض معد وتعدّر تحديد مدة شفائه
 منه جاز للزوج الآخر أن يطلب الحكم بالتطليق وقوانين بقية البلاد المذكورة
 تقرب من هذا .

ويضيف القانون اليوناني على ما تقدم مرضى البرص والصيب التناسلي .
 يسقط الحق في دعوى التطلق إذا لاحظت المحكمة أو قدرت أن المدعى
 أهمل رفع الدعوى مدة غير مقبولة أو إذا كانت القسوة قد وقعت من المدعى
 نفسه فحدث بالآخر إلى ارتكاب الخطأ المنسوب إليه فللمحكمة في هذه
 الحالة أن ترفض الدعوى . والقانون اليوناني يسقط الحق في دعوى التطلق
 إذا مضى على الأخطاء التي تسبب التطلق ستة كاملة ، ونص القانون الألماني
 واليوناني على أن المنع يسقط الحق في إقامة الدعوى (١)

٢٦٨ - آثار التطلق :

تشابه القوانين جميعها في آثار التطلق ، وسنكتفي بذكر آثار التطلق
 في القانون اليوناني مع الإشارة إلى نصوص بعض القوانين الأخرى ، فآثار
 التطلق في القانون اليوناني تنحصر في استرداد الزوجة المطلقة اسم أبيها
 والقانون الفرنسي والألماني يرخص كل منهما للزوجة باستعمال اسم الزوج
 مع الإشارة إلى كونه زوجها سابقاً لها إذا كانت قد اشتهرت به في أوساط
 معينة معاقبة على تيسير أعمالها بهذه الشهرة وإذا كان الزوج البريء قد
 أصابه ضرر أدبي أو مادي من تصرفات الزوج الخاطئ جاز له أن يطلب
 الحكم بالتعويضات وللزوج البريء أو المغيبون استرداد الهدايا والهبات التي
 كان قد قدمها للزوج المخطيء في أثناء الخطبة أو الزواج . والقانون الفرنسي
 نص على اسناد حضانة الأولاد إلى الزوج البريء الذي صدر حكم التطلق
 لصالحه حماية للأولاد من أن يتسرب إليهم الخلق السيء من الزوج المخطيء ،
 ويلزم الزوج الذي قضى بالتطلق بناء على أخطائه بأن يؤدي نفقة مناسبة
 للزوجة عند عدم قدرتها على الاتفاق على نفسها من ربح أموالها أو من المهنة
 التي كانت تزاولها أثناء قيام الزوجية والعبرة في تقدير النفقة بالحالة
 الاجتماعية القائمة عند انتهاء الزواج وإذا كان التطلق قد وقع بسبب خطأ
 الزوجة أو بخطأ الزوجين مما فلا تستحق الزوجة نفقة في نظر القانون اليوناني
 إذ أن هذه النفقة لا تمنح إلا في الحالة التي تكون فيها الزوجة بريئة من أي
 خطأ . وفي حالة الحكم بالتطلق بناء على أخطاء الزوجة وحدها في حين أن
 زوجها عاجز عن الاتفاق على نفسه وهي موسرة ألزمت بالاتفاق عليه في حدود

(١) للرجع السابق ص ١٤٤ - ١٦١

تقديرها المالية ولا تلزم بالاتفاق عليه من رأس مالها بل يرسم فقط بخلاف ما إذا حكم على الزوج بالنفقة فانه يلزم بأدائها حتى ولو استهلك رأس ماله. والقانون الفرنسي والسويسرى سويان بين الزوجين حين الحكم على كل منهما بأن يؤدي النفقة للآخر وعلى الزوجة المطلقة المساهمة في الاتفاق على الأولاد المرزوقين لها من الزوج المطلق اذا كانت مواردهم الخاصة لا تكفى وهذا واضح في القانون اليونانى والألماني والفرنسى واذا كان التطلاق مبنيًا على جنون أحد الزوجين فيلزم الآخر بالاتفاق عليه كما لو كان الخطأ واقعا منه ، والنفقة تتغير أو تسقط تبعا لتغير الظروف والأحوال كما لو أثرت الزوجة أو افتر الزوج أو كبر الأولاد وتوظفوا والمحكمة تهدر الأحوال وتحكم بمقتضاها وتنتهى النفقة اذا تزوج من له الحق فيها أو تم الاتفاق بين الطرفين على استبدالها بمبلغ اجمالى يدفع مرة واحدة وهذه الأحكام تؤخذ من القانون اليونانى والفرنسى (١)

٢٦٩ - آثار الانفصال الجسمانى :

لاختلف آثار الانفصال الجسمانى الذى تحكم به المحكمة عن آثار التطلاق التى ذكرناها الا فى حالة ما اذا اصطلح الزوجان المنفصلان ورجعا الى الحياة الزوجية مرة أخرى فان القانون الايطالى يحكم فى هذه الحالة بسقوط النفقة بشرط المساكاة والمعاشرة المنطوية على العاطفة المتبادلة التى يمكن القول معها بتحقيق الصالح العام بين الزوجين .

والقانون اليونانى نص على أن صفح أحد الزوجين عن أخطاء الزوج الآخر يسقط حقه فى طلب التطلاق المؤسس على هذه الأخطاء ولم يحدد كيفية الصفح والنفو وظروفه وأشكاله بل جعل الأمر فى ذلك متروكا لتقدير المحكمة المطلق . وجرت المحاكم فى ذلك على أن مجرد العودة للعيشة المشتركة لا يرقى وحده الى درجة الصفح فقد تكون هذه العودة اضطرارية أو تحت تأثير الخوف ولذا يشترط فى الصفح أن يكون مؤسسا على نسيان الماضى والتصميم على استئناف حياة زوجية هادئة مؤسسة على المحبة والتفاهم الروحى (٢)

(١) المرجع السابق من ١٦١ - ١٦٤ .

(٢) المرجع السابق من ١٦٥ - ١٦٦ .

الباب السادس ١١٤ - في الزناح والطلاق الاسرائيليين اقسام الاسرائيليين

٢٧٠ - اقسام الاسرائيليين :

جرى التقليد منذ أن كانت مصر تابعة للدولة العثمانية أن يصدر سلطان تركيا براءة تسمين حاخام رئيسا لليهود ، ومنذ أن انفصلت مصر عن تركيا سنة ١٩١٤ صار تسمين الحاخام من اختصاص رئيس الدولة المصرية ، وكان الحاخام يتولى الفصل في الأحوال الشخصية للاسرائيليين مع من يعاونه من رجال الطائفة ، وتوجد طائفة من الاسرائيليين تسمى القرائين تخالف باقي الاسرائيليين ولا تتبع الا التوراة وترفض ما جاء بالتلمود ، كما توجد طائفة أخرى تسمى الاشكنازيين . وأكثر الاسرائيليين ربانيسون يعملون بالتلمود ويعتونه المصدر الثاني للأحكام بعد التوراة .

٢٧١ - مصادر التشريع الاسرائيل :

المصدر الأول : التوراة ، وقد فصلنا القول فيها عند الكلام على التعريف بالتوراة والانجيل في الفقرة ١٥٤ ، وثاني المصادر التلمود ، ومعناه بالعربية النظام . وهو مجموعة من التعاليم التي قررها أحبار اليهود شرحا للتوراة واستنباطا من أصولها ، وهو يقسم الى كتابين تلمود أورشليم وتلمود بابل . والقرائيون الاسرائيليون لا يعترفون بالتلمود ويعطون لأنفسهم حرية

الفكر في شرح التوراة (١) وقد وصف المسيودي بفلي المؤلف الفرنسي في جمع الأحكام العبرية في خطاب أرميله الى المسيو ألفريد بكس «التلمود» اذ يقول له : شرع بنى اسرائيل وما أدراك ما شرع بنى اسرائيل ، ذلك الشرع الذى لا يزال تحت طلى الخفاء ولم يظهر ما بدا منه للناس الا على غير حقيقته ، انه لأقدم من قوانين الشرع الذى أنزله الله على موسى عليه السلام ليبلغه الى بنى اسرائيل فبلغه اليهم واتبعوه وحافظوا عليه . واعتقاد اليهود بهذا الشرع يخالف اعتقاد سائر الأمم في قوانينهم وأحكامهم ، فسائر الأمم تتبع أحكاما وقوانين اصلاحية تتغير وتبديل بالاتفاق والاستحسان تبعا للظروف وبحسب الزمان والمكان . أما اليهود فيعتقدون اعتقادا دينيا أن أحكام المعاملات والحدود الواردة في شرعهم من جملة الأحكام الدينية الواجب اتباعها والتمسك بها بدون تغيير ولا تبديل على مر الدهور والأعوام وقد رأينا الأمم امتزجت واختلطت بعضها ببعض حتى صاروا كأنهم أمة واحدة ، ولكن هذه العوامل لم تؤثر على اليهود بل لا يزال بينهم وبين سائر الأمم حاجز متين ، وسيبقى التلمود ما بقى يهودى على وجه الأرض فضلا عن أنه من أقدم الشرائع وأسبقها ، وكتب التفسير للتلمود كثيرة أشهرها شرع مشنا المؤلف في زمن سابق على ميلاد المسيح بنحو أربعمائة سنة ثم يليه شرح التلمود وهو شرحان أحدهما ظهر في أورشليم قبل ميلاد عيسى عليه السلام بنحو المائة سنة ، وثانيهما استغرق زمن وضعه في مدينة بابل نحو ستمائة سنة ، منها مائة سنة قبل الميلاد وخمسمائة بعده ، ثم شرح الأبحار المروفين باسم جديثونيم وهم علماء يهود بابل ، وقد استغرق زمن وضعه جملة قرون بعد الميلاد من الجيل السابع الى الجيل الحادى عشر ثم كتاب العالم الشهير موسى بن ميمون الذى ظهر في القرن الثانى عشر الميلادى ثم كتاب يعقوب بن أشير الذى ظهر في القرن الرابع عشر الميلادى ثم شرح يوسف قارو الذى ظهر ما بين ١٤٢٢ وسنة ١٥٢٣ وعنوانه « شلحان عروخ » أى المائلة المبسوطة ، وفي سنة ١٩١٢ أصدر الأستاذ مسعود حاي ابن شمعون كتابا جمع مبادئ وقواعد الشرعة الاسرائيلية في شكل مواد

وانتقى معلوماته من التوراة والتلمود ومن كتاب شلحان عروخ ومن كتاب
 يسمى « اليد القوية » لموسى بن ميمون (١) وقد تضمن الجزء الأول من
 هذا الكتاب الزواج والطلاق وما يتعلق بهما ، وتضمن الجزءان الأخيران
 بقية أحكام الأحوال الشخصية للاسرائيليين وسمى كتابه « الأحكام الشرعية
 في الأحوال الشخصية » وسنذكر هنا مواد الجزء الأول بنصها وتقسيمها
 بأبوابها لتعلم أحكام الزواج وما يتعلق به والطلاق وما يتبعه عند الاسرائيليين
 وليس لهم طوائف متعددة أحكامها كما تملكت طوائف المسيحيين كما سبق
 القول في ذلك عند الكلام على أحكام الزواج والطلاق للمسيحيين .

(١) اقتربات والقامات ص ٢ - ٣ .

الباب الأول ١١٥- في الخطبة

الخطبة :

- ١ — الخطبة عقد يتفق به الخطيان على أن يتزوجا ببعضهما شرعا في أجل مسمى بمرر مقدر بشروط يتفقان عليها .
- ٢ — القاصرة يجوز لوالدها أن يخطب لها ، وإذا كانت يتيمة جاز لوالدها أو أحد اخوتها أن يخطبوا لها .
- ٣ — الراشدة أمرها في نفسها ولكن جرت العادة أن والدها ينوب عنها متى كانت الخطبة بقبولها كما جرت العادة أيضا أن اليتيمة ينوب عنها والدها أو أحد اخوتها أو أحد أقاربها .
- ٤ — الخاطب أمره في يده ولا يجوز أن ينوب عنه أحد الا بتوكيل .
- ٥ — يصح فسخ الخطبة بإرادة الاثنين أو إبطالها بإرادة أحدهما .
- ٦ — لا تعد الخطبة شرعية الا بالسند الشرعي المعروف بالقنيان (٢)
- ٧ — يجوز توثيق الخطبة بمقد كتابي يشتمل على القنيان ، وعلى غرامة يلتزم بها من يعدل عن الخطبة من المتعاقدين .
- ٨ — تاقط الخطبة لا يلزمه دفع شيء آخر غير الغرامة (٢) المعروفة .
- ٩ — ومع ذلك فالغرامة تسقط اذا وجد سبب من الأسباب الآتية بياها :

(١) هو اقرب ما يكون بقراءة « الفاتحة عند المسلمين » إذ يصح الخاطب يده في يد الخطوبة أو وكيلها ويتعهدان على الخطبة .

(٢) تقسم هذه الغرامة بين الكتيبة والطرف المظوم نصين .

أولاً : إذا ظهر بأحد الخاطئين عيب لم يعلم به الخطيب الآخر .
 ثانياً : إذا طرأ المصيب أو حدث جنون أو مرض بعد الخطبة .
 ثالثاً : إذا ثبت شرعاً على أحد المائلتين ارتكاب النقصاء .
 رابعاً : إذا اعتنق قريب إحدى المائلتين ديانة أخرى أو مذهباً
 آخر .

خامساً : إذا ساء سلوك الخطيب أو أسرف .

سادساً : إذا اتضح أن الخطيب عديم التكسب .

سابعاً : إذا علم الخطيب أن الخطوبة مات لها زوجان .

مادة ١٠ — إذا توفي أحد الخاطئين بطلت الخطبة ولا غرامة وردت
 الهدايا كنص المادة ١٤

١١ — إذا قضت السلطة الشرعية باستحقاق الغرامة ولم يحصل
 دفعها ومات الملتزم بها لزم تركته .

١٢ — وفاة أب المخطوبة أو المتعهد بالغرامة لا تبطل العقد بل ينفذ
 وتسرى الغرامة على الورثة .

١٣ — إذا غير أحد الخاطئين محل إقامته من بلد إلى بلد فلا يجبر
 الآخر على الانتقال معه وتحق له الغرامة إلا إذا كان السفر
 إجباراً فتسقط الغرامة في هذه الحالة .

١٤ — إذا أهدي أحد الخاطئين شيئاً إلى الآخر وجب على المهدى
 إليه رده أو دفع قيمته إذا أفقده غير أنه الهدية إذا كانت
 من المستهلكات أو مما يتلف بالاستعمال فردها أو تعويض
 قيمتها غير واجب .

١٥ — للخطبة مع ذلك أحكام وقواعد متبعة في مصنفين باللغة
 الصرية أحدهما اسمه قية شالوم بالاسكندرية ، والآخر
 اسمه نهر مصرايم بمصر يجب اتباعهما والا فلا يصح
 التمسك بخطبة تكون مخالفة لأحكامهما ولا المتنازعة بشأنها
 أمام السلطة الدينية .

١١٦ - الباب الثاني في الزواج

- ١٦ - الزواج فرض على كل اسرائيلي .
- ١٧ - الدين والمذهب شرط لصحة العقد ، فاذا كان أحد الاثنتين من غير الدين أو من مذهب آخر فلا يجوز العقد بينهما والا كان باطلا .
- ١٨ - يصح أن يعقد بين اثنين كان أحدهما أجنبيا ثم اعتنق الدين أو المذهب اعتناقا شرعيا .
- ١٩ - اذا ارتد الاسرائيلي ثم تزوج شرعيا باسرايلية صح العقد كذلك اذا ارتدت الاسرايلية ثم تزوجت باسرايلي .
- ٢٠ - عقد الرجل على الزوجة من غير أن يراها مكروه .
- ٢١ - كذلك زواج الشيخ بهيبة وزواج المجوز بصبي زواج مكروه .
- ٢٢ - السن اللائقة لزواج الرجل هي ثمانية عشر عاما .
- ٢٣ - يجوز الزواج بعد بلوغ الثلاث عشرة سنة بالنسبة للرجل واثنتي عشرة سنة ونصفا بالنسبة للزوجة .
- ٢٤ - يجوز زواج الصغيرة بولاية أبيها متى أراد أو متى أرادت أمها أو أحد اخوتها ، اذا كانت يتيمة ورضيت .
- ٢٥ - الصغيرة المتزوجة بولاية أبيها لا ينقض عقدها الا بالطلاق ولو ادعت أن زوجها بغير قبولها .
- ٢٦ - تنقضى ولاية الأب في تزويج الصغيرة بطلاقها أو بوفاة زوجها .

٢٧ - للصغيرة اليتيمة التي زوجها أمها أو أحد اخوتها فسخ
العقد .

٢٨ - يقع الفسخ شرعا بقولها أمام شاهدين أنا لا أقبل فلانا
زوجا لى ولا أريد أن أبقى زوجا له أو قولها اتى أفسخ
عقد زوجى أو اذا زوجت نفسها من آخر .

٢٩ - يصح الفسخ بلا ائهاد من اليتيمة اذا وقع زواجها قبل
بلوغها بست سنين .

٣٠ - لحق الفسخ حد هو الحمل أو تجاوز الاثنى عشر سنة ولو
يوم .

٣١ - الفسخ من الصغيرة يسقط حقها فى المهر دون مؤجل
الصداق .

٣٢ - يجمل بالسلطة الشرعية أن تمنع زواج الصغيرة تحاشيا
من الفسخ فيما بعد .

٣٣ - القاصر لا يطلق بل يفسخ وانما هو يطلق اذا رشد
واختلى بزوجه .

٣٤ - لا ولاية ولا سلطة لأحد على العاقدين فى حال بلوغهما
من الرشد المنوه عنه بالمادة ٢٣ .

٣٥ - لا يجوز العقد على امرأة غير خالية أو غير ثابت طلاقها
شرعا أو وفاة زوجها .

٣٦ - المتوفى زوجها اذا لم يترك أولادا وكان له شقيق أو أخ
لأبيه عدت له زوجة شرعا ولا تحمل لميره مادام حيا الا
اذا تبرأ منها كص المادة ٤٣ .

٣٧ - لا يصح العقد مع وجود قرابة تحريم أو مانع شرعى .

- ٤٥ - يحرم التزوج بمن كان مريضاً بالخصيتين أو مخصبهما
ككثيرهما أو أحدهما أو مجبوب الاحليل .
- ٤٦ - يحرم على الكاهن التزوج بالملقة منه أو من غيره
وبالزانية ، فإذا تزوج أجبر على الطلاق وإذا أعقب كان
النسل خارجاً عن الكهنوت ، والمرأة من هذا النسل لا تصل
لكاهن .
- ٤٧ - الجنون المطبق في أحد الاثنين مانع من الزواج والا كان
باطلاً .
- ٤٨ - إنما يتعقد زواج الأخرس أو الخرساء بواسطة السلطة
الشرعية .
- ٤٩ - المطلقة أو الأرملة لا يجوز العقد عليها قبل انقضاء عدتها
اثنين وتسعين يوماً يحسب منها يوم الطلاق أو الوفاة .
صبية كانت أو مستنة ومقيمة مع زوجها أو بمزل عنه
حتى ولو لم يدخل عليها .
- ٥٠ - الحامل وأم الرضيع لا يجوز العقد عليها قبل الوضع أو قبل
بلوغ الرضيع أربعة وعشرين شهراً ، فطم أو لم يطم .
- ٥١ - ممنوع الزواج أيام السبت وأيام الأعياد المنهى عن العمل
فيها سواء أولئها أو أواخرها أو أواسطها .
- ٥٢ - كذلك التسعة الأيام الأول من شهر آب والأربعة والعشرون
التالية لميد الفصح ، ممنوع الزواج فيها وإنما يجوز فيها
التقديس عند الضرورة .
- ٥٣ - على الزوج أن يعتزل العمل سبعة أيام من يوم زواجه ولو
لم يكن أول زواج له متى كانت الزوجة بكرًا ، فإذا كانت
ثيبًا فثلاثة أيام ، وإذا كانت أول زوجة فسبعة .
- ٥٤ - لا ينبغي للرجل أن يكون له أكثر من زوجة ، وعليه أن
يحلف يمينًا على هذا حين العقد وإن كان لا حجر ولا حصر
في متن التوراة .

٥٥ - إذا كان الرجل في سعة من العيش ويقدر أن يبدل ، وكان له مسوغ شرعى جاز له أن يتزوج بأخرى (١) .

٥٦ - أركان العقد ثلاثة :

الأول : تسمية المرأة على الرجل وتقديسها (٢) عليه بقبولها ولو بخاتم يسطيه اليها يدا يده بحضور شاهدين شرعيين قائلًا لها بالعبرة : تقلست لى زوجة هذا الخاتم أو بكذا ان كان شيئًا آخر .

الثاني : العقد شرعيا مكتوبا .

الثالث : الصلاة الدينية صلاة البركة بحضرة عشرة رجال على الأقل .

٥٧ - الزوجة بلا تقديس لا تعد زوجة شرعا .

٥٨ - يجب أن يكون الشيء ملك الرجل والخاتم يلزم ألا يكون بحجر ولو ثمينًا .

٥٩ - التقديس من الصغير غير معتبر شرعا .

٦٠ - يجوز تقديم التقديس وارجاء الركنين الآخرين ، ولكن الزوجة ترتبط شرعا فلا تحل لآخر الا بالطلاق أو الوفاة .

٦١ - إذا لم يتوفر الركن الثانى والثالث المنصوص عليهما بالمادة

٥٦ فالتقديس وحده لا يكفى ، فلا يحق للرجل الدخول على الزوجة قبل استكمال باقى أركان الزواج .

٦٢ - يجوز للرجل أن يوكل غيره فى التقديس اذا منعه مانع عن الحضور بشخصه .

(١) لا بد من الالتجاء للهبة الدينية للاستئذان لأن عقد الزواج منصوص فيه على ذلك صراحة والمسوفات كعقود الزوجة أو كونها عاقر يمد ليرث ذلك قطعا وبعد متر متين .

(٢) التقديس معناه أنها أصبحت مقدسة تزوجها وحده محرمة على غيره وقد حبل الآن من التأخير بين التقديس وكتابة العقد للصحة المرجع فى قسم الأحوال الشخصية للمصريين

٦٣ - لا يصح أن يكون الوكيل أجنبيا أو أعمى أو غير بالغ عاقل
وشيد .

٦٤ - إذا ادعى أن التقديس لم يقع صحيحا لملة من الملل الشرعية
كان الفصل في ذلك للسلطة الشرعية .

٦٥ - اتفقت الرئاسات الدينية على أن التقديس إذا كان في غير
وقت عقد الزواج ولم يكن بواسطة مأذون شرعى عد لاغيا .

٦٦ - إقامة الرجل مع المرأة بغير كتابة عقد الزواج الشرعى ممنوع
ولو كان هناك تقديس .

٦٧ - عقد الزواج يعرف بالمعبرة بكلمة « كتوباه » (١) ويجب
أن يشتمل على ذكر المهر وحقوق وواجبات الزواج الشرعية
وما يشترطه الزوجان على بعضهما مما لا يخالف الأصول
أو الشرع وما يكون أخذه الزوج من الزوجة وما يجب عليه
لها من مؤجل الصداق .

٦٨ - العقد يتبع نظام وأحكام البلد الذى حصل فيه الا اذا نص
على ما يخالف ذلك .

٦٩ - تحفظ الزوجة عقد زواجها عند نفسها أو عند من شاعت من
أهلها وإذا فقد وجب تحرير عقد آخر فورا والا كانت إقامة
الرجل معها غير حلال شرعا .

٧٠ - ممنوع الزواج في أثناء أيام الحداد وهى ثلاثون يوما .

٧١ - اذا توفيت الزوجة فممنوع على الرجل أن يتزوج بمصلها
قبل فوات ثلاثة أعياد لا يحسب منها عيد الاستغفار ولا عيد
رأس السنة .

٧٢ - ومع هذا فللسلطة الشرعية أن ترى رأيا إذا وجدت ضرورة
للتجليل وعدم الانتظار .

(١) عقد الزواج اسمه الكتوباه وهو اقرب ما يكون الى عقد ابتدائى بالزواج وهو لا يصح
نهائيا الا اذا تم امام الكنيسة وهنا يجوز المدول منه دون غرامة .
المرجع فى قضاء الاحوال الشخصية للمصريين ٢٥١ .

١١٢ - الباب الثالث في مفارقة الزوج

/٢٧٤

- ٧٣ - متى زفت الزوجة الى زوجها حقت عليها طاعته والامثال لأوامره ونواهيه الشرعية .
- ٧٤ - على الزوجة خدمة زوجها بشخصها خدمة لا يمينها بها .
- ٧٥ - للرجل الحق فيما تكتسبه زوجته من كدها وقىما تبعده لقية وفي ثمرة مالها واذا توفيت ورثها .
- ٧٦ - كد المرأة كناية عن اشتغالها بما يشتغلن به نسوة البلد عادة فما تربحه من كدها هو من حق الرجل ما دام قائما لها بما عليه من الولجيات .
- ٧٧ - اذا كان الرجل موسرا أو كانت الزوجة دخلت له بمال غير يسير فلا يلزمها القيام بخدمة البيت الا بقدر ما ينبى .
- ٧٨ - على الزوجة اذا كانت هى وزوجها فقيرين أن تقوم بنفسها بخدمة البيت وبالرضاعة .
- ٧٩ - اذا ادعت المرأة ميسرة الرجل وهو ادعى الفقر فليها البينة .
- ٨٠ - اذا نذرت المرأة أن لا ترضع فنذرها لغو لا قيمة له .
- ٨١ - للرجل منع زوجته من ارضاع غير ولده بأجر واذا ثكلت طفلها فليس له الزامها بارضاع أولاد غيره .
- ٨٢ - ليس للرجل أن يكره زوجته على أن يرضع ولدها غيرها .

- ٨٣ — إذا عثرت الزوجة بقلية فهي من حق زوجها ما دام قائما بما عليه من الواجبات .
- ٨٤ — إذا صادف العثور على اللقية طلاقا فاسدا فلا يستحق الرجل اللقية .
- ٨٥ — المرأة ممنوعة من التصرف في أموالها بلا إذن من زوجها .
- ٨٦ — أموال المرأة نوعان ما قبضه الرجل وهو المعروف بالدوة وما لم يقبضه وإنما هو ينتفع به .
- ٨٧ — للزوجة أموالها بنوعها عند طلاق زوجها أو وفاته .
- ٨٨ — إذا هلك مال الدوة وهو النوع الأول كان هلاكه على الرجل .
- ٨٩ — الأموال الاتقاعية تستلمها الزوجة بحالتها التي تكون عليها قصت قيمتها أم زادت .
- ٩٠ — مال الدوة يرد الى الزوجة عند طلاق زوجها أو وفاته فإذا قصت القيمة عن أصلها وكان الشيء غير لائق للاستعمال فللزوجة الحق في قيمته الأصلية .
- ٩١ — إنما يجب رد الشيء عينا لا ثمننا الا اذا حصل التراضي على غير ذلك أو صار الشيء غير لائق للاقتفاع به .
- ٩٢ — اذا كان مال الدولة عبارة عن شيئين وقت الطلاق أو الوفاة صار أحد الشيئين بقيمة الاثنين للزوجة أخذ أحدهما واذا شاعت أخذ الباقي دفعت قيمته .
- ٩٣ — اذا دخلت الزوجة بأطيان ينتفع بها الرجل وكان بها وقت وفاته أو عند الطلاق ثمر فهو للمرأة ولو كان الوقت وقت الجنى أما اذا كان الثمر مجنيا فهو للرجل .

٩٤ — اذا صرف الرجل على الأموال الاتقاعية وطلب الطلاق فاما أن يكون انتفع أولا فان كان انتفع فلا حق له فيما صرفه ولو زاد عن المنفعة واذا لم يكن انتفع وعاد ما صرفه على العين بالتحسين فله قيمة ما صرفه بعد اليمين واذا كان المتصرف يريو عن قيمة التحسين فليس له الا قيمة التحسين لا كل ما صرف بعد حلفه اليمين هنا أيضا .

٩٥ — اذا كانت المرأة هي سبب الطلاق فما يكون صرفه الرجل على أموالها يأخذه سواء عاد ما صرفه على أموالها بالمنفعة أم لم يعد وسواء كانت المنفعة توازي المتصرف أم تقل عنه .

٩٦ — اذا كانت الزوجة قاصرة وفسخت العقد حاسبها الرجل على ما صرفه وحق له أجره نظير عمله كأنه أجنبي وحاسبته هي على ما انتفع به أو اذا شاء أخذ مصاريفه ولو انتفع بأكثر منها .

٩٧ — ليس للمرأة منع الرجل عن نفسها بغير عذر شرعى والا عرضت حقوقها للضياع كما سيجيء .

١١٨ - الباب الرابع في عقود الزوجه

٧٢٧٥

- ٩٨ - على الزوج أن يلتزم في عقد الزواج بالمهر لزوجه ولو لم يأخذ منها شيئا .
- ٩٩ - المهر الشرعى للبكر مائتا محبوب أو سبعة وثلاثون درهما فضة هية ولغير البكر النصف هية كانت الزوجه أم فقيرة .
- ١٠٠ - ما يأخذه الزوج من الزوجه يشترط لها عليه مضاعفا أو نصف مضاعف حسب عرف البلد .
- ١٠١ - ما للزوجه على الرجل عند الطلاق أو الوفاة بسوجب العقد لا يضم اليه المهر .
- ١٠٢ - يترتب على عقد الزواج ما يترتب عليه شرعا من الحقوق من حين العقد ولو لم يطل الرجل المرأة وكان لاما من الوطء .
- ١٠٣ - عقد الرجل على المرأة ووطؤه اياها وهى فى مرض الموت طعما فى أن يرثها لا يعتبران شرعا اذا توفيت .
- ١٠٤ - اذا كان الرجل آميا أو ادعى عدم العلم بشروط العقد فهو بشهوده حجة عليه .
- ١٠٥ - من المتبع بالقطر المصرى أن الرجل قبل الزواج بأسبوع يحضر الى السلطة الشرعية ويتفق على الشروط ويتحرر بها العقد وتأخذ عليه السلطة القتيان الشرعى وفى وقت الزواج تحلفه على الوفاء بشروط العقد .

- ١٠٦ — على الزوج للزوجة مهرها ونقوشها وكسوتها ومواقعتها وتمريضها إذا مرضت وإطلاق سراحها إذا أسرت ودفعها عند الوفاة وإذا ماتت بقيت في بيته تأكل من ماله ما دامت أرملة إذا شاعت هي وبناتها إلى أن يتزوجن .
- ١٠٧ — مؤونة الزوجة أكلها وشربها مما يأكل الرجل ويشرب ووجب عليه أن يوسع لها بقدر معيشة أهلها متى كان مقتدرا .
- ١٠٨ — يراعى في تقدير النفقة حالة الزوجين والزمان والمكان فإذا كان الرجل قديرا فعليه الضروري وأيام السبت والأعياد ممتاز .
- ١٠٩ — لا نفقة للزوجة على زوجها قبل ثلاثة شهور من يوم الزواج إذا سافر ضرورة أنه لم يتركها خالية أو لم يترك بيتها خاوية فإذا مضت الثلاثة شهور ولم تطلب الزوجة نفقة فلا تقدر لها إلا من يوم الطلب وإذا كان السفر هجرا وإيذاه حق لها تقدير النفقة من وقت سفره .
- ١١٠ — للزوجة أن تنفق على نفسها من مال الرجل في غيابه وليس له عليها إلا اليمين إذا فازعها والسلطة الشرعية حجز أمواله وبيعها تنفيذا لقضائها عليه بالنفقة .
- ١١١ — من كان مدينا للزوج أو مؤتمنا على وديعة له لزمه أن يخرج مما عنده لنفقة الزوجة وإذا أفرغ ذمته للرجل بعد انفار الزوجة إياه شرعا ضمن .
- ١١٢ — الإخراج مما في يد المدين أو المؤتمن يكون بقدر نفقة ستة أشهر فستة أشهر وهكذا تقبض منه الزوجة ما يكفيها شهرا فشهرا ويجوز ابداع القيمة عند أمين .
- ١١٣ — إذا استدان الزوج من أجل النفقة حال غياب زوجها لزمه الدين .
- ١١٤ — إذا تطوع أحد وأتفق على الزوجة فلا رجوع له على الزوج بغير إرادته وإنما إذا كان المتفق دائنا له وجبت المقاصة .

- ١١٥ - إذا أقفقت الزوجة على نفسها في غياب الرجل يبيعها شيئا من متاعه بحكم شرعى أو يلاحكم ثم هو ادعى عند حضوره أنه ترك لها ما يكفى للاتفاق وهي أنكرت صدقت يمينها وإذا صبرت الزوجة حتى يعود زوجها وطالبته بما أقفقت وادعى أنه ترك لها نفقة صدق هو يمينه .
- ١١٦ - إذا أقفقت الزوجة من كدها فليس لها مطالبة على الرجل وإنما ما يفيض عما أقفقت يكون لها دونه .
- ١١٧ - إذا عارضت الزوجة أن تتفق من كدها وأقفقت أكثر مما ربيحت وجب على زوجها أن يكمل لها ما نقص .
- ١١٨ - إذا اضطرت المرأة أن تبعد من منزل زوجها لسوء ما يتقوله عنها الجيران ولم تطلب نفقة عد سكوتها تركا وتنازلا بقدر ما يفوت من الزمن .
- ١١٩ - إذا قام شقاق بين الزوجين وكان الرجل السبب فيه واضطرت المرأة أن تترك يته واستدانت لتتفق لزمه الدين .
- ١٢٠ - للزوجة أن تأخذ لنفسها حكما شرعيا بالنفقة إذا أصيب زوجها بجنون أو عته .
- ١٢١ - الكسوة الشرعية هي كسوة الصيف والشتاء بحسب عادة البلد مع مراعاة حالة الزوج من يسر أو عسر .
- ١٢٢ - الحكم للزوجة بالنفقة والكسوة يعطى لها الحق أيضا في طلب ممكن شرعى بما يلزمه من الأثاث بقدر حالة الرجل .
- ١٢٣ - الخلاف بين الزوجين فى أمر الكسوة والأثاث هو كالخلاف بينهما فى أمر النفقة فتصدق هى يمينها أو يصدق هو يمينه كنص المادة (٩٠) .
- ١٢٤ - للمرأة على الرجل حق مباشرتها مع مراعاة قوته وصحته وعمله .

- ١٢٥ - ليس للزوج منع هذا الواجب من زوجته وإذا قصد بالتمتع تعذيبها عد في الشرع ظلماً مخالفاً .
- ١٢٦ - للزوجة أن تعتمد عن الموافقة اكتفاء بمولودين ذكر وأُنثى .
- ١٢٧ - إذا منع الرجل مرض صبرت امرأته ستة أشهر فإذا لم يشف جاز لها طلب طلاقها ولها مؤجل الصداق .
- ١٢٨ - إذا كان المرض يرجى شفاؤه فللمسطة الشرعية مد المهلة .
- ١٢٩ - إذا شاء الرجل أن يسافر استأذن زوجته ولها منه إذا كان السفر إلى جهة بعيدة .
- ١٣٠ - إذا امتنع الرجل عن المرأة بكراهية واكتفى بما لها عليه من باقى الواجبات تطالب بحقوقها كالأرملة .
- ١٣١ - على الزوج أن يتفق على علاج زوجته إذا مرضت فإذا أزم من مرضها خيرها بين أخذها حقوقها لتتفق على نفسها وبين الطلاق ولكنه تخير معقوت .
- ١٣٢ - إذا جنت المرأة فلا يمنع هذا من الاتفاق عليها وعلى الرجل أن يمالجها وإذا شاء الزوج بأخرى جاز للمسطة الشرعية لاجابة طلبه .
- ١٣٣ - على الرجل أن يعمل ويتفق لاطلاق زوجته من الأمر إذا أسرت وليس له أن يطلقها من أجل أسرها ولا أن يتفق من مالها إذا كان موسراً .
- ١٣٤ - للمسطة الشرعية أن تستعين بمال الرجل فكأ كما لأمر زوجته في حال غيابه .
- ١٣٥ - إذا ظهر أن الزوجة غير حل لزوجها فلا يلزمه اطلاق أسرها وإنما يلزمه طلاقها بشير انتظار رجوعها وعليه مالها في المقد من الحقوق .
- ١٣٦ - غير مكلفين شرطاً ورثة الرجل بإطلاق أسر المرأة .
- ١٣٧ - على الرجل إذا ماتت زوجته أن يحتفل الاحتفال اللائق بدفنها ويبنى لها القبر المناسب ويقوم بما يلزم حسب عرف البلد لمراعاة درجة أهلها ودرجته .

- ١٣٨ - إذا امتنع الرجل عن الصرف على ذلك وأنبرى شخص آخر
وصرف جاز له الرجوع عليه بما صرفه والسلطة الشرعية
تعيه على ذلك .
- ١٣٩ - يجوز للسلطة الشرعية إذا لم يكن الرجل حاضرا أن تباع
من أمتته بقدر ما يكفي لمصارف اللفن والمأتم بنسبة
مكاته ومكاته أهلها .
- ١٤٠ - مصارف دفن الأرملة ليست على ورثة زوجها وإنما هي
على ورثتها هي بموجب عقد زواجها .
- ١٤١ - ليس للرجل أن يطلق زوجته لمة العقم إذا لم يرض لها عشر
سنتين لم ترزق فيها وإذا كانت غير بكر فخص .
- ١٤٢ - ليس لرجل أن يسافر برا أو بحرا بلا إذن زوجته .
- ١٤٣ - ليس للرجل أن يتصرف فى شيء من مال زوجته بغير إذنها .
- ١٤٤ - يصح أن يزيد الرجل بعد الزواج ما شاء على ما لزوجه فى
العقد من الحقوق .
- ١٤٥ - ما يملكه الرجل يكون ضامنا شرعا لما لزوجه من
الحقوق .
- ١٤٦ - ممنوع ضرب الرجل امرأته ولا من أجل تأديبها بل عليه
أن يحبها ويحترمها .
- ١٤٧ - للزوجة أن تهب أو تبيع كل أو بعض ما لها من الحقوق
فى العقد ، فعند الطلاق أو وفاة الزوج يؤول الحق
الموهوب أو المبيع الى الموهوب له أو المشتري .
- ١٤٨ - يصح أن تكون الهبة أو البيع للزوج ، غير أنه يجب فورا
تجديد عقد الزواج بقيمة المهر متى كانت الهبة أو البيع
لا فى بعض الحقوق بل فيها جميعها .
- ١٤٩ - يبطل تنازل المرأة عن حقوقها التى لها فى العقد إذا كان
نتيجة تدليس أو اكراه .

١١٩- الباب الخامس في المنازعات الزوجية

١٥٠ - إذا ادعى الرجل أن زوجته ليست بكرًا وهي أنكرت عليه ذلك ، وتنفّر الاثبات ، فالرجل يصدق بعد قبوله الحرمان الشرعي (١) .

١٥١ - دعوى انكار البكارة لا تقبل إذا لم تكن على أثر أول اختلاء بالزوجة .

١٥٢ - ظهور عدم البكارة يبيح للرجل الطلاق وعليه رد ما في العقد من الحقوق مخصوصا منها قيمة المهر الشرعي بعد حلف الزوجة اليمين بأنها لم تعرف رجلا قبل زواجها .

١٥٣ - إذا أثبت الزوج أنها تصرفت في بكارتها أو هي أقرت بذلك أو أبت أن تحلف اليمين فلا حق لها الا فيما دخلت به .

١٥٤ - إذا ادعت أن سبب زوال البكارة عارضى صدقت بعد قبولها الحرمان الشرعي .

١٥٥ - إذا تكرّر ثلاث مرات متواليات عقد الزواج ظهور دم الحيف في الزوجة حين اختلاء الرجل بها حرمت عليه ووجب عليه تطليقها وليس عليه الا ما دخلت به ولا يجوز عقده عليها ثانية .

١٥٦ - إذا مر أول اختلاء بلا ظهور دم ثم تكرّر الظهور كما تقدم في المادة السابقة فالطلاق واجب ، وللمرأة كل ما لها من الحقوق في العقد .

(١) الحرمان الشرعي هو امتناع الزوج من معاينة زوجته ورطبها

- ١٥٧ - المصلحة الشرعية النظر والفصل فيما اذا كان الدم ذم بكاراة
أو دم حيض .
- ١٥٨ - اذا ظهر أن المرأة ممية بحيث لا تليق للرجال فليس لها
عقد الطلاق الا ما دخلت به فاذا هي ادعت اللياقة فحمت
شرعا وبقيت بلا نفقة حتى يتم التخص .
- ١٥٩ - اذا ظهر بالزوجة عيب شرعى لم يكن يعلم به الرجل فليس
لها عند الطلاق الا ما دخلت به بكارا كانت أم ثيبا .
- ١٦٠ - كل زيادة أو نقص أو تلف أو فساد أو أى رائحة كرهية
فى المرأة هو عيب شرعى .
- ١٦١ - اذا كان العيب غير خفى أو علم به الرجل وسكت عد
راضيا به فاذا رغب فى الطلاق مع ذلك لزمته حقوق
زوجته جميعها .
- ١٦٢ - اثبات العلم على الزوجة وعلى الرجل النفى .
- ١٦٣ - لا تقبل جهالة الرجل بالعيب مهما كان خفيا اذا دخل على
المرأة ولم يتكلم .
- ١٦٤ - عقم الزوجة عشر سنين أو خمسا اذا كانت ثيبا يوجب على
الرجل شرعا أن يطلقها ، ولها ما لها من الحقوق فى العقد
وللرجل أن يتزوج عليها اذا قبلت وكان ذا ميسرة .
- ١٦٥ - يشترط لمدة العقم أن تمضى والزوجان مقيمان معا لم
يمتنع الرجل عن زوجته بإرادته أو بغير إرادته ، والاسقط
من المدة ما يسقط .
- ١٦٦ - اذا أجهضت المرأة ابتداء حساب المدة من يوم الاجهاض .
- ١٦٧ - اذا تكرر الاجهاض بعد الزواج ثلاث مرات تلو بعضها
جائز للرجل الطلاق ، وللزوجة ما لها فى العقد من الحقوق .
- ١٦٨ - اذا عجز الرجل عن ايفاء ما تزوجه من الحقوق فى عقدها
وكان الطلاق واجبا أو جائزا شرعا ، فللمصلحة الشرعية أن
تقضى بالطلاق وانظار الرجل الى ميسرة .

١٦٩ — من منعت نفسها عن زوجها لكرهيتها إياه فليس لها غير ما هو موجود مما دخلت به ولا حق لها فيما اشتراه لها من مال أو أهدها إليها .

١٧٠ — إذا كان امتناعها لمخاصمته ومنازعتها إياه أنذرهما الشرع بضياع حقوقها أربع مرات متوالات في كل أسبوع مرة فإذا بقيت على امتناعها وأبت الطلاق انتظر عليها سنة لا تجب فيها النفقة فإذا مضت بلا ثمرة يؤمر بالطلاق ، وليس لها إلا ما هو في حيازتها مما دخلت به .

١٧١ — ما كان في حيازة أبي الزوجة مما دخلت به يعتبر كما لو آه في حيازتها هي .

١٧٢ — إذا كرهت المرأة الرجل وأبت منه الطلاق أمهلت سنة ، فإذا رغبت في الصلح قبل مضي السنة والرجل يأبى إلا طلاقها فعليه حقوقها ، وإذا كانت رغبتها في الصلح بعد انقضاء السنة فالرجل مخير ، فله أن يطلق ولا حقوق لها .

١٧٣ — إذا رفضت الزوجة الطلاق في الحالتين المنصوص عليهما بالمادة السابقة جاز قبول الطلاق بلا توقف على حضورها أو إرادتها .

١٧٤ — إذا مضت السنة ولم يحصل صلح وتوفيت الزوجة فلا يؤثر هذا على الميراث أما إذا توفي الرجل ، وكان قد مضى شهر بعد السنة فحقوق المرأة ساقطة شرعا .

١٧٥ — إذا كان للكرهية عند الزوجة عذر مقبول كأن كان الرجل مقامرا أو مسكيرا أو ساقط الأخلاق أو مهددا لها في نفسها أو في مالها فلا تعد كراهة شرعا ، وإنما للسلطة الشرعية النظر والحكم في شأنها .

١٧٦ — لا يجوز للرجل التزوج على زوجته الكارهة قبل طلاقها شرعا .

١٧٧ - تسقط حقوق الزوجة إذا خالفت الشرع أو الألف أو زنت .

١٧٨ - تعد الزوجة مخالفة للشرع إذا ارتدت أو أطعت زوجها بغير علمه شيئا محرما شرعا أو تكتمت الطمث حيث يجب عليها الاخبار به أو حدثت زوجها بالأذى .

١٧٩ - تعد الزوجة مخالفة للأدب إذا خرجت عن اللياقة والاحتشام أو فعلت على زوجها أو أبويه بالسب والشتم .

١٨٠ - على الرجل أن يشهد على زوجته عند مخالفتها الأدب شاهدين عدلين وينتهرها أمامهما بسقوط حقوقها إذا عادت إلى المخالفة ، وهذا تسقط حقوقها عند الطلاق والا فلا .

١٨١ - إذا ثبت شرعا زنا المرأة حرمت على زوجها وكلف بطلاقها بلا حقوق .

١٨٢ - قد ترمى المرأة نفسها بالزنا ابتغاء التخلص من الرجل والتزوج بغيره فلا يسول على كلامها ، والحال هذه إلا إذا أقرها الزوج .

١٨٣ - ليس لمن ثبت عليها الزنا عند الطلاق غير ما هو موجود مما دخلت به فما فقد أو سرق أو تلف أو بيع لا حق لها فيه .

١٨٤ - إذا كان الزنا اغتصابا شرعا فلا تحرم الزوجة ولا تسقط حقوقها .

١٨٥ - الزنا اغتصابا يحرم الزوجة شرعا على الكاهن ويوجب طلاقها مع بقاء حقوقها .

١٨٦ - إذا نظر الرجل امرأته تزنى أو علم من قرة أو اعتقد زناها حرمت عليه ووجب الطلاق ولا حقوق لها إلا إذا حلفت .

١٨٧ - يجوز أن يكون الزاني أحد الشاهدين ويجوز أن يكون الشاهد الآخر شاهد سماع من لسان الزوجة .

- ١٨٨ — إذا نهى الرجل امرأته عن أحد وأبقرها بحضرة شاهدين
ثم ثبت اختلاؤها به ومكثها معه وقتاً ما حيرت على
زوجها ولا حق لها .
- ١٨٩ — لا يسقط حقها وإنما تحلف أولاً إذا كان انفارها لا في
حضرة شاهدين أما إذا اعترفت بالاختلاء فلا حق لها .
- ١٩٠ — تحرم المختلية على من اختلت به وإذا عقد عليها كلف
شرعاً بطلاقها .
- ١٩١ — إذا حلف الزوج زوجته ألا تكلم الساق معينا وأبقرها
يسقط حقها ولم تمثل كانت مخالفة شرعاً وضاعت عليها
حقوقها .
- ١٩٢ — إذا اختلفت جهة إقامة الزوجين ولم ينص في العقد على
جهة منهما اتبعت جهة الزوج وليس للزوجة أن تتوقف
والا أضاعت مهرها ومؤجل صداقها .
- ١٩٣ — إذا اتحدت جهة الإقامة فليس للرجل إكراه زوجته على
السفر معه وإنما يجوز الانتقال في ذات الجهة من مدينة
إلى مدينة أو من قرية إلى قرية بحيث يكون للوطن للراد
الانتقال إليه لا أقل جودة من الأول ولا أقل يهوداً .
- ١٩٤ — للسلطة الشرعية منع الرجل عن السفر حتى يطلق زوجته
إذا كانت الجهة المراد الانتقال إليها غير موافقة مهما كان
اضطراره .
- ١٩٥ — للسلطة الشرعية النظر والفصل إذا كان الانتقال لسبب
تضرر الميشة في الجهة الأولى .
- ١٩٦ — إذا اضطهد أهل الرجل زوجته فكرهت أن تقيم معهم
وطلبت لها مسكناً خاصاً أجيبت إلى طلبها .
- ١٩٧ — اد . ثوب الاضطهاد لعله أن لا جيران وجب اتخاذ
مسكن آخر غير منفرد .
- ١٩٨ — إذا لم يكن هناك اضطهاد وأصرت الزوجة على الاستقلال
علت كارهة شرعاً كحكم المادة ١٦٩ .

- ١٩٩ - إذا سبب مبيعاً أهل الزوج إلى مسكته فكثير صنحو زوجته فلها منهم شرعاً .
- ٢٠٠ - ليس للرجل منع أبوى زوجته عنها وقت مرضها أو وضعها .
- ٢٠١ - ليس للرجل منع زوجته عن أبوها مرة في الشهر وفي كل عيد .
- ٢٠٢ - للرجل قتل مسكته ولو كان ملك الزوجة إذا تآذى من الحيران ، وكذلك للزوجة هذا الحق .
- ٢٠٣ - إذا طرأ على الرجل بعد الزواج عيب أو عاهة فلا يسوغ هذا للمرأة طلب طلاقه ، وإذا تشزت سرى عليها حكم المادة ١٦٩ .
- ٢٠٤ - إذا كان الطارئ برصاً أو مرضاً معدياً كلف الرجل بالطلاق ، وللشرع أن يأمر بالعيولة ولو أبت الزوجة ما لم تتمهد شرعاً أنها لا تختلى به .
- ٢٠٥ - إذا كان المرض صرعاً في أحد الاثنين وجب الطلاق ولا تسقط حقوق الزوجة وإذا أصر الرجل فنقرة إلى ميسرة .
- ٢٠٦ - إذا كان بالرجل رائحة كريهة في أنفه أو فمه أو لآله اشتغل دباغاً وما أشبه ذلك ، جاز إجابة طلب زوجته الطلاق .
- ٢٠٧ - إذا علمت الزوجة بالرائحة أو العرقه ورضيت فليس لها طلب الطلاق .
- ٢٠٨ - ومع ذلك فللسلطة الشرعية النظر والتصل في عدم استطاعة الزوجة تحمل زوجها .
- ٢٠٩ - إذا مات الرجل عن غير عقب وكان أخوه معيماً مثله في رائحته أو حرقة فلها شرعاً أن ترفض الزواج به وعليه إبراؤها ولا تسقط حقوقها .
- ٢١٠ - إذا كان الرجل عنيماً أو عقيم الماء وكالت الزوجة في عوز إلى غلام جاز لها طلب الطلاق .

- ٢١١ - يجب أن يكون قد مضى عشر سنين أو خمس حسب نص المادة ١٦٤ وما يليها وألا يكون غرض الزوجة حصولها على حقوقها حينئذ يجوز الطلاق وللزوجة مهرها ، وما دخلت به .
- ٢١٢ - يجب أولا أن تقبل الزوجة الحرمان الشرعى على نفسها بأنها صدقة وحسنة القصد .
- ٢١٣ - إذا كان عقم الرجل محققا وجب عليه الطلاق وللزوجة مهرها وما دخلت به بلا حرمان .
- ٢١٤ - إذا منع الرجل نفسه عن زوجته بلا موجب عدل كارها ولزمه طلاقها مع أداء حقوقها .
- ٢١٥ - إذا أعوز الرجل حتى لم يعد في وسعه القوت الضروري لزمه الطلاق وبقيت حقوق الزوجة دينا في زمته .
- ٢١٦ - إذا اعتاد الرجل الزنا أو اعتاد ضرب زوجته أو إغرامها غير الحلال جاز إجابة طلبها الطلاق .
- ٢١٧ - ضرب الزوجة محرم شرعا وإذا اعتاده الرجل وبخه الشرع وحلقه ألا يموت فإن حث وعاد أمر بالطلاق ودفع الحقوق .
- ٢١٨ - إذا كان للضرب باعث شرعى من جهة الزوجة فلا يصح لها طلب الطلاق .
- ٢١٩ - إذا تضرع معرفة أى الاثنين المسبب للكسر لعله أن لا جيران يشهدون وجب اتخاذ مسكن آخر .
- ٢٢٠ - إذا تكرر من الزوجة شتم زوجها وبغت وأنذرت فإذا عادت سقطت حقوقها .
- ٢٢١ - إذا تكدرت المعيشة لسوء أخلاق الزوجة أو لتشده في الاتفاق جاز لزوجته طلب الطلاق .
- ٢٢٢ - إذا تركت الزوجة المنزل هربا من الضرب واضطرت أن تستدين لتنفق لزم زوجها الدين .

١٢٠- الباب السادس في حقوق الرعية بعد وفاة زوجته

٢٢٣ / ٢٢٧ - كل ما تملكه الزوجة يقول بوفاتها ميراثا شرعيا الى زوجها وحده لا يشاركه فيه أقاربها ولا أولادها سواء كانوا منه أم من رجل آخر .

٢٢٤ - اذا ماتت الزوجة ثم استحق ورثتها ارثا لوفاة مورثها بعدها فلا شيء من الموروث هنا الى الزوج .

٢٢٥ - المتبع الآن في مصر وسوريا وأورشليم أن الزوجة اذا لم يكن لها ذرية من زوجها ، وكان لها وريثة فلهم نصف ما دخلت به بعد خصم نفقات الجنازة والمدفن والقسرات والاحساسات وختام السنة حسب عرف البلد .

٢٢٦ - يكفي مولود واحد ولو يموت على أثر موت أمه بشرط أن يكون عمره لا أقل من ثلاثين يوما وبهذا يمنع ورثتها عن مشاركة زوجها في الارث .

٢٢٧ - لا يخضع شيء مما قد يكون أتعفه الزوج على الزوجة قبل وفاتها ولو كان ديناً عليه أو مهما بلغت قيمته .

٢٢٨ - يراعى في تلك النفقات حسب ونسب الزوجة اذا كان أكبر .

٢٢٩ - اذا لم يظهر للزوجة وارث غير زوجها فله التركة ثم اذا ظهر وارث غيره اقتسم معه .

٢٣٠ - يجوز اتفاق الزوجين في العقد على منع وريثة الزوجة من مشاركة الزوج في ميراثها بعد وفاتها .

- ٢٣١- ليس لورثة الزوجة مشاركة زوجها فيما تركته من كتب كبيعها أو فيما هو مملوك لها ملكا خاصا ولا فيما دخلت به من أمتعة وثياب ولا فيما اشتراه لها الزوج من ماله من الحلوى قبل أو بعد الزواج ولا في هدايا الخطوبة أو الزواج أيا كان مهديها .
- ٢٣٢- ما عديم أو تلف أو سرق أو فقد أو بيع مما دخلت به الزوجة لا حق للورثة أن يطالبوا الزوج بشأته .
- ٢٣٣- إذا لم يصدق الورثة الزوج حلف لهم اليمين شرعا .
- ٢٣٤- إذا باع الرجل شيئا من مال الزوجة واشتغل بشئ أو أخذ به شيئا آخر وكان الثمن أو البديل موجودا لم يزل فلورثة الزوجة مشاركة الرجل فيه .
- ٢٣٥- إذا أبدل الزوج شيئا لزوجته بأخر أئمن منه فمشاركة الورثة له لا تكون في الزيادة عن القيمة الأصلية .
- ٢٣٦- إذا لحصل الشيء أن ينسب للزوج كان هو أولى به شرعا ضرورة أن الشيء في حوزته وأنه الوارث الوحيد لولا عدم وجود ذرية له من زوجته .

١٢١ - الباب السابع

في حقوق الأرملة

٢٣٧ / ٢٣٨ - ما يكون للزوجة على زوجها من الحقوق بمقتضى العقد يعتبر دينا لها في ذمته يستحق عند الطلاق أو الوفاة .

٢٣٨ - للأرملة أن تعيش من مال الرجل ولو أوصى بغير ذلك وليس للورثة منعها بإعطائها مالها من الحقوق في العقد إلا إذا كان العقد أو العرف يخالف ذلك .

٢٣٩ - إذا كان من عرف البلد أو من مقتضى العقد أن لا نفقة للأرملة بعد وفاة زوجها بغير رضا الورثة فلها شرعا نفقة ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة .

٢٤٠ - تسقط نفقة الأرملة إذا طالبت شرعا بما لها من الحقوق بمقتضى العقد ولو لم يباذر الورثة إلى الوفاء إلا إذا كانت المطالبة ناشئة عن مضايقتهم إياها أو عن غشهم لها . كذلك إذا هي خطبت أو تهلست تسقط نفقتها .

٢٤١ - إذا كانت المطالبة قاصرة على مجرد ما دفعته دونه إلى الرجل فلا تسقط نفقتها ولو حصلت على مطلوبها .

٢٤٢ - لا تسقط نفقة الأرملة إذا هي طلبت من الورثة مباشرة ما لها من الحقوق في العقد وأبوا أن يدفعوا إليها أو زعموا أن ليس عندهم ما يكفي .

٢٤٣ - إذا تصرف الزوج في حقوقها حال حياة زوجها أو بعد وفاته سقطت نفقتها قبل الورثة .

٢٤٤— ليس للأرملة نفقة إذا كانت تنازلت عما لها من الحقوق في عقد زواجها إلى الرجل ولكن إذا كان تصرفها قاصرا على البعض دون الكل حق للورثة أن يردوا إليها باقى ما لها ليسقطوا نفقتها .

٢٤٥— إذا سكنت الأرملة مستئين عن طلب النفقة أو ثلاث سنين إذا كانت موسرة عد هذا تنازلا عن المدة الماضية الا إذا كان في حوزتها مال الرجل تنفق منه أو استدانت لتنفق .

٢٤٦— إذا طالبت الأرملة الورثة بالنفقة وادعوا أنهم قاموا بها فإن كانت تزوجت فعليها البينة أو صدقوا يمينهم والا فالبينة عليهم هم أو هي تصدق يمينها .

٢٤٧— إذا خصص الرجل للمرأة عقارا تنفق من ريعه بعد وفاته وأرعى الريع عن النفقة فالفائض لها وإذا قص الريع كملت لنفسها من مال التركة الا إذا كان الغرض من تخصيص العقار أن يكون ريعه في مقابل النفقة وقبلت المرأة ذلك .

٢٤٨— يشترط في العقار أن لا يكون متعلقا به حق للغير يمنع من استغلال النفقة منه .

٢٤٩— إذا تصرف الرجل أو ورثته في العقار بعد التخصيص فهذا التصرف على المرأة وبقي لها حقها الشرعى في النفقة وانما يجوز لها أن تحتج وتعارض في التصرف قبل حصوله .

٢٥٠— إذا كان تصرف الرجل هبة فلا تصح الا إذا كان حصولها في حال صحته وسلامته عقله .

٢٥١— إذا كان التصرف وصية فلا يسرى على المرأة .

٢٥٢— إذا تنيب الزوجان ثم هي رجعت وحلها لوفاء زوجها حق لها طلب النفقة أو ما لها في العقد من الحقوق والخيار لها وإذا ادعت أنه طلقها عاشت من مال التركة بقدر ما لها في العقد من الحقوق إلى أن تستوفأها مقاصة .

٢٥٣- إذا ترك الرجل مالا متقولا وكان في غير حوزة المرأة فليس لها منعه عن الورثة بحجة أن لها نفقة تخشى عليها ولو كان الرجل موصيا لها بالمال لنفقة وإذا حازت المرأة للمال وكان غير زائد عن الحد المقبول للنفقة فعليها أن تسلم بقدر الزيادة ولا تعد المرأة حائزة إذا لم تكن حازت ذات الشيء ، وبشخصها .

٢٥٤- إذا مات الرجل عن أكثر من زوجة فلا عبرة للأقسامية في قيمة النفقة بل كلهن سواء .

٢٥٥- إذا طلبت الأرملة نفقة بعد الذي استحوذت عليه من مال التركة بحجة أنه لم يكفها فعليها البين شرعا بأن ما استحوذت عليه لم يكفها يقينا ما فات من الزمن .

٢٥٦- للسلطة الشرعية أن تبيع من مال التركة لأجل النفقة ولا يجوز للأرملة أن تبيع بنفسها إلا بحضرة ثلاثة شهود عدول وإنما يجوز لها بأن ترهن مباشرة .

٢٥٧- لا يجوز البيع إلا بقدر ما يكفي نفقة مدة ستة أشهر فسته وهكذا عند اللزوم ولا يطل من الثمن إلى الأرملة معجلا إلا قدر ما يكفيها شهرا فشهرها وهكذا وإذا لم يبق من التركة إلا قدر ما يكفي الحقوق التي لها في العقد فلها أخذها .

٢٥٨- إذا كان الشيء اللازم يمه من التركة يزيد ثمنه عن مقدار النفقة اللازمة لمدة الستة أشهر جاز للسلطة الشرعية بيعه مع ذلك .

٢٥٩- تدفع النفقة معجلا وشهرا فشهرها لا أقل .

٢٦٠- للأرملة المكسوة شرعا وإذا لم يرق لها أن تقيم في منزل الورثة حق لها مسكن شرعى وعاشت كما كانت تعيش مع زوجها .

٢٦١- إذا أرادت الأرملة أن لا تقيم في مسكن شرعى بل عند أبوها أو أقربائها وطلبت نفقة حق للورثة معارضتها بحجة أن إقامتها معهم خير لها ولهم إلا إذا كان هناك أسباب شرعية تسوغ لها ذلك الاتقال .

- ٢٦٢- الورثة غير مكلفين شرعا بفك أسر الأرملة إذا أمزت ولا نفقة
 دفعها ومأتمها ولا بمعالجتها إذا مرضت مرضاً غير عادي فهي
 لها حقوق بمقتضى العقد يتفق منها على ذلك .
- ٢٦٣- ما تكسبه الأرملة من كدها هو للورثة ما داموا قائمين بنفقتها
 ولها أن لا قبل كسب كدها نظير النفقة .
- ٢٦٤- للأرملة أجر على الرضاعة ما لم يكن لها نفقة قائمة شرعا .
- ٢٦٥- لا تنقص خدمة الأرملة البيت إلا بمقدار خدمتها زوجها .
- ٢٦٦- إذا اعثرت الأرملة ببقية فهي لنفسها وإذا اقتضت من النفقة
 فالتأنيص للورثة وليس لهم أن يتنصوا كمورثهم بأموالها
 الخاصة بها ..
- ٢٦٧- على الأرملة اليمين شرعا أنها لم تختلئ ولا أخفت شيئا من مال
 الرجل وبعد هذا لها استلام حقوقها .
- ٢٦٨- لا تجب اليمين شرعا إذا كانت المطالبة بما دفعته الزوجة
 لا يكلل حقوقها في العقد أو بأموالها الخاصة بها أو بالشيء
 المخصص لنفقتها .
- ٢٦٩- إذا كان ما تطالب به الزوجة غير موجود بينه فاليمين واجبة .
- ٢٧٠- النفقة لا تتوقف على حلف اليمين المنوه عنها .
- ٢٧١- إذا لم تحلف الأرملة اليمين وماتت مات حقها إذ لا ارث في
 مال يجب له اليمين شرعا إلا بالحلف .
- ٢٧٢- لا تحلف الأرملة اليمين إذا كان الرجل خصص لها عقارا
 تتمتع منه بقدر ما لها من الحقوق .
- ٢٧٣- لا يقدح في هذا التخصيص إذا جاء بيان حدود المقار قاصرا
 على بعضها دون البعض .
- ٢٧٤- ليس للأرملة امهالها في تأدية اليمين ريثما يرشد أولادها رجاء
 أن ينفوها .
- ٢٧٥- يصح إعفاء الرجل امرأته من اليمين وهو مريض سواء كان
 الاعفاء شفها أو كتابيا وانما للسلطة الشرعية النظر في عبارة
 الاعفاء .

٢٧٦- للورثة الحق أن يضمنوا من حقوق الزوجة قيمة ما اشتراه لها الرجل من ماله من الثياب .

٢٧٧- المطلقة بلا سبب شرعى لا يخضع من حقها من ثمن الثياب سوى ما كان لأجل أيام السبوت والأعياد .

٢٧٨- للأرملة الحق في ما وهب لها زوجها لا تخضع قيمته مما لها من الحقوق .

٢٧٩- عند النزاع تحصل السلطة الشرعية في الهدايا المهداة بسبب الزواج لمن هي كلها أو بعضها .

٢٨٠- للأرملة ما لها من الحقوق في عقد زوجها سواء كانت في ثقة الورثة أم لم تكن وأرملة لم تزَل أم تأهلت .

٢٨١- إذا لم يكن المقد يدها وتوزعت فلا بد لها من حكم شرعى بما تدعى به من الحقوق .

٢٨٢- مصاريف جنازة الرجل ودفنه مفضلة عن حقوق المرأة ولو لم يفيض لها شيء .

٢٨٣- إذا كان الورثة في سر لزعم الصرف وللزوجة كل ما لها من الحقوق في المقد يبيعه في منقولات التركة بعد حلها اليمين المنوّه عنها بالمادة (٢٦٧) ولا يجوز لها البيع في المقار الا بحضرة ثلاثة من أولى الخبرة والمعرفة .

٢٨٥- لا يجوز لها أن تأخذ المقار في نظير حقوقها ما لم تأذن لها السلطة الشرعية .

٢٨٦- إذا كان البيع بواسطة السلطة الشرعية وجب أن يكون علنيا بعد الاعلان عنه ثلاثين يوما متوالية أو مرتين في الأسبوع مدة ستين يوما ويجب بيان المقار وحدوده والغرض من بيعه .

٢٨٧- للبنات شرعا إذا مات أبوهن أن يعيثن من تركته الى أن يتأهلن أو يرثن .

١٢٢. الباب الثامن في بؤنة النسب

- ٢٧٩ / ٢٨٨ — ينسب الولد لأبيه فإذا كان من غير الملة فلامه .
- ٢٨٩ — أقل مدة الحمل سبعة أشهر وغالبها تسعة وأقصاها سنة .
- ٢٩٠ — تعتبر السبعة أشهر كاملة شرعا ولو لم يكن الا يوم من الشهر الأول ويوم من الشهر السابع .
- ٢٩١ — اذا كان الوضع بعد سنة من غياب الرجل فالملود ابن زنا شكاً .
- ٢٩٢ — لا ينتهي النسب بإشاعة الزنا والرجل غير بعيد عن زوجته ما لم يكن مشهوراً عنها قلة العفاف .
- ٢٩٣ — للرجل نفى النسب قبل الوضع وبعده اذا لم يكن أقربيه .
- ٢٩٤ — اذا كان للولد ذرية فلا يقبل من أبيه نفى نسبه .
- ٢٩٥ — اذا أقر الأب بالنسب فلا يقبل منه أن ينفيه الا بنفى الاقرار شرعا .
- ٢٩٦ — يجوز اخراج الابن من الميراث في أى حالة وفي أى وقت .
- ٢٩٧ — يجوز للأب أن يرجع الى النسب بعد نفه .
- ٢٩٨ — لا نفقة لمن انتهى نسبه .
- ٢٩٩ — لا يقبل من الزوجة نفى نسب حملها .
- ٣٠٠ — اذا حملت الفتاة المقدسة ونسبت الحمل الى خاطبها وأقر به أو تنفب ولم يرد أن يحضر لينفى أو حضر وعجز عن النفى صحت النسبة اليه والا فالملود من الزنا .

٣٠١- إذا تضررت نسبة الحمل لتغيير المخطوبة أو لعدم درايتها بمن هو فهو ابن زنا شكاً .

٣٠٢- إذا أشيع أنه تمكن منها هو وغيره فلا ينسب الحمل أو المولود إلى خاطبها إذا لم تسبه هي له .

٣٠٣- إذا أقر انسان بينة أو أخوة أو عمومة أو ما أشبه وواقفه المقرر له نفذ الاقرار شرعاً .

٣٠٤- لا فرق في الحقوق والواجبات بين المولود من غير عقد شرعى لأبوين من الملة والمولود عن عقد شرعى .

٣٠٥- مولود المحرمة شرعاً أو مولود الزنا هو كغيره في الحقوق والواجبات .

٣٠٦- إذا غاب الرجل واعتقلت الزوجة وفاته وتزوجت وحملت كان الحمل حمل زنا ونسب إلى الرجل الثاني .

٣٠٧- إذا حضر الزوج الشرعى واختلى بالزوجة قبل التفريق بينها وبين الرجل الآخر وحملت ينسب له وعد ابن زنا .

٣٠٨- مولود الزنا على نوعين الأول مولود المحرمات بنص التوراة وجزء أبويه الاعداء والانهطاع السماوى والثانى مولود محرمات التفسير .

٣٠٩- يعد ابن زنا شكاً مولود المقدسة على غير زوجها تقدسيا مشكوكاً في صحته أو المطلقة من زوج سابق طلاقاً مشكوكاً في صحته .

٣١٠- لا يجوز عقد ابن الزنا على غير بنت الزنا مثله ومن درجته فابن المحرمة بنص التوراة لا يليق لبنت محرمة التفسير .

٣١١- إذا كان المتعاقدان من أولاد الزنا وجب النص على حالتهما في العقد ليكون الناس على بينة أمرهما .

٣١٢- إذا كان المتعاقدان من الزنا فذرتهما إلى الإبد ذرية زنا لا يجوز العقد عليها .

٣١٣- المولود من الأجنبية عن الملة لأب من الزنا ينسب إليها ويجوز له أن يعقد على واحدة من الملة إذا تجنس بها شرعا .

٣١٤- بنت الزنا حملت من أجنبي فالمولود لا ينسب وذريته مثله زنا .

٣١٥- مولود الحاملة من أجنبي ربة يعمل كانت أم لم تكن يجوز له أن يعقد على واحدة من الملة .

٣١٦- المطلقة لملء الزنا إذا تزوجت بالزاني وولدت فمولودها لا يعد ابن زنا ولو أن عقد زوجها فاسد شرعا .

٣١٧- اللقيط لا ينسب ويعد من أبناء الزنا المشكوك في أمرهم ولا يجوز له العقد على واحدة من الملة ولو كانت بنت زنا قتيلا .

٣١٨- لا يعد لقيطا بالمعنى الشرعي إذا دلت القرائن على أن القائم لم يكن القرض منه اهلاكه .

٣١٩- إذا ادعى أحد أنه أبوه أو واحدة أمه وكان لم يزل بمكانه ولاح على الصدقة صدقها نسب إلى مدعيه أو مدعيته .

٣٢٠- إذا قل اللقيط من موضعه ثم ادعاه انسان فلا ينسب له ما لم يؤيد دعواه .

١٢٣ - الباب التاسع في الطلاق

- ٢٨٠ / ٣٢١ - لا يرفع قيد الزواج الا بالطلاق .
- ٣٢٢ - زواج اليتيمة القاصرة يرفع بالقسخ متى أرادت بحسب أحكام المادة (٢٧) وما بعدها .
- ✓ ٣٢٣ - اذا اعتنق أحد المتعاقدين ملة أخرى فلا يزال عقدهما قائما حتى يحصل الطلاق .
- ✓ ٣٢٤ - الطلاق في يد الرجل .
- ✓ ٣٢٥ - قبول المرأة الطلاق ليس شرطا .
- ✓ ٣٢٦ - لا يعلق الطلاق على دفع الرجل حقوق المرأة اذا كان معسر .
- ✓ ٣٢٧ - يجوز تسوف أمر الطلاق سنة أو أقل يفرق فيها بين الزوجين في حال كراهة الزوجة إياه أو في حال المرض .
- ٣٢٨ - لا يليق بالرجل أن يطلق أول زوجة له بغير مقتضى .
- ✓ ٣٢٩ - يجعل بالرجل أن يطلق امرأته اذا كان لا يصلح للنساء وقد عالج نفسه ثلاث سنين ولم ينتج فيها علاج .
- ٣٣٠ - اذا سمعت أخلاق المرأة وخرجت عن الحشمة فخير لزوجها أن يظلي سبيلها مع تأدية حقوقها ولو كانت أول زوجة له .
- ٣٣١ - يجوز طلاق الصغيرة المميزة .
- ٣٣٢ - يجوز طلاق الخرساء اذا كان الخرس طارئا .
- ٣٣٣ - لا يجوز طلاق المجنونة قبل شفائها وانما للرجل أن يتزوج عليها بحيث لا يضر هذا بموتها وعلاجها .

- ٣٣٤- أيام السبت والأعياد الدينية لا يجوز الطلاق فيها .
- ٣٣٥- لا يجوز الطلاق يوم الجمعة ضرورة وطول يوم السبت ولا أن يحصل ليلا إلا اذا دعت الضرورة الى ذلك .
- ٣٣٦- لا يصح الطلاق شرعا الا أمام السلطة الشرعية بوثيقة يحضره شاهدين .
- ٣٣٧- كل طلاق من سلطة أجنبية لا يعتبر شرعا .
- ٣٣٨- مصاريف رسوم الطلاق على الرجل ويجب أدائها معجلا أو على المرأة اذا شاعت .
- ٣٣٩- يجب التحقق شرعا قبل الطلاق من أن الاثنين هما نفس الزوجين .
- ٣٤٠- يشترط عند الطلاق أن يكون الرجل بقله وصحوه .
- ٣٤١- المرض لا يمنع من الطلاق ما لم يكن مؤثرا على القوى العقلية ولو كان مرض موت .
- ٣٤٢- اذا كان المرض أضر بالنطق وأمكن فهم ارادة الطلاق بالاشارة فلا مانع من الطلاق .
- ٣٤٣- لا يقبل الطلاق من الأخرس باشارته اذا كان الخرس طارئا .
- ٣٤٤- لا يملك المطلق تعريم المرأة على أحد فكل شرط في الطلاق من هذا القبيل باطل وانما للرجل عند الطلاق أن يخبر عن تسبب فيه والسلطة الشرعية تمنع زواجه بالمطلقة تعريما لها عليه .
- ٣٤٥- يقضى بالطلاق مع حقوق المرأة في الأحوال المنصوص عليها بالمواد ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٨٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٧ .

ينقضي بالطلاق بلا حقوق للمرأة في الأحوال المنصوص عليها
في المواد ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ،
١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ،
٢٢٠ .

٣٤٧— يكلف الرجل شرعا بطلاق امرأته ولو رزقت منه اذا كان هو
السبب في طلاقها من غيره بزناه معها ولا يلزم بما لها من
الحقوق .

٣٤٨— يكلف الرجل المتزوج بمحرمة أن يطلقها فاذا توقف جاز
للشرع عزله وحرمانه من الشعائر والحقوق المالية حتى
يطلق .

٣٤٩— من خال محرمة كلف بتركها فاذا أبى عزل وحرم كالمادة
السابقة .

٣٥٠— لا يسوغ بعد الطلاق اقامة المرأة مع الرجل .

٣٥١— اذا كان المسكن للثنتين جميعا كلفت المرأة بالاتقال الى
مسكن آخر فاذا كان الملك لها أو لأبويها فملكها بالاتقال
الرجل .

مادة ٣٥٢ .

للمطلقة أن توكل عنها لمطالبة الرجل بما لها من الحقوق .

مادة ٣٥٣— يجوز للمطلق اعالة مطلقة بشرط أن لا يوجب هذا
اختلاله بها والا وجب أن ينيب عنه .

١٢٤ - الباب العاشر في الطلاق النيابي

- ٢٨١ / ٣٥٤ - يسلم الرجل بيده وثيقة الطلاق الى يد مطلقة قائلا لها (استلمى وثيقة طلاقك فأنت طالق وصرت حلا لغيري) .
- ٣٥٥ - يجوز للرجل ولو كان غير غائب عن البلد أن يوكل عنه في تسليم وثيقة الطلاق ومشاهدة المطلقة ولا يتم الطلاق شرعا الا بعد التسليم اليها .
- ٣٥٦ - يخاطب النائب المطلقة بما نصه هذه وثيقة طلاقك من مطلقك فلان أسلمها اليك عنه فهو طلاقك وصرت حلا لغيره .
- ٣٥٧ - يحصل التوكيل أمام السلطة الشرعية وقت الطلاق .
- ٣٥٨ - على الرجل مؤنة المرأة كالمعتاد حتى يؤدي الوكيل رسالته .
- ٣٥٩ - اذا مات الرجل قبل تأدية الرسالة فالطلاق لم يكمل .
- ٣٦٠ - للمرأة أن توكل عنها لقبول الطلاق وبه يتم .
- ٣٦١ - يخاطب الرجل وكيل المطلقة بما نصه « هذه وثيقة طلاقى فلانة بنت فلان استلمها عنها فقد طلقها وصارت حلا لغيري » .
- ٣٦٢ - يجب أن يكون التوكيل شرعا بحضرة شاهدين .
- ٣٦٣ - عند حصول الطلاق في وجه وكيل الزوجة تحرر السلطة الشرعية محضرا به .
- ٣٦٤ - يجب التحقق أولا من أن الموكلة عنها في قبول الطلاق ليست قاصرة أو غير مميزة .

٣٦٥- التوكيل من الصغيرة غير جائز وإنما لاييها أن يقيم لها
وكيلا لقبول الطلاق إذا لم يكن إلا مجرد تهليس .

٣٦٦- للسلطة الشرعية أن تقيم لمن اعتنقت ملة أخرى وكيلا يقبل
عنها الطلاق إذا استمت .

٣٦٧- إذا خرج الزوج عن الملة وأراد أن يطلق في غياب الزوجة
أقام لها وكيلا يدفع اليه وثيقة الطلاق. قاتلا له أيضا (ترك
قبول الطلاق عنها) .

٣٦٨- إذا فجرت المرأة وتوقفت عن الحضور أقامت لها السلطة
وكيلا يقبل الطلاق عنها قاتلا له الرجل أيضا تلك الجملة
المذكورة بالمادة السابقة .

(١٢٥) الباب الحادى عشر فى العدة والرضاعة والحضانة العدة

٢٨٢ / ٣٣٦٩- بعد أن تسلم وثيقة الطلاق الى يد المطلقة أو وكيلها ترد منها فى الحال لتحفظ بدار السلطة الشرعية الى وقت اللزوم .

٣٣٧٠- من المتبع أن الوثيقة عند استعادتها تقتطع السلطة منها جانباً علامة تسليمها الى المطلقة أو وكيلها .

٣٣٧١- يجوز اعطاء شهادة رسمية بالطلاق بدل الوثيقة اذا شاعت المطلقة أن تصافر أو تستدل .

٣٣٧٢- اذا عاد المطلق الى مطلقته واختل بها واحتمل وقاها لها وجب شرعاً تجديد الطلاق .

٣٣٧٣- تجديد الطلاق لا يلزم اذا كان عن مجرد تهديس ما لم يكن لمثل ذلك الاحتمال محل .

٣٣٧٤- اذا تأكد الوقاع بعد الطلاق فلا فرق بين الزواج ومجرد التهديس فى وجوب التجديد .

٣٣٧٥- اذا كان هناك محل للتجديد وقبل حصوله قدمت المرأة على شخص آخر فى محرمة على الاثنين ووجب التجديد من الأول والطلاق من الثانى .

٣٣٧٦- لا يجوز المقد على المطلقة أو الأرملة قبل انقضاء عدتها الشرعية تعين يوماً لا يحسب منها يوم الطلاق أو الوفاة ولا يوم المقد .

٣٧٧- لا بد من العدة في جميع الأحوال حتى لو لم يكن غير
التقديس أو كان الرجل غنيا أو مجبوا أو مريضا أو
غائبا أو مسجونا أو كانت الزوجة صغيرة أو عاقرا أو
عجوزا .

٣٧٨- إذا كانت المطلقة أو الأرملة حاملا فلا يجوز العقد عليها قبل
الوضع وإذا كان معها صغير تربصت حتى يكمل السنتين .

٣٧٩- إذا مات الصغير زالت العدة .

٣٨٠- تنقضي العدة أيضا في حياة الأب بالقطام أو برضاع الصغير
من غير أمه ثلاثة أشهر ولم ترضه فيها أمه أو كانت
لا لبن لها .

٣٨١- للرجل أن يعود إلى مطلقته يعقد عليها ولا تمتد .

٣٨٢- تحرم المطلقة على مطلقها إذا تزوجت غيره أو تقدمت .

٣٨٣- إذا اختلت المطلقة بغير مطلقها عن غير عقد شرعى جاز لمطلقها
الرجوع إليها .

٣٨٤- إذا خاللت المرأة رجلا ثم تزوجت بآخر ومطلقها جاز لخليلها
أن يعقد عليها .

٣٨٥- المطلقة من زوجها بتهمة الزنا لا تجوز له بعد ذلك .

٣٨٦- المطلقة لملة ظهور دم الحيض كص المادة ١٥٥ لا تجوز
لمطلقها ولو زالت العلة .

٣٨٧- على السلطة الشرعية عند الطلاق لملة دم الحيض أو لسبب
تهمة الزنا أن تنذر الرجل بتحريم المطلقة عليه أبدا .

الرضاعة

- ٣٨٨- للمطلقة ولها رضيع أن ترفض أرضاعه أو تطلب عليه أجرا .
٣٨٩- ليس للام أن ترفض أرضاع الرضيع إذا هو لم يقبل ثدي غيرها .
٣٩٠- الأجر على الرضاعة لا يثنى عن صحة الرضيع .

٦٧ - الحضانة

- ٣٩١- الأم أولى بحضانة الولد حتى يكمل ست سنين وبالبنت حتى تزوج .
٣٩٢- تنتقل الأولوية الى الرجل إذا كان من حالة الأم ما يدعو الى ذلك .
٣٩٣- مجرد زواج الأم لا يجعل للاب حق الأولوية .
٣٩٤- ليس للام أن تنتقل بالمحزون من بلد أبيه والا كان أولى به .
٣٩٥- إذا كانت المحضونة بنتا فللسلطة الشرعية أن تأذن بالانتقال إذا تراءى لها .
٣٩٦- إذا تركت الأم حقها في الحضانة جاز لها الرجوع اليها .
٣٩٧- إذا لم يرغب الولد الا أن يقيم مع أمه بعد مدة حضاتته فليس لأبيه أخذه بالقوة ولا يمنع هذا من قيامه بشئونه .
٣٩٨- إذا شامت البنت أن تقيم مع أبيها أو اخوتها إذا مات الأب فلا مانع .
٣٩٩- لا يجوز للارملة أن تنتقل بالرضيع من موطن أهله بغير رضاهم ما لم تأذن لها السلطة الشرعية .

- ٤٠٠م — للمطالبة برفض الحضانة متى شاعت .
- ٤٠١م — ثقة الحضانة على الأب بقدر ميسره ومنزله بين الناس .
- ٤٠٢م — اذا توفيت الأم فلا تنتقل الحضانة إليها الى أمها وانما الى أم الأب .
- ٤٠٣م — للمطالبة الشرعية أن تأخذ بالحضانة الى أم الأم اذا كانت حضانة الأب غير موافقة .
- ٤٠٤م — اذا تيمم الأولاد من أمهم وأبيهم فالأولى بحضانتهم أم الأب .
- ٤٠٥م — اذا انقضت حضانة الولد لبلوغه الست سنين حق لأبيه أخذه فاذا أبى الولد مفارقة أمه فلا يلزم أبوه بنفقته .
- ٤٠٦م — ينتقل حق أخذ الولد بعد وفاة الأب الى أب الأب فاذا لم يكن بقى الولد في حضانة أمه ولو أوصى الأب بغير ذلك فاذا مات انتقل حق الأخذ الى أمها .
- ٤٠٧م — اذا تعلق الولد بأمه بعد انقضاء مدة حضاته فليس لوصيه أخذه منها .
- ٤٠٨م — يحق للأم بعد الطعام أن تتخلى عن الحضانة فاذا كان الأب غائبا أو ميتا فله السلطة الشرعية النظر فيما يتولى أمر الأولاد .
- ٤٠٩م — الحضانة لا أجر لها وانما للرضيع والمحضون النفقة شرعا .
- ٤١٠م — للسلطة الشرعية في جميع الأحوال أن ترى رأيا المناسبا لمقتضى الأحوال فيمن يكون أصلح للحضانة من غيره .

(١٢٦) الباب الثاني عشر في انتهاك البكاري غصبا أو احتيالا

٢٨٣ / ٤١١م — إذا احتيل على بكر ومست بكارتها يلزم المحتال خمسين ريثالا ولزمه تعويض شرف البنت بقدر درجته ودرجتها ثم تعويض ما نالها من الضرر بسبب الفعل بقدر قيمتها .

٤١٢م — إذا عقد عليها أفضى من النكاح الشرعى دون التوضيحين الآخرين .

٤١٣م — إذا وقع الفعل بالقوة زبدت الجزاءات تعويضا رابعا هو تعويض ضرر القوة .

٤١٤م — إذا طلب من الفاعل هنا عقده على البنت لزمته شرعا إذا كانت حلاله ولو كانت مضيعة ولها منع الطلاق الا اذا زنت .

٤١٥م — إذا لم يمثل الفاعل في الحادثين لتلك الأحكام جردى بالحرمات الشرعى حتى يمثل أو يراضى البنت وأهلها .

٤١٦م — الغرامة الفرعية لا تلزم إذا كانت البنت بالغة الا اذا كان الفعل اغتصابا .

٤١٧م — إذا كان الفعل احتيالا والبنت بالغة فلا غرامة ولا تعويض .

٤١٨م — التعويضات من حق أب البنت في حال القصر فاذا لم يكن على قيد الحياة فهي للبنت .

٤١٩م — لا يعد الفعل غصبا إذا وقع غير بعيد عن العمار ما لم تهشم اليينة على صدق دعوى الغصب كما أنه قد يقع في العمار ويكون غصبا بالدليل .

٤٢٠م- يشترط للفرامة الشرعية غير الاقرار بالاحتيال أو العصب شاهدان على الفعل ولا يلزم هذا الشرط في باقي التعويضات .

٤٢١م- اذا اختلف الاثنان فادعت البنت العصب وهو لم يقر بغير الاحتيال صدق يمينه .

٤٢٢م- يعتبر العصب غصبا ولو انتهى بالاحتيال .

٤٢٣م- اذا كان للناصب زوجة وكان من عرف البلد منع التزوج عليها لزمه ارضاء المنصوبة بما يكفيها مهرا للزواج بغيره .

٤٢٤م- لا ينبغي أن يكون الأب هو الباعث على ما يوجب تلك الجزاءات والا كان لا محل لها .

٤٢٥م- اذا كانت المنصوبة مجنونة أو خرساء كان الجزاء تعويض ضرر القوة دون غيره .

٤٢٦م- اذا ادعى العصب أو الاحتيال بلا بينة صدق المتهم يمينه .

٤٢٧م- اذا ادعت البنت أن الرجل وعدّها بشيء نظير الفعل وهو ينكر صدق يمينه .

٤٢٨م- اذا حملت البنت وأقر الفاعل بالفعل لزمه المولود فاذا أنكر جاز للسلطة الشرعية تحليفه .

٤٢٩م- اذا كان الاحتيال وعدا بالزواج فلا يلزم الفاعل وانما للسلطة الشرعية تعريضه مساعدة لزوج البنت بغيره .

المباب السابع فى الزواج والطلاق عند بعض الأمم القديمة

٢٨٤ - تمهيد :

الآن وبعد أن اتهمنا من دراسة أحكام الزواج والطلاق فى الشرائع والقوانين المعمول بها فى عصرنا الحاضر عند بعض الأمم ، فقد ذكرنا الأحكام الإسلامية ثم المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها فى الشرق وأجرنا مقارنة بينها ثم قارنا بين أحكام الزواج والطلاق فى الشريعة الإسلامية وبين القانون الفرنسى الكاثوليكي ثم ذكرنا أحكام الزواج والطلاق فى قوانين بعض الدول المنتمية الى المسيحية أو غيرها فى أوروبا وأمريكا وآسيا وعلنا مقارنة بين عدة قوانين فى هاتين الناحيتين ثم قمنا بعد ذلك كله بذكر أحكام الزواج والطلاق فى الشريعة اليهودية وقلنا صورة موجزة واضحة فى جميع ما ذكرناه وقد فصلنا القول فىهما . رأينا وجوب التفصيل فيه واختصرنا أحيانا خشية الوقوع فى التكرار إذ أن الأحكام فى الزواج والطلاق كثيرا ما تتشابه فى الملل المسيحية فى جهات متعددة ، كما قد تشابه فى الشرائع الأخرى وإن كانت وديعة أحيانا ، ولم نفعل ذكر الغرض التاريخى لبعض الأحكام فيما كانت عليه سابقا وما استقرت عليه حاليا نتيجة التعاود الذى اقتضى تعديلات بعض الأحكام لتصبح ملائمة للمجتمع الحالى ، وذلك التعديل لا يمس الجوهر الحقيقى المقصود من الحكم وبعض الأحكام لم يطرأ عليها تعديل لأن طبيعتها لا تمكن أحدا من المصلحين تطويرها كالمحرمات من النساء ، فإن التحريم لا يمكن أن يزول فى القدر الذى استقرت عليه الشرائع فى أصلها ، ويوجد قدر مختلف فيه من المحرمات وأحكام بعض الملل

المسيحية تجعله جائزا على حين أن مئلا أخرى تجعله محرما كما أن هناك أسبابا يثنق فيها المسيحية على اختلاف مللها في جعلها مبطلّة الزواج بطلانا مطلقا لا يلحقه تصحيح ، وغير ذلك من الأحكام التي سبقت في مواضعها من هذه الرسالة ، لأتأ ذكرنا كل حكم مع دليله ووجهه .

وبعد كل هذا التجوال والطواف في أطراف النواحي التشريعية التي كثرت دراستها أعود الى ذكر أحكام الزواج والطلاق في بعض الأمم القديمة اذ أن هذا البحث من الأبحاث المهمة في تاريخ كل حضارة وجدت على ظهر الأرض فالزواج والطلاق قد وجد منذ عرفت الانسانية تنظيم الحياة الصحيحة الملائمة لطبيعة الانسان ، وأن الاتصال الجنسي قد وجد في الانسان منذ خلق على أى نوع من أنواع الاتصال وان لم تكن هناك معاشره بين الرجل والمرأة على الوجه الذي نعرفه الآن وتعرفه الحضارات الراقية على وجه الأرض .

وقد ذكرنا أنواعا من ذلك الاتصال عند الكلام على الزواج والطلاق في بعض الأمم البدائية في الفصل السادس من الباب الأول من أبواب هذه الرسالة واني قد كنت شديد الحرص تواقا الى أن تكون رسالتي محققة الغرض منها ، موفية للقارىء بأوفى ما يطلبه منها في يسر ومهولة عند ذكر أحكام الزواج والطلاق في جميع الأديان مساوية كانت أو وضعية ، فان المدد السماوى المنزل على الزسل ، عليهم السلام ، لعلاج مشاكل البشرية في أى طور من أطوارها قد وجد أحيانا بدلا عنه قانون آخر .

فقد بذل المصلحون جهودهم ، في حق التاريخ وفي الأزمنة الحالية ، مع الرسل في وضع النظم الكفيلة بما يحمي المجتمع للصلاحيّة بالتقدير الممكن والمؤرخون للحضارات العالمية يعملون عناصر الحياة منحصرة في الاقتصاد والسياسة والقانون والأخلاق والدين ، ويعملون الزواج والطلاق ونظام الأسرة جزءا من أجزاء الأخلاق في كل أمة كما أنهم يعملون نشأة الحضارة وابتداعها قد وجد في قارة آسيا في العراق وعلى التحديد في وادي نهري دجلة والفرات ، اذ وجدت في هذه البقعة حضارة السومريين والاكاديين ، وتلت الحضارة في هذا المكان حضارة البابليين والآشوريين ، وقد عاصرت

هاتان الحضارتان حضارة قدماء المصريين في بعض أطوارها وتفاعلت معها
تفاعلا قويا ظهر أثره في حضارة كل واحدة من هذه الممالك والبول .

وانى سأسير وفق التدرج التاريخي في سرد هذه الحضارات لأصور
تأحية الزواج والطلاق مبينا ذكر ما أجد نفسى مضطرا الى ذكره من نواحي
حضارة كل أمة من الأمم ، وقد لا تسعنى مراجعى أحيانا لذكر جميع
النواحي التى أريد أن أبحث عنها على طريقة بحثى لهذين الموضوعين فى
الشريعة الإسلامية أو غيرها من القوانين التى تعرضت لها وسأبذل قصارى
جهدى فى تقديم صورة واضحة بالقدر الممكن وعسى أن تواتبنى الظروف
لزيادة التفصيل فى هذه الأبحاث فإن الثقافة فيها والتوسع يوقف الدارس على
جوانب متعددة جديرة بالعلم والمعرفة ما دام يعترف للأسرة حقها فى الحياة
ويقدر منزلتها كعنصر أصيل فى أى مجتمع يحرص على القوى والتناسك
والمحبة بين أفرادها .

ونظرا لأن نظام الأسرة والزواج والطلاق يرتبط ارتباطا وثيقا بالحياة
السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى الأخص بالحياة الدينية فى كل أمة
فمأحول وضع صورة موجزة عن كل أمة قديمة من الأمم التى سأذكر نظامها
فى الزواج والطلاق ، وهذه الصورة توضح الحياة عند كل أمة ونظامها
الاجتماعى وأخلاقها وآدابها .

ومن أجل ذلك سأذكر لمحة تاريخية مستقاة من كتب التاريخ مشيرة
الى المرجع ليصل اليه بسهولة كل مستزيد يبحث للتفصيل والبحوث وأن
الرخاء ورغد العيش فى الأمة لا بد له من أثر فعال فى الأسرة لأنها جزء منها
كما أن اضطراب الحياة واختلافها من غير شك يؤثران فى الأسرة ، فالتفاعل
بين المجتمع والأسرة الواحدة تفاعل طبعى مرده التلاقى بين الحاجات
والتبادل بين المنافع فى الخصب والترقى والحضارة يكبد نظاما يخالف
النظام الذى تكونه البداوة والسذاجة والدين يرتبط بالحياة الزوجية ويحدد
لها الطريق السوى الذى تسير عليه ، فاتباع أمر الدين بفعل شيء أو تجنبه
عن فعل شيء له أثر كبير ، فإذا أخذنا المحرمات من النساء على من يريد
الزواج بهن من قرابة أو مصاهرة نرى الأديان السماوية وغيب السادية قد

اختلفت فيهن اختلافا كبيرا ، وقد سبق بيان ذلك عند الكلام على نظام الزواج والطلاق عند الأمم التي ذكرتها ، وبجانب ذلك سنرى الشيوعية الجنسية في النساء عند بعض الأمم ، كما سنرى ابلحة الزواج بالمحارم عند بعض الأمم ، وكل ذلك راجع الى العقائد التي كانت تسود بعض المجتمعات فالالهة التي كانوا يعبدونها من جماد أو حيوان كانت تسول لهم جواز هذه الأفعال ، وسنرى أن الحضارة عند رقيها وازدهارها يكون لها بعض الآثار وأن الموقف الحازم الذي وقفته الأديان السماوية بالنسبة للأسرة كان موقفا يحقق للمجتمع النظام والاستقرار وللأسرة الكفاية التي تليق بها في بناء الحياة السعيدة .

١٢٧- الزواج والطلاق السومريان

٢٨٥ - لمحة تاريخية عن سومر :

نشأت الحضارة الانسانية في هذه البقعة من الأرض وهي أرض سومر في المنطقة الجنوبية في العراق بالقرب من المصب القديم لنهرى دجلة والفرات وعرف الشعب السومري منذ القرن الخامس والأربعين قبل الميلاد ، وعرفت له حضارة عظيمة ذات طابع خاص ومظاهر متعددة ، فقد وجد في سومر كثير من العلماء والأدباء والصناع ورجال تكاتفوا على تأسيس هذه الحضارة ومظاهر الحضارة الانسانية على اختلاف أنواعها تتجلى وتتضح في الحياة الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والعقلية والفنون والآداب ، فكلما زاد رقى هذه النواحي زادت حضارة الأمة وفضلت على غيرها من أمم الأرض ومن المسلم به أن بيئة العراق أولى البيئات المربية الاسلامية كما كانت حضارتها أولى الحضارات الانسانية ، وحضارة السومريين يضعها المؤرخون في صف حضارة القراعة في وادي النيل من حيث قدم العهد والعظمة والظلود ، ويذهب بعضهم الى أنها قد وصلت الى درجة من الرقى قبل أن تتكون للقراعة حضارة .

ويمكن أن تلخص الحضارة السومرية في أنها جمعت مظاهر الحضارات في فنها وآدابها ، وكان يجاورهم من الشان حضارة الأكاديين (١) وأن بلدة « كيش » مقر أقدم ثقافة عرفت في هذا الاقليم قد أثرت في حضارة سومر وقد عمل السومريون جهمهم في المحافظة على استقلالهم الذي كان مهددا من الساميين وغيرهم من البلاد المجاورة لهم ، وليس في وسعنا أن نحدد بدقة السلالات البشرية التي ينسب اليها شعب سومر .

(١) العراق وما توالى عليه من حضارات ص ٦ - ١٨ .

وقد اختلف المؤرخون في نسبتهم وأقرب شيء أن يكونوا من
المقول لتقارب اللسان بينهما ، وتدل آثارهم على أنهم كانوا قصار القامة
ممتلئى الجسم وكان كثيرون منهم ملتحمين ، وكانوا يتخذون ملابسهم من
جلود الأغنام ، ومن الصوف الممزول . وكانت النساء تمدن من كتفهن
اليسرى مآزر على أجسامهن والرجال كانوا يشدونها على أوساطهم ويتركون
الجزء الأعلى من أجسامهم عاريا .

ولما تقدمت الحضارة تغيرت الأزياء وسترت الأجسام ، ولما تقدم العهد
بمدينتهم حوالي ٢٣٠٠ قبل الميلاد ، حاول الشعراء والعلماء منهم إعادة مجد
بلادهم القديم وعملوا على ذلك بكتابة القصص عن بداية الخلق وعن
الطوفان الذى خرب بلادهم بسبب ذنوب ارتكبتها أحد ملوكهم ، وحاول
الكهنة أن يخلقوا السوم ماضيا زاهرا يتسع لثموجعائب الحضارة السومرية
فوصفوا الحكام الماضين بأوصاف عظيمة تعرض الحاضرين على استرداد
المجد والعظمة الماضين ، وقد عثر على ألواح من الطين سجلت ما قام به
الكهنة من عمل تاريخ الملوك السابقين لسومر .

ولقد أصدر أحد ملوك سومر المراسيم التى تحرم استغلال الكهنة
لعامة الشعب ، كما أصدر مرسوما بخفض رسوم دفن الموتى الى خمس ما
كانت عليه ، كما حرم على الكهنة وكبار اللوطفين أن يقتسموا فيما بينهم
ما يقربه الناس قربانا للالهة من أموال أو ماشية .

ومن المهود الذهبية لسومر عهد جوديا الذى كان يحبه الشعب جبا
جبا لكرم أخلاقه ولحسن تصرفه وتديره ورعايته للشئون الدينية والأدبية
فقد شيد المعابد وشجع الدراسات العلمية وأعان الضعفاء ، وقد أصدر
أحد ملوك « أور » بعد استيلائه على سومر قانونا يعتبر من أقدم قوانين
العالم وجاء فيه : « لقد أقمت الى أبد الدهر صرح العدالة المستدة الى
قوانين شمش الصالحة العادلة » .

ولما زادت ثروة أور بفضل التجارة التى أنصبت إليها صبا عن طريق
نهر الفرات لم تمهلها الأيام ، بل سرعان ما أخذ هذا المجد يزول فقد انتفض
على أور أهل عيلام ذوو الروح الحرية من الشرق والعموريين من الغرب

وأسروا ملكها ونهبوها ودمروها شر تدمير ، وأثنى شعراء أور القصائد التي يندبون فيها اتهاب تمثال اشتهار الالهة المحبوبة التي انتزعتها من ضريحها الغزاة الآثمون في صبغة وقد ظلت بلاد سومر خاضعة لحكم العيلاميين والعموريين مائتي عام ، تبدوا لأعيننا كأنها لحقة لا خطر لها ، ثم أقبل من الشمال حمورابي العظيم ملك بابل واستعاد من العلاميين أوروك وأيسن وظل ساكنا ثلاثا وعشرين سنة ، غزا بعدها بلاد عيلام وقضى على ملكها وبسط حكمه على عمور وأشور وأثنى امبراطورية لم يعهد التاريخ من قبل لها مثيلا في قوتها ومن لها قانونا عاما نظم شئونها .

وظل السومريون بعد ذلك قروفا كثيرة يحكمون ما بين النهرين حتى قامت دولة الفرس وكان لربة الأرض والمناخ تأثير في الثقافة السومرية فقد كان الفيضان الناشئ من سقوط الأمطار الشتوية يصب أرض ما بين النهرين ، وقد نظم السومريون توزيع المياه فكانت تخترق البلاد طولا وعرضا ، فكان لهم نظام رى محكم نعم الرخاء بلادهم ونشأت بين الأغنياء والفقراء طبقة أفرادها من صفار رجال الأعمال وطلاب العلم والأطباء والكتبة وقد علا شأن الطب عندهم فكان لكل داء دواء خاص ، ولكنه نل يختلط بالدين ويعترف بأن المرض لا يمكن شفاؤه الا اذا طردت الشياطين من أجسام المرضى لأن الأمراض انما تنشأ من تقصصها هذه الأجسام ، وكان لديهم تقويم لا تعرف متى نشأ ولا أين نشأ تقسم السنة بقتضه الى اثني عشر شهرا قمريا يزيدونها شهرا في كل ثلاثة أعوام أو أربعة حتى ينسق تقويمهم هذا مع فصول السنة ومع منازل انشمس ؛ وكانت كل مدينة تسمى هذه الأشهر بأسماء خاصة .

٢٨٦ - نبذة عن ديانة السومريين :

كان الشبه عظيما بين ديانة السومريين وديانة قدماء المصريين من جهة عبادة الشمس والقمر وغيرهما من الجادات ، وقد نشر حاكم أور شرائعه في بلاد سومر باسم الاله الأعظم شمس لوجود فائدة للحكومة من الاتجاه الى الدين وذلك للحاجة الى الدين في النواحي السياسية واستفادة الحكومة

بواسطة الدين للتأثير على الحكوميين ، من أجل ذلك تعددت الآلهة حتى أصبح لكل مدينة ولكل ولاية ولكل نوع من النشاط البشرى اله موصى مدير .

وكانت عبادة الشمس قد تقدم عهدا حين نشأت بلاد سومر ، وكان مظهرها عبادة شمس « نور الآلهة » الذى كان يقضى الليل فى الأعماق الشمالية حتى يفتح له القجر أبواب فيصعد فى السماء كاللهب ويسير فيها . وشيدت مدينة نور المعابد العظيمة للاله اظليل وصاحبه تنهيل ، وكانت كثرة الآلهة تسكن المعابد حيث يقرب لها المؤمنين القرايين من مال وطعام وتنص ألواح جوديا على الأشياء التى ترتاح لها الآلهة وتفضلها على غيرها . ومنها النيران والمز والقضآن واليام والذجاج والبط والسك ونحوها . وقد عثر فى الخرائب السومرية على لوحة نقشت عليها بعض الصلوات وأثرى الكهنة من القرايين حتى أصبحوا أكثر الطبقات مالا وأعظمها قوة فى المدن السومرية ، وحتى كانوا هم الحكام المتصرفين فى معظم الشؤون حتى شبهوا بالملوك ، فلما ازداد اسراف الكهنة فى إبتزاز أموال الناس نهض أحد ملوك سومر وأخذ ينذر بطمعهم وجشعهم وبتهمهم بالرشوة فى توزيع العدالة وبأنهم يتخذون الضرائب وسيلة لأخذ الثمار والحبوب ، ولقد أطلع زمنا فى تطهير المحاكم من هؤلاء الموظفين المرتشين الفاسدين ، لأن الكهنة كانوا حينذاك يتولون القضاء .

ومن تصرفات هذا الملك وحسن إدارته والحد من طمع الظالمين أن رفع مستوى الشعب وأعطى الحقوق لأربابها ، وبعد موت هذا الملك استرد الكهنة سلطانهم وعادوا الى سيرتهم الأولى من الجشع والطمع واستغلال السلطة للحصول على الثروة الواسعة والجاه الرخيص ، وقد كان السوموريون يؤمنون بالحياة الآخرة لأنهم كانوا يعتقدون مع الموتى الطعام وما يلزم للحياة الأخرى فى زعمهم ولم تكن فكرة الجنة والنار والتعذيب الدائم والعذاب المخلد مستقرة فى عقولهم ولم يكونوا يعتقدون بالصلاة والقربان طمعا فى الحياة الخالدة بل كانوا يقدمون بها طمعا فى النعم المادية الملموسة فى الحياة الدنيا وكانوا يعتقدون أن الانسان خلق منمعا سميدا

ولكنه أذنب وارتكب الخطايا بارادته الحرة فأرسل الإله عليه الطوفان العظيم عقاباً له على فعله فأهلك الناس كافة ولم ينج منه إلا رجل واحد تناسل منه ومن زوجه أفراد البشر الذين جاءوا بعده وقد كان الكهنة يملكون الناس العلوم والدين ويصلونهم على فهم ما يريدون تهيه لهم ليسيطروا على أفكارهم وقيادتهم الى الجهة التي يريدونها ، ومن الأساطير ما روى أن الانسان في أول خلقه لم يكن يعرف شيئاً عن خبز يؤكل أو ثياب تلبس فكان الناس يمشون مكبيين على وجوههم يقتلون الأعشاب بأفواههم ليقاتوا بها كما تقتات الأنعام ويشربون الماء من حفر في الأرض . والدين السومري من أول الأديان التي عرّفها التاريخ وكان الملاك يتضرعون الى الآلهة ويطلبون منها كل ما تشتهي قوسهم وكان يتصل بالهيكل عدد من النساء منهن خادمت ومنهن سراري للآلهة أو لممثلهم الذين يقومون مقامهم على الأرض ولم تكن الفتاة السومرية ترى شيئاً من العار في أن تخدم الهياكل على هذا النحو ، وكان أبوها يضطر بأن يهب جبالها لتخفيف ما يعترى حياة الكهان المقدسة من ملل وسآمة ، وكان يحتفل بادخال ابنته في هذه الخدمة المقدسة ويقرب القرابين في هذا الاحتفال كما كان يقدم مهر ابنته الى المعبد الذي تدخله .

وكانت الشرسة السومرية لا تقضى بقتل الزوجة اذا زنت ، بل كانت تجيز لزوجها بأن يتزوج غيرها وتنزل مرتبة الزوجة الزانية عما كانت عليه . وكان القانون السومري ينظم أحكام التبنى والوصية ورجال الدين كانوا يتولون القضاء ويجلسون في المعابد . وفي الآثار السومرية بيان واضح للتعاليم الدينية ووظيفة الكهنة ، وكانت الهياكل تبنى للآلهة في كثير من الأماكن وينفق عليها بسخاء ، وكانت تزين بأعده مظمة بأحجار ثينة وكان أعظم هيكل في المدينة يقام عادة فوق ربوة مرتفعة يعلوه برج من ثلاث طبقات أو أربع أو سبع طبقات في بعض الأحيان . وكانت الهياكل تزينها أحياناً تماثيل للآلهة وللحيوان وللأبطال من بني الانسان . وكانت هذه التماثيل ساذجة تشتمل القوة والعظمة ولكنها ينقصها الصقل والأناقة والدقة الفنية . والتماثيل التي عثر عليها من العبد السومري تمثل المعبودات التي كانوا يعبدونها : فقد عثر على رأس بقرّة مصنوع من الفضة . وقد كان

١٢٨- الزواج والطلاق عند قدماء المصريين

٢٨٨ - لمحة تاريخية :

أول عصر في تاريخ القانون المصرى هو عصر قدماء المصريين ، ويبدأ هذا العصر من ثلاثين قرناً قبل الميلاد تقريباً ، وينتهى بفتح الاسكندر لمصر سنة ٣٣٣ قبل الميلاد .

والعصر الثانى يبدأ من فتح الاسكندر وينتهى بسنة ثلاثين قبل الميلاد ويلى ذلك العصر الرومانى الذى انتهى بفتح العرب لمصر سنة ٦٤٠ بعد الميلاد ، وقد كانت المرأة المصرية حرة محترمة متمتعة بحقوقها الاجتماعية فلا تزوج الا بمحض ارادتها وكانت تتعلم العلوم التى تجعلها كفئاً لأن تكون ربة بيت يتيماً ، وقد ساوى القانون المصرى القديم المرأة بالرجل فى جميع الحقوق الدينية والمدنية والميراث ، وتولت المرأة المصرية بالفعل كثيراً من الوظائف الدينية ، وكانت تسير فى المدن والأقاليم سافرة الوجه تختلط مع الرجال فى الميادين العامة والمنتديات ، شعارها الأدب والكمال ، لا يجرؤ أحد أن يتعرض لها بأذى أو يسها بسوء، بل قد تولت المرأة المصرية الملك ، فالمصريون الأولون أقدم أمم الأرض وكانت لهم حضارة عظيمة قبل الميلاد المسيحى بألاف السنين .

وقد كانت مصر فى أول عهدها تشبل عدة ممالك صغيرة تكونت بعد مملكتان عظيمتان ، الأولى فى الوجه القبلى والثانية فى الوجه البحرى ثم ظهر من الوجه القبلى رجل يدعى « مينا » ضم القطرين بعضهما الى بعض وجعلها مملكة واحدة تحت سلطانه سنة ٣٤٠٠ قبل الميلاد . هذا هو ابتداء العصر التاريخى لمصر الذى تكاد أكثر أخباره تكون معروفة متيقنة .

والملوك المصريون أولهم ميتا، وقد كونوا إحدى وثلاثين أسرة وانقسمت تلك الأسرات إلى ثلاث طبقات تعرف بالدولة القديمة والدولة الوسطى والدولة الحديثة ، وبعد اضطلال الدولة الحديثة غزا القرص مصر وليثوا فيها حتى دخلها عليهم الاسكندر المقدوني وبعد وفاة ذلك الفاتح العظيم الذي لم يكن له وارث تلكه اقتسم قواده أملاكه ، فكانت مصر نصيب أحدهم المدعو بطليموس الأول ، وهو مؤسس دولة البطالسة التي حكمت مصر مدة انتهت باستيلاء الرومان عليها سنة ثلاثين ق.م ، وقد بقي فيها الرومان حتى فتحها العرب وأصبحت مصر دولة اسلامية .

وقبل عهد الأسرات كانت البلاد المصرية أقاليم كثيرة متفرقة : ولم تكن على شيء من الحضارة والرقى ، وقد وجد في مصر عصر سسى بعصر بناء الأهرام ابتداء بالأسرة الثالثة وانتهى بالأسرة السادسة ، وذلك لانتشار بناء الأهرام فيه انتشارا كبيرا أدى الى تسميته بذلك الاسم كما وجد فيها عهد سسى بالعهد الاقطاعي ، وذلك في الدولة الوسطى حيث قضى على الدولة القديمة وما كان فيها من فتن أضرت بالبلاد ، وذلك في أواخر الأسرة السادسة حيث استبد الأشراف والأمراء بالحكم والنفوذ في الأقاليم وأضعفوا سلطة الملوك وقيدوهم تبعا لأغراضهم ومصالحهم .

وكانت مصر في العهد الاقطاعي مقسمة إلى ولايات صغيرة يحكم كلا منها أمير . وهؤلاء لم يتولوا مناصبهم بأمر الملك بل الوراثة عن آباءهم وكانوا يشعرون بواجب الولاء للملك وينصرونه اذا حارب ويسدون به المال والرجال عند الحاجة : وقد قويت شوكتهم حتى تسبج الواحد منهم في ولايته فرعوننا صغيرا له من رجال البلاط ومثاء الخزائن وقضاة المحاكم وموظفي الدواوين وكتابها أمثال ما لفرعون مصر الأكبر . وكان كل أمير منهم مسئولا أمام خيره عن مصالح قومه . والطبقة الوسطى من الأمة كانت رائجة السوق كثيرة العدد ، وأما الطبقة العامة والدهماء وهم الأغلبية الساحقة فيهم المشتغلون بالحرف الصغيرة وبزراعة الأرض ، وكانوا أميون شبهون الأرقاء ويقومون بخدمة الأمراء .

وفي عهد أمنمحتب الأول مؤسس الأسرة الثانية عشرة ازداد الرخاء في البلاد وقام بالإصلاح وقضى على الفتنة والحروب الداخلية وجعل مقر حكومته طيبة .

وفي عهد أمنمحتب الثالث من هذه الأسرة بلغت الدولة الوسطى أقصى درجات مجدها وكادت تقنى في عهده قوة الإشراف ، بعد اضمحلالها اضمحلالا عظيما ، وقد تمت على يديه عدة مشروعات زادت كثيرا في ثروة البلاد فنظمت المناجم واستخرجت من الأرض كنوزها ، ونظم الري والصرف وأحكمت مياه النيل وفيضاه ، واتفع بالفيضانات في الزراعة بعد أن كانت تنهب المياه بلا فائدة كما نظمت في عهده التجارة ، وبعد زوال الدولة الوسطى غار عليها الهكسوس واستولوا عليها .

والهكسوس قوم من آسيا لم يعلم إلى الآن أصلهم ، وقد أخذ المصريون دروسا في فن الحرب من الهكسوس استفادوا منها بعد في بسط سلطانهم على البلدان التي فتحوها ، فقد قام تحتمس الثالث بعدة حروب استولى فيها على كثير من البلاد المجاورة لسورية ، كما استولى عليها ثم استولى على قادوش وبلاد النهرين وبنى أسطولا قويا أذهب به الدول المجاورة .

وكان أمنمحتب الثالث يقول على سبيل الفخر : « لا جائع ولا ظمآن في عهدي » . وقد بنى قصرا عظيما قرب بحيرة قارون في اليوم تقن المهندسون في بنائه حتى كان يضرب به المثل وبلغت حجرات هذا البناء الضخم ثلاثة آلاف حجرة .

ولما ضعف نفوذ الملك في أيام رمسيس الثاني عشر تمكن أمراء « تيس » من جميع مصر الشمالية وكان ملوك تيس يعترفون بزعامه رئيس الكهنة ، وكان لهم سلطات واسعة ، وقد أغار الأيبويون والأشوريون على مصر كما أغار عليها النوبيون وحكموها مدة طويلة وفتحها الاغريق أيام أن كانوا أقوياء يفتنون البلاد المجاورة لهم .

وقد كان الفرس أمة قوية تطلعت الى مصر فجاء اليها ملكهم «قمبيز» بجيش جرار فاستولى عليها في سنة ٥٢٥ قبل الميلاد ، وكان في أول أمره بعد الفتح يعامل المصريين معاملة حسنة ، يحترم دينهم وعاداتهم ، ثم غضب منهم وغير معاملته لهم من اللين الى القسوة ومن الاحترام الى الاحتقار ، وهدم المعابد والهياكل ، وقتل بيده الحبل أيس أثناء أحد الاحتفالات الكبيرة ، وتولى بعده دارا الأول فأراد أن يصلح في مصر ما أفسد سلفه ولما رأى المصريون ضعف الفرس لكثرة حربهم مع الدول المجاورة لهم أخرجوهم من البلاد بقيادة أحد الأمراء الوطنيين .

وان الآثار الكثيرة المتبقية في جميع أنحاء الدنيا تفصح بأجلى بيان أن قدماء المصريين بلغوا في الحضارة درجة لم تسبقهم اليها أمة من الأمم القديمة وهي وان كانت لا توازي حضارة المصور الحاضرة المشيدة على دعائم العلم وتذليل قوى الطبيعة تعتبر بلا شك عظيمة جدا بالنظر لوجودها في تلك الأزمنة الغابرة ، ولم تكن قاصرة على ما يكون القلب فيه للقوة والسلطة والصبر والمثابرة ، لأنهم أضافوا الى ذلك حضارة علمية وثقافية .

فقد عثر في بعض المقابر على آلات للرصد ومصورات لشكل السماء بالتقريب ، ويقال ان الهرم الأكبر كان له عندهم فائدة في حساب حركات الكواكب ، كما كانت لهم صناعات مثل صناعة نسج الكتان الرقيق وصناعة الخزف والزجاج وسبك المعادن ودار العاديات فيها آثار تعطي صورة واضحة لحضارة المصريين الصناعية ، وكان لهم علم بالكيياء والعلوم الرياضية والهندسية ، وكانت لهم فلسفة أخذها عنهم علماء الأمم المجاورة لهم ، فقد وفد اليهم من اليونان ومن واضعي القوانين « ليكورتج » و « صولون » ومن الفلاسفة زفيثاغورس ، وأفلاطون ، وأقليدوس .

وكانت حياتهم المنزلية فيها متعة ، وكان من أخلاقهم أن يمدوا أحسن الرجال في نظرهم من كان قوى الجأش والارادة مستقبيا محترما لنفسه مجتبا أخلاق السوء نسيطا صادقا لا يعرف العش ولا التمسويه ، حازما متبصرا حافظا لكرامة نفسه بلا تكبر ولا تعاطف ، وكانوا يميلون الى الثقة بأنفسهم وحب أعظم الرجال وتقليدهم ، ويمقتون الحسد بوجه خاص .

وكانوا يربون أولادهم تربية حسنة ويحثونهم على حب العلم والفضائل
وكان للمرأة من العناية والتعليم والحقوق ما للرجل تقريبا بدليل أن منهن
من شغلن المناصب العامة وتولين الملك .

ولما أوشك لتهاء المسلمين من فتح الشام استأذن عمرو بن العاص
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في فتح مصر ووصف له ثروتها وهون عليه
أمرها امتنع عمر بادىء الأمر عن فتحها ثم بشه بعد ذلك لفتحها في أربعة
آلاف أو أقل ، وقال له سيأتيك كتابي سريرا إن شاء الله تعالى فإن أدركك
كتابي أمرك فيه بالانصراف عن مصر قبل أن تلخلها أو شيئا من أرضها
فانصرف ، وإن أنت دخلتها قبل أن يأتيك كتابي فامض لوجهك واستعن
بأهله واستصره .

فلم يكدهم عمرو يتجاوز الحدود العربية حتى تسلم الكتاب فواصل
السير حتى بلغ القرما في أواخر سنة ٦٣٩ ميلادية فقام الروم فيها مقاومة
ضعيفة وواصل السير حتى وصل القاهرة وحاصر حصن بابلون حتى تم له
الاستيلاء على مصر .

٢٨٩ - نبذة عن ديانة القدماء المصريين :

لقد كان الدين في مصر فوق كل شيء فنحن نراه فيها في كل مرحلة من
مراحله وفي كل شكل من أشكاله ونرى أثره في الأدب وفي نظام الحكم
وفي الفن وفي كل شيء عدا الأخلاق وليس هو مختلف الصور والأنواع
فحسب بل هو أيضا عزيز موقور ولسنا نجد في بلد من البلاد إذا استثنينا
بلاد الرومان والهند ما نجده من الآلهة الكثيرة في مصر وليس في وسعنا
أن ندرس المصري بل ليس في وسعنا أن ندرس الإنسان على الإطلاق إلا إذا
درسنا آلهته يقول المصري أن بداية الخلق هي السماء وقد ظلت هي والنيل
أكبر أربابه إلى آخر أيامه ولم تكن الأجرام السماوية العجيبة في اعتقاده
مجرد اجرام بل كانت هي الصور الخارجية لأرواح عظيمة لآلهة ذوات
ارادات لم تكن متفقة على الدوام توجه حركاتها المختلفة المقعدة وكانت
السماء قبة وقف في فضاءها الواسع بقرة عظيمة هي الآلهة حتحور والأرض

من تحت أقدامها ويطنها يكسوه جمال عشرة آلاف نجم وكانت للمصريين عقيدة أخرى لأن الآلهة والأساطير كانت تختلف من إقليم إلى إقليم يقولون إن السماء هي الإله سيبو الثامن في لطف على الأرض وهي الآلهة (نوت) ومن تزواج الربين المهلين ولدت كل الأشياء ومن عقائدهم أن الأبراج والنجوم قد تكون آلهة ومن ذلك أن ساحو وسيديت أى كوكبي الجبار والشمري كانا الهين مهولين وأن ساحو كان يأكل الآلهة ثلاث مرات في اليوم بانتظام وكان يحدث في بعض الأحيان أن الها من هذه الآلهة الملهولة يأكل القمر ولكن ذلك لن يدوم الا قليلا لأن دعاء الناس وغضب الآلهة الأخرى لا يلبثان أن يضطرا للختير النهم الى أن يتقايه مرة أخرى وعلى هذا النحو كان عامة المصريين يفسرون خسوف القمر وكان القمر الها ولطه كان أقدم ما عبد من الآلهة في مصر ولكن الشمس في الدين الرسمى كانت أعظم الآلهة وكانت تمجد في بعض الأحيان على أنها الإله الأعلى رع أورى الأب اللامع الذى لقيح الأم الأرض بأشعة الحرارة والضوء النافذة وكانت تصور أحيانا على أنها عجل مقدس يولد مرة في فجر كل يوم ويخر عباب السماء في قارب ساوى ثم ينحدر الى الغرب في كل مساء كما ينحدر الشيخ المسن مترنحا الى قبره أن الشمس كانت هي الإله حورس مصورا في صورة طائر رشيق يطير في عظمة وجلال في السوات يوما بعد يوم كنه يشرف من عليائه على مسلكته ولقد أصبح فيما بعد رمزا متواترا من الرموز الدينية والملكية وكان رع أو الشمس هو الخالق على الدوام ولما أشرق أول مرة ورأى الأرض صحراء جرداء غمرها بأشعته فبعث اليها النشاط فخرجت من عيوته كل الكائنات الحية من نبات وحيوان وانسان مختلطة بعضها ببعض ولما كان أول من خلق من الرجال والنساء أبناء رع الأدين فقد كانوا مكسليين سعاداء ولكن أبناءه انحدروا شيئا فشيئا الى طريق الضلال فحسروا ماكانوا عليه من سعادة وكمال وغضبوع من أجل ذلك على خلقه فأهلك عددا كبيرا من الجنس البشرى على أن العلماء المصريين كانوا يشكون في هذه الشعبية كدكون كما كان يؤكد بعض العلماء السومريين أن الخلائق الأولين كانوا كالبهائم لا يستطيعون النطق بألفاظ مفهومة ولا يعرفون شيئا من فنون الحياة وتقديرى القول أن هذه الأساطير كانت في جبلتها أساطير دالة على الذكاء تعبر في

تقوى وصلاح عن اعتراف الانسان بفضل الأرض والشمس وكانت هذه الروح الدينية غيرة خصبة بلغ من خصبها أن المصريين لم يبدؤا مصدر الحياة فحسب بل عبدوا مع هذا المصدر كل صورة من صور الحياة فكانت بعض النباتات مقدرة لديهم فالتخلة التي تظل الناس في قلب الصحراء وعين الماء التي تقيم في الواحة والفيضة التي يلتقون عندها ويستريحون والجميزة التي ترعرع ترعرا عجيا في الرمال كانت هذه عندهم — لأسباب قوية لا يستطيع أحد أن ينكرها عليهم — أشياء مقدسة ولقد ظل المصري الساذج إلى آخر أيام حضارته يقرب إليها قرابين الخيار والعنب والتين ولم يكن هذا كل شيء ، بل إن الخضر الوضيعة قد وُجِعت لها من يعبدها وكانت الآلهة من الحيوان أكثر ذيوعا بين المصريين من آلهة النبات وكانت هذه الآلهة من الكثرة بحيث غصت بها هياكلها كأنها معرض حيوانات صاخبة وعبد المصريون في هذه المقاطعة أو تلك وفي هذا الوقت أو ذاك العجل والتساح والصقر والبقرة والأوزة والعنزة والكبش والقط والكلب والدجاجة وابن آوى والأفعى وتركوا بعض هذه الدواب تجوس خلال الهياكل ولها من الحرية ما للبقرة المقدسة في الهند ولما تحولت الآلهة إلى آدميين ظلت محتفظة بصورتها الحيوانية المزدوجة ورموزها فكان آمون يمثل بأوزة أو بكبش ورع يرمز له بصرصور أو بعجل وأوزير بعجل أو بكبش وسبك بتساح وحرس بصقر أو بأزى وحتحور ببقرة، وكانت النساء يقدمن أحيانا لهذه الآلهة ليكون زوجات لهن ، وكان العجل الذي ينقسه أوزير صاحب هذا الشرف العظيم بنوع خاص ويقول فلواتارخ أن أجمل النساء في منديس كن يقدمن لمضاجعة التيس المقدس وقد بقيت هذه الشعائر الدينية من بداية الأمر إلى نهايته عنصرا أساسيا قوميا في الديانة المصرية أما الآلهة من بنى الانسان فقد جاءت إلى مصر في وقت متأخر كثيرا ولعلها جاءت من غرب آسيا .

وكان المصريون يقدمون الماعز والعجل قديسا خاصا ويعبدونهما رمز القدرة الجنسية الخالقة وكان النساء في بعض المناسبات يظهرن التقديس لهما ثم صار الآلهة في آخر الأمر بشرا ولم يكن آلهة مصر من الآدميين إلا رجالا متفوقين أو نساء متفوقات خلقوا في صورة عظيمة باسلة ولكنهم خلقوا من عظام وعضلات ولحم ودم ومن أعمق الأساطير المصرية أسطورة إيزيس الأم

العظمى وكانت هذه الآلهة المتعددة عند المصريين يقوم بعبادة كل واحد منها عدد كبير من الشعب وملك مصر كان الها في نظرهم وهو ابن آمون يحكم مصر بحفة الآلهى فهو اله رضى أن تكون الأرض موطناً له وكان الكهنة فى مصر دعامة لعرش الملك وقد كان للسحر دخل كبير فى عقائد المصريين وكان منصب الكاهن ينتقل من الأب الى الابن وكان الكهنة يحصلون على طعامهم وشرابهم من القرابين التى تقدم للآلهة كما كانت لهم موارد عظيمة من ايراد أطيان الهياكل ومن صلواتهم وخدماتهم الدينية وهم معفون من الضرائب ومن الخدمة العسكرية فقد كانت لهم مكانة يصدهم عليها سائر الطبقات وهم يحتكرون للعلوم والأسرار وأهم ما يميز به الدين عند المصريين توكيده فكرة الخلود فيهم يعتقدون بالبعث بعد الموت فاذا مات انسان واحتل جسده الى القبر يستقدون أن روحه تحاكم أمام محكمة آلهة فتوضع فى كفة ميزان ويوضع فى الكفة الثانية رشة ترمز الى العدل فاذا كانت السيئات أكثر من الحسنات سقت روحه الى الجحيم وعذبت عذاباً شديداً واذا رجعت الحسنات انتقلت الروح الى النعيم الأبدى . ويمكن أن تعود الروح الى صاحبها بشروط أن تهتدى اليه وأن يكون جسده محفوظاً كاملاً ونقلوا الى القبر المأكلا والملابس والأدوات التى كان يستعملها الميت فى حياته لأن الميت يحتاج اليها عند بعثه وقد عمل المصريون على تعنيط الموتى لبقاء أجسادهم صالحة لحلول الروح فيها عند الحياة الآخرة ولم يكن فى الدين المصرى كثير من الأخلاق وذلك لأن الكهنة قد صرفوا كل همهم الى بيع الرقى وأداء المراسيم والطقوس السحرية فلم يجلدوا متمسكا من الوقت لتعليم الناس المبادئ الخلقية وكانت الآلهة نفسها تستخدم السحر والرقى ليؤذى بعضها بعضاً . وأدب مصر القديم يفيض بذكر السحرة الذين يجفنون البحيرات بكلمة ينطقون بها أو يجعلون الأطراف المقطوعة تعود الى أماكنها وكان للملك سحرة يعينونه ويرشدونه وكان الاعتقاد السائد أن له قوة سحرية ينزل بها المطر أو يرفع بها الماء فى النهر وكانت الحياة المصرية مبنية على التماسم والعزائم وكان لا بد لكل باب من اله يخيف الأرواح الخبيثة أو يطردها ما عساه يقترب منه من المضار وكانوا يعتقدون اعتقاداً ثابتاً أن الأمتقال الذين يملكون

ففي اليوم العشرين من شهر شرباخ سيفقدون أيسارهم في مستقبل أيامهم التي غير ذلك من العقائد الخرافية التي كانوا يرتبونها عليها أحكاما وتصرفات في حياتهم (١) وقد تنوعت ديانة قدماء المصريين على طول السنين فكانوا في أول أمرهم يعتقدون وجود اله واحد عظيم حتى باق ورمزت له كل قبيلة برمز خاص ثم رمزوا لصفات هذا الاله الواحد برموز صارت بعدئذ معبودات ثم عبدوا الكائنات الطبيعية التي لها تأثير في حياتهم كالشمس والقمر والأرض والنيل ورمزوا لصفات كل منها بأشكال خاصة صارت معبودات أيضا حتى لمسوا التوحيد وصار قاصرا على الكهنة ثم اعتقدوا بطول الآلهة في أجساد الحيوان وعبد كل قوم ما رأوا أن روح الاله حلت فيه كالقط والكلب والتمساح ونوع من العجول يسمى « أيس » وهو أهم معبوداتهم الحيوانية وكان لكل من هذه المعبودات منزلة أكبر في بعض الجهات منها في غيرها وكثيرا ما حدثت فتن ومشاحنات بين سكان الجهات بسبب تفصيل بعض هذه المعبودات على بعض

٢٩٠ - زواج قدماء المصريين وطلاقهم :

قدماء المصريين هم أول من سن للزواج نظاما على أساس الحرية ومنح المرأة الاستقلال التام وكان لا بد في الزواج من إيجاب وقبول شرعيين صادقين من الزوجين فلا تكره امرأة على الزواج بدون رغبتها فالرضاء شرط في الزواج وكانت المرأة تزف على زوجها باحتفال ديني وعند التأمل في شروط الإيجاب والقبول في عقد زواجهم تتجلى مساواة المرأة للرجل حيث كان يقول الزوج لزوجته (أعطيتك مهرا مقدار كذا فإذا أبغضتك وتزوجت غيرك في حياتك أعطيتك مبلغا آخر زيادة على مهرك وصارت جميع أموالى الحاضرة والمستقبله تأمينا لك وضمانا للوفاء بهذا العهد) والمرأة كانت تتجيه قائلة (قد قبلت زواجك ومهرك وصرت زوجة لك فإذا أبغضتك أو أحببت غيرك رددت لك مهرك وأتنازل لك عن جميع أموالى -)

وقد كان تعدد الزوجات جائزا عند قدماء المصريين ولكنه ما كان يحدث الا نادرا وكان الطلاق مشروعا عندهم الا أنه كان مبغوضا لديهم وكانت فيه مصاعب شتى حتى قال قناخ سحطب أقدم الأدباء المصريين أنت أيها الشاب

(١) قصة الحضارة ج ٢ ص ١٥٥ - ١٦٧ -

الذى أحبت هذه الفتاة وأحبك وهي عذراء اعلم أنك إذا تركتها بعد زواجها ارتكبت أكبر الجرائم أمام الله والناس وقد كان يجوز للمرأة أن تطلق زوجها بشرط أن يكون ذلك مشروطا لها فى عقد الزواج بأن تكون عصمتها يدها تطلق نفسها متى شاعت ويجوز للزوج أن يقر بولد زوجته المولود منها فى الزنا قبل الزواج ويصله مثل أخوته فى الميراث بشرط أن يكون الاقرار أمام كاتب السجلات وكثيرا ما كان الملك يتزوج أخته بل كان يحدث أحيانا أن يتزوج ابنته ليحفظ بالدم الملكى هيا خالصة من الشوائب وانتقلت هذه العادة من الملوك الى عامة الشعب وكان فى مقدور الزوج أن يخرج زوجته من داره دون أن يعرضها بشيء إذا زنت يقول ماكسى مار (ليس ثمة شعب قديم أو حديث قد رفع منزلة المرأة مثل ما رفعها سكان وادى النيل) والرجل من اليونانيين قد دهشوا عند رؤيتهم الحرية التى كانت تمتع بها المرأة عند قدماء المصريين فإن طاعة الزوج لزوجته كانت من الشروط التى ينص عليها فى عقود الزواج ويمثل بعض الكتابين حصول المرأة على هذه المكانة بأن المجتمع المصرى كان أميل الى تغلب سلطان الزوجة على سلطان الزوج بعض الشيء بأن المرأة كانت تؤول اليها أموال زوجها بمقتضى عقد الزواج وشروطه وكان زواجهم بالأخوات ناشئا من أن الرجال كانوا ينفون أن يستمتعوا بميراث للأسرة الذى كان ينتقل من الأم الى البنت ولا يريدون أن ينعم الغريب بهذه الثروة ولما زاد نفوذ اليونان فى أيام البطلمسة أصبحت حرية الطلاق حقا خالصة للزوج لا ينازعه فيه منازع وقد كانت المرأة تخضع للرجل ويشهد لذلك ما وصل الينا من قصائد الغزل ورسائل الحب التى كانت موجبة من المرأة الى الرجل فكانت تعرض على الرجل الزواج بها صراحة .

النظام المالى للزوجين :

كان النظام المالى للزوجين ينحصر فى فصل مال كل من الزوجين عن مال الآخر وفى هذه الحال كان يجوز للمرأة التصرف فى مالها بدون اجازة زوجها أو فى تخصيص بعض أموال المرأة أو جميع أموالها مهرا لها وفى هذه الحال يكون للزوج حق الانتفاع بأموال المرأة وعليه ردها أو رد قيمتها بعد انقضاء رابطة الزوجية بالموت أو بالنسخ فإن كانت عقارات رد عينها وإن كانت منقولات رد قيمتها المبينة فى عقد الزواج أو يشترك الزوجان فى بعض

الأموال أو في جميعها وتشأ شركة بينهما تسرى عليهما الاتفاقات الخاصة
بها والواردة بعقد الزواج ولا يجوز للزوج أن يتصرف في شيء بدون إذن
زوجته نظراً لما لها من الرهن العام في أمواله ويذهب بعض الباحثين في
القانون إلى أن هذا النظام يشبه النظام المالي للزوجين في فرنسا وغيرها من
الأمم اللاتينية وكانت المرأة تشتترط في عقد زواجها ما يدرأ عنها ضرر
الطلاق بأن تشتترط على الزوج دفع غرامة إن طلقها وكانت تشتترط أن يكون
لها الرهن العام على أموال زوجها جميعها وكانت تشتترط على زوجها أنه إذا
طلقها ترفع ولايته عن ابنتها الأرشد الذي يكون وكيلها الشرعي حينئذ (١).

(١) قصة المسطرة من ٩٥ - ٩٦ تلخّص القانون في مصر من ٢٢ - ٢٥

١٢٩- الزواج والطلاق البابليات

٢٩١ - لمحة تاريخية :

ان أول هجرة عرفها التاريخ لبعض القبائل السامية التي كونت مملكة البابليين والآشوريين كانت حوالى القرن السادس والثلاثين قبل الميلاد حين زحفت هذه القبائل من شبه الجزيرة العربية الى الشمال متبعة المرعى والكلاب حتى وصلت حدود مملكة سومر وأقامت بجوارها تناوشها وتثير عليها حيناً بعد حين حتى استولت عليها وأزالتها من الوجود وحلت محلها حوالى القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد وكان الاستيلاء أولاً على أرض أكاد ثم بعد ذلك على أرض سومر التي جعلت مكاناً للعاصمة البابلية ثم جاءت بعد ذلك قبائل سامية أخرى واتجهت اتجاه القبائل الأولى وزاد سيرها شمالاً حتى وصلت الى الحوض الأعلى لنهرى دجلة والفرات وتغلبوا على من كان قبلهم من سكان هذه البقعة وأقاموا مملكة آشور ثم قتلوا عاصمتهم الى نينوى وبذلك أصبح وادى دجلة شمالاً وجنوباً فى أيدي الساميين ثم دب الخلاف بين مملكتى بابل وآشور فى صورة جديدة بين الساميين أنفسهم بعد أن كان النزاع بين الساميين وسكان البلاد الأصليين فطورا كانت الغلبة والنصر لأهل الجنوب فتسمى المملكة بابلية وتارة أخرى يتغلب أهل الشمال فتسمى مملكة آشور ، وامتد هذا النزاع على هذه الصورة رحاً طويلاً من الزمن .

وقد ورث الساميون حضارة واسعة قوية فى العراق ، ومن المعروف عن طبيعة السامى أنه لا يفقد شخصيته ولا يذوب طابعه بأى مؤثر من المؤثرات ، وفى الوقت نفسه يتقبل الجديد ويفهمه ويضمه ثم يشكله بعد ذلك بأسلوبه ويلونه باللون الذى يرتضيه بحريته وإرادته وما حدث منهم فى

فئة الرأى حدث فى الشام وغيرها من البلاد التى حلوا بها ، فقد احتفظوا بأخلاصهم وعاداتهم وكثير من سماتهم ومميزاتهم ، ورأيتهم كذلك فى بيئات مختلفة ، كأواسط أفريقيا وشمالها ، وبلاد الأندلس وأمريكا الجنوبية ، واستطاعت حضارة البابليين أن تنافس أرقى الحضارات فى العالم القديم ، إذ أن الحضارة البابلية كانت على قدم المساواة مع الحضارة المصرية القديمة ، مع ما نعرفه لهذه الحضارة من عظمة وعمق واتساع .

ولم يبق بعد اكتشاف الحضارة البابلية ، وحضارة قدماء المصريين مجال للشك فى أن المصريين والبابليين تماصروا واتصلوا وتبادلوا كثيرا من الأفكار والعلوم والمعارف ، وقد ورث البابليون من النسموريين والإكاديين أنظمة كثيرة : سياسية واجتماعية وثقافية وغير ذلك من عناصر الحضارة مما كان له أثر كبير فى بناء المملكة البابلية ، على هذه القوة والدرجة العظيمة من الحضارة فى خلال أربعة قرون فقط إذ أن مبدأ قيام الدولة البابلية كان فى حوالى القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد ووصلها الى أوج العظمة العلمية والسياسية والاجتماعية والقانونية كان فى أيام حكم (حمورابى) أى حوالى القرن الحادى والعشرين وذلك قليل جدا من تاريخ تكوين الحضارات وأن قانون حمورابى الذى منعرض له فيما بعد لبرهان قاطع ومراة صادقة وميزان عادل يوضح لنا جميع نواحي الحضارة البابلية ، فإن القوانين دائما تصور حياة الأفراد والجماعات ، أصدق تصور ، فهذا القانون لامية فى أنه يوحى بما كان عليه البابليون من ثقافة واسعة وعقلية منظمة ، فإن الحضارة كالحياة صراع دائم مع الموت ، وكما أن الحياة لايتسنى لها أن تحتفظ بنفسها الا اذا خرجت من صورتها البالية القديمة واتخذت لها صورة أخرى فية جديدة ، فكذلك الحضارة تستطيع البقاء بتغير موطنها عند تزعزع أركانها ، ولقد انتقلت الحضارة من أور الى بابل ، ومن بابل الى نينوى . ومن هذه كلها الى بلاد اليونان وروما ، وما من أحد ينظر الآن الى موقع مدينة بابل القديمة ثم يخطر بباله أن هذه البطاح الموحشة ذات الحر اللاتح كانت من قبل موطن حضارة غنية قوية مهيمنة على العلوم والمعارف ، ومعمورة بالزراعة والصناعة وكان لها فضل كبير فى تقدم علم الطب ، وأنشأت أول كتب القانون الكبرى،

بل كانت سببا في نقطة روج أوروبا ، وكانت بابل من حيث تاريخها وحيث
 أهلها نتيجة امتزاج الأكاديين والسومريين ، فقد نشأ الجنس البشري من تزاوج
 هاتين السلالتين وكانت الغلبة في السلالة الجديدة للأصل السامي ، فقد انتهت
 الحروب التي شنت بينهما بانتصار آكاد وتأسيس مدينة بابل ، وفي بابل نبتت
 شخصية عظيمة قوية من جميع نواحيها ، وهي شخصية حمورابي الفاتح الذي
 دام حكمه ثلاثا وأربعين سنة من سنة ٢١٢٣ الى ٢٠٨١ قبل الميلاد وتصوره
 النقوش بعض التصوير فنستطيع في ضوءها أن نتخيله شابا يفيض حماسة
 وعبقرية عاصفة هوجاء في الحرب يقلم أظفار القتن ويقطع أوصال الإعداء
 ويسير في شعاب الجبال الوعرة ، ولا يضر في حياته واقعة وينشر لواءه على
 ربوع البلاد التي يسير عليها ويجعلها في أمن وسلام ونظام في تشريعها وفي
 رعاها ونظامها الإداري ولقد زادت ثروة بابل زيادة عظيمة ورخاء كبيرا فأتتحت
 هذه الزيادة في بابل ما تنتجه في سائر بلاد العالم ، ذلك أن من الممن
 التاريخية التي تكاد تنطبق على جميع العصور أن الثراء الذي يخلق المدينة
 هو نفسه الذي ينذر بانحلالها وسقوطها ، فالثراء يبعث الثن والنشاط ، كما
 يبعث الخمول والكسل ، فهو يرقق أجسام الناس وطباعهم ويهد لهم طريق
 اللذة والنعيم والترف ، ويغري أصحاب السواعد القوية والطامحين الى
 الفتوح والغزو بالاغارة على غزو البلاد المتحضرة الغنية بثروتها ، ولقد كان
 على حدود بابل قبيلة قوية ، وهي قبيلة الكاشيين وكانت تحصد بابل وتحصد
 أهلها على ما أوتوا من ثروة ونعيم ، فلم يرض على موت حمورابي الاثماني
 سنين حتى اجتاحت رجالها دولته وعائوا في أرضها فسادا يسلبون وينهبون ،
 ثم شنوا عليها الغارة تلو الغارة واستقروا آخر الأمر فيها فاتحين حاكمين
 ولم يكن هؤلاء الفاتحون من أصل سامي وظلت بلاد بابل بعد هذا الغزو عدة
 قرون مسرحا للاضطراب المنصري والقوضى السياسية اللذين وقفا في سبيل
 كل تقدم في العلوم والفنون ، وخرج الكاشيون من أرض بابل بعد أن
 حكموها ما يقرب من ستة قرون ، اضطربت فيها أحوال البلاد وبمزقت
 أوصالها ثم بسطت دولة آشور سيادتها على بابل وأخضعها للملوك نينون ، ولما
 غارت بابل على هذا الحكم دمرها سنجرير تدميرا لم يكد يبقى منها على شيء

ومن الملوك الذين أعاقوا لبابل حضارتها ورخايعا وعزها الملك نبوخذ نصر فقد وصل في عمرانه الى اثناء برج أخذ شهرة واسعة في عالم الفن المعماري ، كما اثنأ حداثق تسمى « الحداثق المعلقة » لأنها ذات طبقات بعضها فوق بعض ، وكانت تصل اليها المياه من نهر الترات ، واليونان كانوا يعدونها من عجائب الدنيا السبع (١) .

وأن من مفاخر حمورابى القانون المعروف باسمه ، وهو الذى كان أساسا للتشريع أجيالا طويلة بعده ، فقد اقتبست منه الحضارات التى تعاقبت فى بلاد الشرق ، وقد عمل الأستاذ ف . إدوارد فى كتابه « أقدم شرائع العالم » تعليقات على هذا القانون اذ يقول :

« ان الظاهر من تاريخ البابليين ودراسة مذنيهم وتشريعهم ومعاملاتهم التجارية والسياسية التى نقشوها على الواحهم الفخارية أنهم كانوا أمة كتابة ونصوص وصكوك يتقيدون بعرفية ماورد فيها شأن بعض الأمم الراقية فى عصرنا الحاضر ، ولتزعتم الخاصة فى دقة التعبير وفى ايجاز الترقيم كتبوا كل أمورهم المتعلقة بأنفسهم الخاصة والعامة ودونوها ابائا لمعاملاتهم واتفاقاتهم ، ولذا كانت الآلاف العبدية من الألواح المشوية التى حفظتها خرائب بابل المكتشفة تشير الى الشروط الواردة فى شريعتهم حسب مفهومها وتفصيلا تضمنته من مسائل » .

ويتضح لمن يدرس المواد الواردة فى شريعة حمورابى انها صنفت ورتبت بحسب مفهوم البابليين للقوانين والأنظمة النافذة فى أيامهم ، وقد أخذ المنتشرقون يناقشون بعض مواد قانون حمورابى ويقارنونها ببعض ما جاء فى القوانين التى وضعت بعد عصر حمورابى ، وقد قال فى ذلك أن من الممكن أن يقال أن الشريعة الحمورابية حدثت كل ماورد فى سفر الخروج فى الآية — ٦ — من الاصطاح الواحد والعشرين ، وفى الآيتين ٨ و٩ من الاصطاح الثانى والعشرين .

ولاتمام معرفة العلاقة بين كتاب الشريعة الموسوية وشريعة حمورابي يجب مقابلة المواد المتشابهة الواردة في الشريعتين ، ففى كتاب الخروج الآية ٢ - ١١ من الاصحاح الواحد والعشرين جاء « اذا اشترت عبدا عبرانيا فست سنين يخدم ، وفى السابعة يخرج حرا مجانا ، ان دخل وخذته فوحده يخرج ، وان كان بعل امرأة تخرج امرأته معه ، وان اعطاه سيده امرأة وولدت له بنتين أو بنات فالمرأة وأولادها يكونون لسيده ، وهو يخرج وحده الى أن اتمى من اقتباس هذه الأحكام من قانون حمورابى ، وقد عمل عدة مقارنات بين الشريعة اليهودية وشريعة حمورابى (١) .

ويتكون قانون حمورابى من مجموعة من المواد تصل الى ٢٨٥ مادة تقريبا وقد قسمت ونظمت باعتبار الموضوعات ، والترتيب الذى دون به يعتبر ترتيبا علميا دقيقا فهو لا يسكاد يقل عن ترتيب أى قانون فى أرقى الدول الحديثة فهناك قسم خاص بالأملاك المنقولة ، وقسم آخر يختص بالأملاك العقارية وقسم ثالث يتناول التجارة والصناعة ، ورابع يختص بشئون الأسرة وما يتفرع عنها كالزواج والطلاق والتبني (وهو موضوع رسالتى) كما يتضمن الارث ، وهناك قسم خاص يختص بالأضرار الجسمية ، وأخيرا القسم الذى يدور حول العمل وما يترتب عليه من صلة بين المالك والأجير .

واذا كنا نسمع الآن أن أعرق الأمم حضارة فى العصر الحديث قد بدأت تنادى ببدء التأميم فى الصناعات وفى المهن فاقنا نستطيع أن نجد صدى هذا المبدأ يتردد فى قانون « حمورابى » إذ أن دولة البابليين فى قانونها كانت تقرر على الأطباء معالجة بعض المرضى بأجور ضئيلة جدا .

وقد عرف قانون حمورابى فى بيئة الحجاز ، ثم فى بيئة اليمن ، وقد كان ذلك عن طريقين : —

أولا — عن طريق الصلات المتبادلة .

ثانيا — عن طريق البابليين الذين نزحوا من بابل حوالى القرن العشرين قبل الميلاد على أثر سقوط دولة حمورابى (٢)

(١) شريعة حمورابى ص ١٥٦ - ١٢٤

(٢) كتاب العراق وما توالى عليه من حقبات ص ١٨ - ٢٨ .

ولا نستطيع ان نذكر هنا القانون الله ، لان ذلك يخرج بنا عن موضوع
الزينة .

بل سنقتصر على ذكر مواد الزواج والطلاق في هذا القانون تقلا من
كتاب شرعة حمورابى أقدم الشرائع العالمية .

ولسنا نجد شهادة لقانون حمورابى أقوى من شهادة « هاليفى » مدرس
التاريخ فى « فوليج دوفرانس » عن الأمة البابلية عند بعثه عن مدنيتهما
وشرائعها اذ يقول :

« ان نكران الجميل لا يصيب الأفراد والجماعات فحسب بل قد يصيب
الأمم التى لها فضل كبير على تقدم المدنية وخدمة البشرية ومن هذه الأمم
يمكننا ان نعد الأمة البابلية فقد أنكر الباحثون فضلها وصوروها بأنها بلاد
المحطيات القاتمات والخمارات التى تبيع بالراقصات فى حين أنها البلاد التى
أعطانا شعبها السامى الكتابة للمسامرة وأورثنا الشرعة الحمورابية وأبقى لنا
آثار المدن والأقنية والهيكل والمعابد التى شيدها وحفظ لنا فيها أسفارها
مدونة مكتوبة بالحرف المسمارى على ألواح من الآجر المشوى بقيت مع خلود
الحر صورة ناطقة عنه وسجلا صحيحا عن رى بلاده وعن الترتيلات التى كان
يرتلها فى معابده وصلواته وعن التعاويذ التى كان يتموذ بها عن الأعين المضرة
المحرقة ومن الأرواح والشياطين الشريرة وعن الصكوك التى يعقدها لتقييد
حساباته ومعاملاته وعن المخابرات والمراسلات التى كان يجريها هو وملوكه
وقضاة وعن الشرائع التى نظمها والمرافعات التى كان يقوم بها المحامون أثناء
المحاكمات والأحكام التى كان يصدرها القضاة وعن الأساطير التى اعتقد بها
بما يتعلق بالخلق والكون وعن القصص التى كان يرويها والروايات التى
يرويها ويمتد بها وأخيرا عن أسماء الملوك الذين حكموا البلاد طيلة ثلاثة
آلاف سنة ، وعن أسماء المدن والمعابد والحروب والكهان .

وحفظت لنا الألواح والصحائف بجانب هذا كله علوم البابليين فى الفلك
والطب والرياضيات والسحر والتنجيم والزراعة والكهانة وتحديد الحدود
والعمران والبناء ، واستخراج المعادن ، وآلات الدفاع والحرب ، وما أشبه .

من هياكل ومعابد ، وكتب عليها ونقش ما لا يقل فائدة وأهمية عما انما
اليونان والمصريون ، وثقة أمم التاريخ ، حفظت في العالم وتقدم المدينة
ورقي البشر .

فاذن بلاد بابل والبابليون ومدينة بابل ليست كما صورها جاحل وفضلاً
بل كما تشهد آثارها ورسومها والواحها بأنها يحسن بنا دراستها ومعرفة
شريعته وترجمة آثارها لما في ذلك من فوائد تؤكد لنا بأن بلاد الرافدين
لوقوعها بين نهري عظيمين ولطبيعتها الجغرافية والاقلية قد أثرت كثيراً في
خلق تلك الأمة وخلق مدينتها وعدت جذيرة بأن تسمى « مصر آسيا » وكانت
تسمى بلاد الفردوس لكثرة خصبها حتى قالت الأساطير عنها — بأن الآله
أنبت في أراضيها كل شجرة رقت له (١) .

(١) شريعة حمورابي ص ٦ - ٨

نبذة عن ديانة بابل

٢٩٢ — لم تكن سلطة الملك البابلي مقيدة بالقانون والشعب ، بل كانت مقيدة أشد ما يكون التقيد بالكهنة وذلك لأن الملك لم يكن من الوجبة القانونية الا وكيلا لاله المدينة ، ومن أجل هذا كانت الضرائب تفرض باسم الاله وكانت تتخذ سبلها الى خزائن الهياكل مباشرة أو بوسائل الاحتيال ولم يكن الملك يعد ملكا بحق في أعين الشعب الا اذا خلع عليه الكهنة سلطته الملكية ، واخترق شوارع المدينة في موكب مهيب ممسكا بصورة مردك الاله وكان الملك في هذه الاحتمالات يلبس زي الكاهن وكان هذا رمزا الى اتحاد الدين والدولة وكانت تحيط بعربته جميع مظاهر خوارق الطبيعة ، ومن شأن هذا كله أن يجعل الخروج على الملك كفرا عظيما لا يستحق من يجرؤ عليه الا خزان روحه ، واستولى الكهنة على ملوك بابل ومن أجل هذا زادت ثروة الهياكل جيلا بعد جيل ، وكان الملوك يشعرون بشدة حاجتهم الى غفران الآلهة فسادوا لهم الهياكل وأمدوها بالأثاث والطعام والعبيد ، ووقفوا عليها مساحات واسعة من الأرض ، وكان الفقراء والأغنياء يخصون للهياكل من مكاسبهم الدنيوية القدر الذي يظنون أنه يتفق مع مصلحتهم الخاصة ، ولما لم يكن في مقدور الكهنة أن يستخدموا هذه الثروة كلها فقد حولوها الى رأس مال منتج واستغلوها في الزراعة والصناعة والأمور المالية وأصبخوا من أثراء الشعب والمسيطرين على اقتصاد الأمة ، وقد عرف عنهم أنهم من أحكم الأهلين في استثمار الأموال حتى عهد اليهم أصحاب الأموال باستثمار أموالهم لثقتهم بأن الكهنة يحصلون على أرباح أكثر مما يحصل عليها أصحاب الأموال ، وكانوا في بعض الأحيان يقرضون المرضى والفقراء بفير فائدة ، وكان الملك أحيانا يصادر بعض أموال الهياكل اذا واجه أزمة تتطلب المال الكثير ، ولكن هذا كان عملا نادرا شديد الخطورة لأن الكهنة كانوا يصبون أشد اللعنات

على كل من يمس أقل شيء من الأملاك الدينية بغير إذن منه ، ولقد كانت آلهة بابل حراسا عليها بحسب اعتقاد البابليين فيها ، ولم يكن قيمة جد للخدمات التي يمكن أن تؤديها لهم آلهتهم التي زاد عددها حتى وصل إلى آلاف مؤلفة ، لأن كل مدينة كان لها رب يحميها ، وكان يحدث في بابل ودينها ما يحدث من التخيرات الكثيرة ، فللمدن آلهة ، وللقرى آلهة ، وأقدم الآلهة آلهة السماء وما فيها وآلهة الأرض ، وكان لكل أسرة آلهتها المنزلية قام إليها الصلاة وتصب إليها الخمر في كل صباح ومساء وكان لكل فرد رب يحبه ويدفع عنه الأذى ولنا نجد لدى البابليين شواهد تدل على التوحيد كالتى ظهرت في عهد اخنتاتون بمصر وقد كان للآلهة « اشتار » ملكة المدائن كلها ونور الأنوار ، مكانة عظيمة في قلوب البابليين وكانوا يكثر من التضرع إليها وطلب المعونة في كل أمر من أمورهم ، واتخذ البابليين لهذه الآلهة شخصيات نسجوا حولها أساطيرهم التي وصل إلينا معظمها عن طريق اليهود ومنها قصة خلق السموات والأرض على الوجه الذي كان يتصوره البابليون ؛ ومنها قصة الطوفان الذي أرسل على الناس عند غضب الآلهة عليهم ولم يكن البابلي يعتقد بالدار الآخرة ، فلم تكن أعماله مما يتنى بها نصيبا أخرويا بل كان يطلب بأعماله متسعا في الأرض ، ولم يكن يثق بآلهته بعد أن يوارى في قبره ، وقد كانت عقيدة عند بعض الناس يعتقدونها ، وذلك بأن مردك الإله يحيى الموتى ، ويمكن أن تصور عقيدة البابليين في جعلتها بعقيدة اليونان ، فهم قديسون وأبطال وفيهم عباقرة وبلهاء ينهبون كلهم إلى مكان مظلم في جوف الأرض ولا يرى الضوء من بعد ذلك أحد منهم ، وكانت أكثر أجسام الموتى تدفن في ثياب ، ومنها قليل كان يحرق ، وكان الطعام والشراب أكثر ما يقرب من القرايين عندهم وذلك لأن ما يتبقى منها لا يتلف حتما إذا لم يطعمه الآلهة ، وكثيرا ما كان الضآن يضحي به على المذابح البابلية ، وكان أهم ما يجب أن يعمله البابلي التقى المستمسك بدينه أن يشترك في المواكب الطويلة المهمة كالمواكب التي كان الكهنة ينقلون فيها صورة مردك من هيكل إلى هيكل ويمثلون فيها مسرحية موته وبعثه المقدسة ويحرق البخور بين يديها ، وكان البابلي يعتقد أن الخطيئة ترفع عنه حماية الله

وجرامته له ، فكان يجتهد في صلاته ودعائه طالبا المغفرة والصفح عن الذنوب الذي ارتكبه ، ويمكن أن يقال إن الديانة السومرية وهي أول ديانة عرفت في التاريخ قد انتقلت إلى البابليين الذين ورثوا حضارة السومريين ، فالمخطوقات العظيمة كالشمس والقمر كانت من أكبر آلهتهم التي يعبدها ، وفكرة التوحيد لم يسبق لها وجود في عقيدة السومريين ، فلم تنقل إلى البابليين ، غلافها لم ترق بعد إلى إدراك المعاني السامية التي احتلت إليها البشرية بعد أن ارتقت أفكارها واستارت معارفها فيما بعد ، وأمر الزواج والاتصال الجنسي كان للعقيدة دخل فيه ، فقد كانت الإغراض وارتكاب المنكرات مما تأمر به الآلهة في زعمهم بل كانت المضاجعة المحرمة مباحة عندهم بل هي وسيلة يتقرب بها إلى إرضاء الآلهة (١) .

واشتهر البابليون بالكهانة والسحر والعرافة ، وكانوا يفرقون بين نوعين من السحر والكهانة ، الأول اللعنة ، والثاني التمويذة ، فكان أحدهم إذا اعتقد في نفسه أنه مسحور يذهب إلى الطبيب الذي يمارس العمليات الجراحية ويتعاطى الطبابة ويعمل على إخراج الأرواح الشريرة لأنه طبيب نفسي ، وكانت طريقة التداوي إعطاء التماويز للرقية بها من اللعنة التي وجهت إلى المريض ، وقد يكون ظن الرجل بأنه مسحور لا أساس له من الحقيقة ولكنه شعر بنفسه أنه في حالة غير طبيعية ، وأن أحدا من السحرة يمكن أن يكون قد سحره وسبب له هذه الظواهر المرضية ، أو أن أحد معارفه أو جيرانه رماه بهذا الوصف ، ولذا أعطت الشريعة الحق للطرف المسحور أن يخاضع الساحر ، ويقوم عليه دعوى ويقاضيه أمام القضاء (٢) .

(١) قصة الحضارة ج ٢ ص ٢١١ - ٢٢٥ .

(٢) شريعة حمورابي ص ١١١ - ١١٢ .

حقوق المرأة وحقوق الزواج والطلاق

— ٢٩٣ —

مادة ١٢٧ — إذا أوما (١) انسان بأصبغه على أخت مقدمة أو على امرأة رجل بدون حق فيرمى بالرجل أمام الحاكم ويكوى جبينه .

مادة ١٢٨ — إذا تزوج رجل امرأة بدون عقد ، فالمرأة لا تعتبر زوجة له .

مادة ١٢٩ — إذا وجدت امرأة الرجل مضطجعة مع غيره تربط هي والرجل الأجنبي بالحبال ويرميان في الماء ، إلا إذا أراد الرجل أن يبقى امرأته حية ، وأراد الملك أن يبقى خادمه حيا .

مادة ١٣٠ — إذا راود رجل امرأة على قسها بالأكراه ، وهي زوجة لغيره ، ولم يعرف الزوج الرجل وكان المعتدى يعيش في بيت أبيها ، واضطجع بين نهديهما ، ووجد على هذه الحالة ، اعدم الرجل أما المرأة فتعتبر غير مذبذبة .

مادة ١٣١ — إذا ادعى رجل على امرأته ، والمرأة لم تكن مضطجعة مع غيره فعليها أن تحلف أمام الله وتمود الى بيتها .

مادة ١٣٢ — إذا أومات أصبح الى امرأة رجل بسبب رجل آخر ، ولم توجد مضطجعة مع الرجل ، وجب عليها أن تغطس في الماء المقدس ، لأجل زوجها .

مادة ١٣٣ — إذا أسر الرجل وكان في بيته طعام ، وتركت امرأته بيته ، ودخلت الى بيت آخر ، فيما انها لم تحافظ على عرضها ، ودخلت بيتا غير بيتها تحاكم ، وترمى في الماء .

مادة ١٣٤ — إذا أسر انسان ولم يكن في بيته طعام لامرأته ، وذبحت امرأته الى بيت آخر فلا كلام .

(٢) أوما بأصبغه هو تمييز شرمي معروف عند البابليين ، أى اهم المرأة بعرضها .

مادة ١٣٥ — إذا أسر افسان ولم يكن في بيته طعام ، وذهبت امرأته الى بيت آخر وولدت فيه أولادا ، ثم عاد الرجل من الأسر الى بلده ، فالمرأة تعود اليه ، والأولاد يتبعون والدهم .

مادة ١٣٦ — إذا هجر افسان بلده فارا منها ، وتاركا زوجته ثم دخلت (١) الزوجة بيت آخر ، وعاد الزوج بعدها مطالبا بزوجه ، فبما أنه ترك بلده وفر من بيته ، ليس له أن يعيدها اليه .

مادة ١٣٧ — إذا أدار رجل وجهه عن امرأته — أى طلقها — وكانت قد حملت منه أولادا أو أدار وجهه عن امرأته ، وكانت (خوريه) — أى راهبة — وله منها أولاد ، فعليه أن يدفع لها بائنتها (٢) وعليه أن يمنحها حق استثمار الأرض أو البستان أو الملك الذى له ، ولها أن تربي أولادها وبعد أن يكبروا لها أن تأخذ حصة ولد من كل الأموال ، والأشياء التى خصصت لأولادها ، وللرجل بعد ذلك أن يختار بين رجوعها اليه ، أو علم رجوعها .

مادة ١٣٨ — إذا طلق رجل زوجته التى لم تلد له أولادا ، فعليه أن يدفع لها جميع القضة التى كانت لها مهرًا لزواجها ، ويعيد اليها بائنتها التى أعطها اياها والدها من بيته ، ومن ثم له أن يطلقها .

مادة ١٣٩ — إذا لم يك لها عند زواجها مهر معين ، فعلى الزوج أن يدفع لها مينا قضة (٦٩٨ غراما ونصف غرام قضة) عندما يطلقها .
مادة ١٤٠ — إذا كان الزوج من صنف العامة (٣) فعليه أن يدفع لها ثلث مينا قضة (أى ٢٣٣٫٩٢ غراما من القضة) عندما يطلقها .

(١) ان دخول المرأة غير بيت زوجها معناه اتيانها القلعة كما يؤخذ من مفهوم المواد ١٢٢ - ١٢٤ - ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢) الأحوال التى تخصها

(٣) فى النظام الاجتماعى للبابليين يقسم الشعب الى الصنف الحر وهم الوجهاء والى صنف ثان يسمى العوام والى صنف يسمى الأسيلة أو البيت العظيم أو رجال الحكم وابن الشعب .

مادة ١٤١ — اذا ادارت امرأة الرجل وجهها ، وهي تمسك في بيت رجل آخر ، وكان ذلك تهجر بيتها ، وهي مذنبه لخلاعتها واهمال بيتها ، وتاركة زوجها ، فله أن يقيم الدعوى عليها ، ويقاضيهها .
 واذا قال لها زوجها : انك طالقة ، فعليه أن يتركها لتذهب في طريقها ، وله أن لا يعطيها شيئا في مقابل تطلقه اياها ، واذا قال لها انك غير طالقة ، فللزواج أن يتزوج زوجة غيرها ، وبقي الأولى عبدة في بيت زوجها (١) .

مادة ١٤٢ — اذا ابغضت امرأة (٢) زوجها وقالت له : انني سوف لا آكون لك ، فيجب التحقيق عن سبب بغضها لزوجها ، فاذا كانت المرأة صاحبة عناية ، وليس فيها عيب ، وكان لزوجها عين في غيرها ، وكان يهملها ، فلا لوم على الزوجة ، ولها أن تأخذ بأنتها منه ، وتذهب الى بيت أبيها .

مادة ١٤٣ — واذا كانت الزوجة مهمله ، وكانت تهرب من بيت زوجها وتسلم ما فيه فيجب رميها في الماء .

مواد الزواج وحقوق الزوجين

مادة ١٤٤ — اذا تزوج رجل كاهنة وأعطته جارية لتلد البنين ثم أدار الرجل وجهه ليتزوج خلية فيجب منعه من التزوج بها ولا يجوز له اتخاذ خلية .

مادة ١٤٥ — اذا تزوج رجل كاهنة ولم تلد له أولادا وقرر أن يتزوج خلية ثم تزوجا وجاء بها الى بيته فالخليلة مسوف لا تكون في مستوى الكاهنة .

(١) تقسم النساء في بابل الى خمس مراتب في العرف الكهنه الاحت المقدسة - الكاهنة - ابنة العمد - المكرمة - خادمة العمد أو العاتر التي لا تلد .
 (٢) اذا ابغضت المرأة زوجها اى نشرت عن طفلته .

- مادة ١٤٦ — إذا تزوج رجل بكاهنة وجاءت له بخادمة تلد له أولادا ثم أن الخادمة أقامت نفسها مقام سيدتها لأنها ولدت له أولادا فليس للكاهنة زوجة الرجل أن تبنيها بفقتة ولكن لها أن تربيتها وتمدها من بين العيد .
- مادة ١٤٧ — إذا لم تلد الخادمة لسيدها أولادا حق لزوجة الكاهنة أن تبنيها بفقتة .
- مادة ١٤٨ — إذا تزوج الرجل بامرأة ثم وقعت في المرض وقرر أن يتزوج غيرها فله أن يفعل ذلك ولكن ليس له أن يطلق زوجته الأولى التي أصابها المرض ، أما هي فلها حق السكنى في زوجها الذي بناء ، وعليه أن يبنيها ما دامت في قيد الحياة .
- مادة ١٤٩ — وإذا كانت الزوجة المريضة غير راضية عن سكنائها وعيشها في بيت زوجها فعليه أن يعود إليها بأنتها التي أتت بها من بيت أبيها ، ولها أن تذهب حيث شاعت .
- مادة ١٥٠ — إذا أعطى الرجل امرأته مزرعة أو بستانا أو بيتا أو أثياء وأعطاها صكا رسميا بها فليس لأولاده بعد وفاة الزوج أن يطالبون بشيء كان لها ، وهي إذا شاعت أن تعطى أولادها الذين تختارهم ما يبقى لها بعد وفاة زوجها كان لها الحق وليس عليها أن تعطى شيئا من لأخوتها .
- مادة ١٥١ — إذا أجبرت امرأة زوجها وكانت تعيش في بيته على عدم تحويلها إلى الدائن (أى على عدم إعطائه إياها) وأخذت صكا بذلك وكان الرجل مدينا قبل أن يتزوج بها فليس للدائن أن يأخذ زوجها .
- مادة ١٥٢ — إذا وقعا في الدين بعد الزواج وبعد أن دخلت المرأة بيت زوجها فعلى الاثنين يقع أمر تسوية الدين مع الدائن .
- مادة ١٥٣ — إذا قتلت امرأة زوجها بسبب رجل آخر شتت المرأة وعلق جسمها على الخشبة .
- مادة ١٥٤ — إذا اقتتل رجل بابتته قتل من بلدته .

مادة ١٥٥ — إذا خطب رجل عروسا لابنه وتعرف الخطيب على خطيبته ثم
نام الرجل معها واكتشف أمره وهو معها يقيد بالحيال (أى
يكشف) ويرمى فى النهر .

مادة ١٥٦ — إذا خطب رجل عروسا لابنه ولم يتعرف عليها الخطيب ثم
نام الرجل معها وجب أن يدفع لها نصف فضة (أى ٣٤٨ر٨٦
غراما فضة) وكل ملجلته معها من بيت أبيها وللعروس أن
تزوج الرجل الذى تختاره .

مادة ١٥٧ — إذا ضاحج ولد والدته أحرقت الولد والوالدة معا .

مادة ١٥٨ — إذا عرف رجل أن ولده نام مع زوجة أبيه اتى لها أولاد من
زوجها فصل الولد عن بيت أبيه .

مادة ١٥٩ — إذا أحضر رجل أشياء الى بيت عمه والد زوجته ودفع الأشياء
كبهز لزوجته ثم وقعت عينه على امرأة أخرى (أى أحب
امرأة أخرى) وأراد أن يتزوجها وقال لعمه (انى سوف
لا أتزوج بابتك) فلعم أن يحتفظ بكل ما أحضره الرجل
المذكور الى البيت .

مادة ١٦٠ — إذا أحضر رجل الى بيت عمه جهازا لمخطوبته وقال له عمه
(اننى لا أعطيك ابنتى) وجب على العم أن يدفع قيمة ما جلته
الخطيب مضاعفا .

مادة ١٦١ — إذا أحضر رجل الى بيت عمه جهازا لمخطوبته ثم ان صديقا
له وشى به وقال أبو الخطيبة للخطيب (اننى سوف لا أعطيك
ابنتى) وجب عليه أن يدفع ضعف ما قدم جهازا لابنته
ومنعت الابنة من الزواج بالصديق الواشى .

مادة ١٦٢ — إذا تزوج رجل بامرأة وولدت له أولادا وماتت المرأة فليس
لوالدها أن يأخذ شيئا من بائنتها فمهرها وبائنتها
لأولادها (١) .

(١) شريعة حمورابى ص ٧١ - ٧٥ .

وقد كشف قانون حمورابى فى أهاض مدينة السويش فى عام ١٩٠٢
ووجد هذا القانون منقوشا نقشا جميلا على اسطوانة من حجر قلت من بابل
الى عيلام حوالى عام ١١٠٠ قبل الميلاد فيما قتل من غنائم الحرب وقيل عن
هذه الشرائع أنها منزلة من السماء فترى الملك على أحد أوجه الاسطوانة
يتلقى القوانين من شمس اله الشمس نفسه ويقول مقدمة القوانين
الحمورابية .

ولما ان عهد أبو الأعلى ملك الأنوناكى وبل رب السماء والأرض الذى
يقرر مصير العالم حكم بنى الانسان كلهم الى مردك ، ولما أن نطقا باسم
بابل الأعلى وأذلعا شهرتها فى جميع أنحاء العالم وأقاما فى وسط مملكة
خالدة أبد الدهر قواعدا ثابتة ثبات السماء والأرض — فى ذلك الوقت
نادانى أنوبل أنا حمورابى الأمير الأعلى عابد الآلهة لكى أنشر العدالة فى
العالم وأقضى على الأشرار والأثمين وأمنح الأقوياء أن يظلوا الضعفاء
وأنشر النور فى الأرض وأرعى مصالح الخلق ، أنا حمورابى أنا الذى اختاره
بل حاكما والذى جاء بالخير ، والذى أتم كل شيء ، والذى وهب الحياة
لمدينة أرك والذى أمد سكانها بالماء الكثير الى آخر الأوصاف التى وصف
بها حمورابى نفسه ، وأن الشرائع العادلة التى رفع منارها حمورابى والتى
أقام بها فى الأرض دعائم ثابتة وحكومة طاهرة صالحة لتدلل على أنه جمع
الى قوته الجسمية قوة عقلية مفكرة .

ولم يكن هذا التشريع الجامع الاعمال واحدا من أعمال حمورابى
الكثيرة . فقد أمر بحفر قناة كبيرة لرى مساحات واسعة من الأرض وبلغ من
حذق حمورابى أن خلع على سلطانه خلعة من رضا الآلهة بالرغم من أن
قوانينه كانت تمتاز بصفتها الدنيوية .

ولذلك شاد المعابد كما شاد القلاع واسترضى الكهنة بأن أقام المعابد
والهياكل .

عادات البابليين في الاتصال الجنسي

من المستحسن أن نذكر بعض عادات البابليين في الاتصال الجنسي ليتضح منها بعض ما جاء في قانون حمورابي من الاصطلاحات ، ويمكن أن نقول أن الاتصال الجنسي في بابل كان ذا سعة ، وله طرق متعددة تفضل الى اقتراف الزنا ، والاتصال غير المشروع حتى ذهب هيرودوت الى قوله (ينبئ لكل امرأة بابلية أن تجلس في هيكل الزهرة مرة في حياتها وأن تضاجع رجلا غربيا) .

ومنهن كثيرات يترفعن عن الاختلاط بسائر النساء لكبريائهن الناشئة عن ثرائهن ، وهؤلاء يأتين في عربات مقفلة ويجلسن في الهيكل ومن حولهن عدد كبير من العائثة والخدم ، أما الكثرة الغالبة منهن فيتبعن الطريقة الآتية :

تجلس الكثيرات منهن في هيكل الزهرة وعلى رؤوسهن تيجان من الجبال بين العاديات والرائحات اللاتي لا ينقطع دخولهن وخروجهن ، وتخرق جميع النساء مرات مستقيمة متجهة في كل الجهات ، ثم يمر فيها الغرباء ليختاروا من النساء ممن يرتضون ، فإذا جلست امرأة هذه الجلسة كان عليها أن لا تعود الى منزلها حتى يلقي أحد الغرباء قطعة من الفضة في حجرها ويضاجعها في خارج المبد ، وعلى من يلقي القطعة القضية أن يقول : اضرع الى الآلهة « ميلتا » أن تمرأك ، وسبب ذلك أن الأشوريين يطلقون على الزهرة « ميلتا » ومهما يكن من صغر القطعة القضية فإن المرأة لا يجوز لها أن ترفضها ، لأن هذا الرفض يحرمه القانون ، وتسير المرأة وراء أول رجل يلقيها اليها ، وليس من حقها أن ترفضه أيا كان ، فإذا ما ضاجعت وتطلت مما عليها من واجب للآلهة عادت الى منزلها ، ومهما بذلت لها من المال بعدئذ لم يكن في وسعك أن تنالها ، ومن كانت من النساء ذات جمال وتناسب في

الأعضاء لا تلبث أن تعود إلى دارها ، أما المشوهات فثيقي في الهيكل زمنا
منزلا ، وذلك ليجزهن عن الوفاء بما يفرضه عليهن القانون ، ومنهن من
ينتظرن ثلاث سنين أو أربعة .

ويمكن أن يقال بوجه عام أن مركز المرأة في بابل كان أقل منه في
مصر وفي رومة ولكنه مع ذلك لم يكن أقل من مركزها عند اليونان الأقدمين
أو عند الأوروبيين في المصور الوسطى ، وكان لابد لها بجانب الولادة
والترية من أن تنقل الماء من النهر أو الآبار وتطحن الحبوب وتنزل الخيوط
وتسحقها ، وكانت تتمتع بحرية السير بين الناس ، وتعتلط بالرجال ، وتمتلك
الثروة وتستمتع بسلطانها .

وهيكل الزهرة مكان في المعبد تجلس فيه المرأة لتضاجع من يرغب فيها
من الرجال الغريباء ، وفي هذا من الشيوعية الجنسية ما لا يخفى ، وأحيانا
كانت المرأة تبيع نفسها لغير خطيبها في الليلة الأولى من زواجها ، وقد كان
العهر مصدر الثراء عند بعض نساء بابل ليحصلن منه على ما يقدمته لأزواجهن
على أنه بائنة لهن ، وكان يسمح للبابليين في العادة بقسط كبير من العلاقات
الجنسية قبل الزواج فيتصل الرجال بالنساء اتصالا غير شرعى يتولد عنه
أحيانا زواج شرعى ، وكان الآباء هم الذين يهتئون الزواج الشرعى لأبنائهم ،
وكان الطرفان يقرانه بتبادل الهدايا ولعل هذه العادة كانت أثرًا من نظام قديم
هو نظام الزواج بالبيع والشراء ، فكان الخطيب يتقدم إلى والد العروس
بهدية قيمة ولكن الوالد كان ينتظر منه أن يهب ابنته بائنة أعظم قدرا من
الهدية ، حتى لقد كان يصعب على المرأة أن يقول أيها المشتري المرأة أم
الرجل ، على أن بعض الزوجات كانت يعا صريحا حتى قيل أن من كانت لهم
بنات في سن الزواج كانوا يأتون بهن مرة في كل عام إلى مكان يجتمع فيه
حوالهن كثير من الرجال ، ثم يصفهن دلال عام ويبيعهن جميعا واحدة في أثر
واحدة ، فينادى أولا على أجملهن ، وبعد أن يقبض فيها ثمنا عاليا ينادى على
من تليها في الجمال وكان الاخلاص بين الزوجين تاما ، وكان يقتصر على
امرأة واحدة ، فكانت الحرية المباحة للأفراد قبل الزواج تتبعها ارغام شديد
على الاستمساك بالوفاء الزوجي بعده ، وكان القانون ينص على اغراق

الزوجة الزانية ومن زنت معه الا اذا أشفق الزوج على زوجته فأكثر أن يستبدل بهذه العقوبة أخرجا الى الطريق عارية الا من القليل الذى لا يكاف يسر شيئا من جسمها ، ومواد القانون التى ذكرناها تشير الى هذا ، فقد جاء فيها ما معناه :

« اذا أشار الناس باصيهم الى زوجة رجل لعلاقتها برجل غيره ولم تضبط وهى تضاجه وجب أن تلقى بنفسها فى النهر حفظا لشرف زوجها منما لها من مواطن التحدث فى عرضها وتحذيرا من التهاون فى سلوكها وكان فى وسع الرجل أن يطلق زوجته ولا يطلب منه أكثر من بائنتها اليها وقوله لها لست زوجتى أما اذا قالت هى له — لست زوجى — فقد وجب قتلها غرقا وكان عقم الزوجة وزناها وعدم اتفاقها مع زوجها وسوء تدبيرها لمنزلها من الأسباب التى تجوز طلاقها بل كانت المرأة الناشزة عن منزل الزوجية المهملة لثشون بيتها وتربية أولادها تستحق أن تلقى فى الماء والمرأة اذا أثبتت قسوة زوجها عليها مع اخلاصها له جاز لها أن تفارقه وتعود الى أهلها وتأخذ بائنتها وما عسى أن تكون قد حصلت عليه لنفسها من المتاع ، وكانت المرأة فى بابل لاتساوى المرأة عند قدماء المصريين فى المكانة والمنزلة (١) ونصت شريعة حمورابى على ثلاثة اصطلاحات تتعلق بالزواج : الأول المهر للزوجة ، والثانى البائنة أو ما يسمى « دولة » والثالث مسكن الزوجية والملاحظ مما ورد عن الزواج عند الأمم السامية أنه قضية تعاقد بالشراء ، فالمرأة ملك لوالدها ومن حق أن يبيعها لمن يطلب يدها بثمن مرضى ، وللزوج أن يبيعها للغير متى أراد ، أو يرهنها أو يورثها لورثته ، وتعتبر الكيفية المذكورة عند بعض القبائل الأولية عملا واقعا فى المباشرة لتقرير أمر الزواج ومن بعد دفع الثمن يصبح الرجل مالكا للمرأة ، ومن عادات البابليين أن تزف المرأة عند الزواج براسم محترمة ، ولكن هذا لا يخرجها عن كونها متاعا للبيع يشتره الزوج ، وما كانت المراسم الا للدلالة على انفصالها عن أبيها الذى كان يعتبر عند البابليين والرومان رأس العائلة ، وأنها بعد ذلك أصبحت مرتبطة بمائلة زوجها .

(١) قصة الحضرة ج ٢ ص ٢٢٩ - ٢٣٥

وإذا كانت المرأة عاقرا لسبب من الأسباب فمن حقها أن تقدم لزوجها خادمتها لتلد له أولادا وعلى الجارية أن لا ترفض ذلك ، ومن أزال بكازة امرأة فعليه غرامة لها ومن غصب امرأة متزوجة وارتكب معها الفاحشة فتعتبر مجرمة وتعاقب لخروجها عن الطريق السوى ، وكان من عادة البابليين أن يسجلوا عقود الزواج كما يسجلون عقود التجارة لأنهم اعتبروا الزواج عقدا ملزما وأمرًا خطيرا ، فكان كل زواج بلا عقد محرر يعتبر غير شرعى ، وكان المهر يدفع من الزوج ، والبائنة أو الدوطة يدفعها الوالد الى ابنته فإذا مات الأب قبل أن تتزوج ابنته فرز الأوصياء قسما من ماله للبنت يعادل البائنة التى تعطى عادة لها ، ويظهر أن البابليين فى آخر عهودهم أهملوا عادة المهر ولذا لم توجد عقود زوجية تدل عليه واعتبر البابليون المسكن الزوجى هدية من الزوج يقدمها الى زوجته ليضمن لها مسكنا بعد موته ولا يحق لها أن ترث زوجها بعد موته لا من ماله المتقول ولا من غير المتقول ، وإذا لم تحصل على مسكن شرعى كان لها أن ترث منه نصيبا يساوى نصيب أحد أولاده وإذا تزوجت زوجا ثانيا عاد المسكن الى ورثة زوجها الأول .

وكان من عادات البابليين أن المرأة اذا طلقها زوجها وتركه وتزوجت بغيره لايحق لوالدها أن يبيعها بمر آخر لأنها أرادت الزواج ، وكانوا يعتبرون المرأة فوق الشبهات فإذا اتهم الزوج زوجته بما يمس عرضها فما عليها الا أن تحلف أمام الله بانها لم ترتكب اثما لتنجى سمعتها ، ومن وثى بها كان جزاؤه الخضوع للعبودية بأن يصبح رقيقا ، وكانوا لا يكثر من التعدد بل يكتفون بالزوجة الواحدة لأن الرجل لايحق له أن يأخذ زوجة ثانية الا فى أحوال خاصة ، مثل إصابة المرأة الأولى بمرض عضال أو بمرض يقعدها عن العمل أو تكون عقيما ، وكان من الاجرام عند البابليين أن تطلق المرأة زوجها وتحل عقد التكاح ، وكان من عادتهم أن تزين العروس بالحلى وتلبس ثيابا فاخرة ويغطى وجهها بتقاب وتزق بين صفتين من المحتفلين ينقلونها من دار أبيها الى دار زوجها ، وعند ما تصل العروس الى بيت زوجها يتقدم الرجل ويأخذ بيدها ويركع الاثنان على ركبتيهما أمام الجالس فى بيت العرس ويعلن أمام الشهود مخاطبا عروسته « أنت ابن الرجل العظيم

سأملأ حضنك بالذهب والفضة وستكونين زوجتى وساكون زوجك وسأجعل
هذه المرأة ثمر كالنخل » ثم يحرق البخور وتندق الطبول والآلات الطرب
ويشئ العروسان الى غرفة الزفاف التى أعدت خصيصا للعروسين وبيتيان
فيها خمسة أيام أو ستة متقطعين عن العالم ، وفى نهاية الموعد يخرج العرس
من غرفته ليشارك فى الألعاب التى يقيمها رقاؤه فيلب معهم ويمرح
بمرحهم ، أما العروس فتخرج وعلى رأسها تاج أو اكليل وفى وسطها حزام
وهى فى وقار وأبهة (١) .

(١) شريعة حمورابى ص ١٣١ - ١٤٢

١٣٠- الزواج والطلاق الفارسيان

٢٩٤ - ملحة تاريخية :

الفرس أمة شرقية ذات حضارة قديمة استوطنت إيران وأقشأت بها دولا ، وأول ما عرف من أمرهم أنهم كانوا خاضعين لسلطان الميديين لقرهم منهم اذ كانت بلاد الميديين تمتد شمالي بلاد الفرس وغربها ، وقد كان لهم شأن في تعظيم دولة آشور ولم يستطع المؤرخون معرفة أصلهم على التحديد ، وأول ما وصل إلينا من أخبارهم لوحة تسجل جملة عنهم لا تلقى ضوءا على تاريخهم ، وبعضهم يرجح أنهم جاءوا من شواطئ بحر الخزر الى غرب آسيا قبل المسيح بنحو ألف عام ، وكتاب الفرس الديني (أبستاق) يصف موطن الميديين بأنه جنة جميلة ، ويظهر أن الميديين كانوا ينهبون الى اقليم بخارى وسمرقند وظلوا يتجهون نحو الجنوب حتى وصلوا الى بلاد فارس فوجدوا معادنها الكثيرة من النحاس والحديد والرصاص والفضة والذهب ونحوها ، ولما كانوا قوما أشداء بسطاء في معيشتهم فقد أخذوا يفلحون الأرض ويتوسعون في الزراعة ، واشتد ساعد الميديين في عهد ملكهم ديوسيس قمم الرخاء جميع البلاد واستطاع الميديون بقيادة ديوسيس أن يقضوا على آشور بتدمير عاصمتها نينوى ولم تطل أيام الميديين فقد سقطت دولتهم بسرعة هائلة تشبه سرعة نمو حضارتهم وازدياد قوتهم ، وقد كانت هذه الدولة قصيرة الأجل فلم تستطع لهذا السبب أن تساهم في الحضارة بقسط كبير اذا استثنينا ما قامت به من تمهيد السبيل الى ثقافة بلاد الفرس ، فقد أخذ الفرس عن الميديين لغتهم الآرية وحروفهم الهجائية وهم الذين جعلوا الفرس يستبدلون في الكتابة الورق والأقلام بالواح الطين ، ونظام الأسرة الأولى وتعدد الزوجات وطائفة من القوانين ، بينها وبين قوانينهم في عهد

امبراطوريتهم المتأخر من التماثل ما جعل الباحثين يجمعون بينهما ويقولون (شرعة ميدى وفارس لا تسخان) ولما دب الضعف الى دولة الميديين وتغير ملوكها وابتعدوا عن العدالة التي اشتهر بها من سبقهم استطاع كورش أول ملوك الفرس أن يهزمهم ويستولى على بلادهم ، وكانت هزيمتهم على يد استياجمن الذي قسى قلبه ، فعندما غضب على أحد الحكام قطع ابن الحاكم وقطع رأسه وأرغم والده على أكل لحم ابنه فأكله ، وأظهر الارتياح لذلك ، ولكنه انتقم لنفسه بأن أعان كورش على خلع استياجمن ذلك أن كورش الشاب النابه حاكم ولاية اقشان الفارسية التي كانت تابعة للميديين خرج على الطاغية وابتهج الميديون أنفسهم بالتصاير عليه وارتضوه ملكا عليهم ولم يكن يرتفع من بينهم صوت واحد بالاحتجاج عليه ، فاقبلت فارس سيدة لميديا بعد أن كانت ميديا سيدة لفارس ، وكان كورش من الحكام الذين خلقوا ليكونوا حكاما ، وقد كان ملكا يحق في روجه وأعماله قدرا في الأعمال الادارية والتفوح الخاطفة كريما في معاملة المغلوبين ، وقد أسس كورش الأسرة الأكمنية ، أسرة الملوك العظام التي حكمت بلاد الفرس في أزهي أيامها ، وأعظمها شهرة ، وأنه نظم قوات ميديا وفارس الحربية ، فجعل منها جيشا قويا لا يقهر وانه استولى على سرديس وبابل وقضى على حكم الساميين في غرب آسيا فلم يبق لهم قائمة وضم الى الدولة الفارسية كل البلاد التي كانت من قبل تحت سلطان آشور وبابل وليديا وآسيا الصغرى حتى أصبحت تلك الامبراطورية أوسع المنظمات السياسية في العالم القديم ومن أحسنها حكما في جميع عصور التاريخ ، وقد تمتع كورش بحب جميع البلاد التي فتحها وذلك لأنه كان يعطي الحرية الدينية ويترك أماكن العبادة لكل دين من الأديان التي كان يعتقد أهل البلاد المفتوحة ، بل كان يقرب القرابين الى الآلهة في تقي وورع وجاء بعلمه انه قمييز فورث عن أبيه قوته وشجاعته وان لم يرث عنه شيئا من كرمه وبدأ قمييز حكمه بقتل أخيه الذي كان ينافسه في الملك ووسع الامبراطورية الايرانية وكان حاكما اداريا ممتازا (١) وفي عهد دارا الثالث تصدعت دولة فارس على اثر الهزائم التي

منيت بها وأهمل الأباطرة شئون الحرب واهتموا في الشهوات وتردت الأمة في مهالو الضناد وحل بالفرس ما حل بالميديين قبلهم اذ استحال ما كانوا يتصفون به من تقشف وزهد منذ أجيال قليلة الى استمتاع طليق وأصبح أكبر ما تهتم به الطبقات الارستقراطية ملء بطونها بلذيذ المأكول والمشرب وتغيرت المجتمعات الايرانية وغصت بيوت الأثرياء بالخدم الفاسدين المفسدين وأصبح السكر رزية شائعة بين كل الطبقات وانهار جميع ما بناء كورش ودارا وكان خشيار شاي الأول ملكا اجتمعت فيه كل صفات الملوك من الحكمة وقوة الجسم ، والاعتراف له بالعظمة ، لكنه ضرب أسوأ الأمثال لشعبه في القسق والفجور ، فكانت الهزائم تلاحقه وتهز أركان عرشه وكثر القتل بين أفراد البيت المالک ، وكما كانت الامبراطورية الفارسية سرمة التكوين كانت سرمة الانحلال ، لأن جميع الدول التي فتحها الفرس قد ابتدأت تشعر بالقوة وأخذت تثار لنفسها وأوهنت الثورات والحروب المتكررة حيوية فارس وقضت على زهرة شبابها القوي حتى لم يبق من أبنائها الا كل جبان يخشى الحرب ويرضى الذل ، ولما عزم الاسكندر على فتح فارس لم يب للقاءه الا المتخاذلون الجبناء فلم يكن قواد الفرس على علم بما استجد من فنون القتال فلما دارت رحى الحرب ارتكب هؤلاء القواد أضعف الأغلاط ، وكانت عساكرهم المختلة النظام والتي كان معظمها مسلحا بالسهم أهدافا صالحة لرمح المقدونيين الطويلة وجيشهم العظيم ، وكان قواد الفرس يصحبون معهم النساء يلهون بهن ، وظهر لقائد الفرس أن الهزيمة لا بد واقعة به وبجيشه فقر من الميدان ، وقد خسر الفرس في احدى المواقع عشرين ألف مقاتل ، ولم يخسر الجيش اليوناني الا ١١٥ رجلا ، وما زال الاسكندر يواصل فتح فارس وآخر موقعة لهذه الحرب قد جمع فيها دارا من الولايات الفارسية ألف مقاتل من بلاد الفرس المختلفة ، والتقى به الاسكندر ومعه سبعة آلاف من الفرسان وأربعون ألفا من المشاة ، فهزم جيش الفرس المتفكك المختل ، وفر دارا الثالث من الميدان ولكن قواده ساءهم هذا الفرار المزرى للمرة الثانية فقتلوه غيلة في خيمته ، وأعدم الاسكندر من استطاع أن يقبض عليهم من قاتليه وأرسل جثة دارا مكرمة ودفنها كما تدفن الملوك ، وسرعان ما انضوى الشعب الفارسي تحت راية الاسكندر اعجابا منه بكرمه أخلاقه ،

ونظم شئون فارس وجعلها ولاية من ولايات الدولة المقدونية (١). وقد كان
استيلاء كوروش على الميديين سنة ٥٥٠ قبل الميلاد واستيلاء الإسكندر على
فارس سنة ٣٣٠ قبل الميلاد ، ثم قامت بعد ذلك دولة الساسانيين وكانت لهم
حضارة راقية ونظام اجتماعي قوى ، ونظام سياسى محكم ، فتولى الملك فيها
الساسانيون واحدا تلو الآخر ، وفى سنة ٦٥١ ميلادية دخلت فارس تحت
حكم العرب ، فبعد أن قرخ أبو بكر رضى الله عنه من حرب المرتدين ودانت
جزيرة العرب للإسلام جهز جيوشا لغزو بلاد كثيرة ومنها فارس ، وجعل
قيادتها العامة لخالد بن الوليد ، ففتحوا العراق والجزيرة ، وكان المشي بن
حارثة يعارب الفرس حتى مات أبو بكر فأمدّه عمر بعيش ، وظل يقاتل
الفرس بعد أن تجمعوا عليه ، وبلغ جيشهم مائة وعشرين ألف مقاتل ، فالتقى
المسلمون بالفرس فى موقعة فاصلة بالقرب من القادسية ، وبذلك كتب النصر
للمسلمين (٢) .

ويلوح أن الفرس كانوا أجمل شعوب الشرق فى الزمن القديم ، فالآثار
الباقية من عهدهم تصورهم شعبا معتدلا القامات ، قوى الأجسام ، قد
وهبتهم حياة الجبال شدة وصلابة ، ولكن ثروتهم الطائلة رقت طباعهم
وكانوا شم الأنوف لا يكادون يفترقون فى ذلك عن اليونان ، تبدو على
وجوههم سمات النبل والروعة ، وقد كانوا يلبسون الملابس الميذية ويتحلون
بالطلى الميذية ، وكانوا يعدون من سوء الأدب كشف أى جزء من أجزاء
الجسم خلا الوجه . ولذلك كان كل جسمهم مغطى من عمامة الرأس أو
عصابتة . أو قلنسوته الى خفى القدمين ، فكان لباسهم سروالا وقميصا
ومئزرا من طبقتين . ومنطقة فى وسط الجسم ، أما الملك فكان يمتاز بلبس
سروال مطرز وحذاءين ممتازين ، ولم تكن ملابس النساء تختلف عن ملابس
الرجال الا بفتحة عند الصدر ، وكان الرجال يطيلون لحاهم ويتركون شعر
رأسهم ينساب فى غداثر ، ثم استبدلوا بها فيما بعد شعرا مستعارا ، ولما

(١) قصة الحضارة ج ٢ ص ١٥٤ - ٤٦٠
(٢) تلويح مصر الى الفتح المصطفى ص ٦٢-٦٤ ، ١٥٦-١٥٨ .

زادت الثروة في عهد الامبراطورية أكثر الأهلون رجالهم ونسائهم من استعمال أحوال التجميل وبرعوا فيه ، وذهبوا في أشكاله مستعملين الزئود والطور وتحوها وكان الفرس يتكلمون بمدة لغات أثناء تاريخهم الطويل ، فكانت الفارسية القديمة لغة البلاط وأعيان البلاد في عهد دارا الأول وهذه اللغة وثيقة الارتباط باللغة السامية حتى يبدو لنا جليا أن اللغتين كانتا في وقت من الأوقات لهجتين من لغة أقدم منهما عهدا ، وأنهما هما واللغة الانجليزية فروع من أصل واحد ، وتطورت اللغة الفارسية القديمة وتفرعت الى فرعين هما الزندية لغة الزند - أوستا والبهلوية وهي لغة هندية اشتقت منها اللغة الفارسية الحالية ، ولما مارس الفرس الكتابة استخدموا في هوشهم الخط المسامري ، واستخدموا الحروف الهجائية الآرامية لكتابة وثائقهم ، وكان الرجل العادي أميا راضيا عن أميته يبدل جهده كله في فلاحه الأرض ومجلبت الزند - أوستا الأعمال الزراعية وعدتها أهم أعمال الجنس البشري وأشرفها يرضى الآلهة عن أهلها ويستعج لها ، ولم يكن للصناعة شأن في فارس ، فقد رضى أن ترك لغيرها ممارسة الحرف والصناعات اليدوية ، واكتفت بأن تحمل هذه الأمم اليها منتجاتها ، وقد كانت متقدمة في طرق المواصلات لاتساع أطرافها ، ونقل منتجاتها ، وكان لها أسطول بحري قوى يرهب البلاد المجاورة (١) .

وقد كانت حياة فارس حياة سياسية وحرية أكثر منها اقتصادية ، عماد ثروتها القوة لا الصناعة ، ومن أجل ذلك كانت مزعزة الكيان أشبه ما تكون بجزيرة وبها بحر واسع تغشى على نفسها من الضياع ، وكان النظام الامبراطوري الذي يسلك هذا الكيان المصطنع من أقدر الأنظمة ، ولا يكاد يوجد له شبيه ، فقد كان على رأسه الملك أوخشتر - أي المحارب - ولا يزال هذا اللفظ باقيا حتى الآن ، في اسم ملك الفرس « الشاه » وهذا اللقب يدل على منشأ الملكية الفارسية العسكرية وصيغتها العسكرية ، وإذا كان تحت سلطانه ملوك يأمرون بأمره ، فقد كان الفرس يلقبونه « ملك الملوك »

(١) قصة الحضارة ج ٢ ص ٤٠٩ - ٤١٤ .

ولم يترض العالم القديم على هذه الدعوى سوى اليونان ، وكان له من الوجهة النظرية سلطة مطلقة ، فكانت كلمة تصدر من فمه تكفي لاعتظام من يشاء من غير محاكمة ولا بيان للأسباب على الطريقة التي يتبعها الطغاة ، وكان في بعض الأحيان يمنح أمه أو كبيرة زوجاته حق القتل القائل على النزاعات والأهواء ، ولما كان أحد من الأهلين ومن بينهم كبار الأعيان يجرؤ على اتقاده أو لومه ، كما كان الرأي العام ضعيفا عاجزا مجزا مصدره الخوف والحذر والاحتياط ، فكان كل ما يفعله من يرى الملك يقتل ابنه البريء أمام عينيه رميا بالسهم أن يتنى على مهارة الملك العظيمة في الرماية ، وكان المذبذبون الذين تلهب السياط أجسادهم بأمر الملك يشكرون له فضله بأنه لم يفعل عن ذكركم ، ولو أن ملوك الفرس كان لهم من النشاط ما لكوندوش ، ودارا الأول ، لكان لهم أن يملكوا ويحكموا ، ولكن الملوك المتأخرين كانوا يمهّدون بأكثر شئون الحكم إلى الأشراف الخاضعين لسلطانهم أو إلى خصيان قصورهم ، أما هم فكانوا يقضون أوقاتهم في الحب واللعب والصيد ، وكان القصر يموج بالخصيان يسرحون فيه ويمرحون يحرسون النساء ويعلمون الأمراء ، وقد استخدموا هذه الأعمال في الحصول على ميزة وسلطان في حيك النساء وتدير المؤامرات ، في عهد كل ملك من الملوك ، وكان من حق الملك أن يختار خلفه من بين أبنائه ، ولكن وراثة العرش كانت تهر في العادة بالاعتقال والثورة ، وكانت سلطة الملك مقيّدة أحيانا بقوة الأعيان وكانوا هم الواسطة بين الشعب والعرش ، وكان كثير من الأشراف يحضرون إلى القصر ويؤثرون مطسبا يولى الملك مشورته في أكثر الأحيان أعظم رعاية وكان يربط معظم أفراد الطبقة الموسرة بالعرش هو الذي يهبهم ضياعهم (١) .

وكان الفرس يهبون أنفسهم لإقامة صرح الامبراطورية فكان وقتهم لا يتسع لغير الحرب والقتال ، ولذلك كان جل اعتمادهم في الفنون على ما يأتيهم من البلاد الأجنبية شأنهم في هذا شأن الرومان ، وكانوا يتركزون إلى الفنانين الأجانب أو إلى من في بلادهم من الفنانين أبناء الأجانب صنع

الأشياء الفنية ويحصلون من الولايات التابعة لهم على المال الذي يؤدون منه أجور الفنانين ، وكانت لهم بيوت جميلة ، وحدائق غناء ، وكانت الجواهر كثيرة لديهم من تيجان وأقراط وأحذية مذهبة ، وحتى الرجال أنفسهم كانوا يتباهون بحليهم ، يزينون بها أعناقهم وأذنههم وأذرعهم ، وكانوا يستوردون اللؤلؤ والياقوت ونحوهما من خارج بلادهم ، وكانوا يكثرزون من النقوش في أبينتهم ، وقد دهش اليونانيون من الفن المعماري الفارسي ، وليس في التاريخ كله ما يماثل المجازر المروعة والدم المراق اللذين تطلعا بهما سجلات العرس الملكية الا سجلات رومة في بعض الأحوال ، فقد كانت الثورات الهائلة تشب لاغتيال الملك بواسطة أقاربه أو غيرهم ، ولقد كان العرس يتحلون بالمرحاة والكرم ، وحفظ الود وسخاء اليد ويراعون آداب المجالس ويحرصون عليها حرصا لا يكاد يقل عن حرص الصينيين ، وكانوا اذا تعابل منهم شخصان متساويان في الرتبة تعانقا وقبل كل منهما الآخر في شفتيه ، فاذا قابل الواحد منهم من هو أعلى منه منزلة انحنى له انحناء كبيرة تشرم بالخضوع والاحترام ، واذا التقى بمن هو أقل منه قدم له خده ليقبله ، فاذا قابل أحد السوقه أكتفى بانحناء رأسه ، وكانوا يستكرون تناول شيء من الطعام أو الشراب على قارة الطريق ، كما يسوءهم أن يبصق الانسان أو يتخطأ أمام الناس ، وكانوا يقتصدون في مآكلهم ومشربهم ، وكانوا يعملون النظافة أكبر النعم ، وأن الأعمال الطيبة اذا صدرت عن أيد قذرة لا قيمة لها ، وكانوا يفرضون أشد العقاب على من يتسببون في نشر الأمراض المعدية ، وكان لبسهم في الأعياد ملابس بيضاء وكانوا يحرصون على الطهارة المعنوية ، وفي كتاب الزردشتين المقدس فقرات طويلة تشرح القواعد الواجب اتباعها لطهارة الجسد والروح ، وكانوا ياملون أنفسهم بالقسوة تكفيرا لما ارتكبوه من الذنوب ، وكانوا يشنعون على اللواط وتنص شريعتهم على أنه ذنب لا يفتنر ولا يمحوه شيء (١) .

نبذة عن ديانة الفرس

- ٢٩٥ -

كانت دولة الفرس من الدول التي تاملت فيها الأديان وكثرت فيها الآلهة في اعتقادهم ، وقد كان الزواج والطلاق يرتبط أحيانا ببعض هذه العقائد ، وهذا يجعلني في حل من أن أذكر ديانات الفرس فقد اشتهروا بأنهم مبالون الى عبادة المظاهر الطبيعية ، فالسما الصافية ، والضوء ، والنار ، والهواء ، والماء ، ينزل من السماء ، وكل هذه الأشياء جذبت أنظارهم وجعلتهم يصبونها على أنها كائنات الهية خيرة ، فسموا الشمس (عين الله) والضوء (ابن الله) كما أن الظلمة والجذب ونحوهما كائنات آلهية شريرة ملعونة ، واعتقدوا أن آلهة الخير في نزاع قائم مع آلهة الشر ، وأعمال الانسان من صلاة ونحوها تعين آلهة الخير في منازلها آلهة الشر ، واتخذوا النار رمزا للضوء يشعلونها في معابدهم فهي رمز لآلهة الخير ، واشتهرت ديانة زردشت وتعاليمه ودونت في كتاب « افستا » والمشهور عن تعاليمه انه كان يقول أن للعالم الهين — اله الخير واله الشر ، وهما في نزاع قائم ، فاله الخير هو النور وقد خلق كل ما هو حسن وخير ونافع فخلق النظام وخلق الحق ونحوهما ، واله الشر هو الظلمة ، وقد خلق كل ما هو شر في العالم ، فخلق الحيوانات المفترسة والحيات والأفاعي ونحوها وعلى المؤمن قتلها ولا يزال الحرب بينهما سجلا ، وقد كانت الديانة الزردشتية تتعمق في ابحات فلسفية وراء الطبيعة ووراء الماء فهي ترى أن نفس الانسان خلقها الله بعد أن لم تكن وتستطيع أن تنال الحياة الأبدية السعيدة اذا حاربت الشرور في العالم الأرضي ، وقد منحها الله حرية الارادة فهي تستطيع أن تختار الخير أو الشر ، ووجدت بجانب هذه الديانة ديانة المانوية ، ومن تعاليمها أن العالم نشأ من أصلين هما النور والظلمة ، ويوجد شبه كبيرة من تعاليم هذه الديانة

وبين تعاليم الزردشتية ، وبجانب هاتين الديانتين وجعلت الديانة الزردكية ، وكانت تدعو الى مذهب تنوي جديد وتبيح الاشتراكية فى النساء والأموال .
وأهم ما أحدثته تعاليم مزدك فى المجتمع الايرانى انه دعا الى الاشتراكية الجامعة المتطرفة التى قوضت نظام تفاوت الطبقات التى كانت فى ايران ، فكان الاشراف فى الطبقة العليا والعامّة والشعب فى الطبقة السفلى والفرق بينهما شاسع ومن تعاليمه أنه كان يرى أن الناس ولدوا سواء فليعيشوا سواء وأن أهم شيء فى نظره يجب فيه المساواة هو المال والنساء ، لأن أكثر الضرور والآثام والاضطراب فى المجتمع انما جاء بسبب النساء والأموال ، ومن أجل ذلك أحل النساء وأباح الأموال وجعل الناس شركة فيهما كاشتراكهم فى الماء والنور والكلأ ، وقد جعل الله الأرزاق فى الأرض ليقسمها العباد بينهم بالتساوى ، ولكن الناس تظالموا فيها وزعموا أنهم يأخذون للفقراء من الأغنياء ويردون من الكثيرين على القليلين ، وأن من كان عنده فضل من الأموال والنساء والأمتعة فليس هو بأولى به من غيره ، فآغتنم العوام والشعب ذلك النظام وقاصروا مزدك وأصحابه على ذلك فوقع البلاء بين الناس واشتد خطب هذه الفتنة وعم خطرهما واستحكمت الفوضى فى المجتمع حتى كانوا يدخلون على الرجل فى داره فيغلبونه على منزله ونسائه وأمواله وارغم الشعب حكام هذا الوقت على الأخذ بهذا النظام فلم يلبثوا الا قليلا حتى صاروا لا يعرف الرجل منهم ولده ، ولا المولود أباه ، ولا يملك الرجل شيئا مما تحت يده ، وزعم مزدك ان ذلك من البر والخير الذى يرضاه الله ويثيب عليه أحسن الثواب ، وأن هذا فعل جميل ترضيه الانسانية ويحقق الخير لها ، وبجانب هذه التعاليم الاشتراكية يحض الناس على التأخى والمحبة والقتاعة والزهدة ، وكان يقول بحرمة ذبح الحيوان ، وقد اعتنق مذهب كثير من الناس ، ثم نكل به وباتباعه سنة ٥٢٣ ميلادية ، وقد استمر مذهب عند بعض الناس حتى الى ما بعد الاسلام ، وهذه جملة مذاهب القرمس الدينية ، وقد كان لبعضها تأثير عند بعض المسلمين فاقربوا فى بعض آرائهم من بعض هذه المذاهب التى لم توغل فى الشرك والوثنية . (١)

(١) نجر الاسلام ص ٩٨ - ١١٢ .

فيروي أن زردشت لما ولد قوت من حوله الأرواح الخبيثة التي تجتمع
 حول كل كائن وهي مضطربة خائفة ، وأحب الوليد الحكمة والصلاح فاعتزل
 الناس وأمر أن يعيش في بركة جبلية وأن يكون طعامه الجبن وثمار الأرض ،
 وأراد الشيطان أن يفويه ولكنه أخفق وشق صدره بطعنة سيف فلم يشك أو
 يترك إيمانه ، بل ظل مستمسكا بأهورا مزدا رب النور الإله الأعظم ، وتحلى
 له أهورا مزدا ووضع في يديه الأستاق أى كتاب العلم والحكمة وأمره أن
 يعظ الناس بما جاء فيه ، وظل العالم كله زمنا طويلا يسخر منه ويشطهده
 حتى سمعه أمير إراني عظيم فاعجبه ما سمع ووعده أن ينشر الدين الجديد
 بين شعبه ، وبذلك اشتهر الدين الزردشتي ، وكان أكبر الآلهة في الدين السابق
 للدين الزردشتي مترا اله الشمس وأيتا آلهة الخصب والأرض ، وكان
 الإيرانيون الأولون يصبونه بشرب عصير نبات ينمو على سفوح جبالهم ،
 فلم يرض زردشت على هذه الطقوس فقير فيها ما أراد تغييره ، وكان الكتاب
 المقدس للدين الجديد هو مجموعة الكتب التي جمع فيها أصحابه أقواله
 وأدعيته ، وسمى أتباعه هذه الكتب بالابستان وبعض ما فيها مأخوذ من
 كتب القيدا وكتب البابليين ، وكان اله زردشت في بادئ الأمر هو دائرة
 السموات كلها فاهورا مزدا يكتسى بقبة السموات الصلبة يتخذها لباسا له
 وجسمه هو الضوء وعيناه هما الشمس والقمر ، وقد تعددت الآلهة في ديانة
 زردشت كما تعددت في الديانات التي سبقت وفي بادئ الأمر كانت عقيدة
 زردشت قريبة من عقيدة التوحيد ، ثم تعددت فيها الآلهة ، وقد صور
 الزردشتيون العالم في صورة ميدان يطرع فيه الخير والشر ، وكانوا
 يمثلون النفس البشرية كما يمثلون الكون في صورة ميدان كمال بين
 الأرواح الخيرة والأرواح الشريرة ، وبذلك كان كل انسان مقاتلا أراد ذلك
 أو لم يرد ، في جيش الله أو في جيش الشيطان ، وهذه الفلسفة كانت
 أخلاقهم وعاداتهم واتحد الساسانيون منذ بداية عهدهم مع رجال الدين
 الزردشتيين وقد استمرت الصلات الوثيقة بين الدولة والدين طوال العهد
 الساساني وحمل الملوك الشعب على اعتناق العقيدة الزردشتية التي كانت
 تعبد الشمس وتعظمها وقت طلوعها ، وفي الظهيرة وقبل غروبها ، كما كانت

تعظم النار ، وقد أهملت العقيدة الزردشتية بعد سقوط الدولة الساسانية (١) وفي أيام ازدهار الزردشتية كانوا يعتقدون أن التقوى - أعظم الفضائل على الإطلاق فإن أول ما يجب على الإنسان في هذه الحياة أن يمد الله بالطهر والتضحية والصلاة ولم تك فارس الزردشتية تسمح باقامة الهياكل أو الأصنام بل كانوا ينشئون المذابح المقدسة على قمم الجبال ، و في القصور ، أو في قلب المدن وكانوا يوقدون النار فوقها تكريماً لاهورا - مزدا أو لغيره من صفات الآلهة ، ولما كان من طبيعة الأديان أن ترعب وتنتذر فإن الفارسي برغم هذا كله لم يكن ينظر الى الموت في غير رهبة الا اذا كان جندياً أميناً يدافع عن قضية اهورا - مزدا ، فقد كان من وراء الموت وهو أشد الخفايا كلها رهبة جحيم وجة ، وكان لابد لأرواح الموتى بأجسامها أن تجتاز قطرة تصفى فيها تجتازها الأرواح الطيبة فتصل الى سكن تسعد فيه ، أما الأرواح الخبيثة فلا تستطيع أن تجتاز القطرة فتتهوى في درك من الجحيم يتناسب عمقه مع ما اقترفت من ذنوب ، ولم يكن هذا الجحيم مجرد دار سفلى تذهب اليها كل الأرواح طيبة كانت أو خبيثة كما تصفها الأديان الأقدم عهداً من الدين الزردشتي .

والزردشتيون الصالحون يحددون بأن العالم يقترب من نهايته المحتومة ذلك مولد زردشت كان بداية الحقبة العالمية التي طولها ثلاثة آلاف سنة وبعد أن يخرج من صلبه في فترات مختلفة ثلاثة من النبيين ينشرون تعاليمه في أطراف العالم ، يصل يوم الحساب الأخير ، وقد زعم المجوس أن زردشت ينتمي الى ديانتهم ، فسلكوه في عداد المجوس ، و لا تزال الآثار المجوسية وكتبها تدرس ، وكان الفرس يعالجون المرضى بالسحر ، كما كانوا يعتقدون في علاجهم على الرقى أكثر من اعتمادهم على العقاقير ، وحجتهم في هذا أن الرقى ان لم تشف منه المرضى لا تقتل المريض وهو ما لا يستطيع بالعقاقير الا أن الطب مع ذلك قد نشأ بين غير رجال الدين حينما زادت ثروة الفرس زيادة مطردة ، فتكونت في البلاد ثقافة للأطباء والجراحين وحدد القانون

(١) ايران في عهد الساسانية ١٣٠ - ١٤٠ .

أجوزهم ، كما جندهما قانون حمورابي وقفا لمنزلة المرتضى الاجتماعية ، كما نص القانون على أن الكهنة يعالجون من غير أجر ، وكان يطلب إلى الطبيب الناشئ عند الفرس أن يبدأ حياته الطبية بعلاج الكفرة والأجانب ، وكان ذلك اتباعاً منهم لأمر اله النور إذ قال « يا خالق الكون يا قدوس إذا شاء عبد من عباد الله أن يمارس فن العلاج فإن الناس يجب أن يجرب فيهم حذقه ، أيجرب في عباد اهودا — مزدا أم في عبدة الشياطين ، فأجاب اهودا مزدا بقوله : يجب أن يجرب هسه في عبدة الشياطين لا في عباد الله » (١)

الزواج والطلاق

٢٩٦ — كان الفرس يجيزون تعدد الزوجات ، وكان التعدد يرتبط بمقدار يسار الرجل وكثرة ماله ، فلذا قل مال الرجل اقتصر على زوجة واحدة وكانوا يميزون الزوجة الرئيسية ويسمونها « الزوجة الممتازة » ويجعلون لمن بعدها المرتبة الثانية ، ولكل منهما منزلة خاصة ، فالممتازة ربة البيت ، لها الحق في الطعام على زوجها طيلة حياتها ، ولابنتها هذا الحق حتى يبلغ ، ولبناتها هذا الحق حتى تتزوج ، والزوجة الثانية قد تكون من الأرقاء أو السبايا ، وقد كان الفرس يسهون الزواج بين المحارم ، فيجوز للأب أن يتزوج بنته ، وللأم أن تتزوج ابنها ، وللأخ أن يتزوج أخته ، وتنسب هذه العادة إلى الفلاسفة الشيوعيين مثل مزدك ، وكان على الوالد الذي يولد له طفل أن يعلن شكره لله بمراسيم دينية معينة ويمنل الصدقات ، وإذا ولدت له بنت لا يقوم بمنل هذه القربات ، ويمنح بترية الطفل إلى أمه أو إلى عمته ، أو إلى الابنة البالغة من الأب ، إذا لم يكن غيرها ، وإن لم ير الولد أباه كما يجب حرمة من بعض ميراثه ، فإذا مات الأب قبل أن يزوج بنته فهو الأم مقامه ، فإن لم تكن فلاحد الأعمام أو الأخوال أن يزوجها ، وأما البنت نفسها فلا تملك أن تختار زوجها ، وكان لزاماً على الأب أو من يتوب عنه في الولاية على البنت أن يزوجها بمجرد بلوغها ، ومن الائم اهمال تحقيق رغبتها الشرعية ، في أن

(١) قصة الحضارة ج ٢ ص ٢٨٥ — ٢٨٦ -

تكون أما ، وكانت الخطوبة تتم غالبا أثناء الطقولة ، وأما الزواج فيعقد في السن المبكرة ، وينبغي أن تزوج الصبية في الخامسة عشرة من عمرها .
والغالب أن الزواج يتم بواسطة الخطابة ، وكان المهر محمدا ، ثم أن على الزوج أن يدفع إلى والد العروس مبلغا من المال ، ولكن كان له حق استرداد ماله في أحوال معينة ، فإذا كانت العروس بعد الزواج لا تساوى المبلغ المدفوع فلزوج أن يسترده ، كما في حالة العقم مثلا ، وليس للأب الحق في إجبار البنت على قبول الزوج الذي اختاره لها ، فإذا رفضت فليس للأب الحق في حرمانها من الارث لهذا السبب ، وبعد الزواج تنتقل أهلية القيام بالأعمال الخيرية من الزوجة إلى زوجها ، وإذا اتصلت العانس برجل صلة غير شرعية فإنها تحتفظ بحق النفقة عليها من أبيها وبنصيبها من الارث على شرط أن تقطع هذه الصلة والأطفال غير الشرعيين تكون نفقتهم على جدهم لأهمهم .

وكان للزوج أن يجعل زوجته شريكة له في ثروته ، وتملك التصرف فيها كزوجها تماما فتعامل وحدها في البيع والشراء وكان للزوج أن يفسخ هذه الشركة في كل وقت ، والزوجة الممتازة تقوم مقام الزوج في أموال الأسرة عند إصابته بمرض عقلي ، ووالد الأسرة صاحب الولاية العامة عليها، وحين يتم الطلاق يرث الزوجة لا يكون لها الحق في استبقاء الأموال التي كان الزوج قد أعطاها لها أثناء الزواج ، وإذا طلقها بغير رضاها فلها استبقاء هذه الأموال ، وإذا قال الزوج لزوجته «أنت طالق من الآن» ، تستطيعين التصرف بحرية في شخصك » فإنها لا تخرج بهذا من عصمتها إنما يؤذن لها بهذه الكلمة أن تكون زوجة خادمة لزوج آخر ، وإذا طلق زوج زوجته من غير أن يمنحها صراحة الحق في التصرف بحرية في شخصها ، فإن الأولاد الذين تلدهم من الزواج الجديد أثناء حياة الزوج الأول يلحقون بهذا الزوج وهذا يقتضى أنها تظل تحت رعايته وفي وسع الزوج أن ينزل عن زوجته أو لحدي زواجه ، ولو زوجة ممتازة إلى رجل آخر قد وقع في الفقر بغير تقصير منه ، وذلك ليستغنى بعملها ، ولم يكن قبول المرأة ضروريا ، وفي هذه الحالة لا يستطيع الزوج الثاني أن يتصرف في أموال الزوجة والأطفال الذين يولدون

من هذا الزواج المؤقت يسيرون لأسرة الزوج الأول ويسترون أبنائه ، وهذا الاتفاق يتم بمقتضى قانوني يحميهم بمقتضاء الزوج المؤقت أن يقوم برعاية زوجته طوال هذا الزواج ، وهذا العقد من قبيل الاحسان على أخ في الدين محتاج ، ومن النظم الإيرانية للزواج ، زواج يسمى زواج الابدال ينحصر في أنه إذا مات رجل ولم يخلف ولدا وترك امرأته وجب عليهم أن يزوجوها من أقرب عصبه له ، فإن لم تكن له امرأة زوجوا ابنته أو ذات قرابته ، فما ولد من هذا الزواج فهو للمتوفى ومن أغفل ذلك ولم يفعل فقد قتل مالا يحصى من الأئمة لأنه قطع نسل المتوفى الى آخر الدهر .

التبني

وقد لعب التبني في إيران دورا كبيرا في جماعة الزردشتيين فاذا مات والد من غير أن يكون له ولد بالغ يخلفه كرئيس للأسرة فإن أبنائه القصر يوضعون تحت الوصاية فاذا كان للميت ثروة وجب أن يقوم مقامه في ادارتها ابن متبني ، فاذا كان للميت زوجة ممتازة قاضها هي التي تتولى إدارة شئون الأسرة بوصفها « ابنا متبني » .

وليس للزوجة الخادم أن تدبر أموال زوجها المتوفى ، بل توضع تحت الوصاية كالأطفال القصر ، ويكون الوصى كآب لها ، وإذا لم يكن للأبالميت زوجة ممتازة ولا ابنة وحيدة ، فإن وظيفة الابن المتبني تسند الى أخ ثم الى أخت ثم الى ابنة أخ ثم ابنة أخت ، ثم الى الآخرين من الأقارب الأقربين .

وقد اشترط القانون في الرجل الذي ينصب ابنا بالتبني أن يكون بالغا زردشتيا ذكيا وأن يكون له أسرة عديدة وأن يكون له أولاد أو ينتظر أن يكون له وألا يكون قد ارتكب كبيرة من الكبائر ، واشترط في المرأة ألا تكون متزوجة وألا تبحث عن زوج وألا تعيش في التسرى وألا تعيش على البغاء ، وألا تكون متبناة في أسرة أخرى ، وأما الرجل فيستطيع أن يكون ابنا بالتبني في أسرته كثيرة كما يريد ، ولا تتقل الولاية التامة للابن المتبني بمجرد التبني .

والتبني ثلاثة أنواع « الأول المتبني الكائن « وهو تعيين زوجة ممتازة أو بنت. وحيدة عزباء ، فالتبني في هذه الحالة يستند إلى العلاقة الطبيعية ، ويتم بحكم القانون من غير استعداد خاص . »

والثاني التبني بالنص وبمقتضاء يعين من أوصى به الميت ، والثالث التبني بالتصيب وهو تعيين المتبني من بين من يصلحون من أقارب الميت بواسطة الجهة المختصة المشرفة على شئون القصر ومن في حكمهم . »

وعلى الزوجة الممتازة بعد أن تصبح أرملة أن تعني بكل ما يمس الأسرة من المراسم الدينية والأعمال الخيرية التي يقع عبثها على الأسرة وعليها أن تزوج البنات وأن تراعى أخوات زوجها اللاتي لم يتزوجن إذا كن تحت وصايتها ، ولها الحق في أن تصرف في جزء كبير من الميراث فيما تحتاج إليه ولكن إذا تزوجت أبدى بناتها فعلى الأم أن تقاسم ولايتها مع الزوج وتزداد سلطة الزوج إذا ولد من زواجه ابن يكون يوما رئيسا للأسرة ، والزوجة الممتازة وأبنائها يرمون بالتساوي والبنات المتزوجات يأخذن نصف ما يأخذ الواحد من هؤلاء ، وليس للزوجات الخادמות وأبنائهن حق في الميراث (١)

وكان القانون الإيراني لا يشجع البنات على أن يظللن عذارى ولا العزاب على أن يلفوا بلا زواج ، وكان يبيح التصرى لأن الحياة الحرة كانت تحتاج إلى كثرة الأبناء ، وكان الرجل الذي له زوجة يفضل كثيرا من لا زوجة له والرجل الذي يعول أسرة يفضل كثيرا من لا أسرة له ، والذي له أبناء يفضل كثيرا من لا أبناء له والرجل ذو الثراء أفضل كثيرا من لا ثروة له ، فكانت الأسرة لديهم أفضل النظم الاجتماعية ، بل كان من تعاليم دينهم أن البيت الذي به زوجة لها أبناء كثيرين يفضل على البيت الذي فقد هذا المعنى ، وكان الآباء ينظمون شئون الزواج لمن يبلغ الحلم ، من أبنائهم ، وكان مجال الاختيار لديهم واسعا ، وكان للمرأة في بلاد الفرس مقام سام في أيام زردشت ثم قصت مكائنها بعد ذلك ، وكان الأبناء كما كان الزواج من الشروط الأساسية للاجلال والاكبار ، فالذكور منهم ذوو فائدة اقتصادية لأبائهم

وجبرية للموكلهم ، أما البنات فلم يكن يرغب فيهن لأنهن كن ينشأن لتعرييوتهن
وليستفيد منهن غير آباؤهن ، ومن المأثور عند الفرس أن الرجال لا يدعون
الله أن يرزقهم بنات ، وكان الملك في كل عام يرسل الهدايا الى الآباء الكثرين
الأبناء ، وكان هذه الهدايا ثمنا للمناهم في الحروب يدفع مقبلها ، وكان
الاجهاض من الجرائم التي يعاقب عليها الاعدام ، وكان الطفل يبقى في حضنة
أمه حتى السنة الخامسة من عمره ثم يعتضنه أبوه حتى السابعة ، وفي هذه
السن يدخل المدرسة ، وكان التعليم خاصا بأبناء الأغنياء ويتولاه الكهنة
في الهياكل (١)

١٣١- الزواج والطلاق المهديات

٢٩٧ — لمحة تاريخية عن الهند :

عرفت للهند حضارة ترجع في تاريخها الى مايقرب من ثلاثة آلاف سنة
قبل الميلاد ودلت الاكتشافات على أن حضارتهم كانت معاصرة لحضارة قدماء
المصريين وحضارة بابل وغيرها من الحضارات المرققة العميقة في القدم ،
وقد غزا الهند الآريون واستوطنوها ، وقد اتصل العرب بالهند تجاريا ، ولما
فتح المسلمون فارس والعراق فكروا في الهند ، فلما ولي عثمان بن عفان
الخلافة وولى عبد الله بن عامر بن كريز العراق كتب اليه أن يوجه الى ثمر
الهند من يعلم علمه وينصرف اليه بخبره ، فوجه حكيم بن جبلة العبدي ، فلما
رجع أوفده الى عثمان فسأله عن حال البلاد فقال : يا أمير المؤمنين قد
عرفتها وتبحرتها ، قال تصفها لي ، قال : ماؤها وشل وثمرها دقل ردىء فقال
له عثمان أخبر أم ساجع قال بل خاير فلم يأمر بفزوها وتتابع المسلمون في
غزوها وكانوا يصيبون منها المغانم ، وكان أول هجوم عليها سنة ٦٦٤ ميلادية
وفي سنة ٩٩٧ ميلادية تولى شيخ من شيوخ الأتراك يسمى محمود سلطنة
دولة صغيرة تقع في الجزء الشرقي من أفغانستان وهي دولة غزته وأدرك أن
ملكه ناشئ و فقير ، ورأى الهند عبر الحدود بلدا قديما غنيا فاجتاح الحدود

(١) قصة الحضارة ج ٢ ص ٤٢٨ — ٤٤٤ .

بحماية دينية للقضاء على الوثنية ، والتقى بالهندوسيين وخرب معابدهم وغنم
منهم مخازن كثيرة .

وعصور الحضارات في الهند هي العصر اليندي والعصر البرهمي
والعصر البدهي وعصر البرهمية الجديدة والعصر الاسلامي والعصر الحديث
ولا يتسع المجال في هذه الرسالة لبحث هذه الحضارات وآثارها من جميع
نواحيها ، والزواج والطلاق كثيرا ما يرتبط بروقي الأمم وحضاراتها ، والمتبع
للحياة الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها العالم يرى اختلافا كبيرا في
القوانين والعادات والتقاليد ، وقد تقبل الهنود الاسلام وتعلم أهلها من
المسلمين ما عرف عنهم من الأخلاق الكريمة والصفات الحميدة ، واشتهر منهم
لعربون ومحدثون وقتهاء ، وأثر الهنود في الثقافة الاسلامية من ناحيتين :
ناحية مباشرة ، وذلك باتصال المسلمين أنفسهم بالهند من طريق التجارة ،
ومن طريق الفتح العربي ، فان هذا الفتح صير ما فتح من بلاد الهند جزءا من
المملكة الاسلامية تخضع لنظامها وتجري عليها أحكامها وينتقل المسلمون اليها
وينتقل الهنود الى أنحاء العالم الاسلامي المختلف ، وكل من هؤلاء وهؤلاء
يحملون ثقافتهم ويتبادلونها بعضهم مع بعض ، وناحية غير مباشرة ، وذلك
بنقل ثقافتهم بواسطة الفرس ، فان الفرس اتصلوا بالهنود اتصالا وثيقا قبل
الفتح الاسلامي وأثروا فيهم وتأثروا بهم وأخذوا كثيرا من الثقافة الهندية
وأدمجوها في ثقافتهم . فلما نقلت الثقافة الفارسية الى العربية كان معنى هذا
نقل جزء من الثقافة الهندية ، في ثيابها وقد عد المسلمون الهنود إحدى الأمم
الأربع ذات الصفات الممتازة وهي الفرس والهند والروم والصين . وقال
الباحث فيهم : اشتهر الهند بالحساب وعلوم النجوم وأسرار الطب والسحر
والتصوير والصناعات الكثيرة العجيبة ، والمسعودي يقول : ذكر جماعة
من أهل العلم والنظر أن الهند كانت مشهورة بالحكمة والسياسة وقوة العقل .

وقد توالى على الهنود عواصف هوجاء وفتوحات أريقَت فيها الدماء
غزيرة لأن البلاد المجاورة لها كانت لا تترك فرصة ضعف للهند الا وتستغلها ،
فان من طبيعة الحكومات أن يصيبها الانحلال لأن القوة تسم كل يد تمسها
فقد أدى اسراف سلاطين « دلهي » الى فقدانهم تأييد الهنود لهم بل فقدانهم

تأييد أتباعهم من المسلمين حتى إذا أغارت على البلاد جيوش شميرة جديدة من الشمال منى هؤلاء السلاطين بالهزيمة بغير عناء ولا مشقة من المعيرين ، وأول من انتصر على الهند اقتصارا بالهرا فاق جميع الانتصارات التي سبقته هو « تيمورلنك » الذي كان قد اعتنق الاسلام ليتخذ منه سلاحا ماضيا ، يعينه على النصر بأقل التكاليف الحربية ، وقد أعد لنفسه قائمة أنصاب ترمده الى جنكيز خان لكي يعينه ذلك على كسب طائفة المغول الى جانبه ، فلما أن فرغ من استيلائه على عرش سمرقند رأى نفسه متطلعا الى مزيد من الذهب فجال بخاطره فكرة مؤداها أن الهند لم تزل حتى يومه مليئة بالكفار ، لكن قواده كانوا يعلمون بسالة المسلمين فلم يوافقوه على فكرته موضعين له أن الكفار الذين يمكن الوصول اليهم من سمرقند كانوا بالفعل تحت الحكم الاسلامي ، ثم أفتى له الفقهاء العلماء بالقرآن بآية تبث الحماسة في الصدور وهي قوله تعالى « يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم » فما هو الا أن عبر تيمور نهر السند سنة ١٣٩٨ ميلادية ، وقتل واستعبد كل من وقعت عليهم يده من السكان فلم يستطيعوا الفرار منه وهزم جيوش السلطان محمود واحتل « دلهي » وذبح مائة ألف من الأسرى ذبحا متعمدا وسلب من المدينة كل أموالها التي كانت الأسرة الأفغانية المالكة قد كسبتها هناك وحملها معه الى سمرقند مع كثير من النساء والعبيد .

وليس للهند القديمة تاريخ مضبوط سوى ما يعرف من الكتب الدينية والأساطير التي لا تعيدنا يقينا ، وبعض الأشعار التي تلقى فلا خافتا على تاريخ الهند ولا يمكن القول بتاريخ صحيح للهند الا بعد الفتح الاسلامي ، فالسائقون في الهند يقصون أقاصيص عنها مضطربة وان كانت بعض الآثار والمباني تعطي التاريخ أحيانا ، فان آثار الهند لم تصل اليها الأيدي في الغالب الا بعد أن تغيرت معالمها ، وبعض الباحثين يقسمون تاريخ الهند تبعا لأزمته وجود الديانات فيها ، فالعصر الوبدي سابق على العصر البرهمي وتلا ذلك العصر البوهي ثم العصر البرهمي الحديث المسمى بعصر النهضة البرهمية ثم العصر الاسلامي ، ثم العصر الأوروبي فالعصر الوبدي يرجع الى ما قبل القرن الخامس عشر قبل الميلاد وهو عصر الخرافات في الهند ، والكتاب

الدينى المسمى بالويدا يحتوى على قصص واساطير لهذا العهد ، والعصر
البنهى يرجع الى الأساطير أكثر مما يرجع الى التاريخ ، والكتب البهية
الحوية لكثير من الخيالات ، وقد كانت البهية ديناً رسمياً في الهند قبل
الميلاد بنحو ٢٥٠ سنة ، وقد فتح الاسكندرية الهند سنة ٣٢٧ قبل الميلاد
فتغيرت حضارة الهند ونظامها وقها لما أرادته الفاتح من السير بها نحو النظام
الاغريقى والعصر البرهمى الجديد كان احياء للبرهمية القديمة وتاريخه
أوضح من تاريخ المصور التى تقدمته وآثار المسلمين بالهند بعد فتحه كانت
واضحة قوية ، وقد ولد محمد الفزوى سلطانه فى الهند بعد مقاومة أهلها
له والصحاب التى زلزلها بحكمته فقد بسط نفوذه السياسى على البلاد ومكن
للعقيدة الاسلامية والدعوة فيها فأسلم من الهنود عدد عظيم جدا ، ولا يزال
بالهند ما يزيد على خمسين مليوناً من المسلمين ، ودام سلطان آل الفزوى
زمناً طويلاً ، ثم فتح الهند المغول وأنشأوا بها حضارة واسعة وحاول بعض
ملوكها التودد الى الهندوس وتزوج منهم ، بل لقد ذهب الى محاولة اندماج
الديانات الهندية فى ديانة واحدة ، ولكنه لم يفلح لشدة تعصب أهل كل دين
الى دينهم ، وقل أن توحدت الهند فى حكم ملك واحد ، لأن الملوك المجاورين
لها وغيرهم كانوا يطمعون فيها لما كانوا يطمعون من تاريخها وكثرة مواردها
واتساعها فجنوب الهند وشمالها كانا يحتويان على أمارات بل وعلى ملوك
متعدين فى أغلب الأوقات .

ومن القوانين المدونة للهند قانون « مانو » ومانو اسم يطلق عند
الهنود على كل من الملوك المؤلهين السبعة الذين حكموا العالم ، كما كان يطلق
اسم فرعون على ملوك مصر القدماء ، والى الأول منهم أوحى هذا القانون
من لدن الآلهة يرهما نفسه فأبلغه الى كبار الكهنة ثم بقى محفوظاً من عهد
الى عهد حتى وضع فى أسلوبه الشعرى الحالى باللغة السنسكريتية وهى لغة
الهنود القدماء ثم ترجم فى المصور الحديثة الى بعض اللغات الأوروبية ،
وتاريخ وضعه غير معلوم بالدقة ، ولذلك اختلف فى تحديده الباحثون ، وكل
منهم يعتمد على التخمين والاستنتاج ، وربما كان أقرب الآراء الى الحقيقة

أن وضعه كان في خلال القرن الثالث عشر قبل الميلاد للمسيح ، ومنسب ذلك أن نصوص هذا القانون ومبادئه الدينية تدل على ذلك ، لأن العقيدة الدينية التي تملها النصوص قانون مانو قائمة على التوحيد بمعنى أن الها واحد أبدياً غير محدود ، وهو أصل العالم وروحه وهو «برهما» خالق الكون وهادمه ، وهذه عقيدة الهندو الأولى قبل أن يسلمها التثليث في العقيدة ، وعقيدة التوحيد هي التي تتخلل كتاب الصلاة والتراتيل الهندية المسمى «فيدا» وهو كتاب البراهمة المقدس ، ويشهد ذلك كله بأن قانون «مانو» قد وضع في التاريخ الذي ذكر .

وكما انتقلت الديانة البرهمية من عهد التوحيد الى عهد التثليث انتقلت الى مرحلة أخرى على يد نبي برهمي جديد اسم «بوذا» قام بحملة موفقة على الإجراءات الرسمية والشكليات الدقيقة التي بنى عليها دين البراهمة ودعا الى الأخذ بالجوهر دون المظهر فأنشأ فلسفة دينية جديدة مبناها أن الحياة عذاب وأن المذاب سببه الشهوة والعاطفة وأن القضاء على هذا السبب لا يكون الا بضبط النفس وانكار الذات ، وبذلك يصل المؤمن الى سبيل السعادة عند انتهاء حياته الأولى ، وقد كان هذا المصلح الديني قبل ميلاد المسيح بنحو ألف سنة ، وقانون بوذا ليس له أثر في قانون «مانو» لأن قانون «مانو» سابق عليه ، وأسلوب قانون «مانو» أسلوب شعري يشمل كل ما يتصل بسلوك الإنسان وحياته من الوجتين الدينية والمدنية ، ففيه القواعد القانونية والمسائل اللاهوتية والمراسم التي يجب أن يسير عليها المرء في أدوار حياته المختلفة وواجباته في الدين والعبادة ، وتقديم القرابين والصوم والطهارة ، ويحتوى فوق ذلك على حكم أخلاقية وأفكار في الفنون الحربية والسياسية والتجارية وبين العقوبات والكفارات والجزاءات التي تصيب المذنب بعد الموت وطرق الوصول الى السعادة ، وهو كتاب ضخم مفصل لكل ما ذكرنا (١)

(١) تاريخ القانون من ٣٦-٢٨ .

نبذة عن ديانات الهند

٢٩٨

تحدثت الديانات الهندية تمعدا قبل أن يوجد له نظير في الحضارات العالمية ، فانتشرت في الهند ديانة البراهمة ثم اليودية ، والهنود شهبوا بالاعجاب بأنفسهم والاعتداد بآمتهم والازدراء بمن عداهم ، يستقدون في الأرض انها أرضهم ، وهم أفضل ممن عداهم من الخلق وكانت للخاصة منهم عقيدة تخالف عقيدة العامة لأن الخاصة يتعمقون في حقائق الأشياء ويدخلون الفلسفة في عقيدتهم ، وإل العامة تقف في العقيدة عند المحسوس ، وقد عبد الهنود بعض الحيوانات وقلدوا بعض النباتات ، وعبدوا الكواكب واشتهر بعض منهم بالتقشف والزهد ، واشتهر عن اليودية التقشف والتشاؤم ، وكان من المذاهب الأصلية للبرهمية التي يجب على الناس أن يعتقوها ، وعلى كل مفكر هندي يعترف بسلطان البراهمة أن يعتنق مذهباً من مذاهب البراهمة الستة ، وعليه أن يستمد أن القيدات وهي كتب التعاليم الدينية قد هبط بها الوحي وأول هذه المذاهب يتعمق في الأبحاث الفلسفية وتشاركه بقية المذاهب في الجملة ، فقد كان لديانة الهند وفلسفتها تأثير قوى في العلاقات الجنسية وكيفية تنظيمها وتعدد أشكالها .

وقد وجد في الهند ثالث هندوسى دعت اليه البرهمية الجديدة فجملت بين ديانة شيوا وديانة وشنو منضما اليهما برهما وهو أقوى هذه الآلهة الثلاثة ، ولكل اله في الثالث هندوسى نصيبه في أمر العالم ، فأما برهم فهو البارى ، وأما وشنو فهو الحافظ ، وأما شيوا فهو الميت ، ومع مناقضة شأن شيوا لشأن الالهين الآخرين فإن هذا لم يكن تناقضا حقيقة اذ ليس في الفلسفة الهندوسية موت بالمضى الصحيح ، فالابادة والتحول فيهما مترادفان ، فصورة الكون فيها تتحول بلا انقطاع من غير أن تضى عناصرها ويقوم بهذا التحول شيوا ودياته تتوسع في فلسفة عميقة من هذا النوع ، وهو أقدم الآلهة البرهمية الجديدة ، وقد تفرع من هذا الاله آلهة أخرى

متعددة في زعمهم ، والآلهة وشيوخ الاله الحب والايمان ويتسخر الى مهر الشهوات والتبذل وتطهير النفس بالعبادات والزهد ، وقد حاول بعض الهندوس توحيد هذه الآلهة ولكنهم لم يفلحوا ، ويعتقد بعض الهندوس أن هذا الاله يظهر في صور متعددة كالشمس والكواكب والانسان والحيوان ، والهندوس يعبدون الالهة متعددة ، ولا يصعب عليهم الانتقال من عبادة الاله الى عبادة الاله غيره ، أو عبادة الاثنين ، أو مازاد عنهما ، ومن المتعذر على الباحث أن يعرض بسهولة ديانات الهند التي لا تمكاد تحصر والتي لا يصعب على معتقها التحول من دين الى دين غيره حتى ذهب بعضهم الى تشبيهاها وكثرة عدها بأنها ورق شجر في غابة كبيرة وتمدد الأصنام والمعابد في أنحاء الهند يدل على مقدار تعدد الآلهة ، وتقوم أساسا على الآلهة البرهمية القديمة المؤلفة من قوى الطبيعة التي ألهمها كتب الويدا وشخصها البراهمة ودانوا بها ، وجامت البدهية فأدخلت عليها بعض التعديل ، ثم جاءت البرهمية الجديدة وحورتها تحويرا آخر ، فالهندوسى لا يصعب عليه أن يمتنع ديانتين متناقضتين في وقت واحد ، وعبادة الحيوانات محل للاحترام ، فلا تجد في الهند قوما لا يقدسون ذلك ، وذبح البقر أو قتل الحية من أفظع الجرائم عند برهمى نيبال وبراهمة وادى القبح فترى صورة الأفعى بجانب تماثيل الآلهة في المعابد ، وترى الثعبان والقرود وغيرها من المعبودات (١)

ولم تكن الديانة الهندية التي حلت محل البوذية ديانة واحدة ولا كانت مقصورة على كونها عقيدة دينية ، بل كانت خليطا من عقائد وطقوس لا يشترك القائم بها في أكثر من أربع صفات ، فهم يعترفون بنظام الطبقات ويزعمون البراهمة ، وهم يقدسون البقرة باعتبارها تمثل الألوهية على نحو تمتاز به عن سواها ، وهم يقبلون تناسخ الأرواح وضيئون الى آلهتهم الجديدة آلهة القيدات ، ولقد كان بعض هذه العقائد أسبق من عبادة الطبيعة التي جاءت بها القيدا ، كما ظلت قائمة بعد زوال تلك العبادة ، وأما بعضها الآخر فقد نشأ من أن البراهمة كانوا يعضون أبصارهم عن ضروب من الطقوس والآلهة والعقائد لم ينص عليها كتابهم المقدس بل تناقضه روح القيدا مناقضا

(١) حضرات الهند ص ٥٩٦ - ٦٢٢ .

ليست بالحسيرة ، فأبحث الفرضة لتلك العقائد أن تنضج في وعاء الفكر الديني عند الهنود ، ومضت في نضجها حتى الفترة العابرة التي ارتقت فيها البوذية الى مكان السيادة العقلية في البلاد ، وكان آلهة العقيدة الهندية يتميزون بكثرة أعضائهم الجسدية التي يمثلون بها على نحو غامض قدرتهم الخارقة في العلم والنشاط والقوة ، فكان لبعض الآلهة أربعة وجوه ، وكان بعضهم ستة وجوه ، وبعضهم ثلاثة أعين ، والبعض الآخر ألف عين ، وكل اله عندهم تقريبا كان له أربع أذرع ، وعلى رأس هذه المجموعة الجديدة من الآلهة « براهما » الذي كان له من الشهامة ما أبعد عن الميل مع الهوى ، وهو سيد الآلهة المعترف له بتلك السيادة على الرغم من أنه مهمل في شعائر العبادة الفعلية ، وعبادة « شيفا » هي من أقدم وأعمق وأشجع العناصر التي منها تتألف الديانة الهندية فيقدم لنا « سيرجون مارشل » دليلا لا يأتيه الباطل على أن عقيدة شيفا كانت موجودة في « موهنجودارو » فهي تتخذ أحيانا صورة شيفا ذي الرؤوس الثلاثة ، وأحيانا أخرى أعمدة حجرية صغيرة يزعم لنا أنها ترمز لمضو الذكورة ، وتلك هي أعظم آلهة الهندوسيين التي بلغت مليونا من الآلهة تزدهم بها مقبرة العظماء في الهند ، ولا يستطيع حصرها في مثل موضوعنا .

وكان الناس في كثير من أجزاء الهند يقيمون كل عام حفلا دينيا تكريما للأفاعي ، ويقدمون العطايا من اللبن والموز لها ، كما أقيمت لها المعابد لتجديدها ، ويقوم الكهنة على اطعامها والعناية بها ، وللتماسيح والنمور والطواويس والبيضاوات حقها من العبادة ، وأكثر الحيوان قسمة عند الهنود هي البقرة ، ترى تماثيلها في المعابد والمنازل والميادين ، والبقرة أحب الكائنات الحية جميعا الى بعض الهنود ، ولها مطلق الحرية في ارتياد الطرقات كيف شاعت ، وبولها خمر مقدس يظهر كل مافي الجسم من نجاسة في الظاهر والباطن ، وأعظم الطقوس الجماعية هي تقديم القرابين وأعظم الطقوس الخاصة الفردية هي التطهير ، فالقريبان عند الهنود ليس مجرد صورة خاوية لأنه يعتقد أنه اذا لم يقدم للآلهة طعاما فانها تموت جوعا . ولما كان الانسان في مرحلة أكل اللحوم البشرية كانت القرابين في الهند كما في غيرها من بلاد

العالم ضحية بشرية وكانت « كالي » تحب أن يكون قربانها رجالاً ثم فسر البراهمة هذا بأنها إنما تحب أن تأكل رجالاً من أهل الطبقات الدنيا وحدها ، فقلما تهتمت الأخلاق أخذت الآلهة يكتفون بالحيوان قرباناً ، فكان الناس يضجون لها بكثير منه على أن الماعز كان ذا منزلة خاصة في هذه الاحتفالات ثم جاءت البوذية والجاينية (وأههما) فحرمت التضحية بالحيوان في بلاد الهندوستان ، ثم عادت العادة مجراها القديم حين حلت ديانة أخرى محل البوذية ولبثت قائمة على نطاق يثير الدهشة حتى يومنا هذا ، وانه لمن حسنات البراهمة أنهم رفضوا أن يسهموا بتصيب في أية تضحية فيها إراقة للدماء .

وإذا بحثنا في هذا الخليط من العقائد عن عناصر مشتركة نعرف بها ديانة الهند فستجدنا فيما يوشك أن يكون اجماعا بين الهندوس على عبادة فشنووشيفا معا ، وعلى تبجيل التيدات والبقرة . وإن الديانة الهندية ما انفكت تفت في عضد الهند بأن غلت نفسها عن طريق نظام الطبقات بأغلال المبودية الدائمة للكهنوت وتصورت آلهتها تصورا لا تراعى فيه حدود الأخلاق ، واحتفظت خلال القرون بصادات وحشية مثل التضحية بأفراد من الانسان واحراق الأرملة عند وفاة زوجها تلك العادات التي كان كثير من الأمم قد نبذها منذ زمن طويل وبصورت الحياة أنها شر لا مفر منه وعملت على تشييط الهمة عند أتباعها ، وإشاعة الكتابة في قلوبهم ، فمحت القوارق بين الحرية والمبودية وبين الخير والشر ، وقد قال في ذلك هندي جرى : « ان الديانة الهندية قد استحوطت الآن الى عبادة أوثان وطقوس تقليدية تعتبر الظواهر الشكلية كل شيء واللباب لا شيء » .

ولما كانت الأمة يسلك الكهنة بزمامها وينخر القديسون عظامها فإن الهند لترقب في شغف ، لم يجد اللسان المعبر به ، قرب النهوض والاصلاح الديني وحركة التنوير (١) .

(١) قصة الحضرة ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٢٢

الزواج والطلاق الهنديان :

٢٩٩

مر على بعض قبائل الهند الأولى شيوع جنسى ، فقد كانت نسوة
أحدى هذه القبائل ملكا لجميع رجالها ، فإذا تطورت هذه القبيلة قليلا
أخذت بنظام الأمومة فملت النسوة ملك قليل من الرجال وعهد اليهن في
ادارة الأسرة ، وقد كان الزواج عند الناس قائما على مبدأ تعدد الأزواج
من الذكور ، وبجوار هذا كان نوع من الزواج يقتصر الرجل فيه على
زوجة واحدة ، وأجل هذا النوع من الزواج قصير فلا يزيد على بضعة أيام
فالخطيب يجلس في عنق الفتاة قلادة على ألا تنزعها ويدوم زواجها به ما قبلت
هذه القلادة وحافظت عليها ، فإذا مضت أيام ترك الزوج زوجته فاسحا
المجال لأزواج آخرين ، ولن تصبح الفتاة النارية ملك القبيلة بأسرها كما
هو أمر القبائل الفطرية التي كانت قبل ذلك ، بل تصبح الفتاة ملكا لعدد من
أفرادها ، ولن يزيد عدد أزواج الفتاة عند النازر عن أحد عشر رجلا ، والفتاة
تختار أزواجها ليعملوا على دوام الأسرة وهي تقيم مع أخوتها وتقبل
أزواجها الكثيرين بالنوبة على أثر اقترانها بخطيبها الأول والأزواج يفرزون
خناجرهم في باب الزوجة لتعلم حضورهم وليذكر ما لهم من حقوق المتعة
ولا ينسب الأولاد الذين هم نتيجة هذا النوع من الزوج المؤقت الا الى
أمهاتهم ، وأن يسما بأسمائهن ما جهل آبائهم على العموم .

والمرأة النارية هي ربة الأسرة الحقيقية ، وتمارس سلطان هذه
الأسرة بمعونة ابنتها البكر ، ولا يعيش معها من الذكور الا اخوتها وأولادها
فما يكنه الأولاد الذين تنسبهم أمهم وأخوالهم لأخوالهم هؤلاء من الحكم
يعمل الذي يكنه الأولاد لأبيهم في الأمم الأخرى ، ويمكن أن يقال ان
الناس يمارسون نظام تعدد الزوجات ونظام تعدد الأزواج .

وفي الطبقات الفقيرة يكثر تعدد الأزواج من الذكور ، فترى كثيرا
من الاخوة أو غيرهم يتفقون على التمتع بالمرأة الواحدة ، وقد كان هذا
النوع في عدة مناطق من الهند ، وفي بعض القبائل كان يحرم زواج الرجل

بأمرأة من قبيلته ، ورؤدى وقوع هذا النوع من الزواج الى القتل أحيانا ، ومن العادات خلف الخاطف للفتاة خطفا صوريا أو حقيقيا مع دفاع من يكون مع الزوجة عنها ، ويتم الطلب للزوج فتنتقل المرأة على الأكتاف الى بيت زوجها . وقد يكون الخطف بعد الزواج حين تريد الزوجة مغادرة بيت زوجها الى بيت أبيها بعد يومين أو ثلاثة من زواجها ، فيحصل منها بكاء متصنع يدل على عزمها على الذهاب الى بيت أبيها ، وقد يشتري الرجل لابنته امرأة قبل أن يبلغ من الزواج ويعمل على اختيارها قوة لتكون قادرة على الخدمة وتصبح خلية له الى أن يدخل بها ابنه ويبقى الولد فى رعاية والده حتى يستطيع التكسب والقدرة على تكوين أسرة مستقلة ، وللرأة حق الطلاق فتزوج بعض الأحيان أربعة أزواج أو خمسة أزواج بالتتابع ، فيجب على كل زوج لاحق أن يرد الى الزوج السابق ما دفعه ، فتعتمد الأزواج من الذكور قد يكون فى وقت واحد ، وقد يكون بالتتابع بحسب ما تريد المرأة ، وفى عصر المجتمع الآرى كان التكاح والولادة من الأعمال المقدسة ، وكانوا يرون أن انتقال الحياة من الأب الى الابن بواسطة الأم هو انتقال للمحافظة على وجود البشر على وجه الأرض ، ومن الجرائم عند الآريين أن يتزوج الواحد منهم أجنبية أو يموت غير ذى ولد فافساد نقابة المرق لدى الآريين كانت تتضمن قطعاً أبدياً للنسب الإلهى الذى يعمل الآرى بالله فالولد عند الآريين يخطد الأجداد بما يقوم به من عبادتهم وبما يقرب من القرابين اليهم فإذا قطعت تلك القرابين تلاشت أرواح الآباء وفنيت وزالت الأسرة الى الأبد ، ويظهر أن الآريين كانوا يقتصرون على زوجة واحدة عدا الأمراء والأغنياء فانهم كانوا يتزوجون عدة زوجات فالرجل العادى لا يتزوج مرة ثانية الا اذا كانت زوجته الأولى لا تلد الا اثنا فيضطر الى الزواج مرة أخرى .

وكان للفتاة أن تختار زوجها ، وكان الآريون يمدون السعادة فى الدنيا والآخرة ، بتحقيق بوجود الأسرة وما يؤدى الى بقائها من الزواج ، وكانت طقوس الزواج تتسم بالطابع الدينى الظاهر فى جميع شئون الأسرة فتظهر بالصلوات والقرابين والنذور ، وتظهر بالملابس الجميلة وقت الزواج وكل ما كان يبعث الرجل الآرى أن يبقى بين أولاده وحفدته ويزداد تنعمه

كلما كثر أبنائه وحفدته ، وكانت بعض الشرائع الهندية تحكم في حال زنا الأزواج بالقتل وفي العصر البرهمي كانت واجبات النساء الولادة وتربية الأولاد وتدبير المنزل وهي تحت وصاية دائمة وتقضى حياتها مطيعة فيجب أن تكون الفتاة تحت رعاية أبيها في صباها وتحت رعاية زوجها بعد زواجها وتحت رعاية أبنائها في شيخوختها ، فهي قد أصبحت مقيدة في العصر البرهمي ولم تعد لها الحرية التي كانت تتمتع بها قبل ذلك ، فالمرأة المتزوجة مهما كانت منزلة زوجها من الضعف فعليه أن يراقب سلوكها .

فالزوج يصون ذريته وأسرته ، ويجب على المرأة الفاضلة أن تقس زوجها على الدوام مهما كان سلوكه ، والمرأة إذا لم تكن وفية لزوجها كانت عرضة للإهانة ، وكان يحرم زنا الأزواج منعا من اختلاط الطبقات ، فأحيانا كان يقضى على المرأة الزانية إذا كانت متزوجة أن تترك للكلاب تترسها في مكان عام ويحكم على من زنا بها بالحرق ، وكان على الرجل إذا سافر إلى بلد أجنبي أن يحمي زوجته وسائل العيش قبل سفره منعا للمرأة من ارتكاب الفاحشة عند الحاجة ، ويجب على الزوجين حسن المعاشرة والوفاء ولين الجانب وتحقيق المودة بينهما ، فالسعادة كل السعادة في الأسرة التي يتعاب فيها الزوجان ، ولم يكن النكاح تجارة عند البراهمة ، فليس لوالد الفتاة أن يعطى مالا ولا أن يعطى شيئا ، وإنما كان يفرض عليه أن يبحث عن أخلاق الخطيب ، والهندوس يجعلون المرأة ذلت طبيعة متقلبة قلب أمواج البحر إذا ما قضت وطرها تبليت للرجل بمظهر النفور والعداوة لتنتقل إلى رجل غيره .

فالنساء مخلوقات جامحات ، والولادة منهن كالبقرة التي تبحث عن الكلأ الجديد في الغابة ، فالجديد هو ما ترعى فيه ، وجب للمرأة ينظفي بسرعة كوميض البرق ، فهي تتكلف الحب لشخص مع تفكيرها في غيره ، وهي تضم الرجل بين ذراعيها وهي متلهفة على مناقس له ، والمرأة الفاجرة تموى رجلا غير زوجها على الدوام ، فلا تبالي في سبيل هواها بمسقوط الأسرة ولا يبخس الناس لها ، وتضمر في قلبها ما لا يجري على لسانها ، والمرأة هي زوينة الرب وبؤرة السفه ومدينة التهور ، ومستودع الذنوب

وبيت الخداج ، وحقل القنون ، ويضرب على الزوج العالم بخلق المرأة التي
قطرها عليه رب الخلق حين يراها الكون أن يراقبها مراقبة وثيقة .

فقد قست تعاليم الهندوس قيوة شديدة على المرأة وقيدتها بقيود
ثقيلة ، والمتبع لأحوال المرأة في المذنيات الهندية المختلفة يرى أن الأديان
والعقائد والمعادن ترتفع بها أحيانا الى منزلة رفيعة وأحيانا تنزل بها الى
منزلة تكبلها بالقيود والأغلال (١) كما عاملتها بذلك الديانة البرهمية ،
والرجل الهندي لا يكمل الا اذا أصبح ثلاثة : شخصه وزوجه وابنه . فليس
للإنشاء حسنة اقتصادية لآبائهم فحسب ، يعولونهم في شيخوختهم ، بل هم
الى جانب ذلك سيمضون في عبادة الأسرة لأسلافها ويقدمون لأرواح
هؤلاء الأسلاف طعاما حيناً بعد حين ، حتى لا تفنى أرواحهم اذا امتنع عنهم
الطعام ، وعد الاجحاض جريمة تساوى في فداحتها جريمة قتل برهمنى ، ولم
يكند الطفل عندهم يشهد النور حتى كان يأخذ أبواه في التفكير في زواجه ،
لأن الزواج اجبار للجميع ، والرجل الأعزب طريد الطبقات ليس له في
المجتمع مكان ولا اعتبار ، وذلك بالنسبة للفتاة ان طال بها الأمد عزراء
بغير زواج ، فذلك عار أى عار على أن الزواج لم يكن يترك لأهواء القرد
يختار من يشاء ويهوى ، بل كان الزواج عندهم أمرا حيويا تهتم له الجماعة
كلها والجنس كله فيستحق أن يوكل أمره الى العاطفة بما لها من قصر النظر
بمواقب الأمور أو الى المصادفة تجمع من شاعت بمن شاعت ، فلا بد أن
يتولى الوالدان أمر زواج الوليد قبل أن تمتدلى عليه الرغبة الجنسية
الشديدة فتقذف به الى زواج مصيره في نظرهم خيبة الرجاء واليأس المرير
وكانوا يذمون الزواج الذي يحصل فجأة وبدون ترو .

ولقد كان الاتصال الجنسي يشغل بال كثير من الشباب والشابات
ويحملهم على ارتكاب المخاطر والوقوع في مضار كثيرة ، وكانوا يعمون
أحكام أنواع الزواج هو الزواج الذي يديره الوالدان مراعين فيه كل قواعد
الزواج من جميع نواحيه ، فالشباب ينبغي أن يتزوج داخل طبقة الاجتماعية
وله أن يتزوج من زوجات كثيرات لكن واحدة منهن فقط يكون لها
السيادة على الآخرين ، ويشترط فيها أن تكون من طبقة الاجتماعية .

(١) حاشية الهند ص ١٥٤ - ٢٥٠ .

وكان الاقتصاد على زوجة واحدة بعد من الفضائل في رأى ماتو وكان على الزوجة أن تحب زوجها في تقان ، فالأسرة الهندية كانت من الطراز الأبوي الصميم ، فالوالد هو السيد الكامل الميادة على الزوجة ، والأبناء والمفيد والمرأة مخلوق جميل يجب لكنها أخط منزلة من الرجل (١) .

والأسرة الهندوسية كان الملك فيه شالما لا يختص أحد بشئ يستطيع التصرف فيه من غير موافقة الجميع ، ورب الأسرة هو الذى يدير شئون الثروة ويتمتع بسلطان مطلق ، فإذا مات خلفه ابنه البكر من غير اقتسام للأموال فيطيعه الجميع كاطاعتهم لأبيه ، ومن النادر أن يظهر عامل اقتسام أو انحراف في الأسرة ، ولم يكن للاب في الأسرة الهندوسية أن يحكم بالموت على أحد أبنائه لما فطروا عليه من العلم ، وفي الهند تعد المرأة زوجها قواما مثلا للالة في الأرض ، ويزيد احترامها له للدرجة ألا تذكر اسمه إذا كانت حديثة عهد بالزواج ، وإذا أصبحت أما كت زوجها باسم ابنها البكر فتقول فلان ، فلزوج سلطان مطلق .

فالزوجان الهندوسيان متعابدان ويتعلم تعليم المرأة الهندوسية لأنهم يرون عدم التعليم لها أفيد من تعليمها ، والزواج يكون في سن مبكرة ، فالفاتة تزوج في السنة الثانية عشرة أو الثالثة عشرة ، ولا قيمة للمرأة الهندية إذا لم تكن متزوجة ، ولذلك تتحمل المرأة الهندية مساوى زوجها خشية تطليقها وبقائها بلا روح ، لأن المرأة العزباء والمرأة الأيم منبوذتان من المجتمع الهندوسى ، والمرأة التى تفقد زوجها في أوائل عمرها تعد منكوبة في المجتمع وتقص قيمتها عن المتزوجة ، بل يعدون موت الزوج الهندوسى قاصم لظهر زوجته ، فلا قيام لها بعده ، حتى انهم يتشامسون منها .
وتعد مدمنة لكل ما تمسه .

فيظلم المجتمع أمامها وتردى في بؤرة الفساد والبؤس ، حتى كان من عادتهم في بعض الأحيان أن المرأة تحرق نفسها فوق جثة زوجها مفضلة ذلك على بؤس الحياة وشقاقها بعد وفاة زوجها ، وتعد السعادة في لحاقها بزوجها .

(١) قصة المغيرة ج ٣ ص ١٧١ - ١٧٨ .

وقد حاولت الحكومة الانجليزية منع تلك العادة فلم تصل الى ما تريد، وكان بعض الهنود يستعين بكثرة الزوجات ليعملن على زيادة الثروة ، وكان من نتائج تعدد الزوجات أحيانا أن يسمى الأولاد ، بأسماء أمهاتهم تمييزا لبعضهم من بعض ، وهذه العادة كانت شائعة بين الشعوب القائلة بتعدد الأزواج لامرأة واحدة ، وكانت للمرأة ترتفع قيمتها اذا صارت أما ، وقد أخذ الزواج في الهند أشكالا متباينة ، وصورا كثيرة أشهرها الزواج بالاغتصاب ، والزواج المبني على الحب ، وقد كان الزواج بالشراء صورة من صور الزواج المبني على اتحاد الرجل والمرأة لتكوين منزل للزوجية ، وأحكم أنواع الزواج الثابتة التي لا تتدخل فيها الأهواء والنزعات من حب أو اغتصاب هو الزواج الذي يديره الوالدان مراعين فيه كل الشروط اللازمة للزواج المحقق للغرض المقصود منه من إيجاد مسكن صالح لانباط ذرية ، فكان في هذا الزواج أن يراعى الزوج الطبقة المماثلة لطبقته بعيدا عن أهله، وله أن يتزوج بعدة زوجات على شرط أن تكون واحدة منهن لها المنزلة الصامية على غيرها .

وكان الزوجات يتعاضدن في حب الأزواج على حين أن الأزواج لا يبادلونهم مثل هذا الحب ، بل يعتبرون حماة لهن ، ولهم من الحقوق عليهن ما كان لأبائهن .

وقد جعلت شرعة مانو الزوجة والابن والمبد لا يجوز لهم أن يملكوا شيئا ، فكل ما يكسبه هؤلاء يصبح ملكا لمسيد الأسرة ، على أن للزوجة أن تملك مهرها والهدايا التي جاءتها عند زواجها ، وكان من حق الرجل أن يطلق امرأته لخياتها الزوجية ، لكن الزوجة لا تستطيع أن تطلق نفسها لأي سبب من الأسباب ، وإذا كانت الزوجة تلحق شرب الخمر ، أو تشق عصا الطاعة أو كانت أخلاقها غير كريمة فللزواج أن يتزوج عليها غيرها ، ولا تعتبر مثل هذه التصرفات مبيحة لطلاقها ، وكانت الشرائع الهندية توصي بالرفق بالمرأة ، وحسن معاملتها والتحبب اليها مادامت تقوم بواجب الزوجية وما يلزم شئون منزلها (١) .

(١) قصة الحضارة ج ٢ ص ١٧٦ - ١٨٠ .

١٣٢- الخراج والطرق الصينيات

٣٠٠ - لمحة تاريخية عن الصين :

الصين بلاد شاسعة الأطراف وأقدم ممالك العالم ، تشغل معظم آسيا الوسطى والشرقية وهي بلاد جبلية متعددة المناظر لتعدد أقاليمها ، وهي أربعة أقسام ، هضبة آسيا الوسطى وهي هضبة عظيمة أحاطت بها الجبال المرتفعة وفخترتها جبال متعددة ومنشورة اقليم فختره سلسلتان متوازيتان من الجبال الشامخة ، وكوريه هي شبه جزيرة شرقي الصين أرضها جبلية وبها مياه قليلة ، والصين الأصلية وهي قسمان يفصلهما سلسلة جبال والقسم الشمالي منها سهل فسيح يسمى بالأرض الصفراء لاصفرار لونها ، وبها زراعات كثيرة وتجارة عظيمة ، وعدد أهلها يقرب من ٥٥٠ مليوناً يقدر بثلاث النوع البشري ، ومن عادات الصينيين القناعة والصبر والذكاء وبعض الأجنبي ، وتنقسم سياسيا الى قسمين عظيمين ، هما الصين الأصلية وملحقاتها وعاصمتها بكين ، والقسم الثاني يشمل سائر البلاد التي يطلق عليها اسم الصين وتاريخ الصين من التواريخ الغامضة التي لا يستطيع الباحثون الحكم على استيعابه الى الآن ، ويعكفون بأنها اذا لم تكن أقدم بلاد العالم بأسره فهي ولا شك من أقدمها وأسبقها الى المدينة والعمران ، وقد وفد عليها العرب للتجارة ، ويمكن أن يقال أن التاريخ الحقيقي للصين يرجع الى ما قبل أربعة آلاف سنة قبل الميلاد وتولى حكمها (هوانغ تى) أول ملك لدولتها الأولى ، وجاء بعده ما يزيد على عشرين ملكا أسس كل منهم دولة صينية وآخر هؤلاء الملوك هو (هونغ لو) وجاء بعده ملوك ضفاف وتماقب بعد ذلك على الصين أباطرة .

وفي سنة ٧٠٦ ميلادية دخل الأمير قتيبة بن مسلم بلاد الصين فاتحاً لها ولم ينته العصر العباسي حتى كان للإسلام شأن عظيم في الصين .

وفي سنة ٧٥٥ ميلادية قامت في الصين ثورة عارمة استتفل أمرها فاضطر الامبراطور الى أن يطلب من الخليفة ابن جعفر للتصديق العباسي مستغذته ، فأرسل اليه خمسة آلاف رجل تمكنوا من اعادة الأمور الى مجاريها ، وثبتت العرش ، كما طلب بعد ذلك من هارون الرشيد الخليفة العباسي ، واتصل المسلمون بالصين اتصالا تجاريا ، واشتهر المسلمون بين الصينيين بصلق المعاملة وكرم الأخلاق ، وقوة البأس حتى قالوا عنهم (أن مسلمي الصين أظهر قسما وأحسن ذمة في التجارة من كل صيني وهم محترمون في القضاء لا يميلون الى فريق وكلهم يعيشون في جهة واحدة كأنهم أفراد أسرة واحدة) وزيد المسلمون في الصين على خمسين مليوناً وتمتاز حكومات الصين في عهودها المختلفة بالدقة والاحكام وضبط الأمور ، وفي بادئ الأمر كان الحكم فيها استبداديا ثم تطور بعد ذلك حتى أصبح جمهوريا والصينيون يؤثرون أمة عظيمة غذاؤها العلم ، وحياتها العمل ، وقائدها الجهد والاجتهاد وآثارهم ما برحت الى الآن شاهدة فاطقة بقوة من أقامها ، وهم أول من صنع الورق والخزف الصيني يمتاز بالذوق الجميل والصنعة المحكمة ، وفلسفة الصينيين بلغت حدا عظيما في القوة فاقت على غيرها من الفلسفات التي عرفت للأقدمين ، ويكفيها فخر أن يكون منها لائوسو وكوتوشويوس فلهما فلسفة في الحكم وفلسفة فيما وراء الطبيعة ، وشكل حكومتها الآن جمهورية شيوعية ، وبدأ الحكم الجمهوري بشورة أهلية قام بها جمهور كبير من متعلمي الصينيين تحت رئاسة الدكتور سانيات سن سنة ١٩١١ ميلادية قففت على الامبراطورية (١) .

وقد وصف أحد المستشرقين الصينيين بأنهم قوم يفوقون كل من عندهم من الآسيويين في قدم عهدهم وفي فنونهم وعقليتهم وحكمتهم وحسن سياستهم وفي تدقيقهم للفلسفة حتى أنهم ليضارعون في هذه الأمور كلها أرقى الشعوب الأوروبية وأعظمها استتارة ، ولقد دامت هذه الامبراطورية أربعة آلاف عام دون أن يطرأ عليها تغير يذكر في القوانين أو العادات أو اللغة أو في آراء الأهليين ، وإن نظام هذه الامبراطورية لهو في الحق خير ما شهدته العالم من نظم .

(١) دائرة المعارف القرن العشرين من ٥٧٧ - ٦٤٢ .

ويقول آخر لقد أخرجت الصين القديمة أكمل صورة من صورة
 الإنسانية ، وكانت فيها صورة مألوفة عادية وأنشأت أرقى ثقافة عانة عرفت
 في العالم كله ، وإن عظمة الصين لتملكني وتؤثر في كل يوم أكثر من الذي
 قبله ، وأن عظماء تلك البلاد لأرقى ثقافة من عظماء البلاد الراقية وهم طراز
 سنام من البشر ، وسموهم هذا هو الذي يأخذ بلبي ، وإن تحية الصينى
 المثقف لتبلغ حد الكمال ، وليس ثمة من يجادل في تفوق الصين في كل شأن
 من شئون الحياة ، ولعل الرجل الصينى أعمق رجال العالم على بكرة أبيهم ،
 والصينيون كعظم شعوب الأرض يرون أنهم أعظم الأمم مدنية وأرقهم
 طباعا ، قديميتهم من أقدم المدينيات القائمة في العالم وأغناها ، قديم
 عبققة حافلة بالناحية المثالية المفهومة ، ونظام اجتماعى ضم عددا من الخلائق
 أكثر مما ضمه أى نظام آخر عرف في التاريخ كله ، ويكاد نظام حكومتهم أن
 يكون هو المثل الأعلى للنظم الحكومية التى يتطلع اليها الفلاسفة وأن دولة
 الصين الوسطى الزاهرة ، وقد كانت غنية بأزهارها الياقة ، كما كان فيها كل
 المناظر الطبيعية التى يمكن أن تكون منبعا للثروة التى تحقق الرخاء وترفع
 مستوى المعيشة ، وقد كان يكتسف الصين كثير من المحيطات والجزال العالية
 والصحارى الواسعة ، كما كان في موقعها الجغرافى أمان لها من الغزو الأجنبى
 وتمكين لها من الاستقرار والهدوء ، وليس في الناس من يعرف حتى الآن من
 أين جاء الصينيون أو الى أى جنس ينسبون ، أو متى بدأت حضارتهم فى
 الزمن القديم ، وكل ما يمكن أن يقال عنهم أنهم من أقدم أمم الأرض التى
 عرفت ، وقد يظن أن بعض حضارتهم من بلاد النهرين ، والتركستان ، والصين
 خليط من أجناس مختلفة الأصول متباينة اللغات غير متجانسة في الأخلاق بل
 كثيرا ما يعادى بعضها بعضا في العادات والمبادئ الخفية والأساطير الصينية
 تروى أن الملوك الأولين حكم كل منهم مدة طويلة ازدهرت الصين في بعض
 عهودهم ، واشتهر في تاريخهم بعض هؤلاء الملوك بالصلاح والعزم ، وكان
 في الصين عصر اقطاعى استتمت فيه بنظام سياسى محكم قرابة ألف عام
 ارتقت فيها الزراعة والصناعة اذ تفرغ رئيس كل ولاية منها الى النهوض
 بولايته والحفاظة عليها والعمل على راحة أهلها ، وكان السياسى المبرى
 الذى وضع لولاية « تشى » نظامها هو « جوان جونج » مستشار اللوق

هوان وفي بلاط بلاء الاقطاع نشأت طريقة النجاة التي ابتكرها الصينيون المهذبون ، كما نشأت فيها تقاليد من الاخلاق والاعتقالات ومراسم التكريم ، وقد بلغت من الدقة حدا يكفيها لأن تعزل محل الدين عند الطبقات العليا في المجتمع ثم وضعت أسس الشرائع ، وبدأ نزاع شديد بين حكم العادات التي تمت عند عامة الشعب وبين حكم القانون الذي وضعته الدولة ، وقد قضت الحكومة على الشعب بقوانينها ، وفي الوقت نفسه قد كان في هذه القوانين محاكاة للطبقة العليا ، فقد أعفتها من كثير من الواجبات المفروضة على غيرها من الطبقات ، فمن ذلك أن القاتل منهم كان يعامل معاملة غير ما يعامل به غيره من الطبقات واحتج عامة الشعب على هذه التفرقة وعدوها ظلما لهم ، وقد أجيب الشعب بعد جهد طويل الى بعض مطالبه ، وظلت فكرة القوانين الصينية تتمثل في أن الامبراطور يحكم نيابة عن الخالق ، وأنه « ابن السماء » يستمد سلطانه منها .

وبجانبه كان يوجد أعيان يصرفون أعمال الدولة ، وكان الشعب يرى أن واجبه زراعة الأرض ، وكان للامبراطور مجلس من ستة وزراء كل واحد منهم على ناحية من نواحي الحكم ويقومون بخدمة الامبراطور ورعاية الشعب وزواج أقرانه المبكر والمراسيم الدينية والاستعداد للحرب والسير فيها وتوزيع العدالة بين السكان وتنظيم المصالح العامة ، ويكاد هذا القانون يكون قانونا مثاليا ، ولما كانت الثروة والرخاء والرفاهية تجلب الفساد أحيانا فقد حدث أن الثروة حين زادت في بعض المهورد الصينية أدت الى الاسراف فأفسدت الطبقة العليا ، كما أفسدت حاشية الأباطرة فعمت البلاد فوضى وكر فيها الاضطراب ، وفقدت البلاد حيويتها مدة طويلة ، ومن الحاكمين المصلحين الذين جلسوا على عرش الصين « وانج مانج » في بداية التاريخ المسيحي ، وقد كان امبراطورا من أرقى طراز وصل اليه الرجل الصيني الكامل المذهب فرغم ثرائه العظيم كان يستدل في معيشته ويقتصد فيها ويعطف على أقاربه ، وعلى الفقراء من أهل البلاد ، وقد كافح لاعادة الحالة الاقتصادية والسياسية في البلاد الى نظم ثابتة وفاصر العلم وأهله ، بل شارك بنفسه في النشاط العلمي حتى أصبح من أكمل الناس ثقافة وتهذبا ، ولم يعط نفسه بما يحيط به الملوك أنفسهم من العاشية التي تظهره بمظهر السمو والمظمة ، بل جمع

حول رجالات من الأدباء والفلاسفة وإلى هؤلاء الرجال يعزو أعداؤه أسباب
 إخمائه ، كما أن أصلقاءه يعزون إلى هؤلاء الرجال أسباب نجاحه ، وكان
 يعمل الساعات الطوال بالليل والنهار ليتكر الخطط التي تريد ثروة الأمة
 وأسباب سعادتها ، وقد كان يحزنه وجود الاضطراب الاجتماعى فى البلاد
 أثناء حكمه ، ويحباب هذا الاضطراب ظلت الكوارث الطبيعية كالفيضانات
 والجلب تفرقل مشروعاته الاقتصادية وتحزب عليه كل من قضت مشروعاته
 على مطالبهم وكثرت المكائد والمؤمرات ضده حتى انقضى عهده وثلثه
 حكومات ضعيفة ازدادت القوضى فى أيامها ، فتدقت التتار على البلاد ولم
 يصلح منها السور العظيم واستولوا على مساحات واسعة من أجزائها
 الشمالية ، وكانت غارات هؤلاء التتار سببا فى اضطراب حياة الصين والقضاء
 على حضارتها النامية ، كما كانت غارات الهون الذين يستولون إلى التتار بأواصر
 القرابة المضرة سببا فى اضطراب نظام الامبراطورية الرومانية والقاء أوروبا
 فى غمار القوضى التي عمت أرجائها نحو مائة عام كاملة ، وفى وسعنا أن ندرك
 ما يتنازع به الصينيون من صلابة عنصرية ومن قوة فى الاخلاق والثقافة اذا
 عرفنا أن هذا الاضطراب كان أقصر أجلا وأقل عمقا من الاضطراب الذى
 قضى على الدولة الرومانية فلما أن انقضى عهد العربوب والقوضى والامتزاج
 العنصرى بين المغيرين والأهلين أفاق الحاضرة الصينية من سباتها واتمشت
 اتعاشا رائعا يهر الأنظار ، ولعل دم التتار الجديد قد بعث القوة فى أمة
 كانت قد أدركتها الشيخوخة وقبل الصينيون الغزاة الفاتحين بينهم وتزوجوا
 منهم وارتقوا هم وإياهم إلى أسى ما بلغوه من المجد فى تاريخهم الطويل (١).

٣٠١ - نبذة عن ديانات الصين :

المشهور عن الصين أربع ديانات ، ديانة كوتفوشيسوس ، وديانة لاوتسو ،
 وديانة بوذا ، والديانة الاسلامية ، والبوذية دخلت الصين فى أوائل القرن
 الثالث قبل الميلاد مع بعض تجار الهند ، ولم يبق للمجتمع الصينى على العلم ،
 بل قام على خليط من الديانات والاخلاق والفلسفة ، ولم يشهد التاريخ شعبا
 من الشعوب أشد من الشعب الصينى استمساكا بالخرافات أو أكثر منه .

(١) قصة الحضارة ج ٤ ص ١٠٦ - ٢٢١ -

حشكنا أو أكثر انصياعاً لحكم العقل أو أقوى منه دينية ، ولم توجد على
 ظهر الأرض أمة تماثل الأمة الصينية في التحرز من سيطرة الكهنة ، ولم يسعد
 قوم غير الهنود بالهتهم أو يشقوا بهم بمثل ما سعد بهم الصينيون أو شقوا ،
 ولنا نستطيع أن نفسر هذه المتناقضات إلا بأن نمزو لفلسفة الصين هوذا
 لا نظير له في التاريخ ، ولم يكن — دين سكان الصين — البدائيين يختلف
 بوجه عام عن دين عبدة الطبيعة وأهم عناصره الخوف من الطبيعة وعبادة
 الأرواح الكامنة في جميع نواحيها وخشية السماء وعبادتها واجلال ما فيها من
 شمس متعشة وأمطار مخصبة كانوا يعدونها عنصراً من عناصر الوثام
 والارتباط بين ما على الأرض من حياة ، وما في السماء من قوى خفية ، فكانوا
 يسدون الريح والرعد والأشجار والجبال والأفاعي ، ولكن أعظم أعيادهم
 كانت تقام لمعزة النماء وكان الثبان والفتيات في أيام الربيع يرقصون
 ويتضاجعون في الحقول يضربون المثل لأهمهم الأرض في الاخصاب والانتاج
 ولم يكن ثمة فرق كبير بين الملك والكاهن في تلك الأيام ، وكان ملوك الصين
 الأولون كهانا سياسيين لا يقدمون على عمل من أعمال البطولة إلا بعد أن
 يمهّدوا له بالأدعية والصلوات ويستعينوا عليه الآلهة وكانت الأرض والسماء
 في هذا الدين البدائي مرتبطتين أحدهما بالأخرى ، لأنهما شطران من وحدة
 كونية عظيمة ، وكانت صلة أحدهما للأخرى أشبه ما تكون بصلة الرجل
 والمرأة ، وكان الإله الأكبر عندهم هو هذه السماء العظمى نفسها ، وكانت
 عبادة الأسلاف منتشرة بين جميع طبقات الأمة ، وعبادة السماء وعظما
 الرجال التي دعت إليها الكنفوشوسية ، وكانوا يقربون في كل يوم قربانا
 يتكون من الأظلمة التي تقدم للموتى ويرسلون الدعوات الصالحات الى
 أرواحهم ، وقد تطورت العقيدة الصينية من خرافة الى خرافة ، فلما كان
 القرن الثاني بعد الميلاد قام بعض الدعاة يدعون أنهم قد وصل اليهم عن طريق
 الإله نفسه اكسير سحر صالحة الخلود ، وكان هذا الاكسير في صورة شراب
 شاع بين الصينيين وأسرفوا فيه اسرافا كان يؤدي الى هلاك بعضهم وكان
 يبيعهم رجال الدين بثمان بخص ليجمعوا من ذلك أموالا طائلة ، وكان الدين
 الجديد يقاوم الديانة الكنفوشوسية ورجالها والرجل الصيني كان يتطلب من
 الحياة أن تكون هنية سعيدة ، وبأي أن يتقبل ديانة تقيد حريته أو تمنع

متمته، ومن أجل هذا لم يجهل الصينى المبادئ بحباسة على الاسلام أو المسيحية لأنهما يمثياه بجنة في الآخرة ولا يعقبان له كل ما يريد من المساعدة في الأرض، وقد دخلت المسيحية الصين على يد التسطرزة حيوالى القرن السابع الميلادى، وأظهر امبراطورها ترجيا بها وحمى الداعين لها من الاضطهاد، وقد ضاعت مبعودات المبشرين سدى فلم يصلوا الى مبتغاهم في نشر الديانة المسيحية فيها رغم الأموال التى تبذل والمجهودات العظيمة التى تنفق (١) .

وأهم عقيدة كانت لها الشهرة في الصين العقيدة الكنفوشوسية وهى عبادة الأسلاف، وقد قامت بصراع عنيف مع الدفانات التى كانت مشهورة في الصين قبل ذلك، لأن المشهور عن الصينى شدة تمسكه بتقاليد وعاداته التى يورثها الآباء للأبناء جيلا بعد جيل وكان الصينيون يفترضون أن الغرض الذى يهدف اليه القانون الأخلاقى هو أن يحول فوضى العلاقات الجنسية الى نظام ثابت مقرر يهدف الى تشئة الأبناء فالطفل هو سبب وجود الأسرة لأن الأمة معرضة على الدوام لهجمات الغزاة، فهى في حاجة الى من يعيها، وأن الأرض خصبة غنية تجد ملايين الناس فيها كمائتهم وإذا فرض أن اشتد تنازع البقاء بين الناس في الأسر الكبيرة والبيئات المزدحمة فإن هذا التنازع نفسه سيقضى على أضعفهم ويحتفظ بأقدرهم على الحياة فيتضاعف عددهم ليكونوا دعامة قوية للأمة ومصدرا لمزة آبائهم وكرامتهم، يرعون قبور أسلافهم الرعاية الدينية الواجبة، ولقد ضاعت عبادة الأسلاف من الأجيال المتعاقبة سلسلة قوية لا آخر لها كثيرة الحلقات تربط الأجيال بعضها ببعض وتضاعف قوتها فكان على الزوج أن يلد أبناء ليقربوا له القربان بعد وفاته وليواظبوا في الوقت نفسه على تقرب القربان لأسلافه، وفي ذلك قيل «ثلاثة أشياء لا يطق صدورهما من الأبناء وشرها كلها ألا يكون لهم أبناء» وكان الآباء يدعون في صلواتهم أن يرزقوا أبناء، وكان من أشد أسباب المذلة الدائمة للامهات ألا يكون لهن أبناء ذكور لأن هؤلاء أقدر من البنات على العمل في الحقول وأثبت منهن جناتا في ميدان القتال، وكان من الشرائع المتبعة في البلاد أن يراعى هذا الاعتقاد فيها، فكان لا يسمح لغير الذكور

(١) قصة الحضارة ج ٤ ص ٢٥٦ - ٢٦٥ - ٢٧٧ .

يترهب القران الى الآباء والأسلاف ، وكانت الشاة تمد عبا على الأبناء لانهن يربونهم ويصبرون على تربيتهم ولا ينالهم من ذلك الا أن يموتوا من حبس كبرن الى نيت أزواجهن ليعملن فيها ويلدن أبناء يكدون لأسر غير أسرهم ، وإذا ولد للأسرة بنات أكثر من حاجتها وصادفت الأسرة صعب في اعالتهم تركهن في الحقول ليقضى عليهن صقيع الليل أو الحيوانات المتوحشة دون أن تشعر بشيء من الألم ، وكان من بقى على قيد الحياة من الأبناء والبنات بعد أخطار الطفولة وأمراضها يربون تربية فيها عطف وحنان كبير ، وكانت القدوة الحسنة في تربيتهم تحمل محل الضرب والتعذيب ، وكان الأقارب يتبادلون الأبناء في بعض الأحيان ، وكان الأطفال يتركون في المنزل في الجحاح الخاص بالنساء الى سن السابعة وبملها يذهبون الى المدارس ان كان آباؤهم يستطيعون ذلك ، وكانت العقدة عند الصينيين تعد من الفضائل السامية ، وكان الآباء يحرصون عليها أشد الحرص في بناتهم ، وقد نجحوا في غرس هذه الفضيلة في البنات فطحا منقطع النظر ، وبدل لذلك أن البنات الصينيات كن في بعض الأحيان يقتلن أنفسهن اذا اعتقدن أن شرفهن قد تلوث بأن مسهن رجل .

٣٠٢ - الزواج والطلاق :

كانت الصينيات محتجيات مستبدات لأزواجهن حتى أن الواحدة منهن اذا أساءت معاملة زوجها حكم عليها بالجلد مائة مرة ، أما هو فاذا أساء اليها لم يعاقب بشيء ، وله في كل الأحوال أن يبيعها كما يباع المتاع ، وهن مولعات بالتزين والتطيب حتى أنهن ليقضين معظم النهار أمام المرأة ، ومن المعروف عندهن وضع الأقدام مدة الصغر في قوالب من الحديد لتبقى دائما صغيرة جميلة ومن عاداتهم في الزواج ان أبا الزوج قبل أن يعقد لابنه على فتاة يذهب الى أبيها فيأخذ اسمها ويوم ميلادها ثم يقارن بينهما وبين اسم ابنه ويوم ميلاده فان وجد الطالع موافقا عقد الزيجة والا فلا ، ومتى وقع اختيار أقارب الزوج على إحدى الفتيات فلهن الحق في ملاحظتها قبل أن تحجب ثم في الذهاب معها الى الحمام ورؤية جسمها وهي عارية عن الثياب ، وبعد ذلك يدفع الزوج المهر بدون أن يسمح له برؤية عروسه ، وفي اليوم المصروب للزفاف ينصب قريبا من دار العروس صيوافان مملوءان شعيرا وقمحا فيجلس

المرسان بجانبها قليلا ثم يمسيان في احتفال عظيم يرميها الأهل والأقارب
 والأصحاب بالقمح والشعر الموجددين في الصيوانين الى أن يلغا بيت الزوج
 فيجلسان الى مائدة يأكلان منها بعض الشيء ، وبذلك تتمتع الزوجة ، وبعد
 الزواج اذا خالفت المرأة زوجها في شيء أو زنت أو كانت عاقرا أو غارت عليه
 من زواجه بغيرها أو أصيب بأمراض معدية أو سرت منه شيئا أو كان الرجل
 نفسه لا يحبها ويريد أن يفصل عنها فله الحق في أن يطلقها ، وكان الآباء
 يدعون في صلواتهم أن يرزقوا أبناءا وكان من أشد أسباب الذلة الدائمة
 للامهات ألا يكون لهن أبناء ذكور لأن هؤلاء أقدر من البنات على العمل في
 الحقول وأثبت منهن جنانا في ميدان القتال ، وكان لا يسمح لغير الذكور
 بتقريب القرى الى الآباء والأسلاف ، وكانت البنات تعد عبئا على الآباء لأنهم
 يربونهم ويصبرون على تربيتهن ولا ينالهن من ذلك الا أن يعثرن بهن متى
 كبرن الى بيوت أزواجهن ليعملن فيها ويلدن أبناءا يكفون لأسرهم ،
 واذا ولد للأسرة بنت أكثر من حاجتها وصادفت الأسرة الصعاب في اعالتهم
 تركهن في الحقول ليقضى عليهن صقيع الليل أو الحيوانات المفترسة ، دون
 أن تشعر بشيء من العز ، وكل من بقى على قيد الحياة من الأبناء والبنات
 بعد اخطار الطفولة وأمراضها ينشئون بحنان عظيم ، وكانت العفة تعد من
 الفضائل المحمودة ، والآباء يحرسون عليها أشد الحرص في بناتهم ، وقد
 نجحوا في غرس هذه الفضيلة في البنات نجحا عظيما يدل عليه أن البنت
 الصينية كانت في بعض الأحيان تقتل نفسها اذا اعتقلت أن شرفها قد تلوث ،
 والرجل الذي لم يتزوج لاحرج عليه في أن يقترب الزنا ويتصل حرا بالنساء ،
 وكان امتناع الرجل عن الزواج يعد عيبا في الخلق ، وترك الزواج جريمة في
 حق الدولة وفي حق الجنس البشري ، وكان الآباء ينظمون خطبة أبنائهم
 وبناتهم بمعونة وسطاء محترفين ، فمعد بلوغ الأبناء والبنات الحلم يسمى
 الأب في الزواج لهم ، وكان هناك قيود تفرض على الزواج بين الأقارب
 وأخرى على الزواج من غير الأقارب ، منها أن الزوج يجب أن يكون من
 أسرة معروفة أصيلة لها نسب عريق ، وطريقة الخطبة أن يرسل والد الخطيب
 هدية قيمة الى والد الفتاة ، ولكن الفتاة كان ينتظر منها أن تأتي معها بأشياء
 كثيرة الى بيت زوجها وتبادل عائلة كل من الخطيبين الهدايا مع الأخرى ،

وللخطوبة كانت تظل في عزلة شديدة عن خطيبها ، وكان يحتفل للزواج بأن يجلس العريس من الخمر ، وكانت البنت قبل زواجها تمرن على أن تكون مطبوعة ، والزوج يعيش بعد الزواج في بيت أبيه أو بالقرب منه ، والفقراء كان يكتبون زوجة واحدة وكان الصينيون يحرصون على أن يكون نسلهم من الأبناء قويا استعدادا للكفاح ، وكانوا يتخذون السراي لمن كان منهم غنيا ، وكانت الزوجة الأولى اذا ظلت عاقرا تمت زواجها بتخذله زوجة ثانية، وكانت الزوجة تمنع من زوجها قليل من السعادة والزوج يستطيع أن يطلق زوجته بأي سبب كان وليس لها أن تطلقه بل كان لها أن تغادر داره وتعود الى دار أبيها ، والطلاق كان قليل الوقوع ، وكان في بعض اليهود سلطان الأم يعلو على سلطان الأب في البيت ، فلما جاء عهد كوتوشيومس كان سلطان الأب يكاد أن يكون سلطانا مطلقا في جميع الأمور ، فكان في وسعه أن يبيع زوجته وأبنائه ليكونوا عبيدا ، وكان يستطيع اذا شاء أن يقتل أبنائه لا يحول بينه وبين هذا الا حكم الرأي العام، وكان يتناول طعامه بمفرده لا يدعو زوجته ولا أبنائه الى المائدة معه الا نادرا ، واذا مات الرجل قل أن تزوج بصدمة أرملته ، بل كان أحيانا يطلب اليها أن تحرق نفسها تكريما له ، وكانت المزة بين الرجل وزوجته لا غربة فيها ، فكان النساء يعشن في أقسام خاصة من المنزل ، وكان لا يسمح للنساء بالاختلاط بالرجال الا نادرا ، فقد كتبت إحدى السيدات الصينيات في وصف المرأة فقالت ، « تشغل نحن النساء آخر مكان في الجنس البشري ونحن أضعف قسم من بنى الانسان ويجب أن يكون نصيبنا أحرر الاعمال وقيل (اذا كان للمرأة زوج يرتضيه قلبها وجب أن تبقى معه طيلة حياتها ، واذا كان للمرأة زوج لا يرتضيه قلبها وجب أن تبقى معه أيضا طيلة حياتها ، وكل وصف جاء في حق المرأة يدل على انحطاط درجتها وانخفاض مكانتها ، وان كان ذلك الحال لم يدم في جميع عهود الصين (١) .

وقد تلاشت بعض عادات الزواج القديمة التي كانت بالصين يزوال سلطان رب الأسرة وسلطانه على أفرادها فأصبح الزواج بالاختيار الحر بين الفتيات والفتيان آخذا في الانتشار في الحواضر ، فالشباب يرى همه

خراً في أن يتزوج من يشاء ، بل قد يماشر من يختارها مدة قبل الزواج حتى
يطمئن قلبه اليها ، وقد تناقص عند الزوجات للرجل الواحد حينما أخذت
الزوجة سلطاناً تستطيع به أن تعارض في وجود زوجة أخرى عليها ، كما
تستطيع أن تعارض في التمسك ، وقد زادت وسائل الطلاق عما كانت عليه
قديماً ، بل أصبح اختلاط الجنسين منتشراً وعادياً في الحواضر ، وأصبح
للنساء حق الانتخاب وحق التوظيف ، وانمحت عادة قتل الأطفال التي كانت
موجودة قبل ذلك في الصين .

١٣٣- الزئبق والطلاء اليابانيان

٣٠٣ - لحظة تاريخية عن اليابان :

أمة اليابان من الأمم العريقة في الحضارة التي اشتهرت بالفلسفة والعلوم والفنون والصنائع ، واليابان مجموع الجزائر الكائنة شرقي الصين في المحيط الهادى في الشرق الأقصى بآسيا ، وجزائر اليابان مكونة بشكل قوس شرقي الصين ، وتصل بينهما بحار قليلة العمق ، وأرض هذه الجزائر جبلية أغلب جبالها بركانية كثير منها متقد وتكثر الزلازل في اليابان ، وفيها سهول وأودية تصلح للزراعة ، وجوها معتدل ، وفي الجزائر الشمالية يرد قارس جدا ، وبها معادن كثيرة ومناجم من الرصاص والنحاس والحديد ، واليابان هي المملكة الشرقية الوحيدة التي خدمت في الصناعة هدمًا أغناها عن المصنوعات الأجنبية ، بل زاحمت مصنوعات في الأسواق الخارجية ولها تجارات واسعة في الخارج ، وحكومة اليابان قد كانت ولا تزال إمبراطورية دستورية ، والامبراطور الياباني يسمى « ميكادو » ومعناه العادل ويده السلطة التنفيذية والتشريعية ، يساعده مجلسا نواب وأعيان ، وعاصمة اليابان « مدينة طوكيو » وعدد سكانها يزيد على خمسين مليونًا ، واكتشفت سنة ١٤٠٠ ميلادية دخلها البرتغاليون سنة ١٤٥٣ ، وخضارة اليابان ترجع الى ما يقرب من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد ، وثقافتها من الثقافات الراقية ، ونسبة التعليم فيها مرتفعة جدا ، والمتبع لحرركات الأمة اليابانية يجب من نشاطها وصبرها على العمل وجدها في سبيل المحافظة على استقلالها ، فقد غزاها الفاتحون مرة بعد أخرى ، ولم تفلح صبرا على بقائهم فيها ، فكانت الثورات الجامعة العارمة تذيب من فيها من الأجانب وقد أصبحت اليابان في الصف الأول من الأمم المتحضرة ، وبرهنت للعالم كله على حصولها على مواهب وملكات سامية جدا هي أعظم ضمان لحياة الأمم ورقيا ، فقد

استخدمت جميع خيراتهما ومعادنها فأخرجت الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والكبريت من المناجم ، واتسمت به أكبر انتفاع ، وقضاها في حضارتها العلمية حضارة الأمة الصينية ، ويحفظ لها التاريخ العلمى أسماء علمائها وفلاسفتها وأطبائها وشعرائها ، وما تفخر به كل أمة تدعى لها حضارة علمية ، وقد كانت الحياة الاجتماعية الأولى في اليابان مليئة بالخرافات ثم تحررت منها وقوى تفكيرها وبحث عن الحقائق ، واعتمدت على الاستدلال والفكر ، وقد كان الانقسام الى امارات متعددة في اليابان سببا للاضطراب والاختلاف ، ولما جاء القرن الثاني عشر الميلادى قام من اليابان قائد يابانى دافع عنها بجيش قوى رد به عدوان المغول ، وفي سنة ١٦٠٩ جاءها الهولنديون للتجارة فأزولهم في جزيرة فرياندو ولم يقابلهم الا بالاحسان للالزمتهم لآداب الضيافة وحقوق الجوار وفي سنة ١٨٥٨ سمح اليابانيون للغرناوين والانكليز والروس بسكنى بعض الموانئ للاستجار ، ولكنهم لم يلبثوا أن دب الى قلوبهم ديب الحقد على الأجانب فقاموا ضلهم بمذبحة هائلة أرعدت لها البلاد الأوروبية وأبرقت فبجاءها الانكليز بأسطولهم واصطلحوا مع حكومة اليابان على أداء التعويضات لأهالى المقتولين وأبرموا معهم معاهدة .

وقد كانت عند اليابانيين الأولين خرافة ، فهم يعتقدون أن الآلهة تولد ذكرا وأثى ثم تموت حتى صدر الأمر في النهاية من شيوخ الآلهة الى اثنين . منهما هما أخ وأخت أن يطلقا اليابان فوقها على جسم السماء العالم ، وقنفا في المحيط برمح مرصع بالجواهر ثم رماه الى السماء فتقطرت من الرمح قطرات أصبحت هي الجزر المقدسة التى تتكون منها اليابان وشهدت الآلهة ما تصنعه الضفادع في الماء فتعلمت منها سر اتصال الذكر بالأثى فالتقى الآلهان التقاء الزوجين وأنسلا الجنس اليابانى وتسلسلت أحفادهما الذين حكموا اليابان ، والى الآن تحكم اليابان هذه الأسرة ، ولما قطر الرمح قطرات كثيرة تكونت منها الجزر اليابانية على ما هي عليه الآن ، ولكن العلم أثبت أن هذه الجزر قد ولدتها الزلازل ، فتاريخ اليابان مفعم بالزلازل .

ففى سنة ٥٩٩ ميلادية اهترت أرض اليابان وابتلعت قرى بأكملها . وهوت الشهب ولعت البروق وايضت الشوارع بالثلج وأعقب ذلك قط

ومعجاة ، وقضى من اليابانيين على ألوف الألوف ، وفي سنة ١٧٠٣ قضي
 زلزال على اثنين وثلاثين ألفا في طوكيو وحدها ، وعادت العاصمة سنة ١٨٨٦
 ختقوض بنائها من جديد وانقرجت الأرض عن قبوات واسعة ابتلت في
 جوفها ألوكا ، وجعلوا يعملون جثث الموتى في عربات النقل ليقذفوا بها بعيدا
 جماعات تلو جماعات وفي زلزال سنة ١٩٢٣ أتت موجة المد والسنة النار على
 مائة ألف نفس في طوكيو وسبعة وثلاثين ألف نفس في يوكاهاما وما يجاورها ،
 وأما كاماكورا التي طالما أحسنت ييودا فكانت تمك من أساسها ، مع أن
 الشمال الذي كان قائما هناك للقديس الهندي بودا فقد لبث وسط
 هذا الخراب الشامل قائما كما هو لم يصبه سوى ارتجاج وكأنما أراد بقيامه
 سليما من الأذى أن يضرب مثلا يوضح للناس أهم درس يلقى التاريخ من أن
 الآلهة يمكن لها أن تصمد ، ولبث الناس في حيرة تملكتهم حين فكيف ينزل
 هذا الخراب كله بأرض خلقتها الآلهة وتحكمها الآلهة ، وبعد العيرة فسروا
 هذا الاضطراب بأن سمكة ضخمة تحت الأرض أزعجت في تماسها فاهتزت ،
 وهذا مثل يبين ما تصل اليه الأمة من العقائد البعيدة عن الحقائق ، والتي
 لا يقوم عليها دليل سوى الأوهام والخيالات التي يملها الجبل على أصحابها ،
 ولقد تبدلت هذه الأوهام وتغيرت هذه العقائد لنور العلم والرفان والعناصر
 الاعتقادية في اليابان قد خيم عليها الجهل ، كما خيم على غيرها من الأمم
 العريقة في القدم كالهند والصين وقلما المصريين ، فتغيرت أفكار اليابانيين
 بالانقلاب الثقافي الذي أتى به الفاتحون ، فاعترى الحياة نوع من التهذيب
 والرقى والحضارة حتى أن الشباب في المدن الكبرى أصبحوا يشيرون على
 نظام الزواج تحت اشراف الأبوين فترى العروسين لا يجربان على مألوف
 العادات من حيث السكنى في بيت والد العريس بل هما أميل الى انشاء بيت
 مستقل ، والنساء أصبحن لا يلزمن بيوتهن كما كان الحال في ماضى اليابان ،
 وقد كثر الطلاق في اليابان بعد أن كان نادرا ، والأمة اليابانية ، مثال واضح
 لتقدم البشرية وانتقالها من بداءة الى تحضر ودليل قاطع على أن الانسان
 مسوق بطبعه الى الترقى سوقا طبيعيا فهو الكائن الراقى الوحيد على سطح
 الأرض وهو لا يتأخر عن متابعة سبيله الا لحوائل طبيعية أو حواجز أدبية
 قهريه أما الحواائل الطبيعية فهي أن لا يجد ما يساعد على الترقى كأن وجد

في أرض جديدة فجبره على استنفاد كل قوته في طلب قوته الضرورية والريشة
 من مكان إلى مكان للحصول على رزقه ، وأما الحواجز الأدبية القهرية كأن
 يكون تحت سيطرة حكومة باغية مستعمرة ، أو تحت سلطان جاهل ، أو تحت
 عقيدة باطلة فهذه العوائق تجعله بطيء التقدم قليل الحركة الذهنية ، عواطفه
 مكبوتة ، وأفكاره مقيدة ، ونشاطه محدود ، فهو لا يخضع أحيانا لسلطان
 هذه العوائق ، بل يشور عليها مرة بعد أخرى ، فيرحل من البلاد المجيدة
 ويقف في وجه السلطان الجائر والمستعمر الباقي ، فلا بد وأن يصل إلى النصر
 في بعض الأحيان ، إذا ما استجمع كل قواه ووصل إلى درجة من الاتحاد
 وعدم التفرق ، وهذه سنن الوجود يشهد لها واقع التاريخ وتبثها حضارة
 الأمم وتطوراتها (١) .

فتاريخ اليابان مسرحية قد تم منها الفصل الأول فاشتهرت ذباقتها
 بالعهد البوذي ودخلتها المدنية بعد البداوة على أيدي الصين وكوريا فصقلت
 آيات الأدب الياباني والفن الياباني الذي سجله التاريخ ووعاه ، كما أن
 الاقطاع ساد الأمة اليابانية زمنا طويلا ونمت البلاد في ظله بعض الوقت ،
 ولقد كان لانزوال اليابان أثر كبير في أنها حصرت نفسها وخرجت لشؤونها
 زمنا طويلا قبل أن يفزوها القاتحون ، فقد كانت لا تريد لنفسها شيئا من
 اتساع الرقعة ولا تشد تبادلًا تجاريًا مع الخارج ، فاهتمت بالزراعة والصناعة ،
 كما اشتغلت بالفلسفة ، وآخر عهودها اتصال الأمريكيين بها سنة ١٨٥٣ بعد أن
 اضطرتها العوامل الداخلية والخارجية اضطرارا فضربت بأوفر سهم في
 التجارة والصناعة بعد أن استولت على ما تحتاج إليه من الخامات ، ونهجت
 في هذا السبيل نهج البلاد الغربية فتعوقت عليها أو ضارعتها واعترفت لها
 القرب بذلك ، ولئن كان الأصول اليابانية الأولى قد ضاعت كما ضاع غيرها
 من أصول الأمم القديمة فالذي يعرف من ذلك أن الجنس الياباني مزيج من
 عناصر ثلاثة ، عنصر بدائي أبيض جاء عن طريق « الآينو » الذين وفدوا
 إلى اليابان من منطقة نهر أمور ، وعنصر أصفر مغولي جاء من كوريا في نحو
 القرن السابع قبل الميلاد ، وعنصر قادم من الملايو وأندونيسيا تسرب إلى
 البلاد من جزر الجنوب ، فشهدت البلاد خليطًا من عناصر مختلفة ، لذلك ترى

(١) دائرة معارف القرن العشرين ج ١٠ ص ٨٨٣ - ٩٠١ .

الفوارق واضحة بين أهلها ، فترى فيها الطوق الحديد ، والقصر ، والتميز ،
 الروايات التاريخية الصينية لليابانيين بأنهم « أقزام » ولا يستطيعون أحذية ،
 يطيعون القانون ويعبدون الزوجات ويمتنون الشراب وهم طوال الأقدام ،
 وقلما يشكوا أخذا منهم إلى القضاء ، وقد كانت العاطفة الدينية عند اليابانيين
 الأول تجد ما يشبعها في العقيدة ، فأمبراطرة اليابان كانوا يتمتعون بألقاب
 ضخمة ، فيسمى أحدهم « شمس السماء » وأحدهم يسمى « الملك السماوي »
 وكان من امتيازاته أن يطلق عليه اسم جديد بعد موته يعرف في التاريخ باسم
 خاص يختلف كل الاختلاف عن الاسم الذي أطلق عليه أثناء حياته ، ولكي
 يضمن اتصال النسل الإمبراطوري كان للإمبراطور الحق في أي عدد شاء من
 الزوجات أو الرقيقات ، ولم يكن حتما أن يهبط الملك إلى أكبر الأبناء ، بل
 تؤول ولاية العرش من بعده إلى من كان في رأيه أولى به من غيره ، فيختار
 من يشاء ، وكان الأباطرة يميلون إلى الورع حتى لقد تنازل بعضهم عن
 العرش ليجعلوا من أنفسهم رهبانا بوذيين ، وحرّم على نفسه ما يباح لغيره ،
 وكان يعطف على الأهالي ويسهر على مصالحهم ، ولقد قامى اليابانيون عهدا
 مريرا أيام الطغاة حيث ساحت الفرصة لظهور فئة من الطغاة العسكريين
 الذين قبضوا بأيديهم على زمام الأمور كلها في كثير من أجزاء الجزر اليابانية ،
 ولم يعترفوا بالإمبراطور إلا على أنه ظاهرة مقدسة في اليابان يحتفظ بها بأقل
 ما يمكن من التفات ، وجعل الفلاحون الذين لم تمتد تحميمهم من عصابات
 اللصوص جيوش الإمبراطور ولأرجال شرطته يدفعون الضرائب لهؤلاء الطغاة
 دون الإمبراطور ، وهكذا ساد النظام الاقطاعي في اليابان وأخذت مصادر
 السلطات الاقطاعية تزداد قوذا في البلاد ، واتخذ رئيس الاقطاعية حوله
 جيشا من الجند والمييد ، وأقام لنفسه سلطة مستقلة ، فزاد سلطانا
 العسكريين وطني على سلطان الأباطرة حتى لقد كان العسكريون ينفردون
 بالأباطرة أحيانا ، فقد كان في عهد الطغاة العسكريين يقوم على رأس الأمة
 اليابانية إمبراطور مقدس من الوجهة النظرية ، وكان البيت الحاكم حقيقة
 البيت العسكري الوراثي الذي كان يسمح للإمبراطور وحاشيته بمبلغ من
 المال يسد حاجتهم ، حتى كان يضطر في بعض الأحوال رجال الحاشية إلى
 الاشتغال بأعمال وحرف يتكسبون منها ، على حين أن الحاكم العسكري كان ينعم

بثرة اليابان المتزايدة ، ويتمتع بامتيازات عظيمة فوق ما يتمتع به الامبراطور حتى أنه كان اذا سار في الطريق بعيرته التي يجرها ثور أمرت الشرطة كل المنازل على طول الطريق أن تقفل أبوابها وتحكم غلق نوافذها وأن تطفأ كل النيران وأن يسجد الناس على جانبي الطريق رهوسهم على أيديهم ، وأيديهم على الأرض ، وكان الترف ملازما للحاكم العسكري ، فهو كثير الخدم ، منغمس في ملذاته وشهواته ، والى جانبه مجلس وزراء استشارى قوامه اثنا عشر عضوا وكان التشريع الياباني قاسيا يجعل الأسرة كلها مسئولة عن كل فرد من أفرادها فتضمن حسن سلوكه ، وكذلك كانت الأسرة الواحدة ضمن مجموعة من الأسر تكون كل منها مسئولة عن سائر أفراد المجموعة ، فالرجل اذا حكم عليه كان الحكم ساريا على أبنائه ، وفي ذلك التضامن في المسئولية احكام للأمن والاستقرار (١).

نبذة عن ديانة اليابان :

اشتهرت في اليابان عبادة قوى الطبيعة فيعبدون الشمس والكواكب لأنها تضيء عليهم ، والعابات لأن فيها رزقهم ، وبها دينان « الشنتوية » وهى الديانة الأولى لليابانيين وهى مبنية على عبادة أرواح الموتى وقوى الطبيعة ثم البوذية وبها نفر قليل جدا من الكاثوليك أو البروتستنت ، ودخول الديانة المسيحية فى اليابان كانت نتيجة للبعثات التبشيرية ، وامتاز اليابانيون بحرية الفكر ، وذكاء الخاطر والماطفة الدينية عند اليابانيين تعبد ما يشبعها فى العقيدة ، بأن لكل كائن روحا ، وفى عبادة الاسلاف وعبادة العلاقة الجنسية، فعتنهم أن الأرواح سارية فى كل شيء ، فى كواكب السماء ونجومها ، وفى نباتات الحقل وحشرات فى الأشجار والحيوان والانسان ، ويعتقدون أن عددا لا يحصى من الآلهة يحوم فوق الدار وساكنها ، ويرقص مع ضوء المصباح اذا رقص ، والاتصال بالآلهة يكون عندهم باحراق عظام غزال ، وكانوا يخافون الموتى ويسبدونهم لأن غضبهم قد ينزل بالعالم ثرا مستطيرا فلكى يسترضوا هؤلاء الموتى كان لزاما عليهم أن يضعوا لهم النفائس فى قبورهم ومن عبادة الاسلاف نشأت أقدم ديانة قائمة فى اليابان وهى ديانة شنتو أى طريق الآلهة ، ولها صور ثلاث ، العقيدة المنزلية التى تتجه بالعبادة الى

(١) قصة الحضارة ج ٥ ص من اول الجزء - ٢٠٠٠

الأسلاف القليلة ، وعقيدة الدولة التي تنهج بالمباذة إلى الحاكمين الأسلاف وهم
الآلهة الذين أسسوا للدولة بناءها ، فكانوا يخاطبون السلف المتقسن الأول
الذي عنه جاءت سلسلة الأباطرة ضارعين سبع مرات كل عام فيتوجه إليه
الامبراطور نفسه في الدعاء أو من ينوب عنه ثم كانوا يؤدون له صلاة خاصة
إذا ما همت الأمة بالاضطلاع بمشروع تراه خطيرا عظيما .

ولم تكن ديانة شنتو بحاجة إلى تفاصيل معقدة ، ولم تكن لها طبقة
خاصة من الكهنة بل كانت تطالب معتققيها بأن يحجوا لأسلافهم وأن يقدموا
لهم ضراعة الخاشعين ويفعلوا مثل ذلك بامبراطورهم ولأمتهم ، وفي سنة
٥٥٢ ميلادية جاءت إلى اليابان بوذية الهند بعد دخولها في الصين بخمسائة
عام فأخذت تنزو أرجاء اليابان سرعا يحفها النصر ، وقد تأمر على انبجاسها
عاملان ، حاجة الشعب إلى التدين ، وحاجة السياسة والدولة إلى مثل ذلك ،
الا أن بوذية الهند جاءت إلى اليابان بشكل غير ما كانت عليه في الأصل من
التشدد والتعمق فكانت سهلة ميسرة محببة إلى النفوس بالآلهتها الودية
المطوفة فجاءت تبت في النفوس الرقة والوداعة والسلام والطاعة التي يمكن
أن تصوغ للناس صياغة تجعلهم أكثر انصياعا للحكومة ، ورفعت الظلم عن
كاهل المظلومين ، وخففت وطأة الحياة على الكادحين ، وكانت لها احتفالات
بهيجة وطرق تدعو إلى المحبة والتعاطف (١) .

وكان للياباني في عهد البوذية أن يختار لنفسه مذهباً من عدة مذاهب
قهرها البوذية ، فله أن يحقق وجود نفسه وأن يلتمس سعادة نفسه عن طريق
الشعائر التأملية الهادئة ، وله أن يتخذ عبادة الصوم والصلاة حتى يظهر له
بوذاً بشخصه ، وله أن يختار الطمأنينة نفسه مذهب الأرض الطاهرة بحيث
لا يجد الخلاص الا في الايمان ، وله أن يختار سبيل الحج إلى الأديرة
المقدسة والبوذية اليابانية أمتع ما اعتقدت الانسانية من أساطير ولم يتمذر
عليها أن تعدد آلهتها ، وأن تقبل ديانة شنتو وآلهتها وتندمج فيها ورجال
الدين البوذي كان فيهم عدد وفير من العلماء ، وكانت الرحمة شعاراً لهم ،
وقد أثروا عميق الأثر لتقدم الآداب والفنون حتى لقد كان بعضهم رسامين

(١) قصة الحضارة ج ٥ ص ١٢ - ١٦ .

أو تعالين من الطراز الأول ، وترجم بعضهم الأدب البوذي والصيني فكانت ترجمتهم حازوا قويا على التقدم الثقافي في اليابان ، بل قد دار بخلد رجال الدين أن يشتروا لأنفسهم سلطة سياسية وطلبوا دورا هاما في السياسة ، وقد أدخل الكهنة في قلوب بعض الناس أن الرجل في سن الأربعين يمكنه أن يشتري عقدا آخر من المسنين يضيفه الى حياته اذا هو دفع رسوما لأربعين مبيدا تدعو له بذلك ، ويسكن للرجل في سن الخمسين أن يشتري عشر سنين أخرى اذا دفع الرسوم لخمسين مبيدا تدعو له وهكذا يمكن للرجل أن يشتري أكثر من ذلك ، وكان الرهبان في بعض الأحيان يسرفون في شرب الخمر ويرتكبون الفواحش ، ثم أخذت البوذية خلال القرن الثامن عشر في فقد سلطانها حين تتخلف الشعب وترك الخرافات والأوهام ، وقد كان للفلسفة اليابانية تأثير كبير في إزالة الأوهام والخرافات والأساطير التي كانت ترتع في اليابان في عصورها الأولى ، فقد تركت الأديان جانبا حتى لقد قال أحد رجالها « ليس الغرض من العلم هو مجرد التوسع في المعرفة بل الغرض هو تكوين الشخصية وغاية التعلم أن نخلق من أنفسنا رجالا صادقين قبل أن نكون رجالا عالمين » (١) .

الزواج والطلاق

٣٠٥ - الأسرة هي المصدر الحقيقي للنظام الاجتماعي ، وجمع السلطة كلها في يد الأب في اليابان موجود كما هي الحال في سائر أنحاء الشرق ، وهذا النظام لا يدل على انحطاط في درجة الرقي الاجتماعي ، بل يدل على نوع من الرقي يؤدي الى لحكام النظم وتقوية الأمة والفرد لا تملأ أهميته عن أهمية الأمة ، وفي هذا النظام تقوية لها ، فالدولة في حاجة الى تقوية نظام الأسرة لتقوم مقام السلطة الحكومية وتشاركها في استتاب الأمن ، ولقد ضمت الحرية في الشرق بالنسبة للأسرة لا بالنسبة للفرد وذلك لأنه لما كانت الأسرة هي وحدة الانتاج في عالم الاقتصاد كما كانت وحدة النظام الاجتماعي ، فالنجاح أو الفشل في الأسرة يؤدي بدوره الى النجباح أو الفشل في الدولة فكانت سلطة الوالد في الشرق استبدادية ، لكنها رغم

(١) قصة الحضرة ج ٥ ص ٦٩ - ٧٨ .

أخلاف إيلياسو بدقته الى هذا الحق شرطا فقال : أن الزوج اذا قتل المرأة
 في مثل هذه الحال وأخلي سبيل الرجل خق عليه هو نفسه عقاب الموت ، وقد
 فصح الفيلسوف اكن للزوج أن يطلق زوجته اذا ما أسرفت في حديثها من
 حيث ارتفاع الصوت أو طول الكلام ، أما اذا حدث ان كان الزوج منحل
 الخلق وخشى الطبع فينبغي للزوجة في رأى اكن أن تضاعف له الرحمة
 والدعة .

وفى ظل هذا التدريب الشديد المتصل أصبحت المرأة اليابانية أقسط
 الزوجات وأخلصهن وأكثرهن طاعة ، وأن الرحالة الذين أخذهم العجب لهذا
 النظام الذى أنتج مثل هذه النتائج الحميدة لا يتساءلون ان كان من الحكمة
 نقل هذا النظام الى بلاد الغرب ، ولم تكن كثرة النسل تجعد تشجيا في
 اليابان « السامورية » على خلاف ما نراه في أقدم عادات المجتمع الشرقى
 وأكثرها قدسية ، وذلك لأنه لما تكاثر السكان أحست الجزر الصغيرة أنها
 قد ازدحمت ، وأصبح من عوامل السمعة الصنة للرجل من طائفة «السيافين»
 ألا يتزوج قبل من الثلاثين وألا ينجب من الأطفال أكثر من اثنين ومع ذلك
 فقد كان ينتظر من كل رجل أن يتزوج وأن ينسل الأبناء ، فإذا تبين العقم
 في زوجته كان من حقه طلاقها ، وأن نسلت له بنات فقط فصعوه بأن يتبنى
 ولدا حتى لا يضع اسمه ، وتتبدد أملاكه ، لأن البنات ليس من حقهن أن
 يرثن شيئا ، وكان يستحيل على الجزر اليابانية أن تتحول الى المسيحية بسبب
 ما ورد في الانجيل من أمر الرجل بأن يترك أباه وأمه ليلتصق بزوجته (١) .

١٣٤- الزواج والطلاق اليونانيان

٣٠٦- لمحة تاريخية عن اليونان :

اليونان مملكة أوروبية واقعة فى الجزء الجنوبى من شبه جزيرة البلقان عدد سكانها يقرب من خمسة ملايين وهم من الجنس السلافى ويدنون بالذهب الأرثوذكسى وفيهم قليل من المسلمين وقد عرفوا بالنشاط والجد والصبر والثبات والشجاعة والبسالة وحُبهم لوطنهم حبا مفرطا كما اشتهروا بالتسرع وسرعة الاتصال بأى سبب يشيرون .

واليونان إحدى الولايات البلقانية التى ساعدتها بعض الدول الكبرى على نيل استقلالها عن تركيا وتم اتصالها عنها فى سنة ١٨٣١ وهى تتكون من خمسة أقسام طبيعية هلادة وثمانيا فى الشمال وشبه جزيرة مورة فى الجنوب وجزيرة نغريون فى الشرق وجزائر الأرخبيل فى الجنوب الشرقى وجزائر يونيان فى الغرب وصناعاتها متأخرة عن غيرها من الأمم المتحضرة . وزراعتها لا تؤتى المحاصيل التى تؤتى أرض جيدة مثل أرضها لعدم خبرة فلاحيها بالزراعة .

ولما كانت بلاد اليونان واقعة فى جنوب بلاد ألبانيا ومقدونية كان لها اتصال قوى بهذه البلاد وكان يسكن اليونان فى الأزمنة القديمة قوم اسمهم بيلاج وقد أغار عليهم الهليون بقبائلهم الأربع الذين يدون أصل اليونانيين وقد ابتدأت حضارة اليونانيين على يد رجل مصرى وآخر فينيقى وثالث من آسيا الصغرى وهم الذين وضعوا بذور الحضارة والتقدم حتى أصبحت حضارة اليونان من أشهر حضارات الأمم قوة وامتعة وعلما وصناعة وحرية واتسام اليونان الطبيعى ساعد على اتصال بعض أجزائها عن بعض فى بعض العصور وتنقسم التاريخ اليونانى الى قسمين قديم وحديث . فالأزمنة

القديمة تبدأ من أول غارة الهلين على البلاج واقتسموها فيما بينهم ومن أشهر حوادث تاريخ اليونان القديم حرب طروادة التي كانت من ممالك آسيا الصغرى يسكنها قوم من البلاج ونسب هذه الحروب هو أن باريس بن ملك طروادة عمل حيلة وأغرى امرأة ملك اسبارطا وغرب بها الى بلاده فاجتمع للمرء هذا المار جميع ملوك اليونان واجمعوا على خراب طروادة فحاصروها عشر سنين وقد نظم هذه الواقعة الهائلة الشاعر اليوناني الشهير هوميروس وبعد هذه الواقعة تكون في اليونان دولتان عظيمتان اشتهرتا بين جميع ممالك اليونان . وهما اسبارطا وأثينا وجاء ليكورج فأصلح البلاد بصد قتن واضطرابات شديدة وقد كون ليكورج في اسبارطا حكومة قوية وأنشأ مجالس متعددة فتقدمت المملكة على يديه تقدما عظيما وأثينا هي المملكة التي زاع صيتها فكان ينسب اليها الرقى المادى والأدبى الذى ملأت شهرته العالم حينذاك فكان منها فلاسفة وعلماء وباحثون وتجار وكانت بها حركة هائلة وتقدم مطرد وكانت حكومتها ملكية ثم صارت جمهورية وكان بها مجالس متعددة للتشريع تمثل طبقات الشعب وقد تعددت الحروب بين القرس واليونان ودامت مدة طويلة وقد كان دارا ملك القرس هو البادئ بها واستمر من بعده من ملوك القرس يغيرون على بلاد اليونان وكانت آخر هذه الحروب فوزا لليونانيين واستقلالاً لهم وكل هذا النصر كان على يد جيش أثينا الباسل الذى جمع أبطلا متحمسين بحب بلادهم وغيرتهم عليهم وقد كان عصر بيريكليس عصر ازدهار أثينا فقد حفظ استقلالها وأصلح ادارتها وعمها الرخاء وبعد وفاته تآقت اسبرطا الى غزو أثينا فأعلنت لذلك جيشا هائلا تطلب عليها وقتل أكبر فلاسفتها سقراط وبذلك فقدت أثينا مكائنها الزائفة الصيت (١) .

وان من يبحث أصل الحضارة اليونانية وتراثها وترعرعها واضمحلالها من أقدم اليهود التى قتل عليها آغار كريت وطروادة الى أن فتحت رومة تلك البلاد لتأخذ النهضة ويستولى عليه العجب فى جمع هذه الحضارة للمتناقضات والمفارقات . فقد تفاعلت فى اليونان العناصر الثقافية التى نماها

(١) دائرة معارف القرن العشرين ص ١٠ ص ١٤٦ - ١٥٥.

وجودها على شواطئ البحر الأبيض كما نرى حضارة مضر وجودها على ضفاف النيل .

والمعروف من القوانين المدونة لليونان قانون (دراكون) الذى وضع فى أثينا وقد استبدل به بعد وضعه بمعد قصير قانون « صولون » فقد وضع قانون « دراكون » حوالى عام ٦٢٠ قبل الميلاد وكان الغرض من وضعه صوغ التقاليد والنظم القانونية فى نصوص مدونة منعا لاحتكارها فى أيدي الأشراف ووقاية من تطبيقها لمصلحة طائفة دون أخرى . ورغم أن أه احتفظ بما كان فى تلك التقاليد من القسوة قبل تدوينها فانه وضع حدا لصف الحاكم وتحكم القاضى ونظم القضاء طبقا للقانون المكتوب . وبعد ذلك بنحو عشرين عاما قام « صولون » باصلاح دستور المدينة وتشرعها فوضع قانونا جديدا من صنعه لا يتسبب الى أصل دينى وانما يتفق مع ميول شعبه ويترف بحقوق الفرد ويعينها أمام محاكم تنصبها الدولة . والأمر الجوهري فى هذا التشريع أنه أخرج فكرة القانون نهائيا من دائرتها الدينية القديمة الى دائرة سياسية بحتة ترجع فى صوغها الى وحى التطور الاجتماعى والعقل الانسانى والنصوص التشريعية اليونانية تستمد المبادئ من المرافعات والخطب الماثورة من كبار المحامين والخطباء اليونانيين وغير ذلك من الأبحاث المتعلقة بالتقاضى (١) .

وقد حدث أن اجتاحت بلاد اليونان حوالى عام ١١٠٤ ق م موجة جديدة لم تعرفها من قبل وهى الغزو من الشمال غزوا يرمى الى التوسع والاختصاص فقد سار اليها شعب ذو روح حرية قوية وهم الدوربيون الذين استولوا على البلاد وقضوا على الحضارة الميسينية قضاء يكاد يكون تاما ولم يكن الفاتحون على درجة من الرقى والحضارة بل كانوا فى مرحلة الرعى والصيد وأحيانا كانوا يستقرون لزراعة الأرض وجل اعتمادهم على ماشيتهم التى كانت تضطرهم الى السير والتنقل فى الحصول على المرعى وقد استعملوا النهب والسلب والقتل فى البلاد اليونانية وقد عاق هذا الغزو تقدم بلاد اليونان ونماعها زما طويلا وأصابها محنة شديدة فقد ظلت أحوالها السياسية مضطربة

(١) تاريخ القانون ص ٢٤ - ٢٥

قرنين كاملين فقد كان كل رجل فيها يحصل السلاح لأنه يأت غير مطمئن على حياته وزادت أعمال العنف زيادة مطردة فعملت أعمال الزراعة والتجارة البرية والبحرية واشتعلت نيران الحرب وقوى تسخيرها وازداد الفقر شديدا وانتشارا فأصبحت الحياة قلقة مضطربة لأن الأزمات أخذت تنتقل من إقليم إلى إقليم طلبا للأمن والسلام وفي هذا العصر اكتشف الحديد في بلاد اليونان وكان كثير منهم يعتقد أن كشف الحديد قد أضر بالإنسان لأنه زاد معدات السلاح قسكا واضارا وأدى إلى تهقر القنود والصناعات وأخيرا امتزج العصر الجديد مع القديم امتزجا بطيئا على الرغم من تصميم الغزاة الدورين على أن يحتفظوا بدمائهم قبية طاهرة من دماء المغوليين وعلى الرغم من الكراهية المنصرية فقد وجد الامتزاج وأثمر ثمرة طيبة من التقدم في طرق الحضارة فقد وجد شعب جديد يختلف عن الشعوب التي كانت تعيش من قبل في بلاد اليونان (١).

وأن شعب اليونان لمن الشعوب القوية الكادحة فأهلها يدلون على حيوتهم القوية باتشارهم في جميع بلاد البحر الأبيض المتوسط فقد كان قبل أيام هومر شعبا بدويا متنقلا وكانت شبه جزيرة البلقان كلها مضطرب بحركاتهم ولكن أهم العوامل التي أثارت الموجات اليونانية المتتابعة التي طغت على جزائر بحر إيجة وعلى السواحل الغربية للقارة الآسيوية كانت غزوات الدورين فقد خرج الناس على أثرها من أماكنهم يبحثون عن مواطن استقرار لهم .

ولم تنج اليونان من غزو الفرس لها حين قوة الفرس وتطلعهم إلى اتساع رقعة ملكهم ففي عام ٥١٢ هـ قبل الميلاد عبر دارا الأول ملك الفرس مضيق البسفور وغزا سكوديا ثم زحف إلى تراقية ومقدونية ولم يعد إلى عاصمة ملكه إلا بعد أن وسع رقعة إمبراطوريته حتى شملت فارس وبلاد الأفغان وشمال الهند والتركستان وأرض الجزيرة وشمال بلاد العرب ومصر وقبرص وفلسطين وسوريا وآسيا الصغرى وشرقي بحر إيجة . وكانت نتيجة هذه الفتوح العظيمة المتوالية التي لم يشهد العالم مثلها حتى ذلك الوقت

فتمثلت حولاً لم يسبق أن ضم التاريخ مثلها في مملكة واحدة ولم يبق من الأمم الكبرى في خارج هذا النظام الشامل من نظم الحكم والتجارة إلا أمة واحدة هي أمة اليونان التي لم يكد دارا يسمح شيئاً عنها حتى تعرف بالسؤال أحوالها ووقف على حضارتها .

وقد حدث في عام ٥٠٦ أن قامت ثورة في أثينة انتهت بظلم الطاقية هيباس ففر الى المرزبان الفارسي في سرديس وتوسل اليه في أن يعينه على استرداد سلطانه وعرض عليه اذا استرده أن يتولى حكم اتكا من قبل فارس وكان ذلك اغراء قويا زاده قوة تعرش موقت ذلك أن المدن اليونانية التي ظلت خاضعة لسلطان الفرس نحو خمسين عاما ثارت فجأة على ولائها من قبل الفرس وطردتهم منها وأعلنت استقلالها وذهب ارستجراس الميليتي الى اسبارطة يستمد منها العون ولكنه لم يفلح في بعثه فجاء الى أثينة وهي المدينة الأصلية التي نشأ فيها من المدن الايونية وما زال يلح عليها حتى أقنعا بأن ترسل سفنا بحرية كثيرة لمساعدة الثوار وكان الايونيون في هذه الأثناء يعملون بقوة وثورة عارمة فكان كل مدينة تائرة تجيش جيوشها تحت قيادة مستقلة وزحف الجيش ولدى قيادته من الشجاعة أكثر مما لديه من الحكمة حتى وصل الى سرديس ففتك بها وجعلها خاوية متهدمة ثم التقى جيش فارس بجيش الأيونيين عام ٤٩٤ ودارت بينهما معركة من أشد المعارك البحرية في التاريخ فهزم الايونيون هزيمة منكرة اهتزت لها قوائم حضارتهم هزة عذيفة من الوجهة المادية والروحية وحاصر الفرس ميلتس واستولوا عليها بعد قتل رجالها وسبي نساءها وأطفالها وأوسعوها تنكيلا فلما غضب دارا الأول من تدخل أثينة في شئون ملكه .

ففي عام ٤٩١ خاض أسطول فارس قوامه مئتا ألف سفينة ووصل الى ساحل عويية يحمل مائتي ألف محارب فاستسلمت عويية بعد مقاومة فاشتد الاضطراب في جميع البلاد اليونانية من أنباء هذا النصر وقوة الجيش الفارسي ذلك أن الجيوش الفارسية لم تكن قد غلبت قط قبل هذا الغزو ولم تكن أمة من الأمم استطاعت أن تصد زحف جيوشهم فكيف تستطيع اليونان أن تقف في وجه تيار الغزو الجارف المعلق بها وترددت دول اليونان

الشمالية في الوقت في وجه هذه الجيوش الجارة واستعدت أسباطه استعداداً يشوبه كثير من التردد وأجازت للخرافات أن تؤخر التعبئة العامة أما بلاتيه الصغرى فلم تتوان عن العمل السريع وبغت بقسم كبير من أهلها يستحثون السير إلى مريون وحرر ملتيارس الميد في أثينة وضمهم إلى الجيش من الأحرار وزحف بهم إلى ميدان القتال من فوق الجبال . ولما التقى الأعداء كان عدد الجيش اليوناني حوالي عشرين ألف مقاتل أما جيوش الفرس فكانت عدتها في أغلب الظن حوالي مائة ألف ولم يكن الفرس تعوزهم الشجاعة ولكنهم كانوا بالفن أن يحاربوا فرادى ولم يكونوا مدربين على أساليب اليونان في الدفاع والهجوم الجماعين بصفوفهم المترابطة وجمع اليونان بين النظام والشجاعة وقد نجوا من الهزيمة الماسحة بالمثل الذي ضربه لهم ارستيديس إذ نزل عن القيادة للمتيارس وإن كانوا قد ارتكبوا ذلك الخطأ الشنيع وهو توزيع القيادة العليا بين عشرة قواد يتولاها كل واحد يوماً . واستطاعت القوة اليونانية الصغيرة بفضل حكمة هذا الجندي القوي الخشن الطباع أن توقع بالبحاقل الفارسية الجارة هزيمة منكرة ولم تكن هذه المعركة من معارك التاريخ الفاصلة فحسب ، بل كانت فوق ذلك من أعظم الانتصارات التي لا يصدقها العقل . وإذا جاز لنا أن نأخذ بأقوال اليونان عنها فإن الفرس قد خسروا في هذه المعركة أضعافاً مضاعفة عما خسره اليونان ووصل الأسباطيون إلى الميدان بعد انتهاء المعركة وتدموا على تباطؤهم وأثمنوا على الفائزين (١).

ديانة اليونانيين

٣٠٧ — كانت ديانة اليونانيين القدماء عبارة عن تأليه قوى الطبيعة فكانوا يستقدون للبحر الها وللشمس الها وللحرب الها وللعقل الها وللجنة الها وللنار الها إلى آخر آلهة قوى الطبيعة التي كانوا يعبدونها وينون لأهتهم الهياكل ويدعون أن لهم أباً اسمه جوبتير ولهم أساطير متعددة وخرافات كثيرة . فهم يسمون الآلهة إلى سبع مجموعات : آلهة السماء وآلهة الأرض

(١) قصة المعركة ص ٦ من ١٢٧ — ١٢٠

والله الخصيب والآله الحيوانية وآله ما تحت الأرض وآله الأسلاف أو الأنجال والآله الأولية .

وأما أسماؤها جميعا فيما يشق على الإنسان ذكرها وكان اله الزناة هو
اله السماء العظيم المختلف الصور ثم تطور هذا الآله شيئا فشيئا حتى أصبح
هو السماء نفسها ثم صار مرسل السحاب والمطر وكان يضجى لهذا الآله
بالخيل لتجر عربته فى قبة السماء فكانوا يلقون كل عام أربعة جياذ وعربة
ليستخلمها الآله فى تحركاته وأقاموا الهيكل الضخم له ومن أنكر ذلك كان
يعتدى على حياته ثم زالت عبادة الشمس حتى لم يكذب يلقى لها أثر فى تاريخ
اليونان القديم وكان القمر أقل من الشمس شأنا والكواكب والنجوم أقل
منهما وكانت الأرض موطن معظم الآلهة اليونانية فكانت الأرض نفسها فى
فى بادئ الأمر هى الآلهة وكان يسكن الأرض نحو ألف اله آخر أقل منها
فى ماؤها وفى الهولاء المحيط بها وكانت الآلهة تنجر من الأرض عيوناً أو تجرى
جداول عظيمة .

ولما كانت قوة تكاثر الأنواع من المخلوقات ذكورها وإناثها من القوى
العظيمة عبد اليونان رمزى الانجساب فى الرجل والمرأة وفى التربة وكانت
بعض الحيوانات تعظم وتتخذ كآلهة فقد كان الثور حيوانا مقدسا لقوته
وقدرته وكان الخنزير أيضا مقدسا لكثرة تناسله كما كانت الأفعى تقدر لأنها
فى ظنهم لا تموت أو لكثرة تناسلها ولأنها كانت تتخذ رمزا للاله الحارس
للهياكل والمنازل وكان أكثر الآلهة رهبة تعيش تحت الأرض فى المغارات
والشقوق وأمثالها من الفتحات السفلى كانت تعيش تلك الآلهة الأرضية التى
لم يكن اليونان يبدونها بالنهار عبادة تنطوى على الصب والاحلال بل كانوا
يعبدونها ليلا عبادة مصحوبة بأناشيد وطقوس وكانت هذه القوى هى
المعبودات الحقيقية الأولى عند اليونان وكان الموتى يعدون أرواحا قادرة على
أن تفعل للناس الخير والشر وتمتضى بالقرايين والصلاة ولم تكن هذه
الأرواح آلهة بالمعنى الصحيح فكان اليونانيون الأولون يعظمون موتاهم
تعظيما شديدا ثم انتقلوا من عبادة موتاهم الى الخوف من أرواحهم وكانوا
يسترضونهم اتقاء لشرهم وكان من اعتقادهم أن الآله ينزل ويقص جسم

انسان فيستعمل هذا الانسان لها وقد يتصل الاله اتصالا جنسيا مع امرأة من الأدميين فتلد بطلا ويضن القول بأن اليونانيين لم يكونوا يفرقون بين الأدميين والآلهة فقد كان كثير من آلهتهم لا يفلون في آدميتهم عن القديسين وفي مرتبة ثالثة تأتي الآلهة الأولوية التي صارت غيرها من الآلهة واتصرت عليها بل كانوا يعتقدون أن الآلهة الصغرى خضعت للآلهة الكبرى ودخلت تحت سلطانها .

وأساطير اليونان ليس فيها ذكر لخلق العالم فقد وجدت الأرض قبل أن توجد الآلهة ولم تخلق الآلهة الانسان من الطين بل خلقت من تراوج الذكور منها بالاثاث والله في دين اليونان ليس الا والدا كما أن الآلهة الأولوية ليست قادرة على كل شيء عارفة بكل شيء بل أن كل واحد منها يحدد سلطان الآخر ويعارضه أحيانا ولقد يصعب على المتأمل أن يجد صورة واضحة للآلهة عند اليونان لكثرة اختلافات فيها وكما تعددت الآلهة تعددت الطقوس الدينية اليونانية فقد كان للآلهة الأرضية طقوس حزينة يسكن بها غضبها ويتقي شرها وكان للآلهة الأولوية طقوس سارة كلها ترحيب بها وثناء عليها ولم تكن جميع هذه الطقوس تحتاج الى كهنة يقومون بها فقد كان الأب يقوم مقام الكاهن في الأسرة وكان الحاكم الأكبر يقوم مقامه في الدولة فقد كان للدين عند اليونان شأن كبير في كل مكان وكانت كل حكومة ترعى الطقوس الدينية الرسمية وترى أنها لا بد منها للنظام الاجتماعي والاستقرار السياسي فلم يكن للكهنة سلطان على الدولة عند اليونان كما كان سلطان الكهنة في مصر يسود على الدولة وكانت الزعامة في مصر للكنهنة والكهنة عند اليونان موظفون صغار في الهياكل وليس لهم أملاك خاصة كما كان للكهنة المصريين وعلى العموم فالكهنة عند اليونانيين كانوا أقل شأنا من الكهنة عند المصريين وكان في وسع كل يوناني أن يؤمن بما يشاء من العقائد على شريطة ألا يكفر بالآلهة مدينته أو يسبها ويمكن أن يؤدي العبادة في موقد النار وكان حرم الهيكل مكانا مقدسا لا يعتدى عليه يجتمع فيه العابدون ويجد فيه اللاجئون مكانا آمنا يحتمون فيه ولو كانوا ممن ارتكبوا أشنع الجرائم وكان الهيكل بيت الآلهة ينصب فيه تمثاله ويوقد أمه ضوء لا ينطفى أبدا وكثيرا ما كان الناس يعتقدون أن الآلهة هو التمثال نفسه ولذلك كانوا يقومون بصله وكسه -

ورعايته وكان يحفظ في سجلات الهيكل تاريخ أعياد الآله والنواذع الهامة في حياة المدينة أو الجماعة التي تعبد الآلهة صاحب الهيكل وكان الاختصاص يتألف من موكب وأغشيد وقربان وأدعية ومن الخصائص التي امتازت بها بلاد اليونان أن كان لها فضلا عن الهة العفة والبكورة والأمومة آلهة للجمال والحب .

وما من شك في أن افرديتي كانت في موطنها الأولى بالشرق الهة أما وقد ظلت طوال عهدها ذات صلة وثيقة بالتوالد والاختصاص في الممالك النباتية والحيوانية والبشرية فلما تقدمت الحضارة وازداد الرقي ولم يجد للناس حاجة الى ككرة المواليد تركت حاسة الجمال حرة طليقة تجدد في النساء قيما غير قيم التناسل الكثير ومن ثم لا تقتصر افرديتي على أن تكون المثل الأعلى للجمال بل تصبح آلهة اللذائذ الجنسية بجميع أنواعها وعندها اليونان في صور مختلفة فهي في صورة تكون سماوية ربة الحب العذري وفي صورة ذات جمال بارع وجسم ضخم وقد أقيمت الهياكل لها واتخذت راعية للجمال والحب يحتفل اليونانيون لها احتفالات في مواقيت معينة فالآلهة عند اليونانيين تتفاوت في مكاتها وفي الأعمال التي تقوم بها وفي ككرة الأتباع أو قتلهم والآلهة الشعبي الذي يلفت حوله كثير من اليونانيين هو ديونيس الذي لم يحظ بهذه المكاة الا في الأيام الأخيرة عند اليونان وقد كان قبل ذلك مشهورا في بلاد أخرى وقد تحول بعض الآلهة عن وظائفها وتصرفاتها الى تصرفات أخرى ووظائف أخرى (١) .

وقد احتك الدين والفلسفة في التاريخ اليوناني فانتصر الدين حينما وانتصرت الفلسفة حينما آخر فكادت الحرب بينهما سجلا هو جرم الدين مرة كما حدث قبل عهد السقراطيين ووجدت محاولة تهدف الى استبدال قانون أخلاقي طبيعي بالدين كما فعل أرسطو وابقور ثم حاولت الرواقية العودة الى الدين واتهمت محاولتها بظهور الأفلاطونية الجديدة والمسيحية وأخذ الصراع دورا عظيما بين الدين والفلسفة وفي العصور الأخيرة كثرت الأبحاث حول ترجيح بعض المذاهب على بعض فبينما كانت الرواقية تسعى لاقامة صرح

الأخلاق الطبقات المفكرة على أنها قانون كانت تعمل في الوقت نفسه للاحتفاظ بقوة القوى غير الطبيعية لتدمر بها أخلاق الرجل العادي (١).

الزواج والطلاق

٤٠٨ - إن تاريخ العلاقات الجنسية في اليونان عجيب غريب يختلف عن تواريخ الأمم التي تعرضنا لدراستها فقد كانت العلاقات الجنسية اليونانية متباينة الأنواع مختلفة الأشكال فقد تصل الدعارة أحياء إلى أن تكون حرفة أو تجارة تدر أعظم الأموال وتتبارى فيها النساء والفلماني وأن العاصمة اليونانيتين الكبيرتين وهما إسبارطا وأثينا قد ملتا بهذه الأنواع من الاتصالات الجنسية وكان الاتصالات الجنسية الشرعية قد أصبحت مهملة متروكة بجانب هذه القوضى الأخلاقية فقد كانت أثينا أبان مجدها يترف فيها الرجال والنساء اعترافا صريحا بأن العلاقة الجنسية هي أساس الحب وكان شراب العاشقين يلعب دورا خطيرا في الأخلاق والنضائل وقد كانت عفة المرأة قبل الزواج قل أن توجد والرجال لا يستطيع أحد أن يلومهم على الاتصالات الجنسية المحرمة وأن في الأعياد الدينية الكبرى لمرتا خصيا للشهوات والملذات إذ كانت القيود ترفع فيها فلا يلوم أحد غيره في العلاقات الجنسية مهما بلغت من الفحش وكان اتخاذ الظيلات للمتزوجين من المباحة التي لا عقاب عليها قانونيا أو أخلاقيا والبناء الرسمي تعترف به أثينا تفرض ضريبة على البغايا والعهر مهنة مزدحمة بالمحترفين ومكان فسيح للتنافس والترقى أمام المحترفات وكانت بيوت الدعارة تختلف طبقاتها من وضعية إلى متوسطة إلى عالية والعرى في هذه الأماكن من المستحسنات المغريات وقد كان في وسع مدير بيت الدعارة أن يتخذ من الفتيات عددا يمكن للرواد أن يعقد الواحد منهم صفقته إذا شاء ليتخذ فتاة مستأجرا وقتا معينا بل كانت الفتاة تؤجر في وقت واحد لرجلين أو أكثر توزع وقتها بين مستأجريها . ولقد كان للراقصات والمغنيات المقارفات للدعارة في الحقيقة والمستترات بهذه المظاهر شأن عظيم ولقد بلغ العهر بأن رفع شأن امرأة يونانية عاهرة فكانت تستأجر في الليلة الواحدة بمبالغ طائلة .

وفلسفة اليونان ساعدت هذه الأنواع من الدعارة على الانتشار وحملت

(١) قصة الحضارة ج ٨ من ١٨٨ - ١٩٠ .

العاكفين على أن يعضوا البصر عن مثل هذه الانحرافات الخفية والقوى
 الإيجابية وأن الانحراف الجنسي بين الذكور وجد مرتعا جنسيا في أسرى
 وأثينا وما قاله المعتذرون عن هذه المساويء من الأسباب والعلل لا يمكن أن
 يجعلنا نقر مثل هذه الرذائل نحن ولا غيرنا ممن يتغون المحافظة على المجتمعات
 وقد كانت الأسرة اليونانية العادية تكون من الأب والأم والزوجة الثانية
 أحيانا ومن بناتها غير المتزوجات وأبنائها وعبيدهما وزوجات أبنائها وأطفالهم
 وعبيدهم وقد بقيت هذه الأسرة طوال تاريخ اليونان أقوى الأنظمة في
 الحضارة لأنها كانت قوية في الاقتصاد ونشطة في الزراعة والصناعة وكان
 الأب صاحب السلطان الواسع في أسرته وقد كان في وسعه أن يمرض الطفل
 الحديث الولادة للموت وكان يزوج بناته لمن يشاء ويختار زوجا آخر بأمرلته
 بعد وفاته في بعض الأحيان وإذا تزوج الولد يخرج عن سلطان أبيه وينشئ
 لنفسه بيتا خاصا إذا أراد وكان الزواج عادة في اليونان يتفق عليه وأندا
 الزوجين كما كان يحصل في فرنسا القديمة وكان المهر الذي يدفعه والد
 الزوجة لها يخرى الرجال على التزوج فقد كان ينتظر من والد الفتاة أن يهيئ
 لابنته بائنة من المال والثياب والنجواهر والعبيد وكانت هذه الأشياء تبقى على
 الدوام ملكا للزوجة وتعود إليها إذا أفرقت عن زوجها وكان احتفاظها بسال
 أيها يقلل من احتمال طلاقها من زوجها لاحتياجه إليها وإذا كان والد الفتاة
 قليل المال قل أن تجد لها زوجا وأحيانا كان أقارب الفتاة يماونون والدها
 ليمدوا لها بائنة من المال تشجع الخاطبين على زواجها .

وبهذه الطريقة اقلب الزواج بالشراء الذي كان كثير الحدوث في العهد
 القديم لليونان . فالجلب في اليونان لم يكن مشجعا على الزواج أكثر من
 تشجيع أموال الزوجة التي تأتي بها من بيت أبيها أو من أقاربها والزواج كان
 يعرض عنه كثير من الرجال تجنباً لمتابعه وتكاليفه ومستزماته رغم أن القانون
 الروماني كان يعرم على الرجل أن يبقى عزبا .

فقد حدث بعد وفاة بركليز أن زاد عدد العزاب حتى صار مشكلة من
 المشاكل الأساسية في أثينا وكان الذين يرضون بالزواج من الرجال يتزوجون
 متأخرين في سن الثلاثين عادة ويصرون على الزواج من فتيات لا تزيد سنهن

على خمسة عشر عاماً .. وإذا ما تم اختيار الزوجة وافق على بائنتها تمت خطبتها رسمياً في بيت والدها ويجب أن يحضر هذه الخطبة شهود ولكن حضور الفتاة نفسها لم يكن ضرورياً فإذا لم تتم هذه الخطبة رسمياً لم يعترف القانون الأثيني بالزواج فكانت هذه الخطبة والحالة هذه هي العمل الأول في مراسم الزواج وكانت الخطوة الثانية التي تلي هذه الخطوة تحصل بعد أيام قلائل وتكون باقامة وليمة في بيت الفتاة وكان الزوج والزوجة قبل أن يضرا هذه الولاية يستحمان كل منهما في بيتة استحماما يتطهران به رسمياً ثم تقام الولاية ويجلس رجال الأسرتين في جانب الحجرة والنساء في جانب آخر ثم يأكل الجميع كعكة العرس وشربون الخمر ثم يأخذ العريس يسد عروسه المحجبة ذات الثوب الأبيض ولعله لم يكن قد رأى وجهها من قبل ويسير بها الى عربة تعلقها معه الى بيت أبيه في موكب من الأصدقاء ومن القتيات العازقات على القيثارة ورضاء لهما الطريق بالمشاعل وتتشدد لهما أناشيد الزواج فإذا وصلا الى البيت حملها وتغطي بها عتبة الدار كأنه يمثل بذلك أسرها في العهد القديم ويحيي أبوا الزوج الفتاة ويستقبلها استقبالاً دينياً ويخلطها في دائرة الأسرة وفي عباد آلهتها ولم يكن للكاهن دور مطلقاً في مراسم الزواج كلها ثم يرافق الضيوف الزوجين الى حجرتهما وهم ينشدون أنشودة الزواج وينتظرون حتى يعلن لهم المرس أنه قد جنى ثمرة الزواج .

وكان في وسع الرجل أن يتخذ له خلية يماشرها مباشرة الأزواج زيادة على زوجته الرسمية ويقصد من الزواج الرسمي ولادة الأبناء الشرعيين وقد كانت قوانين دراكون تبيح التشرى ولما قضت الحروب في بعض الأحيان على العدد الكبير من المواطنين بعد الحملة التي سارت الى صقلية سنة ٤١٥ قبل الميلاد ولم تجد كثيراً من البنات أزواجا لهن أباح القانون صراحة التزوج بائنتين وكان سقراط من بين من استجابوا لهذا الواجب الوطني وكانت الزوجة عادة تقبل التشرى وتصبر عليه لأنها تعرف أن الزوجة الثانية متى فارقتها فتنة جمالها أصبحت في واقع الأمر جارية في المنزل وأن أبناء الزوجة الأولى دون غيرهم هم الذين يعدون أبناء شرعيين ولم يكن الزنا يؤدي الى الطلاق الا اذا ارتكبت الزوجة وكان الزوج في هذه الحال يخرج زوجته من

بيته والقانون كان يعاقب الزانية وإذا زنا الرجل بامرأة متزوجة كان يحكم عليه بالإعدام كما كان يحكم على الزانية المتزوجة وتنفيذ هذا القانون كان قدور الوقوع لتساهل اليونانيين في ذلك .

وكان من السهل على الرجل أن يطلق زوجته وكان في وسعه أن يطردها من بيته متى شاء من غير أن يبدى لذلك سببا وكانوا يرون عقم الزوجة سببا كافيا لطلاقها لأن الفرض من الزواج عندهم هو انجاب الأبناء أما إذا كان الرجل نفسه عقيما فقد كان القانون يجيز أن يستعين في هذه المهمة بأحد أقاربه والطفل الذي يولد نتيجة لهذا الاتصال ينسب للزوج نفسه لا لمن استعان به من أقاربه في انجاب هذا الولد ولم يكن يباح للزوجة أن تترك زوجها متى شاعت ولكن كان في وسعها أن تطلب إلى الحاكم أن يطلقها من زوجها إذا قسى عليها أو تجاوز حد الاعتدال في معاملتها وكان الطلاق يباح إذا تراضى الزوجان وكان هذا التراضي بإعلان رسمي وإذا افرق الزوجان بقي الأطفال مع أبيهم حتى إذا ثبت عليه حصول الزنا منه وعلى الجملة يستطيع الفاحص في حضارة اليونان أن يحكم بأن المرأة ارتفعت منزلتها حيناً أو أحياناً وانخفضت منزلتها كذلك .

فقد كانت المرأة إذا مات زوجها لم ترث من ماله شيئا وكانت زيادة سن الرجل عن المرأة وتفاوتهما عظيماً في السن دليلاً على خضوع المرأة للرجل إذا كانت سنه ضعفي سنه وقت الزواج وكان في وسعه أن يخضعها لأرادته ويعطي لنفسه الحرية الجنسية بينما يحرمها عليها وكان يضيق عليها فلا يسمح لها بالخروج من بيتها في أغلب الأوقات بل كان لا يسمح لأحد أن يراها من النافذة في بعض الأحيان وكانت تقضى معظم وقتها في جناح النساء القائم في مؤخرة الدار ولم يكن يسمح لزائر من الرجال أن يدخل فيه كما لم يكن يسمح لها بالظهور إذا كان مع زوجها زائر فهي تلازم المنزل لتقوم بشئونه وفي آخر العصور اليونانية قامت حركة تهدف إلى تحرير المرأة وقام من المفكرين من يدافع عنها وقد حصلت على كثير من حقوقها وعلى العصور فتاريخ المرأة اليونانية ملئ بالمفارقات فقد كانت أحوالها متباينة متغيرة ترفعها الأيام حيناً وتخضعها حيناً آخر (١) .

(١) قصة الحضارة ج ٧ ص ١٠٢ - ١٢١ .

وقد كان القانون الاسبارطى أنسى في كيفية تنشئة الأطفال وانحيازهم
 والمحافظة على قوة الأمهات لينجبن أطفالا أقوياء البنية فان تدرب الناس على
 مثل أعلى متعب للجسم كالذى يتدرب عليه الاسبارطيون يحتم أخذهم من أيام
 مولدهم وتدريبهم أشد التظلم وأعظمها صرامة وكانت الخطوة الاولى على
 تقوية النسل بأقصى الطرق فلم يكن كل ما يفرض على الطفل هو ان يواجه
 ما لاينه عن حق قتله بل كان يؤتى به أمام مجلس من مجالس الدولة فاذا أظهر
 أنه مشوه ألقى به من فوق جبل ليلقى حتفه أو تعرض الطفل لمختلف الأجواء
 فان لم يستطع مقاومتها لقي حتفه وان بقى حيا عنى بتربيته وتقويته وكان
 يطلب الى الرجال والنساء أن يهتم بصحة من يريدون الزواج بهم كما يهتمون
 بأخلاقهم حتى لقد نفذ هذا القانون على ملوكهم فقد حكم بالفرامة على ملك
 منهم لأنه تزوج بامرأة ضئيلة الجسم وكان الأزواج يشجعون زوجاتهم على
 الذهاب الى مخالطة رجال أقوياء حتى يكثر الأطفال الأقوياء ولا توجد
 غشاضة عندهم من ذلك بل كان بعضهم يسخر من احتكار الأزواج لزوجاتهم
 ويقول ان من أسخف الأشياء أن يعنى الناس بكلامهم وخيلهم فينذل جهلهم
 ومالهم ليحصلوا منها على سلاطات جيدة ثم تراهم مع ذلك يقولون زوجاتهم
 في منزل ليختصوا بهن في انجاب الأبناء وقد يكونون ناقصى العقل أو ضعفاء
 أو مرضى ومن أجل هذا كانوا يقولون أن الذكور من الاسبارطيين كانوا
 أقوى أجساما وأجمل وجوها من سائر رجال اليونان وأن نساءهم كن أصح
 وأجمل من سائر نساء تلك البلاد وكان الولد الاسبارطى يؤخذ من أسرته
 فى السابعة من عمره لتتكفل الدولة بتربيته وتعليمه وتمده اعدادا عسكريا
 وكانت البنت أيضا خاضعة لقيود تفرضها عليها الدولة وان كانت تربي فى
 منزل أبوها فكان يطلب منها أن تقوم بالألعاب الرياضية المختلفة التى تؤدى
 الى قوة جسمها لتجب أطفالا أصحاء وحددت الدولة أنسب سن للزواج سن
 الثلاثين للرجال والعشرين للنساء وكانت المزوجة فى اسبارطة جريمة وكان
 العزاب يعرّمون حق الانتخاب وحق مشاهدة اللواكب العامة التى ترقص فيها
 الفتيان والفتيات عرايا وكان الذين يصرون على عدم الزواج عرضة لأن
 تهاجمهم فى أى وقت من الأوقات جماعات من النساء يؤذينهم أشد الأذى ولم
 يكن العار الذى يلحق بمن يتزوجون ولا يلدون ليقل كثيرا عن العار الذى

يلحق العزاب وكان المفهوم عندهم أن من لا أبناء لهم من الرجال غير حليمين بذلك الأجلال الديني الذي قدسه الصبيان الأسبارطيون. لم هم أكبر منهم سناً وكان الوالدان هما اللذان يتطلبان زواج أبنائهما دون أن يكون للبيع والشراء أثر في هذا التنظيم فإذا ما اتفق على الزواج كان ينتظر من العريس أن ينتزع عروسه من بيت أبيها قوة واقتداراً كما كان ينتظر منها أن تقاوم هذا الاتزاع وكان اللفظ الذي يعبر به عن الزواج يدل على معنى الاعتصاب فإذا ترك هذا التنظيم جاز حشر عدد من الرجال في حجرة مظلمة ومعهم عدد مساو لهم من البنات ثم يترك هؤلاء وأولئك ليختار كل رجل شريكة حياته في الظلام وكان من المألوف أحياناً أن تبقى العروس مع أبوها وقتاً وأن يبقى العريس مكتفياً بزيارة زوجته خلسة حتى لقد كان بعضهم ينجب من زوجته أطفالاً قبل أن يرى وجهها في ضوء النهار فإذا ما وشكا أن يكوناً أبوين سمح لهما بأن ينشئا بيتاً ويعيشا معا .

وكان الكثيرون من الأزواج يقبلون أن يشترك معهم غيرهم وخاصة اخوتهم في زوجاتهم وكان الطلاق نادراً بل لقد عوقب أحد قوادهم لأنه هجر زوجته فأراد أن يتزوج أخرى أجمل منها وكان مركز المرأة الأسبارطية خيراً منه في أى مجتمع يوناني آخر وكانت المرأة تمتاز بالجرأة والتسامي والصرامة وكانت ترث وتورث وكانت للمرأة مترفة حرة على حين أن الرجال كانوا يقاسون أهوال الحروب الكثيرة ولا يتمتعون مثلهن (١) .

١٣٥ - الزواج والطلاق الرومانيان

٣٠٩ - لمحة تاريخية عن الرومان وقانونهم :

لما كان القانون الروماني أساسا لجميع القوانين التي جاءت بعده فقد استمدت من أصولها وقواعدها التي قام بها التشريع القانوني عليها . وقد توافرت الدراسات في أغلب جامعات العالم على دراسة القانون الروماني وأطواره المختلفة لأن في دراسته فائدة للمشرع من حيث تأسيسه على الملكية التشريعية التي تمهد له الطريق لوضع القوانين التي تستلزمها حالة كل مجتمع وتقتضيها ظروفه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن درس التاريخ الروماني يرى أن القانون الروماني قد تطور تبعا لاختلاف المجتمع . ففى تاريخ الرومان عبر وعظات فهم أصلوا الأصول وسنوا الشرائع وفتحوا الإمبراطور بل كانوا مقدمة لعظمة أوروبا الحالية بل لعظمة القوانين في العصر الحاضر وكما كانت لهم حضارة قانونية كانت لهم حضارة مادية وقد كان مقر الرومانيين بلاد إيطاليا حاليا وقد أسست الدولة الرومانية سنة ٧٥٣ قبل الميلاد حين انتخب الشعب رومولوس ملكا عليه وقد قام بتوزيع الأراضي بين أهلها وجعل لهم مجلسا للقضاء في المنازعات والأمور الخطيرة وقسم الشعب الى ثلاث طبقات الأولى طبقة الأشراف والأمراء . والثانية طبقة الفرسان المحاربين والثالثة عامة الشعب وبعد ذلك قامت حكومة القناصل بعد فساد حكومة الملوك وهي حكومة كان على رأسها رئيسان يسميان قنصلين . وكان شكل هذه الحكومة أن ينتخب المجلس من رجاله قنصلين لمدة سنة واحدة ولما لم يقد هذا التفسير شيئا مما فسد في عهد الملوك قامت حكومة ديكتاتورية ولما طالبت الأمة بحقوقها تقرر اقامة نواب عن الشعب يقال لهم « الديسمير » سنة ٤٥١ قبل الميلاد وكان عددهم عشرة وظيفتهم وضع قانون للأمة ومنحوا السلطة مدة سنة كان يتولى كل منهم الرئاسة يوما

وأحدا على التعاقب وبعد أن مضت السنة عرضوا عشرة ألواح من القوانين
فأقرتها الأمة ثم زيد عليها لوحان آخران فتم سن القانون الروماني المعروف
بقانون اللاتني عشر لوحا ولما استتب هذا النظام قاموا بما عهد إليهم خير قيام
ثم قصلوا بلاد اليونان للدرس شرسة صولون فأخذوا منها ما يلائم حالة
الرومانيين وكان من جملة ما دون في تلك الألواح أن للأباء حقا قبل أولادهم
وللسادات حقا قبل عبيدهم وحدث أن هؤلاء القضاة استبدوا بالأحكام
وعسفوا بالناس فحقن عليهم الرومانيون .

وفي سنة ٣٨٩ قبل الميلاد هاجم المغوليون روما فهزموها شر هزيمة وقد
تحصن قادة الرومان بالسكايتول وهو بناء عظيم مثل القلعة وأخيرا هزم
الرومانيون المغولين بقيادة كاميل الذي اعترف الشعب له بالفضل ولقبه
بالمؤسس الثاني لمدينة روما . وبعد هذا الانتصار قومت شوكة الرومانيين
وخافت منهم الأمم المجاورة وتحسنت أحوالهم السياسية واسترد العامة
حقوقهم حتى وصل بعضهم إلى وظيفة القناصل ونشط الرومان في أعداد
أسطول تجارى حربي من السفن تقليدا لليونان في ذلك وكانت تنقل جنودهم
إلى ميدان القتال بواسطة السفن وقد وقعت حروب بين الرومانيين
والقرطاجيين سميت بالحرب اليونكية بين سنة ٢٦٤ و١٤٦ قبل الميلاد انتهت
بإستيلاء الرومانيين على قرطاجة وقد قتل فيها عدد كبير من الجانبين وأخيرا
تم الصلح بين قرطاجة ورومية وأخذ القائد انيبال ينظم شئون البلاد ويجند
الجنود ويستعد لحرب الرومان وأغرى قومه على تقض العهد مع الرومان
لاشتغالهم بحرب مقدونيا فلم يلب الشعب طلبه ولم يقم بحرب الروم ولما
انتصر الرومانيون على قرطاجة انتصارهم الأخير أقاموا ملك فوميدا المدعو
مسينسيا مراقبا عليها حتى لا تتمكن من إصلاح شأنها فاتخذ هذا الملك تلك
المراقبة وسيلة للاستيلاء على بعض أملاك قرطاجة فرفض القرطاجيون أمرهم إلى
مجلس السناطور برومية فأرسل السناطور وفدا للنظر في هذه الشكوى فتعجز
رئيس الوفد لجة الملك وحرص قومه على قرطاجة وأظهر لهم شدة بأسها
واستعدادها لقتال الرومان فأوغل الرومانيون في قرطاجة وأعملوا فيها
السلب والسبي والقتل وأوقدوا فيها النيران وهدموا كل مدينة كان لها
ضلع مع قرطاجة في حروبها مع الرومان وأخذوا من بقي من القرطاجيين إلى

إيطاليا لتضيق شخصيتهم عن القيام بحرب الرومان وبعد ذلك قامت حروب داخلية وقسمة بين الأشراف والغامة بشأن نظام الحكم وتقسيم الأرض بين الأغنياء والفقراء وما زالت الحروب التي قام بها الرومان للاستيلاء على كثير من بلاد أوروبا وآسيا تظهرهم بالقوة وتخيف جميع الدول .

ولما انتهى قيصر من حروبه عاد الى رومية فأكبره الرومانيون ومنحوه لقب ديكتاتور دائم وجعل امبراطور طوال حياته وأقاموا له تمثالا واعتبروه معبودا تقام له الصلاة وسماوا أحد الشهور باسمه وهو « يولي » لأن اسمه كان يوليوس قيصر ولقشوا صورته على النقود وقال سيادة العالم كله ثم أخذ يسن القوانين والأنظمة ويميد ترتيب السناتو وقد دبرت مؤامرة لقتله فقتل بدعوى أنه يصل على إعادة الملكية وكان مقتله وسط مجلس السناتو وخرج قائلوه شاهرين سيوفهم وسط الطريق فلم يتعرض لهم أحد بسوء وقد تمكن أتوان أحد قواد قيصر من القبض على زمام الأمر فأرغم الأمة على قبول أحكامه الجائرة في هذه الأثناء ظهر أوكتاف صهر قيصر فاستهوى على صفه طائفة من الجنود وساعده شيشرون بخطبه الرأفة فقاتل أتوان وهزمه وبقي أوكتاف وحيدا فأرغم السناتو على أن تعينه قنصلا ثم حدثت فتن استقر رأى الأمة بعدها على القاء مقاليد الحكومة الى ثلاثة رجال وهم أتوان وأوكتاف وليبيد وأن ينفرد كل واحد منهم بالحكم خمس سنوات بلا معارض فكان حكمهم أشد ما صادفته روميه في حياتها الطويلة وكان هؤلاء الثلاثة يظنون أن قيصر لم يقتل الا لاستعماله الرحمة والعطف فظهروا هم بمظهر العنف والغلظة وقتلوا عددا عظيما من الأشراف والكبراء وقد نشبت الحرب بين هؤلاء الثلاثة وكان من نتيجة هذه الحرب أن دخلت مصر في حيازة الرومان بعد أن قتلت كليوباتره نفسها خوفا من اهانتها وقد كان النصر في هذه الحرب حليف أوكتاف فمنح لقب أغسطس أي العظيم وحكم روميه منفردا وشجع رجال الأعمال والصناعات كما شجع على طلب العلم والتبوغ فنبغ في عصره كثير من الشعراء ورجال الأدب والتاريخ وخلفه تيبريوس الذي ظهر في أيام عيسى عليه السلام وكان تيبريوس ظالما متعسفا وقتل كثيرا من الأشراف من غير ذنب وتمدد الحكام بعده فمنهم من حاز رضا الأمة ومنهم من سخطت عليه وأبغضته .

ولما تولى بطليموس خشيته الأمة منه ثم نبتت عدله وحلمه فأحبته وحبته
 عهده نازح كان فيزوف قدم مدينتي هر كاوتوم ويومبي سنة ١٨٠٠ وظهر ظاهرون
 مات بسببه غند كثير من الرومانيين وساعت حالة البلاد فبذل بطليموس غايه
 ما يستطيع أن يبذله في تخفيف ويلات شعبه حتى أنه باع أثاث بيته ليواس
 المتكويين ثم مات مسموما سمه أخوه ثم تولى روميايوس فظهر في أول
 حكمه عدلا واصلاحا وسخاء ثم انقلب الى طاغية جبار أسرف في قتل الكبراء
 وقد مات مسموما وبموته انتهت عدة الأمبراطرة المسمون في التاريخ
 بالأمبراطرة الاتنى عشر وتولى الحكم بعد ذلك ملوك كثيرون .

ولما تولى الاسكندر سفيربوس جلوا أمه وصية عليه لصغر سنه وكانت
 من فضليات النساء فأصلحت كثيرا من الشؤون ولما بلغ الاسكندر رشده
 وتولى الملك قام باصلاحات متعددة وساد الرخاء رومية وبعد موته حدثت
 فتن عظيمة بين الرومانيين فتجهجم على عرش روميه سفلة من البرابرة وتحكوا
 فيها وارتكبوا فظائع كثيرة ثم قامت الثورات في كل جهة في رومية وانقض
 للتوحشون على أطراف المملكة مثل الفوط وغيرهم فاتهز الجنود هذه
 الفرصة للتلاعب بمرکز الامبراطورية وفي تلك الأثناء قتل فيليب ثم تولى
 بعده ونيس فسفى في تسكين الاضطرابات فسكنت قليلا ثم كتب الى جميع
 عماله بالبحث عن النصارى وقتلهم بعد تعذيبهم تعذبا شديدا فنفذ الولاة
 أمره بكل قسوة وقتل منهم عددا لا يحصى ومات هذا الامبراطور وهو يقاتل
 الفوط سنة ٢٥١ ميلادية فاتخبط السناتو بعده من قام بالحكم والصلح مع
 الفوط واضطربت الأحوال وكثرت الفتن وتصدت الحكام في وقت واحد
 فوجد منهم تسعة عشر امبراطورا يحكمون في آن واحد وتوزعت الجيوش
 الرومانية بين الأباطرة ولما عمت الفوضى جميع الأقاليم قرر الرومان تعيين
 أربعة أمراء لتسكين الفتن فكان الشرق مع أحدهم وايطاليا وافريقية والجزائر
 مع آخر وبريطانيه مع ثالث وبعض البلاد الأخرى مع الرابع وزالت سلطة
 السناتو وتلاشت جميع آثار الجمهورية فاتصر هؤلاء القواد على الفتنة في
 كل مكان ولم تدم هذه الحالة طويلا فدب الخلاف بين هؤلاء الحكام وعت
 الفوضى وأخيرا قسم قسطنطين المملكة الزومانية بين أولاده الثلاثة وأعطى

حصصاً للأولاد أخيه فلم يرق هذه القسمة للأولاد الإمبراطور فماتوا واتهم
 التنازع يقتل أولاد أخى الإمبراطور فاقسم البلاد أولاده الثلاثة فقط ثم
 وقعت بينهم حروب أدت الى قتل أحدهم وبقي اثنان منهم فقط ولما حكم
 البلاد جولياس قرب اليه الفلاسفة والكهان وارتد عن النصرانية واضطهد
 النصارى ومنع مرتبات رجال الدين وجدد المعابد الوثنية ثم شرع فى قتال
 القرس واتصر عليهم واختار الجيش بعد موته جوفيانوس فاصطاح مع القرس
 وقد أدى هذا الصلح الى قتله لاهاته لكرامة الرومان ثم اختار الجيش حاكماً
 مكابه ولما رأى الفوط سوء سيرة الرومان أغاروا على بلادهم وقد كان
 تاريخ روميه مشحوناً بالفتن والقتل والاضطرابات وكانت طعمة فى يد
 المفسدين منذ القرن الرابع للميلاد فضعفت واستخف بها من كان بالأمس
 ينظم قلبه لذكرها وكانت ثغرات الحرب تضطر ملوكها لزيادة الضرائب فكان
 الظلم يعمل فى الأهالى عمله الفظيع واضطر سكان الأقاليم لرفع النير الرومانى
 عن عاتقهم هرباً من فداحة تلك الضرائب وكان الحكام يستغلون الأهالى
 استغلالاً فظيعاً مما اضطر ملوك روميه للتفكير فى تجزئة المملكة بين عدة
 أمراء ليتمكن حفظها ولكن هذا الدواء جاء شراً فوق شر فإن البيت الملكى
 بعد أن كان واحداً صار أربعة فازدادت النفقة عما كانت عليه عند وجود ملك
 واحد وقد خرج قسطنطين من الديانة الرومانية الى الديانة المسيحية هروباً
 من التقاليد الرومانية القديمة وأسس نظاماً آخر للمملكة فأدى ذلك الى
 وجود نزاع دينى شديد وقد كانت الدولة الرومانية الشرقية التى ابتدأ دورها
 الأول من سنة ٣٩٥ ميلادية التى مات فيها « تيودتيوس » بعد أن قسم الدولة
 الرومانية بين ولديه هونوريوس واركاديوس الى سنة ٥٦٥ ميلادية وهى
 السنة التى كانت آخر أيام « بوستياس » الأول الذى هو أعظم إمبراطور
 ظهر فى ذلك العهد وفى هذه الأثناء تولى عدة ملوك وساد البلاد خلافت
 دينية حول العقيدة الدينية وكان آخر هؤلاء الملوك « بوستيانوس » وقد
 ساد البلاد سياسة حكيمه فبلغت فى زمنه الى أوج عزتها واتصرت فى
 حروبها والدور الثانى للمملكة الرومانية الشرقية ابتدأ من سنة ٦٦٥ الى سنة
 ٧١٢ حين جلست فيه على عرش الرومان الأسرة « الإيسوريانية » نسبة الى
 بلاد إيسوريه وهى إقليم من القارة الآسيوية وأول ملوك هذا الدور

«يوستينوس» الثاني الذي غلبته شهوته وفي عهده ولد النبي محمد صلى الله عليه وسلم وجاء بعده عدة ملوك منهم هيرقل الأول الذي ألتزم الفرس منه آسيا الصغرى وفلسطين ومصر ولما رأى قصبه في حرج شديدة عزم على ترك القسطنطينية التي لم يبق له من البلاد سواها فصرقه البطريق عن هذا الرأي ثم اتفق أن حاز هيرقل انتصارات ياهرا على ملك الفرس واسترد آسيا الصغرى ورد الأعداء عن بلاده وقد كثر الجدل الديني في عصره حتى أضعف مملكته وقد وجه أبو بكر رضى الله عنه جيشا اسلاميا سنة ٦٣٢ تحت قيادة أبي عبيدة وخالد بن الوليد لفتح سورية فحدثت بينهم وبين الرومانيين وقائع كبيرة هزم المسلمون فيها الرومان شر هزيمة وقتلوا دمشق وبيت المقدس واستولوا على الجزيرة وسوزة وفلسطين ومصر وهيرقل هذا هو الذي أرسل اليه النبي محمد عليه السلام كتابا يدعو فيه الى الاسلام وبعد موت هيرقل الأول تولى هيرقل الثاني زمنا قليلا وجاء بعده عدة ملوك الى آخر هذا الدور الثاني والدور الثالث لهذه المملكة بدأ من سنة ٧١٧ الى ٧٨٨ ميلادية وقد تعاقب على البلاد عدة ملوك قاموا بحروب كثيرة انهزموا فيها حيناً وهزموا غيرهم حيناً آخر وقد ابتدأ الرابع بعد ذلك وانتهى في سنة ١٥٠٦ حيث تولى الملك الأميرة المقدونية وأول هذه الأميرة «باسيل الأول» وهو من أسرة فقيرة كانت لها خطوة عند الامبراطور ميخائيل الثالث لمهارته ونشاطه ثم قم عليه وأراد قتله فبادر باسيل باهلاكه والقبض على زمام السلطة فأحسن الإدارة وأطمأ الفتن الدينية واتصر في عدة حروب وشعر الناس في أيامه بالراحة والرخاء وتولى بعده عدة ملوك كان آخرهم قسطنطين الثالث عشر وهو آخر امبراطرة هذه الدولة وفي عهده عزم السلطان محمد الثاني على فتح القسطنطينية فاستعان الامبراطور بالأوروبيين فلم يمه الا يوحنا بنحو ألفى جندي وأربع سفن وكان في القسطنطينية جيش يبلغ حوالى ١٢ ألف جندي فزحف عليها السلطان المشائى بجيش عنده أربعمئة ألف جندي وتغلب على كل المقبات التي كانت أمامه وبعد حصار دام ثلاثة وخمسين يوما سقطت المدينة سنة ١٤٥٣ ميلادية فمات الامبراطور وهو يدافع المهاجمين وبذلك زال كل ما بقى من آثار الدولة الرومانية بعد أن دامت أكثر من ألفى سنة (١) وقد

انضطلع الفريغون الفريزون على اطلاق الفقه الرومانى على القواعد التى عنلت بها الامة الرومانية فى العصور المختلفة منذ نشأتها حتى وفاة الامبراطور جستنيان . وقد قسم بعضهم هذه المدة الى ثلاثة اقسام والبعض الآخر قسمها الى اربعة اقسام . وفريق ثالث قسمها الى اثنين وفريق رابع قسمها الى خمسة اقسام . واتفقوا جميعا على أن أول هذه المدة ابتداء من سنة ٧٥٣ قبل الميلاد وهو تاريخ بناء مدينة روما وانتهت هذه المدة فى عام ٥٦٥ بعد الميلاد وهو العام الذى توفى فيه جستنيان وكانت وفاته قبل ظهور الاسلام بنصف قرن تقريبا . وسنقصر الكلام على تقسيم واحد من التقاسيم السابقة وهو تقسيم جيون الذى قسم التاريخ القانون الرومانى الى اربعة عهود فجعل الأول يتبدى من تاريخ بناء روما وينتهى بتدوين قانون الاثنى عشر لوحا وجعل الثانى يتبدى من هذا التاريخ وينتهى بعهد الامبراطور سيرون وجعل الثالث يتبدى من هذا التاريخ وينتهى بعهد الامبراطور اسكندر وجعل الرابع يتبدى من هذا التاريخ وينتهى بوفاة جستنيان وقد جرى فى تقسيمه على تقسيم الأدوار الطبيعية للانسان تجعل العصر الأول بمنزلة عصر الطفولة والعصر الثانى بمنزلة دور الشباب والعصر الثالث دور الاستواء والعصر الرابع دور الهرم .

وعلى كل حال لم يكن مغالفا لغيره من أصحاب التقاسيم الأخرى لاتفاقهم جميعا على أن مصباح التشريع الرومانى قد انطلقا بموت جستنيان والقانون الرومانى فى مبدئه كان قاصرا على الرومان أنفسهم حتى منحت الجنسية الرومانية الى سكان ايطاليا وصار لهم بذلك حاية القانون الرومانى كما كان قاصرا على الأساطير والمادات والتقاليد فى أوله فى عهد الملكية الأول كما كان للعقائد الدينية تأثير فى النظام القانونى لأن عهد روما الأول كان عهدا زراعيا يشبه عهد البداوة والسذاجة لأن أحوالهم الاقتصادية كانت قاصرة على زراعة الأرض وتربية المواشى وكان لكل أسرة قطعة صغيرة من الأرض للاقامة بها وكانت أراضى الزراعة والمرعى مقسمة على القبائل كل قسم منها مشاعا بين الأسر المكونة لكل قبيلة وعرفت روما النظام العائلى والسياسى فكان الرومان القدماء يعيشون فى نظام الأبوة على رأس كل أسرة ربا لها عليها سلطة مطلقة لا يعيدها الا الدين والرأى العام ويضخ لها كل

ما يحصل بالمنزل من أشياء ومن أحياء ينسب إليهم الزوجية والولادة والرقبة والأجالات التي رحلت وكان القتل للأسرة في صلاحها المظروحة ومنزاعها مع الأشر الأخرى وكان رئيس الديانة العائلية حيث كانت تطلب منها عبادة الأجداد وتقديمهم وكان القاضي الذي يفصل بين أفراد أسرته وله أن يوقع كل أنواع العقوبة بعد استشارة مجلس من أقاربه دون التمسك بمشورتهم والنظام السياسي كان متناسبا مع النظام العائلي وينحصر في ثلاثة عناصر الملك ومجلس الشيوخ ومجلس الشعب فالملك ينتخبه للحكم مدى الحياة مجلس الشعب بناء على اقتراح عضو من الشيوخ يسمى وسيط الملك وهو على رأس جماعة الرومان مثل الأب على رأس أسرته ويدبر أعمال المدينة كما يدبر الأب أعمال المنزل فهو القائد في الحروب وهو رئيس الدعايات وهو القاضي بين العائلات ومجلس الشيوخ يقابل مجلس الأقارب في الأسرة مكون من رؤساء العشائر يستشيرهم الملك في الأمور الخطيرة ولكنه غير ملتزم باتباع رأيه وينظر كذلك في المصادقة على قرارات مجلس الشعب ومجلس الشعب مكون من مجموع رجال الرومان الأحرار القادرين على حمل السلاح لا فرق بين الأب وابنه وعلى الملك ألا يحدث تغييرا في النظم العائلية أو القانونية أو السياسية إلا برأيه بالنظام القانوني في العهد الأول من الملكية كان متصلا بالدين وكان مصدره الوحيد التقاليد المبنية على معتقدات دينية كانت أساسا لنظام الملك ولنظام الأسرة تؤيدها جزاءات دينية ينطق بها الملك أو رب الأسرة فكان كل خروج عن سلطته وكل انكار لحقوقه يعتبر خطيئة تستوجب سحق الآلة والاقتصاص ممن ارتكبها وكان الزواج والطلاق والعق والتبني والتقاضى نظما مصبوغة بالصبغة الدينية فكان الدين والقانون متصلين لصدورهما من مصدر واحد ولاستنادهما إلى أصل واحد وهو رغبة الآلهة وفي عهد الملكية الرومانية الأخيرة كانت التقاليد القانونية في روما قاصرة على أعضاء العشائر الرومانية ثم تكون بمرور الزمن بجانب هؤلاء طبقة أخرى من الأحرار .

لا يرجع أصلهم إلى القبائل التي أسست المدينة وقد أطلق على هذه الطبقة اسم الرعايا أو العامة لتمييزهم عن أهل روما الأصلاء ، وقد أنشئت النظم المدنية في روما فاستلزمت هذه النظم قيد أسماء الأهالي وأملاكهم في

مخطلات المدينة ، وكان من نتائج أن الزواج بعد أن كان دينيا خالصا أصبح نظاما دينيا ومدنيا .. قضى الروابط العائلية الى جانب الزواج الدينى نظام الزواج المدنى المنفرد للسيادة الزوجية وهو الزواج بالشراء يشابه فى مضمونه واجراءاته نظام الأشهاد ، ويرى بعض الباحثين أن الزواج بهذه الطريقة يعتبر شراء من الزوج لزوجته وبذلك تصبح فى قبضة يده وخاضعة لسلطته ويرى البعض الآخر أن الشراء متبادل بين الزوجين كما نشأ هذا النظام الى جانب التبنى الدينى نظام التبنى المدنى الذى يخرج به الشخص من سلطة رب الأسرة ويدخل فى سلطة شخص آخر ، ويتم ذلك بأن يبيع الأب الأصلى ابنه بطريق الأشهاد فيما سوريا ثلاث مرات حتى يخرج من سلطته قانونا ثم يدعيه الأب الجديد بعد ذلك لنفسه أمام القضاء بدعى صورية .

وفى عهد الجمهورية الرومانية الأول بقيت عناصر النظام السياسى كما كانت فى العهد الملكى وهى مجلس الشيوخ ومجلس الشعب ، وبجانب هذين أنشئ نظام المحكمين وحصل العامة على حقوق لهم فى عهد الجمهورية أكثر مما كان لهم فى عهد الملكية حتى صار لهم شبه حكومة داخل الحكومة وذلك قسحت بسبب النزاع بين العامة والأشراف ، فسمح الأشراف للعامة بنظام خاص لهم يماثل نظام الأشراف ، ووقف العامة فى صف الأشراف يطالبون بحقوقهم ، ومن التغيرات القانونية الهامة فى التاريخ الرومانى وجود أحكام قانون الألواح الذى صيغت عباراته فى أسلوب موجز شمرى وكانت أحكامه خاصة بنظم المدينة مستقلة عن الدين لأنه أعد ليكون قانونا عاما على الرومان على اختلاف طبقاتهم وعقائدهم ، فلم يتعرض للمقنونات الدينية ، ومن ذلك العهد بدأ القانون ينفصل عن الدين ، وقد كانت بعض قواعده مستمدة من القوانين الأجنبية واليونانية على الإخص والبعض الآخر تسجيل للتقاليد التى كانت متبعة فى روما قبل وضعه وكان الفرض الرئيسى من وضعه تميم الأحكام القانونية وتيسير تناولها على الأهالى وقد جاء فيه أحكام تخص الأسرة فالنظام الأبوى القاضى برئاسة رب الأسرة وملكيته لأموالها وخضوع الزوجة والأولاد له والأرقاء ونظام الوصاية والقوامة على القصر وعدم الأهلية قد نص عليه هذا القانون كما نص على المقنونات ونظام الدعاوى وغير ذلك مما يتعلق بالتقاضى وفى

العهد الثاني للجمهورية تطور القانون الروماني تطورا آخر فسوى بين طبقتي الإشراف والعامة ببلاحة الزواج بينهما وباشتراكهما في مجلس الشيوخ وفي مناصب الحكم والوظائف بجميع أنواعها وعوامل هذا التطور كانت تفسير الفقهاء وزيادة المبادئ القانونية والقرارات التشريعية وتعدد الآراء القضائية .

وقد دفعت هذه العوامل التشريع الى النمو والتطور ولما فتحت روما بلاد إيطاليا في القرن الثالث قبل الميلاد وأمنت فتوحها في أسبانيا وقرطاجنة واليونان ثارت البلاد الإيطالية على روما مطالبة بالمساواة بين أهلها وبين الزمران في الحقوق والجنسية ، فشبث حرب سميت بالعروب الاجتماعية كابت تقضى على روما لولا صدور التشريع القاضى بمنح الجنسية الرومانية للإيطاليين ، وكلما اتسعت الدولة الرومانية وكثرت فتوحها استدعى ذلك تغييرا في القوانين تبعا للرقى والحضارة وكثرة التجارة والصناعة وزيادة موارد الدولة وكثرت علاقاتها مع الدول الأخرى فتمددت النواحي التشريعية .

وقد كان للقرارات التشريعية التى كانت تصدر من مجلس العامة أهمية كبيرة فى التشريع ، وفى عهد الامبراطورية العليا انتقلت السلطة التشريعية من مجلس الشعب الى مجلس الشيوخ ، ولم يصبح لسلطة الشعب التصديق على قرار مجلس الشيوخ بمنح السلطات العليا للامبراطور عند جلوسه على العرش ، وقد شارك مجلس الشيوخ الامبراطور فى السلطة التشريعية وشاركه فى الادارة العليا وفى الشئون المالية وصارت الدساتير الامبراطورية تصدر على أربعة أنواع منشورات وتعليمات أحكام قضائية وفتاوى فالمنشورات بيانات يصدرها الامبراطور كما كان يصدرها الحاكم القضائى عند تولية الحكم يرسم بها المبادئ العامة التى يأخذها مدة حكمه وهى فى الغالب لا تسرى الا مدة حياته وتسقط بانتهاء عهده كما كان أمر الحاكم القضائى فى العصور السابقة على هذا العهد والتعليمات وارشادات فردية يبعث بها الامبراطور الى الحكام وعلى الأخص حكام الاقليم وكانت تحتوى على كثير من المبادئ فى القانون الجنائى وفى القانون الخاص والأحكام القضائية قرارات تصدر من الامبراطور بالفصل فى القضايا التى

تعرض عليه أما بصفة استثنائية وأما بصفة ابتدائية ، والقوانين هي آراء
فقهاء تصدر من مجلس الإمبراطور بناء على طلب الأفراد أو القضاء في
بعض المنازعات التي ترفع إلى المحاكم .

وقد كان هذا المهذ خصيا في النواحي التشريعية لنشاط الفقهاء
والمشتغلين بالنواحي القضائية فقد تعددت المذاهب والآراء في بعض النظريات
القانونية وظهرت المذاهب الفقهية المختلفة ، وقد كان لمطغ الإمبراطور
على الفقهاء ومنحه بعض المناصب الكبرى لهم فضل في نهوضهم وزيادة
نشاطهم التشريعي كما كان انشاء وظائف الافتاء وتحديد أشخاص لها
يتسمون بامتيازات وحقوق أثر كبير في تنافس الفقهاء في ميدان الأبحاث
القانونية وقد كان لتفاعل الفقه الروماني مع الفقه اليوناني أثر كبير في اتساع
أفق التشريع وتعدد مناحيه وفي عهد « ديوفليسيان » بدأت الامبراطورية
السفلى وتميزت في القانون يتحول مجلس الشيوخ الى مجلس بلدى للمدينة
سواء في روما أو في القسطنطينية وأصبح القناصل معينين بقرار من الامبراطور
وخاضعين لأوامره وتحول نظام الحكم من نظام استبدادى مستر بالمظاهر
الجمهورية الى حكم مطلق صريح وانقسمت الامبراطورية الى دولة غربية
ودولة شرقية لكل منهما امبراطور خاص .

واتشرت الديانة المسيحية حتى صارت دينا عاما رسميا للامبراطورية
وقد كان انتشار الديانة المسيحية في روما منذ القرن الرابع بعد الميلاد
وكانت قبل ذلك موضع المقاومة والاضطهاد من الاباطرة ، فلما اعتنق
المسيحية الامبراطور قسطنطين وأصبحت المسيحية ديانة الاغلبية مع احترام
حرية الأديان الأخرى حتى قرر « تيودوز » الأكبر في نهاية القرن الرابع
اعتبارها دين الدولة الرسمي وحرم الديانة الوثنية ، واختلف الباحثون في
مقدار الأثر الذى أحدثته المسيحية في تطور القانون الروماني ، فمنهم من
يرى اتساع نطاقه ومنهم من يبالغ في ضآلته ، ويرى فريق معتدل أن المسيحية
بصفتها ديانة أخلاق ورفق أتمت ما بدأت به الفلسفة اليونانية وأكملت البناء
الذى وضع مذهب الزهد وقواعده فأيلت مبادئه وساعدت على تحقيقها
ولذلك فإن ضياع السلطة الأبوية التى كانت تهمل شخصية الابن وزوال
السيادة الزوجية التى كانت تنكر حقوق الزوجة وجعل الميراث مبنيا على

صلة الدم سواء كان الولد شرعياً أو طبيعياً لم تكن كلها بفضل المسيحية وحدها بل بدأت بها الثقافة اليونانية التي تقرر لكل فرد قيمة الأذية في الحياة وتترقب له بشخصيته وحقوقه. وجاءت المسيحية فأضافت إليها قوة جديدة. وقد كان للديانة المسيحية في التشريع الامبراطوري لهذا العهد تأثيراً مباشراً نشأ من قلب الروح الديني على نفوس القياصرة فأنشأوا قواعد ونظماً جديدة تتفق وتعاليم الدين الجديد .

فمن المبادئ التي جلت مواضع قانونية للزواج كتحريمه بين المسيحيين واليهود ، وبين الفتاة ووكيلها الذي تولى تمثيلها لاعتباره أباً روحياً لها ، ونظام منح البنوة الشرعية وفقاً بالولد الطبيعي الناقص من المباشرة بين رجل وامرأة غير متزوجين ومنح حق التبني للمرأة تسلياً لها عن فقدته من الأولاد ، ووضع عقوبات قاسية لزنا الزوجة وللإلحاد ، وجعل الاتجار بجريمة بعد أن كان قبل ذلك حقاً طبيعياً .

وقد وجدت محاكم كنسية في هذا العهد وجدت فيه أحكام كثيرة لم تكن قبل ذلك ، وقد كان الطلاق حقاً طليقاً لكل من الزوجين يستعمله متى شاء مستقلاً عن تدخل القضاء ، وبقي هذا النظام في العهد المسيحي حتى حمل رجال الدين بعض القياصرة على تقييد الطلاق بتحديد الأسباب التي تبرره وهي الزنا وسوء السيرة والاعتداء وتقرير عقوبات مالية وشخصية على من يطلق زوجته لغير هذه الأسباب ، وعلى من كان سلوكه سبباً مبرراً لطلاقه ، وقد كانت هذه العقوبات تتغير في بعض المهود فكانت العقوبة أحياناً الحرمان من الدولة أو تحريم الزواج مرة أخرى على الرجل .

وفي عهد جستنيان تركزت القوانين الرومانية وأخذت وضعها النهائي فجمعت القوانين السابقة والمعادن الصالحة والتقاليد وآراء الفقهاء وكل ما كان من الأبحاث الفقهية والأوامر والمنشورات والمبادئ في تأليف واحد حتى يسهل على رجال القانون من قضاة ومحامين وشرعين الوقوف عليها والاستشهاد بها حتى تنتهي حالة الاضطراب والفوضى التي كانت سائدة في العصور السابقة .

وكان في كل عهد يوجد تطور وتغير في بعض القوانين حتى تلائم الظروف الاجتماعية ، فشكّل جستنيان لجنة في سنة ٥٢٨ لجمع النصوص

القانونية وانتهى في سنة ولحده من وضع المجموعات التي سبقته في مجموعة ولحده منقحة لا تكرر فيها ، وهي في اثني عشر كتابا . وفي سنة ٣٣٠ نظم لجنة أخرى لجمع الآراء الفقهية وأبحاث العلماء في إيجاز وترتيب ، وقد تم ذلك بعد سنتين في مجموعة اسمها الموسوعة ، وهي في خمسين كتابا . وفي سنة ٣٣٣ وضعت مجموعة علمية أخرى اسمها « النظم القانونية » وهي موجز لآراء الفقهاء في أربعة كتب ، والغرض منها تسهيل الاطلاع والدراسة وفيها عدا هذه المجموعات الرسمية الثلاث التي وضعت في عهد جستنيان صدرت منه في مدة حكمه كثير من القوانين والقرارات الامبراطورية ، وقد جمعت في عهده في مجموعة رابعة غير رسمية أطلق عليها اسم « القوانين الجديدة » . وهذه المدونات الأربع تسمى كلها « مجع القانون المدني » وهي الخطوة النهائية التي وصل اليها تطور القانون الروماني ، وتعتبر مقبرة لجستنيان .

والمدونة الرومانية تعتبر ميراثا للعالم الأوربي الذي اعتنق مبادئها واتخذ أسلوبها طريقا للتشريع الى اليوم ، وأهم الاصلاحات التي أحدثها جستنيان في نظم الأسرة هي هدم السلطة الأبوية مع بقائها اسما ، وذلك بإلغاء حق الأب في قتل ابنه أو بيعه أو تسليمه في الجرائم ، وبالتوسع في شخصية الابن وأمواله الخاصة وضياع آثار السيادة الزوجية ، وفي نظم الموارث ألغى حق الأب في حرمان ابنه من الميراث على الوجه الذي كان في القوانين السابقة ، وجعل القرابة الدموية الأساس الوحيد للميراث لا فرق بين الرجال والنساء ، وجعل لكل من الولد الشرعي وولد المعاشرة والولد المحرر من سلطة أبيه ، والولد الذي تبناه غير أبيه والبنت المتزوجة في أسرة أخرى نصيبا في الميراث عند موته (١) .

وقد حوت مدونة جوستنيان في الفقه الروماني التي قام بترجمتها المحرم عبد العزيز فهمي كتابا في الاقسام القانونية واحكام الأشخاص من جهة علاقتهم بالقانون الخاص ، كما حوت كتابا آخر في حق الملكية والوراثات الايصائية . وفي الكتاب الثالث منها ذكر الموارث غير الايصائية والالتزامات ، وفي الرابع منها أبحاث عن الالتزامات الناشئة عن الجرائم

(١) التاريخ العام للقانون ج ١ ص ٦٥ - ١٢٦ .

العناية، كما حوت ملحقاً بالموسمين الجديدين اللذين أصدرهما جوستنيان في مادة الموارث وملحقاً آخر حوى قواعد فقهية متعددة ، وسنعرض للذكر ما يتعلق بالزواج والطلاق من هذه الموسوعة عند بحث الزواج والطلاق عند الرومان .

ولقد كان للقانون الروماني الأثر الأكبر في تكوين الشرائع الحديثة في أوروبا وفي كثير من بلاد القارات الأخرى : أمريكا وآسيا وأفريقيا ، ولذلك يسمى القانون الأوربي اليوم بالقانون الروماني الحديث ، ويرجع انتشاره في العالم الحديث الى عدة أسباب منها سمو مبادئه من الوجهة الأخلاقية ومثاقها من الوجهة العملية ، وهذا يفسر انتشاره في بلاد لم تخضع لسلطان الرومان ومنها وضعه في مجموعات منظمة ، وقد استحالت هذا الأسلوب معظم الدول الحديثة فاتخذته أساساً للتشريع في المصور الحديثة ومنها السلطان السياسي الذي كان للدولة الرومانية والذي جعل قانونها سائداً في ولاياتها وأجزائها بحيث أصبح قانوناً أصيلاً لها حين صارت دولاً قائمة بذاتها في المصور الحديثة وحتى انتقلت بفضل تفوذها السياسي كذلك الى مستعمراتها .

وقد سار القانون الروماني منذ جستنيان في اتجاهين : أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ، فمن الاتجاه الأول وصل القانون اللاحق لجستنيان الى اليونان ودول البلقان والروسيا ، ومن الاتجاه الثاني - وعلى الأخص إيطاليا - انتقل قانون جستنيان الى دول أوروبا الغربية والى مستعمراتها في أمريكا وأفريقيا وآسيا ، ثم اندمج التياران وتوحدا في القرن التاسع عشر بفضل قانون نابليون المأخوذ كله عن قانون جستنيان وتغلب التيار الغربي وسرى في أوروبا الشرقية ، وعلى هذه الصورة لم ينقطع صلة القانون الروماني بالمصور الحديثة رغما عن سقوط الدولة الرومانية الغربية في أبدى الشعوب الجرمانية في القرن الخامس ومن سقوط الدولة الشرقية في أبدى العثمانيين في القرن الخامس عشر بل أصبح قانوناً عالمياً في العصر الحالي كما كان قانوناً عالمياً في عصر الامبراطورية الرومانية ، وقد استمرت هذه الصلة خلال العصور الوسطى والعصور الحديثة عن طريق الدراسة وطريق التشريع .

أما طريق الدراسة فقد مهدته نهضات علمية كانت تتبعها من وقت إلى آخر في أوروبا وتبعها مطامع جنسيان بالبحث والدراسة ، وتعدى مبادئه فقهاء الأمم الأوروبية وقضاةها ، فالتنهضة الأولى بدأت في جامعة بولونيا الإيطالية في أواخر القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر وقد ضى علمائها في خلال هذه الفترة بشرح النصوص القانونية الرومانية وتأويلها وتخرج ما يرويه من النظريات المترتبة عليها ، وامتدت هذه الحركة العلمية إلى البلاد الأخرى فرنسا والنمسا وانجلترا ، وكان لجهودها كثير من التأثير في محاكم القرون الوسطى .

والنهضة الثانية تمثل البعث العلمي الذي حدث في أوروبا الغربية على أثر سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين فقد تشكلت فيها دراسة القانون الروماني وتحديث أساليبها واتسع ميدانها وعلى الأخص في إيطاليا وفرنسا وهولندا واشتهر في خلال هذه النهضة التي استمرت إلى القرن الثامن عشر كثير من العلماء الذين اقتسموا الفضل في إحياء القانون الروماني ومبادئه الصحيحة ، وكان لأبطالهم أثر خطير في التشريع الحديث .

والنهضة الثالثة هي تلك الحركة العلمية العميقة الأثر التي حدثت في القرن التاسع عشر وفي بلد لم يكن لها نصيب وافر من النهضة المتقدمة والتي قامت على أيدي علماء ألمانيا وعلى أساس من الأبحاث الأثرية والتاريخية ، وهذه الدراسة الجديدة أبرزت علم القانون الروماني في ثوب جديد وكشفت عن روح القانون وفلسفته وأثبتت أن القانون في شعب من الشعوب ليس أمرا عرضيا ولا تصفيا ، وإنما هو ثمرة تاريخه وتطوره ولم تكن دراسة القانون الروماني في النهضة المتقدم وصفا مقصورة على البحوث النظرية والمؤلفات العلمية بل اتصلت آكارها بالحياة العملية ودخلت قوذه المحاكم بين رجال القانون من محامين وقضاة ممن اشتركوا في دراسته وتثبتت أذهانهم بمبادئه فكانوا يستمدون منها أدلتهم في الدفاع وأحكامهم في القضاء وظهر ذلك في البلاد التي كانت خاضعة للنظام الإقطاعي وللتقاليد الجرمانية والتي لم يكن لها صلة قريبة بالقانون الروماني .

ثم انتقل هذا الاتصال إلى صورة أكثر وضوحا وأبعد أثرا في مبدأ القرن التاسع عشر عقب الثورة الفرنسية ، فقد وضع قانون نابليون مبنيا

على قانون جستنيان ، وبوضعها أشيع حركة التشريع في الدول الأوروبية
وعبرها كقضاء الثورة الفرنسية ، وكان لدول أوروبا الغربية الفضل في إحياء
التجارة الأوروبية وفي نشر المدينة الرومانية ، وعلى الأخص الفقه الروماني
وقد خصصت لقانون جستنيان من القرن السادس حتى تولي شارلمان في القرن
التاسع عرش روما وأعاد مجد الامبراطورية الغربية ، وبعد وفاته دخلت في
ظلمات القرون الوسطى والنظام الإقطاعي ، ولكن نظام الكنيسة فيها أيد
مبادئ « الموسوعة » في البلاد الإيطالية رغم ذلك ، وفي القرن الحادي
عشر بدأ إحياء دراسة القانون الروماني كما سبق القول في جامعة بولونيا
التي قيل بأنها أسست في سنة ٤٣٣ بعد الميلاد ، وقد نشأ عن هذا البحث
الفقهى إنتشار دراسة القانون الروماني وتأسيس مدارس في جهات أخرى
كجامعة أكسفورد بإنجلترا وجامعة مونبلييه في فرنسا ، واستمرت هذه
النهضة الإيطالية الى القرن السادس عشر ، وكانت إيطاليا على عدة حكومات
مستقلة ولكل منها قانون مختلف حتى ضمت الامبراطورية الفرنسية في
عهد نابليون وسادت قوانينه فيها ثم زالت آثارها بسقوطه سنة ١٨١٥
وبعد أن تم استقلال إيطاليا ووحدتها في القرن التاسع عشر وضعت في سنة
١٨٦٦ قوانين جديدة في المسائل المدنية والتجارية والجنائية وفي المرافعات
على نسج قوانين نابليون .

وإن جزءا كبيرا من العالم الحديث مدين لفرنسا من الوجهة القانونية
فقد أخذ عنها من القانون الروماني نصيبا أوفر من نصيب أية دولة أخرى
وكانت القوانين السائدة فيها من القرن السادس عشر خليطا من التقاليد
والقانون الروماني السابق على عهد جوستيان ثم فتحها قانون جوستيان
عن طريق الدراسة البولونية فأصبحت فرنسا على قسمين من الوجهة القانونية
القسم الجنوبي يسود فيه القانون الروماني ، والقسم الشمالي تسود فيه
التقاليد السابقة التي تسربت اليها مبادئ القانون الروماني بتأثير دراسة
بولونيا .

وفي القرن السادس عشر أصبحت اللغة الفرنسية لغة القانون بدلا من
اللاتينية ، واستمر الحال كذلك حتى الثورة الفرنسية في أواخر القرن
الثامن عشر .

ولما عين نابليون فصلا في مبدأ القرن التاسع عشر تشكل لجنة من العلماء لجمع القوانين وعرضها على مجلس الدولة. وفي سنة ١٨٠٤ صدر القانون المدني الفرنسي الذي اتخذ بعد ذلك اسمه ، وهو مأخوذ من مبادئ جوستنيان مع قليل من التقاليد الفرنسية فهو أداة الاتصال بين القانون الروماني والقانون الحديث ، وقد صدر في عهد نابليون بعد ذلك قوانين في المواد الأخرى وهي التجارية والحائيه والمرافعات وتحقيق الجساعات ، وقد صار لمجموعات نابليون بعد وضعها تأثير عالمي وعلى الأخص قانونه المدني ، فقد اسماستها دول أوربه كثيرة وتأثرت بها في تشريعها دول أخرى من الدول التي سلت عنها تحلف باحتلاف كل دولة بلجيكا وهولندا وأسيايا والبرتغال وإيطاليا ومالطة ودول البلقان ، ومن الدول التي تأثرت في تشريعها بمبادئ قوانين نابليون ونظمها . الدانمرك والسويد والنرويج والروسيا والنمسا . وقد وصل أثرها عدا ذلك الى المستعمرات الفرنسية والى جهاب أخرى في آسيا وأمريكا وأفريقيا وأمريكا واليابان وخرائر سشل وولاية كونسك بكندا ولورينا بالولايات المتحدة ، أما دول أمريكا الأوسط والصوبه فشريعها كذلك على سق قوانين نابليون

ودول أوروبا الوسطى في النمسا والمجر بدأت دراسة القانون الروماني بجامعةاتها في القرن الرابع عشر على أثر الدراسة في بولونيا ، وفي القرن الخامس عشر شكلت محكمة امراطوريه كانت تطبق أحكام القانون الروماني بدلا من التقاليد الجرمانية ، وفي سنة ١٨١٢ صدر القانون المدني على مبادئ القانون الروماني ، متأثرا بنظم القانون الفرنسي ، ثم أعقب ذلك قوانين أخرى في المرافعات والمواد التجارية والحائيه ، وبعد قانون المرافعات المسوى من أرقى القوانين في العصر الحديث

وفي ألمانيا كانت التقاليد الجرمايه والاقطاعيه سائده الى القرن الخامس عشر ، وقد تسربت اليها مبادئ رومانيه عن طريق البحث البولوني والدراسة في جامعات ألمانيا ، وفي القرن التاسع عشر بدأ بحث علمي حديد للقانون الروماني قام به فقهاء ألمان تعدون من كبار علماء القانون في العصور الحديثه مثل أهرنج وسافيني وهم علماء المدرسه الباريحيه ، وأعقب ذلك اصدار القوانين الألمانية على أساس علمي يعوق في متاته قوانين نابلسون

